

الحرية في الأسر

مأزق الإصلاح السياسي والمواطنة

عادل جندي

الحرية فى الأسر

مأزق الإصلاح السياسى وحقوق المواطنة

الحرية في الأسر
مأزق الإصلاح السياسي وحقوق المواطنة
عادل جندي

الطبعة الأولى ٢٠٠٦ .
(c) حقوق الطبع محفوظة للمؤلف
يطلب من دار ميريت

٦ (ب) شارع قصر النيل، القاهرة
تليفون / فاكس: ٥٧٩٧٧١٠ (٢٠٢)
www.darmerit.net
merit56@hotmail.com

رقم الإيداع: ٢٠٠٦/١٩٦٦٩
الترقيم الدولي: 977-351-329-7

عادل جندي

الحرية فى الأسر

مأزق الإصلاح السياسى وحقوق المواطنة

دار ميريت

القاهرة ٢٠٠٦

مقدمة

بقلم / العفيف الأخضر

من لم يتعرف على الكاتب الصديق الأستاذ عادل جندي في "وطني" "صفحة المهجر" أو في إيلاف، سيكتشف من خلال "الحرية في الأسر"، كاتباً يتميز بالصدق مع النفس وهي، في أيامنا، ميزة نادرة. فهو يقول، أحياناً بقسوة تشبه قسوة ذلك الطفل الذي تحدي بكل براءة إجماع جوقة المداحين المنافقين "الملك عار": البلد يمشي على رأسه والأقباط، بين كثيرين آخرين، عكس الأكذوبة السائدة، ليسوا على ما يرام. فما زالت حقوقهم الدينية والمدنية مهضومة، وذاقوا طعم الدم في الكشخ وربما ينتظرهم كشخ يومياً، يوم يجلس سيد الإخوان المسلمين على عرش فرعون ليحول مصر إلى جمهورية إسلامية مزروعة، مثل شقيقتها الإيرانية، بحمامات الدم!

سيكتشفون أيضاً في عادل جندي كاتباً لا يُرسل الكلام على عواهنه، لا يُغرق قراءه في الإنشاء البليغ، بل يتقيد بالأرقام والوقائع. هذه الطريقة في الكتابة ثمينة ونادرة، لأنها بما تقدمه للقارئ من معطيات موضوعية تنقله من منزلة المتلقي السلبي لأحكام القيمة، التي لا قيمة لها كثيراً وغالباً، إلى منزلة القارئ النشط الذي يفكر في النص؛ ومن ثم بإمكانه كتابة نص على النص المائل أمامه. غير مرة احتفظت بمقاله للاستشهاد به في الوقت المناسب، ولا شك أن غيري من قرائه يفعل ذلك.

هذا عن الكاتب، فماذا عن القضية التي وقف عليها قلمه ويعيشها يومياً بآلم وخوف من الحاضر والمستقبل: قضية الأقباط؟ الأقباط الذين كابدوا ومازالوا فقه الذمة العنصري المسطور في "عهد عمر" الذي سلط عليه المؤرخ المصري القدير الصديق د. عباده عبد الرحمن كحيلة في بحثه "عهد عمر... قراءة جديدة" أضواء نقد النصوص ليثبت بطريقة مقنعة زيف نسبته إلى عمر ناسباً إياه إلى انتحال بعض الفقهاء المسلمين المنتشبعين بفقه الولاء والبراء الانطوائي (OTISTE) التمييزي الحاقد على غير المسلمين بما هم غير مسلمين. فقه "عهد عمر" المزور هذا هو الذي أوصى على مر

القرون بحرمان غير المسلمين في أرض الإسلام، التي هي في الواقع أرضهم التي غزاها الإسلام، من الأساسي من حقوقهم الدينية والمدنية: يحظر على المسلم أن يبادرهم بالسلم، ويحظر عليهم هم ترميم كنائسهم أو إعادة بناء ما تهدم منها. أما بناء كنائس جديدة فهو من كبائر الإثم والفواحش!!! كل ذلك بقصد مبيت: إبادتهم ثقافياً.

"عهد عمر" المزور هذا والمُعادي للحريات الدينية وحقوق الإنسان مازال معمولاً به في جل الدول العربية والإسلامية التي اختارت بوقاحة عدم احترام توقيعتها على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وعلى "إعلان حماية الأقليات" الصادر عن نفس الهيئة سنة ١٩٩٢.

ما العمل لتمكين غير المسلمين وجميع المستضعفين الآخرين في أرض الإسلام من أقليات قومية، ثقافية، لغوية وطائفية من حرياتهم الدينية والثقافية واللغوية ومن حقوق المواطنة الكاملة؟

النضال لوقف التهديد الوجودي المزدوج المسلط عليهم: التضييق على حرياتهم الدينية وحقوقهم المدنية، القومية، الثقافية، اللغوية والطائفية لتأيسهم من مواصلة الإقامة على أرض آبائهم وأجدادهم منذ ليل التاريخ ودفعهم إلى الهجرة لتحقيق تطهير عرقي وإيادة ثقافية بطيئة و"ناعمة": خلال الانتفاضة الثانية فرضت حماس الجزية على المسيحيين الفلسطينيين لأنهم، عملاً بفقهاء الذمة الإسلامي، لا يشاركون في الجهاد، فهاجر نصفهم إلى الخارج. وفي العراق دفع الإرهاب الإسلامي ألوفاً من المسيحيين إلى الهجرة خوفاً من الموت تحت أنقاض كنائسهم...

على نخب الأقليات أن تعمل منفردة، كلٌ منها في بلده، ومجتمعة، في هيئة إقليمية شرق أوسطية تضم ممثلي أقليات الشرق الأوسط، بما فيهم الأقلية الشيعية في السعودية، والأقلية السنية في إيران، والأقلية العربية في إسرائيل، والأقلية الكردية في العراق وتركيا وإيران وسورية، لمطالبة المجتمع الدولي بفرض تطبيق "إعلان حماية الأقليات" على الدول المارقة على أحكام هذا الإعلان بجميع الوسائل بما فيها التدخل الإقليمي أو الدولي كما حصل في البوسنة والهرسك، وفي كوسوفو، وهو بصدد الحصول اليوم في دارفور حيث تشن حكومة الأغلبية العربية في السودان حرب إبادة عرقية على مسلمي دارفور السود.

المسألة المركزية في إنعتاق الأقليات من شرطها، كفتة منبوذة، هو تحقيق المساواة الكاملة في حقوق المواطنة بين المسلم وغير المسلم، والعربي وغير العربي، والرجل والمرأة. هذا هو الشرط الشارط لانتقال الدولة العربية والإسلامية من دولة دينية أو شبه دينية وإثنية قرووسطية، إلى دولة مدنية حديثة وديمقراطية تحكم مواطنيها بالقانون الوضعي وليس بالشريعة، تعترف لهم بكامل الحق في الاضطلاع بجميع الوظائف في الدولة والمجتمع حسب مبدأ الجدارة (MERITE) وليس حسب مبدأ الانتماء الديني، الطائفي، اللغوي أو القومي؛ كما تعترف للمرأة، وغير المسلم وغير العربي بالترشح للرئاسة أو "الإمامة العظمى" كما كان يسميها الفقه القديم، وبشغل جميع الوزارات بما فيها وزارات السيادة التي مازالت محرمة عليهم.

قد يستشف القارئ رائحة اليأس وهو يقرأ هذا الكتاب. فعلاً أخي الأستاذ عادل جندي يكتب عن مأساة الأقباط المتواصلة منذ الغزو الروماني إلى الغزو العربي كمن يكتب عن كارثة واقعة وأخرى متوقعة دونما بصيص أمل في نهاية النفق. وكيف لا والفتح الروماني لمصر أباد فيما سماه المؤرخون "عصر الاستشهاد الروماني" ٨٠٠ ألف قبلي بتهمة الخروج عن الإيمان، أي عن دين الدولة الذي كفر الأرثوذكسية القبطية القائمة على "الطبيعة الواحدة" للسيد المسيح، والحال أن دين الدولة البيزنطية قائم على الطبيعتين الناسوتية واللاهوتية. والفتح العربي الإسلامي أباد منهم ثقافياً وجسدياً كمية هائلة مازالت تنتظر مؤرخين مصريين، مسلمين وأقباطاً، لتوثيقها لنعرف بأكبر ما يمكن من الدقة عدد من قتلوا في التمردات المتواصلة عن دفع الجزية، التي كانت لا تقل أحياناً عن ٩٠ % من محاصيل الفلاحين، وأعداد الذين أرغموا على التخلي عن دينهم فراراً من الاضطهاد المتعدد الأشكال الذي نلتقي ببصماته حتى في صيغ كتابة العقود بين الأقباط والمسلمين مثل: "باع الهالك بن الهالك فلان إلى المكرم الشيخ الفاضل ابن ساكن الجنان علان..." (انظر اسماعيل مظهر : تباريح الشباب).

اتجاه التاريخ في القرن الحادي والعشرين يَعد، في نظري، أكثر مما يتوعد في مسألة الأقليات على الأقل. يعد بأن يكون قرن النضال لتعميم قيم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والوثائق المكملة له، وإعلان حماية حقوق

الأقليات. بشائر هذا الوعد الجميل مقروءة في بداية حل مأساة الإحيائيين (ANIMISTES) والمسيحيين في جنوب السودان؛ وفي ظهور حكومة كردستان العراق التي ستكون - إذا لم تشن عليها تركيا، وريثة التقاليد العثمانية في اضطهاد وإيادة الأقليات: الأرمن نموذجاً، حرب إيادة - منارة لا لتحرر الأقلية الكردية التي مازالت مضطهدة في تركيا وإيران وسورية وحسب، بل أيضاً منارة أمل لتحرير جميع أقليات الشرق الأوسط من الاضطهاد، من الإذلال ومن الاحتلال.

فرساي - فرنسا ٢٠٠٦/٩/١٥

تمهيد

فصول هذا الكتاب نُشرت كمقالات، وإن كانت بعض التصويبات والتعديلات الطفيفة قد أُدخلت عند إعدادها للنشر على هيئة كتاب. كما تم تقسيم الفصول إلى محاور خمسة مع التسليم بالصعوبة، أحياناً، في تحديد المحور الذي ينتمي إليه فصل بعينه، ناهيك عن كون المحاور مترابطة ترابط شعرات تشكل ضفيرة واحدة.

لقد جرت في مختلف مناطق ودول العالم عبر العقود الأخيرة، وخاصة منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، تغييرات، بل أحياناً قفزات، على سبيل الوصول إلى مجتمعات ليبرالية أصبحت فيها حقوق الإنسان وفكر حقوق المواطنة وعدم التمييز جزءاً من "الأقانيم" المؤسسة لها — كما يقول نبيل عبد الفتاح.

لكن مجتمعات مصر والمنطقة بدت وكأنها ذات طابع استثنائي، يستعصي على التغيير بل تبدو كثيراً وكأنها تتغير للأسوأ. هناك عوامل، من أهمها صعود الأصولية الدينية والجماعات الإسلامية الراديكالية مما ساعد على انتشار وتفشي ثقافة لا تقيم وزناً لفكرة الحرية. وارتبط ذلك بأهداف سياسية تدفع بأفكار وتقاليد وتأويلات دينية وضعية؛ قدمت باعتبارها جوهر القراءة الصحيحة مما ساهم في إعاقة مسارات التجديد في الفكر الديني. هذا التجديد الذي كان قد بدأ في مصر مع تأسيس الدولة الحديثة، بعد صدمة الحملة الفرنسية، ودخول الدولة والنخبة السياسية والجماعات الثقافية إلى قلب المرحلة الليبرالية والتي أثرت نقاشاتها ومجادلاتها في تطوير فكر المؤسسة الدينية الأزهرية (بدءاً من الطهطاوي) والقبطية (بدءاً من كيرلس الرابع، أبو الإصلاح) بحيث استطاع مثقفون مصريون أن يقودوا حركة الفكر المصري على طريق الفكر العالمي.

وتنامت سطوة الثقافات الأصولية متحالفة مع أنظمة مستبدة ولدت طابعها التسلطي على المؤسسات السياسية والدينية والثقافية، مما أدى تدهور مستويات التعليم وانتشار أجهزة الإعلام أحادية التوجه وصعود سيطرة

الغلاة على الخطاب الديني وعلى تناول القضايا الأساسية التي اعترضت الفكر المصري وعرضته للضغوط الإقليمية التي واكبت ظهور الفاشيات الدينية في إيران والسودان وغيرها، ونشوء القاعدة.

بل إن تلك الثقافات الأصولية الفاشية المعادية للحرية تغلغت لدرجة أن فكرة "الديموقراطية التمثيلية" ذاتها أضحت وسيلة يجري استغلالها بغرض القضاء على الحرية والديموقراطية كليهما.

انعكست النتائج بصورة كارثية على أوضاع المرأة وأوضاع الأقليات بأنواعها، وخاصة الأقباط، الذين ضاعف من مشاكلهم غيابهم من بين جماعة الضباط في يوليو ٥٢، مما أدى للهجرة الكثيفة وبروز معضلات انعدام التمثيل السياسي والتواجد الوظيفي في المواقع القيادية وحرية بناء دور العبادة. وكان الفشل في إحداث أي تغييرات حقيقية في هذه المجالات مثيرا للإحباط، خصوصا مع تراجع أوضاع الأقباط نتيجة عمليات عنف الجماعات الإرهابية والفتن الطائفية المتتالية وغياب قيم التسامح.

يتناول الكتاب هذه القضايا وغيرها بلغة صريحة مباشرة، نعترف أن فيها بعض القسوة الممتزجة أحيانا بالسخرية، التي أريد بها أن تكون ناقلة لتدفق من مشاعر الإحباط واللهفة الراغبة في رؤية التقدم، وذلك حتى يمكن أن يصل جوهر القضايا إلى القاريء المهم.

كم نرجو أن تحل مصر — أم الدنيا — ما تجابهه من مشكلات نجحت مجتمعات أخرى في علاجها عن طريق سيادة قيم الحرية والمساواة والتحديث.

مصر كان بها مشروع نموذج واعد للتقدم والتعايش، لكنه تآكل. ويتعين علينا جميعا العمل على تجديده في إطار دولة — أمة علمانية وعقلانية.

adel.guindy@gmail.com

١ - عالم يـموج بأفكار وأحداث

"البعد الرئيسي والأكثر خطورة في السياسة العالمية الناشئة
سوف يكون الصدام بين جماعات من حضارات (هويات)
مختلفة"

(صامويل هنتجتون)

مستقبل الحرية

أثار هذا الكتاب عند صدوره ضجة بين كبار المفكرين السياسيين. وصفه هنري كيسنجر بأنه كتاب مدهش وحافز للتفكير (provoking-thought)، بينما قال صامويل هنتنجتون بأنه واحد من أهم كتب السياسة العامة في العقد الأخير، واهتم به آخرون كثيرون. عنوانه هو: "مستقبل الحرية - الديمقراطية الغير- ليبرالية في الداخل والخارج" (١)

مؤلف الكتاب، فريد زكريا، من أصل هندي، هاجر إلى الولايات المتحدة حيث نال شهادة جامعية من "ييل" ثم دكتوراة من "هارفارد"، وعمل في مجلة "فورين أفيرز" ثم "نيوزويك" حيث يشغل منصب رئيس تحرير الطبعة الدولية.

القضية المحورية للكتاب هي أن هناك تنام زائد في الديمقراطية جاء على حساب الحرية (الليبرالية) في العالم.

بالنسبة لقارئ يعيش في مناطق ليس بها إلا "الكلام" عن الديمقراطية والحرية، قد يبدو تقديم كتاب كهذا شيئاً من العبث، أو محاولة لتبرير رفض الديمقراطية. وهذا بالطبع أبعد الأمور عن القصد؛ فالكتاب يرصد الكثير مما يتعلق بقضية الديمقراطية الليبرالية في العالم بصورة تساعد على التفكير والتأكيد على أولويات العمل في هذا المجال الذي اختلطت فيه الحوابل بالنوابل وكثر فيه الدجل.

في عرضنا للكتاب هنا سنختصر بقدر الإمكان ذكر ما يتعلق بأمريكا الداخل. وسنتحاشى التدخل بالتعليق على ما يقول، بل ندعه يتكلم؛ مع شديد الأمل في أن يكون كلامه درساً ومصدر فهم وتأصيل لدى الزاعقين بالإصلاح والديموقراطية في فترة الحراك السياسي القلق التي نمر بها.

(1) The Future of Freedom - Illeberal Democracy at Home and Abroad, Fareed Zakaria - Norton, 287 p, April 2004 (paper-back)

■ العصر الديمقراطي

تعني الديمقراطية بالنسبة للناس في الغرب "الديموقراطية الليبرالية". وقد ارتبط هذان المفهومان معا بصورة تجعل من الصعب أن يتخيل أحد في الغرب انفصالهما. ولكن يوجد خلط بينهما؛ ففي الواقع هناك العديد من البلدان يمكن أن نطلق عليها "ديموقراطية غير ليبرالية". السلطة الفلسطينية مثلا تنتقد لكونها غير ديموقراطية، وهذا غير صحيح، فمشكلتها هي انعدام الليبرالية الدستورية.

في أحيان كثيرة، كانت الدول أكثر علمانية وتسامحا في ظل الدكتاتوريات (تيتو وسوهارتو) مما بعد تحولها للديموقراطية. ولو عُقدت انتخابات حرة اليوم في العالم العربي لجلبت نظاما أكثر تزمنا ورجعية، ومعاداة للغرب من الدكتاتوريات الحالية.

المشكلة في أمريكا هي أن المفهومين يتعارضان أحيانا. الكونجرس، مثلا، قد أصبح أكثر ديمقراطية ولكن أيضا أقل فاعلية. والأمريكان يرون أن نظامهم الديمقراطي آلية معقدة لا تصلح لأي بلد آخر.

الليبرالية الدستورية متبعة في الغرب منذ ١٨٤٠ وتعني حكم القانون، الحريات الفردية الاقتصادية والسياسية والدينية وفصل السلطات وحرية الكلام والجماع. الديمقراطية الغربية هي ما أسماه أرسطو "النظام المختلط" وبه حكومة منتخبة وقوانين دستورية وحقوق وقضاء مستقل وأحزاب سياسية قوية وبيزنسز وجمعيات أهلية ونخب المهنيين. الديمقراطية السياسية هي عنصر أساسي وحيوي من نظام متعدد الأجزاء، لا تخضع كلها للانتخابات. فالهدف من المكونات "غير الديمقراطية" هو التحكم في العواطف الجمعية وتدريب المواطنين وإرشاد الديمقراطية وبالتالي الحفاظ على الحريات.

■ تاريخ موجز للحرية الإنسانية

كانت اليونان بحق هي مهد الديمقراطية، ولكنها مورست في عدد قليل من المدن-الدول. كانت المجالس المنتخبة في أثينا ذات قوة غير محدودة. وكانت قمة الديمقراطية هي الحكم بالإعدام على سقراط، أعظم فلاسفة عصره، بسبب تعاليمه. عندما قال هيرودوت أن الإغريق شعب حر، كان يعني أنهم ليسوا عبيدا. وقد ماتت التجربة الديمقراطية برمتها مع غزو المقدونيين في ٣٣٨ ق.م. فقط بعدها بألف سنة عادت لتصبح

مصدر إلهام.

أما الرومان فقد شددوا علي معاملة كل المواطنين بمساواة أمام قانون عادل. وأعطوا العالم أسس الحرية والمساواة في مقابل ديموقراطية الإغريق. وأصبح نموذج الدولة الرومانية، بأفرعه الثلاثة وانتخاب المسؤولين لفترات محدودة والتأكيد علي المساواة، هو نموذج كل حكومة منذئذ، وخاصة الجمهورية الأمريكية. وهكذا كان أعظم عطاء لروما هو تطوير وتنظيم التشريع للعالم كله. وكان درسها أنه هناك حاجة لمؤسسات داخل المجتمع لا تستمد قوتها من الدولة.

الكنيسة الكاثوليكية الجامعة برئاساتها المتدرجة (الهيراركية) وقوانينها تحمل شبيها كبيرا بالدولة الرومانية. وقد زادت قوتها وقل تسامحها في العصور الوسطي، ولكنها منذ البدء ناوت بصلاية سلطة الدولة، وكانت أول مؤسسة كبيرة في التاريخ مستقلة عن سلطة الدولة ومستعدة لتحديها. مع تجليس شارلمان في عام ٨٠٠ كإمبراطور روماني، اتخذت الكنيسة سلطة تعلو على الدولة بإعطائها شرعية للملك. ومع انهيار الإمبراطورية تحت ضربات القبائل الجرمانية وتوزع مراكز الحكم بين العديد من الممالك أمكن للكنيسة أن تلعب دور توازن بينهم (بعكس معظم المؤسسات الدينية في العالم التي خضعت للحكام) مما ساعد على التعددية، التي ساعدت بدورها علي المنافسة التي أدت إلى التجديد الخلاق والكفاءة في التنظيم السياسي والتكنولوجيا العسكرية والسياسة الاقتصادية.

وتحولت النخب إلى أرستقراطيات ذات قوة ومال وشرعية بدلا من كونها مجرد أتباع بلاط إمبراطوري، وزادت قوتها في العصور الوسطي. وفي الماينا كارتا (١٢١٥) اضطر الملك جون إلى توثيق سلطات البارونات والإقطاعيين على حساب سلطته.

في ١٥١٧ بدأت حركة الاحتجاج علي الكنيسة الكاثوليكية على يد مارتين لوثر. وبفضل المطبعة الحديثة انتشرت أفكاره عبر أوروبا بسرعة وبدأ الإصلاح، وبعد ١٥٠ سنة أصبح حوالي نصف أوروبا من البروتستانت. لوثر لم يكن ليبراليا بل أصوليا، ولكن صراع البروتستانت ضد السلطة كان جزءا من معركة الليبرالية وساعد ذلك علي تشكيل أسس حرية العقيدة وحرية التعبير والتفكير العلمي النقدي؛ في البداية للنصوص الدينية، ثم لكل النصوص الفكرية. فالعلم، قبل كل شيء، هو عملية مستمرة

لتحدي وتفنيد الدوجما.

ميزة الغرب الحقيقية أن تاريخه قد أفرز مؤسسات وممارسات هي، وإن كانت غير مرتبطة بالجينات الغربية، يصعب تقليدها من الصفر في مجتمعات أخرى. ولكن هذا مازال ممكنا. نمور آسيا حكمتها نظم عسكرية أو نظم الحزب الواحد التي حررت الاقتصاد ثم النظام القضائي وحقوق العبادة والسفر، وبعدئذ عقدت انتخابات حرة. وهكذا أحرزت، ربما بالصدفة، الخاصيتين الرئيسيتين للحكم الجيد التي حددها جيمس ماديسون: الحكومة ينبغي أن تسيطر على المحكومين وأن تسيطر على نفسها. أي "نظام + حرية". وهاتان القوتان تؤديان إلى قيام الحكومة الشرعية والرخاء والديموقراطية الليبرالية.

أدت الليبرالية الدستورية في الماضي إلى الديموقراطيات الليبرالية الحالية، ففي كل حالة بنجاح. بل أن المستعمرات التي طال استعمارها (كالهند) تبدو أكثر حظا في النجاح من دول أخرى. لكن الديمقراطية السريعة أدت إلى الديكتاتوريات والطغيان في أحوال كثيرة، فالطريق من الليبرالية الدستورية إلى الديموقراطية لا يمكن عكسه.

الخلاصة: لا بد من ليبرالية دستورية ورأسمالية أولا وبعدها - فقط بعدها - ديموقراطية.

■ الطريق الملتوي

كلما تطرف هتلر في خطابياته، ازدادت شعبيته. وهكذا انتصرت النازية العنصرية في ألمانيا، ليس برغم ديمقراطية الحياة السياسية بل بسببها. أي أن الديموقراطية لم تؤد إلى الليبرالية. فقط بعد صدمات عنيفة للبلاد: خسارة الحرب، وتقسيم واحتلال البلاد، وفرض نظام جديد من الخارج: أمكن لألمانيا أن تصبح ديموقراطية ليبرالية حقيقية. وقد كان لدى ألمانيا، مثل معظم الدول الأوروبية، تراث ليبرالي في القرن ١٩ ولكنه كان يتصارع مع التيار التسلطي الشعبوي (populism) الذي نجح وساد في النصف الأول من القرن العشرين.

القوي التي ساعدت علي تحرير أوروبا الشرقية من الاحتلال السوفييتي هي نفس القوي التي ساعدت علي تحرير المجتمعات لتكون ليبرالية: الكنيسة والنقابات في بولندا، وجماعات المجتمع المدني في تشيكوسلوفاكيا والنخبة الإصلاحية في المجر والفئة المتوسطة الصغيرة في جميعها.

لا يمكن لعملية تغيير عابر إلى الديمقراطية أن تتجح بدون قيادات وحركات تطالب بالحرية، ولكن الدول التي ازدهرت اقتصاديا نمت فيها القدرات والمهارات اللازمة للحكم الديمقراطي الليبرالي لأن النمو يساعد على اتساع رقعة البرجوازية التي تسعى دائما للحصول على الاستقلال من سلطة الدولة. ولكن الثراء وحده لا يكفي بالطبع. فكثير من الدول (كالخليجية ونيجيريا وفنزويلا) ازدادت غنى وتسلطا في نفس الوقت، لأن الثروة الطبيعية لا تساعد على قيام تغير سياسي إيجابي. فالدولة الغنية ليست "محتاجة" إلى الشعب الذي لا يحاسبها لأنها لا تأخذ منه ضرائب، وهي ليست مضطرة إلى تطوير نظمها وقوانينها وبيروقراطيتها، ويصبح شعارها "لا نطلب منكم شيئا اقتصاديا ولا تطلبوا منا شيئا سياسيا".

أدى تاريخ أوروبا الطويل في الصراعات بين الدولة والكنيسة، الكاثوليك والبروتستانت، الملوك والنبل، إلى قيام مؤسسات ليبرالية حدثت من سلطة الدولة كما أن التنوع والتعدد (كما في الهند) هو مصدر قوة.

■ الديمقراطية غير - الليبرالية

كثير من الدول تحكم بمزيج من الانتخابات والأوتوقراطية، بدون خلفية من الليبرالية الدستورية، حيث تقدم الانتخابات غطاءا للتسلط والشعبوية. أول مصادر إساءة استخدام الديمقراطية هو "الأوتوقراطي المنتخب"، والثاني هو الشعب نفسه عبر "طغيان الأغلبية". وإن كان أساس الديمقراطية هو السلطة للأغلبية، إلا أن هذه ليست مشكلة كبيرة في الغرب اليوم بفضل الاحتياطات المحكمة لحماية حقوق الأفراد والأقليات. ولكن في كثير من الدول النامية أدت تجربة الديمقراطية في العقود الأخيرة إلى تناقص الفصل بين السلطات وتراجع حقوق الإنسان وتدهور تراث سابق من التسامح والعدالة.

في بداية الهند الديمقراطية كان حزب المؤتمر واسع السلطة، ولكنه أيضا كان ليبراليا وملتزما ببناء تراث حقيقي للحكم الدستوري، وكان نهرو يتسلط عليه هاجس العلمانية والتسامح الديني.

مقولة أن القوي الديمقراطية تساعد على التعايش العرقي والسلام ليست دائما صحيحة! الديمقراطيات الليبرالية الناضجة يمكنها أن تكون كذلك، لكن بدون خلفية من الليبرالية الدستورية فإن الديمقراطية كثيرا ما أدت لازدياد النعرات القومية والعرقية، بل وإلى الحروب. قال الفيلسوف "كانت"

أنه في الديموقراطيات من سيدفع تكلفة الحرب (أي الشعب) سيكون حذرا أكثر، مما قد يؤدي إلى أن تكون بطبيعتها مسالمة. ولكن هذا صحيح فقط في حالة الديموقراطيات الليبرالية. ففي المائتي سنة الأخيرة ذهبت الدول التي في طريقها للدمقرطة للحرب أكثر جدا من الديموقراطيات الليبرالية المستقرة أو حتى من الأوتوقراطيات.

وقد يؤدي انفتاح النظام السياسي في بلد لم يضح فيه الخطاب السياسي إلى صعود المتطرفين.

■ الاستثناء الإسلامي

الحكام العرب مستبدون، فاسدون وباطشون، ولكنهم أكثر ليبرالية من البديل المحتمل لهم! فالإسلاميون يتكلمون لغة الخطاب الانتخابي بينما يمحّتون ويحتقرون الديموقراطية التي يعتبرونها أسلوبا غريبا في الحكم. المطالبون بالديموقراطية في الشرق الأوسط هم أول من يهرب إلى الأوهام والإنكار والأحلام، فالمنطقة تغص بنظريات المؤامرة. قناة "الجزيرة" لها وجه "مودرن" ولكنها تعبيء موجاتها بندايات القومية والتطرف الديني والعداء لأمريكا والعداء للسامية.

العالم العربي اليوم محاصر بين دول مستبدة ومجتمعات غير-ليبرالية، وأي منهما لا يمثل تربة صالحة للديموقراطية الليبرالية. وقد أنتجت الديناميكية الخطرة بين هاتين القوتين مناخا سياسيا ممثلا بالتطرف الديني والعنف. وبينما يزيد قمع الدولة يزداد عنف وتمرد المعارضة. وهذا كله عكس التسلسل التاريخي في الغرب حيث أدت الليبرالية إلى الديموقراطية، وهذه بالتالي عززت الليبرالية. المسار العربي أنتج ديكتاتوريات أفرزت إرهاب. ولكن الإرهاب هو الظاهرة الأكثر بروزا للعلاقة الفاشلة بين الدولة والمجتمع، إذ هناك أيضا الشلل الاقتصادي والركود الاجتماعي والإفلاس الفكري.

بن لادن يري أن نظم الحكم ليست إسلامية بما فيه الكفاية. قد يجادل البعض في الغرب بأن الإسلام هو دين تخلف وقمع، بينما يقول البعض الآخر، الأكثر إنصافا، أن المشكلة أكثر تعقيدا. ولكن أسس الإسلام "الكلاسيكي"، التي تطورت في القرنين السابع والثامن، ليس فيها الكثير من الأفكار مما يمكن أن نربطه بديموقراطية اليوم، التي تبدو غريبة عن (التراث) التقليدي.

القرآن كتاب (حمال أوجه)، مثله مثل الكتاب المقدس والتوراة. أما عن خلط الروحي بالزماني فإن بابوات الكاثوليك قد مزجوا السلطة الدينية والسياسية لقرون بطريقة لم يكن ليحلم بها حاكم مسلم. فالمشكلة ربما ليست في الإسلام، لكن هل هي في العقل العربي؟

معظم الكتاب العرب مشغولون بالدفاع عن الكرامة أكثر من محاولة فهم مازق العالم العربي الذي ظل عبر الخمسين سنة الأخيرة متوقفا عند ترتيبات اجتماعية وسياسية بدائية كما لو كان محصورا في إلتواء زماني.

بعد الحرب الأولى انتشرت في العالم العربي أفكار تحرير المجتمع والسياسة، ولكن المفكرين الليبراليين النقيدين قد كنسوا مع الملوك والأرستوقراطيين، وحلت محلهم أيديولوجيات الجمهورية العسكرية، واشتراكية الدولة والعروبة. ولكن هذه الأفكار هي في الأساس غريبة (في مراحل سابقة)؛ فقد اختار العالم العربي أفكارا رديئة ثم طبقها بطرق أكثر رداءة. وتحول الحلم إلى كابوس وأصبحت الحكومات العربية ذات كفاءة عالية في أمر واحد فقط: قمع المعارضين وخنق المجتمع المدني. عملية التحديث التي سادت مصر منذ أوائل القرن ١٩ قد انعكست تماما. (مصر تنتج اليوم ٣٧٥ كتاب في السنة مقارنة بـ ٤٠٠٠ في إسرائيل). وبصورة يصعب تخيلها، فإن كل بلد عربي تقريبا هو أقل حرية اليوم مما كان عليه من أربعين سنة مضت.

هناك الفشل الاقتصادي؛ ولكن هذا لا يفسر الإرهاب الذي يشكل الأغنياء كوادره الأساسية. هناك الخوف من التغريب، فقد صدمت العولمة العالم العربي بطريقة غريبة لأن مجتمعاته مفتوحة بقدر كاف لكي تُكدرها الحداثة ولكن ليس بالقدر اللازم لركوب موجة الحداثة.

هناك النمو الهائل للسكان الذي أدى إلي ركوب الشباب لموجات فكر احتجاجي. الأصولية كان لها رنين لأنها دعت الناس إلي المشاركة. وفي وقت يبدو فيه المستقبل غامضا، فالأصولية تربطهم بماض وتقاليد تقلل من ضياعهم.

كل من يُقدّر دور المجتمع المدني يثيره الجزع عندما يري أن الجماعات الغير - ليبرالية في الشرق الأوسط هي المجتمع المدني!

متقفو الموضة يكتبون من استراحات الحرية في لندن وباريس غير راضين عن أخطار العلمانية والمجتمع الاستهلاكي ويبشرون بالبديل

الإسلامي، وهي نظريات تجتذب ليس الفقراء الذين لا يعني الغرب بالنسبة لهم شيئاً محدداً، بل جموع المتعلمين المهاجرين إلى المدن بحثاً عن عمل. فهؤلاء فاقدون للاتجاه ومستعدون للتصديق بأن الإسلام الحقيقي كفيل بحل مشاكلهم. حتي في الهند، تحول الإسلام الغني التعدي والمنفتح إلى إيمان متشدد، خاضع لتحكم ثيوقراطيين صغار وقوميسارات دين.

بدون أموال السعودية لم يكن من الممكن للطالبان أن يوجدوا، ولا أن تصبح باكستان مرتعاً للأصولية. أدت المنافسة مع إيران في الثمانينيات والتسعينيات إلى تصاعد قوة الدين في العالم الإسلامي، والنتيجة هي أن ما كان ذات يوم مجرد فصائل متطرفة، لكن منعزلة ومحصورة في بضعة أماكن بالشرق الأوسط، صنعت جذوراً في أنحاء العالم وأدت إلى عولمة الإسلام الراديكالي.

إيران تحاول الإصلاح، ويمكن لها أن تتطور؛ ولكنها قد مرت عبر جحيم خلال ٢٥ سنة. صحيح أنه في كل الدول التي أثر المتطرفون علي سياساتها اليومية، ضاع بريقهم مع الوقت؛ ولكن هذا ليس سبباً للمخاطرة بالسماح لبلاد مثل مصر والسعودية بالمرور عبر تقلبات عنيفة مماثلة، فمن الصعب نصح الآخرين بالنزول إلى الهاوية علي أمل الهروب منها ذات يوم!

علي الغرب أن يفهم أنه لا معني للسعي إلى الديمقراطية في الشرق الأوسط، بل قبل كل شيء الليبرالية الدستورية. وينبغي أن تسبق أية انتخابات قومية متعددة الأحزاب فترة انتقالية للإصلاح السياسي وتنمية المؤسسات. فالانتخابات الحرة هي فضيلة ولكنها ليست الفضيلة الوحيدة، ومن المهم قياس نجاح الحكومات طبقاً لمعايير ترتبط بالليبرالية الدستورية، لأن الحريات الاقتصادية والمدنية والدينية هي في قلب وصميم الانعتاق والكرامة الإنسانية.

إذا كان لنا أن نختار مكاناً للضغط في سبيل إحداث إصلاحات فهو مصر. الأردن بها ملك تقدمي والسعودية أهم بترولياً، إلا أن مصر هي الروح الثقافي للعالم العربي. ولو أمكن أن تتقدم سياسياً واقتصادياً فمن الممكن أن تبيّن بصورة أقوى أن الإسلام يمكنه التواء مع الحداثة وأن العرب يمكنهم النجاح في عالم اليوم، كما كان نجاح اليابان نموذجاً قوياً تبعته الدول الأخرى في المنطقة حولها.

■ أكثر مما ينبغي - موت السلطة

أمريكا نشأت كدولة مبنية على التوازن بين إرادة الأغلبية وحقوق الأقليات، أو عموماً بين الديمقراطية والحرية، ولكنها تتجه أكثر فأكثر ناحية شعبية سطحية تُثمن الشعبية والنجاح كأسس للشرعية.

عملية الديمقراطية كانت، بصور متعددة، قوة هائلة من أجل الأفضل؛ حطمت التكتلات الغنية، وأحدثت ثورة في البيزنيس، بجلب مواهب جديدة وخلق صناعات جديدة وبالأكثر تمكين الأفراد. وتحولت الرأسمالية إلى "رأسمالية ديمقراطية"؛ فأكثر من نصف الأمريكيين يملكون اليوم أسهما مقارنة بأقل من ١٠٪ في ١٩٥١

في مجال الدين، كان أهم تغيير في ٣٠ سنة في أمريكا هو تشتت القوة بعيداً عن الكنائس العامة الرئيسية، معطياً المجال لكنائس إنجيلية ذات قبول واسع بين الجمهور. وأصبحت المسيحية الأمريكية، وخاصة البروتستانتية، تعددية من ناحية التعليم ومنصّة جداً لرغبات شعبها مع التركيز على الاختيار الفردي والتركيبات الديمقراطية، بينما فقدت الأصولية (التي ابتدعتها البروتستانتية) أهميتها الدينية لتصبح مجرد مواقف سياسية في أمور كالإجهاض والمثليين ونظرية التطور.

في بداية القرن العشرين كانت ديمقراطية الثقافة تعني رفع مستوى الناس، ولكن مع السبعينيات تحولت القيم القديمة من "الجيد والقيم" إلى "ما هو واسع الانتشار وشعبي".

الارستقراطية الأمريكية كانت مؤثرة وذات دور كبير في الماضي. معظم المتاحف الكبرى والأوركسترات والحدائق العامة والمكتبات في مدن أمريكا بُنيت بواسطة أغنياء لديهم حس مدني مرتفع وتهمهم النظرة بعيدة المدى في أحوال مجتمعاتهم. النخب القديمة كانت دوائر مخلقة تستند إلى القرابة والعرق ولكن الآن أصبح الصعود لأعلى هو بحسب المال والذكاء والشهرة.

هناك مؤسسة مازالت تلعب دوراً تحكيمياً هاماً في المجتمع الأمريكي، وهي مؤسسة الصحافة المكتوبة التي تزدهر مع وجود حفنة من الصحف والمجلات رفيعة المستوى مثل التايمز والبوست والوول ستريت جورنال. وهذه المجموعات الثلاث مملوكة بواسطة عائلات تديرها بروح الخدمة العامة مما يجعلها ليس مجرد شركات بل مؤسسات وطنية.

التعليم أيضا تمقرط: في الماضي كان طلبة مدارس النخبة يتعلمون في ظروف تقشف اسبرطي. اليوم، تعلم المدارس الشهيرة الرخاء أو على الأقل النجاح، أي التركيز علي النتيجة بدلا من الصفات الشخصية كما كان الحال في السابق.

■ الخلاصة: المخرج

التضخم والكساد العظيم بعد الحرب الأولي كانت علامات فاصلة في تاريخ فلسفة اقتصاد السوق الحر. ومن هذا الوقت بدأ تزايد التدخل الحكومي في المشاكل الاقتصادية.

الديموقراطية تحركت في الطريق العكسي: "علاج الديموقراطية هو المزيد من الديموقراطية". ومعظم المشاكل التي جابهت الديموقراطية عولجت عن طريق توسيع قاعدة المشاركة وتقليل قوة مجموعات النخب وتفويض الشعب أكثر فأكثر. ولكن هذا زاد عن حده وأصبح السيستم أصعب علي الممارسة وأقل احتراماً من الناس، إذ تبين الاستفتاءات أن المؤسسات الأكثر احتراماً في أمريكا هي المحكمة العليا والقوات المسلحة والاحتياطي الفيدرالي، وهي كلها مؤسسات غير ديموقراطية.

ما نحتاجه اليوم في السياسة ليس مزيداً من الديموقراطية بل الأقل منها: فالبيت الأبيض تسيطر عليه الاعتبارات قصيرة المدى للانتخابات والاستطلاعات.

المؤسسات والمواقف التي حافظت علي الرأسمالية الليبرالية الديموقراطية في الغرب، بنيت عبر قرون. ولكن يمكن هدمها في عقود وعندها سيصعب إصلاحها. فاعتناق الشيوعية والفاشية في الثلاثينيات لم يكن يبدو كفكرة مجنونة وقتها.

الديموقراطيات الحديثة تواجه تحديات جديدة: الإرهاب والتأقلم مع العولمة والتحولات الديموغرافية والصدمات الثقافية. وهذا يعني ضرورة القدرة علي اتخاذ القرار بصورة أكثر كفاءة، والتأكد من تكامل الليبرالية الدستورية في الممارسات الديموقراطية، وإصلاح ما هو معطوب في المجتمع المدني.

الفشل سوف يصبح مأساة لأن الديموقراطية بكل عيوبها تمثل الأمل الأفضل الأخير لشعوب العالم، ولكن ينبغي حمايتها.

هؤلاء الفرنجة وعلمائيتهم الحائرة

برغم مشاكلها الكثيرة، من ارتفاع البطالة إلى انخفاض النمو الاقتصادي، انشغلت فرنسا ^(١) لعدة أشهر بموضوع "الحجاب" في المدارس الذي ظل مجال نقاشات مستفيضة للمفكرين والسياسيين وعلماء الاجتماع ورجال الدين والمنتسبين للجمعيات الأهلية؛ حيث لا يعشق هؤلاء الفرنجة شيئاً أكثر من الجدل.

انقسمت الآراء بشدة حول ما يجب عمله، بين مُطالب بقانون واضح لأن العلمانية أصبحت مهددة، وبين رافض للتدخل لأن المشكلة (كما أكد رؤساء الكنائس في خطاب موجه لرئيس الجمهورية) تعود أساساً إلى فشل المجتمع والدولة في تكامل المهاجرين من الديانات المغايرة.

وفي ٣ يوليو ٢٠٠٣ قرر رئيس الجمهورية تشكيل "لجنة حكماء" برئاسة برنارد ستازي، وسيط الجمهورية (أي رئيس ما يمكن أن نطلق عليه "ديوان شكاوى الجمهورية")، وتضم تسعة عشر عضواً من كافة التيارات، مثل جان بوديرو عالم الاجتماع، ومحمد أركون أستاذ التاريخ الإسلامي، وجيل كيبييل الباحث السياسي، ورينيه ريمون عضو الأكاديمي فرانسيز، وحنيفة شريفي عالمة الاجتماع، والفيلسوف رجب دوبري.

وفي ١٢ ديسمبر قدمت اللجنة تقريرها في ٦٣ صفحة. وبعدها ببضعة أيام تحدث جاك شيراك لأكثر من نصف ساعة أمام ٤٠٠ ضيف في الإليزيه ليعلن قراره بأن الحكومة ستسعى لاستصدار قانون حول الموضوع. وكان الأمر الأكثر شداً للإنتباه من الناحية الإعلامية، هو أن يحظر ذلك القانون المقترح ارتداء أي إشارات دينية أو سياسية بطريقة "صارخة" (ostensible) في المدارس.

الأقلام العربية التي تناولت الأمر انتقدته على أساس أن فيه حجراً على "حرية العقيدة" أو الحرية الشخصية الخ الخ، كما ذهبت بعض الأقلام إلى أن هذا يمثل تطرفاً أصولياً علمانياً لا يقل سوءاً عن غيره من الأصوليات. بل

(١) في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٢ قيل صدور قانون "الشارات الدينية"، ولكن الموضوع استمر على مائدة الاهتمام لفترة طويلة.

رددت بعض الصحف الأمريكية والأوروبية تعليقات مشابهة بعض الشيء، وإن كان منطلقها مختلفا.

ولكي نفهم الموضوع بعيدا عن الغلوشة، فلا بد أن نفحص أمرين: أولا، وضع العلمانية في الدولة الفرنسية؛ وثانيا، لماذا يسبب الحجاب كل هذا اللغط؟

صحيح أن كل الدول الديمقراطية تحترم حرية الضمير ومبدأ عدم التمييز بين الأفراد بسبب العقيدة، ولكنها تعرف أشكالا مختلفة للتفريق بين الديني والسياسي. أما فرنسا فقد رفعت العلمانية إلى مستوى القيم الأساسية لنظامها الجمهوري، بل جعلتها حجر الزاوية للتعاقد الجمهوري.

تستند العلمانية إلى قيم ثلاث لا تتفصل عن بعضها. أولا: حرية الضمير، التي تعطي الحق لكل مواطن في أن يختار حياته الروحية والدينية. ثانيا: مساواة كافة البدائل الدينية والروحية أمام القانون، مما يعني حظر أي تفرقة أو تعويق أو مساندة لأي عقيدة. وثالثا: حياد الدولة التام، فهي لا تتغمس ولا تتدخل في الشؤون الدينية بأي صورة.

وبهذا تترجم العلمانية كفكرة ما هو مشترك بين الجميع، حتى يمكن لكل مواطن أن يجد نفسه في الجمهورية، وحتى يمكن للجميع التعايش معا في وئام.

وقد تم بناء العلمانية عبر التاريخ المشترك للشعب، في استلهاهم لتراث الإغريق والنهضة والإصلاح والتنوير. وتمثل الثورة الفرنسية ميلاد العلمانية في شكلها المعاصر، عندما نصت المادة العاشرة من ميثاق حقوق الإنسان والمواطن الصادر في ١٧٨٩ على أنه "لا يمكن مساءلة أحد عن آرائه، حتى الدينية، طالما كان إعلانها لا يسبب تهديدا للنظام العام..". وبعدها بثلاث سنوات، أقر مجلس النواب قانون الأحوال المدنية والزواج، وهكذا تم فصل المواطنة عن الدين.

وفي ٩ ديسمبر ١٩٠٥ صدر قانون فصل الدولة عن الكنيسة الذي تنص مادته الأولى على أن "الجمهورية تضمن حرية الضمير وحرية العبادة بدون أي قيد، بخلاف ما هو منصوص عليه بالتحديد في هذا القانون بهدف حفظ النظام العام". وتنص المادة الثانية على أن الدولة لا تعترف بـ، ولا تساند ماديا، أي طائفة دينية معينة. وقد أدخل نص في الدستور عام ١٩٤٦

يجعل العلمانية أحد المبادئ الأساسية، حيث أصبح تعريف فرنسا هو أنها "جمهورية لا تتجزأ، ديموقراطية علمانية إجتماعية".

ولا يمكن اختزال العلمانية في مجرد "حيادها" تجاه الدين؛ فهو، إذا شئنا، حياد إيجابي يشمل كمبادئ أساسية، الاحترام والضمانات والعيش معاً، مما يشكل مجموعة من الحقوق والواجبات لكل من الدولة والأديان والأفراد.

تتطلب العلمانية استقلال سلطة الدولة وأيضاً استقلال ممثلي كل "الخيارات" (الطوائف) الدينية في المجال العام، كأمر قانوني وإلزامي. وبذلك يمكن أن يساهم هؤلاء، وبصفتهم، في الحوار المجتمعي العام مثل باقي مكونات المجتمع.

وكصورة للحياد الإيجابي، فإن الدولة تضمن حرية الضمير وحرية ممارسة الشعائر. فبهذا، وبتوفير التعليم العام الذي يربي الاستقلال والقدرة على الحكم الصحيح والحر، تندمج العلمانية في نسيج حقوق الإنسان. وفي علاقتها بكافة الطوائف الدينية، تسهر الدولة على أن تتمكن كل منها من التعبير بصورة شرعية وبحرية تامة، بما في ذلك الجماعات الضعيفة أو صغيرة العدد، في نطاق النظام العام. وتعطي لكل فرصة العثور على مكانه.

الدولة العلمانية تحمي الفرد وتعطيه الفرصة ليختار بحرية تامة عقيدة ما (أو لاعقيدة)، وأن يغير خياره إذا شاء. وهي تتأكد من أن أي جماعة أو طائفة لن تفرض على أحد هوية دينية معينة أيا كانت الذرائع، وخاصة تلك التي قد تتعلق بالأصول (العرقية أو العائلية)، وتحمي كل فرد ضد أي ضغط مادي أو معنوي يأتي تحت أي مسمى. وهكذا ينضم الدفاع عن حق الفرد في حفظ ضميره ضد أي صورة من صور التبشير القسري إلى فكرة الفصل والحياد.

وهذا الحق في حرية الضمير يجري قبل كل شيء التأكيد عليه في المدرسة، حيث يتم تعليم الطالب وبناء شخصيته وقدرته على الحكم المستقل في مناخ عقلاني هادئ بعيد بقدر الإمكان عن انعكاسات الخلافات المجتمعية. لذا لا يدرس الطالب الدين في حد ذاته، أي بطريقة وعظية؛ بل يدرس تاريخ وسوسيولوجيا الأديان وتأثيراتها السياسية والثقافية والتشريعية، مع تشجيع الفكر النقدي.

وبالطبع لا يمكن للدولة العلمانية أن تبقى في وضع اللامبالاة إزاء ما يمكن، لأسباب تتعلق بالعقائد، أن يعكر النظام العام أو يمثل ضغوطا أو تهديدات أو ممارسات عنصرية أو تمييزية.

كما أن العلمانية لا تعني مجرد حماية الحدود بين الدولة والدين، بل تعني أيضا تنمية قيم مشتركة تشكل أسس الترابط الاجتماعي للدولة وقيم المواطنة والمساواة التي تتخطى الانتماء الديني أو العرقي أو النوعي.

ويذكرنا التاريخ أن تثبيت العلمانية في دولة مثل فرنسا قد استلزم ضغوطا هائلة، وخاصة على الديانة الغالبة، وهي الكاثوليكية. ولكنه استلزم أيضا جهدا ذاتيا كبيرا من الرئاسات الدينية لقبولها، من أجل الصالح العام والسلام الاجتماعي. والآن، كما يقول تقرير ستازي، فقد "جاء دور الإسلام، الذي يقدمه البعض على أنه غير قابل للتلاؤم مع العلمانية، بينما نعرف أن علماء الدين المسلمين قدموا في فترات أكثر استنارة أفكارا شديدة العقلانية عن العلاقة بين السياسي والديني".

وتتطلب العلمانية أيضا جهدا ذاتيا من كل مواطن؛ ففي مقابل ضمان حرية ضميره، عليه أن يحترم "المجال العام" المشترك بين الجميع، وألا يستغل حياد الدولة للقيام بعمل تبشيري استفزازي ضد الآخرين.

وقد تحولت فرنسا عبر قرن من الزمان إلى واحدة من أكثر دول أوروبا تعددية. فيها ما يقدر بحوالي ٣,٧ مليون مسلم، وهو أكبر تجمع في أوروبا. وإضافة إلى الكاثوليك والبروتستانت هناك أرثوذكس (من شرق وجنوب أوروبا) ويهود وبوذيون وملحدون ولأندريون (أغنوستيون). وأصبحت التعددية ينظر إليها كمصدر قوة وثراء للشخصية الوطنية.

ولكن التعددية لا تعني الطائفية حيث تتعلق الطوائف على ذواتها، بنتيجة مؤكدة هي شرذمة المجتمع وتفتته ثم تصارع مكوناته؛ ذلك لأن الوطن هو محل تشارك مواطنين متساوين، وليس طوائف. وفي تفعيل الوحدة الوطنية وحياد الدولة والتمسك بالتعددية، تساعد العلمانية على تشكيل ما يتعدى الطوائف التقليدية إلى تكوين جماعة تشترك في القيم والطموحات، وهي التي تشكل الجمهورية.

من الناحية القانونية العملية، تعني العلمانية أمرين متلازمين: حياد الدولة من ناحية، وحماية حرية ضمير الفرد من ناحية أخرى. وهما قطبان

متقابلان ومتعادلان. وكل الجهد الفكر القانوني والاجتماعي والسياسي يدور حول تحديد خطوط التماس بينهما بأفضل صورة ممكنة.

[ونفتح هنا قوسا لنلاحظ أنه بخلاف هذه الفلسفة ذات "القطبين المتعادلين" التي تتبناها الدول الديموقراطية، هناك تلك النوعية من الدول التي ليس بها سوى "قطب واحد"، حيث تتحاز الدولة تماما لأحد الأديان ويختلط الدين مع الدولة، ولا معنى للكلام عن "حرية الضمير الفردي" إلا باعتبارها دعوة للفتنة، وتعامل معاملة السلع الاستفزازية المستوردة التي ينبغي فرض أعلى فئات التعريفات الجمركية عليها لكي يعيد من تسول له نفسه التفكير ألف مرة قبل أن يشتريها. أي هي دول ذات قطب غالب وطاق، وقطب مغلوب وغلبان... ونغلق القوس!]

أما عن مدى أهمية "ظاهرة الحجاب" التي أثارت كل ذلك الجدل، فعلينا أن ندرك بوضوح أن الأمر لا يقتصر على "بضع فتيات محتشمات" حاولن دخول المدارس بالحجاب، فالحقيقة هي أن هناك أمور أخرى، كما وثق تقرير ستازي بتفصيل لهذه النماذج:

- في المدارس: طالبات ترفضن الذهاب إلى حصص التربية الرياضية الإجبارية. طلبة يرفضون دراسة مواد معينة لأنها لا تعجبهم، مثل بعض دروس التاريخ والبيولوجيا. طلبة يقطعون الحصص للخروج لأداء الصلاة، أو يتغيّبون تماما في أيام الصيام، أو يرفضون حضور حصص مع مدرس بسبب "ديانته". مدارس خاصة تحت إشراف الدولة ترفض قبول طلبة من ديانات مخالفة، وترفض تدريس مقررات معينة...

- في المستشفيات: مريضات ترفضن أن يباشر الكشف عليهن أطباء (رجال). حالات هدد فيها قريب المريضة (زوج أو أب) أي طبيب حاول القيام بواجبه نظرا لخرج حالة المريضة ولعدم توافر طبيبة. مرضى يرفضون تناول طعام المستشفى للشك في أنه غير حلال، ويجلبون أطعمة مخالفة للتعليمات. مرضى وأهاليهم يفرشون الحصر لأداء الصلوات في طرقات المستشفى (حيث يرفضون استعمال غرف الصلاة المتوافرة لأي شخص بغض النظر عن العقيدة).

- في أماكن العمل: موظفات ترفضن "الاختلاء" بعميل أو زميل، في ظروف تتطلبها مقتضيات العمل. موظفات ترفضن مصافحة العملاء.

وهناك حالة شهيرة إعلاميا لإخصائية إجتماعية تعمل في بلدية باريس،
تُصر علي رفض مصافحة "الحالات" موضع الدراسة من الذكور. وعندما
فُصلت مؤقتا (لتسعة أشهر)، رفعت قضية لأنه "ليس في القانون ما يجبرها
على مصافحة الرجال". ولا يعلم أحد ماذا ستقول المحكمة، لأن ترزية
القانون الفرنسيين لم يدر يخلدهم، بالطبع، مثل هذه الحالات.

- في أماكن العدالة: متهمون يطلبون رد قاض بسبب "ديانته" المعينة.
سجناء يقومون بالتبشير القسري لمساجين آخرين، ويفرضون التزام عائلات
المساجين بأزياء معينة أثناء زياراتهم.

- في النوادي: نساء تطلبن تخصيص أوقات للنساء فقط في حمامات
السباحة التابعة للبلديات. وبعد الاستجابة لهن، تطلبن عدم تواجد أي عامل
(ذكر) في المبنى.

- في الأحياء السكنية: عصابات من الشبان تجوب بعض المناطق
للقيام بدور "المطوعين" أو تهدد (وأحيانا تقوم) باغتصاب الفتيات غير
المحجبات.
الخ الخ.

وإن كانت الظواهر المشار إليها مازالت تمثل عددا محدودا (نسبيا) من
الحالات، إلا أنها صارت تتزايد بصورة لافتة للأنظار في السنوات الأخيرة
لتصبح ظاهرة عامة. وخطورتها بالطبع هي إمكانية فتح الباب لدائرة سلبية
من ردود الأفعال المتبادلة مع من لا يعجبهم الحال، والاتهامات بالطائفية
وإثارة المشاكل، من ناحية، وبالتفرقة أو العنصرية من ناحية أخرى.
الخلاصة هي أن "حجاب الفتيات" لا يتعلق بالملابس أو بالحرية الشخصية،
وليس هو في الحقيقة سوى قمة لجبل ثلجي يختفي أغلبه تحت الماء، ويهدد
بالصدام مع سفينة المجتمع، بخطر الغرق حتى لو كانت في حجم التيتانيك!
ولا بد هنا من القول أيضا، وبصورة قاطعة، أن أغلبية كبيرة من
المسلمين في فرنسا يقبلون قواعد الجمهورية العلمانية، بل منهم الكثيرون
الذين يؤمنون بها ويتمنون تطبيقها في أوطانهم الأصلية. بل إن استطلاعات
الرأي التي جرت بعد خطاب رئيس الجمهورية المشار إليه دلت على أن
نسبة تأييد صدور القانون الجديد هي ٥٢% بين المسلمين (مقارنة ب ٦٩%
بين كل الفرنسيين)، وهي نسبة لا يستهان بها.

ولكن.... وهنا المشكلة: هناك تيار الإسلاميزم المتنامي الذي يسعى يوماً بعد يوم إلى كسب أرض جديدة ويبدو، ببساطة، أنه يقيس مدى انتشاره عن طريق ملاحظة تزايد ظاهرة "الحجاب" الذي تحول من رداء ديني إلى رمز سياسي بحت. وربما كان هذا التيار، الذي اكتسح انتخابات المجلس التمثيلي لمسلمي فرنسا التي جرت منذ بضعة أشهر، قد وصل في ثقته بنفسه إلى حد الرغبة في اختبار "السيستم" لمعرفة حدوده.

وهذا، بالتحديد، هو ما يجعل الدولة تتصرف بهذه الطريقة التي قد تدعو لأن يتهما البعض بكونها مبالغاً فيها، ذلك لأن هناك إحساس يقيني بأن أحد أسس الجمهورية أصبح مهدداً.

ولسوء الحظ، يبدو أن معركة التحدي ليست إلا في بداياتها. ويتضح هذا بجلاء من "توجيهات" رموز الإسلاميزم؛ فبعد أن كان واحد مثل الشيخ القرضاوي يدعو مسلمي الغرب بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ إلى الإنحناء أمام العاصفة "لأن الضرورة تبيح المحظورات ولأن الهدف الأسمى، وهو نشر الإسلام في أوروبا، يستحق كل تضحية"، أصبح الآن، مع غيره من أمثال طارق رمضان (حفيد الشيخ حسن البنا)، يدعو المسلمين في العالم إلى تحدي فرنسا والضغط عليها حتى لا يصدر مثل هذا القانون، وخاصة لانعكاساته المحتملة على بقية دول أوروبا التي تراقب الأمر باهتمام بالغ.

وهكذا خرجت في مظاهرات لمئات من المحجبات الصاخبات الصارخات (تحت قيادة رجال ملتحين...) في محاولة لعرقلة صدور القانون. ولكن الذي يلفت النظر هو أنه من بين كل الأماكن في باريس، لم تجر تلك المظاهرات إلا في ميدان "الباستيل"... حيث قامت الثورة الفرنسية منذ أكثر من قرنين من الزمان. وبالسخرية الأقدار!

الحرب التالية – مستقبل العلاقات

الأمريكية السعودية

في ١٠ يوليو ٢٠٠٢ وقف لوران ميورافيك، الفرنسي الأصل المهاجر حديثا إلى الولايات المتحدة، والمحلل السياسي في مؤسسة راند، ليتحدث أمام مجلس سياسات الدفاع التابع للبنتاجون، وهو مجلس مكون من حوالي ثلاثين شخصا منهم وزراء دفاع ورؤساء هيئة أركان حرب سابقون وأعضاء كونجرس، مهمته الأساسية هي تشجيع وفحص الأفكار الاستراتيجية الجديدة وغير المطروقة. وترفع توصياته إلى وزير الدفاع لأخذها في الاعتبار.

كان عنوان الحديث استفزازيا، وهو "لا-سعودة العربية" (de-Saudize Arabia) وأهمية الموضوع تنبع أساسا من أن الكلام عن السعودية كان حتي ذلك الوقت "تابو" بالنسبة للإدارة. وبعد انتهائه استمرت المناقشة لساعة ونصف..

بعد أيام نشرت الواشنطن بوست محتوى المحاضرة تحت عنوان لافت للنظر وخبر يقول يقول أن التحليل يشير للسعوديين كأعداء ويدعو لتقديم إنذار لهم: إما التوقف عن مساندة الإرهاب إما تحمل كافة النتائج.

وبهذا التحقيق الصحفي أصبح الموضوع، الذي هو في الأصل مخصص لنقاش المختصين وراء الجدران، محور اهتمام وسائل الإعلام لأسابيع وانتهى الأمر بأن ترك ميورافيك موقعه في مؤسسة راند تحت ضغط، والتحق بمعهد هدرسون للدراسات الاستراتيجية.

وفي نوفمبر ٢٠٠٣ خرج بهذا الكتاب^(١) الذي نشر في فرنسا أولا ثم بعدها بالإنجليزية في الولايات المتحدة^(٢).

وفي عرضنا لهذا الكتاب الهام نؤكد على أمرين. أولا أن أهميته تتبع من كشفه لاتجاهات فكرية تتردد في دوائر الإدارة الأمريكية بتزايد يدل

(1) La Guère d'Après, Laurent Murawiec, Albain Michel, 304 p.

(2) Princes of Darkness : The Saudi Assault on the West, Laurent Murawiec, Rowman & Littlefield, 250 p, Sept. 2005

عليه تواتر المقالات من عينة "السعودية عدو أم صديق". وثانياً، أننا لن نحاول هنا تأييد أو تفنيد ما يقوله المؤلف، تاركين للقاريء مهمة الحكم عليه، مع الأخذ في الاعتبار أننا قد استبعدنا في هذا العرض الكثير من الأسماء والمعلومات حتى يصبح صالحاً للنشر..

السعودية هي إمبراطورية بنيت بالدماء وتسعى لتوسيع نفوذها. المال ليس له رائحة كما يقول الرومان ولكنه يتكلم وشديد الإقناع. منذ بدء تضاعف أسعار البترول في ١٩٧٣ وصل التراكم المالي الذي حصلت عليه السعودية إلى اثنين تريليون دولار. استخدمت تلك الثروة الهائلة لشراء الدول والضمائر والأحزاب السياسية والمشهورين والمرترقة.

في ٢٠ نوفمبر ١٩٧٩، يوم رأس السنة الهجرية وبدء القرن الخامس عشر، وبعد شهر من قيام ثورة الخوميني، قام ١٥٠٠ من المهاجمين السعوديين الوهابيين، ومعهم مصريون وسودانيون وموريتانيون وعراقيون ويمنيون، باحتلال المسجد الحرام في مكة. دام الحصار أسبوعين حتي نجحت القوات الخاصة الفرنسية في إنهائه (بعد أن اضطروا إلى النطق بالشهادتين..). وبعد ثلاثة أسابيع بالضبط، بدأ الغزو السوفييتي لأفغانستان.

أمام ضغوط الثورة الخمينية من الخارج وضغوط المتطرفين الوهابيين من الداخل ومطالبهم المتزايدة (من عينة إغلاق صالونات الحلاقة النسائية وطرد مذيقات التليفزيون) قادت غريزة البقاء، وهي الموهبة الأكثر بروزاً عند آل سعود، إلى ضرورة البحث عن مخرج. وتفق ذهن "مجلس الإدارة" المكون من الخمس أمراء الأقوي من أبناء سعود (فهد وعبد الله وسليمان ونايف) عن حل: تصدير التطرف.

توافق هذا مع خوف سيطر على السعوديين من تقدم المادية الشيوعية الملحدة عبر أفغانستان للوصول إلى منابع البترول، وهو خوف تشاطره أمريكا. وكما تحالف روزفلت مع ستالين ضد هتلر (وإن لم يمنع هذا ستالين من ابتلاع نصف أوروبا..)، قرر البراجماتيون الأمريكيون التعاون لتحقيق أهدافهم.

■ جذور الوهابية

اشتهر محمد بن عبد الوهاب قاضي الرياض، الذي ولد في ١٧٠٢، كصاحب فكر أصولي يرتكز على أن كل شيء ممنوع ما لم يكن بالتحديد

مصرحاً به. كل ما كان سائداً في منتصف القرن السابع لا يزال سارياً. لا بد من استبعاد الآخر ومنع كل تغيير. المؤمن لا بد أن يخضع لطقوس لا تتوقف ليتخلص من كل ميكروب فكري مما يلوث العالم. اخترع ماضياً أسطورياً، يستمد جذوره من أضييق المذاهب (الحنبلي) وأفكار تابعه السوري ابن تيمية (القرن ١٣). فكرٌ جافٌ بجفاف الصحراء الخالية، يدور حول نفسه في دائرة مغلقة مثل جدي مربوط بشجرة لا يقدر إلا استمرار الدوران حولها. لو كانت مثل هذه الطائفة محدودة بالواحة الصحراوية التي تعيش فيها لهان الأمر إلا على ضحاياها المحليين؛ ولكن المشكلة تكمن في توسعيتها: دار السلم هو الوهابية، والباقي هو دار حرب.

لابد من الإشارة هنا إلى الحركة الديوباندية، التي كانت قد نشأت في الهند، بسبب التكامل المذهل بينها وبين الوهابية في كراهية الثقافات غير الإسلامية. وقد غذى خريجوها آلاف المدارس في آسيا. ألف نجمها أبو الأعلى المودودي (١٩٠٣-٧٩) كتاب "الجهاد في الإسلام" في ١٩٢٧ الذي يقول فيه أن الإسلام هو تعليمٌ ثوري يقلب الحكومات والنظم الاجتماعية لإقامة نظامه، وهو لا يرتضي جزءاً من الساحة، بل يطلب الكون بأكمله. الجهاد هجومى ودفاعى في نفس الوقت. الحزب الإسلامى لا يتردد في استعمال الوسائل الحربية لتحقيق أهدافه. الشريعة جعلت لهؤلاء الشجعان كالأسود، المصممين على مجابهة أى معارضة وعلى قلب الأمور لصالحهم، وهم يجاهدون لى يخضع العالم لإرادة الله. على المسلم ألا يتبع أساليب العالم المتغيره، بل عليه أن يغير العالم طبقاً لأرادة الله. فالقوة لا تخضع للآخرين بل تخضعهم. وقد أسس المودودي "الجماعة الإسلامية" في ١٩٤١.

احتفت السعودية بهذا الفكر القريب من الوهابية بأن جعلت المودودي أحد الوجوه البارزة في رابطة العالم الإسلامى التي أسستها. وكان هو أول من حصل على جائزة الملك فيصل.

من ناحية أخرى أنشأ حسن البنا جماعة الإخوان المسلمين في ١٩٢٨ بمصر. وقد كان الإخوان من الموردين الأساسيين للأيديولوجيات والشعارات الجاهزة للاستعمال، إذ لديهم الكثير من الأجوبة بغض النظر عن الأسئلة. سيد قطب، الأكثر تطرفاً بين المتطرفين، يؤكد في "معالم على

الطريق" أن الجهاد لا يمكن إلا أن يكون هجومياً. فلإسلام عنده رسالة واحدة فقط: أن يغزو العالم.

وجاء لجوؤهم أثناء الخمسينيات للسعودية في وقته، حيث وضعت جامعة المدينة تحت أمرتهم، مما ساعد على التهاجن والتقارب بين فكري الإخوان والوهابية. وكان سعيد رمضان، الذي عينه البنا سكرتيراً له برغم حداشته، من المؤسسين الأساسيين لرابطة العالم الإسلامي.

■ نشأة الدولة السعودية

التقى بن سعود، أحد رؤساء قبائل نجد، مع بن عبد الوهاب وبدأ معه تحالفاً، حول قيادة قبلية يوجد مثلها العشرات إلى منظومة تحالف ديني-سياسي يُقنن النهب والعنف. في ١٨٠٠ بدأت حملات النهب شمالاً ضد أقاليم العراق وسوريا، وجنوباً ضد عُمان ومسقط وغرباً ضد الحجاز. في ١٨٠٢ استولى على كربلاء الشيعية، وقام ١٢ ألف وهابي بمهاجمة مسجد الإمام الحسين. وبعد نهب وسلب الذنور وغيرها، اشعلوا النيران وأعملوا سيوفهم في الجميع فقتلوا أربعة آلاف من الشيوخ والنساء والأطفال. ثم رحلوا بأسلابهم فوق ظهور آلاف الجمال.

مصير مكة لم يكن أفضل، فقد ذبح سكان الطائف عن آخرهم قبل أن يدخلها بن سعود في ١٨٠٣ وتم تحطيم مقابر آل الرسول (لأنها حرام)، ثم سُلّبت ذخائر مسجد الرسول.

حملة نابليون على مصر وما تبعها شلت يد الدولة العثمانية عنه؛ وأخيراً طلب السلطان العثماني معونة محمد علي لاستعادة الحرمين. نجح ابنه إبراهيم باشا في المهمة، وفي ١٨١٢ أرسل ٤٠٠٠ أذن مقطوعة من الوهابيين إلى السلطان. تقلصت المملكة تماماً مع موت بن سعود، كما قبض على الإمام الوهابي عبد الله وأرسل للأستانة حيث أعدم وألقيت جثته للكلاب، بينما قام إبراهيم باشا بتعذيب سليمان، حفيد مؤسس الوهابية. وقبل إعدامه أجبره على الاستماع إلى موسيقى (الحرام عنده) على الربابة، في نوع من الفكاهة السوداء. بقيت القوات المصرية في المنطقة حتى انهيار حكم محمد علي في ١٨٤٠.

بعد ثلاث سنوات عاد فيصل التركي بن سعود، إلى الرياض من منفاه بمصر وأسس دولة سعودية ثانية، عاصمتها الرياض، ولكنها انهارت في

١٨٨٧ وطوردت العائلة بواسطة قبيلة الراشد المنافسة فرحلت للكويت لتعيش في حماية الشيخ محمد الصباح.

في ١٩٠٣ قام عبد العزيز بن فيصل آل سعود، المولود في المنفى، بإعادة تكوين إمارة سعودية في نجد. ولجأ مرة أخرى إلى الوهابية لتحريك طاقات التطرف الكامن في عقول البدو، حيث قاد الجهود حليفه عبد الله بن محمد بن عبد اللطيف، قاضي الرياض، وحفيد بن عبد الوهاب. وفي ١٩١٠ أسس فرق مطوعين من بدو الصحراء. ثم أنشأ في ١٩١٢ مستعمرات في واحة نجد، سميت "هجرات"، وصل عددها لمائتين في بحر سنوات. وكان سكانها يُسمون "إخوانا" (لم يلاحظ المؤلف "توارد الخواطر" الذي حدث في مصر بعد ذلك بسنوات في ١٩٢٨). كانت أفكارهم تتركز حول الملابس واللى والتصرفات مثل الضحك والالتزام بمواعيد الصلاة. وكانت لهم شراسة غير عادية تجاه أعدائهم، فالسيف هو مصير أسراهم. وشكلوا قوة ضاربة تبلغ عدة عشرات الآلاف.

خدمت الظروف بن سعود؛ فبعد أن كانت بريطانيا حتى ذلك الوقت تساند الإمبراطورية العثمانية كمُعادِل للأطماع الروسية، غيرت موقفها. وأصبحت ولاءات دويلات الأقاليم العثمانية السابقة محل منافسة بين قوى دولية جديدة، بالشراء أو التأجير. كان بن سعود يتمتع بمهارات سياسية وقدرات على المناورة تجعله يلعب مع، وعلى، كل الأطراف في وقت واحد وينتهاز الفرص.

اعتنى به الانجليز كقوة مناوئة للعثمانيين وساعدوه على الإستيلاء على إقليم الحسا. قبل حمايتهم، ثم أصبح "السير عبد العزيز بن سعود" في ١٩١٦ وبعدها نال وسام "قارس الإمبراطورية". بعد انهيار الدولة العثمانية في ١٩١٨، أكمل سيطرته على مناطق عديدة وحاصر في ١٩٢١ الكويت (التي عاش بها لاجئاً) قبل أن تتقذها البحرية الإنجليزية. اعترف الانجليز به في مؤتمر القاهرة كسلطان نجد وتوابعها، وطلبوا منه احترام حدود العراق والأردن؛ وفي نفس الوقت كانت حملات نهب "الإخوان" الوهابيين قد وصلت قرب عمان، قبل أن تصدهم الكتيبة العربية والطيران الانجليزي. ثم قام بغزو الحجاز ودخل مكة في ١٩٢٤ بعد هرب الهاشميين (الذين حكموها منذ ١٠٧٣)، وهم يشعرون بمرارة شديدة لعدم مساندة الانجليز لهم. وأصبح بن سعود "ملك الحجاز".

بعد توالي الانتصارات، بدأ الإخوان في تثبيت قواعدهم ونشر يوتوبيتهم، بما في ذلك القضاء على الشيعة ومنع الحجاج المصريين المكروهين، ومتابعة الجهاد للاستيلاء على باقي شبه الجزيرة. في ١٩٣٢ تم توقيع أول عقد، مع ستاندارد أويل الأمريكية، للبحث عن البترول. وفي ١٩٤٤ تكونت أرامكو، وبدأ انفتاح طاقات السماء بالثروة المفاجئة.

في ١٩٤٥ قابل فرانكلين روزفلت الملك عبد العزيز على ظهر المركب الحربي كوينسي في قناة السويس لبناء أسس تحالف، وحصل بن سعود على ٥٧ مليون دولار معونة. ساعدت أرامكو على رسم صورة إيجابية للسعودية وللوهابيين على أنهم يشبهون البيوريتان، بما يوحي بتمائل في القيم مع أمريكا.

مات الملك عبد العزيز في ١٩٥٣ تاركا ٣٦ ابنا و ٢١ بنت أنجبهم من ١٧ زوجة. تولى بعده سعود الذي تميز بعهدة بالبذخ الفاحش. ولكن الملك فيصل الذي حكم من ٦٣-١٩٧٥ كان هو الذي أعاد تأسيس العائلة-الدولة (الديناستي). كان عبد الناصر الذي سيطر على الشارع العربي يتكلم عن "بترونا العربي"، وبدأ صراع مرير بين البلدين دام أكثر من عشر سنوات. لكن ساعة عبد الناصر انتهت عندما هُزم في ٦٧. تميز مؤتمر الخرطوم (الثلاث لاءات) بسطوة سعودية واضحة، انحنى أمامها عبد الناصر عندما قبل "شيكا" بالدعم. بعدها بدأ مركز الثقل في العالم العربي الإسلامي بالتحول نحو الرياض.

أسس فيصل "الحرس الوطني" قوامه الإخوان من البدو، وهدفه حماية العائلة والنظام ضد أي قلاقل أو محاولات انقلاب، مثل تلك التي شجعها عبد الناصر في وقت ما.

ثم بدأت السعودية في الخروج من وضع الدفاع الاستراتيجي السلبي في العالم العربي إلى وضع توسعي هجومي هدفه "وهبة" العالم العربي والإسلامي.

■ عولمة الوهابية والاستيلاء على الإسلام

الاتحاد السوفييتي كان يعمل على ثلاثة مستويات متناغمة. الدولة بـرموزها هي المستوي الرسمي. "الكومينتينر"، الذي حل محله فيما بعد القسم الدولي في اللجنة المركزية للحزب، يعمل بدون أي صلة بالدولة

(ظاهريا) ليتحكم في الأحزاب الشيوعية العالمية. أخيرا الكي جي بي التي غطت عملياتها عبر مؤسسات شعبية مثل حركة السلام وحركات للمرأة الخ.

السعودية تستخدم نفس الطريقة. فهي دولة عضو في الأمم المتحدة وغيرها. ثم تعمل خلال منظمات واجهة مثل "إسلامينتين" أو دولية إسلامية تحت أمر السعودية الوهابية. وهناك بالطبع العديد من أجهزة المخابرات...

في كلتا الحالتين، دولة تتحكم فيها طبقة أو جماعة مستبدة، تتبنى سياسة توسعية، تستند إلى إيديولوجية ذات طموحات عالمية. ولكن ما لم يستخدمه الاتحاد السوفييتي هو: الدين والتمويل والصلات القبلية.

في الداخل، تقيم الأسرة الحاكمة شبكة علاقات قبلية شخصية وتشترى، أو تؤجر، ولاء البدو بالمال والتزواج والمقاولات من الباطن.. وأيضا إذا لزم بالمضايقة والسجن والقتل. على المستوى الدولي طريقة العمل هي أيضا قبلية.

البتترول مكن السعودية من تنفيذ أحلامها. في ٩-٩-١٩٦٠ اجتمعت السعودية والعراق وإيران والكويت وفينزويلا في بغداد لتأسيس منظمة الأوبك، التي كانت من بنات أفكار عبد الله بن حمود الطريقي، مهندس البترول السعودي الذي تعلم في جامعة تكساس، وأصبح مدير دائرة البترول والمعادن بالسعودية. بدأت الضغوط على الشركات لتعديل شروط اقتسام عائد البترول. وفي ١٩٧٢ بدأت السعودية في المشاركة في ملكية أرامكو. بعد حرب ١٩٧٣ ضاعفت دول الخليج السعر وأمم العراق الشركات الأجنبية. ثم بدأت حرب أعصاب وتهديد سعودي بالمقاطعة وتهديد أمريكي مضاد باتخاذ "الإجراءات اللازمة". بلغ دخل البترول بين ١٩٧٣ حتى ٢٠٠٢ أكثر من ٢ تريليون دولار. يوزع ١٠% منه بين الأمراء؛ أي حوالي ٧ مليار سنويا.

قصة "عولمة الوهابية" تشبه الدولية الشيوعية بصورة مذهشة. فقد نجح لينين في كسب الجماعات والتيارات والأفراد غير المتجانسين، ليشكل نجما صاعدا في سماء الفكر الاشتراكي جعل المثقفين الغربيين ينظرون إليه بإعجاب.

في حالة السعودية، كان المال هو العامل التجميعي الذي جعل من الوهابية قوة لا تقارن، في الوقت الذي كان فيه العالم العربي يمر بمحنة تاريخية جعلته يتردد إلى الإسلام كأيدولوجية بديلة جاهزة. وبفضل الثروة البترولية حدث "قдрلة" أو تلاحم تدريجي بين العديد من التيارات التي اختلفت في تعاليمها، ولكن جمعها الرغبة في الرجوع إلى الإسلام "الأصلي" النقي: "قراءة حرفية للقرآن، مجتمع يوتوبي متجانس، كراهية للغرب والتغريب، رغبة جهادية عارمة.

كونت السعودية شبكة دولية هائلة أنفقت عبرها ما يقدر بسبعين مليار دولار:

- رابطة العالم الإسلامي تأسست في ١٩٦٢ كمنظمة غير حكومية لعولمة الوهابية، لها مكاتب في ١٢٠ دولة، ووزعت ملايين النسخ من الكتب الوهابية.

- دار المال الإسلامي، قامت بإنشاء شبكة من مؤسسات مالية "إسلامية"، وتمول الدعوة (الوهابية).

- منظمة الغوث الإسلامي الدولية بنت أو أكملت بناء مئات المساجد، واستخدمت ٦٠٠٠ مدرس وداعية. وقد اتهمتها المباحث الفيدرالية بتمويل الإرهاب.

- منظمة المؤتمر الإسلامي تأسست في ١٩٦٩ في الرباط بمبادرة الملك فيصل، بعد أن قام مخبول استرالي بهجوم علي المسجد الأقصى؛ وأصبحت مثل الدولية الشيوعية هدفها تجميع الآراء حول وجهة النظر السعودية. وفي إمعان لفكرة "الضد" على المستوي العالمي، شكلت المنظمة الأيسسكو على وزن اليونسكو، وأكاديمية للقانون الإسلامي وغيرها.

- منظمة الشبيبة الإسلامية تأسست في ١٩٧٢ وهي تقوم بإعداد الكوادر الشبابية الوهابية المتطرفة، ولها ٤٥٠ منظمة وجمعية للشبان والطلبة في ٣٤ دولة. نشرت في ١٩٩٣، بعد الهجوم الأول على مركز التجارة الذي كان وراءه عمر عبد الرحمن، كتيباً عملياً لتصنيع القنابل، طبع في السعودية.

- كل السفارات السعودية بها ملحق للشئون الإسلامية، بإجمالي ٨٠٠ من "الدعاة" المتمتعين بالحصانة الدبلوماسية.

أنفقت السعودية منذ ١٩٧٣، طبقا لوزارة الإعلام، ٥،٥ % من الدخل القومي على "المعونة الدولية" التي شرطها الأساسي هو مساندة السعودية وسياساتها في المحافل الدولية، وهدفها "نشر رسالة الإسلام (الوهابي) في العالم".

مولت جزئيا أو كليا مشروعات إنشاء ٢١٠ مركزا إسلاميا و ١٥٠٠ مسجدا و ٢٠٠ كلية إسلامية و ٢٠٠٠ مدرسة في العالم، طبقا لما نشرته جريدة "عين اليقين" في ٣١ يناير ٢٠٠٣. مولت السعودية بالكامل إنشاء مراكز ثقافية إسلامية، إثباتا لكرمها "الثقافي"، في روما حيث تكلف المركز ٥٠ مليون دولار دفعها الملك فهد شخصيا، وشيد على بعد خطوات من الفاتيكان، بينما تحظر السعودية مجرد الصلوات لغير الإسلام على أراضيها، وفي برازيليا وتورونتو ونيويورك وجبل طارق وجنيف ومدريد ولندن وضواحي باريس ولشبونة وفيينا ومدن استراليا الخ. المراكز الثقافية الإسلامية تديرها عناصر دعوة وهابيين.

لا ننسى "الأكاديميات" الإسلامو-وهابية في واشنطن وبها ١٢٠٠ طالب، ولندن وبها ١٠٠٠ طالب، وموسكو (افتتحت في ١٩٩٥) وبها ٥٠٠ طالب وفي البوسنة حيث تسعى الوهابية إلى السيطرة التامة على الإسلام. قامت مؤسسة الحرمين في عام ٢٠٠٠ وحده، كما تقول جريدة عين اليقين، بافتتاح ١١٠٠ مسجد ومدرسة ومركز إسلامي، وطبعت ١٣ مليون كتاب إسلامي واستخدمت ٣٠٠٠ داعية.

هناك أيضا كراسي جامعية تمولها السعودية بسخاء في الغرب، حيث تبتث الدعاية الخفية لصالح الإسلام والمسلمين والوهابية. مثل كرسي "الملك عبد العزيز" في جامعة كاليفورنيا وكرسي "الملك فهد" في كل من جامعة هارفارد وكلية الدراسات الشرقية بلندن. كما تأسست معاهد جامعية في اليابان وأندونيسيا، وتساعد في تمويل معهد العالم العربي في باريس والجامعة الأمريكية في كولورادو وجامعة هوارد للسود في واشنطن ومعهد دراسات التاريخ العربي والإسلامي في فرانكفورت ومعهد الشرق الأوسط في واشنطن وجامعة سيراكيوز في ولاية نيويورك وجامعة شو في كالورينا الشمالية التي تحصل فيها جامعة ديوك الشهيرة على منح سخية منذ ١٩٧٧ جعلتها تصبح ما يشبه الفرع الإعلامي للسفارة السعودية. جامعة جورج تاون في واشنطن تأسس فيها مركز للدراسات العربية المعاصرة ...

بشروط خاصة. جامعة أكسفورد حصلت علي ٣٠ مليون دولار هدية لصالح مركز الدراسات الإسلامية، وبهذا أصبح من العسير انتقاد "بعض الدول وبعض الأفكار" فيما كان يطلق عليها "أعظم جامعة في العالم". والأمر لا يختلف كثيرا في هارفارد وبركلي، حيث أصبح الفكر النقدي عسير الوجود.

استقطاب المثقفين والتأثير على المؤسسات الجامعية، أو ببساطة خلق شبكات من مكسوري الأعين أو الأصدقاء، أخذ شكلا مؤسسيا مع تشكيل مؤسسة الملك فيصل، التي تعطي جوائز سنوية.

حتى منتصف السبعينيات كان هناك نوعان من الصحافة العربية: الداخلية (التي تخضع للحكومات)، والعربية الصادرة في بيروت التي تعكس كافة التوجهات. كل الصحف العربية العامة أصبحت مملوكة لسعوديين، وإن لم يحتكروا الإعلام إلا أنهم يسيطرون عليه بصورة رئيسية تضمن وصول الصوت السعودي بوضوح. "الحياة"، أول الصحف العربية العامة، التي كان يملكها لبناني شيعي غني مثقف وليبرالي، اختفت بعد اغتياله. ثم ظهرت من جديد في لندن على يد ابنه، مشاركة مع الأمير خالد بن سلطان كجريدة حديثة لها شبكة مراسلين كبيرة. بعد حين اشتراها الأمير بالكامل.

تأسست "الشرق الأوسط" منذ ٢٥ سنة كصحيفة عربية عامة مملوكة للأمير سلمان بن عبد العزيز وهي بالطبع منحازة للسعودية، لكنها مكتوبة لتخاطب القاريء العربي الدولي، ولذا فهي تخضع للرقابة داخل السعودية كأي صحيفة أجنبية.

■ "الإسلاميين" السعودي

حيثما ننظر عبر العالم الإسلامي نجد الآثار المدمرة للمال السعودي والأيدولوجية الوهابية.

مصر: عبر العقود الأربع الأخيرة سعت السعودية بإصرار إلى التحكم في توجهات الأزهر، الذي كان ذات يوم الغريم التاريخي للفكر الوهابي، كرمز للتفكير المدني في مقابل عرب الصحراء. فهي تدعو شيوخه لزيارات "دراسية" حيث يُمنحون في ٦ شهور مرتب ٢٠ سنة. وبعد حين تحول هذا إلى مرتبات شهرية لمن لا يستطيعون السفر. وهناك تمويل لكراسي وأقسام بأكملها. الشيخ محمد جلال كشك الذي نال جائزة فيصل (٢٠٠ ألف دولار) في ١٩٨١، ثم جائزة الملك فهد نشر كتابا ممالئا للوهابية

بعنوان "السعوديون والحل الإسلامي". الشيخ الشعراوي الذي كان تحت التأثير الكامل للسعودية نجح في تحويل الرأي العالم المصري من اعتدال متحرر إلى قهر متعصب، ظلامي وقروسطوي. في ٢٠٠٠ مُنحت جامعة الأزهر جائزة الملك فيصل (في جهد متجدد لتجذير التأثير الوهابي على الجامعة العريقة؟)

هكذا حل الدمار بمصر بفعل العمل المزدوج لجماعة الإخوان والوهابية السعودية.

الجزائر: كادر التعريب والأسلمة كان غالبا من المشايخ المصريين الإخوانيين، بالمساندة المالية السعودية. عباس مدني رئيس جبهة الإنقاذ كان "رجل السعوديين" الذي يقال أنه كان يصله مليون دولار شهريا، بينما كان هؤلاء يساندون أيضا جبهة التحرير المناوئة. الأفغان الجزائريين من أتباع جماعة التبليغ السعودية كانوا نواة "الجماعة الإسلامية". في ١٩٩٤ تم اكتشاف عمليات تهريب أسلحة لها بتمويل بنك التقوى السعودي.

البوسنة: المساجد التي أعيد بناؤها خضعت للوهابيين. تم في ٢٠٠٢ العثور على وثائق في مكاتب البعثة السعودية للمساعدات بالبوسنة تثبت انغماس المؤسسات الخيرية في مساندة الإرهاب، وهي نفس المؤسسات التي حصلت في ٢٠٠١ على جائزة الملك فيصل لخدماتها من أجل الإسلام..

باكستان: تمت أسلمتها منذ السبعينيات بفضل المساندة والتمويل والفكر السعودي. في ١٩٧٨ أعلن ضياء الحق، الديوبوندي المتشدد والشديد الإعجاب بالمودودي، أن الإسلام يأتي فوق الدستور والقانون، وبدأت المحاكم في تطبيق الشريعة. المدارس الإسلامية قفز عددها من حوالي ٢٠٠ في الخمسينيات إلى ٢٠ ألف تمويلها السعودية الآن. النتيجة هي تزايد الأمية من ٦٤% سنة ١٩٨١ إلى ٧٥% اليوم وتصل إلى ٩٠% في الأرياف و ٩٨% بين الفتيات.

المخابرات الباكستانية هي مركز القوة، وهي تحمي الطالبان لحساب السعودية.

طموح السعودية هو استخدام باكستان كدولة مرتزقة لتكوين جيوش الجهاد، وقد مولت القنبلة الإسلامية بالكامل.

أفغانستان: جندت السعودية كل مواردها لمساندة الجهاد الأفغاني، بتوجيهات من رئيس المخابرات الأمير (..)، ولجنة المساندة تحت رئاسة

عمه (..)، وأجهزة رابطة العالم الإسلامي. وقام حزب الجماعة الإسلامية الذي أسسه المودودي بدور الموزع للمعونات المالية، التي كانت تحبذ في البداية الزعيم الدموي حكمتيار.

لعب رئيسُ المخابرات دوراً محورياً، هو وصنيعتهُ بن لادن. في ١٩٩٥ أثناء واحدة من رحلاته العديدة لكابل اتخذ قراراً حاسماً بتأكيد "العلاقة الخاصة" بين إخوة الفكر: الوهابيين والديوبانديين الباشتون الطالبان، وتم سحب كل تأييد للجماعات الأخرى. النظام الطالباني (الذي كانت السعودية آخر من قطع العلاقات معه قبل سقوطه) يؤكد الطبيعة التدميرية العدمية للوهابية السعودية. فالطالبان هم سعوديون بدون بترول.

■ مسلسل الرعب: "يا إسلامي العالم اتحدوا"

منظمة الحرمين هي من أهم الواجهات للسعودية وتعمل في ٩٠ دولة وكانت، طبقاً لاعترافات عمر الفاروق منسق القاعدة في جنوب شرق آسيا، قناة تمويل القاعدة في اندونيسيا. وفي مكاتبها بالبوسنة عثر على صور مركز التجارة قبل وبعد عملية ١٩٩٣ وكذلك صور السفارات الأمريكية في كينيا وتانزانيا بعد تدميرها والفرقاطة كول، وكذلك صور لعديد من المباني الحكومية الأمريكية في واشنطن.

يقول المحلل ألكسي ألكسيف أن الجمعيات الخيرية السعودية "الأهلية" ليست أكثر أهلية من حركات السلام السوفييتية، تعمل كأدوات لتنفيذ سياسة الدولة. وعلى أي حال فقد حظر قانون صادر في ١٩٩٣ جمع الأموال لأغراض خيرية بدون موافقة وزارة الداخلية.

تقرير "تمويل الإرهاب" الذي أعدته للأمم المتحدة في ديسمبر ٢٠٠٢ لجنة رأسها المحقق الفرنسي جان شارل بريسان يؤكد أن السعودية قد حولت خلال عقد واحد نصف مليار دولار لتنظيم القاعدة.

غالبية الجمعيات الإسلامية الخمسين التي حُظرت أنشطتها منذ ١١ سبتمبر كانت تدار أو تمول بالسعودية. مسئول مخابراتي أمريكي رفيع يقول أن كل الخيوط تتجمع مباشرة عند الرئيس السابق للاستخبارات ومجموعة أخرى من أقوى الأمراء.

عمر البيومبي، عميل مخابرات سعودي يعيش في سان دييجو كاليفورنيا، استقبل اثنين من إرهابيي ١١ سبتمبر وساعدهم على الاستقرار. وكان دائم الاتصال بموظف في مكتب الشؤون الإسلامية بالسفارة.

رئيس المخابرات الباكستانية، الجنرال حميد غول، إسلامي شديد التطرف جعل منها نقابة للإرهاب، وهي التي اخترعت "الطالبان". في أوائل ٩٥ زار مدير المخابرات السعودية رئيسة الوزراء بنازير بوتو، واقترح عليها صفقة: في مقابل معونات سخية والضغط على أمريكا بشدة لرفع الحظر عن باكستان، تقوم المخابرات الباكستانية بتطعيم الأفغان بمجموعات من الشباب السعودي لتوجيه طاقاتهم الغاضبة بعيدا عن الرياض. وقد وفي الطرفان بالوعود، ورفعت واشنطن الحظر في أبريل ١٩٩٥.

عائلة بن لادن أخذت عقودا هائلة في أعمال توسيع مسجد الرسول بالمدينة واستمرت في تمويل ابنها حتى بعد تمثيلية نزع الجنسية عنه. بعد غزو الكويت سارع بن لادن لعرض خطط جهادية على الأمير سلطان لحماية السعودية. كَوّن بن لادن في مايو ١٩٩٨ "الجبهة العالمية للجهاد ضد الصليبيين واليهود"، فالسعودية بالنسبة له ليست إلا جزئية في الحرب الشاملة ضد الكفار.

في صيف ١٩٩٨ زار رئيس المخابرات السعودي وزير الحج قندهار ومعهم عرض جديد: معونات سعودية في مقابل عدم التعرض لها بالهجمات. تم الاتفاق في يوليو بعد زيارة أخرى من عدد من كبار الأمراء يحملون كميات من الأموال كعربون، مع التأكيد على أن جزءا منها أتى من العائلة المالكة مباشرة. أجهزة تنصت وكالة الدفاع القومي الأمريكي التقطت محادثات لأعضاء الأسرة المالكة (نشر عنها سيمون هيرش) تثبت الرغبة في شراء السلامة عن طريق رشوة الجماعات الإرهابية.

■ فقه الكراهية

أسامة بن لادن يهاجم دائما السعودية وسياساتها، ولكن عملياته التخريبية في الداخل كانت دائما بعيدة عن العائلة المالكة. السبب (كما شرحه للمؤلف أحد وزراء الخارجية العرب) هو وجود صفقة بين بن لادن والعائلة: في مقابل الدعم المالي، لا يهاجم السعودية ولكن له مطلق الحرية في باقي العالم.

السعودية تحبذ الجهاد والإرهاب المنظم عبر الإسلامنتيرن، بينما بن لادن يريد الجهاد المنفلة. وقد رأى في احتلال الكويت فرصة ذهبية للجهاد والسيطرة على المنطقة بعد طرد صدام منها. ولذلك عارض، مع جماعة

الإخوان المسلمين وباقي الحركات الإسلامية، "عاصفة الصحراء" التي أيدتها الرياض.

قد تعاني السعودية من بن لادن، الوحش الذي خلقته، لكنها ترتبط معه بألف رابط يستحيل عليها قطعه. فالوعظ والخطاب والأفكار والأهداف متطابقة. وإذا تباعد أحد: هل السعودية مع أو ضد الإرهاب؟ كانت الإجابة: الإثنين في وقت واحد، فهي تساعد الجهاديين بشرط ألا تحترق أصابعها منهم.

فقه الكراهية والرعب الوهابي مبني على فكرة أساسية واحدة: "الآخر" لا وجود له إلا كعدو. لا يوجد هناك أبرياء؛ كل الكفار مذنبون سواء كانوا مدنيين، أطفالاً، نساءً أم شيوخ، ولذلك يحق قتلهم. هذا هو الدرس الذي تعطيه السعودية الرسمية وشبه الرسمية. استفتاء في أكتوبر ٢٠٠٢ بين أن ٩٥% من السعوديين بين ٢٥ و ٤١ سنة يؤيدون بن لادن.

التعليم الخاضع للتوجهات الوهابية شكّل العقول تماماً، بهدف "إيقاظ روح الجهاد لمقاومة أعدائنا واستعادة حقوقنا وأمجادنا وتنفيذ واجبنا نحو الرسالة الإسلامية". لا يختلف هذا عن نظم غسيل المخ التوتاليتارية للبشوفية والنازية والماوية إلا في طبيعة الفكر الذي يجري دقه في العقول، مع وعد قاطع (يستعين بالأحاديث المناسبة) بالنصر النهائي ضد الكفار اليهود والنصارى.

يقول الشيخ محسن العواجي إمام الجامع الكبير لجامعة الملك سعود بالرياض: "بن لادن يُنظر إليه كرجل شريف وشجاع يؤمن بمبادئه... إذا كان العالم كله يحبه، ألا يحق للأمة الإسلامية أن تحب ابنها؟ الحقيقة يجب أن يقال وهي أن الشعب السعودي يحب كل محارب وكل مجاهد.. في أفغانستان أو الشيشان أو كشمير أو جنوب السودان. إننا نفخر بأن يُنظر إلينا كمن يضربون بالرعب قلوب أعداء الله وأعدائنا. السعودية ستبقى دائماً عرين الأسود الذين يخرجون للجهاد في العالم.. مجاهدونا هم قنابلنا، ومن يُسمّونهم انتحاريين هم شهداؤنا".

فتوى الشيخ حمود بن عقلة الشعيبي، من كبار الوهابيين، تلخص فقه الإرهاب: "من يساند الكفار ضد المسلمين هو من الكفار". ويشرح أن "الولايات المتحدة هي ديموقراطية، انتخب الشعب حكومتها، إذن فمواطنوها مسئولون عن أفعالها... الشريعة تحرم على المسلمين أن يصادقوا الكفار،

والولايات المتحدة هي دولة كفار... من الممكن طبقا للشريعة قتل النساء والأطفال إذا لم يمكن فصلهم عن الرجال... ويقول: "إن دعوة البابا - لعنة الله عليه - للناس من مختلف الأديان (أثناء زيارته لسوريا) بالتعايش في سلام ليست إلا طريقة ملتوية لسرقة ديانتنا... لا يمكن أن يكون هناك لقاء أو اتفاق بين الإسلام وبين النصارى واليهود". ويضيف الشيخ محمد بن عبد الرحمن إمام جامع أكاديمية الملك فهد للدفاع "سوف نستولي على الفاتيكان وسنحتل روما وسنفرض حكم الإسلام... سوف يدفع النصارى الجزية كما يدفعها أولئك الساكنين في أرض الإسلام بمذلة، أو يدخلوا الإسلام".

يقول الشيخ وجدي حمزه الغزاوي في عظة بجامع المنشاوي بمكة: "الإرهاب.. هو ضد المتخاذلين والمنافقين والعلمانيين، عقابا لهم كما تأمر شريعة الله... الجهاد هو قمة الإسلام... الجهاد الذي يدافع عن المسلمين وأرض الإسلام أو الجهاد الذي يوسع رقعة الدين هو إرهاب في نظر أعداء الله، لكنه جزء أساسي من عقيدتنا".

كل هذا يبين الطبيعة القبلية البدائية لنظرة هذه العقيدة للعالم. فالفرد لا يوجد إلا كجزء من القبيلة، ومن حقه إذن أن يقتل أطفال أعداء القبيلة لأنه ليس هناك أبرياء فكل فرد يمكن أن يكون ملوثا من مشاركته في العقيدة ولو بمجرد القرب منهم.

لكن يبدو أحيانا أن الحرج ليس في بث مثل هذه السموم إنما في وصولها من آن لآخر إلى أسماع العالم الخارجي... ما العمل عندئذ؟ تأكيد أن السعودية دولة مسالمة (...). ومع تناقص مصداقية مثل هذه الأقوال قام الأمير (..) بعقد مؤتمر لعلماء الدين ليحذروهم من "أن آذان الأعداء تتصت إلينا".

■ التأثير على أمريكا

قام السعوديون بقيادة سفيرهم بواشنطن بالتأثير على الأمريكان عن طريق شراء السياسيين وكبار الموظفين بالحكومة والصحفيين والجامعيين والديبلوماسيين والعسكريين ورجال المخابرات. وهو يستخدم العشرات من الدعائيين واللوبيين بميزانية هائلة بلا حدود.

منذ ١٩٧٣ اشترت السعودية بمائة مليار دولار أسلحة لا تستطيع استخدامها، وذلك بثلاثة أهداف: إعطاء الوهم بالقدرة على الدفاع عن

النفس؛ تدوير البترودولار؛ وخلق علاقة اعتماد تساعد على استخدام شركات الأسلحة في التأثير على سياسات الإدارة الأمريكية. العديد من المسؤولين السابقين في أمريكا يعملون لحساب السعودية. أمثلة: كولونيل روبرت ليلاك انتقل من مجلس الأمن القومي للعمل في خدمة الأمير بندر. الجنرال أنتوني زيني القائد السابق للقوات الأمريكية بالشرق الأوسط له علاقات شخصية قوية بالعائلة المالكة. الجنرال السابق ومستشار الأمن لبوش الأب برنت سكوكروفت أسس شركة استشارات ومؤسسة "منبر السياسات الدولية" ويدافع بشدة عن السعودية وسياساتها، مؤكداً أنه لا مشكلة لنا مع الوهابية، وهو الرئيس الشرفي للوبي السعودي في واشنطن.

معهد الشرق الأوسط بواشنطن يرأسه نيد ووكر مساعد سفير سابق، وتأتي سبع ميزانيته من هبات سعودية. مركز كارتر لأبحاث السلام بجامعة إموري بآتلانتا حصل على ٢٠ مليون دولار من الملك فهد. معهد دراسات الشرق الأدنى بجامعة ولاية أركانساس حصل على مبلغ مماثل في ٩٢ بناء على طلب حاكم الولاية التي ينتمي إليها كلينتون.

مجموعة كارلايل للاستثمار، وهي شركة خاصة يملكها ٤٩ شخصاً من الأسماء الكبيرة يرأسها فرانك كارلوتشي وزير الدفاع السابق، ويعمل جيمس بيكر، وزير الخارجية السابق، كمستشار لها، بالإضافة للعديد من المسؤولين السابقين وحجم عملها ١٦ مليار، تقدم العديد من الاستشارات للسعوديين من بينهم السفير الأمير بندر وعائلة بن لادن. (ملحوظة: كارلوتشي هو رئيس مشارك لمجلس سياسات الشرق الأوسط لمؤسسة راند، وغضب جداً من محاضرة المؤلف في أغسطس ٢٠٠٢ وضغط حتى تركها..)

بوش الأب أوقف تقدم الهجوم إلى بغداد في ٩٢ بناء على طلب فهد، الذي خشي قيام الشيعة في الجنوب مما يؤثر على المناطق الشرقية للسعودية.

فشلت السي آي إيه في الحصول على معلومات مسبقة حول أي عمليات إرهابية لأن مكتبها في السعودية في حالة تنويم بشأن الصديق السعودي. دبلوماسيو أمريكا يجاملون السعودية.

■ استنتاج: "لا- سعودة" العربية

السعودية هي إمبراطورية إمبريالية. البدو الذين يحكمونها اليوم هم ورثة قرون من اقتصاد النهب. يقول ابن خلدون أنه من الطبيعي جدا للبدوي أن ينهب ما للغير. العالم هو لعبة صفرية الناتج، لا يغتني الواحد إلا على حساب إفقار الآخر. لا تعاون منتج ولا تبادل. العالم عقيم مثل الصحراء. العائق الوحيد للنهب هو حدود استخدام القوة. البدوي لا يحترم إلا القوة التي لا يستطيع أن يغلبها.

مؤسس المملكة اشترى القبائل، أبنائه يشترون الدول المحيطة. مصر افتتحت السوق بقبول عبد الناصر المهين للمعونة مضطرا. واعتمدت مصر السادات على المعونات السعودية ولذا لم يفعل أي شيء يخالف السياسة السعودية، التي تبقى دائما حذرة إزاء صعود القوة المصرية لأن ذكرى قوات ابراهيم باشا مازالت حية.

السعودية اشترت أيضا باكستان. وقد صرخ بوتو في ١٩٧٤، تحت تأثير الوعود المالية، بأن جيش الباكستان هو جيش الإسلام.

في الداخل، الأمراء فوق القانون ولا أحد يجرؤ على الاقتراب منهم. حتى في الخارج يفرضون رغباتهم (كمثال طريف: قواد الطائرات الخاصة بالسفير أو بكبار الزوار السعوديين يرفضون التخاطب مع المراقب الجوي في الفضاء الأمريكي إذا كان امرأة!)

الانفجارات الدورية لموجات التطرف الديني هي أمور طبيعية في العربية، والوهابية نفسها هي نتاج أحد هذه الفورات التي تتشعب صناعة الموت. يحيا الموت! هذا هو شعار الوعاظ السعوديون والعديد من الجماعات الأصولية من القاعدة لحماس والجهاد الإسلامي وطالبان وحزب إسلامي في أفغانستان وحركة إسلامي والجماعة الإسلامية في باكستان وأبو سياف في الفلبين والجماعة الإسلامية الأندونيسية الخ الخ التي تعيش كلها على المن السعودي.

القوة السعودية نشأت عن صدف مزدوجة: جيولوجية (اكتشاف البترول)، وتاريخية (سمحت لها باستغلال تزايد الاستهلاك البترولي الناشيء عن تمدد ونمو الرأسمالية الغربية). هناك صدف ثالثة تزيد من خطورة الأمر: غياب قوة معادلة في المنطقة. فقد فشلت النخب في البلاد

المحيطة، وعلى رأسها مصر، بصورة مزرية؛ بينما الغرب ليس لديه رغبة في عمل شيء، بخلاف احتواء الموقف.

النتيجة هي ظهور وتمدد جسم متوحش ومرضي ينشر تأثيره في العالم كله. بالطبع السعودية ليست هي الدولة الإرهابية الوحيدة، ولكنها فورت نوكس الإرهاب.

ما خلقته بضع صُدف، بالإضافة إلى ضعف الغرب وقابليته للإفساد، ينبغي هزيمته بالأفعال وليس بعدم الفعل أو بانتظار صدف أخرى.

يجب التوجه بصفة جماعية ناحية العائلة السعودية والتكلم بهدوء، مع التلويح بعصي، مُقدمين إنذارا بتنفيذ عدد من النقاط غير القابلة للتفاوض:

- وضع حد فوري ونهائي وبدون شروط لما يبثه الوعاظ ورجال الدين والمؤلفون والدعائيون والمعلمون الوهابيون المسئولون عن إثارة الأحقاد. وسحب كافة الكتب التعليمية المليئة بنفس نوعية المحتوى من التداول. منع ظهور المواد الداعية للكرامية في كافة وسائل الإعلام. معاقبة بالسجن من يقتربون الأفعال المذكورة.

- إغلاق الجمعيات "الخيرية" التي تمول في الداخل والخارج الدعايات الأصولية. ومصادرة أموالها ومن يمولونها.

- كشف حسابات البنوك الرئيسية في المملكة لهيئات دولية، ومصادرة المنغمسين في مساندة الإرهاب لصالح ضحاياهم.

- كشف ملفات وزارة الداخلية والمخابرات والحرس الوطني لمعرفة الضالعين، أيا كانت مواقعهم، في مساندة الإرهاب الدولي، وتقديم كل المسؤولين إلى محاكمة دولية.

باختصار: تفكيك آلة الحرب الوهابو-سعودية. وإذا رفض النظام، فلا مفر من تهديده في مقتل. ما يهم السعوديين هو البترول، والممتلكات المالية، والقوة السياسية، والدور الديني كحماة للأماكن المقدسة:

١- البترول هو "سعودي" بالمصادفة. ويمكن فصل المناطق المُنتجة لصالح سكانها من الشيعة في دولة مستقلة تحت حماية دولية. ولا بأس من توزيع جزء من ريع البترول على سكان المنطقة العربية، بما فيها مصر، مما سيخلق حافزا مشتركا لحماية وتأمين مصادر البترول.

٢- الموارد المالية الهائلة للعائلة السعودية (بين ٧٠٠ و ١٢٠٠ مليار دولار) موضوعة في بنوك الغرب. هناك ما يكفي من القوانين مما يسمح

بتجميد أو مصادرة أموال دولة تُعتبر في حالة حرب مع الولايات المتحدة وأوروبا، من أجل تجفيف مصادر دعم الإرهاب العالمي.

٣- العربية ليست "سعودية" إلا منذ فترة قريبة. يمكن منح الاستقلال للحجاز، بينما يعود أقليم عسير في الجنوب لليمن: التي أخذها السعوديون عنوة في ١٩٣٤. يبقى أقليم نجد للسعوديين والوهابيين؛ الذين يجب عليهم عندئذ تعلم "العمل" بعد قطع الموارد البترولية والمالية.

٤- الأماكن المقدسة: يجب وضعها، كما اقترح ذات يوم أحد شيوخ الأزهر، تحت إدارة إسلامية دولية بدون تفرقة بين المذاهب، مما سيمنع اختطافها مرة أخرى في المستقبل بواسطة أمثال الوهابيين.

من المحتمل أن غريزة البقاء والسلطة لدى السعوديين، تحت ضغوط خارجية قوية، ستجعلهم يفهمون ضرورة القيام بتغييرات جوهرية وأن يقوم "جورباتشيف" سعودي بالدور المناسب. سيكون هذا مُرحبا به وسيُعطي العائلة الفرصة الأخيرة، قبل البديل الآخر الحتمي وهو "لا-سعودية" المنطقة بصفة نهائية. أيا كان الأسلوب المتبع؛ فسيُمثل هذا، بعد عملية تحرير العراق، خطوة ثانية على طريق إصلاح المنطقة العربية.

كلام عن العلمانية

"العلمانية" هي من أكثر الموضوعات إثارة للخلط في العالم العربي، وتحيط بها دائما الأوهام والأساطير والأكاذيب، ولذلك فإن فتح باب النقاش^(١) حولها الآن، في الوقت الذي يكثر فيه "الكلام عن الإصلاح"، هو بلاشك أمر مفيد. وقبل الدخول في التفاصيل لیتنا نتذكر أمرين يمثلان خلاصة الموضوع:

- العلمانية ماهي إلا مجموعة من "قواعد لعب" مجتمعية تستند، مع الديمقراطية، إلى مجموعة قيمية واحدة؛
- العلمانية شرط لازم لدخول الحداثة وشرط لازم للديموقراطية.

■ ما هو تعريف العلمانية وماهي جذورها التاريخية؟
من المهم إدراك أن هناك تعبيران لما يُترجم بالعربية على أنه "العلمانية":

أولا: "سكيولاريزم" (secularism) المشتقة من كلمة سيكولوم (saeculum) اللاتينية التي تعني العصر أو الجيل أو القرن، ولكن في العصور الوسطى كانت تعني العالم أو الدنيا أو هذا الزمان في مقابل الكنيسة. لاحظ أن هناك لفظ لاتيني آخر "موندوس" (يقابل كوزموس اليونانية) بمعنى الكون؛ أي البعد المكاني.

ويعرف قاموس أكسفورد تعبير "العلماني" (سيكيولار) على أنه "ينتمي للحياة الدنيا وأمورها (يتميز في ذلك عن حياة الكنيسة والدين). مدني

(١) هذا الفصل يتناول عددا من الأسئلة التي وجهتها جريدة "الأحداث" المغربية لمجموعة من الكتاب في العالم العربي.
مراجع رئيسية:

- Laïcité entre passion et raison, Jean Baubérot, Seuil
- La Laïcité face à l'islam, Olivier Roy, Stock
- Encyclopedia of Politics & Religion

- العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، عبد الوهاب المسيري، دار الشروق.

وعادي وزمني. غير كهنوتي. غير ديني. غير مقدس. غير معني بخدمة الدين. غير مكرس له. غير مقدس. في مجال التعليم يشير إلى موضوعات غير دينية، أو استبعاد تدريس المواد الدينية في المدارس العامة. ما ينتمي لهذا العالم الأني والمرى، تميزا له عن العالم الأزلي والروحي". ويعرف نفس القاموس "العلمانية" (سيكيولاريزم) على أنها "العقيدة التي تذهب إلى أن الأخلاق لا بد أن تكون لصالح البشر في هذه الحياة الدنيا، واستبعاد كل الاعتبارات الأخرى المستمدة من الإيمان بالله أو بالحياة الأخرى". أما "العلمنة" فهي تفعيل ذلك في المجتمع.

وقد استخدم مصطلح (سيكيولاريزم) لأول مرة في ١٦٤٨ عند توقيع صلح وستاليا وبداية ظهور الدولة القومية الحديثة، وكان يعنى في البداية "علمنة ممتلكات (أوقاف) الكنيسة" أي نقلها إلى سلطة سياسية غير دينية. ثم اتسع المجال الدلالي مع جورج هوليوخ، الإنجليزي الذي صك في ١٨٤٦ المصطلح بالمعنى الحديث فعرف العلمانية بأنها "الإيمان بإمكانية إصلاح حال الإنسان من خلال الطرق المادية دون التصدي لقضية الإيمان سواء بالقبول أو الرفض". وقد تم تقليص مصطلح هوليوخ، فأصبح يعنى "فصل الدين عن الدولة" أي فصل العقائد الدينية عن رقعة الحياة العامة.

ثانيا: تعبير "لايك" في الفرنسية (laïc) المشتق من الأصل اللاتيني (laicus) والمشتق، بدوره، من أصل يوناني (laikos) أي المنتمي للشعب، ويعنى (طبقا لمعجم لاروس الكبير) "لا ينتمي للكهنة، أو مستقل عن المؤسسات الدينية". وقد صك فيرديناند بويسون (١٨٤١ - ١٩٣٢)، المنظر الأول للعلمانية في فرنسا، هذا التعبير بكونه ينصرف إلى "النظام السياسي المتميز بإقصاء النفوذ الكهنوتي عن الدولة، وسياسة منهجية لتصفية المضمون ديني في التعليم أو القانون". وهذا النظام يحمل، إلى حد ما، بصمات التجربة الفرنسية في العلمنة (المرتبطة بالثورة) برفض كل ما يتعلق بالنظام القديم ووصلت إلى ذبح النبلاء وكثير من رجال الكهنة.

ومما سبق يتبين اختلاف تعبير (لايك) الذي يشير إلى العلمانية السياسية عن (سيكيولار) الذي يشير بالأكثر إلى "حركة مجتمعية عامة" كما سنرى. ومن الخطأ الإشارة (كما يفعل الكثيرون، حتى في الغرب) إلى أن (لايك) هي مجرد ترجمة فرنسية لتعبير (سيكيولار). فالتعبيران متقاطعان ولبسا متطابقين. وسنعود لهذه النقطة بعد قليل.

■ إذن ماهي العلمانية بالمعنى العام؟

هناك العديد من التعريفات ولكننا نجد أن أفضلها (الذي قدمه الأستاذ جان بوبيرو) هو الذي يرى أن العلمانية، كمرجعية فكرية، يمكن تشبيهها بـ: **بمثالث:**

الضلع الأول فيه (يتعلق بخاصية "العلمانية") هو "عدم تسلط الدين (أو أي نوع آخر من المعتقدات) على الدولة، ومؤسسات المجتمع والأمة والفرد".

حركة "العلمنة" تشمل هدفين يشكلان الضلعين الآخرين من المثلث: - حرية الضمير والعبادة والدين والعقيدة، وذلك في التطبيق المجتمعي وليس كمجرد حرية شخصية باطنية.

- المساواة في الحقوق بين الأديان والمعتقدات؛ مع ضرورة تطبيق هذه المساواة واقعياً ومجتمعياً.

هذا المثلث يشكل "محيط العلمانية"، ولكن بعض الفاعلين في المجتمع قد يحبذون هذا الضلع أو الآخر. فالمؤمنون قد يحاولون اختزال العلمانية في حرية الدين والعبادة (مع إعطاء أهمية أقل لحرية تغيير الدين أو حرية الاعتقاد اللاديني). أما المؤمنون المنتمون لأقلية فقد يحاولون، من ناحيتهم، الدفاع عن المساواة بين الأديان. بينما اللادينيون قد يشكلون نوعاً من الهوية العلمانية التي تركز أساساً إلى مقاومة تسلط الأديان. ومن الملاحظ أن الميديا تتحدث غالباً عن العلمانية من هذه الزاوية، لأنها الأكثر تناقضية واستعراضية أو تخدم أهدافاً معينة.

من الحيوي هنا إدراك أن العلمانية حتى لو كان لها جذور فلسفية فهي ليست، ولا يمكن أن تصبح، "أيديولوجية"؛ لأن هذا قد يخلع عليها بعض صفات أو خصائص الدين أو العقيدة مما يتناقض في حد ذاته مع مبدأ العلمانية! فالتوجه الأساسي لحركة "العلمنة" هو، بحكم التعريف، نحو "تحقيق وتفعيل حقوق الإنسان"، وعلى وجه الخصوص قيم الحرية والمساواة والإخاء (حيث "الإخاء" هو الوسيلة للعيش في الحرية والمساواة بصورة تعطيها طعمها الحقيقي).

بمعنى آخر فالعلمانية ليست "قيمة" من القيم بل إنها ليست أكثر من "قواعد لعبة" مجتمعية، مثلها في ذلك مثل "الديموقراطية الانتخابية"، تضمن

لأبناء الوطن العيش معا في ظل قيم الحرية والمساواة. أي هي "عقد اجتماعي" في داخل "العقد الجمهوري" (أو الملكي الدستوري) للحكم. ولا بد هنا من تذكر أن عملية فصل مهمات الحياة العامة عن الكنيسة تطورت عبر التاريخ. ولكن إعلان حقوق الإنسان والثورة الفرنسية أعطيا بداية جديدة وأظهرا بوضوح فكرة الدولة العلمانية؛ دولة كل المعتقدات، المستقلة عن المؤسسة الدينية والمتحررة من تسلط أفكار "لاهوتية"، حيث التحديد واضح لحدود ما هو زمني وروحي.

عملية (process) "العلمنة" ليست خطية بل متعددة الأبعاد وتأخذ، حسب المكان والزمان، أشكالا مختلفة، ولكنها تتعلق بأبعاد أربعة تتم فيها العملية بشكل متزامن؛ بصورة مستقلة ولكنها متفاعلة، بل متبادلة الاعتماد. وهي: الدولة، ثم مؤسسات المجتمع (التي تقع على خط تقاطع الدولة مع المجتمع)، ثم الأمة وهويتها، ثم الفرد.

١- الدولة: تعني "العلمنة" هنا تحقيق استقلال "متبادل" بين الدولة والدين. فالدولة الحديثة تشكل مجالا للسلطة الزمنية، بينما الدين مجاله "السلطة الروحية". هذا الاستقلال المتبادل يستند إلى المساواة المدنية والسياسية بين المواطنين، واستطاعة كل فرد ممارسة حرية الضمير والاعتقاد في المجتمع. وفي حالة فرنسا، على سبيل المثال، فإن قانون فصل الدولة عن الكنيسة (الصادر في ١٩٠٥) يشتمل على ثلاثة مبادئ رئيسية: ١- أن "الجمهورية توفر حرية الضمير وتضمن حرية ممارسة العبادات في حدود احترام النظام العام"؛ ٢- أنه "لا توجد عقائد (أديان معترف بها) يمكنها الانتفاع بتمويل عام". وهذا يشكل، بالتالي، المساواة بين الأديان والمعتقدات؛ ٣- السماح "بحرية التنظيم الداخلي للكنائس".

٢- مؤسسات المجتمع: هذا البعد من عملية "العلمنة" يعنى تحديد دور الدين كمؤسسة في الحياة المجتمعية (أي كعامل فاعل اجباري أو شامل أو شمولي). لكن بالطبع، حتى في حالة الدول التي وصلت إلى أقصى درجات العلمنة، يبقى له دور اختياري أو استشاري لا يستهان به وبتأثيره وخاصة في مجال "القيم والأخلاقيات المجتمعية" أو في مواجهة العضلات التي يخلقها التقدم التكنولوجي، مثل مشاكل نقل الأعضاء والاستساخ وتعريف الموت الخ.

٣- الهوية الوطنية: العلمنة تعني اختفاء دور الدين كبعد من أبعاد الهوية الوطنية. فلا ينبغي أن تكون هناك أمة "إسلامية" أو "كاثوليكية" أو "بوذية" الخ (بنفس الصورة التي لا ينبغي أن تكون الهوية مبنية على شكل عنصري مثل أمة "آرية" أو "عربية" أو "سلافية") بل يلتف أبناء الجماعة الوطنية حوال تراث وطني مشترك وقيم وطنية مشتركة.

٤- الفرد: تعني العلمانية الفصل بين الانتماء المواطني وبين الانتماء الديني أو الاعتقادي، وسيادة الحرية الاختيارية فيما يتعلق بالأطر الفكرية والمرجعيات الدينية أو الفلسفية التي ينتمي إليها الفرد.

باختصار، فبالإضافة إلى التأسيس القانوني لفصل الدولة عن المؤسسة الدينية (أي العلمنة (لاييك))، تعني العلمانية فصل المجال المجتمعي إلى دائرتين: الأولى "عامة" (تعتبر محايدة تجاه الدين والمعتقدات، مثل التعليم العام والقانون) والأخرى "خاصة" (يمكن في داخلها التعبير الحر عن المعتقد). ويصبح التواجد الديني في المجال العام ذا طبيعة جمعياتية (نسبة إلى الجمعيات) وليس مؤسسيا.

...

إنفتح هنا قوسا للعودة إلى الفرق بين مصطلحي العلمانية السابق ذكرهما. في حالة دولة مثل بريطانيا لا تقل "علمانية مجتمعية" (سيكيولار) عن فرنسا، نجد أن الدين يحتفظ فيها بدور مؤسسي، حتى وإن كان بالغ الرمزية، إذ ترأس الملكة (شكليا) الكنيسة الأنجليكانية. أما أمريكا التي لا تقل "علمانية سياسية" (لاييك) عن فرنسا، نجد أن دور وبصمات الدين في المجتمع أكثر وضوحا (أي أنها أقل "علمانية مجتمعية" (سيكيولار) عن أوروبا). ومن ناحية أخرى نجد في تركيا أن رجال الدين (الإسلامي) هم موظفون في الدولة التي تراقب خطابهم الديني. بمعنى آخر، تحول الأمر إلى تسلط الدولة على المؤسسة الدينية، بدلا من استقلالهما المتبادل. وربما كان هذا الحل ضروريا من أجل ضمان استمرار العلمانية، وذلك بسبب الطبيعة الخاصة "للتراث الإسلامي"، خاصة في دولة كانت تمثل الخلافة حتى عشرينيات القرن العشرين].

■ متى دخلت العلمانية العالم العربي؟ ومن هم روادها؟

أول من ترجم مصطلح Laïcité بـ "العلمانية" هو المصري تويس بقطر، أحد مترجمي الحملة الفرنسية، في معجم فرنسي - عربي طبع لأول مرة في مارس ١٨٢٨، ثم تبني هذا المصطلح مجمع اللغة العربية بالقاهرة. العلمانية لم تدخل قط إلى العالم العربي كجزء من الفكر السياسي. ولكن، كما يقول العفيف الأخضر، "بعد لقاء العالم العربي بأوروبا، عبر الاستعمار، بدأت الدول العربية الإسلامية تتخلى عن بعض الجوانب الاستفزازية من الدولة الدينية مثل تطبيق العقوبات البدنية كجلد شارب الخمر وقطع يد السارق ورجم الزانية، وعن جباية الجزية من مواطنيها غير المسلمين. السعودية مازالت تطبق هذه العقوبات البدنية وذلك، أساساً لأنها لم تعرف الاستعمار الأوربي وبالتالي لم تدخلها بعض أنوار الحداثة. أما السودان فقد عرف الاستعمار وتخلي في ظله عن الرق والعقوبات البدنية، لكن الدولة الإسلامية، التي أقامها الترابي، أعادت إليه الرق والعقوبات البدنية". ومن ناحية أخرى (طبقاً لما تقول صحيفة "الاهرام" في ٢٧ أبريل ٢٠٠٥) نجد أن مجمع البحوث الإسلامية في مصر منشغل بشأن موضوع "تجميد تطبيق حدود الشريعة" الذي "يدعو إليه البعض"، إذ انتهت لجنة البحوث الفقهية إلى أن "إنكار الحدود الثابتة أو طلب الغائها أو تجميدها - مع ثبوتها بأدلة قطعية - يعد تركاً لما هو معلوم من الدين بالضرورة، لذلك يعتبر المنكر لها خارجاً علي ملة الإسلام".

أما رواد الفكر العلماني في العالم العربي فهم كثيرون، مثل رفاعة الطيطاوي، ومحمد عبده، وقاسم أمين، وجورجي زيدان، وشبلي شميل، ويعقوب صروف، وميخائيل نعيمة، وجبران خليل جبران، وعلى عبد الرزاق، وكامل كيلاني، وفرح أنطون، وسلامه موسى، واسماعيل مظهر، ولطفی السيد، وطه حسين، وأحمد أمين، وصولاً إلى فرج فوده الدي، وإن لم يكن من رواد العلمانية، كان أول شهدائها، والطاهر الحداد والعفيف الأخضر. المطالبون بالعلمانية اليوم كثيرون..

■ هل فشلت العلمانية في العالم العربي بسبب مقاومة الإسلام

لها أم بسبب ضعف الخطاب العلماني؟

فشل العلمانية في العالم العربي مرتبط بفشل مشروح التحديث بأكمله.

لكن التساؤل الحقيقي هو إذا كانت المجتمعات الإسلامية لا يمكنها تقبل العلمانية.

منتقدو الإسلام يتهمونه في هذا المجال (كما يقول الباحث الفرنسي أوليفييه روا) بالآتي: أن لا يوجد فصل بين الدين والدولة؛ وأن الشريعة لا تتماشى مع الديمقراطية (لأن شرع الله مفروض على الإنسان) ولا مع حقوق الإنسان؛ وأن المؤمن لا يمكن له الارتباط إلا بالأمة (الإسلامية) مع تجاهل المجتمع السياسي والمواطنة. الاستنتاج لذلك هو أحد أمرين: لا مفر من إصلاح ديني شامل قبل أن يمكن مواءمة "الإسلام" مع الحداثة؛ أو أن "الإسلام" غير قابل للإصلاح وبالتالي فالمسلمون محظور عليهم دخول الحداثة (كمسلمين). والغريب أن هذه النظرة لا تختلف كثيرا عما يقول به الإسلاميون الذين يعتبرون الإسلام نظاما "شاملا" وأن الشريعة غير قابلة للتغيير وأنها تصلح لكل مكان وزمان!

لن ندخل هنا في جدل عقيم حول الإصلاح الديني وهل هو ضروري (إن كان ممكنا) كشرط مسبق لدخول الحداثة. لكن يكفي الإشارة إلى أن العديد من الدول "الإسلامية" تنص دساتيرها بالفعل وبوضوح على العلمانية، مثل تركيا ومالي والكويت ديفوار وأوزبكستان، وذلك بالإضافة إلى أندونيسيا، أكبر دولة مسلمة في العالم، التي لا ينص دستورها على "دين للدولة"، ناهيك عن الإشارة إلى الشريعة. إضافة إلى ذلك فهناك عشرات الملايين من المسلمين، يمثلون خمس تعداد المسلمين في العالم، الذين يعيشون كأقليات ليس فقط في الغرب العلماني (أوروبا وأمريكا وأستراليا) بل أيضا في دول علمانية أخرى من الهند إلى روسيا وجنوب أفريقيا. إذن هناك بالإجمال حوالي ٤٥% من مسلمي العالم ممن يعيشون في ظل دول على درجات مختلفة من الديمقراطية والعلمانية مما يثبت أن الزعم باستحالة قبول "المجتمعات الإسلامية" للعلمانية هو غير صحيح؛ مع ملاحظة أن عملية العلمنة والدمقرطة والتحديث في كل الحالات هي عملية "سياسية" نابعة من "إرادة سياسية"، ولا تتطلب فتاوى أو قبولا من رجال الدين.

على أي حال يبدو أن مشكلة رفض العلمنة تتعلق على نحو التخصيص بالمجتمعات العربية التي ترفض التحديث ولذلك تتمحك في أعذار واهية حول الدين.

■ لماذا فشل مشروع النخبة العلمانية العربية؟

النخبة العلمانية هي بعينها النخبة الداعية للحدث، وفشلها في جزئية العلمانية هو جزء من فشل مشروع التحديث بأكمله. وبعد العديد من المحاولات المتكررة منذ أواخر القرن التاسع عشر فمازال "مشروع التخلف" — إن جاز هذا التعبير — هو المشروع السائد والمتسيد في العالم العربي.

■ هل العلمانية ضد الدين؟

من الناحية النظرية لا يوجد في تعريف العلمانية ما هو معاد للدين (anti-religious)، إذ المعنى الحقيقي هو "لا علاقة له بالدين" (non-religious) أو "المحايد تجاه الدين" أو المستقل عن المؤسسة الدينية". وطبقا لتعريف يانجر (الذي أورده عبد الوهاب المسيري، نقلا عن معجم السوسيولوجي المعاصر لتوماس فورد هولت) فالعلمانية هي "الاعتقاد والممارسات التي لا علاقة لها بالجوانب غير المطلقة للحياة الإنسانية. أي أنها ليست معادية للدين ولا هي بديل للدين، بل مجرد قطاع واحد من قطاعات الحياة. أي أنها لا تتعرض لأيّة منظومة معرفية وقيمية شاملة؛ فهي ليست رؤية للعالم".

وفي التطبيق العملي، ففي مجتمع حر يسود فيه مبدأ "حياد المجال العام" يمكن لأعداء الدين التعبير عن رأيهم، ولكن ليس هذا لأن العلمانية هي ضد الدين. ومن ناحية أخرى ففي مثل هذا المجتمع الحر يمكن أن ينشط الدينيون؛ بل إن أشد الإسلاميين غلوا يعرفون أن أكثر الدول التي تنشط فيها "الدعوة" حاليا هي الدول العلمانية. هم بالطبع يعرفون هذا جيدا وهم سعداء به، لكن ليس في هذا ما يجعلهم يقبلون السماح بإعطاء نفس الحقوق التبشيرية في الدول الإسلامية...

■ هل تشكل العلمانية قطيعة مع "جذورنا" الإسلامية؟

لا نعلم إن كانت العلمانية تشكل قطيعة مع "جذورنا الإسلامية"، ولكنها بدون أدنى شكل تمثل قطيعة مع جذور التخلف، إذ أنها شرط لازم من شروط التحديث. وبدون لف أو دوران، لا يمكن وصف أي أنظومة أو مجموعة تقاليد تجافي أو تعارض أو ترفض حقوق الإنسان وترفض قيم الحرية والمساواة والعدالة (التي أصبحت كلها قيما تتعارف عليها البشرية الآن) إلا بالتخلف بل والهمجية. وحتى إذا كانت همجية "مقدسة"، فهذا لا يقلل (بل يزيد!) من وقع همجيتها.

من ناحية أخرى، يشي هذا السؤال بفكرة خفية تستتر وراءه، وهي أن العلمانية مرتبطة فقط بالمسيحية، وبالتالي فلا شأن للمجتمعات الإسلامية بها. يقال هذا بمعنى أنها ظهرت في أوروبا نتيجة صراع مؤسستي الحكم والدين، وأحيانا بمعنى أن المسيحية لا تعرف نظام حكم، بل تفصل لاهوتيا بين مملكة الأرض ومملكة السماء (اعط ما لقيصر لقيصر، وما لله لله)؛ وبالتالي فالعلمانية هي إعادة لأصل كان الزمان قد أفسده. وكلا المعنيين صحيحان بدرجة كبيرة، لكن ليس في أي منهما ما يسند الزعم بأن العلمانية هي مسألة "تخص المجتمعات مسيحية" وأنه "لا شأن للمجتمعات الإسلامية بالموضوع". المهم أن التطور التاريخي للدولة وشكلها هو الذي فرض التغيير في أوروبا أولا حيث كانت ثورة التقدم والتحديث تتم.

■ لماذا تتعارض الدولة الدينية مع الدولة العلمانية؟ وفي أي المجالات تحديداً؟

أولا لابد من تعريف الدولة الدينية (الثيوقراطية). الفكرة الشائعة عنها هي الدولة الخاضعة لحكم رجال الدين، مثلما في إيران الملالي أو أفغانستان الطالبان (أو دولة الفاتيكان!) الأدق (طبقا لموسوعة السياسة والدين) هو أنها "النظام السياسي الذي يدعي تمثيل الإرادة الإلهية على الأرض، وهذه الإرادة يتم تفسيرها بواسطة بشر وفي داخل أطر وعلى خلفية (context) سياسية معينة. الجهد الأساسي للحكومة في الدولة الدينية هو تنفيذ الشرائع الإلهية".

الدولة الدينية إذن ليس فقط تتعارض، بل تتناقض مع الدولة العلمانية تتناقضا أساسيا ومبدأيا. ولنعد قليلا إلى الوراء:

منذ فجر التاريخ كان الكاهن في القبيلة، ثم الدولة، يقوم أيضا بدور الساحر والطبيب والحكيم والفاكي والمُنجم الخ، تاركا لزعيم القبيلة (أو الدولة) دور "تصف الإله" (أو أحيانا الإله الكامل!) ودور القائد العسكري. الكثير من الدول في مختلف الحضارات كانت تدعي تمثيل الإرادة الإلهية. اليهود جربوا هذا حتى القرن الحادي عشر ق.م. وفي المجتمعات المسيحية الأوروبية، إضافة إلى تسلط المؤسسة الكنسية، كانت هناك حالات دول دينية بحتة في العصور الوسطى مثل الدويلات البابوية، أو دولة جنيف تحت جون كالفن في القرن السادس عشر. كذلك كان الملوك يحكمون بموجب "الحق الإلهي"، ليس بالضرورة لتنفيذ إرادة السماء، بل للبقاء فوق المساءلة (حتى ثورة ١٦٨٨ في إنجلترا).

ومع تقدم المعرفة، بدأ "التخصص" يفرض نفسه، ليقوم آخرون ببعض أدوار الكاهن. ومع الانفجار المعرفي والعلمي الهائل الذي صاحب عصر النهضة في أوروبا، أخذ دور رجل الدين في أوروبا يتقلص بالتدريج. لم يكن الأمر سهلاً على المؤسسة الدينية، ولكن النتيجة لم يكن هناك مفر منها، وخاصة بعد انطلاق حركة الإصلاح الديني التي لم يكن من الممكن لها أن تحدث بمعزل عن النهضة العلمية الفكرية التقنية البارزة، وخاصة اختراع المطبعة.

ومع بدء دوران عجلة التحديث والتقدم المستتدين إلى العقل، بدأ تنظيم النشاط الإنساني بشكل "عقلاني"؛ حيث العقلاني (طبقاً لدائرة المعارف البريطانية) هو الذي "يدور حول القيم والأنماط العامة (الاشخصانية) والنفعية، وليس حول القيم والأنماط الطقوسية والتقليدية". وأصبحت المعرفة العلمية هي المكون الأساسي للمجتمع الحديث. ومبدأ التغيير المؤسسي الدائم هو جزء عضوي من منهج العلم نفسه، إذ أن أطروحات العلم كلها مؤقتة. ويتغير حسب إجراءات معروفة موحدة.

ولكن من الضروري عدم الخلط بين العلم (حيث تطبق مبادئ العلمنة بلا حدود تقريباً) والنشاطات الفكرية وأشكال المعرفة الأخرى التي لا تستند إلى الإجراءات التجريبية، مثل الفلسفة واللاهوت.

الدين مجاله النفس والضمير، ودوره، إضافة إلى العبادات الموجهة للخالق، هو إعطاء "معنى" للحياة وصورة عن الحياة الأخرى ومبادئ عامة حول صلة الإنسان بالإنسان. وكما قيل بحق، فالدين عليه أن "يبين الطريق إلى السماء، وليس كيف تدور السماء". وكتاب الدين ليس كتاباً في الفيزياء أو الجيولوجيا أو الاقتصاد أو البيولوجيا. كما أنه ليس قانوناً للعقوبات أو للمعاملات المدنية.

لكن العالم الإسلامي، وخصوصاً العربي، الذي يتمسك بفكرة "الدولة الدينية" مازال يعيش بعقلية البداءة والبداءة في هذا المجال بصورة لا تختلف كثيراً عما حدث في فجر التاريخ. وبرغم عدم وجود "كهنوت" في الإسلام، فمازال معظم الناس ينتظرون من رجال الدين، إضافة إلى الوعظ، القيام بأدوار المنجم والطبيب والحكيم الخ، عن طريق الفتاوى الشخصية أو العامة. بل إن هناك من أدعياء الدين ممن يقومون بدور

المشعوذ والساحر بصورة بارعة (راجع ما يقوم به خبراء "الإعجاز العلمي" في القرآن).

■ لماذا يقرن الإسلاميون العلمانية بالإلحاد؟

ربما يعود ذلك إلى أن الكثير من روادها كانوا أيضا من الاشتراكيين، الذين طالما وُصفوا بالكفر والإلحاد.

وقد دأب الكثير من الكتاب مؤخرا على الإشارة للدولة "المدنية" هروبا من استعمال المصطلح الذي قد يجلب التكفير على رؤوسهم. لكن حتى لو غيرت العلمانية اسمها إلى "عزيزة" أو "حسنية" أو "سوسن" فالإسلاميون سيصمونهم ومن يدعون إليها بالكفر والإلحاد. فالعلمانية، مرة أخرى، ليست إلا "قواعد لعبة" في المجتمع الحديث المتحضر والتي ترتكن إلى قيم حرية الضمير والاعتقاد (أي الإنسان حر في اختياراته ومسئول عنها) والمساواة التامة (بين الرجل والمرأة وبين المؤمن وغير المؤمن وبين المعتقدات)؛ وهي قيم يكرها هؤلاء كراهية الخفافيش للنور، ولذا فهم مستعدون لعمل أي شيء وكل شيء للحيلولة ضد دخولها إلى مجتمعاتنا.

كما يقول العفيف الأخضر، فإن النرجسية التي يجسدها فقه مخالفة الكفار وعدم التشبه بهم، يعني بالنسبة لهؤلاء رفض ما يأتي من الآخر حتى لو كان صالحا.

■ ما هو دور التيار الإسلامي في فشل الخطاب العلماني العربي؟
من حق التيار الإسلامي في العالم العربي أن يفخر بإنجازاته الباهرة في الحيلولة دون دخول العرب في الحداثة (= العقلانية + العلمانية + الديمقراطية + التنمية). وقد كان هناك تحرك ملحوظ في اتجاه التقدم مع أواخر القرن التاسع عشر وبداية العشرين، لكن ظهور حركة الإخوان المسلمين وانتشار أفكارها وما تلى ذلك من انبثاق العشرات من حركات "الإسلام السياسي" والجماعات الإرهابية من تحت عباءة الإخوان أدى إلى وأد حركة التقدم والتحديث قبل أن تجد فرصة لتتجذر وتنمو. وبينما كان النفط أن يصبح ممولا لعملية تنمية حقيقية، فإنه تحول إلى لعنة؛ إذ استغلت الوهابية والسلفية مليارات دولاراته لتتشر فكريا.

وصل الأمر إلى أن العالم أصبح محتارا أمام هذه الظاهرة "التاريخية" الفذة والفريدة التي بموجبها يعيش العرب، بفضل التيار الإسلامي، خارج التاريخ وخارج الزمن!

■ هل ساهمت الأنظمة العربية في إضعاف التيار العلماني؟
ولماذا اختارت كثير من الأنظمة العربية التحالف مع بعض التيارات الإسلامية عوض التحالف مع العلمانية؟

الأنظمة العربية منذ القدم تستند إلى "الشرعية الدينية" التي تُكسب الحاكم نوعاً من القداسة ("تصف إله"، بالضبط كما في القبائل البدائية) مما يجعله فوق مستوى المساءلة من الشعب، ولذلك فلا مصلحة لها على الإطلاق في السماح للفكر العلماني بأخذ أي منبر أو بالانتشار. وهي تترك "حزب المسجد" على حريته وتوفر له، فوق ذلك، منابر الإعلام الرسمي وغير الرسمي. ولذا نرى أن غالبية النظم هي في النهاية وجه للعملة التي يمثل التيار الإسلامي الوجه الآخر منها. والاختلافات المظهرية التي نراها أحياناً على السطح بين الوجهين ليست بسبب التباين في الفكر والمبادئ بل حول من يجلس على كرسي الحكم.

والغريب أن نجد قنوات تلفزيونية، يُنفق عليها عشرات الملايين من الدولارات، تبشر بالتخلف وتدعم الإرهاب وترعاه؛ بينما لا يجد الفكر التقدمي التحديثي عموماً (العلمانية جزء منه) منبراً ولو متواضعاً يرفع صوته.

■ هل الديمقراطية ممكنة من دون العلمانية؟

كل من الديموقراطية والعلمانية يستند إلى نفس مبادئ الحرية والعدالة والمساواة، وكلاهما عبارة عن "قواعد لعبة" للعيش المشترك في المجتمع ولأسلوب الحكم المتحضر.

من الممكن تصور قيام دولة علمانية لكن غير ديموقراطية: هناك دكتاتوريات علمانية اليوم، وهناك ديموقراطيات كانت في السابق دكتاتوريات علمانية. لكن من المستحيل تصور العكس: فإذا كانت الديموقراطية تستند على معطية أساسية هي: "المواطنون هم أحرار متساوون ومستتبرون"، فكيف يمكن أن يمارس الديموقراطية أفراد مجتمع لا يمكن أن نصفهم حقاً "بالمواطنين" إذ لا توجد بينهم مساواة تامة؛ ولا نصفهم "بالأحرار" إذ هم مجبرون في ظل قيود أفكار دينية شمولية؛ ولا نصفهم "بالمستتبرين" إذ هم يغطون في مجاهل أفكار ظلامية عفى عليها الزمن يرسخها في العقول تعليم وإعلام متخلفان.

■ هل العلمانية ضرورية للمجتمعات العربية؟

مرة أخرى نؤكد أن العلمانية ليست أيديولوجية وليست نظام حكم، بل هي قواعد لعبة مثل الديمقراطية التمثيلية، وكلاهما يستند إلى نفس القيم. العلمانية شرط لدخول الحداثة وشرط للديموقراطية: فبمعزل عن العلمانية، يصبح الدين ألعوبة في أيدي المتطرفين والحكام على السواء. العلمانية ليست فقط ضرورية للمجتمعات العربية؛ بل هي حيوية كمدخل للتحديث.

■ هل توجد علمانية معتدلة وأخرى راديكالية؟ وأيها أصلح للمجتمعات العربية؟

أمثال هذه التوصيفات لا معنى لها في الواقع الحالي. صحيح كانت هناك علمانية "راديكالية" في المراحل المبكرة لعلمنة المجتمعات في أوروبا (في القرن التاسع عشر) وإجبار السلطة الدينية على فض قبضتها عن المجتمع.

لكن في ظل الدولة الحديثة العلمانية، تعلو قيم الحرية والمساواة وحقوق الإنسان وحياد الدولة وحياد المجال العام في كل ما يتعلق بالاعتقاد. وهذا الحياد هو حياد حقيقي، وليس حربا على معتقد أو آخر؛ وهو أيضا "حياد إيجابي" يحمي ويضمن حرية الضمير والاعتقاد. وهذا الضمان يشكل، مع فصل الدين عن الدولة، أعمدة العلمانية. (كما يقول برنار ستازي، الذي رأس لجنة "العلمانية والدولة" في فرنسا سنة ٢٠٠٣).

في النهاية يصبح الأمر راجعا إلى مواقف وآراء المتدينين "المحافظين" في مواجهة "التحرريين" إزاء الاختيارات السياسية المختلفة المطروحة على الساحة. ففي أوروبا وأمريكا نجد مثل هذه المواجهات في الموضوعات التي تتعلق بالذات بالأسرة (مثل الإجهاض الخ) ولا يوجد حظر مبدئي على اتجاه معين أو الآخر.

لا مفر من أن تقرر المجتمعات العربية الدخول على طريق التحديث، حيث تسود العقلانية وقيم حقوق الإنسان، مبنية باعتماد العلمانية كأحد قواعد اللعبة المجتمعية. في ظل هذه الدولة الحديثة والتقدمية يكون البشر أحرارا متساوين في الحقوق والواجبات وتكون الدولة محايدة تماما فيما يتعلق بالمعتقدات، ويكون الشعب هو مصدر السلطات، ويقوم ممثلو الشعب (وليس مندوبو السماء)، المنتخبين ديموقراطيا،

بالتشريع؛ باعتبار أن الناس أدرى بشئون دنياهم، وسن قوانين حول شئون
البشر وحياتهم في داخل الوطن "على الأرض"؛ وليس لإجبارهم على
دخول الجنة.

فرانكنشتاين

(١)

الذين يعتبرون أن الديمقراطية تبدأ وتنتهي عند صندوق الاقتراع، هم غالبا (كما زعمنا في فصل بعنوان "ديموقراطية من أي طراز؟") ممن لا يعرفون الفرق بين ذاك الصندوق الشهير وصندوق القمامة، أو قد يعرفون الفرق ولكن، علي وجه التحديد، لا يريدون إلا أن يتحول هذا إلي ذاك.

وقد كان القصد مما كتبناه آنذاك هو التأكيد على، والتذكير بـ ، أمور كان الظن أنها بديهية، ولكن المتابع لما يُقال ويكتب هذه الأيام، وخاصة بعد حرب العراق والازدياد الهائل في الاهتمام "بموضة" بالديموقراطية لا يملك إلا أن يذهل من كم الخلط، سواء عن جهل أو سوء نية، الذي يُصب في عقول الناس حولها. ومن أكثر النماذج الاعتيادية تمثيلا هو ما حدث في أحد البرامج الحوارية عبر فضائية عربية عندما صرخ المتكلم في وجه "عدوه" الجالس عبر مائدة الحوار قائلا: "إذا جاء حكم الملاي في العراق باختيار شعبي حر، ماذا هم (الأمريكان) فاعلون؟ هل سيرفضون اختيار الشعب؟؟ إذن أي ديموقراطية هذه التي يتشدقون بها، التي إذا جاءت بما لا يعجبهم يرفضوه؟؟" وقد تردد نفس السؤال بعد فوز "حماس" في الانتخابات الفلسطينية وتقجم الإخوان في انتخابات مصر.

لا بد إذن من العودة للمربع رقم واحد!

وإحقاقا للحق، فاللوم في هذه المشكلة يعود، كما هو الحال في كل مشاكلنا الحالية والماضية والمستقبلية، علي الغرب اللعين الذي لا يكف عن التآمر علينا وعلى فكرنا فيقدم لنا مصطلحات تعني غير مانفهمه منها..

المسألة ببساطة هي أن الناس في الغرب عندما يتحدثون عن "الديموقراطية" أو "النظام الديموقراطي"، فإنهم يعنون بذلك أشياء ثلاثة:

أولا: الليبرالية السياسية (أو الدستورية، أو الكلاسيكية، بالمعنى المستقر منذ منتصف القرن التاسع عشر) وهي تتعلق أساسا بأهداف الحكم وبوسائل ممارسته. وتتعلق كذلك بمجموع الحريات الأساسية المصانة والمضمونة بدستور وقوانين عادلة تساوي بين البشر بغض النظر عن اللون أو الجنس

أو العقيدة. أي أنها تعني حكم القانون، حقوق الملكية الفردية وحرية الاعتقاد وحرية التعبير بالكلام والإجتماع والنشر، وفصل السلطات.

أونود أن نذكر هنا بأن اصطلاح الليبرالية السياسية بالمعنى السابق يختلف عن المعنى المتداول في أدبيات السياسة المعاصرة في الغرب والذي يربطها بأمور مثل دولة الرفاهية، والقوانين المتعلقة بالحرريات الشخصية، أو عموماً بالأجندة "اليسارية" في مقابل الأجندة "المحافظة"، كما يختلف تناول الاصطلاح بين أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية].

ثانياً: الليبرالية الاقتصادية، وهي القائمة على اقتصاد السوق حيث الملكية الفردية لوسائل الإنتاج والتوزيع هي الأساس، وحيث يركز الاقتصاد على المنافسة ومنع الاحتكار. فهي - باختصار - الرأسمالية في شكلها الحديث. ونلاحظ هنا أن كافة الأحزاب في الغرب، بما فيها الاشتراكية وحتى الشيوعية، تعمل في هذا الإطار.

ثالثاً: الديمقراطية الانتخابية (السياسية) كنظام حكم تمثيلي يقوم على سلطة الشعب وإرادته، يركز على تداول السلطة والشفافية والخضوع للمساءلة الخ.

إذن، فالديموقراطية السياسية مع أهميتها الحيوية، ليست سوى عنصر (أساسي) من "كُل" أو من "سيستم" متكامل يتكون من العديد من الأجزاء، التي لا تخضع كلها للانتخابات. بل بالتحديد فالهدف من وجود مكونات "غير ديموقراطية" هو التحكم في العواطف الجمعية وتدريب المواطنين وارشاد الديمقراطية وبالتالي الحفاظ على الحريات. فبالإضافة إلى أحزاب سياسية قوية تعبر عن مصالح قطاعات من الشعب منتظمة حول أجندة فكرية/سياسية محددة ولكنها تؤمن وتلتزم بأسس المجتمع وبالوطن كمكان للسعادة المشتركة لكل المواطنين، وتقبل بالتغيير وتداول السلطة؛ هناك قضاء مستقل ونزيه، وصحافة حرة ونزيهة (ويمكن أفراد صفحات للكلام عن "نزيهة" هذه)، ونقابات عمال، وجمعيات أهلية للعمل المدني، وتجمعات للمهنيين، وللنخب، ولرجال الأعمال، الخ.

والحقيقة هي أن هذه الأمور الثلاثة المشار إليها هي أنظمة مختلفة تطورت في مسارات متعرجة وصعبة عبر تاريخ الحضارة إلى أن تعانقت وتماسكت في أنظمة واحدة أصبح يطلق عليها اليوم "النظام الديموقراطي". ودراسة تطور النظم تبين أن الديمقراطية السياسية لم تتجح عبر التاريخ إلا

إذا أتت في مرحلة تالية لليبرالية السياسية والاقتصادية. وهذه ملاحظة أبرزها وأكد عليها "فريد زكريا" في كتابه "مستقبل الحرية" (الذي عرضناه في فصل سابق) واستنتج أن اختلاف تسلسل المراحل عبر التطور السياسي لدولة من الدول (وبالتحديد مجيء الديمقراطية الانتخابية قبل الليبرالية السياسية) قد يؤدي، كما حدث في الماضي، إلى نتائج كارثية لا فكاك منها. ذلك لأنه لا يمكن أن نتجاهل أن نظاماً شمولية قد جاءت إلى الحكم في الماضي عبر وسائل ديموقراطية في بلاد لم تكن قد ترسخت فيها تماماً جذور الليبرالية السياسية. وهذا موضوع هام سنتناوله في الجزء الثاني من المقال.

وبعد أن اكتوت البشرية بنيران الشموليات، توصلت إلى أن الأنظمة المثالية هي التي تتكون - إذا شئت - من مثلث متساو الأضلاع من الأنظمة الثلاث المشار إليها. ومن يعيد قراءة كتاب "نهاية التاريخ" للمفكر السياسي فرانسيس فوكوياما (الذي يتعرض للسباب واللعنات في العالم العربي) يرى أن هذه، في الحقيقة، هي الرسالة الأساسية للكتاب. فالبشرية في تطورها السياسي قد وصلت إلى أن هذه الأنظمة هي الأفضل والتي يصعب تصور ما يمكن أن يكون أفضل منها، كما أنها تحققت بعد دفع ثمن باهظ، ولذلك لا بد من الدفاع عنها لدرء ويلات البدائل.

وهكذا نكتشف عدم صحة الزعم بأن أي ما تقرره أغلبية شعب (أو مجموعة من الناس) عبر عملية اقتراع أو انتخاب هو بالضرورة "صحيح" ولا لبس عليه، إذا تم ضد مبادئ الحرية.

وهناك في العالم (كما يقول زكريا) دول "ديموقراطية" ولكنها "لايبرالية" (illiberal) وبالعكس هناك دول "ليبرالية" ولكنها "غير ديموقراطية".

والسؤال الذي يهمني هنا هو: من ياترى يرفع في العالم العربي، وفي مصر علي وجه الخصوص، لواء الليبرالية السياسية كعنصر أساسي في أنظمة الديمقراطية الليبرالية؟

الواضح هو أنه إذا كانت معظم الأنظمة الحاكمة مستعدة للقبول بشكل من أشكال الليبرالية الاقتصادية، وإن كانت مستعدة، علي مضض وتحت تأثير لي الأذرع والضغط الخارجي، إلى قبول شكل من أشكال "الديموقراطية الصندوقية"، وإن كانت القوي السياسية المؤثرة علي الساحة

(وهي أساسا الإسلام السياسي ومن يدور في فلكه) تشارك الأنظمة فيما يتعلق بالليبرالية الاقتصادية، وتزايد علي الأنظمة فيما يتعلق بالديموقراطية الصندوقية؛ إلا أن الغالبية رأسها وألف سيف أمام قبول الليبرالية السياسية. فهي العدو المشترك، ولذا لا تتهاون الأنظمة في سحقها وتتحالف الأطراف في تضيق الخناق على ما تبقى منها.

النتيجة هي أنه ليس هناك قوة سياسية ذات وزن تجاهر بها، وحتى الحزب المصري الذي كان يُعتبر ليبراليا في نسخته الأصلية (قبل الثورة) فقد طلق الليبرالية السياسية بالثلاثة عندما تحالف مع أعداء الحرية في سبيل أن ينال بضعة مقاعد نيابية. هناك، من ناحية أخرى، قلة قليلة خافتة الصوت من المفكرين الليبراليين. ولكن من المدهش أن بعض الذين كان يقال أنهم من "رموز الليبرالية" (في مصر)، يتضح من خطابهم اليوم أنهم قد يساندون اقتصاد السوق حقا، وربما الديموقراطية الصندوقية، ولكن فيما عدا ذلك هم أقرب إلى الفاشية منهم إلى الليبرالية السياسية.

باختصار، الديموقراطية الصندوقية لن تحل مشكلة تخلف العالم العربي، الذي لا خلاص له إلا بقبول "أنظومة الديموقراطية الليبرالية" ككل متكامل ولن ينهض بدونها.

وليس فيما قلناه ما يمثل عذرا للحكام اللذين يماطلون في القيام بالتغيير بحجة أن الديموقراطية سوف تأتي بمن هم أسوأ منهم. بل نعيد التأكيد بوضوح أن الديموقراطية السياسية (الانتخابية) إذا لم تبنى على أسس واضحة وثابتة وراسخة من تقنين وحماية وممارسة للحريات (أي باختصار الليبرالية السياسية) فإن المولود لن يكون سوي "فرانكشتاين" مخيف. ثم نضيف بأن المطلوب هو وجود زعماء وساسة ومفكرين مخلصين لمصالح شعوبهم الحقيقية، يمكنهم فهم عملية التغيير السياسي المطلوب وتوجيهها في الاتجاه الصحيح؛ وهؤلاء عليهم البدء في هذا بأسرع ما يمكن، فليس هناك وقت للتضييع!

وهذا موضوع الجزء الثاني من الفصل:

(٢)

لا بد لنا هنا من التأمل في أمر "الشمولية" (totalitarianism). إن الكثيرين يستخدمون هذا المصطلح بمعنى الديكتاتورية والاستبداد والتسلط؛

والصحيح هو أن كل نظام شمولي هو في النهاية نظام أوتوقراطي (استبدادي) وتسلطي؛ ولكن العكس ليس صحيح؛ أي أنه ليس كل نظام استبدادي شموليا، فهناك فروق بين لينين أو هتلر وبين صدام أو عيدي أمين.

والأمر ليس فذلكة لغوية أو سفسطة فكرية بل هو أخطر من ذلك. وسوف نستعين في التوضيح بما كتبه الباحثة الأمريكية "حنة أرندت" (١٩٠٦ - ١٩٧٥) والتي تعتبر عمدة دراسات هذه الموضوع.

تقول أرندت بأن العالم قد جرب في القرن العشرين ثلاثة أنواع من الشمولية: الشيوعية، وهي شمولية مبنية على "سيادة الطبقة"، والفاشية (الإيطالية أو اليابانية) وهي مبنية على "سيادة الأمة"؛ والنازية، وهي مبنية على "سيادة العنصر". وكلها نماذج لنظم شمولية جاءت بها، أو ساندتها، الجماهير حتى وإن اكتوت بنيرانها فيما بعد.

وتوضح أرندت في كتابها عن "أصول الشمولية" (١٩٥١) خواصها بأنها "ظاهرة جماهيرية" (masses). وهي جماهير ليست مرتبطة بطبقات معينة (بحسب الفكر الماركسي) وليست ذات بنية تركيبية اجتماعيا. ولا تنشأ الظاهرة عن مجرد تحركات مجموعة قليلة تعمل على التلاعب بإرادة الجماهير، بل هي حركة مسنودة تماما من الجماهير. فهتلر، مثلا، ليس فقط جاء إلي الحكم عقب انتخابات ديموقراطية حصل فيها حزبه على أعلى الأصوات بين ثمانية أحزاب، بل أنه لم يكن في استطاعته التمسك بالحكم ما لم يكن وراءه تأييد شعبي (إلي حين طبعاً).

وفي بداية صعود الظاهرة الشمولية في مجتمع ما، فإن القادة قد لا يكونوا هم الذين يدفعون الجماهير بل بالعكس، فالجماهير هي التي تصنع القادة وتدفعهم إلي الأمام، وقد تختار من ليست لهم خصائص فذة، بل أشخاصا عاديين أو فاشلين أو حتي مجرمين.

والجماهير تنخرط في مثل هذه الحركات بعد أن تكون قد "فقدت الاهتمام" بواقعها وفقدت "بوصلة" الاتجاه العقلي أو الفكري بصورة قد تنشأ عن انهيار التركيبة الطبقية، أو غيرها من التحولات الاجتماعية والسياسية الكبرى؛ إذ تشعر أنها لن تخسر بحركتها الجمعية شيئا يستحق، ولذا فليست لديها مشكلة في الاندفاع نحو أهداف خيالية مثل "بناء الاشتراكية" (في حالة

الشمولية الشيوعية) أو تحقيق "سيادة العنصر" أو "غزو العالم والتسيّد عليه" الخ.

والشمولية ليست مبنية، كما هي الحال عند النظم الاستبدادية، على تحقيق فوائد لمجموعة على حساب الآخرين، بل إنها مستعدة للتخلي عن مصالح حيوية آنية من أجل تحقيق أهداف تتفق مع بعض الأفكار المطلقة. ويصل الأمر إلى القبول بأي شيء وكل شيء قد يحقق الانتصار، مثل إطلاق غرائز الحقد أو غرائز الموت أو الانتحار. وهذا يصل بنا إلى سبب آخر وراء إمكانية وجود جماهير في قلب مثل هذه الظاهرة، وهو "العدمية" واستساعة الفوضى والتدمير، بل والتلذذ بهما، والتلاعب بالحق والحقيقي وتمجيد الأكاذيب والتمسك بها. بمعنى آخر فإن ما يجذب الجماهير بالأكثر ليس هو القومية أو العنصر أو الاشتراكية (أو غيرها من الأهداف المطلقة...) بل الشعور بالقوة والاستمتاع بالعنف.

وفي مرحلة تالية تنشأ الأحزاب الشمولية، وفيها يتضح التوجيه عبر البروباجاندا، بينما يقوم التخويف والترهيب بدور رئيسي. وتبشر الأيديولوجية، محور عمل الأحزاب الشمولية، بأن هناك "قوانين وحتميات تاريخية لا يملك أحد أن يغيرها" وهكذا "لا يملك الحزب إلا أن ينفذها وينشرها". ويصل الأمر إلى الركون إلى قدرية لا فكاك منها، ويزداد جموح الجماعير فتعيش فيما هو خيالي، هرباً من واقع مركب ومعقد ويصعب العامل معه، وتلجأ إلى الأساطير والحكايات والأوهام في هوس جماعي يغذي نفسه بنفسه.

وتتحول الأحزاب إلى ما يشبه تركيبة طائفة دينية ذات طقوس. وفي هذا التكوين، فإن من هم "ليسوا منا" فهم خارجيون ومرفوضون (ما نطلق عليه الآن "رفض الآخر").

وما إن تتشكل الدولة الشمولية حتى ينعدم المجال العام المشترك، حيث لا توجد هناك مساحة مفتوحة أو مشتركة مع الآخرين، ويخفت ثم ينعدم النقاش أو المعارضة، وتتغير القوانين حسب الأحوال، ويسجن ويقتل أعداء الأيديولوجية والمشكوك في ولائهم ويتكون نوع من التضامن الرأسي يتماسك فيه من وصلوا لل قمة مع من هم في الطريق.

وبعد الرعب والقضاء على الحريات الأساسية والتدخل في الحريات الشخصية حتى في أدق التفاصيل يأتي القضاء على حرية التفكير؛ إذ أن

التفكير ينبغي أن يصب في صالح الإيديولوجية وأن يشرح كل شيء بها ولها؛ ولذا تنشأ لغة خطاب كاذب يتبادلها الجميع ولا يخرج أحد عن مفرداته. بعد هذا يتحول الناس إلى قطيع ويتوحد الموت بالحياة؛ الحياة التي هي أصلاً مجال عمل وتعلم وفكر خلاق.

وهكذا- تقول أرندت - فإن النظم الشمولية التي نشأت في الماضي ليس البعيد في حضن الحضارة الغربية قد قامت على رفض مبادئ هذه الحضارة وأسسها المبنية على الأخلاقيات ذات الجذور المسيحية وعلى مبادئ الهيومانيزم التي سادت أوروبا في القرن ١٩؛ ثم كادت تصل إلى محو ما هو إنساني من علي وجه الأرض. فخلاصة النظام الشمولي هي "الخراب النهائي".

الهدف من هذه العجالة حول "الشمولية" ليس (فقط!) استعراض القدرة على قراءة صفحات هنا وهناك (١)، بل (أيضاً!) لفت النظر إلى ضرورة استقراء بعض حقائق الواقع الحاضر في العالم العربي في ضوء ما حدث في الماضي.

إن من الظلم اتهام العالم العربي بعدم الرغبة في النهضة. فالحقيقة أنه قد بدأ في المحاولة منذ قرن، وإن كانت النتيجة اليوم لا تسرّ عدّوا فضلاً عن حبيب.

لقد تابع المفكرون والسياسيون العرب منذ أوائل القرن العشرين ما يحدث في أوروبا وكان لكل المدارس الفكرية هناك أصداء هنا، مع استهواء خاص لما هو شمولي منها. ولكن إن كانت الشيوعية لم تجد في النهاية جذوراً حقيقية، إلا أن الغالبية، شعوباً ونخباً ورواداً وقادة، رأت، خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية، في الوحدة العربية مشروعاً نهضوياً. وبالفعل كان لهذا المشروع من أسباب النجاح وعوامله ما يدعو للتمسك به، لو لم يتحول بالتدريج إلى شمولية تختلط فيها الشوفينية القومية مع تعال عنصري بغيض. وانتهى به الأمر، كما حدث في باقي المشروعات الشمولية، إلى الانهيار تحت وطأة الاستبداد والصراعات والهزائم.

ومع كل خطوة على طريق فشل مشروع القومية العربية، كان يتصاعد البديل الذي يستلهم التراث وهو "الشمولية الدينية" حتى تحول هذا إلى تيار هائل يغذي مشاعر الجماهير ويلهب حماسها ويطلق العنان لغرائزها الدينية.

وتزامن هذا وتوافق مع استلاء رافد شقيق من الشمولية الدينية على الحكم في إيران، بعد إزاحة شركاء وطنيين في ثورة شعبية ضد حكم استبدادي. ونفضل أن نطلق على هذه الظاهرة الشمولية تعبير "الإسلاميزم" نظرا لأن معظم التعريفات الأخرى المتداولة (التطرف الإسلامي، الأصولية الإسلامية، الإسلام السياسي، الإسلام الراديكالي، التأسلم، الخ الخ) لا يفي بالمقصود في ضوء ما ذكرناه.

ومع الوقت انتشر تأثير الإسلاميزم من اندونيسيا إلى نيجيريا، ومن بريطانيا إلى كينيا، وأصبحت أيديولوجيتها محور خطاب متكامل، يشرح كل شيء ويغطي كل شيء، من زي الرأس حتي حركة المجرات السماوية، ومن الإعجاز الغذائي للعسل حتي الجينوم.

(راجع توصيف الشمولية أعلاه لتري كيف ينطبق بدقة مذهشة علي الواقع في كافة النواحي!)

وبإدراك هذه الصورة نتفهم، مثلا، أن "الشيخ أسامة" وأمثاله ليسوا "قلة متطرفة أو ضالة" كما يحب أن يتهمم البعض، أو هم صنيعه هذه المخابرات أو تلك الدولة، كما يصفهم البعض الآخر؛ بل هم ليسوا أكثر من الجناح الراديكالي أو العسكري للحركة الشمولية الجماهيرية الكاسحة. أي أنهم يشبهون التروتسكيين بالنسبة للشيوعية، أو ذوي القمصان السوداء بالنسبة للفاشية، أو قوات العاصفة بالنسبة للنازية (مع الفوارق).

وخطورة هذه الشمولية الدينية الجديدة/القديمة تتبع من عدة أمور، أهمها:

أولا: إذا كانت الشموليات الأوروبية قد انتشرت في وسط شعوب قد بلغت قدرا من التقدم (بالأخص في حالة ألمانيا)؛ فكيف الأمر في حالة شعوب تسيطر عليها الأمية وما زالت في بدايات تطورها الاجتماعي والسياسي؟!!

ثانيا: إن كانت الشموليات الأوروبية قد انتشرت وسادت برغم كونها معادية للدين، أو على الأقل للأسس الأخلاقية النابعة من الجذور الدينية للحضارة؛ فكيف الأمر في حالة شمولية ترتدي عباءة الدين وتجد في خطابه وراثته مادة غزيرة تتغذي عليها، ولو بالتشويه؟!!

ثالثا: إذا كان للشموليات السابقة "جوبلز" واحد أو "برافدا" واحدة؛ فكيف الأمر في حالة شمولية تخدمها نظم تعليمية بالغة التخلف، كما تسيطر علي

شبكة إعلامية عالمية هائلة (معظمها بتمويل حكومي!) تستخدم أحدث التقنيات؛ مما يُكوّن "ميجا-جوبلز" لا مثيل له في التاريخ، يدخل مع الجماهير في دائرة ذاتية التغذية من الهوس!؟

هل هناك من مخرج؟

يرى المتفائلون أنه إذا زُرعت ونبتت بذرة الديمقراطية الليبرالية (في أنظومتها المشار إليه في البداية) وترعرعت لتصبح شجرة وارفة؛ فمن الممكن (أعطاك الله طول العمر) أن تدرك الشعوب أنه يمكنها النهوض بدون الحاجة للانتحار أو النكوص إلي الخلف.

ومن ناحية أخرى، يرى المتشائمون أنه، مع الأسف، من الصعب تخيل إمكانية دحر هذا الإعصار قبل أن تكتوي جماهيره وشعوبه والعالم كله بويلاته. وهذا هو لبّ الحرب العالمية التي تجري الآن تحت مُسمّيات مختلفة مثل "حرب الفسطاطين" من جانب، أو "الحرب علي الإرهاب" (أو "ما يسمونه بالإرهاب") من الجانب الآخر.

وليس في أي الرأيين قَدَرية أو حتمية؛ فالبشر قد خلُقوا أحرار الإرادة، ويمكنهم الاختيار وتحمل التبعات. والله أعلم!

مكان ومستقبل العلمانية بين تركيا ومصر

مضت ثمانية عقود منذ أن جعل مؤسس الجمهورية التركية، مصطفى كمال الملقب بأتاتورك (أي "أبو الأتراك")، العلمانية من أسس الدولة. وقد تجذرت وأصبح لها مناصرون أقوياء في الدولة والمجتمع، إضافة إلى الجيش الذي يعتبر نفسه حاميا لها الأول.

كان العلمانيون ينظرون بعيون الشك إلى رئيس الوزراء رجب أردوغان بسبب الجذور الإسلامية لحزب العدالة والتنمية الذي يرأسه، كما لم ينس الكثيرون اللغة التهيجية التي كان يستخدمها في منتصف التسعينيات — بما في ذلك استعائه ببيت شعر يقول "المساجد ثكناتنا والمناظر حرابنا" مما أدى به إلى السجن...

لكن منذ توليه رئاسة الوزارة، كان أردوغان يحاول أن يبدي حرصه على العلمانية، مؤكدا باستمرار على أن الدين والسياسة لا يختلطان. وكان جهده الرئيسي هو التركيز بلا هوادة على زيادة فرص النجاح في الحصول على موافقة زعماء الاتحاد الأوروبي على بدء مفاوضات الدخول في الاتحاد، في الوقت الذي يؤيد فيه بين ٧٠ و ٨٠% من الأتراك دخوله.

إلا أن الشكوك سريريا ما عادت للسطح، بل وقعت الحكومة في أسوأ أزماتها^(١) منذ جاءت في أعقاب النصر الانتخابي في نوفمبر ٢٠٠٢ ويتعلق الموضوع بمكان الإسلام في التعليم وبالتالي في الحياة العامة. وهكذا دخلت البلاد في دوامة جدل سياسي صاخب شمل الجميع...

جاءت الشرارة من مشروع قانون قدمه حزب أردوغان يجعل من السهل على خريجي المدارس الدينية الثانوية، التي وظيفتها إعداد أئمة وخطباء المساجد، دخول الجامعات التي يختارونها ليدرسوا ما يشاؤون مما لا علاقة له بإعدادهم كرجال دين، كالقانون أو الهندسة أو غيرها. وقد وافق البرلمان، الذي يسيطر عليه حزب أردوغان، مؤخرا على القانون.

قد يبدو الأمر ثانويا أو حتى بديهيا إذ أن القانون يوفر، كما يقول مؤيدوه، فرص "المساواة" بين الطلبة في امتحانات دخول الجامعات. ويقول

(١) في أبريل ٢٠٠٤

أنصار أردوجان، الذي حصل حزبه على حوالي ٤٢% من الأصوات في الانتخابات، أن عليه أن يعطي ناخبيه شيئاً ما. بل إن المستشار السياسي للرئيس الأمريكي بوش وصف الأمر بأنه "تكتيك سياسي هام لأجل إرضاء القاعدة الحزبية المحافظة"...

لكن الأمر ليس بهذه البساطة في تركيا حيث الخوف على انهيار العلمانية مازال، بعد ثمانية عقود من الممارسة، يمثل هاجساً حقيقياً. يقول منتقدو القانون أنه قد يهدد علمانية الدولة عن طريق "تسريب أعداد كبيرة من الطلبة المتشبعين بتعاليم الدين منذ طفولتهم إلى داخل النخب الحاكمة". ويرون في التشريع "برهانا على أن أوردجان لديه أجندة إسلامية سرية، وأن ما يحدث هو ألعوبة بعيدة المدى لوضع أعداد من "الدينيين" في أماكن قيادية في الوزارات في المستقبل". أي باختصار العمل بهدوء على تقويض العلمانية من الداخل.

ولم يتردد مكتب رئيس الأركان في إعلان أن المدارس الدينية "تصلح فقط لتدريب العاملين في حقل الخدمة الدينية... وأنه ليس لأحد أن يشك في كيف سيكون موقف الجيش... الذي يعتبر أن القانون لا يتفق مع علمانية تركيا".

كان هناك توقع عام بفيتو رئاسي يؤدي لإعادة القانون إلى البرلمان. وقد انتهى المشروع أمام المحكمة الدستورية إذ أصر عليه البرلمان. ويقول بعض المراقبين أنه ربما كان هذا بالضبط ما يريده أوردوجان: أن يبرهن لمسانديه "الدينيين" أنه قد حاول تمرير القانون برغم علمه بأن محاولاته ستفشل. وبهذا الأسلوب الملتوي يمكنه أن يحتفظ بولاء مؤيديه بدون أن يثير انتقادات الآخرين؛ إذ من المرجو ألا يجعل الأمر يقف في طريق هدفه الرئيسي الذي يؤكد له مكانا فريدا في التاريخ، باعتباره السياسي الذي أقنع قادة أوروبا أن مكان تركيا هو في أوروبا.

باختصار؛ فتركيا، التي كثيرا ما تعد نموذجا للدولة الإسلامية التي تعتنق الديمقراطية، مازالت تواجه سؤالاً حيويًا حول مكان الدين في الحياة العامة، كما تواجه سؤالاً، مرتبطاً به، حول دور الجيش، في وقت تحاول فيه أن تصبح أكثر تحرراً وانفتاحاً.

بغض النظر عما انتهت إليه تلك المعركة في تركيا فالسؤال الآن هو ماذا عن مصر؟ وهل هناك مكان أو مستقبل للعلمانية فيها؟ وأهمية السؤال تتبع من أن العلمانية هي شرط أساسي وضروري (وإن كان غير كاف وحده) لقيام دولة ديموقراطية، وأي كلام عن إصلاح وتقديم نحو "الديموقراطية" في مصر (أو في غيرها) هو لغو بلا معنى في غياب العلمانية، دستوريا وعمليا. ويبدو أن هذه البديهية المبدئية "تغيب" عن الكثيرين. فعندما يتعرض، مثلا، بعض الكتاب بالإعجاب لما يحدث في الهند ثم يسارع أحدهم ليلاحظ وجود "هيئة مستقلة تتولى العملية الانتخابية" هناك ويطالب بمثيل لها في مصر؛ فهل يدري أنه كمن يطالب بتركيب "قفل" (مزلاج) من نوع جيد لباب "شقّة" في الدور الخامس من عمارة لم تبَن بعد، لأن أساساتها لم تدق بعد؟! فالنموذج الديموقراطي الهندي ناجح وبارز أولا وقبل كل شيء لأن حجر أساس نظام الحكم، الذي أرساه آباء الجمهورية غاندي ونهرو، هو العلمانية. ولا يقتصر الأمر على مجرد وجود هيئة مستقلة للانتخابات.

نعود للسؤال حول مصر. من الواضح، والمحزن، أنه في الوقت الذي تزدهر فيه الديموقراطية في الهند، وتتشغل فيه تركيا بأسئلة هامة حول أوضاع العلمانية ومستقبلها، فإن مصر ليس لديها أسئلة ولا يحزنون؛ بل نجدها تتدفع في تنفيذ "خريطة طريق" تدين كل شيء، وبأسرع ما يمكن. فبالإضافة إلى النصوص الدستورية (دين الدولة ومصدر التشريع) والقانونية المعروفة في هذا الشأن، لا يمكن أن تخطيء العين تزايد الهوس الديني في المجتمع إلى درجة التشبع، والتحول، بريادة من الدولة وأجهزتها المختلفة، إلى هلوسة وهذيان بلا مثيل في أي مكان آخر بالعالم..

وإليك بعض النماذج "الاسترشادية" لما نعني:

أولا: بينما لا يتعدى طلبة المعاهد الدينية في تركيا الثمانين ألفا، يزيد عدد طلبة المعاهد والكليات الدينية في مصر (التي تماثل تركيا في عدد السكان) عن المليون ونصف المليون، بالإضافة إلى عشرات الألوف من خريجي المعاهد الدينية الذين يدخلون ما يشاءون من كليات (بما فيها كليات عسكرية...). ويبدو أن حلم صلاح جاهين الذي كان يغنيه عبد الحليم حافظ في الستينيات بإنشاء "أوبرا" على التربة في كل قرية، قد تحول في الواقع إلى إقامة معهد ديني في كل قرية (أو معهدين، على وجه الدقة: واحد للبنين

والآخر للبنات...). وهو إنجاز تم معظمه في أثناء "زمن الرئاسة الحالية".... ولا نعرف إن كان الهدف النهائي هو "معهد ديني لكل مواطن" أم ماذا!! وكان هذا لا يكفي، فقد انتشرت في ربوع مصر ظاهرة المدارس "الإسلامية" الخاصة التي تعمل تحت أعين الدولة والتي رسالتها هي أن تحقق في رؤوس الطلبة من كل الأعمار جرعات مكثفة من التعليم الديني، إضافة إلى المنهج العام الذي هو يقوم أساسا على "الحفظ الصم" وقتل ملكات التفكير المستقل.

ثانيا: إذا ذهبت، مثلا، إلى مبنى "المجمع" في ميدان التحرير بقلب القاهرة لقضاء معاملة ما مع البيروقراطية المصرية العتيقة، وتصادف أن تكون هناك في وقت أحد الصلوات، فينبغي ألا تفاجأ إذا رأيت الموظفين يتركون أعمالهم ليقوموا (بعد أخذ وقتهم في عمل الاستعدادات اللازمة..) بتأدية الصلاة في المصليات وفي الطرقات؛ يؤمهم في ذلك رؤساء الإدارات والمصالح، ومن بينهم "لواءات" و "عمداء"!! والرسالة الواضحة هي أنه بدلا من اعتبار "العمل عبادة" فالدولة في مصر ليس فقط تعتق فكرة أن "العبادة عمل"، يعلو بالطبع على أية واجبات أخرى؛ بل إنها تؤم الناس فيه لتؤكد أن محاسبتها ليست من حق "الرعايا" بل هي أمر بينها وبين السماء.

ثالثا: نعرف جميعا كم أن القنوات الإذاعية والتلفزيونية المصرية متخمة بالمواد الدينية بصورة لا تختلف عن، إن لم تتفوق على، شقيقاتها في السعودية وإيران مع فارق الكثرة الهائلة في عدد القنوات المصرية (بفضل الريادة في التكاثر الكمي الإعلامي). لكن الغريب ملاحظة أن القناة "الفضائية" المصرية، الموجهة إلى المشاهدين في الخارج، تكاد تكون الوحيدة بين الفضائيات العربية في حرصها الشديد على أن تقطع إرسالها (حتى لو كان "خطابا تاريخيا" ما....) لإذاعة الأذان "حسب التوقيت المحلي لمدينة القاهرة". وإن كان هذا بالطبع بدون فائدة مباشرة لمشاهدين تختلف مواقيت الصلاة حيث يقيمون بالساعات عنها في القاهرة، فالواضح أن هناك رسالة محددة يراد بثها. هل هي "لا صوت يعلو على صوت.... الدين؟" ناهيك بالطبع عن حرص التلفزيون المصري على استضافة فقهاء الإرهاب لتوجيه وإرشاد المشاهدين، في وقت تزعم فيه الدولة أنها تحارب الإرهاب!! رابعا: من بين صحافة العالم، تتفرد الصحافة المصرية، الحكومية و"المستقلة"، بتكديس صفحاتها بمقالات دينية، غالبا ما تتضح بالإدعاءات

الفجة المثيرة للغثيان والنرجسية المرضية المثيرة للشفقة. ليس هذا فقط، بل أصبحت تقدم أبواباً ثابتة عن "الفكر الديني"، وإن كانت - والحق يقال - أبواباً شيقة ومشوقة، إذ توضح مراجعة بعض موادها عمق الهوة التي سقط فيها هذا "الفكر" الديني...

خامساً: مصر، التي أنجبت منذ قرن من الزمان هدى شعراوي وقاسم أمين: تحول فيها التحجب من "ظاهرة" إلى رمز قومي أو "قوميديني" كاسح، لا يجرؤ أحد على الخروج عنه. فباستثناء الممثلات غير التائبات ومن شابههن، والحريم من أهل الذمة، أصبحت نساء مصر محجبات، ونسبة لا يستهان بها منهن منقبات.

سادساً: بينما توقف رئيس الجمهورية لسنوات طويلة عن حضور احتفالات "عيد العلم" السنوية التي توزع فيها جوائز "مبارك الكبرى" وجوائز الدولة التقديرية والتشجيعية على العلماء، فإنه يبدو شديد الحرص على حضور الاحتفالات الدينية مثل "ليلة القدر" وحفلات توزيع جوائز حفظ القرآن علي الفائزين من مصر وكافة أنحاء العالم، وإلقاء الخطب أمام جموع من رجال الدين. بل إن هناك جائزة لأفضل محافظة مصرية في جهود تحفيظ القرآن، وليس في محو "الأمية" (التي تتزايد معدلاتها ولا تتناقص) أو الحد من "الانفجار السكاني" (الذي يهدد مصر بكارثة محققة). وتبرز وسائل الإعلام الحكومية حرص رئيس الجمهورية على عقد اجتماعات دورية مع القادة الدينيين لمتابعة أحوال الدعوة الإسلامية في أنحاء العالم؛ وكأنه خليفة المسلمين قاطبة.

سابعاً: بمناسبة الكلام عن تجربة الهند وما قد يفيد منها، لماذا لم يلاحظ أحد أن "سونيا غاندي" (الإيطالية المولد التي أخذت جنسية الهند في ١٩٨٤، والمنتمية إلى أقلية مسيحية) قد تنازلت عن منصب رئيس الوزراء بعد نجاح حزب المؤتمر تحت قيادتها، وتولى "مانموهان سنج"، المنتمي إلى أقلية السيخ، المنصب ويؤدي اليمين الدستورية أمام رئيس الجمهورية "زين العابدين عبد الكلام"، المنتمي إلى الأقلية المسلمة، في دولة أغلبية سكانها الساحقة من الهندوكيين. بينما يحدث كل هذا "هناك" في تلك الدولة الفقيرة المتحضرة، مازالت الحكومة "هنا" في مصر ترفض بإصرار وبدون موارد أو خجل تعيين "غير مؤحد بالله" في أي منصب ذي قيمة حتى لو كان نائب رئيس مجلس قرية. أما عن صعوبة (استحالة) دخول "أهل الذمة" في سلك

التدريس الجامعي فقد أصبحت نموذجا صارخا، يتحدث عنه الجميع، للتفرقة العلنية التي تمارس مع سبق الإصرار والترصد في كافة الجهات "السيادية" و "شبه السيادية" و "غير السيادية"....

الخ الخ الخ الخ الخ مما لا نريد الخوض فيه الآن....

ماذا يعني كل هذا؟

إن كان للعلمانية مقياس من صفر إلى عشرة، تحاول تركيا الاقتراب من أحد طرفيه، وتستقر السعودية وإيران الطرف الآخر، فإن مقام مصر قد تدهور ليصل حاليا إلى مالا يزيد عن "واحد" على عشرة؛ أي أصبح نظام حكمها أقرب مايكون إلى الدولة الثيوقراطية. وننتهز هذه الفرصة لتصحيح خطأ شائع، إذ يظن البعض أن الحكم الثيوقراطي يعني تولي رجال الدين زمام الحكم، ولكن الصحيح أنه يعني "الحكم المستند إلى الدين". فالسعودية، التي تحكمها عائلة مالكة، لا تقل "ثيوقراطية" عن إيران التي يحكمها الملالي. وهكذا فإن مصر هي دولة (شبه) ثيوقراطية، حتى وإن حكمها الأفندية والعسكر. مصر التي سعى محمد علي وإسماعيل باشا لأن تكون "قطعة من أوروبا" هاهي تقنع بأن تصبح قطعة من صحراء العربية..

وإذا كانت "الأهالي"، الناطقة بلسان حزب التجمع (٥ مايو ٢٠٠٤) قد أبدت انزعاجها الشديد لأن ممثلي الإخوان في مجلس الشعب يُعدون، بالتضامن مع عدد من أعضاء "الحزب الحاكم"، للتقدم بمشروع قانون "تقنين الشريعة" (أي "إقامة الحدود" الخ، وهو مشروع كان موضوعا على الرف منذ أيام السادات).. إلا أننا نعتقد أنه بعد كل ما نجحت سياسات التنافس والتعاون والتكامل بين الدولة والتيارات الإسلامية في تحقيقه على أرض الواقع في ثلث القرن الأخير، فإن الوصول إلى مرحلة الجلد والرجم وتقطيع الأيدي والرقاب لم يعد سوى مسألة وقت (قصير؟)، ليس إلا.

ليس هناك، إذن، أمل في أن يكون للعلمانية في المستقبل القريب أي فرصة لتصبح اختيارا شعبيا أو تجد قبولا عاما في مصر، برغم ضرورتها الحيوية إن كانت لدى المصريين أي رغبة في أن تجد أم الدنيا موضع قدم ذات يوم بين الدول التي تفكر في السعي على طريق التحضر.

وأية محاولة للتغيير تستلزم إعادة تأهيل شامل للعقل والوجدان المصري، في عملية تحتاج قبل كل شيء إلى أتاتورك مصري شجاع (تسانده نخب مستتيرة)، لا نعلم إن كان سيأتي قبل فوات الأوان.

الحضارات وبلاويها

لا يوجد موضوعٌ استحوذ على الناس، أو فُرض عليهم، في السنوات الأخيرة مثل موضوع "الحضارات". وقد كثر "اللت والعجن" فيه وحوله، حتى ملّ الناس صراع الحضارات وصدامها، وسئموا من حوارها، بل وكرهوا الحضارات وسنين الحضارات ومن يأتي بسيرتها. ولكن لا بد أن نعترف بأن الموضوع، الذي أهرقت حوله آلاف الأطنان من الحبر، كان سببا وجيها لكي ينشغل به، وأحيانا يسترزق من ورائه، المتفكرون والكتبة.

وقد صدر كتاب "صدام حضارات - إعادة تشكيل النظام العالمي"، سبب المشكلة، في عام ١٩٩٦ من تأليف الأستاذ صامويل هنتجتون (أو "هنتجتون"، كما ينطق اسمه، حيث تصمت التاء بين النونين)، وترجم إلى العربية في ١٩٩٧ (ترجمة معقولة، عند مقارنتها بالأصل؛ صادرة عن دار "سطور" في ٥٦٠ صفحة). والكتاب، كما هو معروف، مبني على مقال بعنوان "صدام حضارات؟" (لاحظ علامة الاستفهام) نشر في مجلة "السياسة الخارجية" في عام ١٩٩٣ كما أن التعبير الأصلي قد صكه قبيل ذلك الأستاذ برنارد لويس.

ومن الواضح أن البعض ممن كتبوا حول هذا الموضوع في عالمنا العربي لم يقرأوا الكتاب، أو إكتفوا بتصفحه؛ وإن كان هذا لم يمنعهم من المسارعة، على صراط ما حدث أثناء أزمة كتاب "أعشاب البحر"، إلى تحليله وتقنيده وشجبه، والنضال ضده.

وبرغم كل ما سبق، بل وبسببه، سنتجاسر على الكتابة حول الموضوع؛ في نوع من العناد، أو برغبة في استفزاز القاريء المسكين. والهدف هنا ليس عرض، أو إعادة عرض، الكتاب - وإن كان هذا في حد ذاته هدفا مشروعا بسبب أهميته ككتاب مفصلي؛ بل هو التعرض لبعض المفاهيم التي تحتاج لمناقشة، خصوصا تلك التي انتشرت وكادت تترسخ برغم (أو بفضل) خطئها. ففي عالمنا العربي السعيد، حتى عندما تكون المصطلحات شديدة الوضوح هناك قدرات هائلة على تفرغها من معانيها،

بل وقلبها رأساً على عقب؛ فما بالك عندما يتعلق الأمر بمصطلحات غير واضحة، أو فيها قولان أو لها أكثر من مغزى؟

ولتشعب الموضوع، وحتى لا ندخل في متاهات كثيرة، سنركز الكلام على شكل تساؤلات، كما أننا سنستعيد (بصورة محدودة) بعض المفاهيم التي قد تكون معروفة للبعض لمجرد اكتمال الموضوع:

■ ما هي "الحضارة"؟

كشف مفكروا القرن التاسع عشر عن فكرة الحضارة كنقيض لمفهوم البربرية. ونعتقد أن أفضل التعريفات هو هذا: الحضارة من "الحضور" أو الاستقرار و "الحاضرة" (أي المدينة)، بالعربية وكذلك باللغات الفرنسية والإنجليزية حيث التعبير مشتق من اللاتينية بنفس المعنى العربي. فالحضارة لا يصنعها إلا أهل الاستقرار والمدينة، ولا يمكن أن ينتج حضارة المترحلون من البدو وغيرهم. وإن كانت مرحلة "الرعي" هي في حد ذاتها مرحلة متقدمة، أتت بعد مرحلة "الصيد"، في تاريخ البشرية. والحضارة لها جانبان متلازمان، قل أنهما جناحان بهما تطير، أو رجلان عليهما تسير:

- "الثقافة": وهي كل ما ينشأ من، ويُنشئ، سُمُو النفس والروح من فلسفة (= محبة الحكمة) وفكر وفنون بأنواعها وآداب بأشكالها وعمارة الخ. وتتضمن القيم والمُثل والصفات الذهنية والفنية والأخلاقية الراقية في المجتمع.

- "المدنية": وهي نتاج التفكير، من علوم وإختراعات وإكتشافات وإبتكارات وتقنيات، تشكل حياة الناس وتتشكل بها، إستجابة لإحتياجات رقيها.

ولا بد أن نتذكر هنا وجود تعريف آخر للثقافة، وهو ما يتعلق بالهوية ومجمل أسلوب الحياة لشعب ما. أي المعايير والقيم والمؤسسات وطرائق التفكير التي تعلق عليها أجيال متعاقبة أهمية أساسية في مجتمع ما. ولذا عندما يجري الحديث مثلاً عن التعددية الثقافية، أو عن الثقافات (الهويات الثقافية) الرئيسية والفرعية (subculture)، فالأمر يرجع إلى هذا التعريف الثاني ولذا يلزم مراعاة عدم الخلط بين الأمرين، حرصاً على عدم التيه.

وما أكثر ما يستعمل تعبير "حضارة" بمعنى "ثقافة" بحسب هذا التعبير المرتبط بالهوية؛ الأمر الذي يزيد من إمكانات الخلط (غالبا المتعمد).

الحضارة لا تهبط من السماء فجأة ولا تثبت من الأرض سهوا أو عشوائيا؛ بل هي نتاج فكر وجهد أفراد وجماعات وشعوب على فترة من الزمن. وتصاحب كل حضارة عبر أطوار نموها وحياتها، تهدي تطورها وتطور في نفس الوقت معها، أنظومة القيم التي تميز حضارة معينة عن غيرها.

الحضارات كيانات ثقافية وليست سياسية؛ لا تحفظ النظام ولا تقيم العدل أو تجمع الضرائب (أو المكوس أو الخراج أو الجزية)، أو تخوض الحروب أو تتفاوض على اتفاقيات.

كان هناك على مر التاريخ عدة حضارات، كل منها متحضر على طريقته الخاصة. والحضارات الرئيسية في التاريخ الإنساني كانت متطابقة مع ديانات العالم الكبرى. الحضارات ليس لها حدود حاسمة التحديد، ولا بدايات أو نهايات دقيقة.

الحضارات شاملة، فلا يمكن فهم أي جزء من مكوناتها دون الرجوع الى الكل؛ فالحضارة (كما يقول توينبي) تشمل ولا يشملها غيرها.

تمر الحضارات بأطوار الولادة والنمو والنضوج والشيخوخة ثم الموت. ويقول كويجلى أنها تتحرك عبر سبع مراحل: الامتزاج، الحمل، التوسع، عصر الصراع، الإمبراطورية، التآكل، الغزو الخارجي. وليس من الضروري أن يكون الموت سريعا باتا، فقد يكون على شكل احتضار بطيء؛ كما أنه ليس من المحتم أن يأتي على يد حضارة أخرى أعلى تفوقا، بل كثيرا (غالبا) ما يكون بفعل قوى أقل حضارة، وأكثر استعدادا لاستخدام العنف، عن طريق هجمات همجية مثل تلك التي قامت بها قبائل جرمانية ضد روما وحضارتها في القرن الخامس، وقبائل العرب ضد بيزنطة وحضارتها في القرن السابع، وقبائل المغول ضد بغداد وحضارتها في أول القرن الثالث عشر، وما تحاوله "قبائل" الإسلاميزم ضد حضارة العالم الحديث في أيامنا هذه.

فإذا ما ماتت حضارة، يبقى منها آثار ثقافية ومدنية، يجرى امتصاص البعض منها في حضارات تالية. وأيضا يبقى منها آثار تتغلغل في كيانات الشعوب التي ساهمت في صنعها؛ تشكل هويتها الثقافية لأزمنة طويلة،

وتجعل منها كيانات ثقافية (بالمعنى الذين سبق ذكره أعلاه) يُمكن تمييزها عن غيرها، حتى وإن كفت عن إنتاج "الحضارة".

■ هل هناك "حضارات" متعددة اليوم؟

تُمثل الحضارات المصرية القديمة والبابلية السومرية ما يمكن تسميته بحضارات "الجيل الأول". تلتها حضارات "الجيل الثاني" مثل اليونانية والرومانية والصينية والإسلامية والإنكا. وكان من الممكن في الماضي أن تتعاصر أكثر من حضارة نظرا لطبيعة الاتصالات في العالم، وإن لم يمنع هذا تواصلها وتلاقحها.

أما اليوم، وبوضوح شديد، فإن حضارة العالم هي الحضارة الغربية التي ازدهرت في أوروبا بدءا من عصر النهضة. ويمثل المنتج الثقافي والعلمي النابع منها أو المستند إليها الأكثرية الساحقة من منتجات "الحضارة" في العالم.

وهذه الحضارة الغربية، كما يقول هنجتون، لا تختلف كثيرا عما سبقها في تطورات نموها ولكنها تختلف جدا في حجم إنجازاتها وتنفرد، وهذا هو الأهم، في مجموعة من القيم التي تختلف جذريا عن كل الحضارات السابقة (سنتعرض لهذا بالتفصيل).

■ ماهي هذه "الحضارات" التي قد تتصادم؟

عرّف هنجتون تلك "الحضارات" بأنها: [أعلى تجمع ثقافي من البشر وأوسع مستوى من الهوية الثقافية لدى الناس والذي يميز مجموعة من البشر عن الأجناس الأخرى. وهي الكيان الثقافي الأوسع، فوق الثقافات المحلية أو المحددة. فالصينيون والهندوس والغربيون ليسوا جزءا من أي كيان ثقافي أوسع، فهم إذن يشكلون "حضارات"]. من الواضح إذن أنه يتحدث عن مجموعات كبرى من "الهويات الثقافية"، وليس عن "حضارات" بالمعنى العام. وبالرغم من تعريف المؤلف الواضح، كان عدم التدقيق في المفاهيم، بحسن أو بسوء نية، سببا للخلط الكبير في الكتابات أو في الحوارات، فنرى البعض يتشنج حول الماضي ويقول، مثلا، أن الحضارة الإسلامية (التي لم يعد لها وجود) هي حضارة عظيمة، أو كم لها من أفضال على الحضارة الغربية الحديثة. وكل هذا كلام هام يستحق المناقشة (سنتعرض له فيما بعد)، ولكنه خارج الموضوع تماما.

ولذا نجد من المستحسن أن نخلق تعبير "حضار هوية" لنستخدمه بديلاً عن "الحضارة" عندما يكون الكلام بالمعنى الذي ذهب إليه هنجتون حول مجموعات الهويات الكبرى.

ولا يمكن إلا أن نلاحظ هنا أمراً غريباً في العقل العربي جعل الكثيرين يتحدثون عن عنوان الكتاب باعتباره "صراعاً" وليس "صداماً" بين الحضارات (الحضار هويات). وإن كانت إشارة كاتبة وباحثة محترمة العنوان بنفس الطريقة الخاطئة (الأهرام ٢٥ أغسطس ٢٠٠٣) لا بد أن تكون زلة قلم، لكنها تبين إلى أي حد قد ترسخ في العقل العام أن الأمر يتعلق بصراع لا صدام. والفرق واضح بين التعبيرين.

وهذا يجرنا إلى التساؤل التالي:

■ هل هي "دعوة" إلى الصدام؟

تنتشر في "أدبيات الشجب الحضاري" (١) أن هنجتون "يدعو" إلى الصدام (أو الصراع حسبما يفضلون) بين الحضار هويات (الحضارات). إلا أن كل ما يقوله هنجتون، في الحقيقة، هو الآتي:

- لقد انتهى تقسيم العالم القائم على الحرب الباردة، لكن انقسامات البشر على أساس العرق والدين والحضار هوية تظل كما هي وتفرخ صراعات جديدة. لذا فالبعد الرئيسي والأكثر خطورة في السياسة العالمية الناشئة سوف يكون الصدام بين جماعات من حضار هويات مختلفة. في عالم ما بعد الحرب الباردة أصبحت رموز الهوية تدخل في الحساب (حتى غطاء الرأس!)، لأن الهوية الثقافية هي الأكثر أهمية لمعظم الناس. فالإنسان يرى نفسه على ضوء المواصفات التي تميزه عن غيره من البشر. ويكتشف الناس هويات قديمة ويسيطرون تحت أعلام قديمة ضد أعداء جدد، أو غالباً ضد أعداء قدامى. وبالنسبة للشعوب الباحثة عن هوية، فإن العدو ضروري (لاحظ أهمية هذه النقطة). أي إن الصراعات المهمة والملحة والخطيرة في العالم لن تكون بين الطبقات أو على أسس اقتصادية، بل بين شعوب تنتمي إلى كيانات ثقافية مختلفة. ففي صراع يوغوسلافيا، مثلاً، ساعدت روسيا الصرب وساعدت السعودية وتركيا وإيران وليبيا البوسنيين، لا لأسباب أيديولوجية أو سياسة قوى أو مصالح اقتصادية وإنما بسبب القربى.

- الدول ذات الثقافات والمؤسسات المتماثلة سوف ترى مصالح مشتركة. كما أصبحت الدول تحدد مصالحها على أسس حضارية، فتتعاون

وتتحالف مع دول ذات ثقافة مشتركة، ولا تتوقع تهديدا محتملا من شعوب "يفهمونها".

- أخطر العداوات المحتملة ستحدث عبر خطوط التقسيم بين حضار هويات العالم الرئيسية. والصراعات الأكثر ترجيحاً أن تمتد إلى حروب أوسع، هي الصراعات القائمة بين جماعات ودول من حضار هويات مختلفة.

إن هـنـجـتـون يـقـدم "نـظـرية" أو نموذجاً لرؤية حول السياسة العالمية، وليس "دعوة" لأمر ما، أو أيديولوجية جديدة؛ بالضبط كما كانت نظرية "الحرب الباردة" وسيلة لفهم ما حدث عبر العالم في فترة سابقة. وفضلاً عن كون الكتاب يقدم نظرية، فإنه يقول بوضوح أن إدراك مخاطر طبيعة الصراعات الدولية، بكونها صدامات "حضار هويات" يغلب فيها العنصر المعنوي (المتعلق بالهوية) على المصلي، سوف يحفز عقلاء العالم على محاولة تدارك الأخطار وعدم الإنزلاق في طريق خطرة، وتجنب الحروب عبر "تجفيف" منابعها.

■ هل هناك حاجة إلى هذه النظرية أو غيرها؟

هناك دائماً حاجة لنموذج عام. وإن كان مثل هذا النموذج لن يُفسر كل شيء، أو قد يقدم صورة تبسيطية، إلا أنه سيساعد على الترتيب والتعميم، وفهم العلاقات السببية بين الظواهر، وتوقع التطورات المستقبلية، والتمييز بين المهم وغير المهم، ورؤية أي الطرق يجب سلوكها لتحقيق الأهداف. وقد حدثت تطورات مهمة بعد نهاية الحرب الباردة بصورة تتماشى مع هذا النموذج "الحضاري": تفكك الاتحاد السوفييتي ويوغوسلافيا، إنبعثت الأصوليات الدينية، تزايد النزاعات الداخلية المبنية على الهوية، تنامي الديمقراطية في دول دون غيرها.

وهي، كنظرية، ليست شاملة مانعة باتعة تفسر كل شيء في كل زمان (فليس هناك حتى في الفيزياء نظرية واحدة تفسر كل ظواهر الكون، إذ تفشل نظرية النسبية عند المستوي تحت الذري، حيث تقوم نظرية الكم بأداء الدور). ويؤكد هـنـجـتـون - كعالم وباحث - أن نظريته لا تعطي نموذجاً صالحاً إلى الأبد، بل ينبغي إعادة النظر فيها بعد عشر سنوات لتعديلها بحسب الحاجة، وذلك إلى أن تسقط ببروز نظرية أخرى أقرب إلى القدرة على تفسير الواقع والتنبؤ بالتغيرات. وبرغم هذه التأكيدات القاطعة، كان من

المستغرب أن نجد مفكرا مصرياً مرموقاً يرفض النظرية لأسباب، من بينها أنها "لا تفسر ما حدث في الحرب العالمية الثانية" (!) على أي حال، فقد نشر هنتجتون مقالا في نهاية ٢٠٠١، أي بعد أحداث سبتمبر، أكد فيه تمسكه بصحة نظريته في الوقت الحالي.

■ ما هي الحضار هويات الرئيسية في عالم اليوم؟

يقوم هنتجتون بتقسيم العالم إلى حضار هويات، لكل منها (بصفة عامة) دولة مركزية، وهي:

- الغربية، التي تشمل مركزين رئيسيين هما الولايات المتحدة (رائد الحضارة الغربية الحالي) وأوروبا الغربية.

- اللاتينية، في جنوب أمريكا الجنوبية، وهي إلى حد ما "تابعة" للغربية؛ وفيها إختلاط الأوروبيون مع سكان القارة الأصليين، ورثة حضارات الإنكا والأزيتيك، وانصهر الجميع في حضار هوية واحدة ذات لغتين (الأسبانية والبرتغالية)، وليس لها دولة مركز.

- الأرثوذكسية، حيث تمثل روسيا مركزاً لمجموعة دول في شرق أوروبا تعتق غالبية سكانها المسيحية الأرثوذكسية.

- الكونفوشية، حيث تقع الصين في مركز مجموعة شعوب وأقليات صينية في شرق آسيا.

- اليابانية، وهي تقتصر على اليابان.

- الهندوكية، وهي تقتصر على الهند ومجموعات الأقليات الهندية في آسيا.

- الإسلامية، وهي تشمل مجموعة الدول الممتدة من ماليزيا وأندونيسا شرقا إلى المغرب، ومن البوسنة إلى نيجيريا، وليس لها دولة مركز.

- الأفريقية وتغطي أفريقيا السوداء، وليس لها دولة مركز.

والحقيقة أن هذه التقسيمة في حد ذاتها يمكن المجادلة حولها. فمثلا من الصعب تفهم المنطق وراء الحضار هوية الأفريقية لأن الأفريقيين يجمعهم لون البشرة، ولكن تفرقهم هويات إثنية ودينية ولغوية عديدة، تجعل من وضعهم في سلة واحدة (وبغض النظر عن منظمة "الوحدة الأفريقية") إعتسافا. كذلك يبدو أن هنتجتون كان متأثرا ساعة تأليف كتابه بأزمة يوغوسلافيا السابقة وإنحياز روسيا (بعض الوقت) إلى صربيا، ليجمع دول أوروبا الشرقية ذات الأغلبية الأرثوذكسية مع روسيا في سلة واحدة. ولكن

هذا التوصيف يتصدع إذا علمنا أن تلك الدول هي في طريق الدخول إلى الاتحاد الأوروبي ولم تعد تدور في فلك روسيا. وسواء إعتبرنا روسيا دولة مركزية في مجموعة حضارة، أم قوة سياسية واقتصادية إقليمية، حتى وإن كانت لازالت تحاول القيام على قدميها إثر النكاهة بعد سبعين سنة من الشيوعية، فالأمر سيان.

ومن عيوب هذه التقسيمه أيضا أنها تتجاهل التصادم الداخلي في الحضارة هوية الغربية، مثلا بين فرنسا وأمريكا أو بصورة عامة بين أوروبا الغربية وأمريكا؛ وهو تناقض يتجلى في اختلاف المواقف السياسية، ولكنه لم ينشأ من فراغ إذ له جذور كثيرة، ويمكن أن يُبرر القول بأن هناك صدام حضاريات يدور داخل الغرب نفسه.

ومن ناحية أخرى، إن كان يمكن تفسير تناقضات بين أي من المجموعات السابقة والأخرى طبقا لأسباب سياسية واقتصادية وتوازنات أخرى، إلا أنه في حالة علاقة حضارة هوية العالم الإسلامي مع مجموعات أخرى (وليس الغرب فقط) يبدو أن نظرية الصدام هي أقرب إلى الصحة. بمعنى آخر فالتناقض الأهم في العالم اليوم هو بين الحضارة هوية الإسلامية وباقي الحضارة هويات، باستثناء اليابان وأمريكا اللاتينية (لعدم وجود خطوط تماس). ومن هنا أصبح من المعتاد أن يُفهم من تعبير "صدام حضارات" أنه يعني بالأساس: صدام "الإسلام" (= الحضارة هوية الإسلامية) مع باقي العالم، وإلى حد ما صدام الصين مع الغرب.

■ كيف تشكلت الحضارة الغربية؟

الغرب يشير إلى ما كان يُسمى "العالم (المسيحي) الغربي"، وهو الحضارة الوحيدة التي تتحدد باتجاه البوصلة وليس بإسم شعب أو دين أو مساحة جغرافية.

بدأت الحضارة الغربية في الظهور كحضارة مائزة في القرن الثامن، ولكنها كانت متخلفة عن الحضارات المعاصرة لها. وبدأت في التقدم بين القرنين ١١ و ١٣ بإستيعاب منظم ومتحمس لعناصر ملائمة من الحضارات البيزنطية والإسلامية. وجاءت النهضة الحقيقية في نهاية القرن ١٥ مع التعددية الإجتماعية والتجارة والإنجازات التكنولوجية، مثل إختراع وسائل الملاحة وتطور القدرات العسكرية، مما سهل قيام إمبراطوريات كونية، وظهور النظام الغربي للدولة القومية ذات السيادة. وحدثت تفاعلات متبادلة

داخلية (من التنافس إلى التصارع العسكري)، مع وجود ثقافة مشتركة (وحدة اللغة والقانون والدين والممارسات الإدارية) وشبكة تجارة وتحرك الأفراد. وتتضمن السمات الرئيسية للغرب قبل تحديثه:

- التراث الكلاسيكي، الذي يشمل الفلسفة اليونانية والعقلانية والقانون الروماني واللغة اللاتينية والمسيحية. وقد ورثت الحضارات الإسلامية والأرثوذكسية عنه، لكن ليس بنفس الدرجة. فقد استخدم العرب التراث الإغريقي لأسباب مصلحية أساساً، بينما تغاضوا عن عناصره الفكرية التي قد تؤدي إلى صراع مع الحق المبين.

- المسيحية الكاثوليكية ميزت الغربيين عن البيزنطيين والأتراك. ثم جاء الإصلاح فالبروتستانتية وإنقسام أوروبا إلى شمال و جنوب.

- اللغات المتعددة المنبثقة عن اللاتينية.

- الفصل بين السلطتين الروحية والدينية: الله وقيصر، الكنيسة والدولة. لم يكن مثل هذا الانفصال واضحاً إلا في الحضارة الهندية. (وفي الصين واليابان: قيصر هو الله. وفي الإسلام: الله هو القيصر. وفي الأرثوذكسية الروسية: الله شريك أصغر لقيصر!). وقد أسهم الفصل في تطوير الحرية في الغرب.

- حكم القانون، الموروث عن الرومان، تطوّر إلى القانون العام في إنجلترا، والأسس الدستورية وحماية حقوق الإنسان.

- التعددية الاجتماعية ونشوء جماعات مختلفة ومستقلة لا تعتمد على صلة الدم، مما خلق طبقات سياسية متميزة.

- الهيئات النيابية التي تشكلت أولاً للدفاع عن مصالح تلك الطبقات وتطورت مع التحديث إلى المؤسسات الديمقراطية الحديثة.

- الفردانية وقبول حق الاختيار الفردي.

وقد وُجدت بعض هذه السمات في بعض الحضارات الأخرى؛ لكن العامل الحاسم في الحضارة الغربية هو امتزاجها كلها معاً.

حدثت حروب الأسر الحاكمة والحروب الدينية في الغرب على مدى ١٥٠ سنة حتى القرن ١٨ ثم بدأت حروب الشعوب والدول لأسباب سياسية وإقتصادية، أضيفت إليها في القرن العشرين حروب الأيديولوجيات. ونلاحظ أن الأيديولوجيات كلها هي من نتاج الغرب، بينما الأديان الرئيسية كلها من نتاج حضارات غير غربية.

إنتهى توسع الغرب في القرن العشرين، ثم بدأ التمرد عليه وأصبح النظام العالمي متعدد الحضار هويات، بينما خمد الصراع الداخلي؛ الدول الناجمة اليوم عن الحضارة الغربية (التي شكلها السياسي الأساسي هو الديمقراطية) ليست إمبراطورية، بل هي تركيبة فيدراليات وأنظمة ومؤسسات دولية.

■ هل هناك فرق بين التحديث والتغريب؟

التحديث يتضمن التصنيع والتمدين وزيادة معدلات القراءة والكتابة والتعليم والثروة والتعبئة الاجتماعية والمزيد من البنى المهنية المتنوعة والمتقدمة، كنتيجة للتوسع الهائل في المعرفة. التحديث عملية ثورية، تقارن بالتحول من المجتمعات البدائية إلى المتحضرة، أي ظهور الحضارة. وقد كانت الحضارة الغربية أول حضارة تقوم بالتحديث، لذا فهي القائدة في ثقافة التجديد والحدثة.

الزعم بأن إنتشار ثقافة "البوب" والإستهلاك في العالم هو دليل انتصار الحضارة الغربية، يجعلها تبدو تافهة. فجوهر الحضارة الغربية الحقيقي (كما يقول جون روكويل) هو "الماجنا كارتا"، وليس "الماجنا ماك". والتسلية لا تعادل التحول الثقافي.

رفض اليابان للحضارة الغربية إنتهى مع الفتح القهري في ١٨٥٤ وبدء جهود التعلم من الغرب في ١٨٦٨.

أتاتورك رأى أن الثقافة المحلية تتعارض مع التحديث ولا بد من تغريب المجتمع لكي ينجح تحديثه، وأن أمام المسلمين طريق واحد: فالإسلام لا يقدم بديلا للتحديث؛ والتحديث يتطلب التغريب. العلمانية ضرورية، والعلم الحديث والمؤسسات السياسية الحديثة تتطلب إستيعاب العمليات الفكرية المصاحبة: لا بد إذن من الإعتراف بهيمنة الحضارة الغربية حتى يمكن التعلم منها.

التفاعل بين المجتمعات الحديثة قد لا ينتج عنه ثقافة عامة واحدة، لكنه يُسهّل عمليات إنتقال الأساليب التقنية والإختراعات والممارسات بدرجة لم تكن ممكنة في العالم القديم.

يؤكد التحديث على المستوى الفردي مشاعر الإغتراب والإنفصام، وإن كان يعزز قوة المجتمع ككل.

انتقلت المجتمعات اليابانية والهندية بسهولة أكبر نحو التحديث عن المجتمعات الكونفوشية والإسلامية.

التحديث يقوي الحضار هويات ويقلل من فرص التغريب ومن القوة النسبية الغرب؛ فالمتطرفون المعادون للتغريب لا يترددون في استخدام الوسائل الحديثة (الميكروفون والفاكس والموبايل والتليفزيون والإنترنت وطائرات الركاب، والديناميت!) لتحقيق أغراضهم. بل إن تبني مجتمعات غير عربية للتقاليد الديموقراطية الغربية غالبا ما يشجع ويفتح طريق السلطة أمام الحركات السياسية المعادية للغرب وقيمه؛ لأن السياسيين يقدمون، تحت ضغط المنافسة، ما يتصورون أنه يرضي الشعب؛ الذي هو عادة مطالب عرقية ودينية. وهذا ما يسمى بالتناقض الظاهري للديموقراطية.

أصبحت الإنجليزية وسيلة للاتصال بين الثقافات، مثلما التقويم الميلادي والأرقام العربية والنظام المترى. لكن اللغة المشتركة (لينجوا فرانكا) هي وسيلة للتغلب على الفروق اللغوية والثقافية وليس لإزالتها؛ أي وسيلة إتصال وليست مصدرا للهوية.

الخلاصة هي، أولا: بما أن الغرب هو رائد الحداثة، فالتحديث والتغريب هما أقرب إلى دائرتين متقاطعتين، لهما مساحة مشتركة كبيرة، ولكن غير متطابقتين؛ ثانيا: التحديث هو عملية متكاملة، ولذا فانثناء جزئيات المدنية (مثل الاختراعات والوسائل الحديثة)، قد تستخدمه مجتمعات معادية للتحديث لوأده، بالضبط مثلما تستخدم جزئية من النظام الديموقراطي (صندوق الانتخابات) من أجل تكريس نظم تعادي الديموقراطية!

■ ماهي حضار هويات التحدي؟

الحضار هويتان الآسيوية (بصفة عامة) والإسلامية لهما ثقة متزايدة بالنفس تجاه الغرب. غير أنهما مختلفتين بصفة أساسية، من ناحية الدين والثقافة والبنية الاجتماعية والتقاليد السياسية والإفتراضات الجذرية في أساليب الحياة. لذلك فالمُشترك بينهما أقل مما بين أي منها والغرب. قيم الثقافة الآسيوية هي كونفوشية في الأساس وتؤكد على: النظام، الانضباط، العمل الجاد، مسئولية الأسرة، الجماعية، الاعتدال. بعد فشل الشيوعية في الصين، حلت بدلا من الشرعية الثورية شرعية الأداء (النمو الاقتصادي) والشرعية القومية لتوكيد السمات المميزة للثقافة الصينية، وإن تم تبني إقتصاد السوق بصورة شبه كاملة.

الخلاصة هي أن التوكيد الآسيوي جذوره في النمو الاقتصادي؛ بينما الإسلامي نابغ من التعبئة الإجتماعية والنمو السكاني الذي يقدم مجندين جددا للأصولية والإرهاب والتمرد والهجرة. وهذا ما سنفصله في النقاط التالية.

■ ما هي مؤشرات التوكيد الذاتي الإسلامي ؟

يقول جون إسبوزيتو أنها تشمل الإهتمام المتزايد بالطقوس الدينية، مع تركيز كبير على الملابس والقيم، وتأكيد حضور الدين في الحياة العامة والمؤسسات التعليمية. وقد اتجهت الحكومات والمعارضة، كلاهما، نحو الإسلام لتقوية سلطتها وحشد الجماهير. بينما يقول علي هلال دسوقي أنها: السعي لإحلال القانون الإسلامي محل الغربي، وإستخدام متزايد للغة الدينية والرمزية والإلتزام بقواعد السلوك والمساهمة المتزايدة في الطقوس وزيادة التعاون بين الدول الإسلامية.

في تجلياته السياسية يأخذ التوكيد الذاتي الإسلامي (أحيانا يسمى "الصحة" أو "الفوران") بعض الشبه من الماركسية: النصوص المكتوبة، رؤية لمجتمع "مثالي"، الإلتزام بتغيير جوهري، رفض الدولة القومية، تنوع مذهبي بين التغيير التدريجي والعنف الثوري. هناك أيضا تشابه مع الإصلاح البروتستانتي: رد فعل لفساد المؤسسات القائمة، وعودة إلى صيغة أنقي من الدين، تستهوي الطبقة المتوسطة.

أصبحت اليوم كل دولة ذات أغلبية مسلمة أكثر إسلاما عما كانت قبل خمسين سنة. عنصر أساسي في الأسلمة كان إنشاء مؤسسات إجتماعية والاستيلاء على تلك القائمة، وإنشاء مدارس إسلامية وزيادة النفوذ في المدارس العادية.

وفي معظم الدول كانت سيطرة الإسلاميين على إتحادات الطلبة والمنظمات هي المرحلة الأولى في الأسلمة السياسية، ومع إختراق الجامعات أصبحت النزعة الإسلامية قوية خاصة في الكليات العملية. وقد وجدت دراسة لإحدى الجماعات الإسلامية المصرية أن لها خمس سمات رئيسية (مطابقة للجماعات في الدول الأخرى): الغالبية العظمي هم من صغار السن (عشرينات وثلاثينات)، ٨٩% منهم طلاب جامعات، أكثر من النصف من كليات القمة أو التخصصات الفنية العالية، أكثر من ٧٠% من الشريحة الدنيا للطبقة المتوسطة.

الأصوليون الناشطون يتضمنون عددا كبيرا نسبيا من أفضل المتعلمين من شباب بلادهم. ويمثل الفشل العام للديموقراطية الليبرالية في أن تترسخ في المجتمعات الإسلامية ظاهرة متكررة على مدى قرن؛ وهذا مصدره، على الأقل جزئيا، في طبيعة الثقافة والمجتمع الراضين للمفاهيم الغربية. المعارضة العلمانية كانت أكثر عرضة للقمع من المعارضة الدينية التي تعمل خلال المساجد والمؤسسات الاجتماعية. لذلك، فالبديل الأكثر احتمالا للأنظمة (وهي متحجرة قمعية فاسدة معزولة) هو نظام إسلامي.

لكسب الأرض (والوقت)، زادت الحكومات جرعة الدين، ولكن هذا جعل الحلبة أكثر إنفتاحا للتيارات الإسلامية. وقد قدمت السعودية ودول الخليج تمويلا هائلا للإخوان وباقي الجماعات الإسلامية، مع الشعور بأن الثروة النفطية هي دليل تفوق الإسلام (1) في بنجلاديش ألغيت العلمانية من الدستور في منتصف السبعينيات. وتم النص في دستور مصر على الشريعة الإسلامية باعتبارها "المصدر الرئيسي" للتشريع، بينما سعت الحكومات المختلفة من أجل أسلمة القوانين.

■ كيف يمكن فهم ظاهرة التوكيد الذاتي الإسلامي؟

إنعكاسا لعدم التكيف مع (أو لرفض) الحداثة، يظهر توجه ديني يهدف إلى إستعادة أساس مقدس لتنظيم المجتمع. وباستخدام طرق متعددة، فهذا يؤيد التحول عن الحداثة، مع عزو انتكاساتها إلى البعد عن الله. في أوقات التغير الاجتماعي السريع تذوب الهويات الراسخة ويصبح من الضروري إعادة تعريف الذات. وهنا يقدم الدين إجابات قوية، إذ يمنح هوية بالتمييز بين المؤمنين وغير المؤمنين. وفي النهاية يصبح الهدف هو أسلمة الحداثة بدلا من تحديث الإسلام. ظاهرة التوكيد الإسلامية ليست فقط رفضا للحداثة، بل للغرب والثقافة المرتبطة به ("العلمانية اللادينية اللاأخلاقية شر" أشد من المسيحية التي أنتجتها). "نحن مختلفون ولنا أرضية مختلفة". "صدام حسين طاغية، لكنه منا فينا". "الصراع مع البعث إلى يوم، الصراع مع روما إلى يوم البعث".

ويؤكد برنارد لويس على وجود ميل متواتر بين المسلمين في أوقات الأزمات للبحث عن الهوية في كيان محدد بالإسلام أكثر منه بأي معيار إثني أو مكاني. بينما يرى جيل كيبيل أن الأسلمة من القاعدة هي وسيلة لإعادة بناء الهوية، ويلاحظ أن النشاط في الجماعات الأصولية ليسوا

المحافظين من كبار السن ولا الفلاحين الأميين، بل هم من الطبقة المتوسطة الجديدة، ذوي تعليم جيد ووظائف، أو تجار يسكنون المدن: أي إن الآباء علمانيون والأبناء متدينون.

كان زعماء المسلمين يقولون لشعوبهم في الماضي لابد أن نتغرب من أجل التحديث؛ الآن يؤكدون على الاختلافات مع الغرب وعلى تفوق حضارتهم وثقافتهم. لكن البعض يحاول أن يحاكي الغرب أو ينحاز له أو يتوازن معه؛ لذا فالتفاعل مع الغرب سيكون في جميع الأحوال محورا مركزيا للسياسة.

على العكس من الغرب الحديث حيث الدولة القومية هي قمة الولاء تتبعها ولاءات أضيق، لغوية دينية الخ، فإن البنيتين الأساسيتين المستمرتين في العالم الإسلامي (كما يقول إيرا لابيدوس) هما: الأسرة والعشيرة والقبيلة من جانب؛ والثقافة والدين (الأمة) من جانب آخر. وفكرة سيادة الدولة القومية لا تتطابق مع الحاكمية لله وأولوية الأمة. الأصولية ترفض الدولة القومية كما رفضتها الشيوعية لصالح وحدة البروليتاريا العالمية.

غياب دولة مركز عامل مساعد وأساسي على الصراعات الخارجية والداخلية التي تميز العالم الإسلامي. لكن هناك مراكز قوى متنافسة يحاول كل منها السعي إلى، والاستفادة من، التوحد... تحت قيادته. ومن ناحية أخرى، هناك منظمات دولية إسلامية نشطة تدعم الشعور بالوحدة والتماسك، بخلاف المجتمعات المسيحية والبوذية والهندوكية التي لا يوجد لها منظمات دولية قائمة على الدين.

بينما زاد سكان العالم بين ١٩٥٠ و ٢٠٠٠ بنسبة ٢٣٥% إلى ٦ بليون بمعدل ١,٧% سنويا (كان المعدل في الصين ١,٦% فقط)، كانت الزيادة في المجتمعات الإسلامية بمعدل سنوي بين ٢% و ٣%، وهكذا فبينما شكل المسلمون أقل من ١٢% من سكان العالم في ١٩٥٠ فقد زادوا إلى ٢٢% في ٢٠٠٠ وقد يتعدون ٣٠% في ٢٠٢٥، وقد نشأ عن ذلك بروز ديموغرافي للشباب (نسبة من هم تحت ٢٥ سنة إلى السكان تقارب ٥٥%)، بينما لا تزيد في الدول المتقدمة عن ٢٨%) وهؤلاء تاريخيا هم أبطال الإحتجاج وعدم الاستقرار؛ فقد إرتفعت نسبة الشباب في العشرينيات وزودت الحركات الفاشية بالمجندين. إذن فظاهرة الإحياء الديني من الممكن

أن تخمد عندما ينضب الدفع الديموغرافي الذي يقويها؛ ربما في العقدين الثاني والثالث من القرن الواحد والعشرين.

على أي حال، الجيل الجديد الذي سيتسلم زمامات الأصولية سيجد أن الصحوة قد أثبتت أن "الإسلام هو الحل" لمشكلات الأخلاق والهوية والمعنى والإعتقاد ولكن ليس لمشكلات الظلم الإجتماعي والقمع السياسي والتخلف الإقتصادي والعلمي والضعف العسكري. عموماً، يقول هنجتون في عبارته الشهيرة: "لا آدم سميث ولا توماس جيفرسون سيقي بالإحتياجات النفسية والعاطفية للمهاجرين الجدد للمدينة، ولا المسيح قد يفي بها وإن كانت فرصته أكبر؛ على المدى الطويل محمد سينتصر".

■ ما هي طبيعة علاقة "الإسلام" والغرب؟

العلاقات بين الإسلام والمسيحية بفروعها كانت عاصفة غالباً. ويعتقد هنجتون أن صراعات الأيديولوجيات في القرن العشرين بين الديموقراطية الليبرالية وبين الفاشية والماركسية اللينينية (وكلها غربية المنشأ) ليست سوى ظواهر سطحية زائلة إذا ما قورنت بعلاقة الإسلام والمسيحية، التي أخذت أحياناً شكل تعايش سلمي وغالباً علاقة تنافس واسع، مع درجات من الحرب الباردة.

فقد أقام الإكتساح العربي الإسلامي حتى منتصف القرن الثامن حكماً إسلامياً من شمال الهند وفارس إلى شمال أفريقيا وإيبيريا. واستقرت خطوط التماس مع المسيحية لمدة قرنين حتى أواخر القرن ١١ عندما أكد مسيحيو الغرب سيطرتهم على البحر المتوسط، فغزوا صقلية وإستولوا على طليطلة. وفي ١٠٩٥ بدأت الحملات الصليبية ولمدة قرن ونصف حاول حكام الغرب إقامة حكم في الأرض المقدسة وما حولها حتى خسروا آخر موضع في ١٢٩١. ثم ظهر الأتراك العثمانيون على المسرح، فأضعفوا بيزنطة ثم غزوا البلقان وشمال أفريقيا واستولوا على القسطنطينية في ١٤٥٣ وحاصروا فيينا ١٥٢٨.

ومع القرن الخامس عشر بدأ المد ينقلب، فأكمل الغرب إستعادة أسبانيا في ١٤٩٢ ومكنت الإبتكارات الأوروبية من تطويق الأراضي الإسلامية ثم شق الطريق في المحيط الهندي، وأنهى الروس حكم قرنين من التتار. ثم قام العثمانيون بإندفاع أخيرة لحصار فيينا مرة ثانية ١٦٨٣. وهكذا، كما يلاحظ بيرنارد لويس، فإنه لألف سنة كانت أوروبا تحت تهديد مستمر من

"الإسلام". وكان فشل العثمانيين هذا بداية تراجع طويل، حتى أصبح "جلاد أوروبا" هو "رجل أوروبا المريض" الذي أطلقت عليه رصاصه الرحمة بعد الحرب الأولى.

ولا تكمن أسباب الصدام في ظاهرة إنتقالية مثل عواطف القرن ١٢ أو أصولية القرن ٢٠، لكنها تتدفق من طبيعة الديانتين والحضارتين المؤسستين عليهما. من حيث التشابه: فكلاهما دين توحيد لا يستطيع إستيعاب "آلهة أخرى" بسهولة، وكلاهما يدّعي أنه العقيدة الصحيحة وكلاهما دين تبشيري، ولهما (مع اليهودية) نظرة غائية. ومن حيث الاختلاف: خاصة مفهوم الإسلام الذي يربط الدين والدولة ضد المفهوم المسيحي؛ وطريقة الإنتشار، فإن كانت المسيحية قد إنتشرت أساسا عن طريق التحول، لكن الإسلام منذ البداية انتشر بالفتح: "خرجت جيوش المسلمين من الجزيرة لنشر دين الله في الأرض" كما تؤكد كتب التراث؛ ثم عن طريق التحول والتنازل (السريع).

وقد تأثر مستوى الصراع بالنمو الديموغرافي والتطورات الاقتصادية والتكنولوجية. فانتشار العرب في القرن السابع صحبته هجرات كثيفة إلى أراضي الإمبراطوريتين البيزنطية والساسانية. كما إن الصليبيين كانوا نتاج النمو الإقتصادي والتوسع السكاني، بينما أدى الانفجار السكاني الأوروبي في القرن التاسع عشر إلى تدفقات هائلة كانت وراء الحروب الإستعمارية. أما صراع القرن العشرين (وما بعده) فوراؤه مجموعة عوامل: نمو سكاني إسلامي هائل أنتج شبابا عاطلين ساخطين، ثقةً مجددة في الذات، إستياءً من جهود (مؤامرات) الغرب لتعميم قيمه ومؤسساته، سقوط الشيوعية الذي أزال عدوا مشتركا، الإحتكاك والإمتزاج المتزايد مما يزيد إحساس كل جانب بهويته.

في أواخر القرن العشرين بدأت هجرات واسعة إلى الغرب. ولما كانت معدلات الخصوبة بين المهاجرين عالية وهي وراء معظم الزيادة السكانية في الغرب، لذا تزداد الخشية: "الآن يتم الغزو لا بالجيوش إنما بمهاجرين يتكلمون لغات أخرى ويعبدون آلهة أخرى". هذه الفوبيا مبنية على صدمات حضارية حقيقية وقلق بشأن الهوية القومية. فالمجتمعات الإسلامية في أوروبا الغربية لم يتم إندماجها في الثقافات المضيفة، ومؤشرات إندماجها تبدو ضعيفة..

وطالما ظل "الإسلام" كما هو والغرب كما هو، فالصدام الأساسي سيستمر في تحديد علاقتهما في المستقبل، وأغلبه سيكون حول قضايا التداخل الحضاري؛ مثل الإرهاب، وإنتشار أسلحة الدمار، وحقوق الإنسان، والهجرة، والتحكم في النفط.

هناك إعتقاد في العالم الإسلامي بأن الغرب راح يبحث عن عدو بعد سقوط الشيوعية، وقد وجد ضالته في "الإسلام". لكن هذا الإدعاء يتجاهل أن جزءا كبيرا من المشكلة يقع في العالم الإسلامي الذي في بحثه عن هويته، فإنه هو الذي يحتاج إلى "آخر عدو" ليؤكد ذاته؛ هذه الذات التي يبدو وكأنه وقع في عشقها، في حالة نرجسية جماعية.

بالنسبة للإسلام المشكلة هي الغرب، كحضارة مختلفة ومتفوقة. والمشكلة المهمة بالنسبة للغرب ليست الأصولية الإسلامية بل "الإسلام" كحضارة هوية مختلفة؛ شعبها مقتنع بتفوق ثقافته، بينما هاجسه هو ضآلة قوته.

الأساليب المتبادلة أكثر عنفا مما كانت بين أمريكا والاتحاد السوفييتي في الحرب الباردة: فالمجندون الإسلاميون المخلصون لأفكارهم يستغلون المجتمعات المفتوحة، والعسكريون الغربيون يستغلون السماوات المفتوحة.

■ هل هناك من هم أكثر تورطا في العنف من غيرهم؟

أعطي هنجتون أمثلة وإحصائيات تبين أن الدول الإسلامية لديها ميل شديد للجوء إلى العنف في الإزمات الدولية مع الآخرين وفي الصراعات الداخلية وتوصل إلى نتيجة، مازالت تبدو صحيحة، تقول: "حدود (عالم) الإسلام دموية وكذلك الأحشاء". ولميل الإسلامي إلى القتال والعنف من حقائق السنوات الأخيرة التي لا يستطيع أن ينكرها المسلمون أو غير المسلمين". وترجع الأسباب إلى التاريخ والديموغرافيا والسياسة. وإن كان تحليل الميل إلى العنف عبر تاريخ الحضارة يتطلب بحثا مطولا لكنه يلخص القول كالآتي:

١- من البداية كان الإسلام دين سيف، يمجّد الفضائل القتالية. فقد نشأ بين قبائل بدوية رُحّل متاحرة، وكان نبيه مقاتلا عنيفا وقائدا عسكريا ماهرا (لا أحد يستطيع أن يقول ذلك عن المسيح أو بوذا). تعاليم الإسلام تنادي بقتال غير المؤمنين به، كما أن النصوص الدينية فيها القليل مما

يحض على تحريم العنف؛ بينما مفهوم اللاعنف غائب عن الفكر والممارسة الإسلاميين.

- ٢- منذ الإنتشار، أصبح المسلمون في إحتكاك مباشر مع شعوب بعضها هُزمت أو تحولت للإسلام؛ ويظل ميراث العملية ماثلا وموجودا.
- ٣- عدم قابلية المسلمين على "الهضم"؛ فالإسلام "عقيدة أكثر استبدادية (حتى من المسيحية)"، وهو يمزج الدين بالسياسة ويضع فاصلا حادا بين دار الإسلام ودار الحرب. الكونفوشيون والبوذيون والهندوس والمسيحيون يجدون صعوبات أقل في التكيف والعيش معا عما يجده أي منهم مع المسلمين.

هناك أسباب أخرى محدودة وزائلة قد تساهم في تفسير الميل الحالي للعنف، وهي:

- ١ - ما يقوله المسلمون أن الإستعمار الغربي جعلهم ضحايا تعصب معاد (لكن هذا لا يفسر الصراعات مع أقليات غير مسلمة أو شعوب خارج الغرب، ولا يفسر عدم لجوء مستعمرات سابقة أخرى للعنف ضد الغرب أو الآخرين).

- ٢- غياب دولة مركز، أو أكثر، تعمل بسلطة نيابة عن الحضار هوية الإسلامية في تناول الصراعات. بل إن أحد أهم دول المركز (السعودية) تنتشر، وتساند نشر، فكر العنف والكراهية بلا هوادة.

- ٣- الانفجار الديموغرافي (كما أشرنا).

■ ماهو مستقبل الغرب والحضارة الغربية؟

جميع الحضارات تمر بمراحل متشابهة من البزوغ والنهوض والإنهيار. والغرب يختلف، ليس في طريقة تطوره، بل في الطبيعة المميزة لقيمه ومؤسساته؛ وهي الأمور التي مكنته من إختراع الحداثة والتوسع في أرجاء العالم. فالحضارة الغربية ذات قيمة ليس لأنها عالمية بل لأنها فريدة. الغرب يتحرك الآن خارجا من مرحلة الصراع ليصبح منطقة آمنة، فمن غير الوارد قيام حروب ساخنة داخله. وهو يقوم بتطوير نظام معقد من الكونفدراليات والفيدراليات والمؤسسات التعاونية الدولية التي تجسد التزامه بالديموقراطية والتعددية. أي إن الغرب أصبح مجتمعا ناضجا يدخل في عصر ذهبي وفترة سلام ناتجة عن غيبة وحدات متنافسة داخله.

لكن في السابق، إنتهت فترات العصر الذهبي للحضارة بشكل درامي وبسرعة، بإنتصار مجتمع خارجي؛ أو ببطء وبشكل مؤلم نتيجة تفسخ داخلي. فالحضارات، كما قال كوجلي، تنمو لأن لديها آلية التوسع أو التنظيم العسكري أو الديني أو السياسي أو الإقتصادي الذي يراكم الفائض ويستثمره في إبتكارات منتجة، وتتهار عندما تتوقف عن تطبيق الفائض على أساليب جديدة لعمل الأشياء (أي يقل معدل الإستثمار)، ويجري استخدام الفائض في أغراض غير إنتاجية، بل مشبعة للذات. عند إستنفاد "رأس المال" يحدث كساد وتدهور معيشي، ثم تبدأ مرحلة غزو خارجي (عندما تصبح الحضارة "غير قادرة" لأنها "لا تريد" الدفاع عن نفسها) ممن هم أكثر شبابا وقوة. وملامح تدهور الغرب، كما يراها هنجتون، الذي يبدي قلقا شديدا على مستقبل الغرب وحضارته، هي:

- مشكلات الإنهيار الأخلاقي: زيادة الجريمة والمخدرات، التفكك الأسري، صعود الإنغماس الذاتي وضعف أخلاقيات العمل.

- تحديات ثقافية: عدم إندماج المهاجرين، ضعف المسيحية وتدهور الممارسات الدينية (في أوروبا)، تهديد مكونات الهوية الأمريكية بسبب الذين يضعون حقوق الجماعات فوق الأفراد تحت دعاوي التعددية.

- الصحوة الإسلامية والقوي الإقتصادية المحركة في آسيا تدل على أن الحضار هويات الأخرى يمكن أن تهدد الغرب.

لكن ... لا شيء حتمي. فالإنهيار التدريجي وغير المنتظم الذي يبدو أنه بدأ قد يستمر لعقود أو قرون؛ أو قد يمر الغرب بفترة يقظة ويقال التدهور.

■ ماهو مستقبل السلام والحضارة؟

ميزان القوى المتغير بين الحضار هويات، وبين دول المركز بها، هو، كما يعتقد هنجتون، أحد مصادر حرب عالمية: فاندلاع حرب عالمية، تشارك فيها دول المركز في حضار هويات العالم الرئيسية، أمرٌ بعيد الإحتمال لكنه ليس مستحيلا. وهي قد تحدث نتيجة تصعيد لحرب خطوط تقسيم تضم، على الأرجح، دولا إسلامية في جانب ودولا غير إسلامية في جانب آخر.

أوروبا وروسيا مجتمعات ناضجة ديموغرافيا وليس لها توجهات توسعية. الصين وروسيا ستتعاونان لاحتواء الخطر الإسلامي. علاقات الهند

بالعالم الإسلامي ستظل صعبة بسبب باكستان، وإن كان صراعها مع الصين شديد الاحتمال. صعود الصين كأكبر لاعب في تاريخ الإنسانية سيخلق توترا في الاستقرار العالمي وسيكون ضد مصالح أمريكا.

في النهاية، أكثر المستفيدين من حرب الحضار هويات هو تلك التي إمتعت عن الإشتراك فيها.

في عالم تكون فيه الهويات هي المحور الرئيسي للصدام فإن مسؤولية الغرب، كما يعتقد هنجتون، ليست في محاولة تشكيل الحضار هويات الأخرى على صورته (وهو ليس في المستطاع، على أي حال، بسبب تدهور قدراته)؛ بل في الحفاظ على صفاته، وذلك عن طريق: تكامل أكبر يحول دون إستغلال الدول الأخرى للخلافات الغربية الداخلية؛ دمج دول أوروبا الغربية والوسطى في الإتحاد الأوروبي والناثو؛ تشجيع تغريب الحضارة اللاتينية وإنحيازها للغرب؛ كبح القوة العسكرية التقليدية وغير التقليدية للدول الإسلامية والصينية؛ إبطاء ابتعاد اليابان عن الغرب وتوجيهها نحو الصين؛ القبول بروسيا كقوة إقليمية ذات مصالح مشروعة في أمن حدودها الجنوبية؛ الحفاظ على التفوق التكنولوجي والعسكري؛ والإعتراف بأن التدخل في شئون الحضار هويات الأخرى يمكن أن يكون المصدر الأخطر لعدم الاستقرار والصراع الكوني المحتمل في عالم متعدد الحضار هويات. (ونلاحظ أن معظم هذه التوصيات هي، بصورة أو بأخرى، موضع التنفيذ الآن...).

يجب، في رأي هنجتون، مراعاة ما يلي من قوانين:

- قانون الإمتناع عن التدخل في صراعات داخل حضار هويات أخرى.
- قانون الوساطة المشتركة، أي أن تتفاوض دول المركز لاحتواء الموقف أو إيقاف حروب خطوط التقسيم. بينما المنافسة بين دول المركز (أو على موقع دولة المركز) داخل الحضار هوية الواحدة، سيزيد المنافسة على الأسلحة غير التقليدية. يجب إعادة تشكيل المؤسسات الدولية، التي تشكلت وفقا لمصالح ومفاهيم الغرب، لتتكيف مع مصالح الحضار هويات الأخرى. (مثاليا مقعد واحد في مجلس الأمن لكل من الحضار هويات السبع. لكن من يمثل العالم الإسلامي؟ بشكل دوري بين الدول الرئيسية؟)

- قانون العوامل المشتركة: لابد أن تبحث شعوب جميع الحضار هويات عن القيم والمؤسسات والممارسات المشتركة وتوسعها. لا يمكن تجنب قيام

عالم متعدد الحضار هويات، لأن تكوين الإمبراطورية الكونية أمر مستحيل. الإبقاء على الولايات المتحدة والغرب يتطلب تجديد الهوية الغربية، لكن أمن العالم يتطلب قبول التعددية الكونية.

الثقافات نسبية والأخلاق مُطلقة. فالثقافات (كما يقول مايكل والزر) تصف المؤسسات وأنماط السلوك من أجل إرشاد الناس إلى الطرق الصحيحة في مجتمع ما. لكن هناك ملامح متكررة للمفاهيم الأخلاقية للحقيقة والعدل موجودة في كل الثقافات ولا يمكن أن تتفصل عنها. هناك أيضا وصايا "حد أدنى" أخلاقية، مثل القوانين ضد القتل والغش والتعذيب والاضطهاد والظلم؛ وهي جزء من الشرط الإنساني العام.

المجتمع الإنساني عالمي لأنه إنساني، وخاص لأنه مجتمع. ضرورة التعايش الإنساني تتطلب البحث عما هو مشترك بالنسبة لمعظم الحضار هويات. المسار البناء في عالم متعدد الحضار هويات هو التخلي عن العالمية وقبول التنوع والبحث عن عوامل مشتركة. الأديان الرئيسية في العالم تشترك في بعض القيم الأساسية، وعلى البشر العمل على توسيع رقعة العوامل المشتركة.

الخلاصة هي أن مستقبل كل من السلام والحضارة يعتمد على الفهم والتعاون وتعلم العيش معا والتعلم من البعض لإثراء حياة الكل. هذا الجهد يمكن أن يسهم في وضع حد لصدام الحضار هويات وفي تقوية "الحضارة" ذاتها.

■ ختاماً: هل هناك أمل في الحوار؟

تكاثرت "حوارات الحضارات" بصورة ملفتة في السنوات الأخيرة. وإن كان الحوار، عموماً، هو خير وبركة، لكن من الضروري ملاحظة:

- بعض "الحوارات"، لا تزيد عن كونها نوعاً من الردح "الحضاري" لا أكثر ولا أقل! ويحضرنا هنا ركن كانت قد خصصته للموضوع صحيفة يومية كبرى في مصر تحت شعار "حوار الحضارات من أجل القضاء على الإرهاب". ولكن بالنظر إلى نوعية ما كان يُنشر فيه من مقالات متخمة بالهوس والنرجسية، فقد كان الأجدر بها أن تعُدل ذاك الشعار إلى "حوار الإرهاب من أجل القضاء على الحضارة".

- يكاد يكون الثابت المشترك بين غالبية الحوارات هو الخلط المستمر في التعريفات، أحيانا عن حسن (وغالبا عن سوء) نية، مما يجعل الحوار مجرد "غلوشة" مكلفة الثمن، ليس فقط لتضييعها الوقت، بل لنشرها الخرافات والأوهام.

- الحوار، تعريفاً، هو "ديالوج" بين طرفين؛ بينما غالبية ما نسمع عنه من حوارات يدخل تحت بند "المونولوج" أي الحديث الأحادي الذي يغني فيه أحد الأطراف، مؤكداً باستعلاء نرجسي أنه الأفضل (... تاريخياً، إذ من الصعب الزعم بذلك في الوقت الحالي؛ وذلك على طريقة "أنا قرعاًء ولكن شعر جدتي كان طويلاً")، وأنه ما على الآخرين سوى التعلم منه! فما أكثر المُشَبَّعين برفض الآخر وكل ما يأتي منه، والمُدَّعين بأنهم وحدهم يملكون الحقيقة المطلقة. بل أحيانا نجد "المتحاورين"، خارج قاعات التحاور، وهم يبثون الكراهية واللعنات، مع التأكيد بأنه لا لقاء بين الإيمان والكفر! الحوار يتطلب استعداداً للتخلي عن النرجسية وللتعايش مع، والتعلم من، الآخرين. الحوار هو بالضرورة حول الحاضر والمستقبل، وموضوعه ينبغي أن يكون حول "توسيع رقعة العوامل الإنسانية المشتركة" من أجل التعايش والمحافظة على السلام.

- بخلاف الإجتماع الرمزي لممثلي كل أديان العالم الذي عُقد لأول مرة عام ١٩٨٦ في بلدة "أستيزي" الإيطالية بدعوة من بابا روما، بهدف تعميق التفاهم والقيم المشتركة، فإن ما يطلق عليه "الحوار بين الأديان" أصبح غير مفهوم الغرض إذا تاه في دائرة العقائد (التي هي مختلفة بحكم التعريف)، ولم يركز على الهدف الحيوي "توسيع رقعة القيم والعوامل الإنسانية المشتركة من أجل التعايش".

- من أهم العوامل وراء مواقف بعض الدول الأوروبية والفاشيكان (وغالبية القيادات الدينية المسيحية في العالم) من رفضها لحرب العراق، كان الرغبة في التأكيد للعالم الإسلامي، بصورة عملية، أنه ليس وراء تلك الحرب أي أسباب تتعلق بصدام الحضارات.

- مانسمع عنه اليوم من حوارات هو بصفة رئيسية بين العالم الإسلامي والغرب. وهذا بكل تأكيد أمر طيب ورائع في حد ذاته، ولكنه أيضاً يعكس حقيقة أن المشكلة الرئيسية في عالم اليوم تدور حول "الحضارة هوية الإسلامية". فأصحاب الحضارة هويات الأخرى، من اليابان إلى

أمريكا اللاتينية ومن روسيا إلى الصين، كلهم مشغولون بكيفية وسرعة تقدمهم وتحديثهم؛ أما العالم الإسلامي، فهو منشغل تماما، إلى درجة الهوس، بهويته (= ذاته) وكيف يفرضها على العالم؛ أو هو، على الأقل، يرفض الاندماج في عالم اليوم والغد حفاظا على تلك الهوية. واندفاع فصائل من داخله ناحية العنف الهمجي في إعلان من جانب واحد "لحرب الحضارات" على الآخرين (وهو عنف يسانده ترحيب إيجابي، أو صمت، هو علامة للرضى، من جانب غالبية لا يستهان بها) يرجع إلى فشل في تكييف العجز مع الأمني، والأوهام مع حقائق الواقع.

الحوار الأهم، إذن، ينبغي أن يجري داخل الحضارة الإسلامية نفسها للإتفاق على ماهو المطلوب بالضبط، مع ضرورة الإجابة بوضوح قاطع على هذا السؤال الحيوي: هل الإسلام ديانة مثل باقي الأديان (عقائد وعبادات وقيم)، أم سيتحول إلى أيديولوجية سياسية؟ وهو سؤال سيحدد مستقبل السلام والحضارة، وربما العالم نفسه، في القرن الحالي....

في انتظار القمر القادم

هذا هو عنوان كتاب د. بطرس بطرس غالي الصادر بالفرنسية في خريف ٢٠٠٤، والذي يغطي فترة ستة أعوام بين أول يناير ٩٧ بعد الخروج من الأمم المتحدة ونهاية ديسمبر ٢٠٠٢ بعد الخروج من منظمة الفرانكفونية. يقع الكتاب، الصادر عن دار بايار في باريس، في ٧١٠ صفحة (١)

يرجع عنوان الكتاب إلى مقابلة للمؤلف مع عراف هندي في سبتمبر ١٩٩٤ قال له فيها، رداً على تساؤل حول فرص نجاحه في إعادة الانتخاب لمنصبه في الأمم المتحدة: "لا أعتقد أنك ستحقق هذا المشروع. ولكني أعتقد أن نجمك سيسطع أكثر بعد أن تترك تلك الوظيفة. سيكون ذلك بعد ألف قمر". وأؤكد لك أنه سيسطع ببريق لا مثيل له..."

يعتمد د. غالي في هذا الكتاب نفس الأسلوب الذي اتبعه في كتابيه السابقين: "طريق مصر إلى القدس" و "في بيت من الزجاج" (بحسب عناوين الطبعة العربية)؛ وفيها ينشر مذكراته التي يكتبها بصورة شبه يومية. وإن كانت اليوميات تتصف عموماً بالصدق في طرح أفكاره وآرائه، إلا أنه من الملاحظ أنه بدأ مع الوقت يأخذ في عين الاعتبار — عند تسجيلها — أن ما يكتبه سينشر بعد فترة قصيرة نسبياً، وليس مجرد مذكرات شخصية..

ملاحظتان تمهيديتان قبل أن نغوص في الكتاب. الأولى: بما أنه يتعرض، بسبب طبيعته، لعدد كبير من القضايا والموضوعات فلا بد عند عرضه من التركيز على رؤوس موضوعات أو محاور أساسية، وإلا تهنا في خضمه. الثانية: عندما يكتب واحد في مقام د. غالي كتاباً كهذا، فمن الإهانة له ألا نأخذه بجدية ونفحص آراءه بشيء من التعمق، مع طرح التساؤلات بدون حرج أو مجاملة.

(١) صدرت الطبعة العربية للكتاب تحت عنوان "بدر البدر" في سبتمبر ٢٠٠٥

■ الفرانكوفونية

جزء كبير من صفحات الكتاب مخصص للطبع للفرانكوفونية ونجاح د. غالي في انتخابه لمنصب الأمين العام في نوفمبر ٩٧ بمساندة فرنسا (وبرغم معارضة عدد من الدول الأفريقية)؛ وكذلك محاولات التجديد لفترة ثانية، وهي التي فشلت لعدم مساندة فرنسا.

لا نملك سوى الإعجاب بتفاني د. غالي في خدمة الفرانكوفونية برغم عدم اكترات كثير من دول العالم العربي، باستثناء لبنان وبعض دول المغرب العربي (الجزائر لم تنضم لها حتى الآن!). وقد وصل عدم الاكترات بها في مصر لمداه عندما يقول له (في ٢٠ مايو ٢٠٠٢) أحمد ماهر وزير الخارجية المصري عندئذ: [إذا دخلت (مصر) مجموعة الفرانكوفونية فذلك من باب التضامن مع السكرتير العام، رئيسي السابق]!! بل الأدهى من ذلك أن الفرانكوفونية لا تتمتع بتأييد شعبي أو إعلامي واضح داخل فرنسا نفسها، حيث كثيرا ما يُنظر إليها كعبء بدون جدوى. وما أكثر شكاوى د. غالي عبر صفحات الكتاب من تجاهل الصحافة أو انتقادات "لو موند" له، أو تعارض الأجندات بين الحكومة وبين الإليزيه (الرئاسة).

هل كان الأمر بأكمله بالنسبة له نوعا من التعويض الذاتي عن فقد منصب الأمم المتحدة، كما يقول هو أن البعض يتهمه به؟

■ أمريكا

ليس هناك من شك في أن معارضة أمريكا لتجديد انتخابه لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة قد تركت أثارا غائرة على د. غالي، برغم نفيه ومايقوله عن "إعجابه القديم بها".

وصل الأمر إلى أن تأخذ عليه زوجته أنه [(أثناء عشاء مع متقنين في لاهاي في ١٢ فبراير ٩٨) كان بالغ العداء لأمريكا...] وفي ٢٢ أغسطس ٩٨ يكتب: [قال لي محرر كتابي (حول سنوات الأمم المتحدة، الذي كان عندئذ تحت الإعداد) أنه يشم من الكتاب رائحة المرارة و"النوستالجيا" وشكاوى "خاسر رديء". يجب أن أصحح الصورة (عن طريق إعادة الصياغة)، وخاصة أنه ليس لدي مرارة تجاه من خانوني ومن حاولوا هدمي].

لا يقول لنا د. غالي من هم الذين خانوه أو حاولوا هدمه. كما لا يبدو على الإطلاق، عبر صفحات الكتاب، تقبله لفكرة أن معارضة أمريكا لتجديد ولايته ربما كانت ترجع لأسباب مثل عامل السن ووعده المسبق بعدم طلب التجديد، وأيضا بعض المآخذ على طريقة إدارته للمؤسسة الدولية.

في لقاء مع هنري كيسنجر في لوزان بسويسرا في ٢٥ سبتمبر ٩٩ يقول: [وجدت أنه انتهى من قراءة كتابي.. الذي أظهر سخافة مادلين أولبرايت. واتضح لي أن هناك من هم أشد كراهية لتلك السيدة من السكرتير العام السابق..].

في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٢ في قصر السلام بلاهاي (هولندا) يقول: [أشعر بالإعجاب لخطاب متحمس من امرأة شابة تشجب بقوة انتهاك الولايات المتحدة لحقوق الإنسان، في تصرفات لا تختلف عن الطغمة العسكرية الحاكمة في بورما].

إذن لا نعرف إن كانت المشكلة هي مع أشخاص معينين (مثل أولبرايت)، أو مع إدارة الديموقراطيين التي طالما وصف سياستها بالإنفرادية (unilateralism). أم أن الأمر يتعدى ذلك؛ إذ أنه وصف الجمهوريين الحاليين بنفس الشيء فيما بعد، كما قام (في ٢١ ديسمبر ٢٠٠١ في تونس) بشن هجوم حاد على [الانفرادية الأمريكية التي تعود إلى مبدأ مونرو (في بداية القرن العشرين)]. أي أن المسألة أصبحت متعلقة بأمريكا كلها بغض النظر عن الإدارات... بمعنى آخر يبدو أن د. غالي يركب موجة العداة العصابي ضد أمريكا، ربما للحصول على "شعبية" مفقودة بسبب أدوار سابقة له تتعلق بالعلاقات مع إسرائيل؟

■ الإرهاب

عندما وقعت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ كان في بيكين بالصين: [وكان رد فعلي الأول هو الشعور بالراحة إذ لا يوجد سوى عدد صغير من الضحايا. (تصحح له زوجته أنها الساعة ٩،٣٠ صباحا حيث لا بد أن يوجد آلاف الناس داخل المبنى)].

رد الفعل الثاني: نظام الشبكة المضادة للصواريخ فقد الجزء الأكبر من مبرراته (..)

رد الفعل الثالث: أخشى من حرب صليبية (كروساد) معاد للإسلام، بما أن الرأي العام الأمريكي لا يفرق بين المسلمين الحقيقيين - أي المعتدلين، وبين مجانين الله - المتطرفين.

رد الفعل الرابع: أخشى أن تتزعزع إسرائيل بهذه الكارثة لاحتلال المناطق الفلسطينية وزيادة قهرها].

من الغريب أن يكون هذا كل ما دار برأس د. غالي أمام حدث مهول مثل هذا، لدرجة أن زوجته أخذت عليه [عدم حساسيته في مواجهة التراجيدية البشرية التي تحدث...] (فضلا عن الآثار الجيوستراتيجية بعيدة المدى للحدث).

في صباح اليوم التالي يكتب: [أستيقظ مبكرا.. وأقرأ ما كتبته بسرعة أمس... أود أن أضيف أن الخطر الأكبر الذي يهدد السلام بعد تلك الهجمات هو البحث عن عدو، مثلما كان ذات يوم "الشیطان الأكبر" و "الخطر الأصفر". أخشى أن واشنطن ستريد شيطنة الإرهاب في العالم العربي والعالم الإسلامي اللذين هما الأول في دفع ثمن فادح للتطرف الإسلامي....].

هل يظن د. غالي حقا أن أمريكا كانت تبحث عن عدو، أيا كان، لتتقم منه؟ وألا يرى أن الإرهاب الإسلامي خطر لا يحتاج إلى مبالغة في تقييمه ولا إلى شيطنته؟ وهل يرى أن أمريكا تقوم حقا بحرب صليبية ضد العالم الإسلامي؟؟ كل هذا يترك لنا الشعور بأنه، بالإضافة إلى مراراته الشخصية، يكتب ما يكتب تملقا للرأي العام العربي.

بتاريخ ١٢ أكتوبر ٢٠٠١ بباريس يقول: [سُئلت في مقابلة مع قناة الإخبارية الفرنسية إل سي إي. "ماذا شعرت عندما تهاوى البرجان؟" قلت أن أحد أسباب الإرهاب الأصولي الإسلامي يجب البحث عنها في الوضع الفلسطيني]. لم يكن هناك بد من أن يرى مقدم البرنامج عندئذ في هذا الكلام تبريرا غير موفق للإرهاب. وهل القضية الفلسطينية العادلة محتاجة لأساليب الإرهاب ضد الأبرياء في مختلف أنحاء العالم لكي تنتصر؟؟

وبتاريخ ٢٩ أكتوبر ٢٠٠١ يكتب عن: [مقال في الفيجارو، يقول أن الإرهاب سببه عجز الدول الإسلامية عن العثور على طريقها نحو الحداثة... مثل هذه المقالات نجدها في الصحافة الأمريكية مؤخرا. وفي الواقع، فإنها تهدف إلى إخفاء المشكلة الفلسطينية التي هي السبب الأولي

للإرهاب ولعداء العالم العربي تجاه أمريكا والغرب (...). نظرية العجز عن قبول الحداثة ليست جديدة ونجدها عند مستشركي الفترة الكولونيالية... وقد كان إدوارد سعيد أفضل من لخصها (...). الوجود النيوكولونيالي الإسرائيلي يجري تبريره اليوم على الأرض الإسلامية]. إسرائيل موجودة على "أرض الإسلامية"؟ هل يختلف هذا الكلام عن شعارات "حماس" و "الجهاد"؟

■ التطرف

تحت تاريخ ١٣ أبريل ٢٠٠٢ يتحدث عن عشاء في السفارة المصرية في داکار: [ولاحظت أنه "لا يوجد سوى عصير فواكه. لا يدري السفير ماهي الصورة التي يعطيها عن مصر .. ويعطي الانطباع أنه قد تلقى أوامر من القاهرة أو بالأكثر أن تأثير المتطرفين الإسلاميين يتزايد في مصر بينما الحكومة تحاربهم وتريد أن تعرف العالم بذلك، أو ترك الفكرة أن الحكومة قد ضعفت لدرجة أنها تطبق تعاليم المتطرفين.. أي الثورة المتطرفة بدون متطرفين...].

ويشير تحت تاريخ ٣ نوفمبر ٩٧ إلى [نقاش دار في القاهرة "مع عدد من المثقفين المسلمين الليبراليين. يقولون لي "العالم العربي الإسلامي في أزمة. الأصوليون يزدادون عنفا إزاء المسلمين الليبراليين وغير المسلمين (الأقباط). ويصفونهم بالمرتدين المجدفين.... التناقض المستمر بين التحديث والأصولية. نعيش تراجعاً مستمراً في استقلالية النظام القانوني، المستوحى من النظام النابوليوني، الذي أصبح مهدداً أكثر فأكثر من قبل الشريعة.....". استمرت المناقشات لوقت متأخر في الليل، ولكني لاحظت أن أكثرية المتحدثين بحماس (حول التحديث) لا يشربون. يبدو أنه حتى الليبراليين قد تأثروا بالتطرف والتزموا برموزه].

يتحدث تحت تاريخ ٢ نوفمبر ٩٧.. عن [حوار دار في قاعة اجتماعات جريدة "الأهرام" حول كتاب "الطريق إلى القدس"... أحاول الرد على انتقادات جنرال (سابق) يعيب عليّ قولي أن السادات اختار العالم الغربي. ثم يؤثم ثقافتى الفرنسية التي يقول أنها مسئولة عن رؤيتي المشوهة للحقيقة. أعارض جهله بوجود قطاع من المثقفين المصريين التي تحبذ الانفتاح على الغرب منذ عقود. أذكره بحلم الخديوي اسماعيل أن تصبح مصر قطعة من أوروبا، وبالكتاب العظام طه حسين وقاسم أمين ومحمد حسين هيكل وسلامة

موسى وتوفيق الحكيم وحسين فوزي الذين كان مستقبل الثقافة المصرية عندهم يمر عبر الانفتاح على الغرب. جهد ضائع، إذ يصر الجنرال على موقفه].

كل هذا كلام طيب، يدل على إدراك د. غالى لأخطار التطرف، لكن يبدو أنه لم يعد يدرك أن جيل الكتاب العظام الذين كانت آمالهم هي انفتاح مصر على الغرب قد انقرض وحل محله جيل (أجيال!) ممن تسيطر عليهم كراهية الغرب والحدثة.

■ السادات - السلام مع إسرائيل

بتاريخ ١٧ نوفمبر ٩٧ يكتب، بعد أن علم بنبا اغتيال السواح في الأقصر: [...] اليوم أريد تذكر السادات والصلاة من أجله، اغتيل على يد متطرف بالضبط مثل جدي في ١٩١٠. مثل موسى، لم ير السادات الأرض الموعودة.. أرض سيناء المقدسة التي دفع الكثير من الجنود المصريين حياتهم دفاعا عنها.

عرفت السادات في الخمسينيات... كان يُعتبر بواسطة رفاقه "العجلة الخامسة (الطواريء)". وكان يُدعى "الحمار الأسود" في صالونات المجتمع القاهري. كان يؤخذ عليه تلونه وانتهازيته: أحيانا مع الإخوان، أحيانا مع الماسونيين، أحيانا يساند النازية.... ولكنه كان الأكثر ثقافة بين جماعة الضباط الذين استولوا على السلطة... وكان يحيط نفسه دائما بالفنانين والمتقنين والصحفيين. (...)

قائدٌ بحق، ورجل دولة لا يهتم كثيرا الحصول على رضي الجماهير عند اقتناعه بصحة قراراته، ويعرف كيف يمشي في وسط تردد مستشاريه. يجب أن أعترف بكوني من المجموعة "الحذرة" التي كانت تخشى فشل مبادرته، وكنت أفكر بهدوء في بدائل لها. (...)

السادات، لأنه كان معجبا بالحضارة الغربية ولأنه أحبها وفهمها مثل مفكري عصر النهضة، (...) عرف كيف يجتنب حب الشعوب الغربية. وكان لديه ضعف تجاه الفنانين الأمريكيين والأوروبيين والكتاب ونماذج الأرستقراطية القديمة، وإن بقي على حاله كابن لقريته].

هكذا يبدو أن إعجاب د. غالى بالسادات بلا حدود، وإن كان لا يقول لنا، وبغض النظر عن مبادرة السلام، إن كان يرى أن تعامله مع الأوضاع الداخلية في مصر، من نواح مختلفة، كان موقفا.

من ناحية أخرى، يبدو تعاطف د. غالي الشديد مع الفلسطينيين، والذي تكرر التعبير عنه لعدد لا يكاد يحصى من المرات في الكتاب، متفهما تماما بالطبع. لكن ليس من المستبعد أن هناك نوع من المبالغة التي ربما ترجع إلى رغبة في تغيير السمعة التي التصقت بعد أن اتهم بالخيانة منذ مساندته لمبادرة السادات.

لكن لعله من الشيق إيراد ما كتبه في ٢٠ أبريل ٩٩ من روما: [ثناء الغداء مع (زوجته) في ناد بصحبة صديقة طفولة، هجم علينا - حرفيا - محمد حسنين هيكل وزوجته وأخذونا بالأحضان الحارة الحميمة... ولكن بالكاد منذ بضعة أسابيع، هال ذات الشخص الطين فوق رأسي ولم يتوان عن تكوين الأكاذيب، في مقال طويل مسمم تعليقا على كتاب "الطريق إلى القدس". لقد احتفظ بكمالية عارمة تجاه السادات الذي أزاحه من الحياة السياسية. ولم يتوقف إطلاقا عن الادعاء بأنه (السادات) خان فلسطين، وباعها في سبيل سيئاء. وهو يعتبر نفسه الزعيم الفكري لأتباع الخط العربي المتشدد الذي باشره في عصره جمال عبد الناصر (....).

لا بد أن أعترف أن المشاكسة التي يتابعني بها في كتاباته منذ ذلك اليوم في نوفمبر ١٩٧٧ الذي طلب فيه مني السادات أن أصحبه في زيارة القدس، لا تترك أثرا في؛ لأن تلك الزيارة التاريخية ستبقى حتى مماتي نقطة القمة في حياتي السياسية].

■ الأقباط

باعتبار د. غالي "قبطيا" فمن المهم أن نرصد تعامله مع "قبطيته". تحت تاريخ ٢ فبراير ٢٠٠١ يقول:

[.. دائرة مستديرة نظمتها قناة فورم التلفزيونية حول "الأقباط.. أقلية في مصر". تعبير "أقلية" محظور في مصر، من الأقباط والمسلمين على السواء بإسم الانتماء إلى أمة واحدة. هذه هي الرؤية الرسمية التي تسود في مصر والخارج.

يشترك في النقاش شريف الشوباشي الصحفي والكاتب المصري، السفير (الفرنسي السابق بمصر) أندرياني، كلود لاريو الصحفي بجريدة الفيجارو ومؤلف كتاب عن مسيحيي الشرق، وفرانسوا ثيوال الأستاذ بكلية الدفاع. أهمس للشوباشي بأنني القبطي الوحيد حول المائدة، يرد بأنه المسلم

الوحيد. يدافع عن وحدة الشعب المصري، مع الاعتراف بالفروق بين
عنصري الأمة. (.....)

بعد العودة للمنزل، أعدت التفكير في هذه المشكلة الأساسية لمستقبل
بلادي. لم يكن لديّ الوقت ولا الفرصة أثناء النقاش لعرض وجهة نظري
بعمق: هناك متطرفون بين الأقباط كما يوجد بين المسلمين. وهؤلاء لا يمكن
الإلتقاء معهم، ويبحثون عن المواجهة. وهم يشكلون أقلية هامشية ضئيلة
ولكنها فعالة. ثم هناك المعتدلون، أو غير المبالين، الذين يتعايشون معاً مع
وجود خطورة أنه في حالات الأزمات، يتم استقطابهم بواسطة الناشطين.
أخيراً هناك الليبراليون العلمانيون الذين يحبذون فصل الدولة عن الدين،
ولكنهم مهمشون ومستضعفون بواسطة الأصوليين (المسيحيين كالمسلمين)
الذين يعتبرونهم هراطقة].

نجد من المذهل أن "يعتقد" د. غالي حقا أن هناك متطرفون أقباط!
وهو لا يقول لنا كم عملية إرهابية أو انتحارية نفذها هؤلاء، أو من منهم
طالب "بتطهير الوطن" من غير النصاري؛ وهل هم، إن وجدوا، السبب في
أن الدولة في مصر تحجّم وتهمّش وجود الأقباط في مؤسساتها، بل تحظر
تقلدهم مناصب معينة، هذا إضافة إلى سائر المشاكل المعروفة بشأن
تصاريح دور العبادة وأسلمة المجتمع وأشكال التفرقة والتعصب والتهاون
مع مرتكبي الحوادث ضد الأقباط؟. والغريب أنه لم يذكر حرفاً واحداً في
كتابه حول ما حدث في قرية الكشح في أول سنة ٢٠٠٠ من مذابح اهتز لها
الإعلام العالمي.

لقد سبق أن عبر د. غالي في كتابه "الطريق إلى القدس" عن شعوره
بالمرارة إذ بقي وزيراً للدولة للشئون الخارجية لما يزيد عن ١٤ عاماً (منذ
أكتوبر ١٩٧٧ قبيل رحلة السادات إلى القدس، وحتى تقلده منصب أمين عام
الأمم المتحدة في يناير ٩٢)؛ تعاقب عليه عدد من وزراء الخارجية الذين
ترأسوه، حيث أنه لم يُعطَ المنصب بسبب قبليته. ولكن الحقيقة هي أنه لم
يحدث إطلاقاً أنه احتج على التفرقة التي التي يعرف جيداً أن سائر الأقباط
يتعرضون لها؛ ولا حتى بعد تعيينه في منصب رئيس المجلس القومي
لحقوق الإنسان... (ألا تدخل مثل هذه الأمور في إطار عمل المجلس؟! أم
إن الهدف منه هو مجرد تحسين صورة النظام أمام الخواجات؟! وألا يهمه
أن يُستخدم هو في هذا الغرض؟)

ليس هذا فقط بل نجده يوجه اللوم الشديد إلى فرنسا (كما كتب تحت ٢٨ أبريل ٢٠٠٢ وكما صرح في برنامج على القناة الثانية في فرنسا في مارس ٢٠٠٤) متهما إياها بمعاملة مسلميها "كمواطنين من الدرجة الثانية" (!!!) مما يدعونا للتساؤل: ألا يرى د. غالي أن إصلاح البيت هو أولى باهتمامه؟

هل يرجع الأمر ياترى إلى شعور دفين "بالخجل من قبليته" كما حاول أن يُنكر هذا أمام نفسه بعد لقاء إذاعي جرى في باريس في إطار معرض حول الفن القبطي؟ (راجع ما كتبه في ١٥ مايو ٢٠٠٠). أم هو الحرص على إبقاء التقاليد العائلي لآل غالي في خدمة الدولة المصرية حيث يمثل ابن أخي المفضل الوزير يوسف بطرس غالي الجيل الخامس من الأسرة، الذي يحافظ على المجد السياسي المتجدد لها؟؟ (راجع ٦ مايو ٩٧).

من ناحية أخرى، يورد د. غالي خبر اجتماع هام دار في ٢٥ نوفمبر ٩٨: [نقاش حاد حول الأقباط أثناء عشاء في السفارة المصرية على شرف الرئيس مبارك وحرمة. الرئيس ينفجر ضيقا: بالنسبة له، الأقباط والمسلمون هم أولا مصريون. عمرو موسى يلفت النظر إلى أنه في بعض القرى الصغيرة بالصعيد هناك بالفعل حالات تفرقة بين الطائفتين. الرئيس يكذب هذا تماما. بالنسبة له لا توجد أي تفرقة]. ومن الدلالات المثيرة لهذا النقاش كون الرئيس مبارك لا يرى أن هناك مشاكل تقابل الأقباط على الإطلاق. وهو كلام خطير وجدير بالاهتمام.

أما عن علاقة د. غالي مع الكنيسة القبطية، فلا مفر من الشعور بأنها فاترة على أفضل تقدير. فبينما يحرص على ذكر زيارته لفضيلة شيخ الأزهر، كل مرة يحضر فيها للقاهرة، ويمتدح خصاله (راجع مثلا ١ نوفمبر ٩٧ و ٥ يناير ٩٩)؛ فإن المرة الوحيدة التي يأتي فيها ذكر الكنيسة كان في ٦ يناير ١٩٩٩ حيث يقول: [ليلة عيد الميلاد القبطي. لا أشعر بحيوية كافية لحضور قداس نصف الليل التقليدي الذي يمتد حتى الثانية صباحا في كاتدرائية شديدة البرودة كالثلجة. أقرر لقاء البطريرك الأنبا شنودة بعد ظهر اليوم لتهنئته بالعيد وأخذ بركته والاعتذار عن غيابي الليلة (...)]

يشتكى (البطريرك) من ابن أخي يوسف، الذي هو وزير جيد للاقتصاد ولكنه إداري سيء لكنيسة البطرسية. العلاقة بين الكهنة وبين القائمين إداريا على الكنيسة، وهم عائلتنا، كانت دائما سببا للاختلاف. ننوي الاستمرار في

إدارة الكنيسة التي تحتوي قبور أسلافنا.. البطريرك والكهنة يفضلون تزايد دورهم. أعد البطريرك أنه عند عودتي لمصر سأتولى القيام بالأشراف على إدارة الكنيسة وأعمالها...].

بشأن العمل الخيري، يكتب تحت ٤ نوفمبر ٩٧ عن إلقاء مع المحامي عادل كامل حول جمعية التوفيق القبطية. قبل مائة سنة كان لهذه المؤسسة سبب قوي للتواجد، ولكنه تلاشى اليوم...التناقض بين مديريها، والصعوبات مع الحكومة. الجيل الجديد من وجهاء الأقباط فقد كل اهتمام في العمل الخيري].

■ الإعلام

يكتب تحت تاريخ ١ أبريل ٢٠٠٠ من باريس: إقراءتي اليومية للأهرام والهيرالد تريبيون والفيجارو تؤكد لي فكرة أن بلادي في خطر فوات قطار التاريخ. هي تستمر في الجري خلف الأحداث ولا تستطيع لا الإمساك ولا السيطرة ولا التأثير (بعد الحدث) على التغيرات التي تهز الكوكب. يكفي، حتى يقتنع المرء، مقارنة هذه الصحف اليومية الثلاث. نعطي في مصر أهمية لأحداث ثانوية ونمارس تلافظات (أو تحسينات لفظية) قرونوسطوية وضيقة. بالعكس من ذلك نجد في الصحافة الغربية تحليلات مختصرة، مهيكلّة تقدم للقارئ رؤية شاملة. ما أكبر الفرق بين هذا المقالات ذات العناوين المباشرة، وبين نصوصنا الممتلئة بالأوصاف شديدة المبالغة مثل "التاريخي" و "الذي لا ينسى" أو "المجيد". مازلنا في البلاد غير النامية نتمسك بأساليب ألف ليلة وليلة].

نشارك بالطبع هذا التقييم (إن كان يعني بالفعل ما يبدو لنا أنه يعنيه!) الذي ينسحب على معظم أدوات الإعلام الدعائي العربي. هذا الإعلام الذي يمثل بلا شك جزءاً من أزمة العالم العربي مع نفسه ومع العالم ومع الحداثة.

■ العلاقات مع رجال الدولة

لا يملك القاريء سوى استنتاج أنه برغم محاولات د. غالي المستميتة للاحتفاظ بعلاقات مع رجال الدولة في مصر فإنها كانت تتسم أحياناً بمزيج غريب من التجاهل لمبادراته (غير المطلوبة)، والمجاملة الباردة.

يكتب (في ٣ يناير ٩٩): [أنقل لأسامة الباز إحباطاتي إزاء السياسة المصرية: " تتجاهلون السودان ومشكلة مياه النيل. لقد تخليتكم عن التواجد

في الدولية الاشتراكية منذ أن تركت منصبي بها كنائب للرئيس في ١٩٩١. في لقاءاتنا، عادة ما يكتب الباز ملاحظات ..التي سريعا ما يفقدها على أي حال. اليوم لا يحاول حتى القيام بهذا الجهد. يكتفي، كالعادة، بهز رأسه والنطق ببعض الكلمات هنا وهناك (..)].

وفي ٧ يناير ٢٠٠٢ يكتب: [كالعادة يستقبلني الرئيس مبارك في الصباح الباكر. مبتسم ومبتهج وحاله طيب. أحدثه عن خطة لتحسين صورة العالم العربي: الاتصال بالرأي العام الأوروبي والأمريكي وتشجيع الحوار مع الأحزاب والجمعيات غير الحكومية. رده يدهشني: رأيته أنه الأكثر فائدة للتواصل مع الحكومات. أخبره أن تونس والمغرب لديهم وزير شئون حقوق إنسان وأنهم يأخذون في الاعتبار بصورة متزايدة دور الفاعلين الجدد.. لا يبرح تحفظه على الإطلاق، مخلصا لتقليد مصري أنه لا خلاص خارج الحكومة. أحاول إقناعه بإرسال قوة رمزية لأفغانستان، لكنه يرفض تماما، ثم يضيف: أعرفك بما فيه الكفاية لأدرك أنك قادر على المجادلة لساعات. ولهذا استقبلتك قبيل موعد طائرتك. وعلى فكرة لو استمررت في الرغي ستفوتك!

طالما احترمت الموقف البراجماتي لمبارك في وجه المشاكل التي تواجهها بلادنا. كله، إلا ادعاء القوة: يجب عدم المخاطرة بتخطي حدود قدراتنا والهرب عبر الأحلام الآسرة والمجازفات بدون مستقبل، عدم أخذ قرارات إلا بعد تفكير جيد والعديد من المشاورات، ومعرفة الانتظار .. أي معرفة كيفية الحذر..].

تحت ٤ يناير ٩٩ يكتب: [لقاء مع الرئيس مبارك الذي أخبره برحلتني إلى فييتنام ولاوس وكمبوديا، وأقدم له نسخة من كتاب اليونسكو (..). أشرح له أن هذا يمثل جهود الأصدقاء والزملاء وأن بعض الدراسات فيه مبنية على أبحاثي المكتوبة.

يبدو مهتما بالانتخابات القادمة في اليونسكو (ويسأل):

- لماذا لا يتقدم فريديريكو مايور مرة أخرى؟
- ميثاق اليونسكو يحد فترات الرئاسة بفترتين.
- لماذا لا يحاول تغييره؟
- لا أظن أنه سيحصل على موافقة الدول الأعضاء.

يختم الرئيس لقاءنا بهذا التعبير الذي يستخدمه منذ انتخابي للأمم المتحدة. "شد حيلك يا بطرس الأكبر"!!].

تحت ٢ مارس ٩٨ بالقاهرة يكتب: [أبلغ الرئيس مبارك بشأن لقائي مع مليس زناوي (رئيس أثيوبيا)، وكيف أن جهود بلدينا يجب أن تتركز حول إدارة مياه النيل. ردا على سؤاله، أشرح ضرورة بدء مفاوضات طويلة تتطلب إعدادا مفصلا... ينصت الرئيس مبارك باهتمام، لكن انطباعي هو أنه مهتم بمشاكل المدى القريب. مشاكل المياه تبدو له مشكلة مدى بعيد.

بالنسبة لي، وبرغم كوني بعيدا الآن عن الأمور، فإن مياه النيل تمثلهما كبيرا، بل هاجسا. ولكنني أرى أن الأمر ليس كذلك بالنسبة لمن هم على رأس السلطة في مصر. فيما بعد، أخبر عمر سليمان، رئيس المخابرات الذي يتابع عن قرب ملف العلاقات الأثيوبية، بمناقشاتي مع زناوي ومبارك.. يعطني بإعطاء أقصى انتباه لهذا الملف الذي يعتبره حيويا].

يكتب تحت ٨ ديسمبر ٢٠٠٠ من باريس: [(..) ليثا (زوجته) وأنا في عشاء مع مدام مبارك بصحبة السفير علي ماهر وزوجته. سحر وذكاء واتضاع السيدة الأولى لا يكف عن التأثير.. أتحدث عن الجمعيات الأهلية الدولية وعدم اهتمام الدولة وديبلوماسيةيتها بهذه العوامل الفاعلة في السياسة الدولية... نموذج الاشتراكية الدولية... سوزان مبارك تنصت باهتمام. هي الأولى في العمل على تصعيد دور المجتمع المدني في مصر... ولكنها تعرف أنه قد يكون أيسر نقل الهرم من تحريك البيروقراطية المصرية].

يكتب بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠٠١ [القصر الجمهوري شديد البرودة. لقاء مع الرئيس.... يسألني من أرشح لوزارة الخارجية. أرد أنه المرة الماضية في ١٩٩١ رشحت ثلاثة أسماء. هذه المرة ليس هناك سوى اسم علي ماهر، وأن كان لا بد من تعيين وزيرين إذا أردنا تغطية كافة الملفات مع القدرة على المشاركة في عشرات المؤتمرات الدولية كل عام.... يقول الرئيس: "لدي ثلاثة أشهر لعمل الاختيار وللاستماع إلى كل الشائعات التي ستدور حول اختيار الوزير الجديد". يبدو أنه يستمتع بهذا الفكرة... أقول له: "هل تسمح بإسيادة الرئيس بأن أنشر إشاعة بأنني أحد المرشحين، من أجل رفع قيمتي (بريستيج) في باريس؟". يضحك بشدة ويقول إنه بعد اجتماعنا اليوم ستنتشر الإشاعة وحدها]. هل كانت هذه محاولة "ديبلوماسية" لكي يقترح أن

ينال المنصب الذي عصي عليه من قبل؟ على أي حال من الواضح أن الرئيس مبارك أجهض محاولته بسهولة.

■ تأملات شخصية

من باريس بتاريخ ٢٩ مارس ٩٨ يكتب: [مضى وقت طويل لم أكتب فيه بالعربية. أجد صعوبة في تكوين تعبيراتي. يجب أن أقرأ نصا كلاسيكيا لاستعادة وقع ورشاقة لغتي الأصلية. أخرج من مكتبتي قرآنا وأنهمك في قراءته لمدة نصف ساعة... أخيرا وجدت سلاستي وأشعر بسعادة طفولية في الكتابة بطلاقة من اليمين لليساار...].

بتاريخ ٥ يونيو ٩٨ من باريس: [غذاء مع يوسف (ابن أخيه) والرئيس البرتغالي ماريو سواريس. يقول سواريس: يجب أن يعرف المرء اللحظة الملائمة للتخلي عن السلطة. أقول له.... أما عني أنا فإن أسرتي تتعلق بالسلطة منذ أجيال. لقد سعيت لأنتخب أمينا عاما للفرانكوفونية في هانوي وابن أخي يوسف وزير مسئول عن الاقتصاد. هذا يعني أنني لست قادرا على التخلي عن السلطة. لقد أصبحت بالنسبة لي كالمخدر أو الكيف. عندي فكرة متسعة حول السلطة: أحب الكتابة وأتصور تماما أن السلطة يمكن أن تكون فكرية... ولكن لا بد أن أعترف أن السلطة السياسية أمر آخر. هي تشبه كحول ٥٠ درجة الذي يحرق النافوخ ويمنعك بعدها من تذوق مشروبات عالية الجودة (جران كرو)، التي هي السلطة الثقافية. على أي حال، من هو الجامعي الذي لم يحلم في لحظة أو أخرى أن يصبح مستشارا موثوقا به (إمينانس جريز) لرجل دولة؟ ليس هذا سوى طريقة غير مباشرة وملتبسة لتذوق طعم القوة السياسية].

يكتب بتاريخ ٢٨ ديسمبر ٢٠٠١ من القاهرة: [ابن أخي يوسف حدثت له نكسة سياسية بعد أن فقد حقبة الاقتصاد التي كانت توفر له سيطرة على كافة المؤسسات المالية للبلاد. عليه أن يتقبل وزارة التجارة الخارجية ذات السلطة الأقل. برغم ضيقه من القرار لم يفقد شيئا من ثقته بذاته وشعوره بالفوق:

- هذا مجرد صدام أجيال مع رئيس الوزراء.. بينما أتفاهم (هكذا يتكلم يوسف) جيدا مع الوزراء من عمري (أقل من ٥٠).
- كيف تفسر أن معظم الصحفيين معادون لك؟

- لأنني أقول الحقيقة حول الازمة الاقتصادية، بينما هم يفضلون أن أغمرهم بالارقام التي تسمح لهم بعمل مقالات جميلة تهدف لتتويم الرأي العام].

تحت ٣ أغسطس ٢٠٠٠ يكتب من باريس: [التليفزيون يعرض فيلما لمحمد خان المخرج المصري. البؤس الذي تحياه بلادي يسبب غصة لي. البؤس لا يحتمل أكثر في المدن الكبرى... أشعر بالذنب. ألا يمكن أن أكون أكثر فائدة في القاهرة عني في باريس؟ (...). ماذا يمكن أن يكون عطائي؟ قطرة ماء في الصحراء.. ثم، ألم أتخطى عمر النضال من أجل بث الخبر الطيب؟ ألم أعط بالفعل أكثر من نصف قرن من عمري للعمل الناشط من أجل بلادي؟ أعذار واهية لا تتجح في التخلص من شعوري بالغم]. وإلى تأملات نهاية العام في آخر صفحات الكتاب (٣١ ديسمبر ٢٠٠٢): [تبقى لي قليل من الوقت للتفكير والعمل والبناء. وقت قليل للانتصار على العالم. بضعة أعمار أخرى...].

يبقى د. غالي شخصية فذة وغنية، ولذا فهي مثيرة للجدل. نتمنى له الصحة وطول العمر والنجاح.

انتفاضة حرامية الفرنسية

تعبير "انتفاضة حرامية" لم يكن موفقا عندما أطلقه أنور السادات على "مظاهرات الخبز" التي انفجرت في يناير ١٩٧٧ ولكنه أنسب ما يمكن أن يوصف به الهياج المدمر الذي قام به شباب المهاجرين من شمال وغرب أفريقيا، والذي عم فرنسا لما يقرب من أربعة أسابيع، ونتج عنه تدمير تسعة آلاف سيارة والمئات من الحافلات والأبنية العمومية (مدارس ودور حضانة ومراكز رياضية ودور مسنين وكنايس الخ) والخاصة (صيدليات ومحلات ومجمعات تسويق — "مول" — الخ). وإن كان عدد الضحايا محدودا جدا فهذا يرجع لضبط النفس الفريد الذي مارسته الشرطة التي لم تطلق أكثر من قنابل المسيلة للدموع بالرغم من تعرضها لإلقاء الحجارة ولطلقات بنادق الصيد من المشاغبيين. وقد تم القبض على ما يقرب من أربعة آلاف شخص لكن أغليبتهم أفرج عنهم لكونهم من الأحداث الذين يعرفون، ويعرف من يتلاعبون بهم، أنهم في مأمن من العقاب القانوني. واضطرت الدولة لتطبيق قانون الطوارئ (لمدة ١٢ يوما، مددها البرلمان لثلاثة أشهر، لكنها ألغيت بعد شهر).

كان هناك الكثير من الكلام خلال السنوات الماضية، وخاصة أثناء الحملات الانتخابية، حول مشاكل المجتمع واحتمالات حدوث انفجارات به بسبب انفلات الهجرة؛ لكن ما جرى في فرنسا، وهي بلد معتاد تماما على التظاهرات والإضرابات، كان له وقع الصدمة الصاعقة بسبب مفاجأته، واتساع مجاله إذا شمل بسرعة فائقة المئات من المدن، وامتداده الزمني، وفوق كل شيء لدرجة العنف الهيجي الذي لازمه. ويساق عدد من الأمثلة في هذا المجال: هناك حالة السيدة المعاقة التي رأت أحد "الشباب" الهائجين يرش البنزين في الأوتوبيس الذي تركبه تمهيدا لإشعاله، فطلبت منه ألا يفعل، على الأقل حتى لا تحترق هي بالنيران (إذ تجلس على كرسي متحرك)؛ فما كان منه إلا أن صب البنزين عليها قبل أن يقفز ويلقي بشعلة نار على الأوتوبيس. (رقدت السيدة بين الحياة والموت في أحد المستشفيات، حتى تم أنقاذها). وهناك مثلا حالة رجل في الستين من عمره حاول إطفاء

نار، كان أحد "الشباب" الهائجين قد أشعلها في "مقلب قمامة" بمدخل العمارة، حتى لا تحدث كارثة محققة؛ فما كان من ذلك "الشباب" إلا أن هشم رأس الرجل. كل هذا وغيره يدفع إلى التساؤل حول طبيعة ودوافع هذا العنف الهمجي...

لماذا حدث ما حدث؟ ما أكثر ما يساق من أسباب، بعضها وهمي، وبعضها حقيقي لكن لا علاقة له بالموضوع؛ وبعضها، فقط، حقيقي ومرتبطة بالمشكلة. فلنحاول استعراض أهمها في عجلة سريعة:

■ الهجرة

بالرغم من الوضع الاقتصادي غير الصحي فإن فرنسا هي، مثل معظم الدول الأوروبية الأخرى، هدف لموجات لا تتوقف من الهجرات (الغزوات؟) التي بلغ معدلها حوالي ١٤٠ ألف شخص سنويا خلال السنوات العشر الأخيرة، معظمها هجرة غير شرعية غالبا من شمال وغرب أفريقيا. وحتى الهجرة "الشرعية" فمنها ٢٥ ألف تدرج تحت عنوان "لم الشمل العائلي" إضافة إلى ٣٠ ألف حالة استجلاب زوجة (أو زوج) من الموطن الأصلي لأشخاص مقيمين أو متجنسين؛ وهي لا تخلو من الغش إذ كثيرا ما يتم الطلاق بمجرد الحصول على الأوراق اللازمة. وبالعكس ما يحدث في "دول الهجرة" مثل كندا والولايات المتحدة وأستراليا حيث تقوم الدولة باختيار المهاجرين طبقا لاحتياجات المجتمع وتبعا لنظام "نقط تأهيلية"؛ فإن المهاجرين الجدد في فرنسا هم في الأغلبية الساحقة من غير المؤهلين الذين يفرضون أنفسهم على المجتمع، ولذا فإنهم سرعان ما ينضمون إلى قوافل العاطلين الذين يعيشون على معونات الدولة أو على الاقتصاد التحتي.

أما عن قدامى المهاجرين من شمال أفريقيا، فقد جاءوا في الستينيات مع الاستقلال ومع بدء حقبة من النمو الاقتصادي، لم تدم طويلا. وكان هؤلاء في الأصل عمالا وافدين قرر معظمهم البقاء لأن البديل الممكن، أي العودة لبلادهم الأصلية؛ كان سيعيدهم (كما يقول الفرنسي من أصل جزائري يزيد شير، الذي أصبح الآن صاحب شركة في مجال المعلوماتية) "إلى الجوع والحفاء الذين طالما عانى منهما جيلنا". وقد ساعدت على استقرارهم السياسة التي انتهتها في ١٩٧٦ جيسكار ديستان، رئيس

الجمهورية عندئذ، بتسهيل دخول عائلات المقيمين (قانون "لم الشمل العائلي").

■ البطالة

تبلغ نسبة البطالة بصفة عامة في فرنسا الآن حوالي ١٠% (مليونان وسبعمائة ألف عاطل)، وهي نسبة مرتفعة لم تتجح كافة الجهود عبر العقود الثلاثة الأخيرة في عمل شيء سوى تخفيضها قليلا عما وصلت إليه في التسعينيات (١٢,٥%). أما بين الشباب تحت ٢٥ سنة فالنسبة ترتفع إلى ٢٣% إذ يواجه طلاب العمل الجدد صعوبات شديدة في دخول سوق العمل الذي لا ينمو، إن لم ينكمش بفعل العولمة وانتقال بعض النشاطات كثيفة العمالة إلى مناطق أخرى كالصين وشرق أوروبا، ولأسباب هيكلية أخرى (ليس هنا مجال مناقشتها).

وتصل نسبة البطالة في الأحياء "الشعبية" (التي ترتفع فيها نسبة المهاجرين) إلى ٣٥% بين الشباب؛ ولهذا أيضا أسباب متعددة. وهناك جهود هائلة تبذل؛ من بينها الإعفاء التام من الضرائب واشتراكات الضمان الاجتماعي للشركات التي تقام في ٨٥ "منطقة حرة" موزعة عبر أنحاء البلاد، بشرط أن يكون العاملون بها من سكان مناطق شعبية معينة، عالية البطالة. على أي حال، فإن مشاكل البطالة، التي تشمل كافة قطاعات المجتمع لا تبرر بأي حال من الأحوال الهياج المدمر الذي حدث.

■ الإسكان

الأحياء الشعبية، منبع الشغب، هي بالطبع أكثر تواضعا من غيرها، لكن لا بد من ملاحظة أنها أساسا تجمعات من المساكن التي أقامتها الدولة لتكون قريبة من مواقع عمل (غالبا مصانع السيارات) أوائل المهاجرين لتوفر عليهم مشقة الانتقال. ولكن حالها قد تدهور مع سوء الاستعمال وبرغم النفقات الهائلة التي صببت على صيانتها. ولا بد من ملاحظة أيضا أن الدولة تؤجر هذه المساكن بمبالغ رمزية، بل إنه نادرا ما يُطرد ساكن لعدم دفع الإيجار.

وقد خصص في ميزانية ٢٠٠٥ ما يزيد على سبعة بلايين يورو لمشروعات الإسكان والبيئة في تلك المناطق، بما مجموعه ٣٤ بليون يورو منذ عام ٢٠٠٠ ولكن تلك الأموال الطائلة يبدو كما لو كانت تذهب في

بالوعة مفتوحة إذ يؤدي الإهمال والقدارة، إن لم يكن التخريب المتعمد، إلى التدهور السريع للمشروعات.

■ الفقر

بغض النظر عن كونهم "فرنسيين" الأصل أو مهاجرين متجنسين أو مقيمين، يحصل العاطلون على بدلات بطالة، كما تحصل العائلات على دعم شهري لكل طفل، مما يجعل دخول عائلات المهاجرين (حيث متوسط عدد الأطفال هو عادة ثلاثة أضعاف عائلات "الفرنسيين") لا يستهان بها، وقد يعيشون عليها بدون الحاجة للبحث عن عمل.

وهناك أيضا معونات أخرى تدفع للمحتاجين الذين لا تنطبق عليه معونات البطالة والأطفال. وبالإضافة إلى كل ذلك فهناك الجمعيات الخيرية المتعددة التي تسد الثوب في شبكة التكافل الاجتماعي، بينما أصبحت تكلفة "دولة الرفاهية" عبئا ثقيلا ينوء تحته دافعوا الضرائب.

أي بصفة عامة يوجد "فقر" لكنه ليس حكرا على المهاجرين، كما أن جهود الدولة والمجتمع تتضافر لمحاربته.

■ العصابات

أيا ما يقال حول الفقر، فقد لوحظ أن المشاركين في أعمال العنف ليس فقط لا تبدو عليهم علامات الفقر، بل إن معظمهم يرتدي الملابس "الكاجيوال" من الماركات الغالية. فالواقع أن الاقتصاد التحتي (من تجارة مخدرات وسرقة وتهريب الخ) انتشر بصورة فظيعة، وتزامن معه تكوين عصابات تتحدى الشرطة وتجعل بعض المناطق خارج نطاق سلطة الدولة. وهذه النقطة بالذات كانت من أسباب صدمات مختلفة في السابق إذ أن وزير الداخلية نيكولا ساركوزي قد أعلن مرارا (عبر سياسة "التسامح الصفري") تصميم الحكومة على قصم ظهر تلك العصابات و"تحرير" سكان المناطق من تسلطها وابتزازها.

والجدير بالملاحظة أن زعماء تلك العصابات يطلق عليهم عادة لقب "قايد" (caïd) من أدبيات حرب العصابات في الجزائر) أو "أخ" (من أدبيات الإخوان). وبدون محاولة لجرح شعور أحد، فليس سرا أن نسبة المسلمين هي، كما تشير الدراسات، تزيد عن ٦٠% من إجمالي نزلاء سجون فرنسا.

■ الانفجار السكاني والأسرة

يشكل أبناء المهاجرين من شمال وغرب أفريقيا ١٤% من كل المواليد و ٩% من كل الأطفال تحت ١٧ سنة. وتدل التقارير على أن هناك مايزيد عن ١٢ ألف حالة تعدد زوجات في فرنسا تتعلق بأكثر من مائتي ألف شخص؛ بمعدل ١٥ طفلا وثلاثة زوجات في كل "عائلة". وبالرغم من حظر تعدد الزوجات قانونا، فإن الدولة تتعامل مع هؤلاء كأمر واقع وتقدم المعونات للزوجات والأطفال، بتكلفة تقدر بما بين ٣٠٠ و ٥٠٠ مليون يورو سنويا...

ولئن كانت نسبة المهاجرين المسلمين (المتجنسين أو المقيمين بصفة رسمية أو غير رسمية) أصبحت تزيد عن ٨% من السكان، فإن الإسقاطات الإحصائية تدل على ارتفاعها إلى خمس السكان بحلول عام ٢٠٢٠ مما يندّر بتغييرات جوهرية في التركيبة السكانية وكذلك (وهو الأهم) الثقافية للبلاد، وخاصة مع رفض الكثير من هؤلاء المهاجرين الاندماج والذوبان في المجتمع المضيف، إن لم يكن رفضه وكرهه.

وعموما تعاني أسر المهاجرين من مشاكل التفسخ بين الأجيال. فالآباء منهمكون في العمل، والأمهات نادرا ما يتحدثن الفرنسية (بل معظمهن أميات بالعربية) بينما يتمرد الأبناء على سلطة الوالدين وينتهي الفاشلون تعليميا منهم إلى الانخراط في العصابات أو الجماعات المتطرفة...

■ التعليم

التعليم العام في فرنسا مجاني في كل المراحل، بما فيها الجامعية. وهو الأساس لصهر كل المواطنين في بوتقة واحدة تحترم قيم الدولة. ولكن حوالي ١١٥ ألف طالب يتساقطون سنويا من المراحل الإعدادية والثانوية لأسباب أسرية أو لانعدام الرغبة في التعلم، برغم كافة الضغوط والإغراءات التي تمارسها الدولة، ومن بينها توجيه خدمات خاصة ومركزة إلى "مناطق تعليمية ذات أولوية" (Z.E.P.) لمساعدة الطلبة المتعثرين، تصل إلى حد إعطائهم دروسا خاصة مجانية. ويتجه بعض المتسربين من التعليم نحو التدريب المهني، ولكن الكثيرين لا يفعلون حتى هذا، وينتهي البعض منهم إلى نشاطات هدامة...

ومن ناحية أخرى، فالنظام في فرنسا هو "تخبوي" في الأساس ويستند إلى تكافؤ الفرص يُطبَّق بصرامة شديدة، معتمداً على تفوق القدرات العقلية بدون نظر إلى أي عامل آخر.

وبالتوازي مع الجامعات، تقوم "المدارس الكبرى" (grandes coles)، التي يدخلها الطلبة عبر امتحانات تنافسية قاسية، بتخريج الفئات التي تتقدم بسرعة لتسبوء مراكز القيادة في الجهاز الحكومي والمؤسسات والأحزاب. ولذا فشكوى البعض من قلة وجود أبناء المهاجرين في بعض الوظائف العليا يدل على رفضهم لإدراك هذه الآلية.

■ التمييز

لا يميل الفرنسيون من السخرية من أنفسهم وإصفيين إياهم بالأنانية والشوفينية. ومنهم من يعتقد أنهم بالفعل "خير أمة أخرجت للناس" (بسبب تراثهم، وخاصة منذ عصر التنوير والثورة). ولكن الحقيقة هي أن فرنسا من أكثر الدول انفتاحاً على الغرباء. وتبلغ نسبة المنحدرين — حتى الجيل الثالث — من أصول أجنبية مختلفة (مثل فييتنام وكمبوديا والصين وإيطاليا والبرتغال وبولندا ورومانيا والأرمن، إضافة إلى شمال وغرب أفريقيا) إلى أكثر من ربع السكان. ولم تحدث من قبل مشاكل أو قلق بسبب "شكوى" المهاجرين من التمييز، سوى ما يجري الآن مع المهاجرين العرب والمسلمين.

هناك بالطبع حالات تمييز تستوجب الإدانة والعلاج، لكن لا بد من ملاحظة أن الأمر غالباً ما يندرج تحت ما يطلق عليه اصطلاح (stereo-typing)، الذي لا يوجد له مقابل بالعربية؛ وإن كان يعني "اختزال طائفة معينة من الناس تحت توصيف تعميمي مبسط قد يكون مخلاً". كإطلاق صفات سلبية مثل "الكسل" أو "التواكل" أو "عدم الأمانة" على فئة من الناس، أو أن "المرأة أقل كفاءة من الرجل"، أو تعميم صفات إيجابية مثل "الاجتهاد" و "النشاط" و "الدقة" على فئات أخرى (مثل الآسيويين). والذي يحدث في فرنسا، وخاصة مع قوانين العمل التي تجعل الفصل بالغ الصعوبة، هو أن رب العمل، وببساطة، يفضل تعيين من تقل المخاطرة معهم. والدليل على ذلك هو أنه بينما ترتفع نسبة البطالة بين العرب والمسلمين، فإن الإحصاءات (غير الرسمية) تبين أن نسبتها بين الآسيويين هي أقل من المتوسط العام للفرنسيين البيض ذوي العيون الزرقاء.

أي أن الأمر لا علاقة له "بكراهية الإسلام والمسلمين"، كما يزعم أساطين المعلقين الظلاميين في إعلامنا الأحول (الذي لا يكف عن بث الأكاذيب الوقحة حول أوضاع الأقليات المسلمة في كل مكان، وينشر بلاهات من عينة "البؤساء في فرنسا" المحرومين من كل شيء؛ كما يقوم المحللون في الصحف، كالعادة، بدور "المحلل" الشرعي للعنف).

على أي حال، نكرر أن التمييز مرفوض، وهو على أي حال غير قانوني ويعاقب عليه، وسيتم القضاء عليه لأنه ضد قيم الحضارة؛ ولذلك نرى الكل في فرنسا، من مسئولين وإعلام، يتحدثون عنه بصراحة ويعملون على علاجه، مثلاً عن طريق برامج "التمييز الإيجابي" التي بدأت الكثير من الشركات الكبرى في تطبيقها بصورة اختيارية، عملاً بتوجيهات "المجلس الوطني لمقاومة التمييز". وتصريحات رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء تشير إلى المزيد من الخطوات في هذا الاتجاه. ومن ناحية أخرى، فليس سرا أن فرنسا بها وزيران ومحافظ ونائب محافظ من أبناء المهاجرين الجزائريين....

[لا مفر من التذكير هنا بأن حالات التمييز في دولة كفرنسا لا تمثل نقطة في بحر، مقارنة بما يحدث في الدول الهمجية إياها؛ حيث التفرة "شرعية" ومقننة وتمارس علناً وبدون خجل ضد مواطنين أصلاء منذ آلاف السنين، وليسوا وافدين منذ عقدين أو ثلاثة].

■ الاندماج في المجتمع

ليست هناك مشاكل اندماج للمهاجرين من أصول آسيوية أو أوروبية، كما أن هناك أعداد لا تحصى من العرب والمسلمين الذين نجحوا في الاندماج وأصبحوا فرنسيين قلباً وقالباً، حتى وإن احتفظوا بتراثهم الديني، ودخلوا كافة المجالات الاقتصادية والأكاديمية والاجتماعية والنقابية والسياسية والوظائف الحكومية؛ وتقدموا، بحسب كفاءتهم، بدون عوائق تذكر.

ولكن هناك من لا يملون الشكوي من "عدم قبول المجتمع" لهم، وهؤلاء غالباً ما يتناسون أن الاندماج هو طريق مزدوج الاتجاه. فما العمل مع من يعيشون سجناء نرجسيتهم لهويتهم الأصلية، الأمر الذي ساعد عليه انتشار "الدش" وما يوفره من الانغماس في متابعة قنوات البلاد الأصلية؛ ناهيك بالطبع، وهو الأخطر ألف مرة، عن القنوات "إياها" التي ترعى الإرهاب

وتبث رسالة متكررة من تعميق للكرهية وتمجيد للعدمية؛ تدقها ليلا ونهارا في رؤوس المشاهدين، في عملية غسيل (تدمير) مخ هائلة، وعابرة للقارات.

■ الأصولية الدينية

إضافة لصيحات "الله أكبر" التي أطلقها العديد من "الشباب" الهائج أثناء "الانتفاضة"، فإن مواقع الإنترنت التي كانوا يستخدمونها في توجيه "العمليات" تعج بالنداءات ضد "قوات الشرطة الصليبية" في "فرنسا أرض الكفار"، مع عدم نسيان التوجه نحو الآلهة بالدعوة لنصر المجاهدين. ولا بد من ملاحظة أنه مع انتشار الجماعات السلفية وتلك التابعة للإخوان المسلمين التي تبث فكرها (الذي نسميه "الإرهاب الناعم" soft terrorism؛ وهو أخطر من الإرهاب الانتحاري الفج لأمثال الزرقاوي والظواهري، لأنه أصعب في ملاحظته)؛ يتعرض المهاجرون المسلمون لتوجيهات مختلفة:

١- الفتاوي التي تحض من ينوون على السكنى وسط الكفار بإضمار الكراهية لهم؛ حتى وإن اضطروا لإظهار العكس حتى تقوى شوكتهم.

٢- "نصائح" الشيخ يوسف القرضاوي (مثل تلك التي يوجهها عبر برنامج "الشريعة والحياة" بقناة الجزيرة منذ نوفمبر ٢٠٠١) إلى المسلمين في الغرب بإحناء الرأس مؤقتا للعاصفة إذا تعرضوا للمضايقات، طالما كانوا أقلية مستضعفة؛ لئلا يعرضوا للخطر الهدف الأسمى، وهو نشر الإسلام ورفع راياته في الغرب. ويبدو أن بعض المسلمين في فرنسا قد بدأوا يشعرون أن أعدادهم وصلت إلى "كتلة حرجة" تسمح لهم بالتغاضي عن نصائح القرضاوي، والدخول إلى المرحلة التالية من الجهاد ضد الغرب الكافر.

٣- "نصائح" طارق رمضان، وهو ذو شعبية هائلة بين كل المسلمين الناطقين بالفرنسية في أوروبا، بإعلاء هويتهم الإسلامية فوق كل شيء (راجع الفصل حول "الأخ طارق متعدد الأوجه") حيث المواطنة هي مجرد "وضع جغرافي" وبأن "المسلم يحترم قوانين ونظم بلد ما، فقط إذا لم تتعارض مع مبدأ إسلامي". أما عن العنف، فبالطبع يمكن اللجوء إليه "كآخر وسيلة" (!). ويضيف بشأن من "سيضطرون لاستخدام القوة" أنهم "سيتحركون بنبل وكبرياء ويتحملون بثقة وهدوء كل تبعات قرارهم". أليس

من المثير للانتباه أن "الشباب" الهائج يقولون أنهم يلجأون للعنف الآن لأنه "آخر وسيلة" أمامهم؟ وبغض النظر عن "النبيل" في ممارسة هياجهم، فمن اللافت للنظر درجة الكبرياء والصلف والوقاحة التي يتحلون بها عندما يتحدثون عبر وسائل الإعلام حول "مطالبهم".

في الختام نقول:

١- ليس في أي من الأسباب التي نوقشت أعلاه (مثل البطالة والتمييز والإسكان والفقر) ما يبرر، تحت أي ظرف من الظروف، الهياج الهمجي الذي حدث. وإذا كانت هناك مشاكل (وهي ليست حكرا على فئة دون غيرها) فهناك من الأساليب المتحضرة ما يكفي لمعالجتها. لكن ما لا يمكن إنكاره هو الآتي: هناك بين المهاجرين المسلمين من يرفضون جملة وتفصيلا الاندماج أو الانتماء، بل يكونون لفرنسا كراهية ملتزمة تبحث عن ذريعة "للتعبير عن نفسها" ولن تنطفئ إلا بحرق البلد الذي فتح ذراعيه لهم. ولو قيل لهؤلاء: "إن كرهتموها إلى هذا الحد فماذا يبقاكم بها؟"، لجاء الرد سريعا: "بل نحن باقون حتى النصر المبين".

٢- من مفارقات القدر أن يحدث كل هذا في فرنسا عاصمة "العداء لأمريكا" في الغرب، والدولة التي فعلت الكثير لتصبح الصديق الصدوق للعالم العربي والإسلامي والمدافع الأول عن قضاياها. بل إن إعلامها كثيرا ما يتحدث عن "المقاومة"، في وصف العمليات الإرهابية.

٣- من اللافت للنظر أثناء الأحداث رغبة الهائجين في سقوط "شهداء": أملا في أن تدخل الأمور بعدها دائرة يسعى للعب التصعيدي فيها كل من اعتادوا متابعة مشاهد أعمال العنف عبر شاشات "الجزيرة" وأخواتها. وعندها، كان سيقف من ورائهم ويشد أزرها عالم عربي وإسلامي في حالة هذيان وهياج، يبحث باستماتة عن ذرائع لمواجهة عنترية مع باقي الدنيا...

٤- لا نعرف ماذا يخبيء المستقبل لفرنسا، لكن أغلب الظن هو أن النخب الحاكمة من كافة الأحزاب الوسطية (يمين أو يسار) هي في وضع أضعف من أن تفعل شيئا أمام مشكلة تضخمت واستفحلت بفضل عقود من سوء الإدراك وسوء الإدارة، وليس أمامها سوى محاولة تهدئة الأمور بأي

ثمن، مع ضخ المزيد من البلايين في مشروعات اجتماعية جديدة. وليس من المستبعد نشوب حرب عصابات في المستقبل، أو اللجوء لعمليات إرهابية.

٥- تراقب كافة الدول الأوروبية ذات الأقليات الإسلامية ما حدث في فرنسا بقلق شديد. فالمشكلة تستفحل كل يوم ولا أحد يعرف بالضبط كيفية مواجهتها أو ماذا يخبيء المستقبل.

٢ - الفاشية الدينية وحربها على الحضارة الإنسانية

"على المدى البعيد، لا بد أن ينتصر العقل على السيف"

(نابليون)

محاولة لفهم هذه الحرب العالمية الجديدة!

ما هي بالضبط هذه الحرب الجديدة التي انطلقت في ١١ سبتمبر الماضي^(١) ويبدو أنها ستطول لسنين؟ هل هي حرب "الخير ضد الشر"؟ إن هذه المعايير الأخلاقية المطلقة لا تصلح عنواناً لحرب. وفضلاً عن ذلك، فإن كل جانب في كل حرب عادة ما يصفها كذلك عن اعتقاد أو عن رغبة في إثارة حماس المساندين. هل هي "حرب دينية" (أي حرب ضد الإسلام)؟ يؤكد أحد الجانبين هذا، بينما يقسم الجانب الآخر بأغلب الأيمان بأنها ليست كذلك. هل هي جزء من "صراع الحضارات"؟ ربما؛ لكن الأمر أعقد من ذلك. هل هي "حرب ضد الإرهاب" (أو ضد "ما يسمونه بالإرهاب" على رأي الفضائية إياها!)؟ لا يمكن أن يكون هذا وصفاً صالحاً لهذه الحرب بأكثر من إمكانية تسمية الحرب العالمية الثانية "بالحرب ضد البانثر" أو "الحرب ضد الزيرو". فالإرهاب في الحرب الجديدة ليس أكثر من سلاح ووسيلة، متساوياً في هذا مع دبابات البانثر الألمانية أو طائرات الزيرو اليابانية.

لن يعوزنا الكثير من البحث لنصل إلى نتيجة لا مفر منها: هذه هي الحرب العالمية الرابعة، وهي تقوم بين "الفاشيين الجدد (الدينيين) وبين المجتمعات الليبرالية. وأكثر من ذلك (على حد تعبير أحد الكتاب الفرنسيين)، فهي الحرب "العولمية" الأولى.

هناك العديد من الدلائل التي تؤيد هذا التوصيف، ولكن فلنعرض أولاً لبعض من التاريخ بغرض التذكير.

لقد كان التناقض بين الشمولية وبين قيم الليبرالية هو محور الصراع في الحرب العالمية الثانية التي اندلعت بعد أن قامت النازية الألمانية وحليفاتها الفاشية الإيطالية باختطاف أوطانها وفرض رؤاها على مواطنيها بأساليب يعرفها كل دارس للقليل من التاريخ. وقد استند هتلر إلى خلفية فلسفية ترعرعت قبلها بعقود حول تفوق الجنس الأبيض، وألهب مشاعر

(١) نشر هذا المقال لأول مرة بعد أقل من ثلاثة أشهر من أحداث سبتمبر ٢٠٠١.

الالمان بالكلام عن الظلم والمهانة الذين لحقا بألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، وعن ضرورة إعادة تشكيل وأخضاع أوروبا (والعالم) عن طريق العنف الحربي. وهكذا وبعد تكوين قاعدة قوة عسكرية بدأ التوسع في شهية لم تشبعها محاولات دعاة السلام (أو السلميين pacifists) من بين الشعوب الأوروبية المجاورة التي حاول زعمائها، عن طريق التنازلات، ما لم يفلح في إقناع هتلر بالاكتفاء بما ابتلع.

وقد كان هذا أيضا محور الصراع في الحرب العالمية الثالثة، التي أطلق عليها "الحرب الباردة" (بالرغم من عدد من المعارك الساخنة والحروب المحدودة والبقع الملتهبة). فقد نجحت الشيوعية، تطبيقا لنظريات ترعرعت قبلها بعقود، في الاستيلاء على الحكم في روسيا متسلحة بسبل تهيج الجماهير حول رفع الظلم الذي وقع عليها في الماضي؛ واعدة إياها بدخول جنة الشيوعية عبر دكتاتورية الطبقة العاملة، بكل ما نعرف عما شاب ذلك من أساليب دموية. وإذا لم تشبع شهيتها بالاستيلاء بعدها على العديد من دول شرق ووسط أوروبا كئمن للمساهمة في دحر النازية، فإذا بها تسعى بنشاط لإعادة تشكيل العالم عن طريق الاختراق والعنف الثوري.

والذين أطلقوا شرارة "الحرب العالمية الرابعة" هم الفاشيون الجدد. والرافد الرئيسي في التحالف الفاشي الجديد هو تلك المجموعات التي تنسب نفسها للإسلام. والتي احتار المحللون في الاتفاق على تسميتها. وأيا كانت التسمية المناسبة، فهو لاء يتفقون على أيديولوجية واحدة هي ليست فقط رافضة للثقافة ولأساليب الحياة التي ارتضتها لنفسها الحضارة الغربية، بل هي أساسا رافضة ومعادية تماما لقيم ونموذج الحضارة الحديثة [أي الحرية الفردية، والليبرالية، والفصل بين الدين والدولة، والمساواة التامة بين الأفراد تحت حكم قانون وضعي، والديموقراطية النيابية]؛ وهي أنظمة متكاملة تحرسها آليات للتصحيح الذاتي، من شفافية ونقد ومراجعة مستمرة بدون ادعاء للقداسة. وإذا حاولنا فهم أيديولوجية الفاشيين الجدد بعيدا عن تحديد ما هي "ضده" فليس من الصعب أن نجد لها ساعية لإعادة تشكيل العالم بالعنف طبقا لتصور سطحي اختزالي، ولكنه شديد النرجسية والاستعلائية. وهي أيديولوجية عدمية (nihilistic)، لا ترى خيرا في الحياة خارج يوتوبيتها الغامضة وتسعى لإجبار البشر على دخول جنتها. وكون هذه الأيديولوجية تستند إلى نصوص وتأويلات دينية (على خلاف النازية/الفاشية والشيوعية) لا يجعلها أكثر قداسة من سابقتها بقدر ما هي أكثر خطرا عشرات المرات.

ومثل سابقهم، فالفاشيون الجدد (الدينيون) يأتون مستندين إلى فلسفات ترعرت في صورتها الحديثة قبل عدة عقود، وخاصة في عشرينيات القرن العشرين (مع بزوغ الإخوان المسلمين)، شاكين من "الظلم" الذي وقع بهم (مثل انهيار الخلافة). ومثل سابقهم، فهم يعرفون جيدا سبل تهيج الجماهير والتلاعب بمشاعرها وغسل أدمغتها. وهم يعرفون أساليب توزيع الأدوار بين "المعتدلين" الذين "يكتفون" بالإرهاب الفكري طالما أدى الغرض، والأكثر تطرفا الذين لا يرون بدا من العنف الدموي كحل وحيد وحاسم. وهم يجيدون سبل العمل السري والشبكات اللامركزية عابرة الدول وصعبة الكشف. وهم يعرفون استخدام البدائل التكتيكية لتنفيذ استراتيجيتهم النهائية: فالحرب الأهلية جائزة إذا فشلت سبل السيطرة على دولة ما عن طريق "الديموقراطية"، والتلاعب بمؤسسات المجتمع، وباستخدام طول النفس، جائز إذا كانت جائزة تستحق الصبر. ولا مانع من اختراق مجتمعات استضافتهم وفتحت أذرعها لهم (كما يحدث في أوروبا) بهدف تدميرها من الداخل. وقد تعلموا وأجادوا فنون التأثير والتوجيه الإعلامي (البروباغاندا)، بما في ذلك أن يدفعوا أمام كاميرات التلفزيون أشكالا تبدو كأهل الكهف كجزء من تكتيكات تعبئة الجماهير عن طريق استثارة أحلام الهرب من هذا العالم المعقد والعودة إلى "نقاوة الماضي" أو الإيهام بأن "أولئك قوم قد تركوا متاع الدنيا في سبيل الله". وكذلك تعلموا وأجادوا مهارات استغلال إمكانات وثغرات العولمة (الاتصالات، التمويل عبر شبكات هائلة من الشركات الوهمية، الخ).

ومثل سابقهم، فبعد أن قاموا في ظرف عقدين أو ثلاثة بالاستيلاء على عدد من الدول وأخذ عدد آخر كرهائن، تفتحت شهيتهم التوسعية وانطلقوا إلى المرحلة التالية من خططهم: ألا وهي الهجوم المباشر على "الشيطان الأكبر". ولكن إذا كان الهجوم الياباني على قاعدة بيرل هاربور البحرية في ديسمبر ١٩٤١ قد أدى إلى جرجرة الولايات المتحدة إلى دخول الحرب العالمية الثانية بكل ثقلها لمعونة حلفائها بأوروبا، فإن هجوم ١١ سبتمبر على أهداف مدنية في عقر دار الولايات المتحدة لكفيل بدخولها هذه الحرب العالمية الرابعة بكل ثقلها، دفاعا عن أمنها وقيمها ووجودها؛ وهو الأمر الذي يبدو أن الكثيرين عندنا ما زالوا لا يدركونه أو يصدقونه.

من الواضح إذن أن هذه الحرب تتعلق بالأيديولوجيا، والإشكالية الأولى والأهم الآن هي ترسيم حدود التماس بين أيديولوجية هؤلاء الفاشيين الجدد وبين الإسلام كدين، وهي إشكالية على قدر كبير من الصعوبة فهؤلاء يحاولون تأكيد التداخل، بل التطابق بين الاثنين، آخذين الدين كرهينة. وهذا جزء من استراتيجيتهم التي اجتهدوا فيها منذ عقود ونجحوا في تأصيلها في عقول الكثير من المسلمين لأجل مزاياها التي لا تخفى على لبيب أو حتى متوسط الذكاء.

ومن هنا يمكن أن يتفهم المرء الانزعاج الشديد الذي يشعر به المسلم المؤمن العادي من تناول أجهزة الإعلام في الغرب لنصوصه المقدسة بالفحص والتحليل بل والإشارة إلى آيات معينة في محاولة للبحث عن تأصيل للعنف. ويكون الرد الجاهز من الفاشيين الجدد هو: "هل رأيتم؟ ألم نقل لكم أنها حرب دينية يشنها الغرب الصليبي الصهيوني ضد الإسلام؟" يفعلون ذلك متناسين بالطبع تماما جهودهم المخلصة التي لم تكل في تحويل تراث الإسلام إلى "مانيفستو سياسي" يرفعونه، مع سيوفهم وقنابلهم ومدافعهم الرشاشة، صارخين بشعارات الموت للكفار بل ولكل من يخالفونهم الرأي، حتى ممن لا يختلفون عنهم في العقيدة!

وبدلاً من الاكتفاء بالاتهامات الصبغانية للإعلام العالمي بمحاولة "تشويه صورة الإسلام" فالعبء الأكبر من أجل فض التشابك بين الأيديولوجية والدين يقع بلا شك على عاتق مفكري الإسلام وعلماء الدين فيه. ولكن الساحة هي الآن (على الأقل كما تبدو من الغرب) على قدر كبير من الاضطراب. فإذا ينبري عدد من العلماء لحض الانتقادات أو شجبها، يرى البعض أن هؤلاء العلماء أنفسهم كثيراً ما يقولون الشيء ونقيضه (أحياناً في نفس الوقت!) مما يزيد الطين بلة. وبينما يطالب الكثيرون بمواقف واضحة من أعمدة مرجعيات (وخاصة الأزهر) حول موضوعات محددة يكثر الجدل حولها، يرى آخرون (وخصوصاً من بين مسلمي أوروبا) أن ما يحتاجه الإسلام ليس أقل من حركة تجديد شامل، مثلما فعلت البروتستانتية بالمسيحية الكاثوليكية منذ خمسة قرون.

الإشكالية الثانية هي تفهم طبيعة التحالفات في هذه الحرب. ففي الحرب العالمية الثانية تحالف الغرب (الرأسمالي الليبرالي) مع الاتحاد السوفييتي (الشيوعي الشمولي) لدحر النازية. وفي الحرب العالمية الثالثة تحالف

الغرب العلماني، لمحاربة الشيوعية، مع الأصولية الدينية، ولم يجد ما يمنع في المساعدة على تشكيل جماعات "جهادية" لمحاربة العدو المشترك. (ملحوظة" على سبيل المثال، فقد نشأت منظمة الدول الإسلامية في الخمسينيات كفكرة أمريكية، صاحبها هو وزير الخارجية جون فوستر دالاس). والآن، إذ أصبحت الأصولية الدينية هي أساس أيديولوجية الفاشيين الجدد في حربهم المعلنة ضد الغرب الليبرالي، سارعت أمريكا (الهدف الرئيسي للحرب) لتكوين تحالفات مضادة تحاول أن تجمع فيها، وهي على عجلة من أمرها، الققاء مع اللتين مع الخيار مع البلح. فبغض النظر عن تلك الدول المشاركة دفاعا اقتناعا بضرورة الدفاع عن منظومة القيم المشتركة (التي ذكرناها أعلاه) فالواضح أن الكثير من الدول التي قالت أنها تساند التحالف "ضد الإرهاب" لا تفعل ذلك إلا بنصف حماس وربع اقتناع، إذ أنها ببساطة شديدة لا تشارك التمسك بتلك القيم. بل ونجد دولا تتفق في أجندتها مع الفاشيين الجدد تدخل، لسبب أو لآخر، في التحالف المناهض! لا بد إذن من الأخذ في الاعتبار أن تحالفات الحروب قد تشبه أحيانا "زواج المتعة" ولذا يمكن أن نوقع تغيرات كثيرة في مكونات التحالف على الطرفين.

وأخيرا: إلى أين ستذهب هذه الحرب؟ لقد دامت الحرب العالمية الثانية ستة أعوام (حتى ٢ سبتمبر ١٩٤٥) وراح ضحيتها ٤٥ مليونا من البشر، ولكنها انتهت باندحار الفاشية والنازية وأصبحت ألمانيا واليابان وإيطاليا قلاعا حضارية وديموقراطية. وقد دامت الحرب العالمية الثالثة حوالي أربعة عقود وراح ضحيتها الملايين من البشر (في كوريا وفيتنام وكمبوديا وغيرها)، وانتهت بانحيار الاتحاد السوفييتي والقضاء على نموذج الشمولية الشيوعية.

ولا يعلم سوى الله كم ستدوم الحرب العالمية الجديدة وكم من الضحايا سيسقطون فيها. كما أن أحدا لا يمكنه أن يجزم مقدما هل سينتهي الأمر بانتصار منظومة القيم الحضارية وانتشارها؛ أم ستتكون في العالم ثنائية قطبية مبنية على توازن الرعب بين الليبرالية والفاشية الجديدة.... أم ستنتهار الحضارة كلها على رأس البشر بانتصار الفاشية.

لسوف ترينا الأيام.

نار جهنم!

نعتذر مقدما عن تضييع مساحة من هذه الكتاب ووقت قرائه للتطرق إلى موضوع كهذا. ولكن عذّرنا أن القليلين هم الذين يقرؤون في الصيف... كما أن الحر القائط يُذكرنا بنار جهنم والعياذ بالله.

ذات يوم في شهر أبريل ٢٠٠٢ زفت صحيفة "قومية" كبرى إلى قرائها بشرى نشر مقالات أسبوعية بقلم علامة كبير، وذلك إسهاما منها "في التنوير والتحديث.."

وفي رأي الكثيرين أن رواد التنوير في أوروبا لو تيسر لهم في قبورهم قراءة بعض ما ينشر منذئذ بقلم ذلك العلامة الكبير والداعية المثير، لتحسروا وماتوا كمدا على ما أصاب "التنوير" وما يرتكب باسم "التحديث". ولكننا لسنا هنا بصدد التعليق على ما يذهب الكاتب إليه أو تفنيده (وقد حاول ذلك بالفعل عدد من الكتاب)، فالمشكلة الحقيقية هي أنه لا يقتصر في أحاديثه على موضوعه "الرئيسي" (حول "الإعجاز العلمي"...)، بل يذهب إلى أمور أخرى.... وإليك هذا الأمثلة:

[... فالقرآن الكريم يقرأه الخلق جميعهم، ويستمعون إليه بغير قيود أو حدود من أي نوع، وهكذا كانت الكتب السماوية التي سبقته بالنزول قبل ضياعها أو تحريفها...] [٢٤/١٢/٢٠٠٢]

[... وصانه الله (تعالى) من الضياع، ومن التبديل، والتحريف، فبقي المصدر الوحيد للهداية الربانية الموجهة إلى الناس كافة...] [٧/٢٢]

[... الكفار والمشركين والمنافقين، خاصة من كان منهم من أهل الكتاب الذين حرّفوا دينهم (...). أمثال اليهود المجرمين، الذين كانوا ركازة الكفر عبر التاريخ (...). ولا يزالون هكذا إلى اليوم، والي أن يرث الله (تعالى) الأرض ومن عليها... يمثلون أبشع صور الكفر (...).] [٧/١٥].

[... توضيح علاقات المسلمين بغيرهم من أصحاب الملل والنحل المنحرفة، أفرادا، وجماعات، وأما (...). ومواقف بعض أهل الكتاب من موثيقهم، وما أحلّ بالكافرين منهم من دمار نتيجة نقضهم لموآثيقهم من مثل أتباع كل من موسى وعيسى (عليهما السلام) (...). ثم إلي تبرئة السيد

المسيح (علي نبينا وعليه السلام) مما ألصق به من دعاوى الألوهية الكاذبة... [(٤/١)

[... وطلب النصر منه علي كافة أنماط الكفار والمشركين من أمثال الصهاينة (...) وأشياعهم (...) الأمريكان (...) ومآلهم جميعا الدمار الكامل في الدنيا، والخلود في نار جهنم في الآخرة إن شاء الله رب العالمين، وما ذلك علي الله بعزير اللهم آمين.. آمين.. آمين يارب العالمين] (٧/١٥)

[... أن النار تترصد الظالمين من الكفرة والمشركين، المخالفين لدين الله، (...) من أمثال (...) ومن الأمريكان والبريطانيين (...) ومن شابههم من أصحاب الديانات الباطلة، والملل الفاسدة من الهندوس والبوذيين..] (٧/٨)

[... وطاعة الرسول (صلي الله عليه وسلم) خاصة في الأمر بالجهاد في سبيل الله، مؤكدة أن الذين كفروا (من أمثال الإسرائيليين المجرمين والأمريكان ...) مأواهم جميعا النار وبئس المصير] (٦ / ٢٤)

[... يتضح أن الديانة اليهودية ليست دينا من الأديان، بقدر ما هي حالة مرضية تعترى الفطرة السوية فتخرجها عن إطارها الإنساني إلى دائرة الشياطين...] (٧/٢٢)

[... كيف كانت عاقبة المجرمين من الأمم السابقة، والذين أبيدوا عن بكرة أبيهم جزاء إجرامهم وكفرهم وظلمهم، وأن هذه هي عاقبة كل مجرم مفسد في الأرض من أمثال (...) ومن أمثال الهندوس والبوذيين الظالمين لشعوبهم من المسلمين، وعاقبة الأمريكان والبريطانيين والروس والصربيين والصينيين (...)] (٧/١)

الخ الخ الخ من الكثير الذي لا نريد أن ننقله حتى لا نثير النفوس والأعصاب، (والذي استمر العلامة الداعية في نشره عبر السنوات برغم العديد من الشكاوى والاحتجاجات التي أرسلت للصحيفة الغراء...)

ولكن، والحق يقال، فالواضح أن العلامة الكبير والداعية المثير يحاول جهده أن ينهج المنهج العلمي في كلامه؛ فقد أسس قاعدة بيانات شاملة كاملة (Data Base) لمن حكم عليهم بالحرمان من الجنة والدخول إلى جهنم. وقد خلص في أبحاثه القيمة إلى أن المؤهلين لذلك، وبدون لف أو دوران، هم: (١) اليهود، (٢) المسيحيون، (٣) الهندوس، (٤) البوذيون، (٥) اللادينون والملحدون. وأيضا على وجه التحديد، حتى لو شملهم ما سبق من فئات:

(٦) الأمريكان، (٧) الروس، (٨) الصينيون، (٩) الصرب، (١٠) البريطانيون.

لا شك أن ردود فعل الكثيرين من بين بلايين البشر، الذين يمثلون نحو أربعة أخماس سكان كوكبنا التعيس، ممن تطاردتهم لعنات اللاعنين وتكفيرات المكفراتية مثل هذه (فالعلامة الكبير والداعية المثير ليس هو الوحيد في هذا المضمار) هي أنهم بالرغم منها سعداء بما يعتقدون فيه، بل ويشرفهم وقد يزيدهم ثباتاً أن يكونوا "كفاراً" في نظر هؤلاء. وعزوفهم عن الرد على أحاجيج أولئك ليس مدعاه العجز، بل بالأحرى تعفف وإدراك عاقل بأنه لا جدوى للجدل مع الدجل.

غير أن مثل هذه من ردود الفعل قد تعبر عن الضيق والألم والتبرم، ولكنها لا تكفي ولا تشفي غليلاً في فهم "لماذا؟".

وقبل كل شيء فلابد أن نقر، ولنكن صرحاء، أنه عادة ما يقتنع أتباع كل عقيدة أو دين أو مذهب أن ما يؤمنون به هو الأصح والأفضل إن لم يكن الأوحى. وهذا بالطبع حقهم؛ وهو طبيعي، وإلا لانتظم البشر في معتقد واحد لا سواه. ولكن هذا شيء والردح الديني على صفحات الجرائد السيارة والإعلام واسع الانتشار شيء آخر. فهل من المقبول، مثلاً، أن تخصص جريدة محترمة مساحات واسعة لنشر مُعلّقات من الدعايات الدينية الفجة الخائفة؟ ليس هذا فقط بل تتوعد قراءها الكرام بالذهاب إلى جهنم، وبئس المصير، إذا لم يؤمنوا بالدين الحق؟! وهل من الضروري أن يتحول التنديد بتصرفات أو انتقاد سياسات (قد تستحق التنديد والانتقاد) لدول بعينها إلى تكفير شامل لشعوبها ولسائر خلق الله؟؟؟!

ولكي نتفهم ما الذي يدفع المكفراتية إلى صب جامات اللعنات والتكفيرات على خلق الله، فلا مناص لنا هنا من اللجوء إلى علم النفس. فلننصت إليه يفسر لنا الأمر فيقول أن المؤمنين بعقيدة ما (ديانة كانت أم غيرها) ينقسمون عموماً إلى فئتين. فئة من الناس، وهم عادة الأكثرية، يؤمنون بما يعتقدون فيه بهدوء، ويظهر إيمانهم على سيمائهم وعبر كلامهم وأعمالهم ومعاملاتهم بصورة تلقائية وبلا تكلف أو افتعال أو ضوضاء أو جلبلة. أما الفئة الأخرى فهي التي ينتابها إحباط وشك عميق في الذات بل وفي المعتقد. وتختلف ردود الأفعال عند هذه الفئة بحسب "الدرجة" أو عدد "النجوم" (!) فأهل "الدرجة الأولى"، أو أصحاب "النجمة الواحدة" يجدون من

اللازم اللجوء إلى الصياح والصراخ والضجيج والعجيج بالصورة التي قد تغطي على أصوات شكوكهم الداخلية. أما أهل "الدرجة الثانية"، أو ذوي "النجمتين"، فيزيدون بأنهم يبحثون عن كل ما قد يؤكد للذات ويهبها بعض اليقين من براهين، حتى لو كانت وهمية. وغالبا ما يتحول الأمر عندهم إلى "تأكيد الذات" إذ ينشأ عن الشعور بالنقص المتمكن مُركب زيادة، فتتمو الذات عندهم كالسرطان، أو تتنفخ كالبالونات، ويُهيأ لهم أنه لديهم توكيل (مسجل في الشهر العقاري السماوي!) يعطيهم حق التسلط على شئون البشر. أما أهل "الدرجة الثالثة"، أو أصحاب "الثلاثة نجوم"، فيزيدون بأن الشك عندهم عميق إلى الحد الذي يعتبرون فيه أن "الآخر" يمثل تهديدا لهم، إذ أن مجرد وجود من لا يشارك عقيدتهم يُذكرهم بشكوكهم العميقة، وهم لذلك يلجئون عادة إلى الكرم الزائد في صب اللعنات والتكفيرات كراهية وانستقاما من ذلك الآخر وفي التعكير عليه بأي صورة يستطيعونها ومنها العنف الفكري والحكم بإدخالهم إلى جهنم. أما أهل "الدرجة الرابعة"، أصحاب "الأربعة نجوم"، فيزيدون على كل هؤلاء بعزمهم على أخذ الأمور بأيديهم وسيوفهم وقنابلهم (.. وطائراتهم النفاثة، حديثا) للاستراحة من "الآخر" الذي يكدرهم بوجوده.

ثم نتساءل: ما هو، على أي حال، مردود مثل هذه التكفيرات؟ هناك بالطبع المردود "الأخروي" وهو أن "الكفار الملاحين" لن "يدخلوا الجنة". ولحسن حظ المكفراتية، فإن "الكفار" يشاركونهم الرأي، وذلك لسبب بسيط هو أنهم لا يعتقدون بوجود "الجنة" أساسا!! فالمسيحية، مثلا، تعتقد "بحياة أبدية" ذات طبيعة ومواصفات مختلفة جذريا عن "الجنة". وحتى "الفردوس" (مكان انتظار الأرواح الخيرة إلى يوم القيامة) فليس "جنة". أما الهندوس والبوذيون فيعتقدون بتطهير النفس عبر جهود التقشف والتأمل، وربما تناسخ الحيوانات، حتى تنعم في النهاية بالنيرفانا أو ما يشابهها. أما الملحدون فهم لا يعتقدون أصلا بحياة بعد الموت! إذن فليهنأ المكفراتية بالجنة فلن ينافسهم فيها أهل "الكفر".

ودعنا الآن من أمر "جهنم" وزبائنها، فعلمه عند صاحب العلم، (كما أننا لسنا هنا بصدد مساجلة دينية....)

غير أن قليلا من التأمل يقودنا لإدراك أن لتلك التكفيرات مردود "دنيوي" متعدد الجوانب، نذكر البعض منه: أولا هو أنها تعطي لأهل

"الإيمان" الحق في النظر إلى أهل "الكفر" ليس على أنهم بشر مثلهم، على قدم المساواة، ولهم من الحقوق والواجبات ما لغيرهم، أو ينبغي مراعاة ما تفرضه القيم التي استقرت عليه الإنسانية المتحضرة من أصول في التعامل معهم؛ بل هم مجرد وقود لجحهم، وإذن تحل معاملتهم أو التعامل معهم بما يليق بالوقود. وثانيا هو التأكيد على أن الهوية الأساسية والانتماء الأصلي مرتبط "بالإيمان"، وأن الأفضلية معيارها الإيمان؛ "فالمؤمن"، مهما ارتكب بحق الوطن والإنسانية، مُفضلٌ علي "الكافر" مهما قَدَّم للوطن والإنسانية. وثالثا هو الإيحاء بأن المؤمنين مُكتفون ذاتيا بكل ما يلزمهم، وإن أخذوا شيئا من "الكفار" (آلة أو منتجا أو اختراعا، ولكن ليس "فكرا") فذلك لأن هؤلاء "مُسَخَّرون" لخدمتهم، وليس بداعي الاحتياج أو على سبيل التبادل. ورابعا هو تلبيس الرداء الديني لكل شيء حتى لو لم يكن يمت للدين بصلة. فكل اختلاف أو صدام اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي يتحول، إذا كان أحد طرفيه "مؤمنًا"، إلى صراع مطلق بين "الإيمان" و"الكفر"، حيث "المؤمن" دائما على حق من فلسطين إلى الفلبين، ومن الشيشان إلى جنوب السودان، ومن البوسنة إلى كشمير. وخامسا هو الإيحاء بأن العلاقة بين "المؤمنين" و"الكفار" محورها الانتصار من جانب، والانكسار من جانب آخر. وسادسا هو اختزال كل الثنائيات الممكنة من جهل وعلم، أو تخلف وتقدم، أو فقر وغنى، الخ، إلى ثنائية واحدة هي "إيمان وكفر"

هذه إذن هي المشكلة الحقيقية. فالأمر المهم ليس هو ما يعتقد البعض أنه سيحدث في الحياة الأخرى، بل بالأحرى ما يجري في هذه الحياة الدنيا، فالتكفير هنا ليس إلا إعلانا أيديولوجيا سياسيا. وهو يمثل الركيزة التنظيرية الأساسية في فكر وأجندة المتطرفين الفاشيين الجدد.

لا شك أن المناخ المتخلف السائد في مصر والذي رجع بها قرونا عديدة للوراء، هو المناخ المناسب تماما لنشر مثل هذا "الفكر". ولكننا نود مع ذلك التوجه بالتساؤل إلى أهل الحل والعقد: هل ما يبيئه المكفراتية هو من صحيح الدين؟ إن كان الرد، وهذا ما لا نتوقعه ولا نرجوه، بالإيجاب؛ إذن... حسنا! فلم نكن نعرف!! ولكن على الأقل فليحاول الصارخون بوجود مؤامرة عالمية ضد المسلمين، تلصق بهم تهمة ظالمة لا تليق بأهل السلام والمسالمة والتسامح والتعايش والتراحم والتحاور؛ فليحاول هؤلاء أن يخفضوا أصواتهم، حرصا على حناجرهم...

وإن كان الرد على التساؤل بالسلب، فلا بد بالتالي من أن نسأل كيف يمكن للدولة، وهي التي تتفق المليارات على نشر الدين في مصر وأرجاء المعمورة، أن تسمح باستخدام منابر الإعلام التي تمتلكها وتديرها للإساءة هكذا إلى الدين؟! ثم لماذا تضيع مجهوداتها في مطاردة بعض صغار المشاغبين من الإسلامجية لتضعهم في السجون، بينما تفتح منابرها لنشر أشد الأفكار تسمما، مما يساهم في تحويل أجيال كاملة من مؤمنين عاديين إلى جماعات من "الفئة الثانية، ذوي الأربعة نجوم"؟؟

مجرد تساؤل.

تدوير القمامة

مع التقدم الصناعي والاستهلاكي ومع التقدم في فكرة العناية بالبيئة، أصبح "تدوير الفضلات" و"تدوير القمامة" (recycling) من الأمور التي تستحوذ على عناية كبيرة من المجتمعات والدول المتقدمة، بل وأصبح تصنيع مواد التغليف والتعبئة يأخذ في الحسبان إمكانية التدوير مقدما ويمكن للمستهلك أن يجد على أغلفة المعلبات علامة يدل على الصلاحية على التدوير، وهي سهمان متواليان في داخل دائرة.

وقد يخطر على البال أن الدول العربية متأخرة جدا في هذا المجال، مثل غيره، وهذا بالطبع صحيح ولكن المدهش أن هناك مجالات في "تدوير القمامة" يتفوق فيها العالم العربي على العالم كله بصورة مدهشة: وهي مجالات الفكر والإعلام.

وبينما تقوم فلسفة "التدوير على إرجاع الفضلات إلى مكونات أساسية قابلة لإعادة الاستخدام، فإننا نجد أحيانا حالات لا يتكلف فيها البعض بمحاولة القيام بهذه الجزئية، ربما حرصا على عدم ضياع الوقت، ويقوم باستخدام القمامة كما هي...

خذ عندك حكاية "الحرب الصليبية" التي أصبحت فجأة التعبير المفضل لتعريف حرب العراق، وخصوصا بعد أن انهالت الفتاوى من كل حذب وصوب (!) ومهما قيل لتجار التدوير؛ يا سيدي، يا حاج!، يا عم! إن هذا التعبير لا يخطر على بال أحد في العالم الغربي ولا يستدعي سماعه سوى ذكريات حروب، مثل مئات الحروب الأخرى التي عرفتها البشرية، وخصوصا أنه قد مضى عليها قرون وقرون. كلا، هكذا يردون، بل هي كذلك مهما كذب المكذبون! والدليل، إن كانت هناك حاجة إلى دليل، حيث أن قلب المؤمن دليله، هو أن السيد بوش قد تقوه بهذه الكلمة غداة هجمات ١١ سبتمبر. وإذا قلت لهم أن أي طالب حتى لو كان راسبا في الإعدادية يمكنه أن يبحث في القواميس ليجد أن تعبير (crusade) يعني في الاستعمال الدارج "الحملة المركزة أو الجهد المكثف"، لقالوا لك بيقين شديد: بل هي

قواميس مزورة ألفها الكفار خصيصا للتمويه على المؤمنين.
وإذا حاول قبطي ممن يسировون بجانب الحائط التنبيه بلطف
إلى أن وصف الحملات بكونها "صليبية" مخالف لاسمها الأصلي
الذي استخدمه المسلمون وقتها (وهو "حروب الفرنجة") أو أن التماهي
في استعمال هذا التوصيف قد يؤدي إلى زيادة هياج الهائجين مما قد
لا تحمد عقباؤه، قيل فليخرس الجميع فلا مكان بيننا لخائن أو لغير
موافق ومساند!

ولكن متى يمكن بالضبط تعريف حرب، أي حرب، بكونها "صليبية"؟
وهل مجرد قيام دولتين من دول "الفرنجة" بالهجوم على أرض "إسلامية"
يجعلها "صليبية"؟ إذن لماذا لم يطلق الأجداد هذا التعبير على الحروب
الاستعمارية التي سادت المنطقة في القرنين التاسع عشر والعشرين؟ أم
هل كان هؤلاء أكثر عقلا وفهما؟

وإن كان البعض يصرخ بأن الهدف من حرب العراق هو "القضاء
على الإسلام"؟ فهل الإسلام الذي زاد عدد معتقيه على المليار والربع في
شئى أنحاء العالم على درجة من الهشاشة حتى تقضي عليه حملة
عسكرية كهذه؟ وإن كانوا يريدون حقا "القضاء على الإسلام" فلماذا
تركوا معتقيه يتضاعفون بحوالي مائة ضعف إلى عشرين مليون في
أوروبا الغربية في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم؛
ولماذا لم يجبروهم على "التنصر" ولماذا تركوهم يبنون دور العبادة كما
يشاءون وبدون الحاجة إلى "قرارات جمهورية" أو إلى "موافقات أمنية"
(ملحوظة: دولة مثل فرنسا بها عدد من المساجد لخدمة المهاجرين
المسلمين يفوق عدد الكنائس في مصر التي يملكها المواطنون الأصليون
من الأقباط، كما أن الدولة في فرنسا تمول بناء المساجد وإدارتها بصورة
مباشرة عن طريق خصم التبرعات من الضرائب)؛ ولماذا يوجد أعضاء
مسلمون في كل البرلمانات بما فيها برلمان الاتحاد الأوروبي؟ ولماذا
يوجد في بريطانيا حزب قانوني اسمه "حزب التحرير الإسلامي" هدفه
المعلن هو إقامة "دولة إسلامية في بريطانيا ورفع علم لا إله إلا الله على
قصر باكنجهام"؟

وإن كان قد قيل أن من بين أهداف الحملة على العراق هو مجابهة
"التطرف الإسلامي" في منابعه، فهل يريد هؤلاء القول بأن القضاء على

التطرف الذي يقف وراء الإرهاب يمثل تهديدا للإسلام نفسه؟ وإن كان هذا كذلك، فلماذا يتعبون أنفسهم في السعي الحثيث من أجل "تحسين الصورة" مع الشكوى المرة ممن يهينون الإسلام، بينما هم أكثر من يسيء إليه بهذا الربط المباشر؟؟؟

ثم فلنتساءل، فقط من باب الاستفادة (أو حتى الاستغاظة)، وما هي المشكلة في الحروب الصليبية القديمة؟! ولماذا مازالت تثير هذا القدر الهائل من الحساسية والهياج وهي التي لم ينتج عنها، في النهاية، شيء يقارن بما أحدثته غارات المغول التي حطمت بغداد وقضت على الخلافة العباسية السانعة في منتصف القرن الثالث عشر، أو ما جلبته الخلافة العثمانية على العالم العربي من ظلام وتخلف دام أربعة قرون حتى انهارت تلك الدولة مع نهاية الحرب العالمية الأولى؟

وخذ عندك حكاية "الشهداء". فمنذ اندلاع الحرب في العراق أصبح هذا هو التعبير الذي يطلق على القتلى من العراقيين. ولا اعتراض لنا على أن يوصف أحد بهذه الصفة الجليلة، أو حتى أن يحدد أحد مساحة إقطاعيته التي سينالها في الجنة، بعد أن كاد إضفاء صفة الشهادة أن يصبح مرادفا لصكوك الغفران في القرون الوسطى. لكن الذي نريد أن نفهمه هو: من هم "غير الشهداء"؟

إذا استقرأنا استخدام تعبير "الشهداء" في الماضي بواسطة أجهزة الإعلام فمن الواضح أنه ينطبق على "المؤمنين" في حالة صراعهم مع "الكفار" ولا ينطبق مثلا على المليون من ضحايا الحكم السوداني في جنوب السودان، وغيرهم. حسنا! ولكن السؤال الحائر والمحير مازال هو: ماذا عن المليون من الأكراد والعراقيين والكويتيين والإيرانيين (المؤمنين) الذين قتلوا على أيدي "الرئيس القائد المهيب الركن صدام حسين" وزبانيته (المؤمنين). هل هم شهداء أم لا؟ وهل مئات الآلاف من المؤمنين الذين قتلوا على أيدي أنظمة الملالي في إيران أو الطالبان في أفغانستان أو الجماعات الإسلامية في الجزائر أو ضحايا القاعدة في كل مكان؛ هل هؤلاء شهداء أم لا؟

إن كانت الإجابة بالإيجاب، فالسؤال الملح يصبح: أين كانت "ضمايركم" التي تبدو اليوم في حالة هياج ما بعده هياج ولماذا لم تخرجوا بالمانشيتات

الحمراء والمقالات المدبجة والتحقيقات التلفازية الملتهبة التي تتعى للأمة شهدياءها؟ أم هل يا ترى كانت هذه الضمائر من ضمن ضحايا قرية حلاجة الكردية حيث استخدم صدام الأسلحة الكيماوية ضد القرويين العزل، وحيث تبين الفحوص التي جرت حديثا على من نجوا هول المأساة التي تعرضوا لها؟

وإن كانت الإجابة بالنفي، فمعنى هذا أن "القتيل" لا يصبح "شهيدا" إذا لقي حتفه على أيدي اخوته في الإيمان، ومن الأفضل -إذن- من وجهة نظر إمكانية التمتع بجنت النعيم، أن يُقتل المؤمن على أيدي غير المؤمنين! أليس من الواجب إذن توجيه الشكر إلى قوات "الغزو" الأمريكي البريطاني لمساهماتها في إرسال أعداد من المؤمنين إلى الجنة على جناح السرعة، مع مراعاة لفت أنظارهم إلى خيبتهم في مهمتهم، برغم مزاعمهم باستخدام التكنولوجيا الحديثة، فخلال أسبوعين من القصف المركز الذي جعل "بغداد تحترق" لم يزد عدد "الشهداء" عن ٤٠٠ بحسب بيانات الحكومة العراقية الصدامية.

ولا داعي للاستمرار في ذكر أمثلة التدوير حتى لا نشير الأعصاب الحساسة! في النهاية، ليس أمامنا إلا أن نختم بأمرين:

أولهما هو أنه لا داعي للتسرع بوصف تجار التدوير بكونهم "رأس البلاء وأصل الفساد" فيما يحدث للأمة، فإحقاقا للحق أن محترفي التدوير هؤلاء يُسدون خدمة كبيرة للبيئة وللإنسانية؛ فإذ قد امتلأت "مزبلة التاريخ" بأكوام هائلة من مخلفات العالم العربي، لم يعد هناك مكان للمزيد. ومن هنا أهمية الدور الحيوي الذي يقومون به. كما أن الأمر قد أصبح صناعة مربحة وتجارة رائجة، فلا مناص إذن من استمراره.

وثانيهما هو أنه لا داعي للخوف من آثار بعيدة للحملة على العراق؛ فهي، فيما نظن، لن تزيد عن آثار حملة نابليون على مصر منذ قرنين ونيف حيث، وأن كانت قد تسببت في إحداث صدمة أيقظت المصريين من سبات عصور المماليك، إلا أن العمل الحقيقي من أجل التغيير والتحديث يرجع في النهاية إلى أهل البلاد أنفسهم. والحاصل أن آثار التيار التتويري الذي ولد في تلك الفترة على مسار الحياة في مصر مازال، بعد قرنين، هامشيا للغاية إذ لا يجد المراقب المنصف فرقا كبيرا في طرق التفكير والحياة في مصر

القرن الواحد والعشرين عن مصر المماليك والعثمانية في القرن الثامن عشر. والدليل على ذلك هو اضطرارنا إلى كتابة مثل هذه المقالة التي نعتزف أنه ليس لها مكان - في الظروف الطبيعية - إلا في مزبلة التاريخ... !

فليذهبوا إلى المريخ !

ها هو شهر سبتمبر، شهر غزوتي نيويورك وواشنطن المباركتين، يعود. وياليته ما عاد.

في يوم "الفتح" من الشهر ^(١) ذهب مئات من التلاميذ بين عمر ستة أعوام إلى سبعة عشر عاما مع أهاليهم للاحتفال بأول أيام الدراسة في مجمع مدارس بمدينة صغيرة تدعى "بسلان" بجمهورية شمال أوسيتيا الروسية. لم يكن يدور برؤوسهم أن مدينتهم ستدخل التاريخ من باب الرعب البشع. في أول حادث من نوعه سجله التاريخ الإنساني المعروف، قامت مجموعة من الكائنات، التي يصعب تحديد طبيعتها، بأخذ ألف ومائتين من الأبرياء، معظمهم من الأطفال والنساء، كرهائن. انتهت العملية بمذبحة بشعة قتل فيها مايزيد عن الثلاثمائة وجرح أكثر من سبعمائة. نصف الضحايا على الأقل من الأطفال. تابع المليارات من البشر المأساة بأعينهم وقلوبهم على الهواء مباشرة وهم لا يصدقون أن ما يرون يجري حقا على كوكب الأرض.

مع الوقت تزايدت وتناقضت مطالب الخاطفين (وهم حوالي الثلاثين من المجاهدين الشيشان والعرب)، ولكنهم حافظوا على مبادئهم الأخلاقية السامية ثابتة لا تتزعزع: جمعوا "الأسرى" في صالة ألعاب واحدة، كدسواهم فيها أنصاف عرايا وسط الحر القائل. وضعوا متفجراتهم في أماكن مختلفة بالصالة وبشبكات كرة السلة، وأوصلوا أسلاكها بأيديهم لإطلاقها عند اللزوم. رفضوا السماح بإعطاء الماء والطعام للرهائن لأكثر من يومين. تركوهم يتبولون في مواضعهم. اضطر البعض إلى رشف قطرات من البول لإطفاء العطش. رفضوا استبدال مجموعة من الأطفال بعدد مماثل من البالغين المتطوعين؛ فما أكثر من سعوا لافتداء أبنائهم. عروض الخروج الآمن بدون مؤاخذه من السلطات رفضوها؛ فهم لم يأتوا "للهمز" بل لسفك الدماء في طريقهم إلى لقاء الحوريات. (يقال أن القوة الجنسية اللازمة للمتعة الأزلية معهن تتزايد طرديا مع كم الدماء المسفوكة ودرجة براءة

الضحايا). بعد أن وافقوا على إطلاق سراح بضعة رهائن من بين الأمهات، تخلصا من ضجيج أطفالهن الرضع، رفضوا أن تذهب أي أم بأكثر من طفل من أطفالها: خرجت إحدى الأمهات تحمل رضيعها بعد أن نزعَت عنها تشبث أيدي طفلتها التي لا تزيد عن السادسة من عمرها، تاركة إياها تصرخ وتتحبب. إنهارت المرأة بمجرد أن أوصلت الرضيع للأمان، ثم استسلمت للجنون. بعد أن وافقوا على اقتراب سيارات إسعاف لتتنقل أشلاء من قتلوهم في بداية "الغزوة المباركة" أطلقوا النيران عليها، وأطلق القناصة المجاهدون الأشاوس رصاص بنادقهم الآلية على رؤوس الأطفال الذين تحركوا بدافع الهلع. الخ الخ الخ

نحتاج إلى مفردات لغوية جديدة لوصف ما حدث. لم تعد تعبيرات الإرهاب والإجرام والتخريب والفظاعة والفظاظة والبربرية والهمجية والوحشية والبهيمية والجرائم ضد الإنسانية تفي بالغرض. فقدت كلها معانيها من كثرة الاستعمال. فما العمل ونحن نرتقي كل يوم إلى قمة جديدة شاهقة من قمم الانحطاط والسفالة التي يستحيل تخيلها.

يحطم المتسابقون الأولمبيون الأرقام القياسية إذ يدفعون القدرات البشرية على الأداء إلى ذرى باهرة جديدة، أما هؤلاء فيحطمون كل يوم الأرقام القياسية في الوحشية. (حقاً لم تعد اللغة قادرة على ابتكار التعبيرات المناسبة!). بعد قتل الأبرياء والفقراء في العراق؛ وهي عمليات مسجلة بالصوت والصورة على مواقع الإنترنت، يتم فيها "النحر الشرعي" وسط التهليلات والتكبيرات، وبعد إسقاط طائرات ركاب روسية بمن فيها، وتفجيرات ضد الأبرياء، من لندن ومدريد إلى بالي وسيناء؛ هاهم يتقدمون ليخوضوا سباق "ديكاتلون" الجرائم ضد الإنسانية.

الأطفال هم الهدف هذه المرة.

هل من شك في أن "مجمع الشياطين" قد شعر بحسد لا حد له من قدرة كائنات "بشرية" على أن تبتكر ماعجزت الأبالسة والشياطين عن التفكير فيه والإتيان بمثله، رغم خبراتها التخريبية العاتية التي تتعدى ألوف السنين؟! *

ما هي ياترى تلك "الأيدولوجية" التي تجعل كائنات "بشرية" تتحول إلى "أبناء أبالسة" يتفوقون على آبائهم؟؟

سيسارع البعض بالصراخ بأن الإسلام برئ من مثل هذه الأفعال التي تفوق الجرائم ضد الإنسانية. ولكن هذا أمر يحتاج إلى بحث وفحص؛ فقد كثر المتحدثون باسم الدين ولم يعد أحد يعرف أي صورته هو الحقيقي وأيها المزيف.

أما المسلمون والعرب فهم بلا شك موضع مساءلة، بسبب صمتهم المشبوه. كم كلمة إدانة خرجت من أفواه المسؤولين وأبواق الإعلام؟ كم من أصحاب الفضيلة "المعتدلين" تطوعوا بمخاطبة الخاطفين لإقناعهم بالكف عن فعلتهم والالتزام "بصحيح الدين"؟ كم مظاهرة قام بها من هرعوا في الأسبوع الأسبق لهذه الغزوة إلى الشوارع احتجاجا على اقتراب الكفار من مسجد علي بالنجف (الذي كان "مقتضى" الإرهاب قد كدس أسلحته بداخله)؟ كم من المطالبات بحقوقهن "الشرعية والإنسانية" في ارتداء الحجاب في فرنسا اهتزت أحجبتهن احتجاجا، إن لم يجرؤن على عرض أنفسهن كرهائن بديلة (حتى ولو كان هذا من باب التباهي أمام الفرنجة)؟

وإن كان بعض هؤلاء قد قام ببعض ما نقول أنهم لم يفعلوه، فكم عدد من قام حقا بإدانة الإرهاب ضد الأبرياء إدانة واضحة صريحة لا لبس فيها ولا غش؟ للأسف العكس هو الصحيح؛ فما أكثر فتاوى الحزب على القتل، حتى لو تخفّت تحت غطاء "تقية" شفاف جدا، مثل "خطف وقتل المحتلين وأعوانهم".

بغض النظر عن صمت من يشعرون بالخزي من كل هذا، فالباقون يصمتون صمت التواطؤ. صمت من أصيبوا بالصمم الأخلاقي والعمى الضميري.

القناة الفضائية إياها، الجديرة بشعار "الإرهاب... والإرهاب الآخر"، قامت بفاصل الرقص الذي استمتعت فيه بهز أردافها وهي تزف أنباء مساندتها للإفراج عن صحفيين فرنسيين مخطوفين بالعراق (ليس لأن خطف الأبرياء مُدان أخلاقيا، بل لأنهما صحفيان "زميلان"، ولأنهما ينتميان إلى فرنسا "صاحبة المواقف السياسية الصديقة"! وكذلك لوعده فرنسا بالتطبيق "الذكي" لقانون الشارات الدينية في المدارس!). أما عن "الإخوة المجاهدين" الذين نفذوا "عملية بيسلان" الباسلة فلا يمكن، بدافع "الموضوعية الإعلامية الإرهابية"، أن تشير إليهم تلك الفضائية بأكثر من كونهم "من يُسمونهم"

بالإرهابيين، ثم تروح "تبحث" و "تحلل" قضية المجاهدين الشيشان العادلة، ومشاكل بوتين السياسية!

أما رئيس تحرير تلك الجريدة المصرية الكبرى (...) فمن سوء حظه حقا أن ينشر في وسط كل هذه الأحداث كتابا مثيرا للسخرية والرتاء تحت عنوان "جنون الخطر الأخضر وحملة تشويه الإسلام"، يتهم فيه العالم كله "بالافتراء على الإسلام والمسلمين"!!

ما الذي يمكن للعالم أن يفعل الآن؟

هل سيلاّم أحدٌ لو استخدمت القنابل الذرية لمحو الشيشان، أو المنطقة الواقعة بين باكستان وأفغانستان، أو غيرها من مراكز تفريخ الإرهاب (...) من على وجه الأرض؟ بالنظر إلى التصعيد المستمر في حروب أبالسة الجهاديين ضد البشرية فليس من المستبعد أن تصل الأمور إلى هذا الحد في المستقبل غير البعيد...

هل سينجح العالم قبل فوات الأوان في محاولاته المحمومة لمتابعة أبالسة الجهاد عبر أجهزة تخابر أكثر كفاءة وعبر، وهو الأهم، تجفيف منابع الفكرية للإرهاب؟

هل يمكن أن تنجح الفكرة (التي أطلقها العفيف الأخضر مع آخرين) بإنشاء "محكمة للإرهاب" تتبع الأمم المتحدة "يُساق إليها كل من ينادي بالإرهاب، ويصدر فتوى تشجّع وتدعو إلى الإرهاب، ويمارس الإرهاب، بعدما أصبح الإرهاب مشكلة عالمية ودولية..."؟

إن لم تفلح الوسائل المذكورة أعلاه وغيرها بأسرع وقت ممكن، فليس هناك مفر من أن تتكاثف البشرية الرحيمة في البحث عن طريق آخر للتخلص من أشرار العرب والمسلمين: ماذا عن إرسالهم إلى المريخ؟!

لقد شرعت الولايات المتحدة منذ عام ٢٠٠٤ في برنامج، رصدت له بضعة مليارات من الدولارات، يهدف لإرسال أول إنسان إلى المريخ في بحر ١٥ سنة. لكن البشرية قاطبة، من الصين إلى البرازيل ومن سيبيريا إلى جنوب أفريقيا، لا شك سيسعدونها القبول بأي توضيحات، مهما كانت هائلة، لتغطية التكاليف الفلكية اللازمة لبدء مشروع تكنولوجيا جبار، بأقرب فرصة، لبناء آلاف من مركبات الفضاء (أحادية الاتجاه!) من أجل "تهجير"

تلك الكائنات ليسكنوا المريخ. وهناك سيتمكنهم الاستمتاع بالعيش وبالتذابح
كما يحلو لهم، فالكوكب الهائل سيكون بكامله لهم!
قد يكلف المشروع آلاف أو ملايين التريليونات. لكن ما أبخسه ثمننا
لتخليص كوكب الأرض من أولاد الأبالسة.

الفتنة الكبرى

في مطلع القرن الواحد والعشرين، تجد البشرية نفسها أمام بديلين رئيسيين متناقضين تماما للنظم السياسية الاجتماعية: الواحد يتركز حول "الإنسان" وقيمه وحقوقه. والآخر يتمحور حول "الآلهة" وحقوقها وأوامرها (الحقيقية أو المزعومة).

(١)

البديل الأول هو نظام "الحرية الديمقراطية" الذي يستند إلى أنظمة متكاملة ومتراصة من القيم:

— الإنسان "الذي خلق ليكون له رجاء وأمل وليسعى نحو السعادة"، وحقوقه كما استقرت منذ قيام الثورة الفرنسية، وأخذت شكلا محددا في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية المبنية عليه..

— الحرية؛ حرية الضمير الكاملة للفرد ليعيش حياته، مسئولا عنها، في حدود عدم التعدي على حرية الآخر. وهذه القيمة هي حجر الزاوية الذي تدور حوله بقية القيم، وكلمة السر لفتح باب النظام بأكمله.

— المساواة التامة بين الأفراد. فليس هناك فضل لعربي على أعجمي، لا بالتقوى ولا بالعرق ولا بالجنس ولا بلون الجلد ولا بغير كل ذلك.

— العدالة وحكم القانون؛ وهو قانون وضعي ينبع من ويستند إلى القيم الأخرى. والفكرة هنا هي أن المجتمعات الإنسانية، مكوناتها بشر وليس ملائكة (ولا شياطين). وهؤلاء لهم حساب "الخطايا" مع آلهتهم وطبقا لمعتقداتهم؛ ولكن "الأخطاء" (أو المخالفات أو الجرائم) هي الأفعال المجافية لقوانين المجتمع الوضعية التي تراعي احتياجاته وتتغير معها ومع الزمن. ويمكن اعتبار "الخطايا" و "الأخطاء" كدائرتين متقاطعتين، ولكن غير متطابقتين.

— فصل الدين عن الدولة حماية لكليهما. ولا يعني هذا فصل الدين عن المجتمع. وإذ يبقى مجاله في الدائرة الشخصية كعلاقة بين الإنسان وربه، فإن تأثيره ينعكس على المجتمع خلال ضمائر الأفراد وقيمهم.

— مصدر السلطات هو الشعب وحده، وليس أي مصدر آخر — سمائيا
كان أو أرضيا أو تحت أرضي؛ والحكم يكون من الشعب وبالشعب
وللشعب، استنادا إلى مرجعية الحرية والمساواة والعدالة.

— الانفتاح والتسامح واعتماد الحوار كأسلوب أوجد للتنافس بين
الأفكار. والمبدأ هو كما يقول فولتير في مقولته الشهيرة: "أنا أختلف معك
في الرأي ولكني مستعد أن أضع حياتي ثمنا لأن يكون لك حق التعبير عن
رأيك".

— الشفافية والمكاشفة والاعتراف بالخطأ والاعتذار عنه. (هل ننسى
الصور التي نراها أحيانا لرئيس شركة يابانية وهو ينحني أو يسجد باكيا
أمام الكاميرات، للاعتراف والاعتذار عن خطأ ارتكبته شركته في حق
المستهلك أو حملة الأسهم؟). وللمجتمع إضافة لذلك آلياته، ومن بينها حرية
المعلومات وحرية النقد، التي تكفل مراقبة تصرفات مسئوليه وكشف
أخطائهم، تحت سلطة القانون.

— أحقية الإنسان في المبادرة الشخصية والاحتفاظ بنتائج عمله وعائد
ممتلكاته.

— تكافل اجتماعي يراعي حقوق الفئات الأضعف.

— نظام عقابي فلسفته تقوم على تقويم المخطيء، وليس الانتقام منه؛
وعلى حفظ حق المجتمع.

— قيم أخرى مثل السعي الدائم لما هو أفضل (حيث لا يوجد كمال على
الأرض)، والإحساس بالمسئولية، والعقلانية، والتفكير العلمي، والإتقان،
والحس الجمالي، والانضباط، والأمانة (بالمعنى الواسع، وليس فقط كنفويض
لسرقة الأشياء) الخ. وهي قيم تتجلى خلال القوانين ولكن، قبل ذلك وأهم،
عبر سلوكيات المجتمع ومواقفه. (على سبيل المثال، فإن احترام إشارة
مرور حمراء في طريق خال ليلا تعني، بالإضافة إلى احترام القانون
والانضباط، الأمانة — أي عدم اقتراف الخطأ برغم غيبة رقابة أعين
الشرطة أو هراوات المطوعين!).

والأنظومة متكاملة ومتوازنة؛ بمعنى أن كلا من عناصرها هو في حالة
اتزان مع البقية، تشبه ما يحدث في "الأواني المستطرقة". وهذه القيم لا
تختلف عن كونها "جينات" المجتمعات التي تعتقها؛ أي هي التي تجعلها
"كائنات حية" وتعطيها مفاتيح الحياة المجتمعية على الأرض. ولذا فليس

غريباً أن نجد تلك المجتمعات خلاقاً ونشطة ومتجددة ومتحركة ومنتجة ومنفتحة ومتفائلة. ولكن أياً منها لا يزعم أنه وصل إلى الكمال أو قد أصبح يوتوبياً أو فردوساً على الأرض؛ فالمشاكل لا تنتهي طالما كان هناك بشر ذوو إرادات ورغبات متعارضة وتطلعات. إلا أن هذه المشاكل تُعالج بالأساليب العقلانية وبالحوار.

وقد تبلور هذا النظام بمجموعة قيمه عبر القرون في مسيرة من التطور والانتخاب الطبيعي، قاداتها وتأثرت بها الحضارة الغربية، وانتهت "بالبقاء لأفضل النظم". وهو (كما تنص ديباجة الدستور الأوروبي الذي تم توقيعه من رؤساء الدول الخمس والعشرين شهر أكتوبر ٢٠٠٤ في روما قبل عرضه على الاستفتاء بين شعوب الاتحاد) يستلهم "التراث الثقافي والديني وتراث الهيومانيزم" في أوروبا. ويمكن أن يعتنقه المؤمن بأي دين (إذ يصعب تصور دين حقيقي يتعارض معها) والملحد؛ المتدين وغير المتدين؛ الفقير والغني؛ الأبيض أو الأصفر. وقد انتشر هذا النظام بالفعل بين ما يزيد عن ثلث شعوب الأرض؛ من اليابان إلى أمريكا ومن السويد إلى جنوب أفريقيا ومن الهند إلى التشيك.

وفي هذا النظام فإن الشعوب، لكي تحكم نفسها، تلجأ إلى أساليب مثل "الديموقراطية التمثيلية" (الانتخابية) التي تستند إلى "دولة المؤسسات" وتأتي في صور مختلفة. ولكن هذه ليست في حد ذاتها "قيمة" من القيم، بل مجرد آلية، أو إذا شئت لعبة سياسية هدفها اختيار من يمثلون الشعب في حكمه. وبغير الاستناد إلى المنظومة المتكاملة فإن "الديموقراطية التمثيلية" لا تزيد عن كونها مجرد "تمثيلية" بلهاء بل وخطرة. [يبدو أن معلومات كبار القادة العرب تتوقف عند حدود هذه "التمثيلية الديموقراطية"، كما تبين أثناء الحوار المذهل الذي أجرته البي بي سي مع السيد عمرو موسى يوم ١٥ نوفمبر ٢٠٠٤].

ويرتبط به من الناحية الاقتصادية النظام الرأسمالي؛ وهو يعني اقتصاد السوق الحر الذي يعمل في إطار يحد من الاحتكار والاستغلال.

وبما أنه بشري المنشأ، فليس هناك ما يحد من تطوره، أو تطور أي من عناصره، مع الزمن. وإن كان فرانسيس فوكوياما يقول في "نهاية التاريخ" بأن البشرية قد وصلت إلى أفضل ما يمكن تصوره من نظم، فهذا

لا يمنع إحتمال تطوره في المستقبل؛ بل من المؤكد أن يحدث هذا وإلا تحجر وتحول إلى وثن.

ومن نقاط قوة هذا النظام أنه قاد قاطرة التقدم العلمي والتكنولوجي والفكري والفني والتموي في القرون الأخيرة. ومعه أصبح تزايد المعرفة الإنسانية بمعدلات "هندسية" (أي ليست خطية) تجعلها تتضاعف مرة في كل عشر سنوات؛ ووسعت مجالها: من مكونات الذرة وجينات الخلية إلى المجرات البعيدة حتى لحظة انبثاق الكون المعروف (في الزمان والمكان، أو الزمكان).

من ناحية أخرى فمن بين نقاط ضعفه:

— انتشار "الرديلة" (بغض النظر عن التعريف المحدد لها) في المجتمعات التي تطبقه. وهذا صحيح إلى حد كبير، فهو ثمن للحرية. ولكن من ناحية أخرى فليس من المؤكد على الإطلاق أن "الرديلة" أقل انتشارا في المجتمعات "الأخرى". بل يبدو أن الفارق الوحيد (أو الرئيسي) هو كونها في الأخيرة محاطة بشيء من السرية، بدلا من كونها فوق السطح. أي أن تلك المجتمعات تخشي "الفضيحة" أكثر من الفعل! ومن ناحية أخرى، نجد بعض "الممارسات" منتشرة ومقننة في تلك المجتمعات، بينما هي محرمة قانونا في دول "الحرية الديمقراطية" (ولا داعي لنقول المزيد....).

— أن الحرية تفتح الأبواب لأعداء الحرية، وأن الرفاهية تصل بالناس إلى عدم الاستعداد للتضحية بشيء في سبيل الحفاظ على مكاسبهم. ولا يوجد رد حاسم على هذه النقطة التي يختلف حولها علماء الاجتماع والفلاسفة. الزمن وحده سيحدد إن كانت ستصبح بمثابة كعب أخيل.

(٢)

النظام الثاني يسعى لتأسيس دولة تقوم على أيديولوجية شمولية (توتاليتارية) هدفها إعادة تشكيل المجتمعات وتنفيذ (ماتزعم أنه) إرادة الآلهة على الأرض. وقيمها تقف على النقيض من القيم الأساسية للنظام الأسبق. ويمكن تلخيصها في الآتي:

— الطاعة العمياء تأتي كقيمة عليا تمثل حجر الأساس: بدءا من طاعة النصوص الحرفية إلى طاعة من يفسرونها ويقدمون الفتاوى حولها، وانتهاء بطاعة ولي الأمر. فالإنسان هنا ليس أكثر من "طلقة رصاص" لم تختار

هدفها، مقارنة بكونه، في نظام "الحرية الديموقراطية"، أشبه "بقائد الطائرة" الذي يتحكم فيها ويتحمل تبعات اختياراته.

— الدين عصب الدولة، والدولة سند الدين. والدين هنا قد لا يعني أكثر من "المذهب الديني" السائد (أو في موقع الحاكم المتحكم) حيث تطبق الأيديولوجية.

— لا حرية: فليس للناخبين ونوابهم، مثلاً، أي حق في التشريع إلا في نطاق "الأيديولوجية". والحريات الشخصية، بدءاً من الاعتقاد وانتهاء بالملبس والمأكل وأسلوب المعيشة، محكومة ببندوها.

— لا مساواة بين الرجل والمرأة، ولا بين أتباع "الأيديولوجية" وغير أتباعها؛ ولا بين "المؤمنين" و "غير المؤمنين".

— وبالتالي، فلا عدالة عامة؛ وأن كانت عموماً هناك عدالة في تطبيق القواعد المقننة (التي هي في حد ذاتها غير عادلة).

— تطبيق قواعد عقابية لا تكفي (كما يقول العفيف الأخضر) بتقويم المذنب المدان أو بأسلوب التقييد على حريته (أي بعقوبة السجن)، بل تقوم على "الانتقام" وتستند إلى أساليب "الإيذاء البدني" للمذنب، بدءاً من الجلد وبتر الأطراف إلى دق الأعناق.

— حق الملكية والمكسب في حدود ما تقننه "الأيديولوجية".

— تكافل اجتماعي يرعى حقوق الفقراء والمعوزين (ليس لأن هذا حق لهم، بل من باب كسب الثواب).

— الأخذ بالعنف كأسلوب مشروع تماماً لفرض "الأيديولوجية" على الآخرين، في داخل "الدار" أو في خارجها، إذا لم يأت أولئك بالتي هي أحسن. ويرى منظروها المعاصرون بأن "الصدام مع العالم هو الأسلوب الأمثل إن لم يكن الأوحـد لانتصارها وسيادتها الحتمية" على الكرة الأرضية (وربما غيرها من الكواكب..).

وهذه الأيديولوجية تمثل في مجملها استتساخاً أو بعثاً لصور وجدت في عصور سحيقة. ولأنها في عرف دعايتها كاملة وشاملة وصالحة لكل العصور والبلدان، فليس من المنتظر ولا من الممكن، بحكم التعريف، أن تتطور مع الزمن أو تتكيف معه.

وعند وصولها للحكم، عن طريق تمثيلية "الديموقراطية التمثيلية" إذا لزم، فنظامها السياسي يستند إلى الديكتاتورية المطلقة وإن كان يتجاوز عن

بعض "التشاور" في نطاق محدود. أما اقتصاديا، فلا يوجد نظام محدد، طالما كان محكوما ببنود الأيديولوجية.

وإذا كانت بعض الأديان على مر التاريخ قد أعطت أهمية بدرجات مختلفة لضبط التصرفات اليومية الشخصية لأتباعها، إلا أن الأيديولوجية التي نحن بصددتها تتميز بكونها نظاما جبريا شموليا استعلائيا توسعيا واستئصاليا.

ومن نقاط القوة الرئيسية قدرتها على استثارة الغرائز الدينية الجامعة للجماهير، وفتح القنوات الشرعية لممارسة باقي الغرائز (في الحياة الأخرى، إن لم يتسن الأمر في هذه الحياة).

ومن نقاط ضعفها الرئيسية حَجْرُها على الحرية، لدرجة إصابتها في مقتل، وبالتالي محو العقلية الخلاقة الابتكارية (فيما عدا أمور محددة، كما سنرى)؛ وبالتالي تبقى الدول التي تعتنقها عاجزة عن التطور والتقدم وعالة على الآخرين.

باختصار، ففي مقابل "جينات" مجتمعات الحرية الديموقراطية الحية، فإن الأيديولوجية التوتاليتارية الدينية ليس لها أجنحة إلا قتل المجتمع ووضع جثته في قوالب سابقة الإعداد منذ قرون. ولذا فليس غريبا على الإطلاق أن تقوح من المجتمع الذي يقع في براثنها عفونة الموت (لأنه حُطّ تحنيطا ردينا!)

وكما سبق أن ذكرنا فقد انتشر نظام "الحرية الديموقراطية" بين ما يزيد عن ثلث شعوب الأرض؛ ومن المتوقع أنه في خلال عقد أو عقدين سيزيد معتنقوه عن نصف سكان الأرض، بترسخ أقدامه في أمريكا الجنوبية وأوروبا الشرقية ومعظم دول الاتحاد السوفييتي السابق وتركيا وبعض الدول الأفريقية الواعدة.

يبقى بعد ذلك الصين والعالم الإسلامي. الصين تقفز على طريق التنمية الاقتصادية وتتخطى بالتدريج عن النظام التوتاليتاري الشيوعي؛ ومن المتوقع أن تنضم إلى معتنقي "الحرية الديموقراطية"، وإن كان هذا قد يتم بأسلوب وئيد لتفادي تفتت هذه الدولة هائلة الحجم.

أما العالم الإسلامي فهو يقف على مفترق الطرق ممزقا بين دعاوى النظامين. وباستثناء تركيا، التي تتقدم على طريق "الحرية الديموقراطية"

(تحت ضغوط مفاوضات الانضمام للاتحاد الأوروبي)، فإن دوله الأخرى لا تمارس أكثر من تنويعات على تمثيلية "الديموقراطية التمثيلية"؛ بينما أيديولوجية الشمولية الدينية مازالت في طور التمدد، والقاعدة الشعبية التي تتجذب إليها تتسع.

ومثلما كانت الحروب العالمية الثلاثة التي شهدتها العالم في القرن العشرين هي أساسا حروب أنظمة بين "الحرية الديمقراطية" وبين "الشمولية" (الفاشية والنازية والشيوعية)؛ فإن الحرب العالمية الرابعة التي تدور اليوم قد شنتها أيديولوجية الشمولية الدينية، مع سبق الإصرار والترصد، ضد الحرية الديمقراطية وبهدف القضاء عليها، ثم فرض السيطرة على العالم. أما ما يشاع أحيانا عن أسباب لشن تلك الحرب مثل الفقر والإحباط وبعض القضايا الإقليمية فهذا ليس سوى من قبيل التخاريف الذرائعية التبريرية.

وهذه الحرب غير تقليدية لكونها "متعولمة" بدون حدود جغرافية ولكون الطلائع الثورية الدموية لطرفها الأول لا تعترف بقوانين الحرب و "تبتكر" أساليبها لم يعهدها العالم من قبل للانتصار في الصراع، وتساندها في ذلك كتائب إعلامية وإفتائية جبارة تتغذى على فيض هائل من دولارات النفط (التي تحصل علي معظمها، ويا لسخرية القدر، من دول "الحرية الديمقراطية").

وكما يقول "جيل كيبيل" خبير الإسلام السياسي في أحدث كتبه، وعنوانه "فتنة" (fitna)، فإن تاريخ العالم الإسلامي عادة ما يتأرجح بين قطبين: "الجهاد" (أي العنف ضد العالم الخارجي) و"الفتنة" (أي العنف بين أجزاء وتيارات الأمة ذاتها). المشكلة الكبرى التي يواجهها العالم الآن هي أن العالم الإسلامي يخوض في ذات الوقت الجهاد (بإعلان الحرب العالمية الرابعة من داخل تخومه) والفتنة الداخلية.

نتيجة هذه الفتنة الكبرى التي تتعرض لها البشرية؛ قد تكون الانتصار على الأيديولوجية الشمولية الدينية واستئصال جذورها الفكرية والعقائدية، أو السقوط فيها.

العالم الإسلامي هو الذي سيحدد مصير البشرية في القرن الحالي!

في ظلال القاعدة

لا يكاد يمضي أسبوع بدون أن تنشر الصحف في أوروبا أخبارا عن القبض على أشخاص بتهمة الإعداد للقيام بعمل إرهابي هنا أو هناك. إضافة لذلك تغطي أرفف المكتبات عشرات الكتب، بدون مبالغة، التي تتحدث عن الإرهاب وأخطاره ومستقبله.

نكن الجدير بالملاحظة صدور حفنة من الكتب (في فرنسا) مؤخرا تتحدث^(١) بصورة مباشرة وبوضوح عن العلاقة بين جماعة الإخوان والتنظيمات الإرهابية الإسلامية، بما فيها القاعدة. أحد هذه الكتب بقلم صحفي من أصل إيراني، قضى أوقاتا طويلة مع الطالبان وحزب الله وحماس وتجمعات الإسلاميين المنتشرة في الضواحي الأوروبية، لدرجة تجعله يعرف جيدا كيف يفكرون؛ والكتب الأخرى بأقلام باحثين متابعين للحركات الإسلامية.

لاحظ الكثيرون أن بن لادن أنكر عدة مرات أن له يد أو علم بعمليات ١١ سبتمبر حتى وقت الشريط المذاع بعدها بثلاثة أشهر (في ١٣ ديسمبر ٢٠٠١)، والذي اعترف فيه. كيف نفسر هذه التصرفات الغريبة؟ بالطبع ليس من المستبعد إطلاقا أنه كان يكذب، لكن العديد من أجهزة المخابرات الغربية تظن أن الظواهري (خريج الإخوان) هو الذي رتب كل شيء من وراء ظهر بن لادن؛ وثقا من قدرته على التلاعب به في حالة النجاح، ومستغلا الشبكة الأخطبوطية الدولية لجماعة الإخوان في الاتصالات والتسهيلات اللوجستية التي يصعب تصور قيام بن لادن شخصيا بها من قندهار.

بل إن بن لادن، وإن كان له حضور إعلامي وكاريزما، هو في الواقع شخص محدود الفكر والقدرات. وقد سبق أن توصل إلى معرفة ذلك

(١) مزاحع رسيدي:

- Freres Musulmans, dans l'ombre d'Al-Qaeda, F. Razavi, éd. J-C Godelroy
- Le Sabre et le Coran, P. Landau, ed. Rocher

واستغلاله إخوانجي آخر هو عبد الله عزام (الأردني من أصل فلسطيني) الذي قابله في السعودية، بينما كان لا يزال طالبا في جامعة الملك بن عبد العزيز. أظهر "أسامة" عندئذ إعجابه بالإخوان وبتحديهم لحافظ الأسد، فدعاه عزام للانخراط في الجهاد بأفغانستان، إذ رأى فيه شخصية (من عائلة ثرية) تحب "المثاليات المطلقة"؛ وأقنعه بتكوين "مكتب للخدمات" مهمته البحث عن المتطوعين في مصر والسعودية وباكستان الخ، وبناء معسكرات تدريب للمجاهدين (قاعدة) في أفغانستان. وبعدها فإن عزام، الذي كان، في الحقيقة، هو المؤسس للدولة الجهادية الأولى، تحت رعاية جماعة الإخوان ورابطة العالم الإسلامي)، استقر في بيشاور منذ ١٩٨٤ لمباشرة المجاهدين وأنشطتهم.

أثرت هذه الخبرة في بن لادن الذي اعتبر عزام مرشده ومعلمه. ولشدة اقتناعه بأهمية الجهاد، أسس تنظيم "القاعدة" في ١٩٨٨ للتوسع في تطبيق تعاليم المرشد. وقد اغتيل عزام في العام التالي (لا يعرف أحد كيف، وإن كانت بعض الشكوك تحوم حول الظواهري). على أي حال، فقد خسر بن لادن الإخوانجي "المعلم" ليقع تحت تأثير الإخوانجي "الطبيب" الذي أصبح الرئيس الفعلي للقاعدة. بصورة أخرى، فإن بن لادن يقوم بدور رئيس مجلس الإدارة (chairman) بينما الظواهري هو الرئيس التنفيذي، الذي يتضح دوره مع تزايد البيانات التي أخذ يعلنها بنفسه.

الزرقاوي هو أيضا إخوانجي، من الأردن. وقد أصبح أشهر من نار على علم فلا داعي لتكرار قصة حياته المجيدة أو التذكير بدمويته الشرسة. ولقد أخذ بعض ذوي الصلة بالجماعات الإسلامية على السلطات الفرنسية عدم لجوئها إلى إخوان الأردن للمساعدة في أزمة الصحفيين الرهائن في العراق، لأنهم "الوحيدون القادرون على التأثير على الزرقاوي".

لونفتح هنا قوسا: بعد أن نجح الأمريكان، بالاشتراك مع العراقيين وبمساعدة المخابرات الأردنية، في قتل الزرقاوي في ٨ يونيو ٢٠٠٦، كان من الملاحظ ليس فقط انعدام بيانات الترحيب أو الموافقة من الإخوان للقضاء على هذا السفاح الدموي، بل إن "مراقب الإخوان" في الأردن، طبقا لتقرير إخباري لقناة العربية يوم ١٠ يونيو، فقد قدم العزاء لآل الزرقاوي واصفا إياه "بالشهيد الذي سيشفع لنا جميعا في يوم الدين". أما قناة الجزيرة

(لسان حال الإخوان وكافة "فصائل" الإسلام السياسي) قد انتابها حزن عميق كان واضحا في تغطياتها في تلك الفترة].

هناك إخوانجي آخر: خالد شيخ محمد الذي ولد بالكويت في ١٩٦٥ والذي يُعتقد أنه أحد الأدمغة وراء أحداث سبتمبر وأنه كان شخصا وراء عملية خطف وذبح الصحفي الأمريكي دانييل بيرل (من الـ ١١ ستريت جورنال). نشأ خالد في عائلة متدينة تعرفت منذ الخمسينيات على إخوانجية، كانوا قد لجئوا للكويت هربا من مصر، وتأثرت بفكرهم. ثم انتقل مع عائلته إلى باكستان، حيث ذهب الأب للعمل، وسافر بعدها لأمريكا في الثمانينيات ليدرس الهندسة. وفي طريق العودة مر على الفلبين حيث ساعد الجماعات الإرهابية هناك على التشكل (!) وذهب بعد ذلك إلى بيشاور حيث التقاه بن لادن وأعجب به، مثل سائر الإخوانجية، لفكرهم الجهادي وقدراتهم التنظيمية. وبعد قليل دخل في الدائرة القيادية للقاعدة، لكنه قبض عليه في إسلام آباد في ٢٠٠٣ ومعه العديد من الوثائق. (لاحظ أن ابن شقيقته هو رمزي يوسف المسجون حاليا في أمريكا بتهمة تفجير المركز التجاري في ٩٣ : يالها من عائلة!)

عمر بكري، الإخوانجي السوري ومؤسس جماعة "المهاجرين"، الذي كان يعمل من ضاحية فينسبيري، بالقرب من لندن، يساعد الشباب البريطانيين من أصل باكستاني على الالتحاق بمعسكرات تدريب الجهاديين. ومثل باقي الإخوان، فإنه خبير في التناقض والتلاعب وازدواج اللغة. وقد سارع بالهرب من بريطانيا قبل نهاية ٢٠٠٥، خوفا من القبض عليه بعد تغيير قوانين الإرهاب هناك.

فادي عيتاني الذي يدير "دار الرفاه الإسلامي" (واحدة من ٤٠٠ جمعية إسلامية تتجمع في "المجلس الإسلامي لبريطانيا")، لا يؤكد إن كان "عضوا في جماعة الإخوان"، ويعتبر أن "الأزهر والإخوان في مصر ضحايا للأوضاع السياسية في البلاد" ويقول: "تجبر عليهم الحق في العمل بينما الديموقراطية تعني السماح لهم بتأسيس نظام الحكم الذي نريده".

ولا ننسى طارق رمضان، حفيد البنا والنجم الساطع في سماء ترويج الفكر الإخواني، مع قدرات خاصة في المراوغة وازدواج الحديث. وغيرهم كثيرون. بل هناك أوريبيون متحولون للإسلام أصبحوا إسلاميين، مثل لوك الأيرلندي الذي أسلم في ٢٠٠٢ ويراه الناس وهو يسير

في ضاحية فينسبري بملابسه "الباكستانية" ولحيته الحمراء. إنه يحلم بالهجرة لأرض إسلامية "للتعمق في كيفية أن يصبح مسلما حقيقيا، ثم بعدها... قد يشارك في الجهاد".

هكذا نجد في كل الضواحي الأوروبية خطابا إخوانيا يقسم كل شيء إلى اثنين: العالم بين "الإسلامي" و "الغربي الكافر"، والمسلمين بين "الحقيقيين (الطيبين)" و "غير الحقيقيين (السيئين)". إنهم، بلا مبالغة، هم الذين اخترعوا فكرة صدام الحضارات.

أيما كان موضوع النقاش مع ممثلي هذه الجماعة الإسلامية أو تلك، ومهما اختلفت توجهاتهم؛ فالمرجعية هي دائما الإخوان وفكرهم. الإجماع يشمل من مر منهم عبر التنظيمات بسوريا أو مصر أو الأردن، أو كان خريج الضواحي الأوروبية.

بن لادن قد تكون له أجندة للانتقام من أمريكا التي تخلت عنه بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ومن حكام السعودية الذين دنسوا أراضيها بدخول القوات الأمريكية. لكن الظواهري والزرقاوي والقرضاوي وغيرهم من الإخوانية لهم أجندة طويلة المدى لفرض الحكم الإسلامي العالمي. واستراتيجيتهم تشمل الإرهاب والعمل السياسي والإعلامي كأدوات للوصول إلى الهدف. كل هذا يجعل الإخوان أخطر على الغرب والعالم من بن لادن. فقد أصبحوا "دولية" ذات شأن، بها كوار تجيد ازدواج اللغة وتفهم جيدا الغرب ونقاط ضعفه بصورة تفوق بمراحل معرفة أهل الغرب الحقيقية "بالشرق". قوتهم سياسية ودينية واقتصادية يجب أخذها بجدية.

خطر "الفاشية الإسلامية" (بتعبير الكاتب التونسي رشيد بوجذرا) لا يهدد فقط الغرب وديموقراطياته بل شعوب العالم الإسلامي؛ فهي أول الضحايا. وفي رأي صحفية مصرية (تخشى الإفصاح عن اسمها) أنه "ما لم تتحرك الحكومة فإن مصر ستواجه في خلال خمس أو عشر سنوات (كم هي متفائلة!) الطبعة السنية من الثورة الإيرانية".

من ناحية أخرى نجد أن بعض الإخوان يعترضون أحيانا على تصرفات القاعدة، كجزء من ازدواجية الخطاب، ولأنها قد تهدد بهدم ما قساموا بينائه. يقول أحد زعمائهم في مصر: "الإخوان قادرون اليوم على الوصول للسلطة في أي بلد، لكن في سبيل هدفهم النهائي مازال يلزمهم

بعض المساندة السياسية، ولذلك لابد من الاستمرار في تطوير خطابهم بالصورة المناسبة..". (د. عصام العريان في حديث لجريدة لو موند بتاريخ ٢٦ أبريل ٢٠٠٥).

حديث خطير أورده الكتاب المعنون "الإخوان المسلمون في ظل القاعدة"، مع أحد كبار رجال المخابرات الفرنسية يطالب فيه المتخصصين بضرورة الكتابة بكثرة حول موضوع الإخوان "قربما يجعل هذا قياداتنا السياسية الغافلة تتحرك لتعمل شيئاً". ثم يتساءل "هل ستحتاج المجتمعات الأوروبية إلى كارثة كبرى قبل أن تتحرك؟ لا يجب أن نخدع أنفسنا فنحن في حالة حرب حتى لو كانت غير واضحة تماماً للأعين". حالة حرب؟ هل في هذا مبالغة تصويرية؟ يرد على التساؤل قائلاً: "إطلاقاً. أنا أتكلم عن الواقع. لقد أصبحت "بوشياً" (نسبة إلى بوش)، لأنه فهم مصدر الخطر". ثم يضيف: "الحرب العالمية الثالثة تجري، بدون إعلانها. وهي تتعلق بالمدينين وأحوالهم النفسية و يقينياتهم واطمئنائهم وأحياناً أجسامهم.. ولابد أن نتساءل إذا ما كانت أجهزة مخابراتنا تتكيف مع الواقع..".

ويضيف الرجل كلاماً بالغ الأهمية: "ليس هناك سوى مرجعية تاريخية فكرية واحدة يجمع عليها ٨٠% من الإسلاميين السنيين: وهي الإخوان". ثم يقول: "لا يهتم أحد (من الجماعات الإسلامية) بكونه عضواً بالفعل في جماعة الإخوان أو هيكلها. فالمهم هو تطبيق أسلوبها وأفكارها... وحتى لو لم ينتم معظم الإسلاميين تنظيمياً للإخوان، إلا أنهم تأثروا بشدة بتصورها عن الإسلام. هذا أسلوب يناظر الحزب الشيوعي الروسي بعضويته المحدودة، ولكنه كان هو الذي يحدد الخط العام للعمل في كافة الدول. فقد أصبح التأثير والفلسفة التي يحملها أكثر أهمية من الأفراد. هذا بالضبط ما نجده مع الإخوان...".

القاعدة إذن هي مجرد "ماركة" أو "صاحب حق امتياز" (franchise) للإرهاب، لكن الفكر وشبكة "التوزيع" تستند إلى تنظيم الإخوان. فلجذب المتطوعين هناك حاجة لرسالة جاذبة: الجهاد. وتحتاج الرسالة لنشرها عبر تنظيم الإخوان المتشعب، وبطريقة استهدافية، مثلاً عبر الطبقات التحتثاقية (sub-culture) في المجتمعات. ويتم التغلغل عن طريق خطاب ذي مصداقية. بعد ذلك تصبح المسألة مسألة وقت وأموال (سعودية وخليجية)

لإقناع أيا من كان. وقد سهل انهيار الحدود في أوروبا الأمور جدا أمام حركة الأشخاص وسيولة الأموال والعمل لاختراق المجتمعات الأوروبية.

معتقدات الفاشية الشمولية الإسلامية تنتشر مثلما فعلت النازية، مستغلة المشاكل الاجتماعية مع محاولة غواية من هم أقل حظا في المجتمع، بالكلام عن "إصلاح" مجتمعي يمر طبعاً عن طريق الدين؛ ليس إصلاح الدين بل العودة السلفية إلى أصوله، أي إلى دوجما دينية، شكلها فقهاء القرن السابع والثامن، ذات رؤية مجتمعية لذاك الزمن. ثم يقدمون ذلك على أنه إسلام المعتدلين، لكن ما إن يجرؤ أحد على انتقادهم يصرخون بأنهم ضحايا الإسلاموفوبيا. وبالضبط مثلما قال هتلر أن الألماني الجيد هو من يلتزم بتعاليم النازي، فالمسلم الجيد في نظرهم يجب أن يلتزم بتعاليمهم.

هذه "الفاشية الشمولية الخضراء" ليست مجرد تعصب ديني بل هي أيديولوجية تخريب شامل، نوع من الثيوقراطية الشمولية والعنصرية الأكثر خطراً بقدر عمق الكراهية المرضية (الباثولوجية) للآخرين من يهود وصليبيين وغيرهم. الجهاد بدأ ومن يريد النيل من الكفار متأكد من عرفان الإخوة له وبه.

بعد الحرب الباردة أصبحت هناك حرب أيديولوجية جديدة تجد سندها المالي واللوجستي والديني الفكري في السعودية وباكستان والأردن ومصر. لكن في كل الأحوال هناك عامل مشترك وهو الإخوان وشبكتهم. يقول إيف بيرتران، المدير السابق للمخابرات الفرنسية، أنه منذ ١٩٨٥ بدأ يظهر ضعف متزايد في التأثير (التقليدي المحافظ) الجزائري في جامع باريس الكبير وتصاعد قوة الجمعيات التي تستوحي فكر الإخوان، التي شكلت في ١٩٨٣ "اتحاد الجمعيات الإسلامية الفرنسية"، ذي العلاقات المتشعبة عبر شبكة أوروبية ودولية تشمل "رابطة العالم الإسلامي".

وهؤلاء يستغلون إلى أقصى حد، وبصورة أفضل من الغربيين أنفسهم، قوانين الغرب التي توفر حرية التعبير غير المحدودة. يلجأون إلى اللغة المزدوجة، مع محاولات لاختراق المؤسسات الحيوية (بفرنسا) كالبوليس والإدارة والجيش؛ والبحث عن قضايا مشتركة مع حركات الرفض والتمرد، مثل الضد عولمية، بهدف البحث عن جذب الاهتمام الإعلامي بأي صورة. اللوبي المستمر، والتصرف كحزب بدون أن يكونوا كذلك. باختصار اتباع

أساليب نشطاء الخلايا الشيوعية في الستينيات في إعداد الأرض لقيام الثورة القومية الإسلامية.

والإسلام، طبقا لهم، غير قابل للتغيير أو للاندماج في المجتمع الغربي، الذي هو بالتعريف تطوري وتقدمي. أما القواعد الوحيدة التي يحترمونها فهي عدم احترام أي قواعد سوى الجهاد. وما إن يكون العمل في سبيل الإسلام وباسمه، فمن حق "الأخ" أن يكذب بشأن هويته أو أفكاره ونياته. فقد صنع الإخوان من الكذب أمضى أسلحتهم الذي يجعل من الصعب إمساكهم، خصوصا وأنه لا توجد غالبا أي علاقات مباشرة بين الأخ والقيادات التنظيمية.

موضوع الحجاب في فرنسا كان هدفة اختبار مؤسسات الدولة. وأكثر من دفع الثمن هم المسيحيون واليهود والسيخ الذين اضطروا لإخفاء شاراتهم الدينية برغم كونها ليست "سياسية" مثل الحجاب. ذلك لأن الحجاب ليس مجرد رداء محايد بل هو "يونيفورم" إسلامي، رداء سياسديني. ولا بد أن نذكر أنه في كل الدول من إيران لمصر وباكستان حتى تركيا (التي يعاد أسلمتها ونزع العلمانية الكمالية منها)، فإن التوجه نحو الأسلمة يبدأ بالكفاح من أجل الحجاب.

أغلب النشطاء الإسلاميين اليوم هم من أبناء الجيل الثاني والثالث من المهاجرين، أي إنهم نتاج المجتمع الأوروبي: لأن الإخوان يسعون لقطع أكثر الأفراد هشاشة من إطارهم الحياتي، عبر توجهاتهم التي تجعل الانتماء للإسلام شيئا لا يتماشى مع المواطنة في أوروبا.

يجري هذا في الوقت الذي بذلت فيه الدولة في بلد كفرنسا جهودا كبيرة للمساعدة على اندماج "الإسلام" في المجتمع، فشكّلت في ٢٠٠٤ "المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية" على قدم المساواة مع المجالس التي تمثل أصحاب الديانات الأخرى أمام الدولة (في الأمور المتعلقة بدور العبادة الخ)، ثم ساعدت على تشكيل مؤسسة خيرية خاصة (foundation) تتلقى التبرعات المعفاة من الضرائب من أجل تمويل بناء وإدارة المساجد والمعاهد الدينية. لكن الذي حدث هو أن اتحاد الجمعيات الإسلامية، الإخواني التوجه، أصبح له أغلبية الأعضاء في المجلس.

أنشأ هذا الاتحاد الإخواني في ١٩٩٠ "المعهد الأوروبي للعلوم الإنسانية" بمنطقة البورجونى بجنوب شرق فرنسا، حيث يعيش الطلبة والأساتذة بصورة متخفية في منطقة زراعية (ومنتج رئيسي للنبذا) غير بعيد عن سويسرا وألمانيا. قيادات المعهد هم من الإخوانية مثل يوسف القرضاوي (الذي يرأس أيضا المركز الأوروبي للفتوى والبحث بانجلترا، الذي يفتى بوجوب الحجاب وجواز العمليات الانتحارية، وينشر كتابات البنا وقطب)، وهدفه الرسمي هو "توفير الدراسات العليا المتخصصة في علوم الدين"، ويحتفظ بعلاقات مع جامعات إسلامية في السعودية والكويت وقطر وباكستان. لكن المخابرات الفرنسية "تساورها شكوك" حول استغلاله ليصبح منصة انطلاق لمنظري الأصولية الإسلامية طبقا لأفكار الإخوان...

ولابد هنا من ملاحظة أن غالبية مسلمي فرنسا وأوروبا علمانيون أو غير ممارسين، لكن الإخوان وأتباعهم يتلاعبون بمكيا فيلية بارعة بمشاكل الهجرة لتصب في صالح عزل المسلمين وتصويرهم بالضحايا، ويمارسون تعاليم حسن البنا حول "الخطوة خطوة" لكسب نقطة وموقع جديد كل يوم.

باختصار، هناك إدراك يتنامى بأنه حتى لو كان للقاعدة شرف الاختار العلني بنجاحات العمليات الإرهابية، فإن الإخوان، فكرا وأسلوبا ونشاطا، هم الأصل، حتى لو وقفوا في الظل. الزعم بأن الإخوان لا علاقة لهم بالجماعات الإسلامية حتى وإن كانت هذه قد خرجت من تحت عباءتهم، هو زعم ساذج على أحسن الفروض. فالعباءة واحدة: صحيح لها العديد من الأذرع والأرجل بصورة أخطبوطية تثير ارتباك المشاهد، إلا أن الجميع في الحقيقة يعملون معا من داخلها في سبيل الهدف المشترك.

ختاما، إذ نترك للفرجة مهمة محاولة الاستيقاظ في الوقت المناسب (إن لم يكن متأخرا بالفعل!)، فإننا نهدي هذا الكلام لأهل المحروسة، حيث بدأ الإخوان في استعراض عضلاتهم والخروج متظاهرين في شوارع مصر مطالبين "بالإصلاح" و"الديموقراطية" - أي السماح لهم بالاستيلاء رسميا على "كرسي" الحكم؛ بالذوق، وبسرعة.

وقد كان رد فعل الحكومة هو القبض على بضع عشرات منهم (بسبب "تعطيلهم حركة المرور"!!). لكنها لن تجعلنا ننسى أنها هي التي تركت

لهم، بكامل إرادتها ومعرفتها ورضائها، الساحة منذ عقود: ليسيطروا على الإعلام والتعليم والمساجد، فتم تشكيل (أي تخريب) العقل الفردي والجمعي للشعب؛ وكذلك ليتغلغلوا على راحتهم في كافة أجهزة الدولة بدون استثناء.

هل ستصحو المحروسة، قبل خراب "مالطا"؟! أم أنه حتى "مالطا" لم تعد تهمنا بعد أن انضمت للاتحاد الأوروبي؟

الأخ طارق... متعدد الأوجه

طارق رمضان^(١)، الممنوع من الإقامة في فرنسا ودخول الولايات المتحدة، أصبح فجأة محل تبجيل بريطاني فريد: فقد دعت كليه سانت أنتوني بجامعة أكسفورد الشهيرة ليحاضر بها. ثم فاجأ وزير الداخلية البريطانية العالم في نهاية أغسطس ٢٠٠٥ بدعوته ليكون عضواً في لجنة، أو مجموعة عمل (task force)، مكونة من ١٣ من المسلمين (قيادات الطائفة وأكاديميون وسياسيون) هدفها "البحث عن طرق لمنع انزلاق الشباب المسلم في بريطانيا نحو التطرف العنفي". وتقول مصادر الوزارة، طبقاً لصحيفة الجارديان (٣١ أغسطس)، أن رمضان سبق وأن "أعطى محاضرات لقيادات الشرطة البريطانية" (؟؟)

لم يكن الحبر قد جف على قرار الوزير، عندما صرح رمضان لمجلة "لوبوان" الفرنسية (عدد ٧ سبتمبر)، تعليقاً على أنباء رفض الحكومة البريطانية منح يوسف القرضاوي تأشيرة دخول لإلقاء محاضرات في لندن، وفي ابتزاز واضح، بقوله "إذا منع بلير يوسف القرضاوي من الدخول.. سنكون كثيرين من بين أعضاء اللجنة الذين سيتساءلون عن جدوى الحوار مع الحكومة البريطانية" (!!)

وقبل ذلك، كانت جامعة نورثام الكاثوليكية بالولايات المتحدة قد دعتة كمحاضر بها في الفصل الدراسي لخريف ٢٠٠٤ ولكن الإدارة الأمريكية، بعد تردد، قررت في يوليو من نفس العام إلغاء تأشيرة دخوله، لأنه "يساند النشاطات الإرهابية".

وقبل ذلك، في نوفمبر ٢٠٠٣ أثناء استضافة التلفزيون الفرنسي لوزير الداخلية ساركوزي في برنامج حوار، حدث أن ألقى هذا سؤالاً (عبر وصلة فيديو) على طارق رمضان بشأن مقال (لأخيه هاني) يبرر رجم المرأة. أمام ستة ملايين مشاهد، لم يقل رمضان في إجابته إن كان يرفض

(١) من أفضل الدراسات المنشورة عن طارق رمضان كتاب من تأليف كارولين فورست، الباحثة الفرنسية في شئون العلمانية والتطرف الديني، يستند هذا الفصل إليه كمصدر رئيسي:

Frère Tariq, Caroline Forest, Grasset, 425 pp

مثل هذه العقوبة، لكنه أعلن "أنه شخصيا يدعو إلى عمل "تجميد مؤقت" (moratorium) حول تطبيقها". وبالطبع هاجمه ساركوزي بشدة، مذكرا إياه أننا نعيش في القرن الواحد والعشرين.

من هو هذا الشخص المثير للجدل والذي هو واحد من الدعاة الإسلاميين الأكثر شعبية بين مسلمي أوروبا؟ هل هو إصلاحى أم سلفى؟ داعية حوار أم صدام؟ داعية اندماج للأقليات الإسلامية في الغرب، أم انعزال؟ هل يساند الإرهاب أم يدينه؟ هل هو "إخواني" أم مستقل وبعيد عنهم؟

لا بد من العودة إلى الوراء قليلا .

■ الجذور

انضم سعيد رمضان، والد طارق، إلى الإخوان منذ مطلع شبابه. وما إن حصل على ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة في ١٩٤٦ عن عمر يناهز العشرين، حتى اختاره حسن البنا ليكون سكرتيه الشخصي وهو مايزال شابا يانعا، توسما لصفاته وإعجابا بحماسة وإخلاصه.

بعد قليل، أرسله البنا في مهمة إلى فلسطين بهدف إنشاء فرع للإخوان فيها. قام الملك عبد الله بتعيينه، بناء على توصية من الحاج أمين الحسيني، رئيسا للفرقة العسكرية في القدس لكنه يستقيل بعد شهرين: لعله لم يأت لتقلد عمل وظيفي، بل للقيام برسالة.

[ملحوظة جانبية: أقام الحاج أمين الحسيني في ألمانيا طوال فترة الحرب العالمية الثانية، وكان يطالب المسلمين بالقتال بجانب ألمانيا النازية. وقد شكل فرقتين من مسلمي البوسنة — يرتدون ملابس العاصفة النازية — كان مهمتهم تنفيذ المذابح ضد السكان الصرب. وكان يعول تماما على هتلر في التخلص من يهود العالم كله. وبعد نهاية الحرب عاونه حسن البنا، صديقه منذ ١٩٣٥، على اللجوء العيساسي. وبعد ذهابه إلى فلسطين، بدأ سعيد رمضان في مساعدته على تكوين فرق عسكرية لمناهضة اليهود النازحين].

بعد قيام إسرائيل في ١٩٤٨ رحل سعيد رمضان إلى باكستان، باعتباره سفيرا للبناء، حيث تنتظره مهمة أخرى ذات أهمية خاصة: تمثيل الإخوان في المؤتمر الإسلامي العالمي المنعقد في كراتشي. بل إن اسمه طُرح ليصبح أول أمين عام للمؤتمر، لكن تطرف آرائه أخاف "المعتدلين" منه؛ أو، كما

يحب طارق أن يصوغ الأمر، لأن "إصرار" والده سبب خوف "الديبلوماسيين" منه (!)

لكنه يبقى في الباكستان حيث سيكون له تأثير هائل في الخمسينيات على هذه الدولة الحديثة، وخاصة أثناء مناقشات الدستور. وهكذا أصبحت باكستان، بعد سنوات قليلة من مروره بها، "جمهورية إسلامية". بل إن "أبو الأعلى المودودي"، الذي صار فيما بعد أحد كبار منظري الجهاد الإرهابي، يشكر سعيد رمضان بشدة على "إيقاظه لوعيه"...

وبعد اغتيال معلمه حسن البنا في ١٩٤٩ بدأ سعيد رمضان يدرك الدرس (كما يقول طارق عن أبيه)، ألا وهو ضرورة التضحية بكل شيء في سبيل نشر "دعوة الإسلام التحريرية" في كل مكان. يعود لمصر ويصبح من زعماء جماعة الإخوان في سنة ١٩٥٠ عندما رفع الحظر عنها. وفي خلال سنتين يزداد تطرف الجماعة وتزداد تعبئتها. ويقوم سعيد بتحرير جريدة "المسلمون" الشهرية بالعربية والإنجليزية، وهي التي تصبح عموداً فقرياً لبث أيديولوجية الإخوان في العالم: من المغرب إلى اندونيسيا مرورا بفلسطين والسودان والأردن ولبنان والجزائر.

سجنه عبد الناصر ثم أخلى سبيله فسافر إلى القدس، مرة أخرى، في ١٩٥٤ مع سيد قطب لحضور المؤتمر الإسلامي العالمي بالقدس، حيث انتخب هذه المرة كأمين عام. وبعدها مر بدمشق، حيث أعاد إحياء جريدة "المسلمون"، ثم بالأردن. وبعدها وجد ملجأه الحقيقي في السعودية... حيث يصبح رجل السعودية ضد عبد الناصر.

ومع نهاية الخمسينيات، نجح سعيد رمضان في إقناع الأمير فيصل بمساعدته على تكوين سلسلة من المراكز الإسلامية في العواصم الرئيسية بأوروبا بهدف أسلمتها. وهكذا رحل إلى جنيف ليحصل منها في ١٩٥٨ مقراً له. ثم حصل على دكتوراة في القانون من جامعة كولونيا بألمانيا حول الشريعة، وكون المركز الإسلامي بجنيف في ١٩٦١، على بعد خطوات من المقر الأوروبي للأمم المتحدة، حيث يصبح مقراً للإخوان المبعدين من مصر. وبعدها فتح في ١٩٦٤ مراكز لندن وميونخ، وصار مسئول الإخوان في الخارج. ثم نزلت عنه الجنسية المصرية بعد ثلاثة أحكام مؤبد بتهمة الخيانة العظمى.

ولد طارق في ١٩٦٢ وأمه هي وفاء حسن البناء، التي كان لها دور حاسم في تنشئته وفي حياته. وعندما عاد الشاب طارق لمصر في ١٩٧٨، كان سعيدا بالعثور على جذوره...

توفي سعيد رمضان في أغسطس ١٩٩٥، ودفن بمصر، إذ رفضت السعودية دفنه بالمدينة كـرغبته.

وتقدم طارق ليرث الرسالة "التي تعود إلى جدي، الذي صنع أبي والذي بدوره صنعني". ويضع كل جهوده لاستكمال الرسالة، يعينه على القيام بها أخوه الأصغر هاني، بالإضافة إلى الكثيرين من "الإخوة والأخوات" من الجماعة.

■ إصلاحي أم سلفي؟

يقود طارق رمضان وأتباعه حملةً تسويقية لتقديمه على أنه "مصلح"، أو باعتباره "مارتن لوثر الإسلام" أو المفكر الذي سيصلح الإسلام في اتجاه العقل والحداثة بل والعلمانية. ولا يتورع حتى عن أن يوحي بكونه مبعوث العناية الإلهية مذكرا بأن "التقليد النبوي يعلن أن مصلحا سيأتي كل قرن لتجديد فهم المسلمين لدينهم". لكن سرعان ما نكتشف أن هذا التجديد ليس للمراجع بل لطريقة قراءتها؛ وهو الذي يجب أن يعطي الديناميكية، وتواءم التعليم الإسلامي مع العصر.

واتساقا مع أسلوبه في إعادة تحديد لمعاني التعبيرات بطريقة شبه هوسية بهدف إعطاء معنى شديد الاختلاف وبطريقة معقدة وملتوية، يوشك على إسقاطنا في مطب تعريف "الإصلاح".

كما هو معروف، هناك تياران رئيسيان في عالم الإسلام اليوم: "الإصلاح الليبرالي" و "الإصلاح السلفي" (الذي يتبناه الإخوان). كلاهما يستند إلى نفس المرجعيات، وأحيانا نفس الآيات، ليصلا إلى نتائج متناقضة تماما، فيما يتعلق بشتى الأمور؛ من علاقة الدين بالسياسة، إلى العلمانية والديموقراطية، والاجتهاد، والدعوة.

ينتمي طارق للتيار الثاني للإصلاح السلفي، على طريق البناء والمودودي وقطب. ولا يتردد في إعلان كراهيته للتيار الأول. فهو يرفض أن يرى الدين يتطور إلى إيمان شخصي لا يفرض نفسه على الآخرين، أو إلى إيمان فرائضي يجد فيه المؤمنون عوامل إثراء مشترك وليس بث أيديولوجية معينة. وهو يُدين المعارضين للتفرد الأزيائي (مثل الحجاب)

الذي يميز المسلمين عن غيرهم ويصفهم بالخيانة والخضوع للفكر الغربي. ويدين من يعتبرون أن القرآن والسنة لا يمكن أن تكون اليوم المرجعية في مجال التصرفات الشخصية والاجتماعية. ويصف المسلمين الليبراليين (الذين يفهمون الليبرالية بالمعنى الغربي الذي يحبذ العقلانية والتفرد الشخصي) بأنهم "مسلمون... بدون إسلام".

لكن طارق رمضان لا يحب أن تكون "العناوين" واضحة زيادة عن اللزوم، لذلك يقدم قراءته الخاصة حول اتجاهات الإسلام اليوم، والتي يقسمها كالآتي:

- المدرسة التقليدية
- التيار التقليدي السلفي
- التيار الإصلاح السلفي
- التيار السلفي الحرفي
- التيار الإصلاح الليبرالي
- الصوفية.

وبهذا الأسلوب الذي يقسم فيه السلفية إلى ثلاثة تيارات من بين ستة (أو خمسة في الواقع، باستثناء الصوفية) يهدف لتعظيم شأنها مقارنة بالباقيين مع اختلاق فروق شعرية لا وجود لها، أو لمساعدته على أخذ مواقف مختلفة بعض الشيء عن الوهابية أو الطالسانية، تسمح له بأن يصف مواقفه "بالوسطية"، لكن بدون أي توجهات تحديثية حقيقية.

يقول في مقابلة لإذاعة عربية في باريس في نوفمبر ٢٠٠٣: "هناك التيار الإصلاح العقلاني والتيار السلفي، بمعنى كون السلفي يحاول أن يبقى مخلصاً للأصول. أنا أنتمي لهذا التيار، بمعنى أن هناك عدداً من المبادئ التي أعتبرها أساسية والتي لا يمكنني كمسلم أن أتكرر لها".

كلام واضح. ولكنه في فبراير ٢٠٠٤ وأثناء مؤتمر عقد باليونيسكو، حيث هاجمه غالب بن شيخ، الذي ينتمي لتيار الإصلاح الليبرالي، يقول: "أنا لست سلفياً! سلفي يعني حرفي، وأنا لست حرفياً!"

يرى غالب بن شيخ (مفكر معتدل، رئيس جمعية "الأديان من أجل السلام") استخدام الشورى والإجماع كوسيلة لإعادة تفسير، بل تجميد أو، إذا لزم إلغاء، بعض الآيات التي تتعارض، مثلاً، مع الكرامة الإنسانية كما هي

معروفة اليوم. لكن طارق رمضان يعارض هذا التوجه تماما ويعتبره خيانة وردة، ويؤكد على أزية النص مع نسبية الفهم.

■ هل هو من الإخوان؟

لا بد هنا من أن نسال، هل هناك علاقة لطارق رمضان بالإخوان؟ يقول أحيانا أنه ليست له "علاقة عضوية" بالإخوان، وكأنه يلزم الحصول على بطاقة (كارنيه) عضوية من الجماعة ليثبت انتماءه إليها. من ناحية أخرى، وأثناء زيارة له إلى القاهرة في ١٩٩٨، أكد المرشد العام للجماعة أن "أنشطة طارق وهانسي (أخيه) تتماشى بإخلاص مع أفكار الجماعة".

أفكاره وتوجهاته، كما سنتبين أكثر، هي إخوانية صرفاً، حتى وإن كان "الإخراج" والتعليب غربياً. وقد ساعده على كل هذا تربيته في بيت بناوي (نسبة للبنا) قح، ونشأته في سويسرا بصورة تجعله يتكلم الفرنسية كأهلها ويتقن الإنجليزية ويفهم عقلية الغرب وأساليبه.

ولطارق علاقات وثيقة مع يوسف ندا، الإخواني الذي ترك مصر في عهد عبد ناصر، وأحد أقرب أصدقاء سعيد رمضان، والذي أسس ورأس "بنك التقوى" في ١٩٨٨ باعتباره الذراع المالي للإخوان وله فروع في سويسرا والبهاماس وليختنشتين. يرأس يوسف القرضاوي اللجنة الفقهية للبنك الذي شارك في أنشائه "أحمد هيوبير"^(١). وقد أوقف البنك نشاطه بعد تحقيقات من السلطات السويسرية، عقب أن وضعته الإدارة الأمريكية على قائمة المنظمات التي تساعد وتمول الإرهاب الإسلامي.

■ خطاب مزدوج بصورة هيكلية

الكذب والمراوغة هي من صفات العديد من المنظمات "الأخوية" ولكنها كذلك بصورة أوضح في حالة الإخوان، إذ يعترف حسن البنا (كما يقول طارق) أن شيخه في الجماعة الصوفية التي كان يتردد عليها في شبابه دعاه إلى تنمية القدرة على ازدواج الخطاب، أو النقية. وقد انتشر ذلك الأسلوب (ذو الجذور في النصوص المقدسة) بين الشيعة لأسباب تاريخية، ولكنه

(١) وهو سويسري شديد الإعجاب بهتلر، تحول للإسلام (وأصبح أيضاً شديد الإعجاب بخوميني!) وعاش في مصر لسنوات أيام عبد الناصر والتقاءه كما التقى هناك مع فون ليرز اليد اليمنى السابق لجوبلز. وكان دائماً يحكي لأصدقائه أن هتلر كان معجباً بمحمد. وفي سويسرا كان يحاضر حول التقارب الممكن بين الصليب المعقوف والهلل وكان ينفي كونه معادياً للسامية ويقول إنه فقط معاد لليهود، بالضبط كما هو واضح في القرآن.

موجود في كافة الطوائف والجماعات الإسلامية. (فمثلا إذا كان أحد يؤدي مهمة قد تضر بالجماعة، فإن لها أن تتكرر أي صلة به. وبالعكس، إذا كان كشف صلة الأخ بالجماعة قد يؤدي لفشل المهمة، فيمكنه تكذيب وجود أي صلات بها. هذه هي القاعدة الذهبية). ويُستخدم الأسلوب اليوم في قلب الديموقراطيات الغربية ليس بسبب الخوف من الانكشاف بل بغرض الاستمرار في التقدم بصورة متخفية لا تثير القلق.

وهكذا يمكن لجمعية مثل "اتحاد المنظمات الإسلامية بفرنسا" أن تدين بشدة العمليات الانتخابية في نفس الوقت الذي كان مجلس الفتوى التابع لنفس المنظمة قد أفتى بوضوح بشرعية العمليات..

ازدواج الخطاب إذن هو المفتاح لفهم طارق رمضان. وفي محاضراته حول حسن البناء يؤكد طارق على مقولة جده: "لوصول (إلى فرض رؤيته حول حياة المجتمع) لن نبخل بقوانا ولن نفتقد أية وسيلة". وهي مقولة مرعبة حقا، حتى لو حاول أن يقدم أساليب عمل الإخوان بأفضل صورة ممكنة، إذ أنها تعني أن كل الطرق والوسائل تصلح، في سبيل الوصول إلى الغاية.

■ الموقف من العنف

عندما يُسأل إن كان مستعدا لإدانة الإرهاب، يأتي رد طارق رمضان سريعا (مثل باقي الإسلاميين): "بالطبع ندين الإرهاب، لكننا مع المقاومة". وقد نشر في ٣ أكتوبر ٢٠٠١ مقالا بصحيفة "لوموند" يقول في مطلع كلاما رثعا يدين فيه تماما عمليات ١١ سبتمبر... لكنه سريعا ما يبدأ في إثارة الشكوك حول دور بن لادن والقاعدة ويضيف: "من الضروري أن نضع السؤال الحقيقي: من المستفيد من هذه العمليات؟ لا يمكن أن تستفيد منها أي من "القضايا العربية أو الإسلامية". وبعد ذلك يركز بقية المقال حول فكرة أن الحكومة الأمريكية هي بدون شك المستفيد "كمبرر لحجب الحريات العامة في أمريكا (!) والقيام بحرب صليبية ضد العالم الإسلامي". ثم يدعو المسلمين وغير المسلمين في العالم إلى "المقاومة معا" (ضد من؟؟) عموما كانت تلك من المرات النادرة التي كتب فيها "ليدين" الإرهاب وإن كانت إدانة ملتوية على طريقته الخاصة. من ناحية أخرى نجده في كتاب "في أصول التجديد الإسلامي" يتحدث عن اغتيال السادات على يد إسلامي باعتبار ذلك "تنفيذا لعقوبة قتل" (execute)، ونجده يدعو في أكتوبر

٢٠٠١ للتعبئة في مساندة الطالبان ضد التهديد الأمريكي بالحرب بعد رفضهم تسليم بن لادن.

وفي حديث له مع مجلة إيطالية في سبتمبر ٢٠٠٤ حول قتل طفل إسرائيلي عمره ٨ سنوات على يد الفلسطينيين يقول: "إن هذا العمل في حد ذاته جدير بالإدانة، لكن يمكن تفهمه في الظروف الحالية." ويضيف: "مهاجمة المدنيين لا تجوز؛ لكن سياسات الحكومة الأمريكية لا تترك أمام الفلسطينيين اختياراً آخر".

أما حول رأيه في المجازر التي ارتكبتها الإسلاميون في الجزائر فإنه يتحاشى الموضوع فقط "يلحظ بعض الأخطاء في ممارسات جبهة الإنقاذ... مثل دعوتهم لأن تلزم المرأة البيت ولا تعمل؛ ثم يسارع بإدانة "القمع الرهيب" الذي تعرضت لها الجماعة، بدون أن يقول حرفاً واحداً عما ارتكبه هي.

في تقرير للقاضي الأسباني جاثون حول أحداث ١١ سبتمبر والخلايا الأسبانية الضالعة فيها، تؤكد إدارة الشرطة بالدليل أن أحمد براهيم، أحد مسئولي القاعدة الذين قبض عليهم في أسبانيا، كانت له اتصالات كثيرة وروتينية مع طارق.

وما لا يعرفه الكثيرون أن طارق قام بتنسيق مؤتمر عقد في فندق بنتا بجنيف في أغسطس ١٩٩١ بمناسبة زيارة "المجاهد الإسلامي الكبير أيمن الظواهري" وبحضور الشيخ عمر عبد الرحمن. صحيح أن هذا حدث في وقت لم يكن أي منهما مطارداً من الشرطة السويسرية، لكن سمعة هذين المجاهدين لم تكن خافية، خصوصاً "الدكتور" الظواهري الذي كانت هناك شكاوى حول ضلوعه في حادث الاعتداء على مبارك في يونيو، بأديس أبابا. أما بشأن المركز الإسلامي بجنيف، وبعد الاتهامات المتكررة بكونه معقل "الإسلاميزم" في أوروبا، فإن هاني رمضان (الذي يبدو أنه يتمتع بحس فكاهي متميز) يقول: "إننا نمارس أنشطتنا بشفافية تامة. ونحن لا نفعل أي شيء لا يتماشى مع التزاماتنا الإسلامية" (١١).

و يؤكد طارق بأن جده حسن البنا دعا للجهاد، ولكنه شرح ذلك بتحديدته في نطاق "الدفاع الشرعي" أو "مقاومة الظلم". وهي بالطبع شروط شخصية تماماً تنطبق في أي حالة تقوم فيها عوائق على سبيل تحقيق الإخوان لأهدافهم. يقول (في كتاب "تيارات الفكر الإسلامي المعاصر") أن الإخوان

لا يستخدمون العنف إلا "كآخر وسيلة عندما يقتنعون بأن العنف سيساعد على تحقيق الإيمان والوحدة". ويضيف ببساطة وبراءة الأطفال: "وإذا اضطروا لاستخدام القوة (..) سيتحركون بنبل وكبرياء ويتحملون بثقة وهدوء كل تبعات قرارهم". بمعنى آخر، فالإخوان قد لا يدعون للثورة المسلحة ولكنهم سيكونون "مضطرين للجوء إليها إذا لم ينصاع الآخرون لمطالبهم". هذا إذن هو النطاق الشرعي للجهاد، وهذا هو الوضوح الفكري للإخوان المسلمين!

أما حادث اغتيال حسن البنا في ١٢ فبراير ١٩٤٩ فإن طارق يرده (في كتاب بالمشاركة مع ألان جريش بعنوان "تساؤلات حول الإسلام") إلى "مؤامرة بريطانية فرنسية أمريكية" (!)

وهو يعتبر مقاومة الكثيرين لخطط الإخوان "ظلمًا بينا" ويرى أن راديكالية الإخوان، إن وجدت، لا تعود لأيديولوجيتهم؛ بل هي مجرد رد فعل لمقاومة الآخرين لهم (١١)

■ مرجعيات التطرف

يستتكر طارق رمضان (في "كاسيت" "الإسلام والعلمانية") "التشويه" الموجه ضد ابن تيمية (وهو من المرجعيات الرئيسية للإسلاميين المتطرفين) ويرى أن أفكاره "تستند إلى أسلوب عميق التأسيس". أما صديقه الحميم "يحيى ميشو" (البلجيكي المتحول للإسلام) فقد قال أن عملية قتل الرهبان السبعة في تيرين بالجزائر عام ١٩٩٦ هي مبررة تمامًا من الناحية القرآنية، بناء على فتوى لابن تيمية، ذلك لأن "هؤلاء الرهبان كانوا يخرجون عن أسوار أديرتهم مما قد يصرف المسلمين عن أمر دينهم".

أما سيد قطب، وهو أحد كبار المنظرين للجهاد الإرهابي، فإن طارق رمضان لا يتحدث عنه كثيرًا، لكنه في نفس السنة (١٩٩٨) التي قدم فيها أطروحته البحثية حول "الفكر الإصلاحي"، ذهب "لدراسة" في المؤسسة الإسلامية بليشستر بانجلترا، وهي التي تقوم ببث أفكار المودودي وقطب، عبر الدراسات التي تنشرها وخلال مكتبة التوحيد التابعة لها.

ما رأي طارق يا ترى في "العلماء المسلمين الذين يحظرون تمامًا الموسيقى والسينما والتصوير"؟ إنه لا يستتكر أو يدين مثل هذه الدعاوى، بل فقط يطلب "احترامها وعدم وصف أصحابها بالأصوليين".

سحر طارق رمضان العديد من المراقبين السياسيين والإعلاميين في الغرب بتقديمه نفسه كمبعوث العناية الإلهية الذي سيجعل المسلمين الأوروبيين يجدون التوازن بين هويتهم كمسلمين وكمواطنين. وأصدر كتابا حول "المسلمون والعلمانية" (١٩٩٤) وآخر بعنوان "أن تكون مسلما أوروبيا" (١٩٩٩) و ثالثا "المسلمون والغرب" (٢٠٠٣). وهي كتب تكاد تقول نفس الشيء، ربما بهدف الاحتفاظ بالموضوع في مجال النقاش العام وتكرار بث الرسالة.

يبدو لأول وهلة أن طارق يدعو إخوته في الدين إلى استعمال أي من تعبير "مسلم فرنسي" (أو بلجيكي أو هولندي الخ) أو "فرنسي مسلم"، على قدم المساواة وبدون الخوف من خيانة هويتهم. لكن سريعا ما نكتشف حقيقة آرائه. يقول في كتاب "المسلمون والعلمانية" ص ٣٦: "التعارض بين أيهما يأتي أولا، كون المرء مسلما أو فرنسيا، هو في رأيي جدل سخيف لأن كلا الانتمائين ليسا من نفس الطبيعة ولا ذات الدرجة (المستوى). أن تكون مسلما يعني أن يكون لك رؤية متكاملة للحياة (..)، بينما أن تكون فرنسيا فيعني أن تلعب دورا باعتبارك مواطنا في أمة".

أي أن المقابلة — كما يقول في أحد "الكاسيتات" — هي بين أمر عال يفوق كل شيء ("رؤية" متكاملة) وآخر جزئي ("دور"). غير أن مجرد استخدامه لتعبير "مواطن" قد يوحي بأنه يأخذ فكرة المواطنة بجدية. إلا أنه (في "كاسيت" بعنوان "هويتنا بين مواجهة دعاوى الاندماج والمشاركة") يوضح الأمر أكثر، إذ يحدد أن "الدور" (المتعلق بالمواطنة) هو مجرد "وضع جغرافي" ويؤكد أن هذا "لا يمكن له أن يؤثر على حياتي والتوجه الذي أعطيه لها". ويرى أن خلط الأمرين "يشبه خلط البحر بحمام السباحة.. فالإسلام هو المحيط الشامل الذي يغوص فيه كل شيء آخر".

وفي "كاسيت" بعنوان "العيش في الغرب" يقول: "باعتباري مقيما في البلد أو مواطنا، فإنني أحترم دستوره. هذا مبدأ إسلامي". ولكنه يسرع بتوضيح هذا الإعلان الجميل للنوايا مؤكدا على أنه يجب احترام الدستور والقانون "ابتداء من اللحظة التي فيها يكون كل ما بهذا البلد، من منظور اجتماعي وثقافي واقتصادي وقانوني لا يتعارض مع أي مبدأ إسلامي (..)" أي يصبح إسلاميا. فإذا كان هناك ظن بأن المواطنة والانتماء الديني ليسا

متعارضين، فإن طارق يبين بوضوح حاسم أن "المسلم يحترم قوانين بلد ما: فقط إذا لم تتعارض مع مبدأ إسلامي".

وبناء على هذا التصور، يدعو أخوه هاني لعدم الخدمة في الجيش الفرنسي في حالة حرب ضد مسلمين، مثل حالة الطالبان.

وكلام طارق رمضان لا يختلف في النهاية عن دعاوى غلاة الإسلاميين حول الإسلام والقومية. فهي هو د. مصطفى الشكعة يؤكد بوضوح أن "الانتماء لقومية معينة هو أكنوبة" سواء كانت قومية عربية أو مصرية (الأهرام ١٩ يوليو ٢٠٠٥).

■ الاندماج في المجتمعات المضيفة

يقول طارق في أحد تسجيلاته: "نحن نقبل الاندماج في المجتمع المضيف (..) أنا أقبل بالقوانين، بشرط ألا تجبرني على عمل شيء ضد ديني (..). إذا كان عليك أن تصبح مسلما رديئا في سبيل أن تكون فرنسيا جيدا؛ إذن نقول لا!". قد تبدو هذه العبارة بريئة ولا تمثل مشكلة خاصة، لو كان "الإسلام" الذي يدعو إليه طارق ليس فوق كل شيء، بما في ذلك القانون.

يزيد الأمر وضوحا فيقول: "الاندماج الذي يقول لنا: 'كن مسلما، لكن غير من ملابسك (أي الحجاب مثلا) هو مرفوض'. ويوجه كلامه إلى أحد المسلمين المستتيرين (شيخ جامع باريس) قائلا: 'إنك منفتح لدرجة أصبحت فيها لا شيء. إنك لست فخورا بما تكونه (..) فالمساومة على المبادئ هي علامة خوف وضعف..".

يدعو طارق إلى عدم الذوبان في ثقافة الغرب، بل إلى قيام "ثقافة إسلامية أوروبية بديلة، نقية من كل التأثيرات غير الإسلامية". ماهي النماذج التي يجب استنساخها؟ "هناك إيران فيما يتعلق بالمرأة، وسودان الترابي الذي قام بتوجيه جدير بالاهتمام في مجال الثقافة".

ولعل تلك الثقافة "البديلة والنقية" هي التي تقف وراء المآسي البشرية التي يسببها تعدد الزوجات بين المهاجرين في دولة مثل فرنسا، حيث يبلغ عدد الحالات التي "تعرف" عنها الإدارة (في دولة يحظر قانونها تعدد الزوجات) مايزيد عن ١٢ ألف حالة تتعلق بما يزيد عن مائتي ألف شخص، تضطر معها الدولة إلى التدخل لمساعدة الأطفال والنساء ماليا وسكنيا وتعليميا. وحتى لو لم يكن هذا التدخل لدوافع إنسانية فقط، فالمسؤولون

يسرونه ضروريا في سبيل العمل على تجفيف منابع الجريمة والإرهاب. وبالطبع لا يعجب كل هذا أحدا، إذ لا يكف دعاة الثقافة البديلة عن الشكوى من عنصرية الفرنجة. (راجع تحقيق الفيجارو ١٦ سبتمبر ٢٠٠٥).

ومن أبرز علامات تلك "الثقافة النقية"، النبل وعفة اللسان والانفتاح والعرفان بالجميل، التي يجسدها في أبداع صورة الكتاب الذي نشره فريد عبد الكريم، وهو أحد أتباع طارق المخلصين، ومن كوادر الإسلاميين في فرنسا، بعنوان "ملعون أبو فرنسا!" (Na al Bou La France!)، يدعو فيه الشباب المسلم إلى تغيير "أم الحريات". ولا شك أن طارق رمضان لا يعجبه مثل هذا الأسلوب "المباشر" في التعبير عن المشاعر الحقيقية، لكنها من الفلتات التي تبين احترامه لمظاهر الديمقراطية و"التعددية" بين أتباعه.

إذن حيثما يمر إسلام طارق والإخوان، يتحول الغضب، لأي أسباب مجتمعية، إلى كراهية؛ قد تكون أكثر كمونا لكنها أشد خطرا. وأيضا حيثما يمر إسلام طارق والإخوان بين الشباب المسلم في أوروبا، ينهار الإسلام التقليدي الذي كان المهاجرون من الجيل الأول يتحلون به ويجذب إليهم الأوروبيين. وهو إسلام لا يعجب طارق، الذي يدعو الشباب إلى عدم تقليد آبائهم لأنهم "لا يمارسون الإسلام الصحيح".

هل كان الجنرال ديغول إذن يبالغ، أم لعله كان يتتبا بثاقب بصره، عندما قال لدعاة "الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا": "أولئك الذين يتمسكون بالاندماج (..) لديهم أمخاخ عسافير. حاول أن تدمج زيتا مع خل. رج الزجاجة جيدا. بعد قليل سينفصلا من جديد (..) هل تظنون أن جسم فرنسا يمكنه أنه يمتص عشرة ملايين مسلم، سيصبحون غدا عشرين مليونا وبعد غد أربعين؟" (نقله إيفان ريفيول في الفيجارو، عن كتاب "هذا كان ديغول" لبيير لافيت - ج ١).

■ الإسلام الشمولي

ينصح طارق رمضان مستمعيه بضرورة وجود استراتيجية إعلامية حذرة، إذ "يجب أن نعرف كيف نتحدث إلى من ليس لديهم نفس تاريخنا". ويوضح أكثر: "إنه أمر حساس؛ إذ يمكن للمسيحيين أن يروا في دمج السياسي مع الديني - وهو أمر إيجابي - مجرد تسليم وخضوع للدوجما - أي كأمر سلبي".

ما هو المخرج من هذا المأزق؟

يتحاشى طارق رمضان الحديث عن "الإسلام السياسي"، بل يبشر عوضاً عنه "بالإسلام الشامل أو الشمولي" (englobant). ويشرح فكرته قائلًا أن "مسلمي الغرب إذا أرادوا الحياة على طريق الإخلاص لمبادئهم أو التمسك بمنابع تراثهم" فعليهم التفاعل (مع المجتمع) مدفوعين "بالخاصية الشمولية لرسالة الإسلام".

يرى طارق أنه من المهم أن يتصرف المسلمون كمواطنين بهدف التأثير على البيئة المجتمعية، لكن من المرفوض أن تؤثر تلك البيئة على المسلم، ولا بد أن تصنع الجماعة عازلاً لكل ما هو غير إسلامي. "أنا آتي بفكر شمولي يقبل من الخارج فقط ما يتماشى معه"، وذلك بهدفين هما "حماية إيماننا والشهادة لديننا".

أما حول فصل الدين عن الدولة أو خلطهما معاً، فإن طارق رمضان يؤكد موقفه "الوسطي" بين التوجهين. حسناً! مالذي يعنيه بالضبط؟ يتضح الأمر عندما يقول (عبر "كاسيت") بأن "التصريح بخلط الاثنين سيسبب إشكالا مع الجانب الآخر المتحاور (في الغرب)". وهكذا يدور حول الموضوع، ثم يتخلص من الإشكالية تماماً عن طريق إعلان "خصوصية الإسلام في خلط الدين بالسياسة" كأمر لا يقارن بالصورة السلبية التي يشكلها المسيحيون لهذا الخلط.

وطبقاً لطارق رمضان، فإن "أعمدة الشخصية الإسلامية" هي: الإيمان والطقوس المرتبطة به؛ فهم الدين فهما صحيحاً؛ التعليم لتسليم الرسالة لأولادنا؛ والقدرة على الفعل باسم إيماننا.

والنقطة الأخيرة تتحول بسرعة إلى التسييس والنضال. ولا يتورع طارق عن التحذير قائلًا: "إذا أهمل مجتمع ما أحد هذه الأعمدة، سأقاومه وسأحاربه".

طارق رمضان هو إذن إسلامي مهمته نشر الدعوة في أوروبا وتحويل المسلمين فيها إلى "عملاء" لهذه الدعوة. والذي لا يدرك هذا لن يفهم المسافة الواسعة بين الأصولية الحادة لإسلامه السلفي الذي يبشر به، وبين "انفتاح" أسلوب دعوته.

■ التعليم

يقول طارق أن حسن البناء كان مهووسا ببناء المدارس الإسلامية من أجل "إصلاح التعليم بهدف بناء مجتمع نموذجي يستند إلى الشريعة الإسلامية".

ويرى أن تعليم الأطفال "بصورة مخالفة للإسلام" (في مدارس الغرب مثلا) هو "اعتداء على الشخصية الإسلامية للطفل". ولكي يكون عمليا، يدعو طارق الطلبة إلى الانخراط في التعليم العام ولكن عليهم التساؤل والمجادلة والانتقاد كل مرة يتلقون معلومات، في البيولوجيا أو التاريخ أو الفلسفة مثلا، لا تتماشى مع الإسلام (..). يؤهلهم لهذا تعليم إسلامي إضافي يتلقاه الطالب خارج المدرسة.

وهو يدعو الفتيات إلى الامتناع عن الأنشطة الرياضية إذا كان هذا يعني كشف أجسامهن أمام الرجال.

■ أسلمة أوروبا

يقول طارق رمضان (في كتاب "العيش في الغرب"): "يتساءل البعض: ما هو هدفكم؟ أسلمة أوروبا؟". لا يرد مباشرة على السؤال مفضلا أن يعطي أمثلة حول "ما لا يجب عمله"؛ مثل إعلانات الشيخ عمر بكري (الذي قال أمام كاميرات البي بي سي أن علم "لا إله إلا الله" سيرتفع يوما على قصر باكنجهام)، لأن مثل هذه الأمور "تثير الخوف لدى المستمعين" .. إذن فالفرق بين سلفي جهادي وآخر إصلاحى هو أن الواحد مستعجل بعض الشيء وصريح؛ بينما الآخر يفضل العمل الدؤوب، خطوة خطوة وبدون حرق الخطوات؛ مع إرباك الآخرين حول النوايا.

الهدف عند طارق رمضان هو "تطوير الغرب" تدريجيا نحو مزيد من الإسلام. أما في حالة الدول الإسلامية، فهو يساند فرض قوانين تستند إلى الشريعة. وبالنسبة له، فإن من يرفضون الشريعة المبنية على نصوص واضحة هم "قد خرجوا عن الدين، ولم يعودوا مسلمين".

وهو يدعو إلى المشاركة في الحياة العامة "في كل الميادين (..) حيثما يمكننا أن نغير الأمور نحو مزيد من الإسلام". (كاسيت "الإسلام والعلمانية")
إن فالهدف هو نفس هدف البناء، لكن الأسلوب يأخذ في الاعتبار الواقع الغربي الديمقراطي، إذ يقول: "(..) جدالنا ليس حول معرفة متى سنستولى على السلطة. فهذا أمر لا يهمننا. ما يهمننا هو المجتمع، أما السلطة فهي

مجرد أداة. ما يهمنا هو أن نشهد أمام السلطة الحاكمة (..) وعندما تفهمنا السلطات ستكون قد قطعت شوطا للأمام، ونحن سنتعاون معها.

أليس من الغريب أن يتحدث عن إمكانية الاستيلاء على السلطة، حتى لو نفى أنها أمر يهمه؟ على أي حال فإن التركيز الآن هو على أسلمة المجتمع.

وهو لا يريد أن يجعل من الغرب "دار حرب" بل "دار شهادة"، مع التلاعب بالألفاظ؛ لأن تعبير الشهادة (shehada) يعني إذا ترجم للغات أخرى "الدعوة"، لكنه إذا ترك بالعربية يعني (لسامعيه) "الدعوة" وأيضا "الاستشهاد".. عبر الجهاد..

يستند تكتيك برنامجه "الإصلاحي" إلى "التمسك بما تم الحصول عليه من مكاسب، ثم البناء عليها وتغيير ما لا نقبله" (كاسيت "الإسلام والعلمانية"). وهو يسعى لنشر وتوسيع "الأمة" عن طريق خلق مجموعات صغيرة في كل مكان، بحيث تترابط جميعا وتتمو وتتزايد خطوة خطوة حتى يتم الانتشار الكلي.

في انتخابات الاتحاد العام الفرنسي الطلبة، كانت حملة تيار "الطلبة المسلمون في فرنسا" تستند إلى ثلاثة مطالب رئيسية: بناء مصليات في الكليات الجامعية، وقف المحاضرات قبل المغرب في رمضان، وبناء مدن سكنية جامعية غير مختلطة. وبهذا تمكن من الحصول على ١١ مقعدا بين ١٩٦ و ٢٠٠٢.

وفي لحظة أريحية يرى طارق أن "الأدب الغربي غني ولا يجب إلقاءه كله". كلام جميل، ولكنه يضيف أن "على الجماعة القيام باختيار ما هو صالح". أي القيام بالرقابة! فالأسوأ من كون طارق أصوليا هو سعيه لفرض رأيه على الطائفة الإسلامية، بل على المجتمع بأكمله... كإصلاحي!

وقد نجح في ١٩٩٣ في وقف عرض مسرحية لفولتير في جنيف، بدعوى أنها "يمكن أن تسيء للإسلام في الظرف الدولي الحالي".

باختصار، يريد طارق إقناع الآخرين بأن أسلوبه "تقدمي" لمجرد كونه غير إرهابي.

■ الأصولية

يقول طارق رمضان أن مصطلح الأصولية "ينطبق فقط على تاريخ المسيحية، ولا علاقة لها بطريقتنا في العودة إلى النصوص". وبهذا الأسلوب

الملتوي يجبر من أمامه على التردد في إدانة الأصولية الإسلامية كما يحدث مع تلك المسيحية؛ على الأقل حرجا من شبهة اقتراف عدوان ثقافي أو عنصري.

بالطبع الأصوليتان المسيحية والإسلامية لم تنشأ في ظروف مماثلة، ولكن كليهما يعارض الليبراليين في مجالهما.

في أحد صوره، يطلق تعبير الأصولية ^(١) كمصطلح سياسي ينطبق على من لا يرون فصلا بين الدائرتين الدينية والعامة، ويدخلون الدائرة العامة مُحملين بالدوجما رافضين للعقلانية ومحاولين جعل الرؤية الدينية تكاملية شمولية. ولذا يرفض طارق تطبيق المصطلح على المسلمين "لأنه يمكنهم اللجوء للاجتهاد" (!؟)

ويحاول من جهة أخرى أن يُقنع بأن المسيحية هي "دوجماتية لدرجة أن أصوليتها لا يمكنهم التأقلم مع خلفية النص أو مع العقل". وهكذا يسعى لحماية الإسلام من كل نقد عن طريق الأسلوب الانتقائي والتفريقي في مقابل الديانات الأخرى.

ومن يسمعه قد يظن أنه لا يوجد في الإسلام تعارض بين الإيمان والعقل؛ إذ يقول "القرآن يجبرنا على التفكير" (بما يعني أن الكتب المقدسة الأخرى لا تفعل)، ويؤكد أن "القرآن مصدر لإحياء العقل وليس لخلقه؛ وهنا كل الفرق".

وبغض النظر عن الاستعلاء الوقح، فإنه بهذا الأسلوب يصل إلى نتيجة غريبة مفادها أن "كل ما يفعله الإنسان (بعد قراءة القرآن) لا يمكن أن يكون تعسبا، بل هو دليل إيمان عظيم" (؟؟)

■ إعادة تعريف المصطلحات

بالإضافة إلى دعوة طارق رمضان إلى "ثورة ثقافية عالمية" أو زعمه بأن فكره يمثل المعادل "للاهوت التحرير" (تحرير من، من ماذا؟؟)، فإنه يعلن (في كتيب بعنوان "فهم المصطلحات" نشر في ٢٠٠١) أن مصطلحات مثل الحقوق، العقلانية، الديموقراطية، المواطنة، العلمانية وغيرها؛ لها معان في الغرب "قد تتعب المسلمين ولذا يجب إعادة تعريفها". على سبيل المثال:

(1) Fundamentalism، intégrisme

— العقلانية

يؤكد أن خصوصية الإسلام هي أنه يجعل "الإيمان هو النور، والعقل هو التوجه". وهذه المصطلحات المقتبسة من فلاسفة التنوير لم يخرها اعتبارا. لكن يجب الحذر من أن العقلانية التي صكها التنويريون لا علاقة لها بما يقوله طارق، إذ يساويها بالاجتهاد الذي هو "البحث عن إجابات لم تذكر بوضوح في القرآن والسنة". على أي حال فهو ينظر إلى كانت وباسكال باعتبارهم النموذج النقيض لما يدعو إليه هو، معتبرا "الفكر النقدي" تطرفا طغيانيا غريبا. ورغبة منه في حماية الإسلام من العقلية النقدية نجده يؤكد (وهو يتحدث بجدية شديدة!) على أن "الشك مرتبط بتاريخ معين...". (أي بالتاريخ المسيحي) ولا علاقة له بالإسلام.

وفي مكان آخر نجد أن العقلانية أصبحت على يدي طارق رمضان "طريقا عقليا لإعادة اكتشاف الإيمان" (!) ولم تعد بالمعنى الفكري الانتقادي الذي أراده لها التنويريون.

في جميع الأحوال: إنها نهاية فاجعة لمقولة ديكرت "أنا أفكر إذن أكون".

— الديمقراطية

يقول طارق رمضان لصحيفة من كوت ديفوار "أن الديمقراطية هي معطية ثابتة لدى المسلمين" (!) ومن ناحية أخرى (في "كاسيت" حول "تيارات الفكر الإسلامي المعاصرة") يعترف بأن له "نظرة نقدية حول التعددية". أي أنه، بمعنى آخر، لا يقبلها! فهو يرى أن "الاتحاد قوة" ويدعو إلى "كسر الحواجز الثقافية بين كافة الثقافات الإسلامية وتوحيدها (وتنميطها) في "دولة إسلامية" موحدة، كبديل عن التعددية وما تصنعه من غنى وثرء، حتى في العالم الإسلامي بين مسلمين مختلفين.

بالطبع قد يجد طارق حرجا في الكلام علنا عن رأيه الحقيقي في الديمقراطية أمام مستمعيه ومحاوريه في الغرب، خصوصا وأنها توفر لأمثاله حرية الحركة والتعبير. لكن الإخوان يعلنون رأيهم بوضوح فيها؛ مثلا على لسان المرشد العام (في حديث لمجلة "آخر ساعة" المصرية بتاريخ ٢٠ يوليو ٢٠٠٥) إذ يقول بالحرف الواحد: "إننا نؤمن بالديمقراطية إيمانا كاملا لأنها هي التي تأتي بانتخابات حرة نزيهة، أما بالنسبة للديمقراطية التي لا حدود لها والتي تقول أن رأي الشعب هو كل شيء نقول لها 'لا'..

رأي الشعب مقنن بالشرعية.. وهذا هو الفرق بيننا وبين غيرنا، إنما نحن ديموقراطيون إلى أقصى حدود الديمقراطية (...)" على أي حال، فقد كان حسن البنا يقول إن الانتخابات غير مجدية إذا كان الشعب أمياً، ومن هنا أهمية التعليم الإسلامي.

— العلمانية

يثير عنوان كتاب طارق رمضان "المسلمون في النظام العلماني" الاهتمام لأنه قد يعني (قبل قراءة متأنية) الدعوة لإسلام علماني، أو على الأقل التواءم مع المجتمع العلماني؛ لكن مهلاً.

"أنا متفق مع العلمانية بنسبة ١٠٠%". قال طارق رمضان هذا الكلام الرائع أثناء لقاء في يناير ٢٠٠٣ وبعدها بعام رفض تماماً منع الحجاب (ضمن الشعارات الدينية الأخرى) في المدارس الفرنسية العامة (أي التابعة للدولة). وهو، كالعادة، يكذب بالحذف؛ إذ يتفق مع العلمانية كما يفهمها: أي ليس التي تفصل بين الديني والسياسي، بل فقط مع "علمانية تعددية تعامل كل الأديان على قدم المساواة (..) وتسمح لنا بالعودة بإخلاص إلى منابعنا" ("كاسيت" بعنوان "حول العلمانية"). أي أنه لا يدعو حتى إلى البحث في مبادئه الدينية عما يكون متوافقاً مع مجتمع علماني، بل بالعكس يحاول انتهاز الفرصة و"تطوير" العلمانية بصورة تتفق مع رؤيته الأصولية. وبالنسبة له، أوروبا ليست "داراً للعلمانية" بل بالعكس "دار للشهادة".

على أي حال، فإن صديقه وتلميذه فريد عبد الكريم يؤكد بوضوح (في كتاب "ملعون أبو فرنسا") أن الحوار لا يمكن أن يقنعه وأمثاله "بجدوى العلمانية".

— الحداثة

يفرق طارق رمضان بين الحداثة والتحديثية (المودرنيزم) باعتبار الأخيرة دليل "تطرف"، ويقدم بدلاً عنها "الحداثة الإسلامية". وهو تعبير يصعب فهم معناه، لأنه إذا كانت الحداثة ليست سوى مواكبة الزمن والظروف مع الحدث على تقدم يحمل في طياته الرخاء والحرية؛ فكيف يتفق كل هذا مع الحداثة الإسلامية لطارق رمضان السلفي؟ لقد لخص جاك جوميه، الباحث في الإسلاميات، موقف طارق بكونه: "لا محل هناك لعصرنة أو تحديث الإسلام، بل فقط لأسلمة الحداثة".

ويتحدث طارق عن "تقدم إسلامي" وهو ما يعني به "استخدام التقدم التكنولوجي في خدمة الإسلام".... إذن يمكن للمرء أن يكون متطرفا وفي نفس الوقت يقف عند قمة التقدم التكنولوجي، وخصوصا إذا استخدمت التكنولوجيا لضرب الحداثة.

وعندما يُسأل إذا ما كانت تركيا أو تونس يمكن أن تصبح نماذج لإسلام عصري، يرد: "لا بالتلّث!". ويقول أن "التشريعات المطبقة في هذه الدول هي من نتاج الحقبة الاستعمارية". وبغض النظر عن أن تركيا لم تستعمر، فإن المظاهر العلمانية في هذه الدول هي من فعل الحكومات بعد الاستقلال، كما في حالة بورقية، ولا يعود للحقبة الاستعمارية...

■ الثوابت

ما رأيه بشأن عدد من "الثوابت" التي يتمسك بها عادة الأصوليون والسلفيون؟

— الحجاب

يشرح يوسف القرضاوي، وهو من أكثر من ينقل عنهم طارق رمضان، موضوع الحجاب قائلا: "هذا الزي ينبغي ألا يماثل أزياء الكفار، اليهود والنصارى والمشرّكين. فمجرد النية بتقليد نسائهم حرام في الإسلام الذي يطلب من المسلمين الاختلاف عن الآخرين في الجوهر والشكل. ولهذا أمر بعمل عكس ما يفعله الكفار.

وهكذا نجد طارق رمضان يؤكد أنه "طبقا لإجماع العلماء، فإن الحجاب فرض في الإسلام". ثم يضيف: "إن هذا لا يعني الإجبار على ارتدائه". أي هو "الإجبار الاختياري" في سبيل إقامة مجتمع "إسلامي حقيقي". بمعنى آخر "لا إكراه في الدين" لكن الحجاب إجباري!

ويرى طارق أن الحجاب هو "علامة اعتزاز كان مفقودا" ويشجع النساء بشدة على "ألا يقبلن الاستفزاز" بل "أن يرتدين الحجاب ويمارسن حقوقهن بالشكوى في حالة أي مضايقة". ويقول "كلما زاد تواجدنا وكلما زاد تواجد المحجبات على المستوى الاجتماعي وقدرتهن على شرح مطالبهن، ومع تعود العقليات (الغربية) ستتغير الأمور".

هناك شيء واضح فهمه طارق تماما: وهو أن وجود "ناشطات" يدافعن عن ارتداء الحجاب هو أكثر مصداقية من الرجال.

— العقوبات البدنية

يدين طارق رمضان "إساءة معاملة الزوجة" .. ولكنه لا يدين ضربها، لأن هذا حلال كما هو واضح في القرآن.

وفيما يتعلق بالرجم، فإنه يقترح "التجميد" أو التعليق، بما يعنى ترده في رفض هذه العقوبة الهمجية، مبررا ترده هذا برغبته في ألا يفقد مصداقيته بين الإسلاميين. ومن المدهش أن نجد أن الفتاتين المراهقتين ليلي وعلماء ليفي، اللتين اجتنبتا انتباه الميديا أثناء أزمة الحجاب في المدارس بفرنسا، واللتين تفتخران بسماع "كاسيتات" طارق، قد أصدرتا كتابا تدافعان فيه عن الرجم باعتباره "اختيارا حرا" (؟؟)

وبصفة عامة فهو يساند فرض قوانين تستند إلى الشريعة، ومن "يرفضون الشريعة المبنية على نصوص واضحة" هم بالنسبة له "قد خرجوا عن الدين، ولم يعودوا مسلمين".

— الردة

يؤنب طارق رمضان الحكومة المصرية لعدم احترامها "لحقوق الإنسان"، ولكنه لا يقبل أن تصل تلك الحقوق إلى حرية المسلم على تغيير دينه. إلا أنه أحيانا، في حالة "الزنقة"، يقول (متباهيا باعتباره تقدما أمام الغربيين، وتفاديا لعمل مواجهة مباشرة مع القانون) أن "رأيي — الذي يمثل أقلية — هو الاعتراف بحق التغيير؛ لكن بشرط ألا يتسبب من يغير دينه في أذى لمن حوله..". (؟؟)

— الاقتصاد الإسلامي

يرى طارق رمضان أن "التنمية الاقتصادية هي عملية تمويه هدفها تأكيد هيمنة الغرب"، بينما يجد أن "الدين في حد ذاته هو عامل تنمية، ومن هنا ضرورة قيام اقتصاد إسلامي بديل ومستقل عن كل آليات الاقتصاد العالمي". فالهدف النهائي، إذن، ليس التقدم نحو تعايش مشترك بين أبناء وطن أو بين شعوب مختلفة، يتفاوض على شروطه الجميع ولمصلحة الجميع، بل إقامة نظام توتاليتاري يستند إلى النقاء الديني.

■ "نحن" والآخرين

— فلسطين واليهود

لم يهتم طارق أبدا بموضوع فلسطين إلا مع تصاعد دور حماس (الإخوانية)، وبعدها أصبحت آراؤه ضد عرفات وعملية السلام متطابقة مع

آراء حماس. وفي كتابه المشترك مع ألان جريش، يقول أنه بما أن تدمير دولة إسرائيل غير ممكن عمليا في الوقت الحالي، فهو يؤيد فكرة "الدولة الواحدة" لليهود والعرب... كخطوة على طريق الحل.

أما بشأن اليهود، فإنه يلتزم بالموقف القرآني، ويرى أن "اليهود المستعدين للتحالف مع المسلمين" هم "أهل ذمة" وهم بالتالي مقبولون تماما. أما الباقون فهم أشرار وأعداء لا يستحقون سوى الكراهية.

— مجابهات الحضارات

يقول طارق "أن الإسلام سيكون في المستقبل أحد قلاع المقاومة ضد الهيمنة الغربية"، رافضا إمكانية أن يكون الغرب — وبقيّة العالم — هو الذي أصبح مهددا بسبب "الصحة الإسلامية" التي يبيثها هو وأمثاله. وفي كتاب "مجاهدات الحضارات" (لاحظ العنوان) يدعو لعالمية (أو عولمة) الإسلام. وفي رأيه (في "كاسيت" "الإسلام والغرب") أن تزايد الانحلال في الغرب سيؤدي إلى انتصار الإسلام.

ثم يحاول كتابة التاريخ على مزاجه فيما يتعلق بتأثير الإسلام على الحضارة الغربية. قد يكون معه حق في أن الأندلس كانت مسرحا لتقليد ثقافي رائع، حيث اشترك مفكرون مسلمون في تكوين جزء من تراث أوروبا الحالي. لكن يصعب عليه قبول فكرة أن الاختلاط والتمازج لم يكونا من جانب واحد.

يرفض طارق أن يرى ابن رشد كعقلاني، بل إنه يشجب "تأثير الاستعمار الفكري عليه" (؟)؛ ويراه "كشخص حاول البقاء آمينا على جذوره عن طريق العقل". يقول هذا ناسيا بالطبع أن ابن رشد كان واحدا ممن دعوا لانعتاق الفن والفكر من التأثير الديني، وأنه، على أي حال، قد اضطرهد بواسطة أصوليين عصره بسبب أفكاره وعقلانيته.

[وبمناسبة الكلام عن ابن رشد؛ وفي تعبير باهر عن القدرة على استخدام الرموز والمصطلحات بعكس ما تعنيه أو تشير إليه، فقد أسس "اتحاد مسلمي فرنسا"، الإخواني التوجه، ثانوية بإسم "مدرسة ابن رشد" في مدينة ليل بشمال فرنسا. وبما أنها مدرسة غير تابعة للدولة (وإن كانت تتلقى دعمها المادي)، فارتداء الحجاب مصرح به. وبالطبع فهو ليس إجباريا.... ولكن كل الطالبات يرتدينه "بمحض اختيارهن" (راجع لو فيجارو ١٩ سبتمبر ٢٠٠٥).]

ونلاحظ أن طارق كان قد دُعي من جامعة نوتر دام الكاثوليكية بالولايات المتحدة ليحاضر عن "دراسة الأديان، والصراعات وبناء السلام" بدءاً من خريف ٢٠٠٤ وهذا من دلائل عجز الكثير من الغربيين في إدراك كنه خطابه. على أي حال، وكما أسلفنا، فقد قررت السلطات الأمريكية إلغاء تأشيرة دخوله.

وقد جاءت تلك الدعوة من السماء، وبرغم رفض التأشيرة فهو يعيش على "سمعتها"؛ إذ كان قد بدأ يدرك الحاجة للابتعاد عن صورة الداعية الإسلامي ولتقديم نفسه "كمفكر أكاديمي وبروفيسور جامعي"، برغم أنه في الأصل مدرس بثانوية لاسوسور، ولا يقوم بأكثر من تدريس ساعة أسبوعية حول الدين الإسلامي كمحاضر خارجي بجامعة فريبورج.

— الإسلاموفوبيا

يعتبر هذا التعبير من أعمدة الزوايا في خطاب طارق رمضان، كأداة تخويف رئيسية. وقد انتشر المصطلح بعد حادث سلمان رشدي (فتوى الخميني حول "آيات شيطانية" في مارس ١٩٨٩) إذ أدرك الإسلاميون في بريطانيا أنه يجب تحويل الأمر من حرية تعبير مهددة إلى مسألة "عنصرية وعداء للإسلام". وفي ١٩٩٧ نشرت جمعية "البرلمان الإسلامي لبريطانيا" ورقة تعرف فيها "الإسلاموفوبيا" على أنها أي هجوم ضد الرسول والقرآن "وكل انتقاد لأسس الإسلام الأخلاقية والاجتماعية"، بما في ذلك بالطبع القيود على المرأة أو العقوبات البدنية وغير ذلك. أي هي في الواقع تكبيل تام لكل فكر نقدي. وفي نفس السنة، اعتبر "مجلس أهل البيت العالمي" أن انتقاد حكم الطالبان هو اسلاموفوبيا!

وفي أبريل ١٩٩٨ رحب طارق رمضان على صفحات مجلة "لوموند ديبلوماتيك" الفرنسية بتقرير وضعه جوردون جوناواي، من جامعة ساسيكس البريطانية، حول وسائل محاربة الإسلاموفوبيا، وبعدها جرى المصطلح على السنة الدوائر "التقدمية" في أوروبا. وعندما انتقد المؤلف الفرنسي "هولبيك" القرآن، رفعت ضده قضايا بتهمة الإسلاموفوبيا (برغم أنه هاجم التوراة في نفس الوقت وبنفس الحدة). وبما أن القانون (في فرنسا وغيرها) يحظر التعبيرات العنصرية أو التي تحرض ضد مجموعات بعينها، بينما لا يجرم الهجوم على الأديان؛ فإن طارق رمضان، وسائر الإسلاميين،

يحاولون اعتبار أن انتقاد الإسلام يساوي "التحريض ضد المسلمين" وبهذا يبررون رفع مثل هذه القضايا.

في ١٩٩٨ عندما رفضت لجنة من خبراء الإسلاميات بجامعة فريبورج رسالته للدكتوراه، راح طارق يصرخ بأنه ضحية للإسلاموفوبيا. وبعدها نجح، نتيجة للإثارة التي قام به، في تكوين لجنة أخرى...

وبعد البرنامج التلفزيوني العاصف الذي واجهه فيه الوزير ساركوزي، تساءلت نائبة سويسرية إذا ما كان لمثل هذا الشخص الجدلي مكان كمحاضر في جامعة فريبورج العريقة، فسارع طارق برفع علم الإسلاموفوبيا مرة أخرى وراح يحرض الطلبة على توقيع العرائض المساندة له.

وهكذا، وعبر السنين، نجح في التخلص من كل نقد باعتباره ضحية وشهيدا، لكنه يؤكد في نفس الوقت على ضرورة "الاستمرار في طريق الدعوة التي هي تراثنا (..) من أجل رفع الظلم" (؟).

■ الغرب: أرض المتواطئين

يعرف طارق رمضان تماما أن مستقبل "الإسلاميزم" هو في الغرب وليس في الشرق. ولذلك فقد أدرك أنه لا بد من خلق دوائر من المتعاونين والمتواطئين لمساندة مشروعه. يقول (في "كاسيت" "الإسلام والغرب": "يظن البعض أن نقيض التصادم هو التزاوج. كلا! نقيض التصادم هو المقاومة الفكرية بالتعاون مع العادليين والأمناء الذين يساندوننا". هو يعرف إذن أنه يحتاج لغربيين من كل الأطياف، بما فيهم ملحدين، لإنجاح جهاده ضد الغرب والتغريب. ويعرف أنه، كما حدث مع ثورة الخميني، هناك عدد كبير من الحلفاء في الغرب؛ وهم عادة من السذج أو المتواطئين الذين قد لا يعرفون الفرق بين الجماعات الإسلامية وجماعات المسلمين؛ والذين يمكنهم أن يساعده على إقامة جسور سياسية.

ولكنه حريص على أن يحدد استراتيجيته، إذ يقول في (في نفس "الكاسيت"): "يجب أن أشكل خطابا يتماشى مع الأذن التي تسمعي (..) ولكنه أمين نحو مرجعياتنا".

هو في نفس الوقت ديماجوجي ومعلم (بيداجوجي)، يعرف تماما كيفية الاستفادة من الميديا لإنجاح رسالته التي تهدف إلى جعل الإسلاميزم مقبولة. يقول أنه يبحث عن الصحفيين "الأمناء" (يعني المتعاطفين أو المتواطئين) ويعطي أمثلة لذلك بعض كتاب دورية "لو موند ديبلوماتيك" وبعض

الصحفيين السويسريين ومراسلي وكالة الأنباء الفرنسية بمصر وكزافييه تيرنيسيان محرر شئون العلمانية والإسلام بجريدة "لوموند" الخ. أما الصحفيون الذين يجرؤون على انتقاده فهم "مزورون وغير أمناء".

وقد نجح، والحق يقال، بصورة باهرة في إقامة صداقات وصلات مع الكثيرين ومن أبرزهم ألان جريش رئيس تحرير "لو موند ديبلوماتيك"، وهو ابن هنري كوريل الزعيم الشيوعي المصري في الأربعينات الذي قتل في حادث غامض في ١٩٧٨. وجريش نفسه شيوعي، لم يكن يرى في الماضي أي عيب في الستالينية، ثم أصبح لا يرى أي مشكلة في الإسلاميين، بل يجد أن الزعم بخطرهم يشبه "المزاعم الأمريكية في الخمسينيات حول الخطر الشيوعي، رغبة من الإدارات في الحفاظ على ميزانيات الدفاع الهائلة".

وهكذا يبدو أن هذا المثقف اليساري المعروف قد ترك توتاليتارية (ستالينية) ليتشبث بأهداف أخرى (إسلامية). وهكذا يتعاون الصديقان على الدعاية للإسلام السياسي في كتاب مشترك ("تساؤلات حول الإسلام")، وفي مقالات بالمجلة التي يرأس تحريرها جريش.

والملاحظ أن بعض الإسلاميين قد اختاروا التحالف مع أقصى اليمين بسبب عدائه المعروف لليهود. لكن طارق، ضمن آخرين، اختار اليسار لأنه في معظم دول الغرب المدخل للمثقفين والمفكرين، وخاصة المعادين للبرجوازية الغربية، أو للمسيحية، الذين يهتمهم التعاون مع أمثال طارق في سبيل الأهداف المشتركة.

وفي اجتماع "المنبر الاجتماعي الأوروبي" يقول أحد أتباع طارق موجهًا كلامه لبعض المناضلين (اليساريين) المتخوفين: "أنكم تخطئون الهدف: يجب النضال ضد الرأسمالية وليس الإسلاميزم".

وفي أثناء "معركة" القانون الفرنسي الذي يحظر ارتداء الشارات الدينية في المدارس الحكومية، نجح طارق وحلفاؤه، في اليسار واليسار الراديكالي المساند للإسلاميين، في الحصول على تأييد العديد من الجمعيات التي خرجت في مظاهرات عارمة تحت شعار موحد هو "مدرسة واحدة للجميع"؛ وهو شعار براق يجذب العلمانيين وغيرهم ولكنه يحوى فكرة أن من حق الفتيات المسلمات، في إطار "مدرسة واحدة للجميع"، ارتداء الحجاب. بل نجح في تجميع عدد من المنظمات النسوية (المدافعة عن تحرر المرأة

وحقوقها، بما في ذلك حق الإجهاض والشذوذ) في التظاهر دفاعاً عن حق التحجب!!

بل نجد أنه نجح في استقطاب رجال دين كاثوليك وبروتستانت يرون فيه طرفاً جديراً بالحوار، كما أنه يستغل أي مناسبة للقاء شخصية دينية غير إسلامية، بهدف تلميع صورته، وإبعاد الشكوك حوله. وتمثل دعوة كلية سانت أنتوني بجامعة أكسفورد له انتصاراً لا شك فيه لقدرته على التلاعب وخداع مفكري الغرب.

ومن ناحية أخرى، هناك الكثيرون من رجال الحكم والمتقنين اليساريين ممن يعتقدون أن حل مشاكل الضواحي وتزايد الجريمة فيها، هو بإعطاء الوعاظ المسلمين دوراً؛ لكن النتيجة كانت المزيد من الأصولية والتطرف. وفي هذا الإطار يقع قرار وزير الداخلية البريطاني بضم طارق إلى لجنة مكافحة الإرهاب، وإن كان البعض يرى فيه علامة للبراجماتية السياسية البريطانية. هل ستتج هذه أمام دهاء "التقية" الذي يتقنه طارق رمضان وأمثاله؟؟

■ رفض العولمة أم رفض الغرب؟

موقف طارق رمضان من حركات "الضد عولمية" يقع موقع القلب في استراتيجيته حول دوائر المتعاونين والمتواطئين. لكن لا بد من إدراك أنه يحارب العولمة بهدف ضرب الغرب وتأثيره، مع إمكانية الاستفادة منها لنشر فكره الإسلامي، الذي يقدمه على أنه المعادل "للاهوت التحرير". ويتلاعب على حبال العداء ضد أمريكا والاستعمار الجديد والصهيونية، مع الاحتماء وراء الاتهام بالإسلاموفوبيا لكل من يجرؤ على انتقاده. وهو يحث منذ سنوات على الانخراط مع جماعات الضد عولمية في مظاهراتها أثناء اجتماعات الثمانية الكبار بهدف "الاستفادة منها في مساندة قضايانا"، مع التأكيد لزعماء الحركة على أنه "لا يوجد للحركة مستقبل بدون حوار ثري ومفتوح مع العالم الإسلامي".

وفي خطاباته المؤيدة لهم، يلاحظ أنه لا يقف موقف معاداة ضد "الهيمنة التمييزية العالم" (وهي أحد العيوب التي تتهم بها العولمة عادة) من حيث كونها "هيمنة"؛ بل فقط ضد التأثير الحضاري الغربي كمشروع يستند إلى العقلانية والتحديث. ذلك لأن طارق رمضان، في الحقيقة، يسعى نحو الهيمنة؛ بشرط أن تكون "إسلامية" وتتبذ العقلانية والتحديث.

وفي رفضه لكل ما يستند إلى الحضارة الغربية يستخدم تعبير "الاستعمار" (بعد عقود من انتهاء تلك الظاهرة!) كبديل لتعبير "التأثير" الذي يمكن أن يحدث على أي بلد إسلامي. ولا يتردد في القول بأن دساتير وقوانين العالم الإسلامي "يجب تطهيرها من كل تأثير غربي". وهو يتلاعب كثيرا على عقدة الاستعمار والشعور الغربي بالذنب بشأنها، متناسيا بالطبع الاستعمار الإسلامي ومشاركة العرب النشطة في عمليات جلب العبيد.

■ الخلاصة

— شهادات

يؤكد ألان شوييه، المدير السابق بالمخابرات الفرنسية، بصورة قاطعة أنه يستحيل إحداث تراجع في الأصولية والإرهاب دون مناهضة "سفير للإخوان مثل طارق رمضان"، ويقول: "إن وجود القاعدة ليس إلا حلقة قصيرة وأداة مؤقتة في الوجود الإخواني الذي قارب على قرن. الخطر الحقيقي يأتي من هذه الجماعة ومن يلتفون حولها. فالذنب يعرف جيدا التكرار في ثياب الجدة."

ويقول تقرير اللجنة الدائمة للمخابرات البلجيكية لعام ٢٠٠١: "... نلاحظ أيضا أن الخطاب المعتدل الذي يقوله طارق رمضان علنا لا يتماشى مع ما يقوله في الأوساط الإسلامية الضيقة".

أنطوان صفير، الباحث المعروف في الإسلاميات ورئيس تحرير "كراسات شرقية" التي تصدر في فرنسا، يصف طارق "بالخطيب المفوه، الأصولي الساحر، خبير ازدواج اللغة". وإن كان لا يصفه بالعنف، إلا أنه يضيف: "أعتبر اللاعنفيين هم الأكثر خطرا لأنهم، بالتحديد، يظهرون كأنهم غير عدوانيين. فالإرهابيون نطاردهم، أما اللاعنفيون يبدون أكثر مدعاة للثقة. بل يمكنهم أحيانا المساعدة على الحد من مشاكل الضواحي، مما يسعد الشرطة التي لم يعد لها سلطة في تلك المناطق. بالنسبة لي، الإسلاميون هم مصدر الخطر الأكبر. كل هذه التيارات التي تدعو ضد الاندماج (في المجتمع) هي قنبلة موقوتة".

أرفع طارق عليه، وعلى مجلة "ليون ماج" التي نشرت كلامه، قضية قذف. وفي المرافعات التي بدأت في سبتمبر ٢٠٠٢ أتى كل جانب

بمسانديه: ألان جريش وآخرون مع طارق، بينما جاء بجانب صفير، رشيد كاكبي وعبد الرحمن دهمان (الذي وصف طارق بازديواج الشخصية) وصحيب بن شيخ. وفي مايو ٢٠٠٣ أبرأت المحكمة صفير وقررت أن طارق "يمكنه أن يؤثر على شباب الإسلاميين ويشكل عاملا تحريزيا قد يساعدهم على الالتحاق بمساندي أعمال العنف".

يقول كبير جُبيل، رئيس اتحاد المغاربة العلمانيين بفرنسا: "إنكار تنامي الإسلام في فرنسا عبر الثلاثين سنة الأخيرة يدل على فقدان الوعي أو الكذب (..). كمسلم أؤكد أن الإسلاميزم تولد الإرهاب، وأتحدى أي شخص يظهر لي العكس (..). إنكار هذه الحقيقة هو، قبل كل شيء، موقف معاد لغالبية المسلمين العاقلين الذين لا يساندون الجهاد، أو هو من قبيل التقية التي يتقنها الإسلاميون: شن الحرب مع التظاهر بدعم السلم".

— حصان طروادة خطابي

تقول كارولين جروسيه، مؤلفة الكتاب الذي رجعنا إليه كمصدر رئيسي لهذه الدراسة، في ختام كتابها، أنها بدأت رحلة البحث معتقدة أنه مجرد واعظ: تقدمي ومتشدد في نفس الوقت، لكن غير أصولي، بل ومستقل عن الفكر الإخواني كما يقول.

وتضيف: إلكن بعد شهر من فحص سجله، حاولتُ فيها مراجعة كتاباته (١٥ كتابا و ١٥٠٠ صفحة من المقالات والأحاديث بقلمه ومعه وعنه في الصحافة الأوروبية) وتسجيلاته الصوتية (حوالي مائة "كاسيت")؛ أصبحت أعتقد أنه محض منتج للأيديولوجية البنائية (نسبة للبناء) وأنه بدون شك من أشد رسلها خطرا والأكثر كفاءة. صعوبة اكتشاف أهدافه ليست مجرد نتيجة لتعقد خطابه بل هي حصان طروادة خطابي، تم تشييده بحذق شديد بهدف إرباك، ثم القضاء على، كل المعوقات. وبفضل أسلوب جدلي مزدوج المدخل يسمح بتفهم شيء على السطح وشيء مختلف من الداخل، فإن وريث البناء يحقق كل وعوده في نفس الوقت: فهو يثبط الحذر تجاه الإسلاميزم، وينجح في تشكيل "دوائر تعاون" (مع جهات متعددة، وأحيانا متناقضة)، ويُنحي جانبا المسلمين الليبراليين ويحول الآخرين إلى راديكاليين.

وترى جروسيه: [من المحتمل أن بعض تيارات الإخوان قد لا تشارك تماما استراتيجية حفيد البناء، ولكن الباقين لديهم الحق تماما في وضع ثقتهم

به (..) ومثل والده سعيد، أدرك طارق تماما أن مستقبل الإسلاميزم سيتحدد في الغرب. ولكنه يفوق والده في كونه مسلحا بالقدرة على اللعب على دخائل الديموقراطيات والاستفادة من أجواء حرية التعبير والسذاجة الغربية ليجعل من الغرب أرضا للدعوة والشهادة ... والانتقام].

[قد يبدو هذا الحلم مثيرا للدهشة ولكنه يسكن الوريث الذي يرسم عبر خطبه ومؤتمراته، الواحدة بعد الأخرى، ملامح "المجتمع المثالي" المبني على الفرد المسلم الملتزم بجذوره، والأسرة الإسلامية التقليدية، و"المجال الاجتماعي الإسلامي الخاص". ولكن طارق له أسلوبه الخاص في الوصول إلى ذلك الهدف؛ فمع التزامه الشديد بالاستراتيجية التي وضعها جده بخطواتها وإيقاعها، فإنه يوائمها بكفاءة مع الواقع. وهو لا يتطلع للاستيلاء على السلطة (..) بل إلى ثورة ثقافية عابرة للأمم! ولذا يقضي نصف جهده في إضعاف القوى التي تقاوم الإسلاميزم والنصف الآخر في إيقاظ المسلمين واستقطابهم، بينما تتسلط عليه دائما فكرة تنسيق جهود الإحياء الإسلامي (..) وزيادة تسارع المسيرة الظلامية التي بدأها البنا وسعيد رمضان].

تخلص جروسيه إلى أنه [في مجتمع طارق رمضان النموذجي سيكون للمرأة حقوق، وخاصة في الانخراط كناشطات متشدات... لمقاومة المطالبات بحقوق المرأة! وسيتم التشديد على "دعوتهن" للتحجب. ستكون "شرطة النهي عن المنكر والحض على الفضيلة" مسئولة عن التأكد من حسن زي المواطنين ومنع الاختلاط بين الجنسين. سيبحث التلفزيون برامج تتفق مع الأهداف الإرشادية التعليمية للدولة (...). المدارس ستكون بالطبع إسلامية: في حصة الفلسفة سيتعلم الطلبة القرآن؛ ولا داعي للتأكيد على أنهم لن يسمعوا عن فولتير أو أي مفكر غربي، إلا إذا كان هذا بغرض شجبه. دروس التاريخ سوف تؤكد على العصر الذهبي للخلافة حيث عاش المسلمون في سعادة تامة ونجحوا في كل غزواتهم. الاستعمار الغربي سيكون مسئولا عن كل المشاكل. ستكون هناك تعددية: إذ ستتخذ القرارات تحت إشراف العلماء المنتمين إلى كافة التيارات ... السلفية].

إن طارق رمضان، في النهاية، ليس عامل تواصل أو سلام أو اندماج، بل راديكالية. وهو أكثر خطرا لأنه أصعب في تحليله والإمساك به. فالطبعة السويسرية، في الحقيقة، ليست أقل خطرا من الأصل المصري.

دمقرطة الإرهاب

وإرهاب الديموقراطية

سيذكر مؤرخوا الفكر السياسي في المستقبل أن عالمنا العربي الإسلامي قد قام في الفترة التي نعيشها الآن بابتكار ظاهرتين جديدين لم يعرفهما العالم من قبل؛ وهما "دمقرطة الإرهاب" و "إرهاب الديموقراطية".

(١)

الإرهاب يمكن تعريفه ببساطة (وبدون الحاجة لمؤتمرات دولية هدف الدعوة إليها، غالبا، هو التهرب من لب الموضوع...) بأنه يتعلق بالأساس بالاعتداء على الأبرياء. وللإرهاب، كما يقول بول بيلار، نائب سابق لرئيس السي آي إيه، عناصر أربعة توفر أركانه:

١ - سبق التدبير والإعداد، وليس مجرد انفجارٍ أني لشحنة من الغضب؛

٢ - ذو دوافع سياسية، مثل السعي لتغيير نظام (أو واقع) سياسي قائم؛ وليس دوافع إجرامية كما تمارسها جماعات مثل المافيا؛

٣ - موجه ضد مدنيين وليس ضد أهداف عسكرية أو قوات قتالية؛

٤ - تقوم به جماعات وليس جيش دولة.

والإرهاب ليس ظاهرة حديثة تماما. ففي القرن الأول الميلادي قامت جماعة "الغيوريين" اليهود بقطع رقاب الرومان والمتعاونين معهم في فلسطين. وفي ١٠٩٢ أسس الحسن بن الصباح جماعة "الحشاشين" من الشيعة النزاريين، التي كانت تقوم بعمليات اغتيال انتحارية ضد أعدائها المدنيين، غالبا من السنة. (ويقال أنها سميت كذلك لأن أعضاءها كانوا يتعاطون الحشيش قبل العمليات لتسهيل الاقتناع بدخول الجنة. وبالمناسبة فكلمة "حشاشين" لها علاقة بكلمة اغتيال في اللغات الأوروبية assassin).

وفي نهاية القرن التاسع عشر بدأ الإرهاب الحديث على يد جماعة "إرادة الشعب" الروسية المعادية لحكم القيصر. وانتشر الإرهاب من ١٨٧٠ وحتى ١٩٢٠ في أوروبا، حيث قام الفوضويون الثوريون الساعون لقلب

أنظمة الحكم بعمليات تفجيرات واغتيالات استهدفت رؤساء الدول. وكان اغتيال الدوق فرانز فيرديناند في ١٩١٤ على يد متطرف صربي من الأحداث التي أشعلت الحرب العالمية الأولى.

ولد الإرهاب المعاصر في ٢٢ يوليو ١٩٦٨ عندما قامت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بأول عملية خطف طائرات (الهدف سياسي؛ إذ أن خطف الطائرات لأسباب أخرى بدأ في ١٩٤٧). ومعها بدأ عصر العمليات الإرهابية الاستعراضية المصممة بهدف التأثير على جمهور واسع أبعد من ضحايا العنف أنفسهم؛ أي بغرض استخدام الوقع السيكولوجي للعنف، أو التهديد بالعنف، لمحاولة التأثير السياسي.

وظهر بعد ذلك الإرهاب "الأيديولوجي"، مثل اليساري الذي يهدف للقضاء على الرأسمالية. ومن نماذجه جماعة "بادر ماينهوف" الألمانية والجيش الأحمر الياباني والألوية الحمراء الإيطالية في السبعينيات. ولكن هؤلاء جميعا قد حذوا من درجة العنف المستخدم لتحاشي إيذاء الضحايا الذين يسعون للدفاع عنهم، واقتصروا في النهاية على بعض عمليات خطف أثرياء وأخذ فدية عنهم. وهناك أيضا الجماعات اليمينية وهي من بين الأقل تنظيما وغالبا ما ترتبط بالنازيين الجدد ويفضلون أعمال الشغب بهدف زعزعة الحكومات الليبرالية الديمقراطية وإقامة دول فاشية. وهناك الإرهاب "القومي" أو الانفصالي (وهو الأصعب في التحديد إذ تصر الكثير من جماعاته على كونها مقاومة أو مدافعين عن الحرية) وهو عادة ما يعاير درجة العنف المستعمل لجذب انتباه العالم ولكن بدون تأليب المتعاطفين أو استثارة طائفهم؛ ومن نماذجه جيش التحرير الأيرلندي.

إضافة لتلك الأنواع — الفوضوي، القومي الانفصالي، والأيديولوجي — هناك الإرهاب الديني الذي من نماذجه جماعة أوم شينريكو اليابانية (التي ليست أكثر من "لعبة أطفال" مقارنة بجماعة مثل القاعدة). وبصفة عامة، الإرهاب الديني هو الأقل ضبطا للنفس (انكباحا). فالجماعات الانفصالية، مثلا، تتحدث عادة عن أهداف محددة (دولة مستقلة مثلا) بينما بن لادن يتحدث عن الجهاد، ووسائله أكثر دموية ووحشية. وذلك لأنه وأمثاله يرون العنف غاية في حد ذاته، أو كأسلوب إلهي لخدمة قضية سامية. يقول بروس هوفمان من مؤسسة راند أن عتاة الإرهابيين من أمثال كارلوس وأبو نضال لم يخطر ببالهم أفعال مثل استهداف بنايات عالية مليئة بالعاملين. ولكن

بالنسبة للقاعدة وأتباعها فإن القتل الجماعي لا يعتبر فقط مقبولا بل هو مطلوب.

وبالإضافة للوحشية الفاتكة للإرهاب الديني، فالملاحظة الأساسية في كل ما سبق من عينات الجماعات الإرهابية أنها بكافة أنواعها يجمعها الاعتماد على مجموعات نواة صغيرة (hard core) من العنفيين الملتزمين بفكرة معينة ممن يسعون لفرضها بدرجة أو أخرى عن طريق الإرهاب. لكن أيامنا هذه شهدت تحولا عن طريق "دمقرطة" الإرهاب الإسلامي (أو الجهادي أو الإسلاميزم)؛ فأصبح أشخاص "عاديون تماما" يقومون، أو يسعون بكل طريقة للقيام، بعمليات إرهابية. وأكثر من ذلك، أصبح للإرهاب شعبية واسعة:

— لا يكاد يمر أسبوع دون أن يتم القبض على مجموعات ممن يخططون لعمليات إرهابية في أوروبا؛ خاصة فرنسا وبلجيكا وأسبانيا وإلى درجة أقل في ألمانيا وهولندا؛ بصورة تجعل الإعلام والشعوب تطرح الكثير من الأسئلة حول المهاجرين وحول المسلمين بصورة عامة. والملاحظ أن هذه المجموعات لا توجد بينها روابط تنظيمية ولا يمكن حتى الجزم بوجود أي صلة بينها وبين "القاعدة". ينقل المحلل السياسي وليام بفاف عن ريك كولسيت، من المعهد الملكي البلجيكي للعلاقات الدولية، أن الإرهاب في أوروبا أصبح "خليطا من الخلايا ذاتية التطرف التي لها اتصالات دولية لكن بدون توجيه مركزي". بصورة أخرى، فهو مجموعة من الدوائر متحدة المركز، الذي ما يزال هو تنظيم القاعدة الدموي. الدائرة الأولى تتكون من منظمات لها هياكل بصورة أو بأخرى، تحيط بها دائرة أخرى مخلخلة من المحاربين المستقلين (free-lance) حيث يمكن ربط أي منهم بأي من الآخرين بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بأساليب مطاطة وتبدو عفوية.

— اتساع رقعة "النشطاء" في هذا المجال ليشمل شبابا ومن هم أقل شبابا؛ رجالا ونساء؛ متعلمين وأنصاف متعلمين؛ فقراء وأغنياء؛ من أبناء دول إسلامية ودول غربية (متجنسين أو مولودين بها، أو من أهلها الأصليين المتحولين دينيا)؛ منتمين لمنظمات ومستقلين "من منازلهم"؛ متفرغين وغير متفرغين!

— تمتع "شخصيات" مثل أسامة بن لادن بشعبية كبيرة في الدول الإسلامية. تقول دراسة ميدانية نشرت في يوليو ٢٠٠٥ لمركز "بيو" الذي

ترأسه مادلين أولبرايت أن نسبة من "يتقون تماما أو بعض الشيء" في أسامة بن لادن تصل إلى ٦٠% في بلد مثل الأردن (٥١% في باكستان و ٣٥% في اندونيسيا و ٢٦% في المغرب؛ مع ملاحظة أن المركز مُنِع من عمل استقصاءاته في عدد من الدول العربية...). بل إن تأييد "العمليات الانتحارية التي تستهدف المدنيين" بلغ ٥٧% في الأردن، مقابل ٤٣% في استقصاء سابق تم بمنتصف ٢٠٠٢! وإن كانت هذه النسبة ربما تتأقصت، فيما يتعلق بالمدنيين "المؤمنين"، بعد انفجارات عمان الزرقاوية....

— يمكنك أن تجد جماعات إرهابية بالفكر أو العمل تدخل "انتخابات" وتخرج منها بتأييد شعبي واسع، كما حدث مؤخرا في العراق ومصر وفلسطين السخ، وقبلها في الجزائر وغدا في سوريا. وبالطبع ليس من المفترض أن يحدث هذا! فالديموقراطية في لبها هي عملية تستند إلى إرادة شعب يتمتع أفرادها بالحرية التامة، وأسسها تشمل المشاركة السلمية في الحكم واحترام كافة الفرقاء. فكيف نفسير تسليم الشعب قياده لعنفيين ليس هناك ما يضمن ألا يمارسوا عنفهم ضد من انتخبوهم؛ إذ تؤكد تجارب التاريخ أن ذلك بالضبط هو ما يحدث!

سوف يكون على أساتذة العلوم السياسية البحث عما يفسر كل هذا بالتفصيل. لكن، وبغض النظر عن عدد من الأسباب التي لا نريد الخوض فيها، يمكننا الإشارة إلى ما يلي:

١ — الإرهاب الديني الإسلامي هو النوع الوحيد الذي مازال ينمو. وفيه يُستخدم العنف لإعلاء أهداف يعتقد ممارسوه أنها تستند لأوامر إلهية، بهدف إحداث تغييرات سياسية أو مجتمعية شاملة. وبما أن أمثالهم لا يهتمهم اجتذاب ولاء أحد بل اتباع رؤيتهم الخاصة حول الإرادة الإلهية؛ فليس لديهم ما يكبح أفعالهم بالطريقة التي سبق تاريخيا حدوثها لغيرهم. وكما يقول هوفمان: "إن الجماعات الإرهابية الدينية المتطرفة يمكنها استخدام العنف اللامحدود ضد قائمة واسعة، بل غير محدودة، من الأهداف قد تشمل أيا من يكون مغائرا للجماعة في الدين أو الطائفة". وبالتالي فليس هناك حتمية للانستاء إلى تنظيم مغلوق ومحدد، إذ يكفي أن يشعر شخص ما بأن واجبه الديني يدفعه للقيام بتنفيذ أوامر إلهية لكي يسعى للقيام بما في وسعه.

ولكي يأخذ الشخص هوية جهادية، فعليه أن يقتلع ذاته من مجتمعه القريب، وأن يسيس وجهات نظره ويبحث عن مجموعات تشارك نفس الأفكار. وبالتدريج يؤدي أسلوب التفكير الجمعي (group thinking) إلى القضاء على تعدد وجهات النظر وإلى تبسيط الواقع واختزاله، ويدفع الشخص إلى نزع الإنسانية عن كل من يعارضه، حتى لو كان مسلما مثله. وقد أدت "ميكانيزم" شبيهة إلى هزيمة الإرهابيين اليساريين الأوروبيين في السبعينيات والفوضويين في نهاية القرن ١٩ لأنها تعزلهم عن الفئات أو الطوائف التي (يظنون أنهم) يعملون بالنيابة عنها. ولكن من المستبعد أن تؤدي لنفس النتيجة (أي الهزيمة) في حالة الإرهاب الإسلامي لارتباطه بالولاء لما هو "مطلق" وكذلك لأن "التفويض المعنوي" المتفق عليه ضمنا لم يتم سحبه بصورة واضحة.

٢ - استخدام واسع للتكنولوجيا الحديثة. تقول دراسات مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي أن عدد المواقع الإرهابية الإسلامية قد تعدى ٤٠٠٠ ونشاطاتها تشمل بث الأفكار وتبادل المعلومات والدعاية و "الساير-إرهاب" (أي استغلال الإنترنت في عمليات الإرهاب). ويقوم الإرهابيون اليوم بتبادل التعليمات وخطط الهجوم بل والتحويلات المالية عبر لوحات الرسائل وغرف الدردشة. وتقوم مواقعهم بدور أرض تدريب تخيلية تعطي دروسا في صنع القنابل وإطلاق الصواريخ الخ. كما أنها تبث فيديوهات دعائية مصممة بحرفية عالية بهدف رفع الروح المعنوية التحميس واستقطاب أعضاء جدد. وعلى سبيل المثال نشرت جماعة الزرقاوي في يوليو ٢٠٠٥ فيديو دعاية (بروباجاندا) عالي الجودة (وصفته الواشنطن بوست بأنه يشبه التقارير السنوية لكبرى الشركات) مدته ٤٦ دقيقة وعنوانه "الدين سيصبح الله".

٤ - الإعلام الذي يمجّد الإرهاب ويدعو إليه، بحرفية فائقة. وما تقوم به فضائيات إخبارية (مثل "الجزيرة") وغيرها من المنابر المشابهة التوجه في هذا المجال لا يحتاج لدليل على أهميته في اجتذاب الإرهابيين الجدد، إذ تقوم بتحويل رموز الإرهاب إلى "أيقونات"، وأفكار الإرهاب إلى دوافع ليست فقط مقبولة وذات مشروعية تامة، بل هي أقرب إلى الواجب الذي يؤدي التقاعس عنه إلى شعور بالذنب.

٥ - يرتبط بهذا بالطبع وجود الكثيرين ممن يدفعهم حب الظهور والتشبه بالأبطال الأيقونية إلى القيام بأعمال "خارقة" تجلب لهم المديح والاعتراف، حتى بعد موتهم. ومن بعض الأوجه، وكما قال بريان جنكينز في ١٩٧٤ ، فإن "الإرهاب هو عمل مسرحي".

٦ - الدور الذي تقوم به النظم الاستبدادية التي تقاوم الإرهاب المنظم إذا كان يهدد استقرارها، لكنها تتافسه بهدف سحب البساط من تحت رجليه، عن طريق بث أفكاره على نطاق واسع مما يسهم بشكل حاسم في "دمقرطة" الإرهاب.

٧ - انتشار الحفز والحث الديني الذي يؤدي بالمؤمن إلى أن يتحول لإرهابي يأخذ الأمور بيديه بدون انتظار لأحد. ونماذج هذا قيام "أناس عاديين"، أحيانا من الجيران، بمهاجمة كنائس في باكستان ومصر والعراق وغيرها. ولا تتجو من الاستهداف صالونات الحلاقة، وبالطبع محلات بيع الخمر، كما يحدث في العراق أو غزة. ومع مثل هذه الأفعال تنهار المسافة بين الإرهاب (كما تم تعريفه أعلاه) وانفجارات الغضب الهمجي للغوغاء.

٨ - انسحاب "النخب" من المفكرين والمتقنين من الساحة خوفا من تهديدات وابتزاز "شباب" الإرهابيين، مما يشجع هؤلاء أكثر فأكثر؛ إذ يرون نتائج مباشرة لأعمالهم تجعلهم يشعرون بالنشوة وتدعوهم للتمادي. ومن نماذج هذا انسحاب سيد القمني وغيره من المفكرين في مصر والعراق وغيرهما، وأخيرا بلغت الأمور حد المهزلة الكارثية غير المسبوقة في العالم، عندما أصر نجيب محفوظ، الأديب العربي الوحيد الحائز على جائزة نوبل، على ألا ينشر روايته "أولاد حارتنا" في مصر إلا إذا وافق على ذلك الأزهر (الجهة الدينية التي ليس لها أصلا حق الرقابة على الأعمال الأدبية) وإلا إذا كتب مقدمة الطبعة أحد رموز الإسلاميين في مصر!!

هذا قليل مما يمكن قوله حول "دمقرطة الإرهاب" وهو واحد من أهم الإنجازات والمساهمات الحضارية للعالم العربي الإسلامي في العصور الحديثة. والآن إلى الظاهرة الثانية التي ابتكرها العالم العربي الإسلامي: "إرهاب الديموقراطية".

(٢)

هناك أكثر من وسيلة للاحتيال على الديمقراطية أو الالتفاف حولها أو اغتيالها:

— الديمقراطية "الشعبية" التي كانت إسما على غير مسمى للديكتاتوريات الشيوعية التي انهارت معظمها مع انهيار الاتحاد السوفيتي ولم يبق منها سوى أمثال "الجمهورية الديمقراطية الشعبية الكورية" التي يرأسها "القائد المحبوب كيم يونج إل"، نجل "القائد الكبير كيم إل سونج". والحق يقال أن تلك النظم كانت تعتبر نفسها "ديموقراطية" طبقا لتعريف الأحزاب الشيوعية، حيث تعني ديكتاتورية الطبقة العاملة (البروليتاريا) التي يمثلها الحزب الشيوعي الذي تتركز قيادته في لجنته المركزية الخ.

— القفز عن طريق الديمقراطية إلى إقامة نظم فاشية. والمثال الأشهر في ذلك، كما سبق وكتبنا، هو صعود هتلر إلى الحكم بطريقة ديموقراطية تماما. وما زال المؤرخون يبحثون في كيفية تحول ألمانيا من ديموقراطية ليبرالية مستقرة إلى فاشية بشعة في ظرف مائة وخمسين يوما فقط بين يناير ويونيو ١٩٣٣.

— ديموقراطية "العصارة والمصفاة"، وفيها يقوم النظام الحاكم بإقصاء معارضيه وتحديد من يحق لهم الترشيح للمناصب السياسية بناء على تطابق أفكارهم مع توجهاته. وهذا ما يحدث في جمهورية الماللي الإيرانية حيث تكون "مجلس الخبراء" بعد الثورة الإيرانية التي شاركت فيها قوى متعددة لكن الخوميني وأتباعه انقضوا عليها وتخلصوا من كافة شركائهم. ويقوم المجلس، الذي يرأسه "المرشد الأعلى للجمهورية"، بفحص المرشحين بتدقيق شديد، بما في ذلك لمنصب رئيس الجمهورية (الذي هو واقعا رئيس للحكومة، ينفذ توجيهات المرشد الأعلى — الذي هو في الحقيقة رئيس لا يُسأل، معين مدى الحياة)، قبل السماح فقط لمن يتماشون مع توجهات النظام بخوض الانتخابات. وهذه تجري عادة في جو معقول من "الحرية" لأنها، في النهاية، تفسح المجال لاختيارات بين متشابهين: إذ الناخب حر تماما في أن يختار، بكامل إرادته، عبر طيف الألوان بين الأسود الغامق والأسود الفاتح.

ولكن نموذج "الديموقراطية" الذي نحن بصدده هو الجديد في الموضوع. وفيه يمكن لجماعات ذات أجندات إرهابية أو توتاليتارية شمولية معروفة مسبقا أن تتجح في الوصول إلى الحكم بتأييد شعبي عن طريق

إحدى آليات (procedures) الديمقراطية. أي إنه أحد نتائج اختزال فكرة الديمقراطية لتصبح محصورة في صندوق الانتخابات. وفي هذه الظاهرة، يمكن لأعداء الديمقراطية الذين يعتبرونها رجسا من عمل الشيطان أن يصبحوا فجأة من أشد "أنصارها" المدافعين عنها، ويسرقون شعارات الإصلاح والتغيير ليصبح لها معنى مناقض لمضمونها الأصلي. وإن تجاسر مُعترض، هب "الديموقراطيون الجدد" للدفاع التام أو الموت الزؤام عن لعبتهم الجديدة صارخين في وجوه منتقديهم: "أستم تطالبون بالديموقراطية؟ هاهي أمامكم بأبدع صورها! أم أنكم ترفضونها لأن نتائجها لا تعجبكم؟" والخطوة التالية بعد الوصول إلى الحكم هي: "إرهاب الديمقراطية" حيث يتم تقنين وممارسة أفعال مناقضة لقيم الديمقراطية بتأييد "شعبي". وتفرض دساتير وقوانين تتنافى مع مبادئ ميثاق حقوق الإنسان العالمية بحجة أنها تمثل رغبة "الأغلبية"؛ وبالتالي فليس على "الأقلية" سوى أن تقبل بهذا أو تبحث لها عن بلاد أخرى! ويجري تحديد خطوط حمراء يؤدي الاقتراب منها إلى التهديد ببحار من الدماء. ويتم كل هذا عبر الادعاء بأن الأغلبية والأقلية ليست مسألة تجمعات سياسية مبنية على الرؤى والمصالح المشتركة، بل جماعات مصنفة طبقا لهويتها (غالبا "الدينية"). وهكذا فإن مجرد موافقة "أغلبية" (طبقا لهويتها) على شيء ما، حتى لو كان يتناقض مع أسس وقيم الديمقراطية أو يعني نبحها بعد الممارسة الأولى أو لا يقبله الضمير الإنساني بالمعنى الواسع مثل "الحجر على الحريات" أو "تقنين عدم المساواة"، يُقدم على أنه قمة "الديموقراطية".

[وإذ لا نمل عن إعادة التأكيد، المرة بعد الأخرى، بأن الديمقراطية تستند إلى قيم وأسس محددة، فلنتخيل — من قبيل التسالي — حالة عصابة لصوص تتبع أساليبها "ديموقراطية" بمعنى التوافق بين أعضائها على "الزبون" القادم الذي سيتم سرقة، وعدم القيام بعملية ما لم تتم مناقشتها وأخذ الرأي حولها. هل تعني كل هذه الممارسات أن ما تقوم به العصابة هو "عمل ديموقراطي"؟]

هذه الظاهرة الجديدة مرتبطة أساسا بصعود وتنامي الإسلام السياسي في العقود الأخيرة. وبالطبع فإن الانتخابات لم تخلقه من عدم، لكنها قننت واقعا موجودا.

يرى أستاذ العلوم السياسية ألان جيرار سلاما (لو فيجارو) أنه "لا يمكن للمرء ألا يلاحظ الترابط الشديد بين البدء في الممارسات الديمقراطية في العالم العربي الإسلامي وبين صعود أعداء الديمقراطية الأكثر راديكالية وعنفا إلى السلطة" (أو اقترابهم منها). أي إن "الديموقراطية تحولت إلى منصة قفز لأعداء الحرية".

ويعبر فؤاد عجمي، الأستاذ بجامعة جون هوبكنز (وول ستريت جورنال) عن الأمر بانزعاج شديد: "قيل لنا في السابق أن الخيار هو بين النظم الاستبدادية وبين الإرهاب. وقد استيقظنا على الإدراك المرعب بأن الأوتوقراطيات والإرهاب كانا توأمين، وأن حكام البلاد العربية الخبثاء قاموا بتحويل غضب شعوبهم تجاه بلاد وشعوب أخرى".

ويرى فريد زكريا، رئيس تحرير الطبعة الدولية لنيوزويك، أن "هذا الذي يبدو وكأنه تقبل للديموقراطية لا ينبغي إساءة فهمه واعتباره تقبلا للقيم الغربية مثل الليبرالية والتسامح والحرية. فالبرنامج الذي تتبناه معظم هذه الجماعات هو معاد لليبرالية ويتضمن تراجعا عن حقوق المرأة ويعني المواطنة من الدرجة الثانية للأقليات ويعني المواجهة مع الغرب واسرائيل". ويحذر من أن "تقبل هذه القوى (كأمر واقع) لا ينبغي أن يعني الاحتفاء بها. فمن المهم ألا يُعامل التطرف الديني والتوجهات المعادية للحدثاء على أنها تنويغات ثقافية جديرة باحترامها". ويضيف "وكما أظهرت أزمة الكاريكاتير، فإن عنف رد الفعل في بعض أجزاء العالم الإسلامي يشير إلى رفض أفكار التسامح وحرية التعبير، التي هي في قلب المجتمعات الغربية الحديثة".

ويقدم زكريا تحليله لكيفية وصولنا إلى هذه النقطة قائلا: "الأصولية الإسلامية كان لها أهداف ثورية (..) والرغبة في إقامة نظم إسلامية وليس ديموقراطيات غربية كان في موقع القلب من رسالتهم، وغالبا بأهداف عريضة وعابرة للأمم. ولكن اتضح أن تقبل مثل هذه الأيديولوجية كان محدودا. بل إن الناس في الجزائر ومصر والسعودية كانوا يفضلون أن يتقبلوا - على مضض - الديكتاتوريات التي يعيشون تحتها عن مساندة التطرف العنفي. ومع الوقت، أدرك الكثير من الإسلاميين الواقع وبدأوا في تغيير برنامجهم، وبدلا من الانقلاب العنفي والثورة والفوضى الاجتماعية، أدركوا أن أفكارهم يمكنها في الواقع أن تلقى قبولا شعبيا واسعا. ولذا أعادوا اختراع أنفسهم، مؤكدين على "التغيير السلمي" بدلا عن الثوري".

وبالطبع فالتغيير كان في الأسلوب فقط، وبدون التخلي عن حرف واحد من الأهداف النهائية. وهكذا شرعوا في إعادة هندسة المجتمعات من أسفل لأعلى وبصورة تراكمية تجعل كل خطوة تبدو صغيرة في حد ذاتها، لكن المحصلة النهائية هائلة. ويتم الاستفادة بمهارة من التذمر الشعبي الناتج عن المشاكل الحياتية أو عن عجز الحكومات عن التنمية الحقيقية، بسبب الفساد والتخبط السياسي الخ. وتجري عملية سحر للعقول، بالتبشير بحلول يوتوبية صحراوية، مغلفة بعواصف كلامرملية تعمي الأبصار والبصائر. (ولا بأس — عند اللزوم — من إعطاء جرعات مركزة من بول البعير، صباحا على الريق ومساء قبل النوم). وكل هذا سيضمن التسليم والاستسلام الكاملين. ويكون "بارومتر" التغلغل الشعبي عن طريق قياس مظاهر محددة مثل نسبة المحجبات والملتحين.

وقد تزامنت المراحل المتقدمة لهذا المشروع مع التوجه الجديد في السياسة الأمريكية الذي جعل من نشر الديمقراطية هدفا رئيسيا في "الشرق الأوسط الكبير"، مما ساعد بصورة غير متوقعة على الإسراع بالنتائج الكارثية التي بدأنا نراها.

ولكن وزيرة الخارجية، كوندوليزا رايس تدافع عن توجهات السياسة الأمريكية قائلة أنه برغم كل شيء فهي "مقتنعة بحكمة زرع الديمقراطية في الشرق الأوسط وأن البديل هو حبس الغضب المتراكم في المنطقة الذي يمكن أن يؤدي لمزيد من العمليات الإرهابية ضد الغرب"، وتعتقد أن "هناك تحولات هائلة عبر الشرق الأوسط، ولكن يصعب التنبؤ بنتائجها لأن هذه ببساطة هي طبيعة التغيرات التاريخية الكبرى".

وهذا الكلام يدل على سيطرة نوع من الفلسفة التفاؤلية المعروفة في أمريكا والتي تحسن الظن بالآخرين إلى حد السذاجة، بدلا من الواقعية المطلوبة في بعض الأحيان؛ أو يدل، كما يقول مارتين إنديك، الذي كان وسيط مفاوضات في الشرق الأوسط في إدارة كلينتون، على "الفشل المفهومى لإدارة بوش التي تعتقد أن الانتخابات والديموقراطية تحل كل شيء".

وقد سبق أن تساءل جريجوري كاوز، الأستاذ بجامعة فيرمونت، في سبتمبر ٢٠٠٥ (الفورين أفيرز)، أي قبل موجة الصعود الإخواني في

انتخابات مصر وفلسطين، قائلا "هل صحيح أن الديمقراطية هي الترياق
لسم الإرهاب؟ للأسف يبدو أن الإجابة هي لا". ويضيف "إن من يظنون أن
الديموقراطية ستحد من خطر الإرهاب يبدو أنهم يعتقدون أن الإرهابيين
والمتعاطفين معهم، إذا ما أعطوا الفرصة للمشاركة المفتوحة في السياسات
التنافسية وسُمح لأصواتهم بأن تُسمع في الساحة العامة، سوف لا يلجأون
إلى العنف لتحقيق أهدافهم (...). ولكنه من المنطقي بنفس الدرجة افتراض
أن الإرهابيين سوف يرفضون ذات المبادئ الخاصة بحكم الأغلبية وحقوق
الأقلية التي تتأسس عليها الديمقراطية الليبرالية. وإذا عجزوا عن تحقيق
أهدافهم عبر سياسات ديموقراطية، فمن قال أنهم سيضحون بأهدافهم في
سبيل احترام الآليات الديمقراطية؟ الأكثر احتمالا هو أنهم سينقضون على
الديموقراطية إذا لم تؤدي للنتائج التي يرغبونها".

هل هناك مخرج من هذا المأزق الخانق؟

يرى مارتين إنديك بضرورة البدء أولا وقبل كل شيء ببناء المجتمع
المدني والمؤسسات الديمقراطية. ويعتقد كاوز أن القوى غير الإسلامية
ستحتاج لسنوات طويلة قبل أن تكون مستعدة للمنافسة الانتخابية. ويحذر:
"بدلا من الضغط نحو انتخابات سريعة، فعلى أمريكا أن تركز طاقاتها في
تشجيع وتنمية المؤسسات السياسية العلمانية الوطنية والليبرالية التي يمكنها
المنافسة على نفس المستوى مع الأحزاب الإسلامية. وإذا لم يكن لديها
الصبر، فعلى واشنطن إدراك أن سياساتها للدمقرطة السريعة ستؤدي
لسيطرة الإسلاميين على سياسات العالم العربي... وبدون الحد من الإرهاب
المعادي لأمريكا".

ومن ناحيته، يرى زكريا "أن التجربة أوضحت أن تشجيع الديمقراطية
وتشجيع الحرية في الشرق الأوسط هما مشروعان مختلفان. كل منهما له
مكانه؛ لكن الأخير - تشجيع قوى التحرر السياسية والاقتصادية
والاجتماعية - هو المهمة الأصعب وأيضاً الأهم. وما لم ننجح فيها،
فالنتيجة ستكون سلسلة من النتائج الديمقراطية البشعة، كما بدأنا نرى
بالفعل في عدد من الأماكن".

وهو يعتقد متفائلا بأن "هذا الصراع مع الأصوليين ليس قدريا أن
يكسبوه. فالقوى الليبرالية كانت مقهورة في الشرق الأوسط لعقود، وهي

تحتاج لمساعدة"، ولكنه يرى مشكلة آنية: إذ بينما الإدارة الأمريكية محقة في إدراك أن سياسة المساندة العمياء لديكتاتوريات الشرق الأوسط أدت إلى القهر وانعدام الاستقرار، إلا أنها لم تجد بعد طريقة لمساندة وتأييد الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة. "لقد توقفنا عن الشراكة مع النظم القمعية ولكننا لم ننجح بعد في تكوين شراكة حقيقية مع المجتمعات".

المصيبة الحقيقية هي أنه، إضافة إلى قيم الحرية والمساواة والعدالة والكرامة الإنسانية الفردية فإن الديمقراطية، كما يقول الأستاذ سلاما، تستند قبل كل شيء إلى ثلاث "العقلانية — المسئولية — العلمانية" كشرط ضروري. فكيف إذن يمكن أن نحلم بنجاح الديمقراطية ما لم تتم إعادة تأهيل شاملة للمجتمعات التي أصبحت ترفض كل تلك القيم الأساسية، وبدلاً من ذلك تستمسك بيقينٍ وولهٍ شديدين بثلاث "الدوجماتية — التواكلية — الهلوسة الدينية"؟

ولنتذكر، أخيراً، أن الديمقراطية تشبه "الحنوتي" الذي مهما أجاد في عمله لا يمكنه أن يمنع المرحوم من الذهاب إلى الجحيم..

تنويعات على لحن الإرهاب

(١)

هكذا، وبعد مجزرة شرم الشيخ (التي وقعت في ٢٣ يوليو ٢٠٠٥)، انضم ٧/٢٣ إلى قائمة التواريخ، مثل ٩/١١ (نيويورك وواشنطن) و ٣/١١ (مدريد) والفاتح من سبتمبر (مدرسة بيسلين) و ٧/٧ (لندن) وغيرها الكثير الكثير من الأيام التاريخية للغزوات المجيدة في حياة الأمة.

في أزمنة أخرى كان المحاربون يتميزون بأزيائهم وعلاماتهم. وكان للحروب قواعدها والعسكرية شرفها... [في مدينة شارتر الفرنسية (٨٠ كم جنوب باريس) يوجد تمثال أقيم تكريماً لجنرال من أهل المدينة كان قد شارك في حرب نابليون ضد بروسيا (ألمانيا). على قاعدة التمثال هناك نص منحوت يشرح كيف أن هذا الجنرال قد أبلى بلاءً حسناً. وبعد موته أثناء الحرب، قسام جنرالات الجيش البروسي (المدافعين عن بلادهم!) بتكريم جثمان عدوهم (المهاجم!) ثم أعادوه إلى بلاده فرنسا!]

ففي أزمنة أخرى كان سفراء "العدو" لا يُقتلون حتى في أعنى ظروف الحرب.

أما في زماننا الأخير هذا فالمدنيون يُستهدفون والسفراء يُخطفون ويُذبحون (بعد محاكمات "إسلامية" عادلة، بالطبع)، والسائحون ورواد المطاعم والمسارح والمقاهي والأسواق وركاب الطائرات أو الحافلات أو عربات "المترو" يُقتلون عشوائياً.

إنه زمن لم يعد أحدٌ فيه يعرف بالتأكد إذا ما كان الشخص الذي يسكن في المنزل المقابل أو يركب نفس الحافلة أو عربة "المترو" أو يجلس بجانبه مرتدياً ملابس "الكاجوال" وحاملاً حقيبة ظهر من القماش، سيفجر نفسه بعد قليل محاولاً قتل أكبر عدد من الآخرين حوله.

إنه زمن مطاردة المفكرين من أمثال سيد القمني، الذي اضطر تحت التهديد إلى الصمت شراء السلامة الشخصية ولمصلحة أولاده.

إنه زمن الهمج البرابرة الوحوش الذي يتفنون في ابتكار الفظائع
إرضاء لأوامر آلهة (يتصورونها) على شاكلتهم؛ أي همجية ومتعطشة
للدماء.

كارل فون كلاوسفيتز، الجنرال والمفكر الاستراتيجي من القرن التاسع
عشر، وصاحب المقولة الشهيرة: "الحرب امتداد للسياسة بوسائل أخرى"، لو
كان يعيش في هذا الزمن فربما قال أن "الإرهاب امتداد للهمجية بوسائل
أخرى"

(٢)

كم كانت شفقتنا ورثاؤنا لحال الإعلام المصري المرئي أثناء تغطيته
لتداعيات عمليات شرم الشيخ. لم يكن هناك بديل بالطبع لاستمرار هذا
الإعلام في دوره التاريخي الذي يقوم به منذ عقود بكفاءة منقطعة النظير في
تخريب العقل المصري. لم يجد من المحللين والمعلقين إلا المضللين الذين
يقومون بإلقاء اللوم على إسرائيل وبالطبع على أمريكا!! ولم يجد غير "خبير
في الإرهاب" يتضح من كلامه أنه أقرب إلى كونه "خبيرا إرهابيا"، إذ تولى
بحماسة وكفاءة تقديم أدبيات القاعدة كتبرير اعتذاري للمجازر التي تحدث!!
واستنتج آخرون أن استهداف المصريين هو دليل على أن مقترفي
العملية أناس "سيئون" لا يمكن أن يكونوا "عربا أو مسلمين". والمعنى
الواضح هو أنه لو كان السواح الكفار هم الهدف لكان الأمر "مفهوما"!!
[تكرر هذا الكلام حرفيا ممن يبدو أنهم إرهابيون وإرهابيات شاركوا
بطريق الخطأ في مظاهرة "تندد بالإرهاب"، نظمتها الحكومة على عجل في
شرم الشيخ لمحاولة إنقاذ السياحة من الخراب. والمعنى الواضح هو: أيها
السواح الكفار تعالوا، فنحن نحتاج لفلوسكم من أجل أكل العيش؛ ولكننا
سنسعد بهلاككم عاجلا أو آجلا...]

وقبل ذلك عاش الإعلام، بأنواعه، حالة تخطيط مريرة عند معالجته
لحادث خطف السفير المصري في بغداد. هذا الإعلام الأخرق كان قد تبنى
نسج أسطورة "المقاومة" التي أطلقت على السفاحين القتلة الوحوش في
بغداد. وبالطبع فقد غذي هذا، بصورة غير مباشرة، تصورا شعبيا ساذجا
بأن "الإخوة" المجاهدين لا يمكنهم إيذاء أبنائنا في العراق. وحتى عندما
خرج الإعلام يصف قتل السفير "الشهيد" بأنه عمل "إرهابي" فقد أثبت مرة

أخرى الحَوْل (أو العمى) الأخلاقي الذي أصابه، فيجعله يتخبط في توصيف نفس العمل (قتل الأبرياء) طبقاً للظروف ولنوعية القتل. [ولا داعي هنا للتذكير بأن بعض شيوخ مساجد الدولة استمروا، بعد الحادث، في أدعيتهم بأن ينصر الله المجاهدين العراقيين على الكفار!] وقبل ذلك ببضعة أشهر، قوبل حادث طابا الإرهابي إعلامياً (وشعبياً) بفتور شديد، إن لم يكن الاغتراب، لأن غالبية ضحاياه الأجانب كانوا من "اليهود".

هذا الإعلام، الذي نعرف جميعاً أن "التطرف" قد اخترقه حتى النخاع، يعيش، ويضع المتابعين له، في فقاعة من الأكاذيب والتوجهات السايكوباتية ويحتاج لمن يفتح له هذه الفقاعة!

(٣)

ليس من المبالغة إذن القول بأن دماء ضحايا مجزرة شرم الشيخ ودم السفير، بل قبل ذلك وبعده دماء الضحايا الأبرياء في العراق وغيره، هي إلى حد كبير في رقبة إعلامنا العربي الأخرق؛ وفي رقبة كل المسؤولين السياسيين الذين تبناوا السياسات الازدواجية التي تحرض الرأي العام، باستخدام الإعلام الرسمي، على التوجهات الغوغائية وتمارس من وراء الستار سياسات أخرى؛ وفي رقبة الجامعة العربية (وبالذات أمينها العام) التي تتبنى الخطاب الغوغائي بل وتزايد عليه؛

وفي رقبة "الشارع العربي" الذي تعلم الخروج متظاهراً وغازباً بسبب أنفاسه الأمور، ولكنه قط لم يتحرك ليعلن رفضه للإرهاب الوحشي. بل من المذهل ألا تخرج في القاهرة مظاهرة مليونية لإدانة الإرهاب الذي كان وراء قتل السفير المصري أو مجزرة شرم الشيخ؛

وفي رقبة التعليم الاستعلائي الإقصائي المبني على الكراهية؛ وفي رقبة فقهاء الإرهاب الذين يسيطر خطابهم التحريضي على منابر الإعلام وعلى الكثير من المساجد: وحتى لو وُصف البعض منهم "بالاعتدال" فلنا أن نتساءل ببساطة: إن كان هؤلاء هم المعتدلون فكيف يكون المتطرفون؟ أو نقول: ما أصدق تعبير "من متطرفيهم اعرفوا معتدليهم"،

حيث التطرف والاعتدال مجرد اختلاف في الدرجة وليس في النوع، أو هو اختلاف على الأساليب وليس الغايات...

(٤)

أيما ماكانت نتائج التحقيقات حول منفذي العمليات الإرهابية في شرم الشيخ أو قبلها في لندن، فالمهم إدراك ثلاثة أمور حيوية: أولها، استحالة تنفيذ مثل تلك العمليات بدون مشاركة وتعاضد وتنسيق محلي، حتى لو كانت الاستراتيجية أو التوجيهات مستوردة. وثانيها، أنه مهما كانت الإجراءات الأمنية التي تتخذ أو ينبغي أن تتخذ فمن المستحيل عمليا الوصول إلى حالة "الخطر الصفري".

وثالثها، أن الأهم من أساليب التنفيذ والاحتياطات الأمنية هو الخلفية الفكرية التي تسمح بنمو وترعرع الإرهاب. وهنا نؤكد مرة أخرى ماقلناه سابقا أن "القاعدة" لم تعد مجرد تنظيم إرهابي أو حتى شبكة هلامية (عالمية القيادة محلية التنفيذ)، أو علامة تجارية (فرانشيز)؛ بل قبل كل شيء "حركة إيديولوجية". ولذلك فمن الصعب وضع اليد عليها لأنها في الأساس "أفكار ومعتقدات" تعشعش في الأمخاخ، وغالبا ما يصعب التعرف على معتققيها بغير الدخول في دائرة تفتيش الضمائر واستخدام أساليب لا يمكن للمجتمعات المتقدمة (التي هي العدو المستهدف الأساسي) أن تلجأ إليها بغير تدمير أسس المجتمع المفتوح نفسه، والتي تقوم على الحرية والثقة. ولذا تبدو هذه الحركة القاعدية متجددة بصورة تشبه الحية الأسطورية "هدرا"؛ في كل مرة يُقطع لها رأس تنبت مكانها رؤوس.

"القاعدة" التي كان مؤسسوها وقادتها، كتنظيم، من أبناء الحركات الوهابية والإخوانية، أضحت مع الوقت حركة ذات أيديولوجية متميزة. فهي امتداد للحركتين الأم لكن، وإن كانت تشارك ذات الهدف النهائي، إلا أنها تقوم على ضرورة إعلان الحرب الفورية واتباع وسائل العنف المكثف للوصول إلى هدفها بصورة أسرع! وهي حريصة في تكتيكاتها الحربية على الضربات "الميدانية" التي لها بصمات معروفة وتتصف بالمفاجأة الاستعراضية والشراسة الوحشية، لكي تجذب الانتباه وتروع وتربك الأعداء.

[ولا داعي هنا للتفلسف في محاولة الإجابة على تساؤل "لماذا مصر ولماذا الآن؟" فتحويل مصر إلى "مصرستان"، وبأسرع ما يمكن، هو أمر معلن بوضوح في "أدبيات" القاعدة وأتباعها كهدف مرحلي (مثل الاستيلاء على السعودية بثرواتها) على طريق الهدف الأسمى! وربما ساعد الاسترخاء الأمني الذي جاء نتيجة الثقة الزائدة، أو لانشغال الأجهزة بالمظاهرات والمحافظة على أمن النظام، على عدم الانتباه...]

(٥)

يدفن الكثيرون رؤوسهم في الرمال (راجع مثلاً الأستاذ رجب البنا في أهرام ١٠ يوليو ٢٠٠٥) زاعمين أن مجرد وصف الإرهاب الإسلامي بـ "إسلامي" هو نوع من العداء للإسلام أو الافتراء عليه، لأن "جماعات الارهاب المنتشرة في العالم من أصحاب الديانات الأخرى تتسبب جرائمهم اليهم كأشخاص أو كجماعات ولا تتسبب إلي دياناتهم...".

مثل هذا الخطاب هو من باب الهروب الكبير، إن لم يكن محض الاستعباط. فالحقيقية التي لا شك يعلمها أمثال الكاتب المحترم، هي أنه بالإضافة إلى كون الأغلبية الساحقة من الإرهاب العالمي اليوم هو الإرهاب الإسلامي، فهناك فروق أساسية ونوعية (كيفية) بين الجماعات الساعية للانفصال أو الاستقلال، مثل جيش التحرير الأيرلندي والباسك والتاميل الخ، وبين حركات الإرهاب الإسلامي:

1- المنتمون للجماعات "الانفصالية" التي تلجأ للإرهاب هم بدون استثناء محليون (أيرلنديون، سريلانكيون، أسبان الخ)، بينما أتباع حركات الإرهاب الإسلامي يأتون من عشرات الجنسيات، لكن يربط بينهم كونهم جميعاً بالطبع مسلمين (ليس فقط بالميلاد، بل أحياناً بالتحول). قد يكون كل هؤلاء أو بعضهم غير فاهمين لتعاليم دينهم، لكن هذا كلام خارج الموضوع...

2- الجماعات "الانفصالية" لها أهداف سياسية محلية محددة؛ قد تكون غير مقبولة ولكنها على الأقل قابلة للتفاوض، ويمكن في كثير من الأحيان الوصول إلى تسويات بشأنها. الإرهاب الإسلامي، من ناحية أخرى، ليس له أهداف سياسية محلية بالمعنى المباشر بل هو "أيديولوجية" عالمية تقوم على يقين مطلق بحتمية تطهير الكرة الأرضية من "الكفر" وإخضاع البشرية

لسطوة دولة الإسلام وشريعته. وتساند الأيديولوجية استراتيجيةً تحريضيةً تدميريةً إهلاكية لا تعرف حدوداً لما يمكن أن تقتطفه.

أما ما يُزعم أحياناً من "أسباب" (فلسطين، العراق، أفغانستان الخ) لمجازره، فهي مجرد اعتذاريات وتلاكيك فارغة. وحتى لو تم حل تلك المشكلات بصورة "مُرضية تماماً" (أي محو إسرائيل من على الخريطة مع التخلص من أبناء الخنازير والقردة؛ وإعادة العراق وأفغانستان تحت أقدام الصداميين والطالبان....) فلن يعدم الإرهابُ الإسلامي إخراجَ أسباب أخرى من قائمته الطويلة، بدءاً من "الغضب" بسبب القضاء على الخلافة الإسلامية إلى "الانتقام" لضياح الأندلس أو للحروب الصليبية أو حتى بسبب مقاومة فيينا ورفضها "الانفتاح" أمام الغزو العثماني في مطلع القرن السابع عشر الخ.

وأما ما يسوقه بعض "المحلّين" حول "الفقر" أو "عدم التعليم" أو "الإحباط" أو "النظم الديكتاتورية" أو "عدم اندماج الأجيال الثانية من المسلمين في الغرب" الخ، فهو من باب الجهل أو الدجل أو كليهما. فقد أثبتت الدراسات أنه ليس هناك علاقة بين أي من تلك العوامل والدوافع الأيديولوجية للإرهاب الإسلامي.

3- باستثناء التاميل (سريلانكا) الذين تعلموا من الجهاديين أسلوب العمليات الانتحارية (التي يقتصرونها عادة على الأهداف العسكرية)، فهناك فارق نوعي واضح في درجة العنف بين باقي الحركات "الانفصالية" وبين الإرهاب الإسلامي الذي يتميز بوحشية وشراسة غير عاديتين.

4- لا معنى للكلام عن ديانات (أتباع) الجماعات "الانفصالية"، فالواقع أن أيّاً من هذه الجماعات لا ينسب نفسه لديانة ما، أو يزعم أنه يفعل ما يفعل باسمها أو تنفيذاً لأوامرها. [وحتى لو حاول جيش التحرير الأيرلندي - مثلاً - أن يفعل، فلن يجد بالطبع آيات من الإنجيل تدعم أساليبه]. بينما نجد، من ناحية أخرى، أن جماعات الإرهاب الإسلامي هي التي تنسب نفسها للإسلام بالإعلان عن هويتها وبالاستناد إلى نصوص دينية (حتى إذا كان صحيحاً أنها أخطأت في التفسير والتأويل) لتبرير كل ما تفعل.

إنّ بدلاً من دفن الرؤوس في الرمال والشكوى من مؤامرات (لا وجود لها) تهدف تشويه سمعة الإسلام، لابد من مواجهة الحقائق والتعامل معها.

(٦)

الأغلبية الكبيرة في العالم الإسلامي هي بالطبع بريئة ومسالمة ولكنها أيضا مسئولة بصفة أساسية وتضامنية؛ على الأقل بالتعزيد المعنوي أو بالصمت الذي هو علامة الرضا أو بالإنكار أو باللامبالاة.

فالمأساة الحقيقية هي أنه لم يعد هناك حاجة لدلائل على كون أيديولوجية الإرهاب الإسلامي قد أصبحت ذات جذور شعبية لا يستهان بها في العالم الإسلامي، بما في ذلك (بل بالذات) الأقليات المسلمة المقيمة في الغرب. (وحتى لو كانت نسبة "النشطين الملتزمين" وراء تلك الأيديولوجية لا تزيد عن العشرة بالمائة أو حتى الواحد بالمائة، فالرقم يصبح مخيفاً!). كما لم يعد هناك شك في أن تلك الحركة التي تطفح من "إناء" العالم الإسلامي على باقي البشرية ستستمر، للأسف، طالما بقي ذاك "الإناء" على حاله من تخليق وتخمين الكراهية والتخريب والقتل.

[بالمناسبة: سئل والد "محمد عطا" بواسطة "السي إن إن" عن رأيه حول حوادث لندن الإرهابية، فكان رده هو "الشعور بالأسف لأن عدد القتلى لم يكن أكثر من ذلك!" ثم طالب القناة بمبلغ خمسة آلاف دولار نظير الظهور على الشاشة وإعلان آرائه تلك، مؤكداً أنه لن يحتفظ بالمبلغ لنفسه بل سيقدمه لدعم العمليات القادمة حتماً، في لندن أو في غيرها، ضد الكفار!]

(٧)

وحتى عندما يحاول البعض تحسين الصورة، فإنهم غالباً ما يلجأون إلى مقولات عمومية من نوعية "الإسلام دين سلام ولا يوافق على قتل الأبرياء". لكن الحقيقة هي أن مجاهدي الإرهاب الإسلامي هم مسلحون، قبل المتفجرات والسكاكين، بكم كبير ونسق متكامل من النصوص الدينية والأبحاث والفتاوى، التي يعلنونها في بياناتهم عبر شاشات التلفزيون أو مواقع الإنترنت المتعددة الخاصة بهم؛ والتي لا يمكن لعامل أن يطالب غير المسلمين في العالم أجمع بتجاهلها ببساطة، وبالتسليم الأعمى بصحة تلك المقولات والتأكيدات العمومية.

وبغض النظر عما سجله التاريخ بغزارة حول علاقة الإسلام الحميمة بالسيف منذ بداياته، فحتى تعبير "عدم قتل الأبرياء" يبدو مليئاً بالألغام بمجرد محاولة تعريف "الأبرياء"، إذ يمكن مع قليل من البحث والتقصي اكتشاف

أنه، في الواقع، لا يوجد أبرياء من "غير المؤمنين". وباستثناء فرق "المؤمنين غير المنافقين" ومن على شاكلتهم، فإن انتهاك أرواح وممتلكات الباقين يبدو أنه ليس فقط "حلالاً" بل هو كثيراً ما يصبح واجباً وتنفيذاً لمشيئات إلهية. كما أن الوصايا الأخلاقية الأساسية مثل "لا تقتل" أو "لا تسرق" أو "لا تكذب" الخ، التي ينبغي أن تكون وصايا مطلقة (كما هو الحال في ديانات أخرى؛ بغض النظر عن التزام أتباعها بها)، يبدو أنها تصبح "في التطبيق العملي" نسبية ومعلقة على نوعية الهدف (مثل "الجهاد في سبيل الله") الذي قد يحل معه، بل قد يُستوجب، ما هو "مُحرّم".

ولا يحتاج المرء لأن يكون خبيراً متخصصاً للوصول إلى مثل هذه الاستنتاجات، بل يكفي متابعة البرامج الدينية المذاعة، أو قراءة أبواب "الفكر الديني" في الصحافة، أو مراجعة بعض المقررات الدينية في التعليم العام والديني.

إنه إذن لواجب حيوي على المسلمين العقلاء الأبرياء، وهم الأغلبية الكبيرة، تجاه دينهم وتجاه البشرية جمعاء، مواجهة هذه الأسئلة وغيرها بشجاعة. وبالأخص فهو واجب لا يحتمل التأخير أن تقوم قيادات دينية محترمة وذات مصداقية، مثل شيخ الأزهر، ليس فقط بإدانة الإرهاب إدانة حاسمة لا تحتمل اللبس أو التأويل، بل أيضاً بفتح أبواب الاجتهاد للعمل على تخفيف المنابع الفكرية للإرهاب.

(٨)

لقد كان نابليون هو صاحب المقولة الشهيرة: "ليس هناك في العالم سوى قوتين: العقل والسيف. على المدى البعيد لا بد أن ينتصر العقل".^١ السؤال المؤلم هو: كم سيكون بعيداً ذاك المدى الذي سينتصر بعده العقل؟ وكم من الدماء سيسفكها السيف قبل أن ترحم السماء هذا العالم وينتصر العقل؟

"الفالق - الجيولوجي" الحضاري

خمسة أخبار شيقة تواترت في ظرف أسبوع واحد:

■ **الخبر الأول من أنقرة -** [وكالة أنباء الشرق الأوسط (١٨ مارس ٢٠٠٦): أقرت لجنة الشؤون الداخلية في البرلمان التركي مشروع قانون جديد غير مسبوق في تركيا يتيح للمواطن التركي الحرية في اختيار ما ستنتم كتابته في خانة الديانة في دفتر الأحوال المدنية (بطاقة الهوية) سواء بشطب الخانة أو تغييرها أو إبقائها خالية من دون تحديد دين الشخص صاحب البطاقة.

ويشترط مشروع القانون، الذي يأتي استجابة للشروط والمعايير التي وضعتها الاتحاد الأوروبي وبعد ضغوط كبيرة، قيام المواطن التركي بكتابة بيان خطي يقدمه لإدارة الأحوال المدنية يحدد فيه اختياره بالنسبة لخانة الديانة في بطاقة هويته].

وإذ نتمنى أن يرى القانون النور في أقرب وقت، لا يملك أحد سوى أن يهنئ تركيا على هذه الخطوة التي نرجو أن تتكرر في دول إسلامية أخرى. ولكن يثور تساؤل ساذج: كيف لم تتخذ تركيا مثل هذه الخطوة البديهية والبدائية حتى بعد ثمانين سنة من العلمانية إلا "استجابة للشروط والمعايير التي وضعتها الاتحاد الأوروبي وبعد ضغوط كبيرة"؟

■ **الخبر الثاني من كابول -** [وكالة الأنباء الفرنسية - من وحيد الله مسعود (٢٤ مارس ٢٠٠٦): ذكرت المحكمة العليا في أفغانستان أمس أنها تسعى إلى التوصل إلى حل جيد لمسألة الأفغاني الذي يواجه عقوبة الإعدام بسبب اعتناقه المسيحية وذلك بعد موجة الاحتجاجات الغربية علي محاكمته. (...) وقد وضعت هذه القضية (...) الحكومة في أزمة مع الدولة الغربية التي تعتمد عليها كابول في المساعدات العسكرية والمالية والتي طالبتها باحترام حرية الأديان.

وذكر القاضي أنصار الله مولوي زاده الذي يتولي النظر في القضية أن المحكمة تحاول الوصول إلى حل جيد يتضمن محاولة إقناع عبد الرحمن بالعودة إلى الإسلام. وصرح لوكالة فرانس برس "هذه مسألة حساسة، نحن

نبذل جهدنا للتعامل مع هذه المسألة بسرعة". وأضاف: "نظراً لأن الإسلام هو دين الرحمة والتسامح، فسنحاول التوصل إلى حل جيد. ونحن نبذل كل ما في وسعنا لإقناع الرجل بالعودة إلى اعتناق الإسلام". وكان مولوي زاده ذكر الاربعاء إذا لم يعد (عبد الرحمن) إلى الإسلام، فسيتم إنزال عقوبة الإعدام به طبقاً للقانون.

ويقع عبد الرحمن (٤١ عاماً) في السجن بينما تجري محاكمته. وقد اعتقل قبل أسبوعين بعد أن أبلغت عائلته السلطات بأنه مرتد عن الإسلام. وصرح المتحدث باسم المحكمة أن عبد الرحمن، الذي تحول إلى المسيحية في ألمانيا قبل ١٦ عاماً وعاد إلى أفغانستان في عام ٢٠٠٢، "ربما يكون مختلاً عقلياً وسيخضع لفحص لقدراته العقلية والنفسية". وحاول مكتب الرئيس الأفغاني حميد كرزاي تجنب الضجة بتأكيد علي رفض التدخل الخارجي وعلى أن القضاء الأفغاني مستقل.

ويبدو أن وسائل الإعلام العالمية قد أصيبت بذهول عندما أفاقت على حقيقة الأوضاع في أفغانستان التي تم "تحريرها" من حكم الطالبان الظالمين. وعلى سبيل المثال فقد تساءلت صحيفة نيو يورك تايمز في افتتاحيتها (٢٤ مارس) بسخرية: "ربما ينبغي أن تعود أفغانستان أيضاً لرجم النساء". ودعت كل الدول التي تساند حكومة أفغانستان لإلقاء نظرة فاحصة على المؤسسات القانونية هناك، كما دعت القادة المسلمين في العالم لأن يدينوا بشدة "أولئك الذين قد أخذوا تعاليم الإسلام كرهينة لتزمتهم؛ لأنهم يؤذون دينهم بشدة". ووصفت المحاولات الجارية للإفراج عن عبد الرحمن لأسباب عقلية أو نفسية كوسيلة لتفادي أزمة بأنها "أسلوب رخيص، إن كان القانون سيبقى كما هو".

وفي ألمانيا، حيث أخذ الأمر أبعاداً كبيرة لأن عبد الرحمن سبق وعاش فيها عدة سنوات، كتب كلاوس مالزاهن في مجلة دير شبيجل يقول: "إن دستور أفغانستان الإسلامي الجديد، الذي أقره مجلس اللويا جيرجا، هو أفضل من العدالة الدموية تحت حكم الطالبان (..) لكن حقيقة أن مسلماً يواجه عقوبة الموت بسبب تحوله عن الإسلام تبين درجة البعد عن توفير أبسط الحقوق للمواطن". ويذكر الكاتب بأن أحوال الأقلية المسيحية في باكستان — التي تبلغ بين خمسة وعشرة بالمائة من السكان — ليست أفضل بكثير، إذ يعيشون في "جيتو" ويواجهون التهديد بالعنف بصورة مستمرة؛

ويُذكر أيضا بأن الكثير من المسيحيين يعيشون في دول إسلامية في حالة "أبارتهايد ديني". وإذ يسخر من رفض الحكومة الأفغانية "التدخل في شئونها الداخلية أو في شئون القضاء المستقل"، يحذر من إمكانية الإفراج عن عبد الرحمن بطريق العفو عنه "لأن الأمر يتعلق بصيرورة حقوق الإنسان العالمية" مذكراً بأن العالم الإسلامي كان قد اشتعل بسبب رسوم كاريكاتورية بلهاء، ولكن هناك الآن حقوق أساسية وحياة بشر يجري تهديدها.

وكما هو معروف، فقد أفرج عن عبد الرحمن يوم ٢٨ مارس باعتباره "مختل العقل"، وفي الحال خرجت مظاهرات حاشدة تطالب بالموت له. وصرح رجل الدين الشيخ عبد الرؤوف لوكالة الأسوشيتد برس قائلاً "إن رفض الإسلام هو إهانة لله. ولن نسمح لله بأن يهان. يجب أن يموت هذا الشخص" وأضاف قائلاً: "الحكومة تتلاعب (بالإفراج عنه) ولكن الناس لا يمكن الضحك عليهم. وسوف ندعو الناس لتمزيقه إربا حتى لا يبقى منه شيء. فالشريعة واضحة تماماً في هذا الموضوع (..)".

■ الخبر الثالث من الجزائر — وكالة الأنباء الفرنسية (٢١ مارس ٢٠٠٦): أقر مجلس الأمة الجزائري أمس قانوناً ينص على إنزال عقوبات بالسجن لمن "يحاول دعوة مسلم إلى اعتناق دين آخر"، حسبما أفادت وكالة الأنباء الجزائرية.

وينص القانون المصادق عليه على إنزال عقوبات بالسجن تتراوح بين سنتين وخمس سنوات وغرامة بما بين ٥٠٠ ألف إلى مليون دينار (ما بين خمسة وعشرة آلاف يورو) في حق كل من "يحث أو يرغم أو يستخدم وسائل الإغراء لإرغام مسلم على اعتناق دين آخر". كما ينص على إنزال العقوبات نفسها في حق كل شخص "يصنع أو يخزن أو يوزع منشورات أو أشرطة سمعية بصرية أو أي وسائل أخرى تهدف إلى زعزعة الإيمان بالإسلام". ويحظر القانون ممارسة أي ديانة ما عدا الإسلام "خارج المباني المخصصة لها، ويُربط تخصيص المباني لممارسة الديانة بترخيص مسبق".

ولا تعليق لنا على هذه القوانين التي تكشف إصرار أصحابها على العيش في مرحلة كهوف ما قبل الحضارة. لكن نسأل فقط سؤالاً ساذجاً: هل الإسلام بهذه الهشاشة ليخاف من "التبشير"؟ وسؤال آخر لا يقل سذاجة: لماذا لا يوقفون في نفس الوقت حملات "الدعوة" التي يرسلونها، هم وأشقائهم من

مصر والسعودية الخ، لأسلمة أوروبا مستفيدين من أجواء الحرية التي يحجرونها ويحظرونها ويخنقونها في ديارهم؟؟

■ **الخبر الرابع من نيويورك** – [صحيفة النيويورك تايمز (٢٥ مارس): من القاهرة – أجرى مراسل الجريدة، مايكل سلاكمان، مقابلة مع القيادي الإخواني عصام العريان ذكر فيها: السيد عريان واضح بشأن أجندته: تحويل مصر طبقا لرؤيته حول الدولة الإسلامية، حيث القرآن ليس فقط أساس التشريع، كما هو الحال في مصر اليوم، بل هو القانون. ولكنه يرفض ما يقال من أن الإخوان معادون للديموقراطية. (..)].

لا نملك سوى شكر د. العريان على وضوحه. وإذا كان لدى أحد أدنى شك حول نوايا الإخوان، أو في احتمال تغيير أهدافهم بعد نجاحاتهم الانتخابية الأخيرة في مصر وفلسطين، ففي هذه التصريحات ما يكفي.

■ **الخبر الخامس من القاهرة** – [صحيفة الأهرام (يوم ٢٥ مارس): من الرباط – ذكرت مصادر مغربية أن مدرب كرة القدم الفرنسي فيليب تروسييه وزوجته اعتنقا الإسلام في الرباط حيث يملكان منزلا. وأوضحت الصحف المغربية الصادرة أمس أن تروسييه لم يعد فيليب وإنما عمر، وزوجته لم تعد دومينيك بل أمينة، مشيرة إلى أن مراسم اعتناق الإسلام تمت أخيرا في الرباط بحضور اثنين من القضاة الدينيين (..) ورحبت صحيفة "لوبينيون" (الرأي) الصادرة بالفرنسية بالزوجين قائلة "أهلا بكما عمر وأمينة في مملكة الرحمن، مملكة الحق" واعتبرت "اعتناقهما الإسلام مفاجأة رائعة" (..)].

لاحظ كيف أن صحيفة في دولة لا تفقه شيئا عن الحرية الدينية تهال (في صفحة الرياضة!!) لقيام شخص يتبع دولة ثانية باعتناق الإسلام في دولة ثالثة. منتهى الحول العقلي والأخلاقي!

هذه التقارير الآتية من قارات مختلفة، مترابطة تماما؛ حتى وإن لم يكن هذا واضحا لأول وهلة. وهي تبين اتساع هوة الفالق الجيولوجي الثقافي الحضاري (cultural fault-line) بين العالم الإسلامي والغرب – أو في واقع الأمر العالم (غير الإسلامي) بأكمله.

عند الكلام عن "الحرب ضد الإرهاب" يحرص قادة الغرب على التأكيد بأنها ضد أصولية إسلامية "حرفت وشوهت" ديانتها بإسم إيديولوجية دموية

متعصبة؛ ويصرون على أن الصراع ليس مع الإسلام في حد ذاته. وهذا صحيح تماما.

لكن الواقع، كما يقول روجر كوهن في الهيرالد تريبيون (٢٥ مارس)، يدل بوضوح على أن هناك تناقضاً وتصادماً (conflict) لا يمكن التهوين منه أو الالتفاف حوله عبر حوار ديني أو ثقافي مهما أطنب؛ تتصارع فيه قيم الغرب (التي هي قيم الحداثة) مع قيم "الإسلام". وبالإضافة إلى القضايا التي ذكرت أعلاه وغيرها مما يحدث داخل العالم الإسلامي، فإن ما يجري في أوروبا يدل بوضوح على أن "الإسلام" والغرب يتصادمان أيضا داخل المجتمعات الأوروبية ذاتها، حيث توجد رؤيتان متناقضتان للمجتمع ودور الدين فيه.

كل هذا يعيد التذكير لمن ينسى بأن عالم الإسلام والغرب، حتى وإن لم يكونا في حالة حرب شاملة (وإن كان أتباع الفاشية الإسلامية في كل مكان يدفعون بشراسة لكي تقع، وبأسرع ما يمكن)؛ إلا أنهما في حالة تصادم وتناقض عام. ومن قصر النظر إنكار أن "الإرهاب" و "الحرب على الإرهاب" ليسا أكثر من تعبير حاد عن هذا التناقض.

الإسلاميزم بين القعدة والحزيلة

مضت الذكرى الخامسة لغزوة ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وهي التي كانت إشارة البدء للحرب العالمية التي أعلنها الإسلاميزم (=الجهاد الإسلامي، الجهاديزم، الفاشية الإسلامية، التطرف الإسلامي، الإسلام الراديكالي، الخ) ضد العالم، وخاصة الغرب الكافر. وما أكثر الأسئلة التي مازالت تؤرق الأذهان حول ما جرى حتى الآن وما هو متوقع. فلنحاول التعرض لبعضها.

أولاً: مسار الحرب حتى الآن

١- نجح العالم في منع حدوث كوارث إرهابية على مستوى ما جرى في ١١ سبتمبر - أحيانا بمحض الصدفة، مثلما حدث في محاولة تفجير قطارين في ألمانيا باستخدام حقائب متفجرات، إذ لم يقع الانفجار بسبب "أخطاء فنية".

ولكن جرت العشرات من المجازر الإرهابية "متوسطة الحجم" في مختلف بقاع العالم؛ من مدريد إلى بيسلان، ومن لندن إلى مومباي، ومن شرم الشيخ إلى عمان ومن بالي إلى الدار البيضاء الخ. وتدل الإحصائيات على أنه في ٢٠٠٥ مثلاً وقعت أكثر من ٥٤٠ عملية إرهابية أو اعتداء بدوافع دينية / سياسية بواسطة جماعات إسلامية إرهابية جهادية راح ضحيتها من المدنيين الأبرياء ١٦٥٠ قتيلاً و ٤٩٠٠ جريحاً، وذلك بدون أخذ في الاعتبار لما حدث في أفغانستان والعراق، لكونها مناطق حرب، أو الباكستان (٢٧٥ قتيلاً) حيث معظم الحوادث طائفية ضد الشيعة، أو السودان حيث يقوم المسلمون العرب بحرب تطهير عرقي ضد المسلمين السود في دارفور. وقد شملت تلك العمليات الهند (٥٠٠ قتيلاً) والأردن (٥٦ قتيلاً) ومصر (٩٠ قتيلاً) والجزائر (١٤٥ قتيلاً) وإندونيسيا (٧٨ قتيلاً) وإسرائيل (٢٢ قتيلاً في هجمات انتحارية على مطاعم وتجمعات مدنية) وبريطانيا (٥٢ قتيلاً) وتايلاند (١٨ قتيلاً) والفلبين (٥٥ قتيلاً) ونيجيريا (٦٠ قتيلاً) وروسيا (١٥٢ قتيلاً).

وفي العام الأسبق ٢٠٠٤ وقعت أكثر من ٤٢٠ عملية (باستثناء أفغانستان والعراق والسودان وباكستان) راح ضحيتها ٢٥٧٠ قتيلا و ٧١٠٠ جريحا.

أما في النصف الأول من العام الحالي ٢٠٠٦ فقد وقعت أكثر من ٣٨٠ عملية (باستثناء نفس الدول) راح ضحيتها ١٣١٠ قتيلا و ٢٢٧٠ جريحا. وفي خلال فترة متقاربة جدا في الأسابيع الماضية أحبطت عمليات في بريطانيا وألمانيا والدانمارك.

٢- ومن ناحية أخرى، فقد كان الثمن الذي دفعه العالم في سبيل توفير حد معقول من الأمان باهظا:

— البلايين التي تنفق على أنظمة الأمان وتعبئة أجهزة أمنية بالغة التعقيد وشديدة التكلفة تعمل على مدار الساعة لمنع هجوم إرهابي بينما أصبح الكل مقتنعا بحتمية وقوع مثل هذا الهجوم.

— الشعور المستمر بأن ما تقوم به تلك الأجهزة هو، في نفس الوقت، مجرد ردود أفعال: فبعد كل محاولة لسد الثغرات الأمنية، يقوم الإرهابيون بابتداع تكتيك جديد. ومن هنا استحالة الاطمئنان، وتنامي الشعور بالقلق.

— الحد من الحريات كنتيجة للاستغلال الهيجي لأسس المجتمع المفتوح المبني على الثقة. كما أن الأنظمة القانونية للمجتمعات المفتوحة المتحضرة محتارة بين حقوق "المتهم البريء" حتى تثبت إدانته وبين جهود الإرهابيين في إخفاء ما ينوون فعله.

— إثارة الشكوك والعداء بين فئات بل شعوب بأكملها. فنتيجة للثمن الذي يدفعه الأناس العاديون فإن نبرة التبرم من تضيق الوقت ومضايقات التفتيش الخ ترتفع ضد من قد يكونوا أبرياء، وبعدها تبدأ المباراة التصعيدية المعتادة للوم المتبادل التي تتوه فيها الحقائق.

[ومن أكثر الأمور إثارة للجدل التي طفت على السطح مؤخرا موضوع التصنيف الانتقائي (Profiling). فإذا كان بديها أنه ليس كل المسلمين ولا معظمهم ولا حتى أقلية كبيرة منهم إرهابيين، لكن الواضح أن كل الإرهابيين على المستوى العالمي هم مسلمون (سريلانكا وما تبقى من جماعات مختلفة، هم محليون وأصحاب مطالب محلية محددة). وقد حرصت الأجهزة الأمنية في الغرب، وخاصة عند القيام بعمليات التفتيش قبيل السفر أو عند مداخل المباني الخ، حرصا شديدا على عدم اتباع أسلوب التصنيف الانتقائي. ولكن

تبعات التعطيل وتضييع وقت مئات الألوف من الأفراد بحثًا عن حفنة صغيرة ، فيما يشبه محاولة العثور معمليا على مواد لا يزيد تركيزها على بضعة أجزاء في المليون (ppm)، تجعل البعض يقولون بصراحة أنه لا مفر من اتباع التصنيف الانتقائي. فمثلا - هكذا يذهب دعاة هذا المنطق - ما الجدوى من تفتيش امرأة بيضاء تحمل طفلا رضيعا، أو رجل مسن الخ؛ بينما الإرهابيون هم "عادة" من الشباب ذوي الملامح والأسماء "الشرقاوسطية". وهذا كلام يثير اتهامات وشكاوى تصدر عن أبرياء أو، غالبا، عن موالين للإرهاب يهمهم تصعيد درجة التوتر والحقد، والعتور على مبرر جديد للمزيد من الإرهاب].

ثانيا: اتساع نطاق المساهمين في الجهد الحربي

كانت "القاعدة" حتى وقت قريب تمثل الرائد الوحيد أو الفاعل الرئيسي في المعارك، مع ملاحظة أنها لم تعد مجرد منظمة مركزية ولا حتى شبكة، بل أصبحت إيديولوجية وأسلوب عمل: تعطي الإلهام وتترك التفكير والتنفيذ لأفراد وجماعات محلية (Home-grown) مما يوفر المرونة اللازمة تطبيقا لمبدأ "فكر عالميا واعمل محليا" (Think globally, act locally). وقد تكاثرت الجماعات الإرهابية "المحلية"، ومن أهمها: جماعة أبو سياف - الجماعة الإسلامية - حركة المقاومة الإسلامية - جيش محمد - العسكر الطيبة (جيش الأبرار) - عسكر الصحابة/عسكر جهانجوي - الجماعة الإسلامية المسلحة - حزب التحرير الإسلامي - جماعة أنصار المهدي - حركة الجهاد الإسلامي - عصبة الأنصار - حركة المجاهدين / حركة الأنصار - الخ؛ ناهيك عن مئات الجمعيات والجماعات الداعمة للإرهاب.

لكن بالإضافة للقاعدة وأتباعها، التي تمثل معا مدرسة الإسلاميزم السني؛ من الواضح دخول الإسلاميزم الشيعي ساحة الحرب، والذي تمثل مدرسته إيران والمليشيات، كحزب الله. وبالطبع كانت إيران منبعا لتصدير الثورة الإسلامية منذ استيلائها على السلطة، لكن الجديد هو أن عملية "حزبلنة" (Hizbullaization) يبدو أنها قد بدأت تجري في الحرب. ولا بد من ملاحظة التالي:

١ - اتحاد في الهدف الأسمى: حتى أكثر الغزاة شراسة، من جنكيز خان إلى هتلر، كان لديهم أهداف ملموسة: الأرض، الثروة الخ. لكن جنود ومجاهدي الإسلاميزم لديهم هدف واحد أسمى يعلو ولا يعلى عليه؛ ألا وهو

بسط سيطرة وسيادة الإسلام على العالم وإقامة دولته العالمية الشمولية (التوتاليتارية). وهو بطبيعته من الأهداف المطلقة التي لا ينفع معها التفاوض أو التفاهم (أو حتى الشراء!)، يقف وراءه هوس أخروي عديم وغيبية غبية، ولا يمكن التعامل معه بالمنطق — أي منطق.

ولا يوجد خلاف حول هذا الهدف بين مدرستي الإسلاميزم. فمن ناحية، تسعى المدرسة السنية (طبقاً لفكر القاعدة والجماعات المغذية مثل الإخوان وغيرهم) إلى "قيام دولة الخلافة" وتعتبر كل "من قعد عن استعادتها آثماً" وترى أن "توحيد القوى الإسلامية الحية في كل دولة أو تجمع إسلامي واجب شرعي" (راجع: رفعت السعيد، "التنظيم الدولي للإخوان"، الأهالي ١٧ مايو ٢٠٠٦). وهذا لا يختلف كثيراً عما تقول به مدرسة الإسلاميزم الشيعية طبقاً لكلام الرئيس الإيراني محمود أحمددي نجاد في يناير ٢٠٠٦: "لا يجب أن نخجل من إعلاننا أن الإسلام مستعد ليحكم العالم (...) يجب أن نعد أنفسنا لنحكم العالم".

ويجب ألا ننسى أن المصادر "الفكرية التي تؤسس للإسلاميزم، مثل كتاب "علامات على الطريق" للإخواني السني سيد قطب منتشرة جداً في إيران، كما أن مدرسة الحجتية (التي ينتمي إليها أحمددي نجاد) قد تمثلتها واحتضنتها وتسلتهمها.

٢ - تنوع في الأهداف المرحلية: التي هي بالنسبة للإسلاميزم الشيعي إعداد الطريق لعودة الإمام الغائب (وتعجيلها) لكي يؤسس الحكم الإسلامي العالمي؛ أو السعي لإقامة تجمعات أو دويلات إسلامية تتسع رقعاتها لتتلاحم على طريق تكوين دولة الخلافة العالمية، بالنسبة للإسلاميزم السني.

٣ - محورية استراتيجية "الذخيرة الحية": وهي جزء من استراتيجية بث الفوضى والتخريب والرعب، حيث السلاح الرئيسي هو الاستعداد للموت. فالإسلاميزم الشيعي لا يقل هوساً بسلاح العمليات الانتحارية عن الإسلاميزم السني. وينبه العالم السياسي الألماني ماثياس كونتزيل (في النيو ريبابليك الأمريكية) إلى تمجيد نجاد للاستشهاد إذ قال في لقاء بعد انتخابه للرئاسة: "هل هناك فن أجمل وأكثر سماوية وأبدية من فن موت الشهيد؟" وفي بداية ٢٠٠٦ تفاخر العميد محمد كوساري، الذي يرأس المخابرات العسكرية للجيش الإيراني قائلاً: "لقد حددنا نقاط الضعف عند كل أعدائنا..."

ولدينا ما يكفي من الذخيرة (٥٢ ألفا من الانتحاريين) المستعدين لضرب هذه المواقع الحساسة".

وكتطبيق لأساليب بث الرعب، لاحظ ما جرى مع الصحفيين الأمريكي والنيوزيلاندي الذين أُطلق سراحهما يوم ٢٧ أغسطس بعد أسبوعين في أيدي إحدى الجماعات المسلحة بغزة، إذ حرصت الجماعة على إجبارهما (وفوهات البنادق موجهة لرأسيهما) على إشهار الإسلام قبل الإفراج عنهما. والأمر ليس مجرد هداية كافرين - تراجعاً عن التحول بمجرد الإفراج عنهما - بل بالأحرى توجيه رسالة واضحة ومحددة للعالم: أن شعار "أسلم تسلم" الذي مورس في فجر الإسلام أصبح شعار قائماً. ويردد إبراهيم عيسى (صوت الأمة ٧ أغسطس) نفس الشعار بفخر وحماس في مقال بعنوان "خربت خير" يُذكر بما حدث ليهود خير في سابق العصر والأوان...

٤ - انحصار التحارب بين "مدرستي" الإسلاميزم في العراق، مع تصاعد المعارضة له كما اتضح من رسائل الظواهري للزرقاوي (وإعلان الزعيم الجديد لجماعة الزرقاويين مؤخراً بضرورة التركيز على قتل الأمريكان هي دليل على تغير في التوجه)، ومن تزايد الضغوط الشعبية في المنطقة، لأنه يضيع الجهود التي ينبغي تركيزها على محاربة العدو المشترك. كما أن هذه الضغوط واضحة أيضاً من المساندة الشعبية السنية لحزب الله وإيران ومشروع قنبلتها النووية الإسلامية (الشيوعية) بسبب الشك في كون القنبلة الإسلامية الباكستانية (السنية) قد لا تكون حرة الإرادة في المعركة المصيرية. ومن المدهش ملاحظة كيف أصبح الرئيس الإيراني وزعيم حزب الله (الشيعة) معبودي الجماهير الجدد بالنسبة لأعداد غفيرة من الشباب (السنين) في مصر وغيرها.

وحتى لو بدا العراق على شفا حرب أهلية، فهي ليست حرباً بين أشقاء الإسلاميزم بقدر كونها محاولة لإفشال مشروع إقامة دولة جديدة في العراق، ولتحويله إلى "دولة فاشلة" تنطلق منها الميليشيات في حربها الكونية.

ثالثاً: تطور تكتيكات الحرب

في عمليات الإرهاب "التقليدي" يتم تفجير في وسط مدنيين، غالباً بواسطة انتحاريين. الجديد هو أن أسلوب "حرب العصابات" الذي تقف وراءه ميليشيات مسلحة بدأ في الدخول على المسرح على يد تظاهرات مثل

جيش المهدي أو حزب الله، الذي كان من اللافت للنظر أنه يمتلك قدرات عسكرية توازي، من ناحية التسليح والتدريب، بل تزيد عن، ما تتمتع به جيوش دول.

ومن الناحية العسكرية البحتة فإن اللجوء إلى مثل هذه التكتيكات التي يصعب مواجهتها، وخصوصا في المجتمعات الحديثة، يشكل تصعيدا نوعيا لا جدال حول خطورته. ولنا أن نتذكر ما حدث في "انتفاضة الضواحي" بفرنسا في نوفمبر ٢٠٠٥ إذ كانت أشد مخاوف رجال الأمن وقيادة الدولة هو تحول الأمر إلى حرب عصابات، يستحيل القضاء عليها بدون تصعيد درجة العنف وحدث خسائر بشرية لا يستهان بها.

بمعنى آخر، فبينما لا يعرف أحد على وجه التحقيق كيف سيتطور شكل حرب الإسلاميزم ضد باقي العالم، إلا أنه من المؤكد أن هذا سيحدث؛ وأن الحرب هي، وستكون، مختلفة تماما عن الحروب العالمية السابقة. يمكن فقط ملاحظة أننا ربما كنا في انتقال بين مرحلتين الإرهاب وحروب العصابات. يدور كلاهما حول قيام انتحاريين بنشر الموت وإحداث دمار وخراب وبث الرعب. ينفذ "الإرهاب" كل هذا في أي (وكل) مكان، لكن بدون مواجهة مباشرة؛ بينما تعتمد "حرب العصابات" على الكر والفر في مناطق المواجهة.

ويقول بعض المحللين في الغرب أن مرحلة أخرى ستكون عندما تدخل دولة ما، محتمل تكون إيران، أسلحة الدمار الشامل للساحة. ومن الواضح أن تعبير "المراحل" غير دقيق، لأن كل مرحلة تضيف طبقة لما سبقها؛ أي أن الإرهاب سيستمر مع حرب العصابات ويضاف إليها أسلحة الدمار الشامل كمجرد أسلحة وتكتيكات في الحرب.

إذن قد تغيرت قواعد الحرب، ولم تعد الجيوش التقليدية تفي بالغرض ولا التفوق التكنولوجي ضمانا للنصر.

وهناك حاليا عدة دول تعمل فيها الميليشيات بحرية: العراق وفلسطين ولبنان (وكلها بدعم إيراني) والصومال؛ إضافة لأفغانستان، حيث عادت ميليشيات الطالبان لتسيطر على مناطق معينة، وشرق باكستان (وزيرستان) التي أصبحت موئلا للطالبان والقاعدة، بعلم وتأيد أجهزة مخابرات الجيش الباكستاني. كما أن إعلان مرشد الإخوان في مصر، في حوار مع وكالة الأنباء الفرنسية، حول استعداد الجماعة لإرسال "عشرة آلاف مقاتل من

شباب الجماعة فورا للقتال إلى جانب حزب الله في لبنان"، يعيد للأذهان التنظيم السري للجماعة ويشير التساؤلات حول استعداداتها العسكرية وهل لها ميليشيات مستكينة على طريقة الخلايا الإرهابية النائمة في أوروبا، وكيف أن مزاعمها حول "المسالمة" ليست أكثر من تواؤم مؤقت مع مقتضيات الأمور، يمكن التراجع عنه في لمح البصر عند الضرورة.

وتتمتع الميليشيات والجماعات المشابهة بميزات الجيش بدون مسؤولياته والتزاماته، كما تلجأ إلى الغموض المتعمد حول الرصاصة وبطاقة الانتخاب (Bullet and ballot).

ويلاحظ مارك ستين (شيكاغو سن) أن ما حدث من إقدام حزب الله على إعلان الحرب ضد إسرائيل كان يستدعي منطقيا سقوط الحكومة اللبنانية وتولى حزب الله مسؤولية الدولة بدلا منها. لكن "الفاعلين غير المنتمين لدولة" (Non-state actors) مثل حزب الله والقاعدة لم يعد لديهم — في الوقت الحالي — اهتمام بالانتقال إلى مرحلة الدولة، إذ لديهم سمك أكبر يستحق اصطياده: إقامة خلافة إسلامية كبرى، ولذلك فالحصول على مقعد في الأمم المتحدة وفريق أوليمبي هي معطلات وليست مزايا، والدولة "ذات السيادة" لها فائدة بالنسبة لهم فقط كقاعدة عمليات، كما كانت أفغانستان، وكما هي لبنان وباكستان والصومال (ومصر؟) الخ. ولا يهمهم إطلاقا مسألة الانتماء لدولة.

وقد كان مصطلح "الفاعلين غير المنتمين لدولة" يشير في التسعينيات إلى مجموعة مكونة من بضعة عشرات من النشاطات (أو الإرهابيين) وبضعة مئات أو آلاف من المساندين. لكن ماذا لو تحولت فئات بأكملها في المجتمع إلى "فاعلين لا ينتمون لدولة"؟ ربما لا يكونوا إرهابيين، لكن على الأقل غير مباينين تماما بالدولة، التي هم (بالإسم) مواطنين فيها؛ بل معادين لها — مثلما هو خطر ماثل في أوروبا.

ومن هنا أهمية مثل هذه الاستطلاعات التي تقول أن نسبة مسلمي أوروبا الذين يقولون أن "الإسلام" هو انتماءهم الأول تتراوح بين ٨١% في بريطانيا و٦٩% في أسبانيا و٦٦% في ألمانيا و٤٦% في فرنسا (لوموند ٢٩ أغسطس). وفي أعقاب القبض على مجموعات جديدة من المشبوهين بالإرهاب، واكتشاف أن معهدا دينيا إسلاميا في جنوب إنجلترا يُستخدم وكرا لتجنيد وتدريب المجاهدين، أعلن رئيس قسم مكافحة الإرهاب بسكوتلاند

يارد في ١ سبتمبر أن هناك داخل بريطانيا الآلاف من المشكوك في ضلوعهم في الإرهاب - وكلهم "بريطانيون".

رابعاً: قواعد الحرب: كل الأسلحة مباحة

١ - عدم الالتزام بقواعد وقوانين الحرب المتعارف عليها: فليس هناك مانع عند جنود الإسلاميزم في خطف الرهائن أو استخدام الدروع البشرية أو وضع الأسلحة في وسط مناطق أهلة بالسكان أو استهداف المدنيين في جانب العدو أو الاستهانة بوقوع إصابات صديقة (فالإله يعرف أتباعه وسيتولى إدخالهم الجنة حتماً). بل كل هذه الأمور أصبحت جزءاً لا يتجزأ من قوانين الحرب الجديدة عند الإسلاميزم.

٢ - العقول الابتكارية للإرهابيين: (من كان يتوقع في أكثر خيالاته جموحاً تحويل الطائرات إلى قذائف كما حدث في ١١ سبتمبر؟)، وهي تلتف حول احتياطات الأمن بكافة أنواعها؛ بل تجعل إمكانية "التصنيف الانتقائي"، التي أشرنا إليها، قليلة الفائدة: فمثلاً في محاولة تفجير عشر طائرات مدنية عبر الأطلنطي التي أحبطت يوم ١٠ أغسطس قبيل اندلاعها، كان هناك من بين ٢٣ شخصاً قبضت عليهم السلطات البريطانية ثلاثة من المتحولين للإسلام الذين لا تدعو أسماؤهم ولا ملامحهم بالطبع إلى الشك...

٣ - الإعجاز العلمي للإرهاب: إضافة للابتكارية، وبرغم اتساع الهوة العلمية والثقافية والتكنولوجية مع الغرب، إلا أنه مع العولمة وتنوع المصادر أصبح من السهل شراء التكنولوجيا وتطويرها واستخدامها في الحرب ضد من اشترت منهم. فلتنفيذ عملية تفجير برجى التجارة العالمية في مانهاتان، نيويورك، في ١٩٩٣ استخدمت شاحنة معبأة بأطنان من المتفجرات؛ لكن عملية تفجير الطائرات المدنية التي أحبطت في ١٠ أغسطس كانت تقوم على استخدام كميات صغيرة (Miniature) من متفجرات سائلة شديدة الفعالية، مخبأة في تعليب مواد تستخدم كل يوم، ذلك لأن أجهزة الكشف المستخدمة في المطارات في الوقت الحالي لا يمكنها اكتشاف مثل هذه المتفجرات.

٤ - الابتزاز والتخويف من حدوث عمليات إرهابية كنتيجة "لسياسات معينة"، في محاولات للتأثير على سياسات الدول، ثم استغلال عدم امتثالها للابتزاز كمبرر لمزيد من الإرهاب. وأحدث مثال كان في بريطانيا: فبعد اكتشاف مخطط ١٠ أغسطس (والذي كان يجري الإعداد له منذ أكثر من

سنة)، رُفعت رسالة مفتوحة إلى رئيس الوزراء البريطاني، وقعها ثلاثة من أعضاء البرلمان البريطاني المسلمين وثلاثة شخصيات بارزة، بالإضافة إلى ٣٨ جمعية إسلامية، بما فيها مجلس مسلمي بريطانيا، مدعين أن سبب انخراط الشباب المسلمين البريطانيين في الإرهاب هو سياسة الحكومة البريطانية اتجاه أفغانستان والعراق، وأخيراً لبنان (!!) من ناحية أخرى، إذا كان هؤلاء يلقون باللائمة على سياسات بريطانيا وأمريكا "ضد الدول الإسلامية" فما هو الدافع وراء عملية القطارات التي فشلت بمحض الصدفة في ألمانيا (حقائب كبيرة معبأة بالمتفجرات) ، والعملية الأخرى التي اكتشفت في الدانمارك — إلا إذا كان من باب التخويف والتحذير.

٥ — السعي المحموم لامتلاك أجهزة الدمار الشامل: وكمثال، فإن إصرار إيران على امتلاك القنبلة النووية بكل وسيلة، وتحديدها للمجموعة الدولية التي تدرك الخطر القادم لكن تحجم عن استخدام القوة لإجهاضه، سيجعل استخدام هذه التكنولوجيا على يد دولة أو جماعة مسألة وقت، تمهيدا لتفعيل الرغبة السادية في إخضاع العالم وإذلاله، قبل تحطيمه.

٦ — تداخل حدود المعسكرات المتحاربة: في الحروب القديمة كانت الجيوش تقف وجها لوجه وكان تحديد العدو من الصديق، أو تمييز المحارب من غير المحارب، أمورا سهلة. حتى ما أطلق عليهم "الطابور الخامس" كانت هناك وسائل للتعامل معهم. وفي الحرب الباردة، أقام الاتحاد السوفييتي ستارا حديديا حول نفسه، كان سببا في حمايته (وأيضا في عزلته)، وكانت الأمور واضحة إلى حد كبير. أما في هذه الحرب، التي جاءت في عصر العولمة فإن سهولة التنقل وهجرة (غزو؟) الملايين لأرض "العدو" تلعب أدوارا هائلة. وقد كان من المتوقع أن يؤدي التلامس والتعايش الإنساني إلى تقارب بين البشر بغض النظر عن خلفياتهم، لكن انخراط أعداد من مهاجري الجيل الثاني والثالث، الذين قد لا يعرفون أوطانهم الأصلية، في أعمال إرهاب يدحض مثل هذه التوقعات السانجة التي لا تأخذ في الاعتبار تأثير "الثقافة".

٧ — الانفجار المعلوماتي والاتصالي الذي كان من المتوقع أن يؤدي إلى تدعيم الحرية وسيادة ثقافة العقل والعقلانية، لكن اتضح أن الخوف من الانفتاح يؤدي بالعكس إلى سرعة الهروب إلى الماضي والاحتفاء به.

وكذلك فقد ساعدت تقنيات الاتصالات على سهولة تواصل المخربين وحصولهم على المعلومات التي يستفيدون منها في خططهم.

خامسا: هل هناك إشارات حول قرب خمود الحرب؟

وإن كنا نتمنى ذلك لكن الإجابة، للأسف، هي بالنفي؛ على الأقل في المستقبل القريب. بل العكس صحيح: فكل الدلائل تشير بوضوح إلى استعارها واشتعالها:

١ - النجاح في معركة ينعش النفوس ويحفز جنود الإسلاميزم على زيادة الجهود للوصول إلى الهدف الأسمى. فالعدو هو "نمر ورقي" لا يمكن أن يقف أمام جند الله المسلحين بالإيمان والرغبة الشبقية في الانتحار (الاستشهاد).

٢ - حتى الفشل في إحدى معارك الحرب، أو مجرد وجود رد فعل قوي من الجانب الآخر، يثير "المشاعر" ويبعث على الرغبة في "المقاومة" والتصعيد والانتقام، أيا كانت التوضيحات ومهما كانت العقبات التي يجب البحث عن أساليب جديدة لتخطيها؛ فالأهداف المطلقة لا تقف في طريقها عقبات أو انتكاسات.

٣ - القنبلة الديموغرافية التي يكاد ينفرد بها العالم الإسلامي تعطيه مددا لا ينضب من "الذخيرة الحية"، وتجعل الأمل في انطفاء الحرب مرتبطا بالوصول إلى استقرار سكاني، وهو ما نجحت الصين والهند في تحقيقه من قبل، لكن هذا يصطدم بثوابت عقائدية في عالم الإسلام.

٤ - شعور عارم وراء الحرب، يجعلها حربا ثورية شعبية بالأساس. وطبقا لأمير طاهري ففي تقدير الرئيس الإيراني أحمددي نجاد، فإن القوة الإسلامية العظمى (Islamic Superpower) الصاعدة لديها مزايا حاسمة ضد الكفار. فالإسلام لديه من الشباب في سن الحرب أربعة أضعاف ما لدى الغرب ذي الشعوب التي تتقدم في العمر. وهناك مئات الملايين من "الغزاة" المتشوقين للاستشهاد بينما يكره شباب الكفار الحرب لأنهم يخافون الموت ويحبون الحياة. والإسلام لديه أيضا أربعة أخماس احتياطات النفط، وبهذا يتحكم في شريان حياة الكفار. وأكثر من ذلك، فإن الولايات المتحدة، التي هي القوة الكافرة الوحيدة القادرة على الحرب، مكروهة من باقي العالم.

٥ - تغفل فكر الإرهاب ليصبح "التيار العام الوسطي" (Main stream). في الماضي كان هناك حرج وخجل، حتى وإن كان

مبتدأ، من فكر الإرهاب؛ لكن الآن أصبح تعصيده وتأصيله نصوصيا شائعا بدرجة متزايدة.

خذ مثلاً ما نشرته صفحة الفكر الديني بالأهرام (٢١ يوليو ٢٠٠٦) تحت عنوان "الشهادة طريق الجنة" حيث تنقل عن الدكتور خيرت يوسف نور الدين بكلية الدراسات الإسلامية بجامعة الأزهر: [يلوغ الأهداف الكبرى في الحياة يستلزم جهداً وتضحيات كبرى، ولما كان من أشرف التضحيات وأسمائها ما كان ابتغاء رضوان الله تعالى، فتطلب ذلك أن تكون التضحية بكل ما هو غال ونفيس وليس هناك أغلى على الإنسان من نفسه وروحه ليقدّمها في سبيل الله ويدحر أعداء دين الله ويرد أصحاب الظلم والعدوان، وذلك هو المراد لمصطلح الشهادة والاستشهاد]. [إن الناس تختلف مقاصدهم في صفقاتهم التي يعقدونها كل بحسب الهدف الذي ينشده (..) ومنهم من يشتري نفسه ابتغاء مرضاة الله، وهذا النوع يبتغي من وراء صفقته الآخرة وسلعة الله الغالية ألا وهي الجنة، وهؤلاء الصنف من الناس هم الشهداء (..)]. [ولقد بذل رسول الله (ص) كل جهد حتى يرسخ هذا المعنى العظيم في نفوس أصحابه الكرام، وكان صلى الله عليه وسلم يفصح عن حب عميق للشهادة حمله على التمني أن يرزق بها مرات عديدة فقال: "والذي نفسي بيده لو ددت أن أغزو في سبيل الله فأقتل، ثم أغزو فأقتل، ثم أغزو فأقتل". أخرجه البخاري ومسلم]. [فللشهداء حياة أبدية في جنات النعيم في ضيافة ربهم عز وجل، وقد بين ذلك رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم فقال: "للشهيد عند الله ست خصال: يغفر له في أول دفعة في دمه، ويرى مقعده من الجنة، ويجار من عذاب القبر، ويأمن من الفزع الأكبر، ويحلى حلية الإيمان، ويزوج من حور العين، ويشفع في سبعين إنساناً من أقاربه". أخرجه ابن ماجه والترمذي وقال "حسن صحيح".]

وتحت عنوان "العمليات الاستشهادية شروط" حول الفرق بين العمليات الانتحارية والاستشهادية يقول الدكتور عبد الله ربيع أستاذ الفقه بجامعة الأزهر: [(..) يقول الحق جل وعلا: "إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة، يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون" (التوبة: ١١١) فلا فرق عند من باع نفسه لربه، بين رصاصة يستقبلها في صدر مقبل غير مدبر أو حزام ينسف به الأعداء (..) ويشترط لمن يقوم

بهذا العمل أن يضمن التتكيل بالعدو وأن يؤدي ذلك إلى خسارة كبيرة في صفوف الأعداء(١٠٠)].

ما الفرق يا ترى بين ما يقوله بن لادن أو الظاهري أو الزرقاويون أو حسن نصر الله وبين هذا الكلام الذي لم يصدر عن يطلق عليهم "فقهاء الموت"، بل عن "أساتذة جامعيين"؛ وهو منشور في صحيفة رسمية واسعة الانتشار، وقطعا لا يختلف عما يبشر به الوعاظ العاديون؟ لقد أصبح فقه الموت جزءا من الفكر العام "الوسطي".

٦ - انقسام المجموعة الدولية، وخاصة الغرب، والعجز عن الاتفاق على الخطر ومصادره وكيفية مجابهته. كما تحول مبدأ القطبية المتعددة إلى أن تعمل كل دولة قطب لمصلحتها المؤقتة والنتيجة هي محصلة صفرية بالنسبة للجميع، بما في ذلك العالم الإسلامي الذي سيعاني بقدر معاناة باقي العالم كله من جراء استيلاء الإسلاميزم على مقاديره. أضف لذلك الخوف من الاتهام بالإسلاموفوبيا، أو (كما صرح شيراك أمام سفراء فرنسا في ٢٨ أغسطس) "ضرورة عمل كل شيء للحيلولة دون "وقوع طلاق" بين العالم الإسلامي والغرب" - وهي فلسفة طيبة بالقطع، بشرط ألا تؤدي للتخاذل أمام الخطر الداهم.

٧ - الردع لم يعد ينفع. وقد كان هناك بين الاتحاد السوفييتي والغرب خطوط حمراء وردع متبادل لكن كيف يمكن ردع من لا تهمهم الحياة؟ وكان هناك منطق، لكن لا يمكن الاتكال على منطق مع هوسيين يعتقدون أنهم ينفذون إرادة الآلهة. (ألم يعلن أحمددي نجاد في ٦ سبتمبر أن "بوش لن يستطيع تحدي إرادة الله" (الذي يعمل، بالطبع، لصالح إيران).

٨ - الدور السلبي الهائل للبترول. فمن ناحية، أصبحت دول الخليج، بما فيها إيران، تحقق حوالي ٣٥٠ مليار دولار سنويا كفائض (نؤكد: فائض) دخل مع تضاعف سعر البرميل من ٢٥ إلى ٧٥ دولار. وشئنا أم أبينا، فإن جزءا كبيرا يذهب لتمويل الإسلاميزم. وبالإضافة، يمثل الدخل البترولي الهائل عائقا أمام كل حركات الإصلاح والدمقرطة (كما يكرر توماس فريدمان) إذ ترشو نظم الحكم الاستبدادية الفاسدة شعوبها لتلهيها عن مطالب التقدم. ومن ناحية أخرى فإن ضيق المسافة بين المعروض والمطلوب من البترول يجعل العالم تحت رحمة الدول الإسلامية التي في خطر الوقوع بأيدي جنود الإسلاميزم، كما أن سعي دول كالصين لتأمين

مصادر الطاقة عن طريق اتفاقات مع دول كإيران يشل يدها عن اتخاذ مواقف قوية أمام أمور مثل الطموحات النووية لإيران التي تهدد العالم كله.

٩ - الدور السلبي الهائل للإعلام المساند للإسلاميزم نتيجة استخدامه بكفاءة مثيرة للدهشة لتقنيات متقدمة (أنتجها الغرب..). ويقوم هذا الإعلام بدوره كذراع في الحرب بدون موارد عن طريق التعبئة التهييجية للجماهير، مع عدم الالتزام بأي قواعد مهنية في سبيل النصر. فاللغة "مشفرة" (راجع ما تفعله "الجزيرة" والصحافة المصرية وغيرها)، والمعايير مزدوجة بل متعددة (لا يهم أحدا أن يموت عشرات أو مئات الألوف من المسلمين على يد مسلمين - كما يحدث مثلاً في السودان - لكن القيامة تقوم عند مقتل مسلم واحد، حتى على سبيل الخطأ أو الردع، على يد الغرب أو إسرائيل). أضف لذلك أن كاميرات تصوير الإعلام العالمي مسموح لها بالتواجد فقط في المناطق التي تخدم الهدف التعبوي، كما أن التزييف الفاضح مستباح: وكمثال، فقد اضطرت وكالة رويتر لسحب ٩٠٠ صورة التقطها مصورها الخاص أثناء الحرب الأخيرة في لبنان، بعد اكتشاف قيامه بتزييف صور باستخدام برنامج "فوتوشوب".

كل هذا يطلق العنان للغرائز الدينية الهوسية المجنونة جاعلاً للحرب شعبية هائلة، ويساعد على تجنيد المزيد من المجاهدين، ويحول الأمر إلى كرة ثلج يستحيل الوقوف أمامها حتى إن توفرت النيات.

١٠ - الفجوة الحضارية بين عالم "الإسلام" والغرب يصعب عبورها؛ وحتى لو توقف الغرب عن التقدم، فعالم الإسلام يحتاج لمئات السنين للحاق. هناك دول مثل الهند والصين تتحرك بسرعة هائلة على طريق التقدم والتحديث: خذ مثلاً حديثاً من الصين، وكأن ما يحدث بها لا يكفي؛ فقد تخلت مقررات المرحلة الثانوية ابتداءً من هذا العام عن كل أنواع التلقين الإيديولوجي وأصبحت تركز على أفكار "الابتكار، والنمو الاقتصادي، والتجارة الخارجية، واحترام التعدد الثقافي، والتناغم الاجتماعي". قارن هذا بما يجري تلقينه في مدارس العالم الإسلامي من أفكار الاستعلاء الأجوف وكراهية الآخر.

عالم "الإسلام" يبدو غير راغب (فقه مخالفة الكفار) في، أو غير قادر على، التقدم. الحل الوحيد الذي يقدمه الإسلاميزم هو الإصرار العصابي

على تحطيم الغرب والعالم؛ وبهذا يتحقق النصر المبين! الكارثة الحقيقية هي أن أتباع الإسلاميزم هم جادون تماما وليس عندهم أي نوع من الهزار!

٣ - أم الدنيا:

مخاض متعثر، في منطقة ملتهبة

"يأليتني أنهض وأجمع شتات نفسي كما الصقر الذهبى
الجميل برأس العنقاء"

(فصل ٧٧ من بردية أنى كتاب الموتى)

مصر ومشكلة العرب مع "الجينات"

نشرت صحيفة قومية كبرى منذ فترة مقالا حول كتاب صدر في لندن يذكر أن "أقباط مصر ليسوا عربا ولكنهم استعربوا نتيجة للفتح العربي وصاروا عربا فقط بحكم اللغة والثقافة العربية"، فيقول كاتب المقال معلقا عليه:

"يؤلمني تكرار الغمز واللمز على هذا الوتر في كثير من المصادر الأجنبية رغم تعارضه مع حقائق العلم الناصعة، فحقائق التاريخ أن أصل سكان مصر منذ العصر الحجري هم العرب الساميون الذين قدموا إليها من شبه جزيرة العرب، ذلك المورد البشري المتجدد الذي صار ينبض على توالي الأزمان بالموجات المتتالية من الهجرات البشرية إلى منطقة الهلال الخصيب ووادي النيل قبل التاريخ المكتوب بمئات السنين. وأثبتت الدراسات الحديثة أن عصر بداية استخدام المعادن بمصر يبدأ مع دخول الساميين إليها ومعهم حضارة راقية ممثلة في دياناتهم وكتاباتهم وفنونهم ونظمهم الاجتماعية كبداية لتاريخ طويل كان مسك ختامه اتحاد مصر كلها تحت راية واحدة حملها مينا موحد القطرين حوالي ٣٢٠٠ ق. م."

"ولم ينقطع هذا الطوفان العربي الهادر على مدى التاريخ المصري القديم، من هجرة قبائل عربية بأكملها من قلب الجزيرة العربية إلى وادي النيل والهلال الخصيب. ومن أشهر الهجرات العربية السامية هجرة أبي الأنبياء ابراهيم (ال خليل) إلى مصر.."

وقد كان الظن أن الحكاية مجرد تشنج فردي لا يستحق الرد، إلا أن تواتر كتابات حول أفكار شبيهة تجعلنا نستنتج أن التشنجات ليست فردية. انظر مثلا إلى ما كتبه بعد ذلك أحدهم (لا ذكر للأسماء - ابتعادا عن الشخصية) حول "... ظاهرة غريبة هذه الأيام وهي الحديث عن تقزيم الوطن العربي من خلال (...) الحديث عن الأصول العرقية للمنطقة العربية. فهناك من يصنف دول الخليج على أنها مجموعة هجرات أعجمية للمنطقة ثم يتحدث عن الأشورية العراقية والفينيقية اللبنانية والفرعونية المصرية والأمازيجية المغاربية والأفريقية السودانية والبربرية الجزائرية وكأن

العرب هم مجموعة من المرتزقة وليس لهم أصل (...) ولكن تلك الدعوات غالبا ما تتكسر على صخرة العروبة الصلبة التي لن يستطيع أحد أن يكسرها أبدا وهي باقية لأنها أساس وضعه الله حين أنزل القرآن وجعل أساس العالم في توحده على كلمة سواء ولن يتم ذلك إلا بالوحدة العربية أساس الوحدة الإسلامية.."

معالجة موضوعات (فكاهية) مثل هذه مضيعة للوقت ولكن لا بأس من التذكير بالتالي:

أولا: نلاحظ أن مثل هذه الكتابات هي غالبا بأقلام مصريين يستमितون في التأكيد على عروبتهم بالدم والعنصر. وفي نفس الوقت تكثر كتابات من عرب "حقيقيين" تتهم المصريين بأنهم أس البلاء وراء كل مصائب العرب (وبغض النظر عن حدة الأسلوب، فليست كل هذه الكتابات على غير حق..).

ثانيا: نؤكد أنه - في رأينا - لا يُشرف المصريون، كما لا يشينهم، أن يكونوا عربَ العنصر. فالعنصرية، في كلتا الحالتين، دعوة مقبلة تفترض أن مجموعات بعينها من البشر تتمتع بتميز في الجينات التي تسكن خلاياها. وبالإضافة إلى فساد تلك الفكرة علميا، فالمهم هو "الجينات الحضارية والثقافية"، وهي التي لا يُثبت نوعيتها إلا المنجزات على أرض الواقع (من ثمارها تعرف الشجرة...). المشكلة أنه أحيانا عندما تدل ندرة المنجزات على طبيعة تلك "الجينات الحضارية"، يلجأ العنصريون ممن يرفضون الاعتراف بالحق، الذي هو فضيلة كبيرة، إلى أساطير تتفخ الذات مع توهم بمأمورية خاصة أوكلتها السماء لهم؛ بل وبأن السماء، وليس فقط الأرض، تتحدث بلغتهم.

ثالثا: هناك بالفعل نظريات تقول أن شبه الجزيرة كانت مزروعة بالسافانا في عصر مطير غطى المنطقة الممتدة عبر صحراء أفريقيا الكبرى حتى المحيط الأطلنطي؛ ثم عندما حدث جفاف، هجرها سكانها إلى بقاع أخرى. وحتى لو صدقت هذه النظريات، فمن باب أولى أن يرحل السكان إلى أقرب البقاع؛ وهي في الشمال، حيث أنهار دجلة والفرات والأردن وبردى، بدون الحاجة إلى مشقة عبور البحر الأحمر (باستخدام عبّارات جدة-السويس المكلفة!) أو الدوران حول خلجانه الشمالية. ثم من الذي قال

أن وادي النيل كان منطقة خالية من السكان في انتظار أن يأهلها الهاربون من جفاف شبه الجزيرة؟ ناهيك عن أن النظريات الأكثر وثوقا هي أن شبه الجزيرة لم تكن مستودعا لتصدير البشر بل إن سكان ما بين النهرين (وغيرهم من العابرين للمنطقة) هم الذين نزحوا جنوبا في فترات قحط، أو تمدد سكاني الخ.

على أية حال، ولنفترض جدلا أن مجموعات بشرية من شبه الجزيرة قد رحلت إلى وادي النيل؛ فلنتذكر أن هذه أحداث وقعت، إن كانت قد وقعت، قبل عشرين ألف سنة على أقل تقدير. ولذلك فلا معنى للكلام عن "العرب" وكونهم أصل "المصريين" أو غيرهم. فعندئذ لم يكن هناك عرب أو مصريون أو برازيليون أو زيمبابويون. فهذه مصطلحات لا تطلق إلا داخل التاريخ المدون، على مجموعات بشرية ذات خصائص مشتركة بصورة كافية.

رابعاً: تقطع أكثر النظريات وثوقا في الجغرافيا البشرية بأن سكان شمال وادي النيل (أي مصر) وشمال أفريقيا عموماً هم أساساً من أصول أفريقية حامية. ويذهب جمال حمدان إلى أن المصريين القدماء شعب أصيل (autochtonous) لم يفدوا إليها من مكان آخر، وإن كانت قد حدثت اختلاطات لكن مع وجود استمرارية جنسية عبر العصور ومنذ ما قبل الأسرات. فالمصريون الحاليون، إذن، هم (بغض النظر عن اختلاف الدين) من سلالة المصريين الأقدمين مع وجود قطرات من دماء عربية وسامية وقوقازية وأوروبية الخ ذابت فيها. بمعنى آخر يشكل المصريون "سبيكة" واحدة متجانسة إلى حد كبير. وعند دخول العرب لمصر كان أهلها يتحدثون لغتهم المصرية (القبطية). وبدأت عملية إحلالها مع فرض العربية كلغة رسمية في الدوايين (عام ٧٠٦)، ولكنها استمرت كلغة للتعامل اليومي لأكثر من أربعة قرون، ثم بدأت تتحسر بشكل تدريجي؛ فحتى القرن السادس عشر كانت هناك مناطق في الصعيد لا تزال تستخدمها. ويشترك المصريون اليوم في اللغة العامية التي لا تتميز فقط بوجود كلمات مصرية قديمة تتخللها بالمئات، ولكن حتى طريقة نطقها للعربية تعكس في حد ذاتها اللغة المصرية القديمة بلهجاتها الصعيدية والبحيرية الخ. كما يشترك المصريون في عادات وتقاليدهم ترجع لآلاف السنين، لم يفلح حتى تغيير الدين في اقتلاعها.

باختصار، فالأمة المصرية حقيقة واقعة، ذات بُعد عربي هام بحكم

اللغة والثقافة. وإن عانت الكثير من الضربات والطعنات فهي لم تمت.
خامساً: يحتاج المرء إلى تعاطي مواد يعاقب عليها القانون من أجل
سبر أغوار الادعاء بأن قبائل "العرب" قد دخلوا مصر "قبل التاريخ المدون
ومعهم حضارة راقية ممثلة في دياناتهم وكتاباتهم وفنونهم ونظمهم
الاجتماعية". هذا هراء مقطر من نوع رديء، ولذا نكتفي بسؤال ساذج: إذن
كيف عرفتُم بأمر تلك "الحضارة الراقية وكتابات الخ" في غياب التاريخ
المدون؟ (لاحظ غطرسة اختزال الساميين في "العرب". لاحظ أيضاً أنه عند
استحالة الزعم بأن المصريين تحولوا فجأة إلى عرب بالعنصر بعد القرن
السابع، يلجأ العنصريون إلى القفز وراء التاريخ بآلاف السنين في حركة
دَجَلِيَّة غير بارعة، يسندونها بالإشارة إلى "حقائق العلم الناصعة" التي لا
وجود لها!).

سادساً: هذا يجرنا إلى السؤال التالي: "من هم العرب؟"
إذا كانت سجلات التاريخ، وليس الأساطير والأوهام، هي سبيلنا إلى
الإجابة، فإننا سنكتشف أن "العرب" لم يكن لهم ذكر قبل القرن التاسع قبل
الميلاد. فالآثار المصرية، مثلاً، بها نقوش تدل على أن قدماء المصريين قد
عرفوا من الآسيويين: الحيثيين والعمو والميتاني والأشوريين والفرس. ولكن
لا شيء يمت بصلة إلي "العرب" من قريب أو بعيد، وإن كانت هناك
إشارات إلي "القوم الرعاة" وهو تعبير يظن علماء المصريات أنه ينصرف
إلى قبائل وشعوب رعوية، ممن كانوا يهددون حدود مصر الشرقية.
وأول ذكر للعرب على مسرح التاريخ كان في وثيقة آشورية تعود إلي
حوالي ٨٥٠ ق.م. تشير إلى القضاء على مؤامرة مجموعة من المتمردين
من بينهم المدعو "جنيبو العربي". وبعد هذه الوثيقة، وحتى القرن السادس
ق م، وردت في كتابات الآشوريين والبابليين إشارات عديدة عن "العربي"
و"العرابو" و"العُرَبِي"، أحياناً عن كونهم ممن يدفعون إتاوات، وأحياناً أخرى
عن حملات تآديبية ضدهم في حالة خروجهم عن طاعة الدولة الآشورية.
وتشير بعض السجلات إلى "مَلِكات العرب" كقبائل تسكن شمال شبه
الجزيرة. ومن هذه الإشارة ومن شيوع أسماء القبائل المؤنثة رجح بعض
العلماء أن القبائل العربية عرفت في مرحلة من تاريخها نظام المجتمع
الأموي (ماترياركي) حيث المرأة هي رأس القبيلة.. (ملحوظة فكاهية: يبدو
أن المرأة في ذلك الوقت قد سامت الرجل الأمرين.. ولذلك، فما إن استعاد

السيطرة حتى انتقم منها وما زال يستمر مستميتاً، جاعلاً أوضاع المرأة العربية الأسوأ في الكرة الأرضية بأكملها...).

وهناك النظرية المستندة إلى الكتب الدينية والتي تقول بأن العرب هم من نسل ابراهيم، الذي سكن أور في جنوب العراق حوالي ١٨٠٠ ق.م.، عبر "هاجر" الجارية المصرية التي انجبت له ابنه اسماعيل. غير أن هذه القصة في حد ذاتها لا تنفي أن منطقة شبه الجزيرة كانت مسكونة بقبائل أخرى.

والعرب حين يتحدثون عن منشئهم يقسمون أنفسهم إلى ولد قحطان، وهم عرب الجنوب، الذين يقال أنهم أصفى عروبة من ولد عدنان وهم عرب الشمال؛ ربما بسبب كون الأخيرين من أجناس اختلط فيها العرب مع الذين ينسبون أنفسهم إلى اسماعيل (عن طريق عدنان ومضر).

وهناك (كما يقول د. لويس عوض في كتابه "مقدمة في فقه اللغة العربية" الذي استقيناه منه عدداً من المعلومات التاريخية) نظرية تربط بين العرب والهكسوس، تقول أن الهكسوس (الصيغة اليونانية من "حكا - خازو")، وهم قوم رعاة قد جاءوا إلى منطقة ما بين النهرين (ربما كانوا من أصول قوقازية) ثم طوردوا، أو لم يطب لهم العيش فيها، فتسرب البعض منهم إلى مصر عبر حدودها الشرقية. وإذا كانت مصر تمر بعصر ضعف تمكن هؤلاء من حكم الدلتا لمدة ١٥٣ سنة فيما بين ١٧٠٠ و ١٥٤٧ ق.م. من عاصمتهم أفاريس، بشرق الدلتا. ثم استجمعت مصر قوتها في الجنوب حول العاصمة طيبة، وطاردتهم علي عهد أحمس. ويبدو أن المقام قد انتهى بهم في شبه الجزيرة، إذا لاحظ العلماء أن اسم منطقة الحجاز مشتق من (حكا خازو). كما أن اسم أحد ملوكهم (خمودي) أصبح يطلق على فرع منهم (ثمود) في شمال الحجاز.

(ملحوظة: لو كان العرب الذين غزوا مصر في القرن السابع تجري فيهم دماء هكسوسية كثرت أم قلت، فمعنى ذلك أنهم عادوا إليها ونجحوا فيما فشل فيه أجدادهم فحكموها لقرون إلى أن "لهفها" منهم المماليك - هؤلاء العبيد الذين استجلبواهم لحمايتهم...)

وقد بدأ اسم "العربية" كمناطق يظهر حوالي ٥٣٠ ق.م. في سجلات للفرس باللغة المسمارية. أما الإغريق فقد عرفوا العرب في القرن الثالث ق م، وأشاروا إلي ديارهم باسم "أرابيا" علي وزن "إيطاليا"، ولكن بعض

الكتابات تشير إلى البدو الساميين في كل صحراوات الشرق الأدنى علي كونهم "عرب" أو "أعراب" (بنفس الطريقة التي يُختص بها البدو عادة حتى اليوم).

الخلاصة إذن هي أن "العرب" أمة حديثة جداً، والزعم بأنهم أصل سكان مصر هو نوع من التشنج العنصري الذي يستدعي لتفسيره تشنجات جيولوجية وتاريخية يصعب اثباتها. فهم على الأغلب موجة متأخرة من الموجات التي جاءت من الشرق (القوقاز وما حول بحر قزوين). ولعلها لم تستقر في بلاد ما بين النهرين أو الشام الكبير لأنها وجدت فيها أقواما منظمة أقوى منها بأسا وأعلى حضارة، أو لعلها أثرت حياة البدو والرعي التي ألفتها في مهدها الجبلي الأول، فنفتت إلى الفراغ الكبير في شبه الجزيرة، حيث استقرت مكثفة بروابط العصبية القبلية والطوطمية العشائرية كأساس للتماسك الاجتماعي.

سابعاً: اللغة العربية، بلهجاتها العربية الجنوبية والشمالية، هي (كما يقول د. لويس عوض) لغة سامية تربطها وشائج قربي من اللغات العبرية والارامية والفينيقية والأشورية والأكدية الخ. وقد اندثرت لهجات العربية فيما عدا الحجازية لغة قريش. ويبدو أنها لم تعرف التدوين إلا متأخراً، حيث أن أقدم نص معروف يرجع إلى ٣٢٨ ق.م. وهو شاهد قبر امرؤ القيس، أي بعد أربعة آلاف سنة من بدء الكتابة في مصر ثم في سومر. ومجموعة اللغات السامية تمثل فرعاً في شجرة اللغات. ومن هذه الشجرة تمثل مجموعة اللغات الحامية (كالمصرية) فرعاً، ومجموعة اللغات الإندو-أوروبية فرعاً آخر. وعن طريق هذا الفهم يمكن تفسير وجود جذور مشتركة لكثير من الكلمات عبر فروع الشجرة.

ثامناً: الحضارة لا تأتي إلا مع الاستقرار وهو ما عرفتته شعوب أودية الأنهار في بابل والشام ومصر فابدعت حضارات هناك شواهد محددة عليها، يعرفها الناس وخاصة دارسو الآثار وعلم الإنسان (الأنثروبولوجي) بكافة فروعها. أين هي آثار الحضارة القديمة في شبه الجزيرة؟ هناك بالطبع آثار إرهابات حضارية في الطرف الجنوبي (حضارة سبأ وحُمير)، وهناك آثار حضارات نبئت وانطفأت سريعاً مثل مملكة النبطيين وعاصمتها بترا في الأردن الحالي وشمال شبه الجزيرة (حتى منتصف القرن الثالث الميلادي).

ومع هذا فليس لأحد أن ينكر علي العرب الأقدمين نبوغهم في البلاغة وبالذات في الشعر الذي استقرت قواعده حوالي القرن الخامس الميلادي، بأعمدته الرئيسية: المديح والهجاء والفخر والغزل. ولكن المؤسف، إن أردنا الحديث عن الجينات الحضارية والثقافية التي ورثها العرب المحدثون عن الأقدمين، أن نجد لها قد شكّلت عقولهم بصورة مدمرة، مُحدثّة فيها ما يشبه العاهات الفكرية. فقد أصبحت البلاغة والمبالغة هي الخلفية الثابتة في العقل العربي إذ تحل محل التحليل والفحص بل والفعل. ووصل المديح مبالغةً إلى السفاق المُقزّر والتأليه. والهجاء تحول إلى منظومة متكاملة تبدأ بالردح والقذح وتنتهي بالتخريب وما أكثر منه. أما الفخر فقد صار حالة مستعصية من النرجسية المرضية مع مُركّب زيادة هو في الحقيقة مركب نقص بالمقلوب. وانتهى الغزل إلى الهوس بالجنس، كبنا وانفجارا (دنيا وآخره).

تاسعا: لا يمكن لمنصف إلا أن يلاحظ أن تاريخ العرب مع العنصرية قديم. فمثلا، كان محور الفتنة الكبرى في صدر الإسلام هو الصراع بين دعاة السيادة للعرب (وبالذات قریش، خير العرب الذين هم خير الناس) ودعاة السيادة والحكم للمسلمين. وقد انتصر الأولون فحكم بنو أمية حوالي قرن من الزمان (مُتخذين - بالمناسبة - دمشق المتحضرة عاصمة لدولتهم...) حتى أزاحهم العباسيون.

ختاما، تأمل في أحوال "العالم" العربي لتجده يشترك في الجوار وفي اللغة، كلاماً ووعاءً للثقافة، وفي الكثير من المصالح المشتركة، ولكنه يعجز عن أن يتوحد أو أن يتقدم فيصّب جام غضبه على "الأشورية العراقية والفينيقية اللبنانية والفرعونية المصرية.." الخ (انظر أعلاه). ثم يلجأ دعاة التشنّج العنصري إلى اختلاق وتلفيق الشذرات معا لإنتاج أساطير تصبح حقا مبينا لا يقبل النقاش، يجري تكراره بفخامة وتعالٍ وتأفف ممن يجروا علي مناقشته.

ثم تأمل، في المقابل، الاتحاد الأوروبي الذي يتكوّن من ٢٥ دولة لها ٢٠ لغة رسمية؛ أما عن الأصول العرقية والإثنية فحدث ولا حرج. ولكن أحدا هناك لا يهتم بهذه "التفاصيل" إلا على سبيل المزاح والتندر أو من باب البحث العلمي من جانب المتخصصين. فالمهم في الوحدة الأوروبية هو وحدة المصالح ووحدة القيم: قيم الحرية واحترام الإنسان الفرد واحترام

القانون والديموقراطية، وإدراك راق بأن في التعددية ثراء وقوة وحيوية.
هل المشكلة أن القيم الرئيسية التي تجمع العرب، الذين يقال أنهم
"ظاهرة صوتية" تطورت مؤخراً لتصبح "ظاهرة ارهابية"، هي قيم التخلف؛
وأحد دلائله ذلك التمسك الأبله بأهداب العنصرية وعراقة الجينات؟؟

الثقوب السوداء!

اصطلاح الثقوب السوداء (black holes) هو تعبير عن صورة يفسّر بها علماء فيزياء الفضاء النجمي ما يحدث في حالة بعض النجوم عندما يبلغ بها العمر عتياً، إذ تتناقص كميات الغازات التي يمكن أن تحرقها فتتفجر على ذاتها تحت ضغط الجاذبية الذاتية الهائلة الناشئة عن الدوران المتسارع حول نفسها (gravity collapse).

وقد كان العالم الهندي الشاب (عندئذ!) شاندراسيكر هو أول من نظّر، في ثلاثينيات القرن الماضي، لإمكانية وجود الثقوب السوداء في الكون، بناء على نظرية أينشتاين حول النسبية العامة. ولكن صعوبة تصديق الفكرة بالإضافة إلى انتقادات الكثير من العلماء المعاصرين له دفعاه إلى إهمال الموضوع والتراجع الضمني عنه. غير أن عمله الهام في هذا الموضوع الذي ثبتت صحته فيما بعد مع التقدم التكنولوجي، كان من الأسباب الرئيسية لحصوله على جائزة نوبل للفيزياء في ١٩٨٣. إيل وقد أطلقت وكالة الفضاء الأمريكية اسمه "شاندراسيكر" على تليسكوب فضائي أرسل في عام ١٩٩٩ إلى مدار حول الأرض من أجل دراسة أعماق الفضاء باستخدام الأشعة "السينية".

ولا يمكن لأحد أن يرى مثل هذه "الثقوب السوداء" ولا أن يعرف بصورة مباشرة ما يجري بداخلها، لأن من خصائصها أن الضوء نفسه لا يخرج منها! وهذا في حد ذاته هو سبب إطلاق هذا التعبير المشهور عليها. ولكن يمكن الاستدلال على وجودها بطرق غير مباشرة.

ولما كان من المعروف أن الضوء يسير في خطوط مستقيمة وبسرعة ثابتة، فقد ذهب بعض العلماء في البداية - في محاولة لفهم ما يحدث - إلى أن الفوتونات التي تشكل الضوء (طبقاً للنظرية الكمّية) "تتجذب" إلى الأجسام ذات الكثافة الفائقة. ولكن اتضح فيما بعد أن "نسيج" الفضاء الزمكاني (أي المكون من الزمان والمكان) نفسه هو الذي يتغير شكله وتتأثر انحناءات وتقعراته بالقرب من أمثال تلك الأجسام. أما في الحالات القصوى الناشئة، كما أسلفنا، عن الانهيار على الذات تحت ضغط الجاذبية فإن الانخساف

"الزمكاني" يصل إلى ما يمكن تشبيهه بـ "الثقب". وليس الناتج عن ذلك هو فقط أن الضوء لا يخرج، بل أن الزمن نفسه في داخل تلك "المنطقة" لا يمكن أن يخضع لمعايير الزمن في باقي أرجاء الكون فيتباطأ بشدة حولها ويتوقف بداخلها. بل يذهب البعض إلى احتمال أن تؤدي مثل هذه "الثقوب" (نظريا) إلى مناطق أخرى من الكون، أو إلى أكوان أخرى، تخضع لقوانين فيزيائية لا نعرفها، بل (ولم لا) قد يسير فيها الزمن بالاتجاه العكسي!!

نطمئن القارئ المحترم، الذي نقدر تحمله لهذه المقدمة الطويلة والثقيلة، إلى عدم وجود النية في أن نقلبها نكدا عن طريق محاولة (لسنا مؤهلين لها) للغوص في بحور الفيزياء، ونؤكد له في نفس الوقت انعدام النية في السعي إلى منافسة كتبة "الإعجاز العلمي" إياهم... (الذين قد أفتى أحدهم أخيرا بأنه قد ثبت أن في "العدس" شفاء للنفس والروح، بغض النظر عما يفعله بالمصارين!)

ولكن الحكاية، في واقع الأمر، تتعلق بما يبدو من العجز الشديد الذي تجابهه العلوم السياسية والاجتماعية وغيرها في محاولتها العثور على التوصيفات المناسبة والدقيقة لأحوال المنطقة التي ننتمي إليها. وحتى العلوم البيولوجية التي أسعفت الدارسين والباحثين بمفردات لغوية مناسبة حول "أمراض" التخلف والعجز، و"سرطان" التطرف أو "إيدز" الإرهاب، الخ الخ، لم تعد تكفي. كما لم تساعد علوم المعمار، وكيف أن "طلاء" الجدران قد يساعد على "تحسين الصورة"، إذ أنه قد ثبت أن القبور المبيضة لا يتغير ما بداخلها بمجرد "وش دهان".

ولذلك لم يكن هناك بد من اللجوء إلى الخوض، على مضض، في علوم أخرى بحثا عما يمكن أن يشرح ويفسر! وهكذا، يبدو أننا قد وجدنا ضاللتنا عند أهل علوم الفيزياء في نظرية "الثقوب السوداء"، التي نعتذر مقدما عن كون واضعيها هم جميعا من الكفرة الملاحين.

وطبقا لأسس التفكير العلمي، فلكي تصبح نظرية ما جديرة بالاعتبار، فعليها أولا أن تنجح في تفسير الظواهر المعروفة قبل أن يلجأ أحد إلى الاسترشاد بها في توقع واستكشاف ما ليس ظاهرا للعين. ويبدو أن لهذه النظرية فرصة جيدة في النجاح!

ففي البداية نجد أنها تتعلق بحالة نجوم كبيرة كانت "ساطعة" في وقت ما من حياتها قبل أن يحدث لها ما حدث. وهذا ينطبق على منطقتنا التي كانت ذات يوم من بين الحاملين للواء الحضارة لفترة من التاريخ، ثم نضبت طاقتها وسارت في طريق الأقول بتسارع متسارع. وهذا هو الجزء السهل من تطابق تلك النظرية مع الواقع.

ثم نجدها تفسر حالة الانشغال والولع الشديد "بالذات"، الأمر الذي يحاول البعض أن يجد له تحليلات نفسية وحضارية مختلفة؛ بينما هو يحدث، ببساطة، نتيجة للدوران السريع حول الذات بعد أن أصبحت منطقة جاذبية هائلة لا فكاك منها؛ فيزداد الدوران سرعة وتتعاظم الجاذبية بالتالي، وهكذا دواليك..

وبعد ذلك نجدها تفسر انعدام قدرة من يعيش خارج "المنطقة" على أن "يرى" منها شيئاً سوى "ظلمة دامسة"، وإن كان يمكن بالطبع أن "يستدل" على وجودها عن طريق وسائل أخرى.... وفي نفس الوقت لا يملك من يعيش بداخلها أن "يدرك" أنه غير "مرئي" (!) وقد يستبد به الغضب إذا "قيل" له أنه ليس عنده سوى "الظلام" وأنه لا يمكن ملاحظة وجوده سوى عن طريق قياس درجة التواء الفضاء الذي يحيط به.... هذا بالطبع إذا أمكن أصلاً التواصل بين أهل "الداخل" وأهل "الخارج"، الأمر الذي تنفي النظرية إمكان حدوثه، وهو ما يثبتته الواقع بصورة مذهشة!!

ثم نجدها تفسر لنا حالة الانفصام الزمني بين المنطقة وباقي الكون، إذ أن الزمن الذي يخضع لقوانين عامة ومطلقة في كافة مناطق الكون "السوية"، نجده، كما أسلفنا، يتباطأ حول "الثقب الأسود" إلى أن يتوقف تماماً في داخله، وربما يسير في "الاتجاه المعاكس" في خارجه من الناحية الأخرى! وإحقاقاً للحق، فإنه لا ننب لأهل المنطقة ممن يعجزون عن إدراك أنهم يعيشون في زمن قد "توقف" أو قد يسير بالعكس؛ فمن الطبيعي جداً كما تقول قوانين الفيزياء ألا يدرك من يعيش في منطقة الثقب الأسود "سرعة"، أو حتى اتجاه، الزمن مقارنة بما يجري في باقي أنحاء الكون التي لم تحدث فيها حالة الانهيار الذاتي التي يخضعون لها!

وإذا حاولت أن "تفهم" ما يبثه عبر وسائل الإعلام "مفكرون" عويصون أو "أساتذة" جهابذة أو "مستولون" لا يسألون، قد لا يسعك، كإنسان "عاقل" (أي لم يبتلعه الثقب اللعين!)، إلا أن تصفه بالهراء، فننصحك بأن تتحلى

بالحلم وترجع إلى ما سبق وقلناه: فالمشكلة هي أن الفضاء الزمكاني قد "تبعجر" فيما يجاور الثقب، بينما قد تمزق نسيجه حيث تتركز حالة الانهيار الذاتي... وبالتالي، إحقاقا للحق مرة أخرى، فلا ذنب لمن يعيشون في المنطقة إذا فعلوا ذلك، فمن الطبيعي جدا كما تقول قوانين الفيزياء ألا يدرك من يعيش في منطقة الثقب الأسود أن الفضاء الزمكاني نفسه قد التوى، وهم لهذا متناسقون معه و "متكيفون" مع شكله (وبه)!

وهل هناك نظرية أخرى تفسر لنا ما يراه البعض غريبا، وهو أن تسود في "المنطقة" قوانين منطق تخالف وقد تتناقض أساليب وقوانين المنطق التي تعرفها أجزاء أخرى من "الكون" المحيط بهم؟ أو تفسر حالة التمسك المستميت بالتخلف بل والاندفاع الجماعي فيه بقوة رافضة لأي محاولة للتغيير بالإقناع؟ أو تفسر حالة فريدة في العالم حيث نجد أن بعض (نقول بعض!) الحكام هم الذين يحاولون قيادة شعوبهم ناحية التحديث والتمدن، فإذا بالشعوب تعصي وتزداد تمسكا بالظلام، هذا بينما يقول لنا تاريخ ثورات العالم أن العكس هو ما ينبغي أن يحدث؟!
الخ الخ الخ

والآن، وبعد أن ثبت نجاح النظرية في التفسير بصورة معقولة، لماذا لا نجرب، على استحياء، شيئا من الاستطراد في محاولة لاستقراء المستقبل... وبعيدا عن الفذلكة واللف والدوران حول الموضوع، فالسؤال الحقيقي والمهم بل والحيوي الذي نبحث عن إجابة عنه هو: هل يمكن الخروج من حالة "الثقب الأسود"؟ وإذا كان هذا ممكنا، فكيف؟؟

لشديد الأسف فإن قوانين الفيزياء التي لجأنا إليها لا تبعث، في حتمياتها الرياضية، على التفاؤل إطلاقا. ولذلك فليس أمامنا سوى ثلاثة اختيارات. أولها أن نأمل في معجزة من السماء تقلب أمثال تلك القوانين. وقد يطول انتظارنا لمثل هذه المعجزات حتى نهاية الدهر.

وثانيها، أن نقبل بأن الحتميات التي تنتبأ بها مثل هذه النظريات العلمية قد لا تنطبق بالضرورة على البشر، أفرادا وجماعات، الذين يختلفون عن الجماد والعجماوات في امتلاك حرية الإرادة والضمير التي خلقهم الله عليها. وفي هذه الحالة لا مفر من التساؤل عن أيهما قد يأتي قبل الآخر: هل لابد من الفكاك أولا من حالة "الثقب الأسود" لكي يمكن العودة إلى الفضاء

الزمكاني السوي مثل باقي خلق الله في هذا العالم؛ أم هل يا ترى أن انتشار الحرية والتفكير العلمي والمجتمع المدني وتجديد الفكر الديني قد تكون كفيلة بالمساعدة على الفكاك؟ تساؤل عسير لا يمكن الجزم برد قاطع له!

ومن ناحية أخرى ربما يحسن، ثالثاً، التمسك بأن مثل هذه النظريات التي لجأنا إليها ليست إلا من صياغة ملاعين الكفار المتكالبين على الأمة، الذين لا همّ لهم إلا التآمر عليها لنهب ثرواتها ونهش لحمها وشرب بترولها والفت في يقينها وتحطيم إرادتها والهيمنة على مقدراتها.

ولا شك في أن هذا الخيار هو الأكثر راحة للبال، والأقل تكديراً للفكر. فقد قالوا قديماً أن الذي يفكر، دمه يتعكر.

زوابع التصحير

حدثت زوبعة صغيرة في مصر بسبب سلسلة مقالات كتبها د. محمد عمارة في جريدة الأخبار المصرية^(١)، تحت عنوان "الحروب الدينية والديانات السماوية". وقام عدد من القبط بتقديم شكوى إلى نقابة الصحفيين غضبا مما اعتبروه مساسا بعقائدهم الدينية في تلك المقالات؛ بل أبلغ أحدهم النيابة ضد الكاتب بتهمة "الازدراء بالأديان". وراح آخرون يرددون المثل القائل "إن كان بيتك من زجاج فلا تقذف الآخرين بالحجارة". ولكن هؤلاء قد نسوا أن ذاك المثل أجنبى في الأصل وأنه قد أصبح، بعد تعريبه: "إن كان بيتك من زجاج، فأحطه أولا بمجموعة من (...)، ثم إقذف الآخرين بالحجارة كما شئت".

في البداية نؤكد الرأي بأن الأديان، برغم تمتعها بالقداسة بين أتباعها، لا ينبغي أن تكون لها من الحصانة ما يعوق فحصها ونقدها وتحليلها، فهذا جزء لا يتجزأ من حرية الفكر في كل مكان بالعالم المتحضر. المشكلة بالطبع هي كيفية ممارسة تلك الحرية، وما ستؤدي إليه من الدخول في مساجلات عقائدية (تبقى غالبا عقيمة النفع)، في مجتمعات متخلفة يسيطر عليها الجهل والفكر الهوسي الظلامي حيث كثيرا ما يتحول الدين إلى آلية غريزية للتنفيس عن غرائز البقاء والخوف والدفاع عن الذات والموت. على أي حال، قراءة الحلقات الأخيرة من تلك السلسلة تبين أنها تمثل نموذجا حضاريا رفيعا في الردح الديني. ولكن الأمانة تدعو للقول بصراحة أننا نجد فيها ما يستوجب الرثاء ويستلزم الشفقة، وليس ما يستدعي الغضب.

لماذا؟

بالإضافة إلى (وأيضا بسبب) حالة الإفلاس الحضاري التي تعيشها بلادنا ومنطقتنا، ولا يدري أحد كيفية الخروج منها؛ فإننا نجد العالم اليوم وقد أصبح صداؤه الدائم هو تنامي خطر "الإسلاميزم". فلا يمر يوم بدون أن تشير وسائل الإعلام إلى عملية إرهابية (تتم أو يجري إجهاضها على

(١) سلسلة طويلة استمرت عبر الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٤

آخر وقت) يُبرر فيها مرتكبوها أفعالهم ومشروعاتهم الهمجية الدموية بالاستناد إلى نصوص دينية تبدو صريحة وواضحة، لا تحتاج (على الأقل من وجهة نظر هؤلاء...) إلى شرح وتفسير، ولذا فما عليهم سوى الطاعة والتفويض! والنتيجة هي أن ينشغل العالم، بإعلامه ومراكز بحوثه وسياسييه، حتى أذنيه بكثير من التساؤلات: كيف وماذا ولماذا ومن أين وإلى أين (...) زد على ذلك أن العالم أصبح يرى مصر، منبع الحضارة، وهاهي قد غدت مرتعا للتعصب ومنبتا لفظاحل من أمثال "أيمن الظواهري" و "محمد عطا" و "عمر عبد الرحمن" و..... و "أبو حمزة المصري"، ومؤخرا "محمد المصري" (الإسم الجهادي لخبير المفرقات السابق بالجيش "ربيع عثمان سيد أحمد" الذي تقول أسبانيا أنه الرأس المدبر وراء أحداث مدريد، والذي قبض عليه مؤخرا في ميلانو).

ولمن يبحثون عن أسباب لكارثة "صفر المونديال" ألا يتجاهلوا هذه النقطة المحورية، بدلا من تضييع وقتهم في لجان تقصي حقائق تحاكم مسئولين لا ذنب لهم [...]

في مواجهة واقع كئيب كهذا فإن ردود الأفعال في داخل مصر (والعالم العربي والإسلامي) تتراوح أساسا بين توجهات أربعة:

أولا: شريحة من الناس "العاديين" في كل مكان لا زالوا يعيشون حياتهم وتعاملهم مع الآخرين طبقا لمبادئ إنسانية راقية، وترفض ضمائرهم "الإسلاميزم" شكلا وموضوعا.

ثانيا: من يرون أن هناك "مشكلة حقيقية"، وأن الأمانة تقتضي أولا وقبل كل شيء وقفة أمينة وجهدا من الفحص والنقد الذاتي. وهؤلاء مازالوا قلة نادرة ولكنها، لحسن الحظ، تتزايد كل يوم. فالكتابات الرائدة والشجاعة من أمثال المفكر الكبير العفيف الأخضر بدأت تجد بعض الصدى، حتى وإن كان على استحياء.

[عقد في باريس في يونيو ٢٠٠٤ مؤتمر تحت شعار "أبناء إبراهيم - فن صناعة السلام"، تحدث فيه الأمير الحسن بن طلال وعدد من الرموز الدينية والمدنية في الأردن وفلسطين وإسرائيل وأوروبا وأمريكا. وإن كان من الغريب ملاحظة أن المتحدثين المسلمين عادة ما يُلقون كلماتهم ثم يذهبون لحالهم، مما يعكس حالة ذهنية عامة لرفض الحوار أو حتى الاستماع للآخر؛ إلا أنه، من ناحية أخرى، كان من المشجع أن نستمع إلى

حديث يتطرق إلى "الأمانة الدينية" أشار فيه الأستاذ محمود مفتي، أحد العاملين السابقين مع الأمير الحسن، إلى ضرورة قيام رجال الدين الإسلامي بقراءة النصوص الدينية من منظور تاريخي، وضرب أمثلة من جهود مماثلة قام بها رجال دين يهود حول نصوص توراتية حربية (مثل ما نجده في سفر التثنية) باعتبارها مرتبطة بحادثتها وزمنها فقط].

ثالثا: من يرون أن هناك "مشكلة ما"، ولكنها تتطلب أولا وقبل كل شيء جهدا لتلطيف وتزويق الخطاب الديني، ولتحسين الصورة أمام العالم الخارجي، وما يستتبعه هذا من أرتال الوفود التي تذهب للأجانب في بلادهم..... وهؤلاء يرون أنه يكفي التأكيد على عدد من "النصوص الدينية الإيجابية" مع تجاهل تلك "غير الإيجابية"، لكي يصدق العالم أن المشكلة قد تم حلها...

رابعا: من يدركون في أعماقهم بوجود "مشكلة"، ولكن بسبب مشاعر متراكمة من "الانفصام بين الحلم والحقيقة" و "عدم القدرة على التكيف مع الواقع" و "الشك العميق في الذات" و "الشعور بالنقض" وغيرها مما يعرفه أطباء النفس، فلا يجد هؤلاء غير أمرين يدفعهم إليهما العقل الباطن؛ أولهما اتهام العالم بالقيام "بحملة مسعورة بدون مبرر سوى الحقد"، وثانيهما الانغماس في جهود الإحياء والتوكيد الذاتيين، المبنية على تفخيم الذات وتحقير الآخر. وهذا بالضبط ما نرى الإعلام المصري (والعربي) يغرق فيه حتى أذنيه: فالحقيقة أن د. محمد عمارة ليس حالة شاذة؛ فإن كان آخرون يحاولون أن يكونوا أكثر تأدبا وأقل مباشرة في رسالتهم، إلا أن المحتوى واحد إلى حد كبير، وهو أن الإسلام هو أفضل وأعظم وأروع وأبدع الأديان في الماضي والحاضر والمستقبل!

[ملحوظة: أليس من الحري بالقبط، إذن، التحلي بمزيد من الاحتمال وطول الأناة، مراعاة للظرف الصعب والأزمة النفسية العاتية التي يمر بها بعض إخوتهم في الوطن؟ لقد احتملوا الكثير والقليل عبر مئات السنين، فليحتملوا هذه المرة أيضا!]

لا يوجد فيما كتبه السيد عمارة الكثير مما يستحق المناقشة. لكن من المهم ذكر بعض الملاحظات، آخذين في الاعتبار الابتعاد عن دائرة "السجال

الديني" الذي له الكثير من المتخصصين (والهواة!) والذي لا ينبغي، على أى حال، أن يكون مجاله صفحات الجرائد:

أولا: عند تناول "المقارنات العقيدية"، يبدو أن هناك فكرة مركزية في كتابات السيد عمارة وأمثاله؛ خلاصتها هي أن كل ما هو "بسيط وواضح وسهل" هو، بالضرورة ليس فقط "جذابا" بل "أفضل" مما هو "مركب أو صعب". وهذه (حتى وإن ترددت أحيانا بين مفكرين غربيين لأسباب مختلفة) فكرة صحراوية بدون شك. ولمناقشتها يكفي القول: إن كنا لا نجادل، على سبيل المثال، في أن منظر "تخلّة تقف بجانب تل رملي" يمكن أن نعتبره "منظرا جميلا وبديعا"، إلا أنه لا يمكن لأحد (إن كان يستطيع إدراك الفرق) أن يقول أنه يفوق بالضرورة - ولمجرد وضوحه السهل والمباشر - جمال وروعة معبد الكرنك أو لوحة الموناليزا أو سيمفونية بيتهوفن التاسعة أو شلالات نياجرا الخ.

ومن ناحية أخرى، فلنفترض أن شخصا قد باشر من دروس محو الأمية ما يسمح له بالعد على أصابعه حتى الرقم عشرة: هذا أمرٌ مفيدٌ جدا بلا شك؛ إلا أنه لا يمكن، مثلا، أن ينفي - فقط بسبب سهولته وبساطته - صحة "الهندسة الفراغية" وضرورتها وأهميتها لفهم طبيعة الكون ثلاثي الأبعاد (مكانيا) الذي نوجد فيه.

ثانيا: أحد الآليات (الميكانيزمات) النفسية المعروفة للساعين إلى "تأكيد الذات" هو اللجوء إلى آراء آخرين، على طريقة "شهد شاهد من أهلها"، والقيام بالانتقاء الضيق الذي يفي بالغرض ولا شيء سواه. ولنأخذ مثلا "مونتجومري وات" الذي نقل د. عمارة بعض أقواله باعتباره "منصفا": المعروف أنه واحد من دارسي الإسلام ممن يطلق عليهم في الغرب "الاعتذاريين" أو "المدافعين" (apologists). وبدون الدخول في التفاصيل حول الأسباب التي تدفعهم إلى ذلك (وإن كان لهم كل الحق في اعتناق ما يشاؤون من آراء)؛ فهؤلاء الاعتذاريون لا ينتمون، بأي حال، إلى طائفة الدارسين الذين يبنون آراءهم على نظرة نقدية تركز إلى البحث العلمي ووسائله (التي أخضع لها تراث الأديان الأخرى).

"مونتجومري وات" هذا ينتسب أيضا إلى مدرسة "التناسبية" (relativism) التي تقول، باختصار، بعدم ضرورة اتباع الموضوعية التاريخية أو مراعاة صحة الحقيقة (الفكرية)، لأن المهم في النهاية هو

"الحقيقة الرمزية" (symbolic truth) فأنظومة الأفكار التي يتبعها المسلمون (أو غيرهم بالطبع) هي - كما يقول - "حقيقة بالقدر الذي تسمح به لمعتققيها بالحصول على تجربة حياتية إجمالية بصورة مُرضية". ويمضي إلى أن أية "فكرة" معينة تصبح، بالتالي، "حقيقة" لمجرد كونها جزءا من "أنظومة حقيقة" (في نظر معتققيها)، وذلك بغض النظر عن إمكانية تناقضها مع حقيقة علمية أو تعليم متعارف عليه.

وينغمس "وات" في مجموعة من البهلونيات الفكرية والإلتواءات الفريدة ليخلص إلى أسلوبه في البحث والعرض الذي يرتكز إلى أن "الباحث غير المسلم ليس عليه أن يشكك في أي فكرة داخل الأنظومة الفكرية الإسلامية، مادامت تلك تكفي لإرضاء الاحتياجات الدينية للمسلم". ويذهب إلى أنه لفهم الإسلام حقا (وإن كان ليس لتصديقه أو موافقته أو قبوله)، فعلى المرء أن يتخيل نفسه بداخله ويتفهم ما يقبله المسلم المؤمن. وهذا كلام يبدو جميلا؛ ولكنه يعنى في النهاية، منطقيا، أن كل "الأنظومات الفكرية والعقيدية" متساوية وصحيحة بنفس الدرجة، بما يؤدي إليه ذلك من استنتاجات مثل تعادل فكرة الإلحاد، أو تعدد الآلهة، مع فكرة التوحيد الإسلامي، طالما أن كلا منها تريح المعتقدين بها!

فإن كان السيد عمارة يجد في بعض كتابات أمثال "وات" ما يراه منصفاً وما يجده مريحا، فهذا شأنه! لكن لا بد من تذكر أن ليس كل ما كتبه "وات" يمكن أن يعجبه أو يريحه، وإذا فهو بالطبع يختار ما يوافقه فقط...

ثالثا: يتحف السيد عمارة القراء بالمعلومات التي يستخدمها للوصول إلى الاستنتاجات التي تريحه. خذ مثلا ما قاله (في الحلقة التاسعة) عن أن الذين دخلوا الإسلام بعد قرن من الفتح الإسلامي لمصر وفارس والشام (أي حوالي سنة ٧٤٠ ميلادية) لا يزيدون عن ٢٠% من السكان، حيث "الدولة إسلامية والرعية على دياناتها". هذه أرقام قد يتفق معها المؤرخون؛ ولكن الواقع لم يكن، كما يزعم، بسبب التسامح والمروءة والمحبة الأخوية (لنا عودة لهذا الأمر).

فالحقيقة التاريخية هي أن الدولة الأموية كان همها الرئيسي هو إقامة "مملكة - أو إمبراطورية - عربية". ولذا فيمكننا القول أن مقولة "الإسلام دين ودولة" كانت في عصرهم معكوسة، أي "الإسلام دولة ودين". كذلك، فإن كانت ثلاثية "الإسلام أو الجزية أو السيف" ظلت دائما قائمة، إلا أن

الأولوية القصوى كانت لجباية الجزية بسبب الحاجة الماسة لتمويل حروب التوسع (الغزوات). بل وصل الأمر إلى أن بعض المتحولين إلى الإسلام هربا من عبء دفع الجزية، وجدوا أنفسهم مطالبين بدفعها على أي حال لأن الولاة كانوا ملتزمين بتوريد مبالغ محددة من المال (إضافة بالطبع إلى ما يدخل جيوبهم وكروشهم)، ولم تكن دولة الخلافة مستعدة لسماع أعذار عن نقص الجباية بسبب تحول أهل الذمة...

من ناحية أخرى، وبعد أسطر قليلة من معلوماته السابقة، يقول السيد عمارة أن نسبة المسلمين في مصر ارتفعت إلى ٧٧% في سنة ١٨٤ هجرية (حوالي ٨٠٠ م). ومن الضروري هنا إعلان الانبهار الشديد بالدقة العلمية لمعلوماته الإحصائية. ولا بد أيضا من تخيل إدارات "الإشهار" وقد أصبحت تعاني عندئذ من اختناقات رهيبية من جراء تدافع الملايين على التحول. (مع ضرورة التساؤل، بالمرّة، إذا ما كانت إدارة الإحصاء المصرية قد تأسست في تلك الحقبة وبدأت منذئذ تقليد نشر الأرقام التعدادية "المناسبة"..)

وهو بالطبع ينسب التحول الفجائي إلى كون الأقباط اكتشفوا على حين غرة كيف أن الدين الجديد "أفضل وأسهل وأكثر رقيا" من دينهم. ربما! لكن الحقيقة التاريخية هي أن الدولة العباسية، بعد انتهاء عصر التمدد الجغرافي عن طريق الغزو أيام الأمويين، بدأت تعطي الأولوية لنشر الدين، وأخذت سياسات التضيق ولوي الأذرع بشتى الطرق تنتشر. ومن بينها، مثلا، مضاعفة الجزية على من بقوا على دينهم لتعويض النقص في الإجمالي نتيجة تحول البعض، مع استعداد السيف للقيام بدوره الحاسم عند اللزوم!!

أخيرا، لا شك أن مثل تلك الأفكار "التصحيرية" التي تحاصرنا مثل رياح الخماسين تتوافق تماما مع أيديولوجية بن لادن وسائر أتباع "الإسلاميزم"، والتي تسعى بكل إخلاص وإصرار إلى تطهير الأرض من الحضارة (ومن المشركين)، والارتداد إلى البداءة والبداءة التي يتخيلونها في حالة نقاء ونقاوة لا وجود لها، حتى في مخيلاتهم المريضة.

ولكننا، مع ذلك، لا نملك سوى تقديم واجب الشكر للسيد عمارة على جهوده الدائبة لتسليّة القراء والابتعاد بهم عن موضوعات سخيفة، ولا طائل من ورائها، مثل الإصلاح والتغيير والتتوير والتقدم!

التفسير الجحاي للتاريخ

قلنا من قبل أنه لا يوجد الكثير مما يستحق المناقشة فيما كتبه د. عمارة في سلسلة مقالاته بعنوان "الحروب الدينية والأديان السماوية؟". لكن المشكلة في عدم التعرض لمثل هذه الكتابات هي ترك مدرسة التفسير "الجحاي" للتاريخ تنفسي وتتوسع!

وهذه المدرسة تنتسب إلى ما يُحكى من أن جحا ذات يوم أخبر بعض الصبية، غالبا ليتخلص منهم، أن الوالي يقوم بتوزيع النقود، وبعد قليل وجد الكثيرين يهرولون مسرعين فلما تساءل ما الخطب، قالوا له أسرع إلى دار الوالي حيث توزع النقود! ومع أنه تعجب في داخله من سرعة انتشار الإشاعة الكاذبة التي أطلقها بنفسه، إلا أنه سارع معهم إلى دار الوالي؛ من يعرف فربما كان الأمر صحيحا!

هذه القصة الطريفة كثيرا ما تتكرر، بصورة أقل ظرفا بالطبع، عندما يحاول البعض إطلاق الادعاءات التاريخية؛ وعندما لا يناقشهم أحد في صحتها أو حتى معقوليتها، يتمادون. ومع تدافع الآخرين، ينتهي الأمر بأن يصدقها الجميع وتصبح "حقائق تاريخية"!! [وإحقاقا للحق، لا بد من إضافة أن تلك المدرسة التاريخية هي جزء من مدرسة فكرية جحاوية متمترسة في العالم العربي، تضارع مدرسة مثل الفكر الجبلي (هيجل) في الغرب، وتعتمد على مبادئ ثابتة لا داعي لعرضها الآن..].

على أي حال، فإن كان من دواعي التعقل، بصفة عامة، تجاهل مثل تلك الكتابات؛ إلا أنه من اللازم أحيانا التعامل معها من باب فضح تلك المدرسة العتيقة، ليس إلا.

ومع التمني بأن يقوم مؤرخون حقيقيون وأمناء بدورهم، وفي انتظار أن يقولوا كلمتهم، سنجازف ببعض الملاحظات على كتابات د. عمارة:

(١) رد العدوان!!

يقول د. عمارة (حلقة ٧) تحت عنوان "مميزات الدولة الإسلامية": "ولم تخرج الدولة الإسلامية عن هذا المنهاج السلمي في الدعوة إلى الدين فوقفت كل حروبها عند حدد القصاص الذي يرد العدوان على حرية الدعوة وحرية الضمير وذلك حتى تضمن الدولة للمؤمنين حرية العيش الآمن في الأوطان التي يعيشون فيها.. فكان 'الإذن' بالقتال والأمر به لا للدعوة إلى الدين وتحصيل الإيمان به.. وإنما لحماية حرية الدعوة والإيمان من الفتنة في الدين.. وحماية حرية المؤمنين من الاستفزاز من الأرض والإخراج من الديار"

ويضيف (في الحلقة ٨) قائلاً: "إن الشريعة تفوقت على غيرها من كل الشرائع والحضارات والقوانين الدولية في أنها جعلت القتال والحرب استثناءً مكروهاً لا يلجأ إليه المسلمون إلا للضرورة القصوى.."

وتحت عنوان "دولة التعايش السلمي" يقول: "معيار الدولة الإسلامية في السلم والسلام أو الحرب والقتال ليس الإيمان والكفر وإنما التعايش السلمي بين الآخرين وبين المسلمين أو عدوان الآخرين على المؤمنين بالفتنة في الدين أو الإخراج من الديار.."

وتحت عنوان "رد عدوان المعتدين" يقول: "فالقتال فقط للدفاع ولرد عدوان المعتدين دونما زيادة على رد العدوان وبالوسائل المكافئة لرد العدوان"

كل هذا مرة واحدة؟!

يارجل حرام عليك! قل كلاماً غير هذا!

لو كان د. عمارة قد اكتفى في مقالاته بما حشاه فيها من النصوص الدينية المختارة بعناية، والتي يمكن تفسيرها على أنها تدعو للسلم، بكونها مباديء "يجب" اتباعها؛ لقننا حسناً، ولكن ماذا عن التطبيق؟ ولو كان - عندئذ - قد قال أن "الدولة الإسلامية" كانت في الحقيقة امبراطورية توسعية استعمارية، استخدمت في حروبها أساليب "تجافي مبادئها"، ولكنها، على أي حال، لا تختلف كثيراً عن أساليب امبراطوريات أخرى سبقتها ولحققتها؛ لقننا إن الاعتراف بالحق فضيلة، حتى لو كان بعض الحق!

ولكنه هاهو ينسب إلى "الدولة الإسلامية"، التي تاريخها مسجل ومعروف، أموراً لم تحدث حتى في الخيال!! وحتى لو افترض أن بعض

قرائه ممن ذقوا عصافير مزركشة على أصداعهم أو طبعوا أختاما على أفقيتهم، فإن هؤلاء لا شك سيجدون صعوبة في تصديقه!

فهل يتفضل بأن ينبئنا، مثلا، ما الذي فعله أهل الشام أو فلسطين أو مابين النهرين أو فارس أو الأناضول أو أرمينيا أو مصر أو أفريقية أو أيبيريا من قبيل "العدوان" على مسلمي الجزيرة مما يستدعي غزو بلاد أي منهم؟ ومن من هؤلاء هدد "حرية الدعوة وحرية الضمير" في الجزيرة؟ ومن هم ياترى الذين "استفzوا المؤمنين من أرضهم أو أخرجوهم من ديارهم" في الحجاز ليستحقوا القتال ضدهم في قرطاج (تونس) أو دوين (أرمينيا) أو ديبال (السند) الخ؟؟

لا داعي لأن نتناول هنا أحداث غزو مصر، لكن نكتفي بذكر مثال واحد فقط يعطي صورة حقيقية عما حدث في فلسطين، في بداية غزوات العرب للدول المجاورة، كعينة من كيف يكون "القتال والحرب استثناء مكروها لا يلجأ إليه المسلمون إلا للضرورة القصوى"....

طبقا لما أورده الأستاذ دو بريمار^(١)، استنادا إلى وثائق محقة ومنشورة، فقد أرسل صوفرينوس بطريك أورشليم (إيلياء) في سنة ٦٣٣ خطابا إلى بابا روما وبطريك القسطنطينية يقول فيه: "... نرجو الله أن يشدد ويقوي ملوكنا حتى يكسروا تعظم كل البرابرة وخاصة السراسنة (العرب) الذين، بسبب خطايانا، انتفضوا فجأة ضدنا، وانهمكوا في القيام بأعمال نهب شامل (يمارسونها) في غلظة ووحشية..."

وفي رسالة عيد الميلاد لسنة ٦٣٤ يتحدث صوفرينوس عن "أورشليم المحاصرة بالهاجريين (أحفاد هاجر، أي العرب) ... وكما أن السيف الملتهب للملاك الواقف على باب الجنة منع آدم من دخولها، هكذا أصبح دخول بيت لحم في هذا اليوم لذكرى مبلاد المسيح (الذي تصادف في تلك السنة أن يكون يوم أحد) ممنوعا على المسيحيين، بسبب خطاياهم، بواسطة سيف السراسنة المسلول والممتليء بوحشية شيطانية حقا".

وفي رسالة عيد الغطاس (الثيوفانية) التالي في ٦٣٥ يقول: "كيف يتأتى أن تتزايد الغزوات البربرية المتتالية وأن تنتفض جحافل السراسنة ضدنا؟ لماذا كل هذا التخريب والنهب؟ ولماذا أصبح سفك الدماء مستمرا

(1) Les Fondations de l'Islam, De Prémare, Seuil.

والجثث صارت نهبا لطيور السماء؟ لماذا تُحطم الكنائس ويُمتَهَن الصليب؟... (هل هي) رجسة الخراب التي تتبأ بها النبي (دانيال). السراسنة يرتعون في أماكن محرمة، يخرّبون المدن، ويدمرون الحقول ويحرقون القرى ويقلبون الأديرة المقدسة، يتحدون الجيوش الرومانية ويأخذون أسلاب الحرب، يضيفون نصرا على نصر، يتجمعون متحدّين ضدنا (....) ويتفاخرون (بالرغبة في) التسلط على العالم كله (...) باستمرار وبدون أي وازع".

وأخيرا سقطت المدينة في أيدي العرب (أو، كما يقول ألفريد بتلر، في أيدي "تحالف أولاد إبراهيم" حيث ساند اليهود أولاد عموماتهم، كراهية في النصارى) في تاريخ يتراوح بين ٦٣٥ و ٦٣٨ بحسب المصدر.

باختصار، ألا يعرف الكاتب حقا مقدار الأهوال التي حدثت أثناء حروب "الفتوحات" و"الغزوات" التي قامت بها الدولة الإسلامية؟؟

وإن كان كل هذا قد حدث في أزمان قديمة والحال قد أصبح الآن غير الحال، وانعقدت النيات خالصة وصافية على نبذ العنف والجنوح للسلم؛ فلماذا ياترى نلاحظ، مثلا، أن علم دولة شقيقة (وكذلك أعلام كافة الجماعات "الجهادية" التي تظهر على أفلام "الفديو كليب" التي يشاهدها العالم بصورة شبه يومية، مثلا عند أخذ الرهائن الأبرياء والتهديد بذبحهم الخ) لا يوجد عليه (تحت الشهادتين) "سعف نخل"، بل سيف مسلول؟؟ ولماذا نلاحظ، مثلا، أن شعار جماعة الإخوان المسلمين هو "سيفان متقاطعان" يحتضنان عبارة "وأعدوا" (أي أعدوا لهم ما استطعتم.. الخ)... وليس "غصنا زيتون متقاطعين"، يحتضنان عبارة "وأحبوا" أو "وسالموا" أو "واحترموا"؟؟

على أي حال، لا بد أن نؤكد أن ما حدث في الماضي قد حدث؛ ولا يمكن إعادة صنع التاريخ، ولا حتى تصحيحه. فالتاريخ هو، في النهاية، مثل الطبقات الجيولوجية للأرض؛ تترسب الواحدة فوق الأخرى ولا يمكن إعادة تشكيل أي منها بأثر رجعي! كل ما يمكن عمله هو محاولة فهم الطبقات المتتالية وتوصيفها بطريقة صحيحة.

(٢) الثور الناطح والبقرة الحلوب!!

يقول د. عمارة في الحلقة ١٠ من سلسلة "الحروب الدينية والأديان السماوية": "إن الفتح الإسلامي لمصر جاء لإنقاذ المسيحيين فيها من ظلم المسيحيين الغربيين من الرومان وإعادة ممتلكاتهم وأديرتهم وإطلاق سراح أنبا مصر من السجن وإعادته إلى كرسيه على رأس الكنيسة المصرية..".
الذي يقرأ هذا الكلام يهياً له أن قبض مصر اجتهدوا في إرسال الرسائل وكتابة المكاتيب طالبين نجدة العرب مما هم فيه. ولشدة إلحاحهم وكثرة لجاجتهم قررت دولة الخلافة، عملاً بحقوق الجيرة والمحبة الأخوية والتضامن الإقليمي، أن تضحى بالغالي قبل الرخيص لتمد لهم يد المساعدة!!
وقبل مراجعة قصة الفتح لا بد من التأكيد على أن تناحر النصارى مع بعضهم هو أمر معروف، تختلط في أسبابه النزاعات العقيدية والنزعات الوطنية. ولعل ما يتردد في كتابات المؤرخين المسيحيين أمثال يوحنا النقيوسي يعطي فكرة عن عمق تأثير تلك الصراعات على الضمير العام، إذ يكرر أن ما حدث من هزائم ومصائب وإذلال على أيدي العرب فيما بعد كان من قبيل العقاب السماوي بسبب خيانة مباديء المسيحية واللجوء إلى العنف [إذ ليس عند الله محاباة].

من ناحية أخرى، يجب الحذر من المبالغة حول حقيقة ما حدث في مصر قبيل مجيء العرب، فقد قام الفرس بغزوها في ٦١٦ م وقتلوا كثيرين [..ولم يقدر القبط على إقامة بطرك لسبع سنين]. وبعد تولى هرقل الحكم في بيزنطة.. [قاتل الفرس فانتصر عليهم... وطردهم من مصر في ٦٢٩ م. ولما ارتاح (..) من عناء الحرب تفرغ لتحقيق العقائد الدينية التي كانت في أيامه محلاً للنزاع وأخذ يجمع الجموع من العلماء ويعقد المحافل. وظهر (القبط) بديار مصر بعد انكماش...]. كان هرقل يعتقد أن تلك الخلافات الدينية الدقيقة لا تستدعي كل هذا التناحر، وأيده بعض بطارقة المشرق في جهوده التوفيقية. ثم قام بتعيين قيروس (الذي يطلق عليه العرب لقب "المقوقس") بطريركا مالكيا (يتبع مذهب الدولة) على مصر، وجعله "مندوبا ملكيا"، يحكم البلاد، باستثناء الجيش حيث كان قواد المناطق يتبعون القسطنطينية مباشرة، وأوكل إليه مهمة تحقيق الوحدة المذهبية. وبعد محاولات لاستمالة القبط، لجأ قيروس إلى العنف. ثم رحل بنيامين (البطريرك القبطي الذي كان قد تولى في ٦٢٣ وظل بعيدا عن كرسيه طوال فترة

الاحتلال الفارسي) عن كرسية بالاسكندرية، ليقيم في أديرة الصحراء الغربية وغيرها.

نعود إلى قصة الفتح، لنجد ما يلي بحسب ابن عبد الحكم وغيره: [.. ولما كانت سنة ثمانية عشرة وقَدَ عمرُ بن الخطاب الجابيةَ (بقرب دمشق)، قام إليه عمرو بن العاص وخلا به. فقال: "ياأمير المسلمين إئذن لي أن أسافر إلى مصر (أي ليفتحها)، وحرّضه عليها. وقال إنك أن فتحتها كانت قوّة للمسلمين وعونا لهم وهي أكثر الأرض أموالا و(أهلها هم) أعجزهم على القتال والحرب".]

عمرو هذا هو الذي وصفه علي بن أبي طالب فيما بعد قائلا: "إن معاوية (الذي أصبح أول خلفاء بني أمية) وعمرو ومن معهما ليسوا بأصحاب دين ولا قرآن، أنا أعرف بهم منكم، قد صحبتهم أطفالا ثم رجالا فكانوا شر أطفال وشر رجال...".

[...فتخوف عمر بن الخطاب على المسلمين وكره ذلك؛ فلم يزل عمرو بن العاص يُعَظِّم أمرها (مصر) عند عمر ويخبره بحالها ويُهَوِّن عليه فتحها حتى ركن لذلك عمر، فعقد له أربعة آلاف رجل كلهم من (قبيلة) عك. (تساؤل: هل هم أصل "العكاكين" الذين يُعمِّرون العالم العربي اليوم؟!). وقال عمر: سر وأنا مُتَخَيِّرُ الله (أي سأقوم باستخارة) في مسيرك، وسيأتي إليك كتابي مسرعا... فإن أدركك كتابي وأمرتك فيه بالإنصراف عن مصر قبل أن تدخلها أو شيئا من أرضها فانصرف (أي عُد)؛ وأن أنت دخلتها قبل أن يأتيك كتابي فامض لوجهك واستعن بالله واستنصره".]

[فسار عمرو من جوف الليل ولم يشعر به أحد من الناس (ربما يعني أنه لم يُضَيِّع وقتا خوفا من أن يرجع عمر عن رأيه). واستخار عمر الله... وكره ذلك (أي فكرة الغزو) فكتب إلى عمرو بن العاص أن ينصرف بمن معه من المسلمين (أي يوقف الغزو ويعود). فأدرك الكتابُ عمروا وهو برفح فتخوف إن هو أخذ الكتاب وفتحها أن يجد فيه الإنصراف كما عهد إليه عمر، فلم يأخذ الكتاب من الرسول ودافعه. وسار كما هو حتى نزل قرية فيما بين رفح والعريش فسأل عنها ف قيل إنها من مصر، فدعا بالكتاب فقرأه على المسلمين..] وأخبرهم بما قاله له الخليفة قبل ذلك...

إذن لا نجد في هذه القصة، ولا في غيرها، أثرا لكون الأمر يتعلق بتخليص النصارى من عسف البيزنطيين. بل ليس فيها حتى ما يدل على أن

فتح مصر بغرض نشر الدين الجديد كان عندئذ من الأولويات المطروحة! كما يبدو أن السماء لم تكن راضية عن الفتح، كما تبين قصة استخارة عمر! لكن عمرواً، الذي سبق أن زار مصر في قوافل التجارة وعرف أحوالها، حرّض الخليفة ثم وضعه أخيراً أمام الأمر الواقع، عندما تحايل بعدم فتح رسالته حتى دخل تخوم مصر!

على أي حال، بعد أن أصبح عمرو والياً على مصر [.. ضرب على أهلها الجزية (...)] وبالغ في إرهاب الناس وإذلالهم وجمع ما عندهم من الأموال الكنوز...].

هذا هو مربط الفرس. ليس إعادة الحرية الدينية أو إنقاذ أحد من ظلم آخرين، بل إرهاب الناس وإذلالهم وجمع ما عندهم من أموال. [.. واشتد عمرو بن العاص في إحصاء أهل البلاد وتقدير الجزية عليهم فكان يحبس منها ما يحتاج إليه ويبعث إلى عمر بن الخطاب ما تبقى منها...]

وبرغم هذا يبدو أن الخليفة لم يكن راضياً عن مقدار ما يصله من أموال، فكتب إلى عمرو رسالة يؤنبه فيها، بل يتهمه، بصورة ليست خافية، بالتلاعب في خراج مصر...

ورد عمرو: [..فقد بلغني كتاب أمير المؤمنين الذي استبطاني فيه من الخراج والذي ذكر فيه من عمل الفراعنة قبلي وإعجابه من خراجها على أيديهم ونقص ذلك منها مذ كان الإسلام، ولعمري الخراج يومئذ أوفر وأكثر والأرض أعمر لأنهم كانوا على كفرهم وعتوهم أرغب في عمارة أرضهم منا مذ كان الإسلام. وذكرت أن النهر يخرج الدر فحلبتها حلباً قطع درها، وأكثر في كتابك وأنبت وعرضت وثربت، وعلمت أن ذلك عن شيء تخفيه على غير خبر فجئت لعمري بالمقطعات المقذعات. (..) لقد عملنا لرسول الله (ص) ولمن بعده فكنا بحمد الله مؤدبين لأمانتنا حافظين لما عظم الله من حق أئمتنا، نرى غير ذلك قبيحاً والعمل به شيناً، فتعرف ذلك لنا ونصدق فيه قلبنا معاذ الله من تلك الطعم ومن شر الشيم والاجترأ على كل ماثم. فامض عمالك فإن الله نزهني عن تلك الطعم الدنية والرغبة فيها بعد كتابك الذي لم تستبق فيه عرضاً ولم تكرم فيه أخاً؛ والله يا بن الخطاب لأننا حين يراد ذلك مني أشد غضباً لنفسي ولها إنزاهاً وإكراماً، وما عملت من عمل أرى عليّ فيه تعللاً ولكني حفظت ما لم تحفظه، ولو كنت من يهود

يثرّب ما زدت يغفر الله لك ولنا وسكت عن أشياء كنت بها عالماً وكان اللسان بها مني ذلولا ولكن الله عظم من حقك ما لا يجهل والسلام".
ياله من أسلوب مليء بالغمز واللمز يخاطب به عمرو أمير المؤمنين!! على أي حال فقد أقر بوضوح أن الأقدمين برغم كفرهم كانوا أشد حرصا واهتماما على عمارة مصر وأرضها من المسلمين.

وتوالى المراسلات "الشيقة" بينهما... ويبدو أن الخليفة لم يجد فائدة في مطالبته بزيادة الخراج، فتركه لحاله... يحلب البقرة على كيفه.
أما عن البطريق بنيامين، فصحيح أن عمرو أعطاه الأمان ليعود من مخبئه في الصحراء؛ ولكن هذا تم بعد ثلاث سنوات من سقوط الإسكندرية (أي في ٦٤٤ م)، وكان من قبيل "استمالة قلوب وعقول" المصريين (طبقا للتعبير الأمريكي المعاصر!)، وهو ما يُحسب لذكاء عمرو....

وقد حدث بعد ذلك في عهد عثمان بن عفان، أنه عيّن عبد الله بن سعد واليا على مصر مكان عمرو، وفي أيامه [...] جاء الروم إلى الإسكندرية محاولين استعادتها وتقدموا إلى وسط الدلتا... فأرسل عثمان عمرو لقتالهم (بسبب معرفته السابقة بالبلاد).. فردهم عمرو (...) ولما هُزمت الروم، أراد عثمان أن يبقى عمرو في مصر ليكون على الحرب (أي قائدا للجيش) وعبد الله بن سعد على الخراج؛ فقال عمرو (قولته المشهورة): "أنا إذن كماسك البقرة بقرنيها وآخر يحلبها!" وأبى أن يقبل (المنصب).

ومن الغريب أن حوليات العرب بشأن فتح مصر، وهي التي تم تجميعها في القرن التاسع، يرد فيها بكثرة التساؤل عن: هل فتحت "صلحا" (أي استسلمت بدون مقاومة) أم "عنوة" (أي أخضعت بالقوة).
والسؤال من ناحية المبدأ لم يكن ينبغي أن تكون له أهمية كبيرة. فمصر قد عرفت أثناء الغزو، كما سجل التاريخ، وكما هو الحال في معظم الغزوات، كل الأشكال: من التحارب والمذابح وأخذ الأسرى والنهب والسلب. وانتهى بمعاودة صلح فرض فيها الغزاة شروطهم على السكان الأصليين. وقد تم الصلح العام في ٦٤٢ م مع الاستسلام الأول للإسكندرية.
ولكن مجرد طرح التساؤل دليل على أن الأمر لم يكن أمر "تحرير"، كما ينفي أكذوبة معاونة القبط للعرب على غزو مصر التي يرددها البعض.

فالغالب أن معظم القبط، كما يقول بتلر، أخذوا في النهاية موقفا يميل "للحياد" بين العرب وجيش البيزنطيين.

على أي حال، لم يكن ذلك النقاش لدواعي الدقة والأمانة "التاريخية"، بل كان يجري في إطار تطبيق الشريعة؛ فبحسب ما كانت منطقة ما تعتبر مأخوذة عنوة بدون معاهدة، أو استسلمت بدون مقاومة كبيرة، كانت التبعات تختلف بشأن السكان وأولادهم وممتلكاتهم وبيوتهم وأراضيهم وكذلك نوع ومقدار الضرائب المفروضة الخ.

ويخصص ابن عبد الحكم فصلين كاملين في "فتوح مصر" للموضوع. ويبدو أن الإجابات التي أوردها على التساؤل كانت متناقضة بحسب المصدر، والرغبة في الحفاظ على حقوق معينة. فالأقباط مثلا يؤكدون أنها فتحت صلحا، من أجل الدفاع عن الحقوق المكتسبة والمنصوص عليها في معاهدات الصلح؛ والعرب يؤكدون أنها فتحت عنوة، لتبرير نتائج "حق الغزو"، أي مزيد من النهب والسلب.

وقال ابن عبد الحكم: [.. أنبأنا (...)] أن أبا حيان أيوب بن العالية حدثه عن أبيه أنه سمع عمرو بن العاص يقول: "لقد قعدت مقعدي هذا (أي على كرسي الولاية) وما لأحد من قبط مصر عهد ولا عقد إلا أهل أنطابولس (المدن الغربية الخمس)، فإن لهم عهدا يُوفى به" (...). وزاد: "أن شئت قتلت، وأن شئت بعث". (وكانها عزبة المرحوم والده). وأخرج عن ربيعة حفيد عمرو: قال: "فتحت مصر بغير عهد ولا عقد وأن عمر بن الخطاب حبس درها وصرها أن يخرج منه شيء نظرا للإسلام وأهله" [...].

ويلخص القضاعي في "الخطط" قصة الفتح حتى يصل إلى: [.. وتكلموا في أمر الصلح فبعث عمرو بعبادة بن الصامت (...). فصالحه المقوقس على القبط والروم على أن للروم الخيار في الصلح إلى أن يأتي كتاب ملكهم... أما القبط فبغير خيار. قال: وكان الذي انعقد عليه الصلح أن فرض على جميع من بمصر أعلاها وأسفلها من القبط دينارين عن كل نفس من البالغين شريفهم ووضيعهم دون الشيوخ والنساء والأطفال، على أن للمسلمين عليهم النزل والضيافة حيث نزلوا وضيافة ثلاثة أيام لكل من ينزل منهم، وأن لهم أرضهم وبلادهم لا يتعرضون في شيء منها أبد (...). قال الليث أقام عمرو بالاسكندرية في حصارها وفتحها ستة أشهر.. ولم يكن بها تخطيط

(أي بدون توزيع) وإنما كانت أخاخذ من أخذ منزلا نزل فيه هو وبنوه وبنو بنيهم].

نكتفي بهذا القدر... لكن نجد من المثير للاهتمام أن خاتم عمرو بن العاص، وهو أقدم خاتم عثر عليه في العصر الإسلامي (كما ذكر الأستاذ دو بريمار، وقد وجد مطبوعا على وثيقة تاريخها القبطي يعادل ٨ يناير ٦٤٣)، حفر عليه اسمه ورمزه الذي هو صورة "ثور ناطح". هذا الرمز، الذي لم يكن اختياره اعتباطا، يصلح بحق لأن يكون عنوانا لما جرى للكنانة، ولعلاقتها بدولة الخلافة لقرون طويلة....

(٣) الدستور الأخلاقي في التطبيق!!

تحت عنوان "الدستور الأخلاقي للحرب" يقول د. عمارة في الحلقة ٨ من سلسلة "الحروب الدينية والأديان السماوية": [وحتى هذا القتال الذي كتب على المسلمين، وهو كره لهم والذي وقف به الإسلام ودولته عند حد القتال الدفاعي لحماية حرية العقيدة وحرية الدعوة من الفتنة التي هي أكبر من القتل المادي ولحماية حرية الوطن، والحيلولة دون إخراج المؤمنين من ديارهم، حتى هذا القتال الاستثنائي والضرورة للدفاع قد وضع له الإسلام ودولته "دستورا أخلاقيا" تجاوز في مثاليته التي طبقها المسلمون كل الموانئ الدولية التي تعارف عليها المجتمع الدولي نظريا بعد أربعة عشر قرنا من ظهور الإسلام].

ويروي عن الخليفة عمر بن عبد العزيز قوله [بلغنا أن رسول الله (ص) كان إذا بعث سرية يقول لهم: "إغزوا باسم الله. في سبيل الله. تقاتلون من كفر بالله. لا تغلوا أي لا تخونوا ولا تغدروا. ولا تمثلوا بجثث القتلى ولا تقتلوا وليدا"].

وبغض النظر عما في الجزء الأول من الحديث حول أسباب الحروب... فإن الجزء الثاني يقدم دستورا أخلاقيا يبدو أن قليلين من جنود الدولة الإسلامية، بدءا من عصرها الأول وحتى محاربي القاعدة والمقاومة العراقية، سمعوا به!

بعد أن ألقينا نظرة سريعة من قبل على بعض وقائع غزو مصر، فلنحاول إذن المتابعة لنرى لمحات مما حدث على أيدي دولة الخلافة في المائة سنة الأولى، عبر هذه الأمثلة، المنقولة عن المؤرخين العرب (إلا حيث ذكرنا غير ذلك):

١- طبقا لما يقول يوحنا النقيوسي في حوارياته (التي كتبت بين ٦٩٣-٧٠٠) فإن [نير المسلمين (على القبط) كان أعتى من نير فرعون على بني إسرائيل]. ويقص كيف أن عمرواً عندما استولى على مدينة البهنسا، قرب الفيوم، قضى على كل سكانها: [..كل من استسلم (للمسلمين) قُتل، ولم يرحم شيخاً أو امرأة أو طفلاً]. وقد لاقت الفيوم وباويط نفس المصير. [أما نقيوس فقد استولوا عليها، وإذا لم يجدوا فيها جنوداً (يقاومون)، أعملوا السيوف في كل من وجدوهم بالطرقات والكنائس؛ من رجال ونساء وأطفال، ولم يظهروا أي رحمة. وبعدها (...). تقدموا نحو بلدات أخرى ونهبوها وأعملوا سيوفهم في كل من وجدوا]. ثم يضيف في أسى: [فلنتوقف (عن الكلام)، فمن المستحيل وصف الفظائع التي ارتكبها المسلمون بعد استيلائهم على جزيرة نقيوس في يوم الأحد الثامن عشر من شهر جنבות..]. ثم يصف ما حدث بعد دخول مدينة "قيلوناس"، بمعونة شخص يهودي، فحطموا أسوارها وأعملوا السيف في سكانها وحصلوا على أسلاب عظيمة واقتسموا النساء والأطفال الأسرى فيما بينهم، وتركوا المدينة خراباً. (الفصل ١٢٣ الفقرات ٩ و ١٠ و ١١). الخ الخ.

٢- ويذكر بتلر، المؤرخ "المعتمد" الذي برأ العرب من تهمة حرق مكتبة الإسكندرية، كيف تدهور الحال سريعاً بمصر بعد الفتح [..وكيف اضمحلت تلك المدن العظيمة التي كانت في آخر عهد الرومان مزدهرة. فإن الإسكندرية وإن كانت أعظم مدائن الشرق إن لم تكن أعظم مدائن العالم، لم تكن سوى واحدة من مدائن كثيرة يلي بعضها البعض فيما بين (البحر الأبيض) وأسوان. ولو وصفنا هذا الاضمحلال لرأينا كيف كانت المعابد العظيمة والقصور الجلييلة تتهدم وتتخرب (..) وكيف كان المرمر الثمين ينزع من مواضعه لكي تبني به الأبنية أو لكي يصنع منه الجير، وكيف كانت تماثيل البرونز تصهر لكي تتخذ منها النقود أو لتصنع منها الآنية...]. (ص ٥٠١ من "فتح العرب لمصر" - طبعة ١٩٩٠ مدبولي).

٣- وفي أيام معاوية بن أبي سفيان، أول الأمويين، مات عمرو بن العاص واليه على مصر فولى معاوية عبد الله بن عمرو ثم عزله بعد أشهر وولى عقبة بن عامر ثم معاوية بن حديج ثم مسلمة بن خالد.. كل هؤلاء في بضعة سنوات؛ أي مجرد الوقت الكافي للإثراء السريع...

٤- وفي أيام يزيد بن معاوية ثاني خلفاء بني أمية (ببيع في ٦٨٠ م) ذبح الحسين بن علي بن أبي طالب وأرسلت رأسه إلى الخليفة، وداس الأمويون جسده بخيولهم حتى رضوا ظهره وصدره، في وحشية وهمجية غريبة (أو هي ليست غريبة!). وفي أيامه [..صارت شدة على (القبط) وعظم عليهم الخطب واشتد الكرب وكثر البلاء وتتبعهم أهل الفساد بالقتل والنهب].

٥- وفي أيام عبد الملك بن مروان (٦٨٥ م) الذي كان أول من نقل الدواوين من القبطية إلى العربية [..مرت بالقبط متاعب وشدائد عظيمة للغاية وقد صدر فيها البطريق ألكسندروس مرتين أخذ منه فيهما ستة آلاف دينار نقرة فكانت أول جزية أخذت من الرهبان خلافا للعهد. واشتد عامله (واليه) عبد الله بن عبد الملك على القبط بمصر وضيق عليهم واقتدى به قرّة بن شريك أيضا في ولايته فقتلا وأحرقا وخربا وأراقا الدماء بجوار وأنزلا بالنصارى شدائد لم يبتلوا بمثلها فكانت أيامهما بلایا وإحنا ورزايا ومحنًا].

عبد الملك هذا كان معروفا بكونه "(..) محبا للفخر مقداما على سفك الدماء" ... [ولذلك كان عماله الحجاج بالعراق ومحمد بن يوسف أخو الحجاج باليمن ومحمد بن مروان بالجزيرة وكل من هؤلاء ظلوم غشوم جبار].

٦- وفي أيام الوليد بن عبد الملك (٧٠٥ م) استمر قرّة بن شريك العبسي على ولاية مصر [..وكان ظلوما غشوما عسوفًا... وامتلات الأرض جورًا..].

وفي أيامه ضاقت بيوت المال مما تكس فيها [..فأمر أن تبنى المساجد وبنى مسجد فسطاط مصر الذي في أصل حصن الروم..]. أي إن الظلم والجور في الجباية لم يكن لنقص في الأموال بل كان باب "العنف للعنف"!

٧- وفي خلافة عمر بن عبد العزيز (٧١٧ م) الذي كان [عفيفا زاهدا ناسكا عابدا...] صدرت "العهدة العُمَريّة" (التي نسبها بعض المؤرخين خطأ إلى عمر بن الخطاب)، وهي الوثيقة التاريخية الشهيرة التي تقنن لإذلال وامتهان "أهل الذمة".

٨- وفي خلافة هشام بن عبد الملك (٧٢٣ م) [..اشتد واليه.. عبد الله بن الحجاب على القبط في تحصيل الخراج شدة بالغة وزاد قيراطا في كل دينار فاسترحموه فلم يقبل فانتفض عليه عامة الحوف الشرقي من القبط فحاربهم وقتل وسبى ونهب وخرب وأراق الدماء أبحرا وقد كان قبله... أسامة بن يزيد التتوخي .. الذي اشتد وأوقع بهم وأخذ أموالهم ووسم أيدي الرهبان بحلقة من حديد منقوش عليها اسم الراهب وديره وتاريخه، فكان إذا وجد أحدهم بغير وسم قطع يده وشهره. وكتب إلى جميع العمال بأن من وجد من النصارى وليس معه منشور يؤخذ منه عشرة دنانير ثم كان منه بعد ذلك أن كبس دياراتهم وقبض على كثير من الرهبان بغير وسم فضرب أعناقهم وضرب باقيهم بالسياط حتى ماتوا تحت الضرب. ثم أمر فهدموا الكنائس ونهبوا ما فيها فكانت شدة عظيمة للغاية ووصل الخبر بذلك إلى هشام بن عبد الملك فكتب... بأن يجرى على النصارى على عوائدهم ما بأيديهم من العهد فلم يعمل خنظلة بن صفوان (وال آخر!) بما رسم به هشام بل شدد عليهم... وزاد في الخراج وأحصى الناس والبهائم وجعل على كل رجل منهم وسما صورة أسد وتتبعهم فمن وجد يده بغير وسم قطع يده. فازدادت الشدة وعظم أمرها أياما كثيرة وكانت تهب الفتنة وتعم سائر البلاد فخاف العمال وانكفوا وسكنت الأحوال].

٩- وفي خلافة الوليد بن يزيد بن عبد الملك (٧٤٢ م) الذي اشتهر "بالكفر والزندقة وانهمك على شرب الخمر واللذات" [..انتفض القبط بصعيد مصر من جور العمال وشقوا عصا الطاعة ف وقعت الحرب بينهم وبين الجند المرابط بمصر واقتتلوا أياما كثيرة فقتل خلق. ثم خرج يُحَنَس القبطي، وكان من فحول زمانه وكبار القوم وعظمائهم في مدينة سمنود، فحارب العمال وقتلهم قتالا عنيفا ودامت الفتنة أياما كثيرة اشتد فيها المسلمون على النصارى شدة بالغة وطال الأخذ والرد وعمت الصعيدين، ثم انجلت بموت يُحَنَس المذكور وخلق معه فكانت فتنة عظيمة للغاية على جميع النصارى...].

١٠- وفي خلافة مروان آخر الأمويين (٧٤٤ م): [..حطم كل كنائس طحا (٣٦) ما عدا واحدة بعد أن أخذ ٣٠٠٠ دينار ثمننا لذلك]. ثم خرب الكثير من الأديرة التي كان يختبئ فيها أثناء عملية هروبه من ملاحقة العباسيين له!

١١- ثم تولى أبو العباس عبد الله بن محمد المشهور بالسفاح (لاحظ شاعرية اللقب!) أول العباسيين (٧٤٩ م)، وفي أيامه نبشت قبور الأمويين بدمشق ولما وجدوا جسم هشام صحيحا، صلب ثم حرق بالنار. [..وفي أيامه خالفت القبط من مدينة رشيد من جور العمال وتسلطهم فقاتلهم عبد الملك بن موسى بن نصير عامل مصر يومئذ وقاتلوه قتالا عظيما ومازالوا حتى هزمهم. وقبض على ميخائيل البطرك فاعتقله وألزمه بمال كثير فسار بأساقفته في أعمال (محافظات) مصر يسأل أهلها فوجدهم في شدة عزيمة وعبودية لا تطاق فعاد إلى الفسطاط حيث عبد الملك ودفع له ما حصل عليه فأفرج عنه ثم لم يلبث أن قبض عليه بعد أيام قلائل وأنزل به بلاء كبيرا وبطش بالنصارى وأعمل فيهم السيف وأحرقت في هذه الأثناء مصر وجميع غلاتها وأسرى كثيرا من النساء الراهبات ببعض الديارات ونهب ما فيها وخربها تخريبا. وراود عبد الملك إحدى النساء الراهبات عن نفسها فاحتالت عليه (حتي..) ضربها بسيفه فأطار رأسها فعلم أنه اختارت الموت على الزنا.. وما زال البطرك وكبار القبط في الاعتقال مقيدون بالحديد يتجرعون مضض الشدة وألم الضيق حتى أفرج عنهم بعد أن خلع السفاح عبد الملك وولى بعده صالح بن علي، ثم أعاده مرة أخرى...].

نكتفي بهذا القدر... مذكرين أن ما أوردهنا بشأن القبط لم يختلف كثيرا عما جرى لغيرهم في سائر البلاد التي "فتحت". وسواء كان الحاكم ورعا تقيا أو زنديقا خمورجيا، فالوحشية التي عومل بها الناس هي بعينها، والعنف لم يتغير. بل سادت الوحشية والعنف بين الفرقاء العرب أنفسهم... لاحظ أن ذلك كان العصر الذهبي الملتزم بالدستور الأخلاقي، فما بالك بالعصور الأقل ذهبية!!

كيف ولماذا؟؟

يقول الأستاذ جوزيف شومبيتر (١٨٨٣-١٩٥٠): [العرب كانوا دائما جنسا من المحاربين الذين عاشوا على السلب والنهب واستغلال الجماعات

المستقرة (في الواحات والمدن). (وبمجيء) الإسلام (أصبح) آلة الحرب التي لم تتوقف عند أي شيء بمجرد بدء دوراتها. فالحرب هي النشاط الطبيعي في مثل هذه "الثيوقراطية العسكرية". والعرب لم يكونوا محتاجين إلى العثور على مبرر للشروع في حروبهم؛ فتنظيمهم الاجتماعي يحتاج للحرب، وبدون انتصارات سينهار. وهنا نجد النزعة التوسعية عارية من أي هدف حقيقي، بل شرسة ونابغة من احتياج تاريخي في الماضي. وقد كان لغزوات العرب أن تحدث حتى لو لم يكن هناك إسلام. (...) ولم يكن (له) أن ينجح في دعوته لو كان يدعو الناس إلى الاتضاع والخضوع (...). إذن فالدين لم يكن السبب الأول للغزوات، بل بالأحرى غريزة حربية قديمة].

ويقول د. عمارة، ربما في لحظة صدق، تحت عنوان "القرآن والبيئة" أن [.. رسالة الإسلام كانت ملائمة تماما للبشر الذين ظهر محمد بين ظهرانيهم..].

ويقول باحث آخر: [الجدير بالذكر أن أبطال الإسلام الأوائل لم يكونوا مهتمين كثيرا بالدين. خالد، القائد الناجح ضد البيزنطيين، وُصف بأنه شخص "لا يهتمه شيء سوى الحرب، ولم يكن يهتمه أن يتعلم أي شيء آخر" (..) ونفس الأمر بالنسبة لعمر بن العاص وعثمان بن طلحة اللذان اغتنيا غنى فاحشا من الغزوات].

ثم يتحدث د. عمارة (في الحلقة ١٠) عن حروب المسلمين "الداخلية" فيؤكد أنها [إنما كانت حروبا سياسية. ولم تكن دينية .. فالسياسة والدولة والخلافة والإمارة والنظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي قامت بسببها هذه الحروب هي في الإسلام من الفروع وليست من الأصول ولا من "عقائد الإسلام" ولا من أمهات الاعتقاد في الإسلام.. والاختلاف في كل أمور السياسة والتنوع والتعدد 'سنة' من سنن الله سبحانه وتعالى....].

ويعطي مثلا حول عبد الله بن الزبير الذي [رفض مبايعة الخليفة الأموي وأعلن الثورة على الدولة الأموية واتخذ من مكة عاصمة لدولته ودارت حرب بينه وبين الأمويين حتى في داخل الحرم المكي وحول الكعبة، كانت الجيوش المتقاتلة تضع أسلحتها إذا أُذن للصلاة ويُصَلُّون خلف إمام

واحد لإله واحد بقرآن واحد وعلى عقيدة واحدة لأن الحرب كانت سياسية لا علاقة لها بعقائد الدين....].

وهو كلام مذهل، ذكرنا بما قيل عن الخليفة عبد الملك بن مروان (ببيع في ٦٨٥ م) من أنه كان معروفا قبل الخلافة بكونه [متعبدًا ناسكا عالما تقيا واسع العلم حازما لا يكِل أمره إلى سواه، محبا للفخر مقداما على سفك الدماء....].

فهل معنى كل ذلك أنه لا علاقة بين أفعال الناس (المؤمنين!)، أيا كانت تلك الأفعال، وبين إيمانهم؟! وهل طالما تمسكوا بأصول ثلاثة هي، كما يقول د. عمارة، "الإيمان بالله ورسوله واليوم الآخر"، فالباقى لا يهم إذ يتعلق "بالفروع" أي الأمور الثانوية؛ فلا تثريب عليهم إذا قاموا بسفك الدماء والسلب والنهب والظلم وكأنها مخالفات مرور؟! وألا يعني ذلك، بالتبعية، أن "الدستور الأخلاقي" الذي يتكلم عنه هو للمباهاة فقط؟؟
إنه لكلام مرعب حقا!

وإذا كانت الأمور على هذه الدرجة من "الانفصال" بين "الدين" وبين "السياسة" فلماذا يقلبون أدمغتنا وأدمغة العالم حول "الشريعة" باعتبارها فرضا واجبا وقابلا للتنفيذ وصالحا لكل العصور، إذا كان "الاختلاف والتنوع هو من سنن الله في السياسة والدولة والخلافة والإمارة والنظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية"، وإذا كانت عدم مراعاة مقاصدها في أمور السياسة هي من الفروع والصغائر؟!
تساؤلات محيرة!

أخيرا، وختاماً لهذا العرض السريع، من المهم التأكيد أن هدفنا الحقيقي ليس التنقيب في "مزابيل" التاريخ لأجل تفنيد كلام أتباع مدرسة "التفسير الجحاوي للتاريخ"؛ إنما بالأحرى حفز، بل استفزاز، مشاعر وضمائر مجتمعاتنا لتنظر إلى تاريخها بعين الواقعية وليس التمجيد التزويري. فالاعتراف بأخطاء الماضي وخطاياهم (كما فعل الغربيون مثلا مع محاكم التفتيش) هو من أولى خطوات الخروج من مستقع التخلف الذي نتلذذ بالنوم فيه كالنائم في العسل.

ديموقراطية من أي طراز ؟!

منذ فترة قريبة، وقف حاكم عربي يخطب أمام شعبه معترضا على الجهود التي تريد أن تفرض علينا الديموقراطية "بالمفهوم الغربي"، موحيا بذلك بأن هناك للديموقراطية مفهوم غربي وآخر شرقي وثالث شمالي ورابع جنوبي وربما خامس جنوب شرقي وسادس شمال غربي الخ.

وقبل ذلك، صرح دبلوماسي وسياسي مصري ودولي معروف (١)، عندما استضافه برنامج "هارد توك" (Hard-Talk) الشهير في تليفزيون "البي بي سي - العالم" منذ عدة شهور؛ صرح قائلاً "أننا" (فيما يبدو أنه إشارة إلى مصر والعالم العربي) لدينا "ديموقراطيتنا الخاصة بنا - أو بتاعتنا" (our own democracy). وإزاء ارتفاع حواجب المحاور الشهير "تيم سباستيان"، الأمر الذي لا بد أن ملايين المشاهدين قد شاركوه فيه، دهشة من مثل هذا الكلام، بدا المتحدث في غاية الجدية، ثم راح يشير أيضا إلى "حقوق الإنسان بتاعتنا" (our own human-rights)...

وقبل هذا وبعده، ما فتئ زعماء الفاشية الدينية يصرخون قائلين أن كل ما يريدونه لمجتمعاتنا هو تطبيق "الديموقراطية". وكمثال بين أمثلة كثيرة، ما جرى عندما تحدث زعيم الجماعة "المحظورة" إياها، في برنامج بثته الفضائية العربية إياها، ليقول بثبات وثقة، بل وبعيون جريئة، أنهم أهل "وسطية واعتدال" وأن هدفهم ليس هو سوى تحقيق "الحرية" و"الديموقراطية" التي "يمنعها الحكام المستبدون، بمساندة حلفائهم العلمانيين وسادتهم الأمريكان"! وبالطبع لم يقل لنا شيئا عن معنى تلك الديموقراطية التي يسعون إليها (فلا يهمهم منها بالطبع أكثر من أن تؤدي بهم إلى سُدّة الحكم، وبعدها سيكون هناك ألف حلال!)

ما هي هذه الديموقراطية التي أصبح الحديث عنها فجأة "موضة" من "الموضات"، بل قد صار لها في مصر دورية (صحيح أنه يستحيل العثور على نسخها عند باعة الصحف، ولا حتى عند مكاتب الدار الناشرة، التي تُفضّل تكديس رفوفها بكتب "إمام الدعاة" وأمثالها!)، وتُدبج المقالات

(١) الحرف الأول من اسمه هو "بطرس"

العصماء حولها، ويشتكى البعض من ضيق "هامشها" بينما يتغزل البعض الآخر في روعة وجمال ما تحقق منها وكيف نتفوق فيه على أكثر الديمقراطيات عراقية؟

ليس هناك بُد من العودة إلى بعض بديهيات كانت معروفة ولكن ربما أصابها من الغلوشة والتلوث ما يجعلها تكاد تصبح من "الحقائق الغائبة".
"الديموقراطية" (تعبير معناه باليونانية حرفيا "سلطة أو سيادة الشعب") هي في الحقيقة ليست إلا مجرد قواعد "لعبة" الحكم. ولا علاقة لها مع "الصندوق" الشهير (صندوق الانتخابات) إلا بقدر علاقة الطالب مع شهادة "الثانوية العامة"، التي يتحتم أن يسبقها فك الخط وإجادة الأبجدية قراءة وكتابة، والنجاح في شهادات الابتدائية والإعدادية وفي سنوات الدراسة الثانوية. ولذلك فالذين يعتبرون أن الديمقراطية تبدأ وتنتهي عند ذلك "الصندوق"، هم من الذين قد لا يعرفون الفرق بين صندوق انتخابات وصندوق قمامة؛ أو قد يعرفون الفرق ولكن، على وجه التحديد، لا يريدون إلا أن يتحول هذا إلى ذلك!

وقد بدأت رحلة المجتمعات في هذا المجال مع تجربة أثينا حيث كان لأهلها (من الذكور الأحرار)، حق تقرير كل ما يتعلق بإدارة مدينتهم، فيما أصبح يُعرف بعدها "بالديموقراطية المباشرة". وتطور الأمر منذ نهاية العصور الوسطى عبر التجارب الإنجليزية والفرنسية والأمريكية، ليصل إلى الديمقراطية "الانتخابية" (أي تستند إلى مبدأ قيام مجموعة منتخبة تمثل فئات الشعب تمثيلا "حقيقيا" في القيام بمهام الحكم) بعد انتزاع السلطة ممن كانوا يحكمون "بالحق الإلهي" أو بغيره. ووصل الأمر أخيرا إلى الأشكال، التي نراها اليوم في أوروبا وأمريكا والهند واليابان، إضافة إلى دول أخرى تنضم إلى القافلة كل يوم. [والحقيقة أن مسيرة الديمقراطية عبر القرون وطبيعة الأشكال التي وصلت إليها الآن هي أمور شيقة تستحق العرض، ولكن ليس في هذه العجالة التي تركز على البديهيات..]

الديموقراطية كنظام سياسي لا يمكن أن تمارس ولا أن يجري الادعاء بها إلا إذا توافر شرط أساسي، نابع من اسمها: هو أن يكون "الشعب وحده صاحب السيادة المطلقة وهو مصدر كل السلطات" وله الحرية الكاملة في تقرير ما يشاء، باستثناء أن يتنازل عن هذا الحق المطلق!! (كما تقول وثيقة

"حقوق الإنسان والمواطنة" التي صدرت في يونيو ١٧٩٣ بعد الثورة الفرنسية).

ولكي يقوم هذا الأمر الأساسي، يتحتم توافر شرطين حيويين:

- شرط المساواة التامة بين المواطنين أفراد الشعب، لكون كل واحد منهم إنسانا بالطبيعة، ومواطننا بالمولد. وهي مساواة من كافة الوجوه وبغض النظر عن اللون أو الجنس أو العقيدة أو نوع الإيمان ودرجة التقوى، ولا تحتاج إلى موافقة أحد... وهي تستند إلى الاتفاق على أن هدف الدولة هو "تحقيق السعادة المشتركة للجميع على أرض الوطن" وليس السعي لإدخال البشر إلى الجنة، مقر السعادة الدائمة! وإذا كانت المساواة "المطلقة" بين البشر صعبة في هذه الدنيا الفانية، فلا بد على الأقل من المساواة التامة في "الفرص" أو التكافؤ أمامها، طبقا لأمر معروفة مسبقا مثل الكفاءة والتفوق.

- وشرط الحرية التامة في اعتناق ما يشاء المرء من آراء أو مبادئ، مع حق الدعوة إليها بالسلم بصورة متكافئة. وهي حرية لا تحدّها إلا حرية الآخرين؛ مبنية على قوانين عادلة تنطبق بنفس الدرجة على الجميع، ويحكمها المبدأ العام: "لا تفعل بالآخرين ما لا تحب أن يفعلوا بك".

ونلاحظ هنا ترابط هذين الشرطين. فالمساواة وحدها في غياب الحرية قد تعني المساواة في العبودية (وهو ما كاد يصل إليه الأمر عند التطبيق الفعلي لنظرية "الشيوعية" اليوتوبية). كما أن الحرية في غياب المساواة قد تؤدي إلى استغلال الأقوى أو الأغنى للأضعف أو الأفقر.

[ونفتح هنا قوسا لنقول بوضوح أنه لكي تكون هناك فرصة حقيقية لتحقيق الشروط الثلاثة السابقة، فليس هناك مفر من فصل الدين عن السياسة فصلاً تاماً وفض التشابك بينهما فضاءً بائناً. وذلك ليس بسبب "عيب في الدين" بل، وكما قيل كثيراً، لأن الدين مجاله "المطلق" و"الإيمان" و"الطاعة"، بينما السياسة ميدانها الجدل والخصومة والتنافس على قدم المساواة بين ما هو نسبي من أفكار ومبادئ وأيديولوجيات. والخلط بينهما يؤدي، من ناحية، إلى دخول السياسة من باب المطلق (... يليه دخول المواطنين سريعا في بيت الطاعة - عندما يختلس البعض، مثلاً، حق الزعم بأنهم ممثلو السماء على الأرض أو بأن تفسيرهم لما هو حمّال أوجه هو وحده الصدق المبين)؛ ومن ناحية أخرى إلى دخول الدين إلى معترك التخاصم ليصبح، وهو ما لا يليق به، مجرد "أيديولوجية" أو أداة أو سلاحا بين متنازعين! والفصل بين

الدين والسياسة لا يعني الفصل بين الدين والحياة، بل بالأحرى يحرر الدين من المتلاعبين به ويسمح له أن يكون حيث ينبغي له أن يسكن: في الضمائر... ثم نخلق القوس].

وتأتي بعد ذلك شروط "تنفيذية" لتتحول النظرية والمبادئ و "اللعبة" إلى واقع حي ومُعاش بصورة ناجحة:

- النضج السياسي للشعب "صاحب السلطة المطلقة" وهذا يتم (بعد محو الأمية!) عبر انتشار المؤسسات والجمعيات الأهلية والمدنية التي تتيح للأفراد ممارسة الديمقراطية في حياتهم اليومية والتدريب على معرفة كيفية الحكم على الخيارات السياسية، بغير الوقوع في أيدي الدجالين..
- الفصل الواضح بين السلطات الثلاث بطريقة تضمن أن تراقب كل منها الآخرين، حتى لو أدى هذا الأسلوب إلى بطء في التحرك، أو إلى نشرٍ على الملأ للغسيل القذر.
- الإعلام النافذ والناقد و"الصادق" الذي يتيح للمواطنين معرفة الحقائق بغير تلوين أو تلوين، ويتيح اتساع رقعة النقاش، بلا حجر مُسبق.
- اعتبار العمل العام تكليفاً وليس تشريفاً، وأمرًا مؤقتًا وليس "أزليا" ولا "إرثًا"..
- اعتماد الشفافية في التصرفات وفصل "العام" عن "الخاص" وخضوع الكبير قبل الصغير للقانون العام..

وباختصار يمكن لنا أن نشبه الديمقراطية وكأنها "سيارة": هيكلها هو "السلطة المطلقة للشعب"؛ و "مُحركُها" هو "المساواة" التامة بين أفراد وفئات الشعب؛ و"الوقود" الذي يُدير "مُحركُها"، هو "العدالة"؛ و"الهواء" الذي يملأ إطاراتها هو "الحريات"؛ و "البطارية" التي تساعد على إدارة المحرك، هي مؤسسات المجتمع المدني؛ و "الزجاج" الذي يغطي كل فتحاتها، هو "الشفافية"؛ والأنوار "الكاشفة" التي تضيء الطريق أمام السيارة، هي "الإعلام" الموضوعي النافذ؛ و "عجلة القيادة" هي التوازن الدقيق بين "سلطات الحكم" الثلاثة؛ الخ الخ الخ

ونرجو أن يُيسّر لنا هذا النموذج التخيلي التبسيطي فهم ما قد يجري في الطبيعة. فنحن نعرف ما قد يحدث إذا أصاب "محرك" السيارة "تفويت" (= العجز في المساواة)، أو لو أن واحداً أو أكثر من "اسطوانات المحرك"

(البساتم) قد تعطل عن الحركة (= انعدام "مشاركة" بعض فئات الشعب
!....). ونحن نعرف ما قد يحدث إذا نفذ الهواء من واحد أو أكثر من
الإطارات (= "هروب" الحريات!)، أو لو تخيلنا أن الإطار "المستدير" قد
أصبح "مربعاً" (= حالة خلط الدين بالسياسة، مثلاً!) وكيف سيؤدي هذا إلى
قعود السيارة أرضاً كالبطّة القعيدة، أو دخولها إلى جراج دائم!! ونحن
نعرف ما قد يجيء من حوادث إذا احترقت أو انكسرت مصابيح "الكشافات"
الأمامية (= عجز أجهزة الإعلام عن تؤدي دورها)!! الخ. ونترك للقارئ
حرية أعمال خياله الخصب في الاستطراد!

ما هو الواقع في العالم العربي عموماً، وفي مصر خصوصاً؟
يصرّخ الكثيرون مُشتكين من ضيق "هامش الديمقراطية" الذي يمنحه
أو يسمح به الحُكّام. وهذا صحيح بصورة عامة، آخذين في الاعتبار
المجتمع "الأبوي" و "السلطوي" الذي تعكس نظم الحكم، إلى حد كبير،
طبيعته...

ولكن السؤال المُهم هو: هل هناك بالفعل أي من القوى السياسية،
الحاكمة أو المعارضة "الشرعية" أو "غير الشرعية"، التي "تؤمن حقاً"
بالديموقراطية التي أسلفنا وصفها وتسعى لتطبيقها؟
لا داعي للتسرع، ولكن يمكن القول عموماً أن القوى السياسية
الموجودة على الساحة تنقسم إلى ثلاث فرق رئيسية:
أولها لا يرى في "الديموقراطية"، أيًا كانت شروطها ومواصفاتها، إلا ما
يدخل في عداد المنكرات، إن لم تكن رجساً من عمل الشيطان. وهذا فريق
نقدّر له صراحته ووضوحه ولكننا نطمئنّه بأن استعمال "سيارة
الديموقراطية" ليس إجبارياً! فمن حق من يشاء أن يتخذ وسيلة أخرى؛
جمالاً، مثلاً، أو بغلاً أو فيلاً! عليه فقط ألا يطلق علي أي منها لقب "السيارة"
ولو تجاوزا أو هزلا (فيقول مثلاً أن عنده ناقة موبيل ٥٠٠ إس إل!). على
أي حال، فأغلب الظن أن قليلين هم الذين سيلجئون إلى "الجمال" و "البغال"
و "الأفيال" في هذا الزمن، فقد تثبت قدرة الكثيرين على استخدام منتجات
التكنولوجيا (مثل طائرات الركاب النفائّة) ببراعة شديدة، وفي "تطبيقات" لم
تخطر على بال أحد!!

وثانيها يشارك الفريق السابق رؤيته إلى حد كبير، ولكن عشقه لكرسي الحكم (بقاءً عليه، أو سعياً إليه!) يجعله مستعداً لأن ينادي بالديموقراطية ويتغنى بمحاسنها، وأن يناضل من أجلها ويبذل الرخيص والنفيس، بل ويدخل سباقات "السيارات" محاولاً المنافسة! ومن هؤلاء من قد يلجأ إلى حيل خلاقية مثل أن يأتي بهيكل "سيارة"، ليس لها محرك أو إطارات أو بطارية أو زجاج أو كشافات الخ؛ أي باختصار هو مجرد "خردة"، ثم يقوم بطلائه بطلاء برّاق، ويتباهى بما لديه!! وإذا أسرّ البعض في أذنه أن "السيارة" لا "تسير"... فقد لا يتورع عن وضعها فوق عربة "كارو"، يجرها حيوان أعجم، فيظن الناظر من بعيد أن هناك "حركة" على الطريق..

وثالثها، وهو الأقلية، يتشكل من الليبراليين (مفكرين ومتقنين وسياسيين) وبعض القوى السياسية التقدمية، التي ترى أن العالم العربي مُتخَم بأفخر السيارات الألمانية واليابانية وغيرها، ويحاولون إقناعه بتجربة "سيارات الديموقراطية" حتى لو كانت صناعة كورية أو بولندية لا تليق بالمقام!

قلوبنا معهم!

بعد أن يخفت صليل السيوف

... ثم خرجت إشاعات جديدة ^(١) بأن الإشاعات القديمة لم تكن مجرد إشاعات بل أمورا جدّ مؤكدة، وهي أن الشجراوي الصغير، زعيم الحي الواقع عند البحر العظيم، قد عقد العزم بصورة نهائية على التخلص من المعجباني، الفتوة الدموي لحارة البغدادلية وأنه قد أعد تجريدة كبيرة للقيام بالمهمة في القريب العاجل. وبعد أن استهزأ المعجباني بالشجراوي الصغير، إذ كان قد خرج منتصرا في الماضي من عركة له مع الشجراوي الكبير؛ عاد، عندما وجد الأمر جدّيا هذه المرة، ليؤكد أنه قد تاب وثاب منذ زمن طويل وأصبح لا يغادر سجادة الصلاة إلا لأمر جلال! ثم حذر أن الشجراوي في الحقيقة يبغى الاستيلاء على الكنز المدفون في الحارة، والتسيّد على فتوات حوارى وأزقة الربع جميعا، فيمشي الواحد منهم على العجين بدون أن يترك أثرا.

وهاجت الخلق وماجت في جميع أنحاء الربع تتساءل بأي حق يريد الشجراوي أن يفعل فعلته، وكيف أنهم يفضلون الفتوات الذين يعرفون عن أولئك الذين لا يعرفون. واجتمع فتوات وشيوخ الحوارى والأزقة والشاهبندرين والنقباء لتدارس كيفية شحذ الهمة للخروج من الغمة. وتساءل أحدهم محاولا أن يفهم ما دفع الشجراوي ليفعل ما ينوي أن يفعل ويجلب الفناء والبلاء على البغدادلية وعلى الربع بأكمله، ف قيل له أن السبب يرجع إلى أن المعجباني قد كسر إشارة مرور! فاندesh ذاك وقال إن كان قد "كسر" إشارة، فلم لا يُصلحها؟! أو لم لا يأخذ الإشارة بأكملها ليدفنها في مكان لا يعرف حتى الجن الطريق إليه؟! وقال آخرون أن الشجراوي يدّعي بأن المعجباني يملك خناجر ومطاوي ومخزونا كبيرا من "بودرة العفريت" غير مرخصة! فاندesh الجميع وتساءلوا عما إذا كان المطلوب من المعجباني، وهو قتال القتالين العريق، أن يستمر في القيام بمهامه بدون استعمال التكنولوجيا الحديثة. وقيل أن السبب يرجع إلى أن روائح القمامة في الحارة بل وفي الربع بأكمله تضايق أنف الشجراوي، وهو عاقد العزم

(١) نشر هذا الفصل ك مقال في آخر فبراير ٢٠٠٣ قيل اندلاع "حرب العراق" بأسابيع قليلة.

على التخلص منها، فاندesh القوم لأن أنوفهم لا تشم إلا رائحة العطر والعنبر!

واجتمع أهل كار المنادين والشحاذين، المشهورين بالدعاء لمن يدفع أكثر وصب اللعنات على من يدفع قليلا أو لا يدفع، وأعلنوا أن ذهاب المعجباني يمثل تهديدا لا يحتمل لأرزاقهم. وعم الغم طائفة الزبالين، إذ قيل لهم أن التجريدة قد تترك الحوارى والأزقة نظيفة، فليس في وسعهم الاطمئنان إلى مستقبل بدون زباله. وتساءل العواجيز لماذا المعجباني بالذات ولماذا الآن بالتحديد، فقل لهم لأن الدنيا دوارة تدور، ولكل فتوة يوم يأتي فيه من هو أقوى منه ليزيحه! وخرجت النسوة تلمن خدودهن على ما جرى وسيجري للمعجباني ولكل فتوات وشيوخ الحوارى والأزقة في الربع بأكمله من بهدلة، وكشفن عن رؤوسهن وهن يرفعن الدعاء أن يخرب الله بيت الشجراوى وبيوت الكفرة أمثاله. ونصح الشيخ اللوادي البغدادية بضرورة الخندقة والأرضنة وعدم التعاتب مع المعتدين بل دق أعناقهم وشق كلياتهم بأي ثمن. ولكن المعجباني، إذ رأى الخطر بعينيه، تظاهر بالتراجع وفتح بوابة حارته للعسس والبصاصين، يداعبهم ويلاعبهم لعبة "الاستغماية" بجداره ومقدرة.

وازدادت الجلبة فأبدى أحد المساطيل حزنه على أمكانية سقوط المعجباني بهذه الطريقة المهينة، إذ قد ينتهي به الأمر إلى أن يُنتزع من حارته لسبب هائف، بدلا من أن يُقبض عليه بسبب واحدة من عمالاته البطولية في الماضي! وخرجت جموع في الأرباع والأصقاع التي لا تعرف شيئا عن الفتوات، تطالب بالتهادن مع المعجباني، حرصا على المساكين من أهل ذلك الربع، وحرصا على دوام تجارة الزيوت والتوابل التي لم يعودوا يطيقون العيش بدونها، وأيضا ضيقا من الشجراوى الذي أصبح ينفرد دونا عنهم بالزعامة. وفي وسط كل ذلك خيمت أصوات سنايك خيل الشجراوى وصايل سيوف خيالة على صحراوات الربع استعدادا للمبارزة العظيمة، وراح الخلق يدعون العلي القدير أن يسرع في إنهاء أمر كان مقضيا.

لا داعي للبحث عن شيء قد يشبه الواقع في الحكاية أعلاه فهي لا تحاول سوى أن تسري على القراء المساكين الذين تحاصرهم أخبار الحروب والكروب!

وبينما تتأرجح احتمالات الحرب في العراق بين ٦٠% و ٩٠% (عند كتابة هذه السطور!) وتهرق أطنان من الحبر على الأخبار والتعليقات والتحليلات، لنا بعض ملاحظات التي نرجو أن يتسع الصدر لها:

١- يبدو أن العالم قد انشغل بمسائل "إجرائية" بحثة حول عمليات التفتيش وماذا وجدت أو ماذا لم تجد (بعد)، ناسين أو متناسين تاريخ صدام المخضب بالدماء، وكيف أن على أمثاله أن يرفعوا عصيانهم على أكتافهم ويرحلوا بغض النظر عن نتائج "التفتيش"، على أن نأخذ في الاعتبار أن "آل كابوني" زعيم زعماء مافيا شيكاغو الذي روّع أمريكا بجرائمه في عشرينيات القرن الماضي، لم يُقبض عليه في النهاية إلا بسبب ارتكابه مخالفة ضريبية، وبعد ذلك توالى التهم على رأسه!

٢- من البديهي أن الحرب هي أمر سيئ وقد تكون أسوأ الحلول لأي مشكلة، بسبب ما يتعرض له الأبرياء، ولذلك تعارضها الشعوب والكثير من الهيئات السياسية والمدنية والدينية. ولكن من ناحية أخرى قد لا يكون هناك بد منها في بعض الأحيان، كما أنه ليس من الواضح أن هناك حلا أخرى قابلة للتطبيق بسهولة في حالة العراق، بعد أن بلغ الحال ما بلغه.

٣- خرج البعض بشعار "لا للحرب ولا لصدام" ومع افتراض حسن النية وراءه، فهو شعار على درجة كبيرة من السذاجة، لأنه إذا كان من الممكن (نظريا على الأقل) تخيل إمكانية تفادي الحرب عن طريق ضغوط الرأي العام العالمي أو بسبب اختلاف الحلفاء، فإن أحدا لا يعرف كيف يمكن ترجمة "لا لصدام" إلى الواقع، بينما هو "الرئيس القائد الملهم والمُقدّي" الذي أعاد شعبه "انتخابه" - للمرة السادسة؟- منذ أسابيع بنسبة ١٠٠% (وليس ٩٩،٩% كما هو الحال في بقية الدول العربية!) وهو لن يتحى عن طيب خاطر حرصا على سلامة ومصالح شعبه. ولنا درس من الماضي القريب جدا عندما اضطر "الناتو" إلى أن يدكّ "يوغوسلافيا" دكا (إذ أسقطت عليها أربعة أضعاف القنابل التي ألقيت قبل ذلك على العراق أثناء حرب الخليج) قبل أن يتزعزع ثم ينهار نظام ميلوسوفيتش الذي لم يفعل بمواطنيه في البوسنة أكثر مما فعل صدام بمواطنيه الأكراد وجيرانه. ونلاحظ هنا أن ضرب يوغوسلافيا تم بدون قرار مباشر من مجلس الأمن الدولي، إذ كان واضحا أنه في بعض الأحيان لا مفر من العمل وراء ظهر الشرعية الدولية من أجل إرساء قواعدها! الخلاصة هي أن السرطان غالبا ما يرفض الرحيل

بمزاجه عن جسم يحتله كما أن الأمر قد يحتاج إلى عملية قيصرية لخروج طفل جديد إلى الحياة...

٤- هناك بالطبع أسباب متعددة تبرر الحرب (من وجهة نظر أمريكا) بالإضافة إلى ضرورة التخلص من أسلحة الدمار الشامل قبل أن يصل صدام إلى نقطة حرجية في امتلاكها (فيصعب "التعامل" معه بعدها مثلما يحدث مع كوريا الشمالية، ومثلما حدث مع غيرها من قبل) أو التخلص من نظام صدام وما يمثله. وهي أسباب تتعلق بتأكيد مبدأ "الحرب الوقائية" الجديد (في مقابل مبدئي الاحتواء و توازن الرعب الذين سادا أثناء الحرب الباردة)، وإرساء أسس نظام عالمي جديد يقوم على أنقاض النظام القديم الذي بني طبقا لنتائج الحرب العالمية الثانية ولم يعد يمثل الواقع، وتأديب النظم المارقة وإعادة ترتيب المناطق المارقة أو التي تنتج المارقين والمارقة! و"تأمين" مصادر النفط (وليس السيطرة عليها) لصالح استقرار الاقتصاد العالمي (منتجين ومستهلكين) الخ الخ. ولا داعي هنا للخوض في مسألة "من أعطى أمريكا الحق في القيام بكل هذا"، فهو سؤال شيق يستحق تناول، ولكنه فلسفي إلى حد كبير!

٥- الكثيرون ممن يعارضون التخلص من صدام يفعلون هذا كراهية في أمريكا وفي كل ما يأتي منها، حتى لو كانوا يوافقون عليه ويتمنون حدوثه! وهم ثابتون على طريق "الرفض التام أو الموت الزؤام".

٦- تتركز الجهود السياسية في المنطقة على محاولة "منع الحرب" وذلك لأسباب متعددة، ليس أهمها الشفقة على الضحايا الأبرياء. بل وقد يكون السبب الرئيسي وراءها هو الخوف من التغيير، أي تغيير، والإصرار على بقاء الأمور كما هي. وهذه هي المأساة الحقيقية. فإن كان صحيحا أن السماء لا تُغَيَّر ما يقوم ما لم يُغَيَّرُوا هم أنفسهم، إلا أنه في أحيان كثيرة قد يصبح من الضروري "مساعدة" القوم على أن يغيروا أنفسهم عن طريق تغيير ما بهم!

٧- مع التركيز الشديد على ما قبل الحرب أو ما قد يحدث أثناءها، قليلا ما نرى تحليلات تحاول أن تجيب على التساؤلات بما يخرج عن "الكليشيهات" المألوفة عما يمكن أن يحدث بعد أن تسكت السيوف والمدافع وينزاح عن الشعب العراقي المسكين هم صدام، على سبيل المثال:

■ هل ستزداد موجة الكراهية لأمريكا وللغرب في المنطقة؟ من الصعب تصور كيف، إذ قد وصلت إلى درجة التشبع!

■ هل ستتزايد موجات الإرهاب نتيجة للحرب؟ لا يحتاج الإرهاب إلى مبررات جديدة لعملياته، فهو بالفعل في حالة حرب عالمية ضد الصليبيين واليهود، والحرب لن تغير شيئا في هذا القبيل..

■ هل سيفتت العراق إلى دويلات شيعية وسنية وكردية الخ؟ أغلب الظن أن هذا لن يحدث، فهو ليس من مصلحة أحد، كما أن أهل العراق قد اعتادوا على التعايش معا برغم النزعات الطائفية التي كانت تفرقهم.

■ هل ستحاول تركيا الاستيلاء على شمال العراق الغني بالبترو (ولكن أيضا ذي الغالبية الكردية)؟ هذا احتمال قائم. ماذا إذن سيكون تأثير هذا على التوازنات الاستراتيجية في المنطقة؟

■ هل سيتحول العراق إلى واحة ونموذج للديموقراطية والتعايش في المنطقة، وهو البلد الذي عرف الكثير من الصراعات الدموية عبر تاريخه واعتاد الديكتاتوريات؟ بعيدا عن الأحلام الوردية، يمكن القول أنه مهما حدث للشعب العراقي فلا يمكن أن يكون الأمر أسوأ مما عاشه منذ ثلاثة عقود. وبعد فترة من التخبط والتأقلم، فالمرجو أن يصبح العراق، وهو الغني بموارده، دولة مستقرة يانعة. والمرجو أن الشعب الذي عاش عقودا يخاف فيها المرء من ظله، سوف يُقدّر أكثر من غيره قيمة الحرية.

هل ستؤدي الحرب إلى تقدم على طريق حل القضية الفلسطينية، أم على العكس قد تمثل مسمارا في نعشها؟ ربما لا تؤثر الحرب إيجابا أو سلبا. فحل القضية الفلسطينية أصبح رهينة "تحالف" المتطرفين الإسرائيليين والفلسطينيين؛ وما لم يفق العقلاء من الجانبين، وما لم ترفع أيدي من يستثمرون القضية في المنطقة ويتمتعون بالصيد في الماء العكر، فلن يحدث جديدا!

السؤال المهم أخيرا هو: هل استعدت المنطقة للتعامل مع المعطيات الجديدة التي ستنشأ بعد الحرب، أم سيكتفي الجميع بالشجب والسباب؟ وإذا لم تقم الحرب، هل استعدت المنطقة للقيام بالتغييرات الحتمية بيدها أم ستنتظر حدوثها في فرصة أخرى بيد "العم" عمرو؟!

عزومة الشرق الأوسط الكبير

الكثير من الناس في الغرب لا يفهمون لماذا نتدافع، نحن العرب، على الهجرة إلى أوروبا وأمريكا بشتى الطرق وباستماتة؛ ثم بمجرد استقرارنا هناك، يسعى البعض منا لنسف أبراجهم أو لتفجير قطاراتهم وحافلاتهم؟ أو على الأقل نحاول تغيير مجتمعاتهم لتلائم خصوصياتنا؟ لماذا نستعمل ونستورد كل ما ينتجونه، إلا حضارتهم وأسسها؟ بل ولماذا نكرههم لهذا الحد؟ أسئلة كثيرة.

يبدو أن المشكلة الحقيقية هي أن العالم، وخاصة الغرب، بصراحة لا يفهمنا؛ وذلك برغم تكنولوجيتهم المتقدمة وخبرائهم الكثيرين من أمثال تلك المرأة "الأروبة" (كلمة غير موجودة في القاموس، لكنها تعني امرأة صغيرة الحجم، تملك مزيجا من الذكاء والخبث) كوندي.

ولمحاولة المعاونة على فهم كيف نفكر إسمحوا لنا، بسرد الأقصوصة التالية.

قام السيد "أبو كريم"، بدعوة صديقه السيد "حسنونة" وعائلته للعشاء. وبالطبع لم يكن هناك موعد لهذا العشاء حيث لا توجد لدينا نحن العرب مثل هذا الفذاكات التي يسمونها مواعيد. وصل الأستاذ حسنونة، براحتة، بعد العاشرة مساء بقليل. وبدأت الترحيبات، وما أكثرها، والسؤال عن زوجته، ولماذا لم تحضر، الذي رد عليه السيد حسنونة بأنها، كان الله في عونها، مشغولة بشئون المنزل (الحقيقة أنه لم يخبرها أصلا بموضوع العشاء).

المهم بعد دردشه خفيفة، أعلنت ربة المنزل، السيدة أم كريم، أن العشاء جاهز؛ تفضلوا! وإذ بالسيد حسنونة يؤكد أنه ليس فقط قد أفطر متأخرا اليوم، بل أنه قد تناول وجبة غداء مضاعفة في الخامسة مساء، ولذا فهو سيستسمح مضيفيه في التفضل بتناول العشاء، بالهناء والشفاء، بينما سيشاهد هو التلفاز في انتظارهم. (هو يكذب بالطبع، فقد أفطر على كوب شاي وتغذى نصف "ساندويتش" بائت). ومع شهقات أم كريم الإستكارية، وتشديدات أبي كريم، تنازل حسنونة عن موقفه الثابت وأعلن أنه، نزولا على رغبة مضيفيه،

سيشاركهما الجلوس إلى المائدة، فقط لإستمرار الدردشة الشائقة، إذ أنه ببساطة لن يستطيع أن يأكل.

ما إن جلس حتى وضعت أم كريم أمامه طبقا مكدسا بالطعام، مصممة بالطبع على أن يلتهمه عن آخره، إذا لم يكن يعتبر طبيخها رديئا، وتعبها في تجهيزه لا يستحق تقديره. في خجل ودود أكد حسونة أن أم كريم معروفة بطعامها الشهي الذي تؤكل الأصابع وراءه (ليس في هذا نزعات كانيبالية، بل مجرد تعبير رمزي عن التقدير لجودة الأكل)، ولكنه بالفعل متخم ويكاد الطعام يقفز من حلقومه، ولذا فمن المستحيل عليه أكل وجبة كاملة. ولكن (في تراجع تكتيكي) حرصا على مشاعرهما التي يقدرها، سيضغط على نفسه ليذوق أصبع محشي واحد فقط، لا ثاني له.

وهنا، كان صبر أبي كريم قد نفذ، فألقى باليمين (أي أقسم): إن لم يتم حسونة بالطبق، ستكون زوجته، أم كريم، طالقا (نعم، فهذا حق بديهي من حقوق الرجل عندنا). تحرّج حسونة بالطبع جدا، وأعلن مؤكدا (في تراجع استراتيجي) أنه سيُجبر نفسه على الأكل، فقط من أجل خاطر قَسَم مضيفه؛ فهو على إستعداد لعمل أي شيء لتفادي إحداث أزمة عائلية، حتى لو انفجرت أمعاؤه.

وإستمر الأكل، وما تلاه من "الطو" وخلافه، حتى ساعات الصباح الأولى، تقطعه رحلات مكوكية لأم كريم بين المائدة والمطبخ، وتتخلله تهديدات أبي كريم بالطلاق، حتى أتى السيد حسونة على مايكفي ثلاثة مصارعي سومو، كانوا صائمين لأسبوع.

هل فهمنا مغزيات هذا القصة التي هي، بالمناسبة، أمر يحدث كل يوم في كل "عزومة" تتم في أي بيت من بيوت عالمنا العربي العامرة، من المحيط إلى الخليج؟

بغض النظر عما هو واضح من خصال الكرم الزائد، نلفت النظر إلى أنه خلافا على عادات أهل الغرب حيث يقول الغربي ما يعني، ويعني ما يقول؛ فإننا بالعكس تماما نقول دائما ما لا نعني، ونعني ما لانقول. فنحن لا نحسب أن نواجه إختياراتنا (يقال أنه خوفا من أن نصبح مسئولين عن نتائجها)، تاركين الأمر للأقدار ولطفها، ثم نتمنع متمنين أن يُجبرنا الآخرون علي عكس ما نعلن، لأن ذلك هو ما (نظن أننا) نريد.

ونحن بالطبع نمارس هذه اللعبة المشوقة كل يوم، ونعرف قواعدها المتناقضة، ونجد فيها الراحة والمخرج من بعض مآزقنا، وما أكثرها. ربما يخطر ببال أحد من أهل الغرب، وإن كان لن يعلن عن ذلك حرصاً على عدم اندلاع صدام الحضارات، أننا قوم يمثلون بالعقد النفسية؛ وهذا صحيح، بل إن رصيدنا منها هو أكثر، وأعز لدينا، من مخزون النفط. لكننا نرى أيضاً أن لهذا الأمر أصولاً فلسفية عويصة وجذوراً فكرية عميقة، قد يصعب شرحها؛ لذا سنحاول تبسيطها، مستعينين بهذه المعضلة الفلسفية التي يدرسها الطلبة في حصة الفلسفة والمنطق:

هل المقولة التالية صحيحة أم كاذبة: "أنا أكذب دائماً"؟

أيما كانت الإجابة، بأنها "صحيحة" أم "كاذبة"، فسنجد تناقضاً منطقياً لا حل له، مما يجعل هذه واحدة من معضلات، أو مفارقات، المنطق التي تنتظر الحل منذ أيام قدماء الإغريق.

هذه بالضبط مشكلتنا العويصة، فنحن حالة فلسفية ومنطقية ليس لها حل معروف منذ قديم الزمن.

ولكن، لا يصيب اليأس أحداً، أو تأخذنه الشفقة علينا، فنحن في النهاية قوم على قدر من الذكاء وخفة الدم (على خلاف سمعتنا)، ويكفي استخلاص بعض الدروس من القصة السابق سردها، التي سنطلق عليها "نظرية العزومة".

باختصار، ما علي زعماء العالم المتحضر سوى الإنصات جيداً لما نقول: فعندما نصرخ ليل نهار في إعلامنا ومظاهراتنا برفض مبادراتهم ومخططاتهم، فذلك لأننا ندرك خواء أمعائنا (المادية والفكرية والمعنوية) وعجزنا عن عمل شيء بهذا الخصوص (مثل باقي الخصوصيات)؛ ولذا، ففي حقيقة الأمر، فنحن ندعوهم لأن "يعزموا علينا" وأن تكون دعوتهم لنا إلي مبادراتهم تلك دائماً بإصرار لا يلين؛ وإذا تمنعنا، فنحن في الواقع نتمنى أن يفرضوها علينا. وفشلهم في عمل هذا، نتيجة لعجزهم عن فهمنا، هو سر كراهيتنا العارمة لهم التي تدفعنا لتذكيرهم، عبر "ما يسمونه بالإرهاب"، بتشديد العزومة؛ فتصور كم كان السيد حسونه، المذكور أعلاه، سيكره مضيفيه وماذا كان سيفعل لو تركاه وشأنه بعد أول اعتذار له عن الطعام؟؟

هناك الكثير من الأمثلة الدالة، نختار منها هذا بمناسبة مبادرة "الشرق الأوسط الكبير": عندما نفاجأ ببعض الحكام العرب، ممن جلس الواحد منهم

على كرسي الحكم منذ عقود، حتى ضاق عليه (وبه) الكرسي، يخرجون صارخين برفض "الحلول المفروضة علينا من الخارج"، فهم (طبقا للنظرية أعلاه) يعنون بالضبط عكس ذلك. ولم لا، فهم يعرفون يقينا أن هناك مشاكل لا قبل لهم وإخوانهم، من الملوك والرؤساء، بمجابتها، ولا حتى بالإختيار بين بدائل أفضلها سيء. وهم يعرفون أنهم قد أصبح يُنظر إليهم كجزء من المشكلة وليس كجزء من الحل. ما العمل؟ هل نريدهم أن يعترفوا علنا بهذا، أكثر من إعتراف السيد حسونة بأنه ميت من الجوع؟!

زعيمٌ عربي واحد يبدو أنه قد فهم تلك النظرية بعض الشيء؛ وهو الرئيس الفرنسي جاك بن شيراك: فموقفه من مشكلة "حجاب الطالبات" يدل على أنه قد أدرك أننا نعني عكس ما قلناه في مظاهراتنا التي خرجت في فرنسا والعالم العربي؛ وهو أننا ببساطة لن نستطيع الفكاك من أسر القيود المقدسة إلا إذا أجبرنا على ذلك (وعندها سنلجأ للقاعدة الفقهية الجاهزة دائما، بأن للضرورة أحكام).

إذن ما علي زعماء العالم في مجلس إدارة العالم الذي يطلق عليه "قمة الثمانية" إلا أن "يعزموا" علينا أكثر، وإذا تمنعنا نحن وحكامنا (وبالطبع سنفعل) فما عليهم إلا التشديد في العزيمة. وسلاحهم الأخير والباتع هو أن القسم بالطلاق بأنهم سيعملون على تغييرنا رغم أنوفنا ما لم نغير أنفسنا. ففي هذه الحالة؛ هل تظن أننا، ونحن أهل الشهامة والكرامة، يهون علينا أن تخرج، مثلا، حُرمة كالسيدة "لورا بوش" باكية، حاملة حقائبها من بوابة البيت الأبيض إلى منزل أهلها في تكساس، وتاركة طفلها في حضانة أبيهم المشغول بمسؤوليات العالم والعولمة؟ كلا وألف كلا.

ولذا فإن زعماء العالم ساعتئذ سيجدوننا أكثر الناس ليونة وقبولا للتغيير وإعادة رسم الشرق الأوسط الكبير أو الصغير بل، إذا شاءوا، الشرق الأقصى وأمريكا اللاتينية.

فقط علي العالم أن يفهمنا، والباقي علينا وعلى الله المعين لهم ولنا.

ملحوظة ختامية: رجاء مراجعة الكلام أعلاه مرة أخرى وملاحظة أنه على أي حال، مثل غيره من كلامنا، قد لا يعني بالطبع كل ما نقول، ولا يقول كل ما نعني. وكان الله في عون الجميع.

التخلص من البنتاجون

لم يعد سرا أن بعض المراقبين أصبحوا يشيرون إلى مصر باعتبارها "رجل الشرق المريض"

ما الذي جرى؟ وأليس من المحزن حقا أن تتحول أم الدنيا إلى أم المشاكل؟

ليس من الصعب ملاحظة ما يلي:

١- نظام حكم "أوتو- ثيو- أمنو - كليبتو- قراطي". ومن باب الأمانة فهذا هو أيضا النموذج العام السائد في العالم العربي وليس في مصر وحدها. قد تختلف الأوزان النسبية لمكوناته، ولكن "السيكة" واحدة، وعناصرها تشمل الاستبداد والتلاعب بالدين بواسطة محترفيه ودجاليه؛ وتشمل باقة ملونة من أجهزة أمن تنشأ في الأصل من أجل "حماية النظام" ولكنها تستشري في تسلطها وتعمل أحيانا لحساباتها الخاصة؛ وتشمل النهب المنتظم لموارد البلاد بواسطة جماعات "المنتفعين بالحكم".

٢- نخب انكمشت أو صمتت أو انسحبت أو وصلت إلى درجة محزنة من الإفلاس الفكري، لتكتفي غالبيتها ببيع المعلبات الفكرية المسمومة بالجملة والقطاعي، وتبثها عبر دكاكين إعلام دعائي غوغائي تضليلي.

٣- تعليم ببغائي قرودي قادر على مسح ومسح أفضل العقول.

٤- تدين شوفيني هوسي حرفي ظلامي يكرس العنف بأشكاله؛ يصحبه تديين شمولي استبعادي يحلم بتوسيع دائرة التسلط والسيطرة ويهدف، ربما بدافع حسن النية، إلى جرجرة البشرية لدخول الجنة حتى لو كان بالسلاسل.

٥- نظام إدارة متعفن ومهلل ولكنه مرتش؛ لحسن الحظ! وإلا لعجز الخلق عن احتمال جحيمة.

النقاط السابقة تكون جوانب "بنتاجون" أي شكل خماسي الأضلاع، هو عبارة عن قلعة حصينة تحاصر الإنسان المصري بداخلها. والنتيجة الحتمية هي تغطية الجوهر الأصلي للإنسان المصري بطبقات كثيفة ومتكلسة من الجهل والتعصب والفوضوية والسبھلة والكلفة، تجعله يستمرىء القبح ويتأرجح تفكيره بين الفهولة والجمود (لاحظ أن "تفتيح المخ" هو أمر لا

علاقة له "بافتتاح العقل"!؛ وفيما عدا تقديسه الهوسي لمواقيت الصلاة،
يزدري بالوقت وقيمه.

وبالتالي، وبصورة طبيعية تماما، حيث تؤدي المقدمات إلى نتائج
حتمية، فقد أصبح يعجز عن أن يثري البشرية بإنتاج مادي (فيما عدا
التكاثر) أو حضاري ذي قيمة. بل إن التعرف على الجوهر الأصلي لذلك
الإنسان المصري صار في صعوبة العثور على المعادن الثمينة في باطن
الأرض؛ يستدعي عمليات استكشاف عويصة! ليس في كل ذلك أدنى رغبة
في إهانة الإنسان المصري، أو إشاعة الإحباط، ولكنه ينبع عن شعور مرير
بالإحباط إزاء ما وصلنا إليه من تدهور محزن.

النتيجة الحتمية لكل هذا هي أنه إذا راجعنا مختلف المؤشرات العالمية
نجد موقع مصر هو:

— المركز ١٢٠ في معامل الأمم المتحدة للتنمية البشرية (مقارنة
بإسرائيل في المركز ٢٢).

— المركز ١٣٥ في معدل الناتج القومي للفرد، مع ملاحظة أن معدل
الزيادة لإجمالي الناتج القومي في السنوات العشر حتى ٢٠٠٠ لم يزد عن
معدل الزيادة السكانية إلا قليلا جدا. أي أن المحصلة هي "مهلك سر" على
أفضل تقدير (مقارنة بالصين حيث بلغ متوسط صافي النمو السنوي للناتج
القومي ٧,٥% في نفس الفترة).

— المركز ٥٤ بين ٩١ دولة في معامل الشفافية، والمركز ١٠٤ في
معامل الحرية الاقتصادية والمركز ١٠٢ في معامل حرية الإعلام.

— كما أن مصر تحصل على تقدير، ٦,٦ في مجال (انعدام) حرية
الضمير (مقارنة بـ ١,١ للولايات المتحدة و ٢,٣ للهند و ٧,٧ للسعودية
وكوريا الشمالية).

تلك القلعة البنتاجونية الحصينة يؤدي كل ضلع فيها إلى الآخر ويسانده
فيما يشبه دائرة جهنمية ذاتية التغذية بلا نهاية:

— فلا يكفي استبدال الحكم الاستبدادي بنظام "ديموقراطي"، بينما الشعب
على حالته تلك؛ إذ لو سألته عن رأيه عبر انتخابات "صندوقية حرة" تخضع
لمراقبة القضاة، لما انتخب أفضل من حكامه الحاليين. بل على الأرجح

سيختار من هم أسوأ لمجرد ارتدائهم عباءة الدين. (والحال، بالمناسبة، لا يختلف في باقي العالم العربي، حيث نجد أن بعض قاداته — مثل ملكي الأردن والمغرب — هم، بحكم تكوينهم وتعليمهم في الخارج أفضل من نخبهم ومن شعوبهم بكثير!) وهكذا، ومع كثرة الكلام حول الديمقراطية حتى أصبحت "موضة" (حتى بين الذين يؤكدون أن كل موضة بدعة وكل بدعة ضلالة)، فالنتيجة الوحيدة المؤكدة أنها، إذا طبقت الآن، لن تزيد في الواقع عن إضافة حروف ثلاثة (ديمو) ليتحول النظام بقدرة قادر إلى "أوتو- ثيو- أمنو - كليبتو- ديمو- قراطي"؛ ويادار ما دخلك شر. بل ستجد جوقة "ليس في الإمكان أبدع مما كان" سببا وجيها لرفع عقيرتها أعلى وأعلى.

— وكيف يمكن تغيير التعليم إلى نموذج يستند إلى، وينمي، التفكير النقدي الحر المبدع بدون إعادة تأهيل القائمين عليه الذين هم أنفسهم خريجو الحلقة البنتاجونية الجهنمية؛ وبينما المطلوب هو إلقاء المناهج الحالية في صفيحة قمامة (ذات حجم مناسب) والبدء من الصفر. وهذا بالضبط ما فعلته تونس بل — كما يقول المفكر الكبير العفيف الأخضر — أصبح تدريس الفلسفة فيها إجباريا على كافة طلبة الثانوي والجامعات في كل الفروع، بهدف التدريب على الفكر المنطقي والبحث عن الحقيقة بدون ادعاء امتلاك حقيقة مطلقة (ولذلك يبدو أن فرصة تونس في الخلاص هي أفضل من غيرها).

— أما عن التدين والتدين، فحدث ولا حرج. وبينما المطلوب هو ثورة فكرية شاملة، ينصب الجهد على تزويق الخطاب، وبهدف ذرائعي هو "تحسين الصورة". وبالمناسبة، نذكر واقعة طريفة وإن كانت ليست غير اعتيادية: نشرت جريدة "اللواء الإسلامي" التي يصدرها الحزب الوطني الحاكم مقالا في ١١ سبتمبر ٢٠٠٣ (أي في القرن الواحد والعشرين!) بقلم "أستاذ جامعي" عنوانه "السلام على أهل الكتاب بين الحق والباطل" يقول فيه "إن التعالي على غير المسلمين والعدوان على حقوقهم كمواطنين هو من الهدى النبوي الشريف". ثم يؤكد أن "على المسلم ألا يبدأ غير المسلم من مسيحيين أو يهود بالسلام وأن يضطروهم للسير في أضيق الطرق". وإن كان البعض قد طالب بمحاكمة المسؤولين عن "حزب الجريدة" أو، على الأقل، "جريدة الحزب" بتهمة نشر ما من شأنه بث روح البغضاء والكراهية بين

أبناء الوطن الواحد، ويحمل تصريحاً للعدوان على حقوقه.. "إلا أن البعض الآخر يرى أنه ينبغي شكر الكاتب على دوره في إظهار الصورة كما هي وبدون اللجوء إلى التزييق والتزوير.

— ولا داعي للكلام عن الإدارة التي يبدو أن مشاكلها تتزايد طردياً مع زيادة عدد حاملي الدكتوراه في تخصصاتها..

هل هناك من مخرج؟

الأمر صعب بلا شك. لكنك لو سألت عدداً من المراقبين المهتمين المؤرّقين ما العمل؟ وأين الخلاص؟ لوجدت أنهم ينقسمون إلى فئات:

أولاً: من يرون أن حال مصر يشبه كرة كبيرة من الخيط الرفيع تحولت، بعد أن عبث بها الكثيرون لفترة طويلة، إلى كتلة كبيرة من من العقد؛ وأن أية محاولة لفك عقدة منها لن تؤدي غالباً سوى لمزيد من التعقيد أو لتقطيع الخيوط! فالأفضل، حسب زعم أولئك، هو ترك الأمور للزمن الذي هو كفيل بحلها بدون استعجال. ويكفينا في الوقت الحالي استمرار المعونات الأجنبية (بشرط ألا ننسى صب اللعنات على مانحيها الكفار والدعاء عليهم بخراب الديار).

ثانياً: من يرون أن الأمر يحتاج لمعجزة، ولذا فليس لنا سوى الدعاء نحو السماء لعل وعسى أن تتراءف علينا وترحمنا؛ ربما من أجل الحسنات التي فعلها أجدادنا الأبعدون.

ثالثاً: من يرون أن الأحوال لم تصل للقاع بعد؛ ولذا يجب أن ننتظر قليلاً حتى تظلم الأمور تماماً ثم تنهار قبل أن يحدث ميلاد جديد.

رابعاً: من يرون أننا لا نملك ترف الانتظار؛ بل علينا أن نعمل شيئاً، وأن نعمله سريعاً. ولكن قبل عمل أي شيء لا بد من الاعتراف بأن خروج مصر من ورطتها أصبح صعباً لأن أحداً في أي من "أضلاع البنتاجون" له قدرة على كسره والخروج منه؛ ولا مفر بالتالي من طلب يد المساعدة للتخلص من تلك القلعة اللعينة والبحث عن رسوم هندسية لنموذج مشروع لإعادة بعث مصر وتحويلها إلى قلعة للحضارة والحرية والتقدم؛ مع ضرورة نسيان أو هام — أو كوابيس — "خصوصيتنا الثقافية".

ولنتذكر أن السماء لا تعين إلا الذين يعينون أنفسهم.

ملاحظات غير ثورية

حول ثورة يوليو

ليس من اليسير على أي من كان أن يقدم تقويماً دقيقاً لثورة يوليو، فالموضوعية تتطلب الابتعاد في الزمن، وتوافر المعلومات وانعدام المواقف المسبقة. والأسلوب الأفضل والأكثر إنصافاً ينبغي أن يتبنى نقاطاً ثلاثاً إرشادية: مراجعة برنامج الثورة وما حققت منه وكيف؛ مقارنة أوضاع مصر الآن بما كانت عليه قبل الثورة لمعرفة حساب المكسب والخسارة؛ ومقارنة أوضاع مصر الآن بأوضاع دول أخرى تشابه مصر في ظروفها. وهذه أمور تستلزم الكثير من البحث والتقصي لكي تكون النتيجة حقانية ومُنصفة، ولكن كل ما سنحاوله هنا هو تقديم بعض الملاحظات التي نرجوها موضوعية بقدر الإمكان.

بدأت الثورة على شكل "حركة مباركة" قامت بها مجموعة "الضباط الأحرار" بالجيش، وبعد قليل تحولت إلى "ثورة". وهي "ثورة" لم يكن لها شعارات تتجاوز الشعارات المدرسية من عينة "الاتحاد والنظام والعمل" أو "القضاء على ثلاثي الفقر والجهل والمرض". ثم تبنت، بعد أن قامت، مجموعة من الأهداف (ستة)، تدور حول أربعة محاور. الأول يتعلق "بالقضاء على الاستعمار (وأعدائه)" أي تحرير مصر (أي منطقة القناة) من الإنجليز. وقد تحقق هذا الهدف بسهولة نسبية ربما أدهشت رجال الثورة أنفسهم إذ تم الاتفاق مع الإنجليز وتحقيق الجلاء في يونيو ١٩٥٦. والمحور الثاني، المرتبط بالأول، هو "إقامة جيش وطني قوى" وقد لقي الثوار بعض الصعوبات في تحقيق هذا الهدف إذ تردد الغرب في المساعدة عليه، فقاموا بالتوجه إلى الكتلة الشرقية بادئين بذلك حقبة طويلة من الاعتماد عليها. المحور الثالث يتعلق بتغيير الخريطة الاجتماعية-الاقتصادية لمصر عن طريق أهداف "القضاء على الإقطاع" و "إقامة عدالة اجتماعية" و "القضاء على الاحتكار (وسيطرة رأس المال على الحكم)". وإن كان قد تم القضاء على الإقطاع عن طريق تحديد الملكيات الزراعية، متبينة أفكارا كانت تناقش بالفعل، وبصورة ليست غريبة على الكثير من الثورات في العالم، إلا

أن الثورة المصرية، وبالذات بقرارات ١٩٦١ الاشتراكية، قد انقضت على الرأسمالية المصرية الناشئة بصورة لا مبرر لها مما أدى إلى وأد تجربة الاقتصاد الحر، ثم أقامت على أنقاضه نظاما هو مزيج من "رأسمالية الدولة" و"الاشتراكية" كان له بعض النجاح (إقامة قاعدة صناعية لا بأس بها) والكثير من الفشل نظرا لخيبة القدرات الإدارية وانعدام الحافز الشخصي. ومن ناحية أخرى، أحدثت الثورة بعض التقدم على طريق العدالة الاجتماعية بانحيازها للبورجوازية الصغيرة والفقراء مما ساعد على إمكانية صعود أبناء هذه الطبقات على السلم الاجتماعي لأسباب غير الانتماء الطبقي، وإن كان مجتمع "الخمسـة بالمائة" قد عاد اليوم، مع تغير مكوناته من "تحالف الإقطاع ورأس المال" إلى تحالف "المنتفعين بالحكم".

أما المحور الرابع فيتعلق بشكل الحكم في البلاد عن طريق "إقامة حياة ديموقراطية سليمة". وبينما كانت الأهداف الأخرى حول "المتغيرات" فهذا يتعلق "بالثوابت" التي تعنى بكيفية تنفيذ باقي الأهداف. ففي حياة الأمم تتغير الأهداف والأولويات والخطط مع الزمن وبحسب الظروف والاحتياجات، ولكن الأهم هو أن تحدد أولا وقبل كل شئ شكل الدولة والعقد الذي سيربطها بالشعب، أي "الطريقة" (الآلية، النظام) والمرجعية التي ستمارس بها سبل تحديد الاختيارات وتنفيذها. ومن هنا كانت أهمية هذا الهدف على قائمة أهداف الثورة. ولكن، وبدون أدنى شك، لقد كان الفشل الذريع فيما يتعلق بهذا الهدف هو من أكبر أخطائها وخطاياها. فقد كانت هناك قبل الثورة ليبرالية ديموقراطية برلمانية؛ صحيح أنها كانت لا تزال بالرغم من مرور عقود عليها كرضيع مريض بالأنيميا يحتاج للعلاج، ولكن الثورة قتلتها ودفنته واعتمدت نظام الحزب الواحد في مستنسخات مختلفة: هيئة تحرير، اتحاد قومي، اتحاد اشتراكي، حزب مصر، حزب وطني. كما اعتمدت نظام الفكر الواحد (الذي، إحقاقا للحق، لم يبدأ فوراً مع "تأميم الصحافة"؛ إذ كانت تدور في الستينيات، بعكس ما يظن الكثيرون، معارك فكرية ضارية ونهضة فنية ومسرحية حقيقية. ولكن هذا كان كله بقوة الدفع الذاتي). ومع أفول نجم أعلام الفكر الموجودين على الساحة، من نبت ما قبل الثورة، انتهى الأمر بالاستكانة طلبا للسلامة أو سعيا للتسلق، حتى تكون جيل جديد من المفكرين المزورين (بفتح الواو وبكسرهما) الذين تولوا "قيادة" الحياة الفكرية، مرتدين طاقيات مختلفة حسب توجهات كل عصر. وما زالت السيادة لهؤلاء حتى اليوم.

إن — وبغض النظر عن المناقشات حول كون "الثورة" مجرد "انقلاب" — فقد كانت أجندة الثورة المصرية تقدمية في مجملها، إلا أنها لم ترق إلى مستوى الثورات أو المشاريع الوطنية العظمى التي قامت بها شعوب أخرى. وإن كان عبد الناصر قد اعتمد منهجا برجماتيا واتجه ناحية الاشتراكية بعد سنوات، إلا أن المشكلة الحقيقية هي أن الثورة لم تقم لإرساء وتحقيق مبادئ عليا مثل الثورة الفرنسية (الحرية والمساواة والإخاء — التي غيرت تاريخ أوروبا والعالم)، أو لتنفيذ مشروع وطني كبير مثل ما قام به الإمبراطور "ميجي" في اليابان (إنهاء عزلة اليابان الذاتية واعتماد الحضارة الغربية) أو ما قام به غاندي ورفاقه في الهند (تحقيق الاستقلال وإقامة دولة تعددية علمانية ديموقراطية) أو ما قام به أتاتورك في تركيا (إنهاء دولة الخلافة واعتماد الحضارة الغربية) أو حتى لتطبيق نظرية سياسية متكاملة مثل الثورة الاشتراكية في روسيا.

والحق يقال أنه على خلاف فساد الملك وجزء من الطبقة الحاكمة قبل الثورة، فقد كان عبد الناصر شخصا، وباعتراف أعدائه، "نظيفا" بلا مثالب وعاش عيشة "إسبرطية" في نقشف، وحكم مصر معتمدا على الكاريزما الهائلة التي كان يمتلكها واستعاض بها عن الديموقراطية مستندا إلى قدرته على الشعور بنبض الشارع ورغبات الشعب الحقيقية. ولكن مع الوقت، أصبح لا يدرك أن الشعب لم يعد ينبض إلا بما يظن أنه "نبض الرئيس" وذلك تحت تأثير الخوف وإيثار السلامة إذ أصبح أمن الثورة (أصبح فيما بعد "أمن الدولة") قبل كل شئ وفوق كل أحد.

ولقد كان يمكن لعبد الناصر، اعتمادا على الثقة الهائلة (العمياء) التي منحه إياها الشعب، أن يقوده في اتجاه مشروع حضاري كبير ولكنه استنفذ طاقاته وطاقات مصر في معارك حقيقية ووهمية خرج منها ببعض المكاسب والانتصارات وبكثير من الخسائر والهزائم. ولنا أن نتساءل لماذا لم يتعلم عبد الناصر من كتب التاريخ أو حتى من الدروس التي كان لا بد قد سمعها، على سبيل المثال، من "نهر و" رفيقه في ثلاثي "الحياة الإيجابي"، عن تجربة الهند واختياراتها الحاسمة. ولماذا لم يلاحظ عبد الناصر قدرة زعماء بعض حركات التحرير الكبرى أمثال غاندي (ونهر و من بعده) على التفريق بين إيجابيات الحضارة الغربية (الحرية، العلمانية، الديموقراطية، التفكير العلمي والتقدم التكنولوجي، الخ) وبين سلبياتها (الاستعمار، الخ)،

ولذلك حرصوا أشد الحرص على ألا يتحول صدامهم مع الاستعمار إلى صدام مع الحضارة.

ويحتاج الأمر إلى دراسة حول أثر الخلفية الاجتماعية والتعليمية والأيدولوجية للقائمين على الثورة المصرية مقارنة بالآخرين في اختيار ما اختاروا. ولكن يبدو أنه لم يكن وراءهم أو لديهم فكرة "حضارية" محددة (وإن كان هناك وعي، كما يقول عبد الناصر في "فلسفة الثورة"، بمركزية مصر وبالدوائر التي تحيط بها)، واختلط الأمر عليهم بين "الاستقلال التام، وبين "العداء للغرب" دولاً ونظماً وحضارة. وبرغم السهولة النسبية التي تم بها إجلاء الإنجليز وتحرير مصر بعد أربعة سنوات فقط من قيام الثورة (الأمر الذي ربما ساعد على إتمامه تعاطف أمريكا مع الثوار) وبالرغم من مساعدة الولايات المتحدة الحاسمة على إزالة آثار حرب ١٩٥٦ وجلاء الإنجليز والفرنسيين والإسرائيليين في غضون أشهر قليلة، إلا أن الثورة استمرت في حالة عداء عصابي للغرب، أجّجه كالنار الشعور بالهزيمة والمهانة أمام إسرائيل والكراهية لها، في صراع اختلطت فيه الأوراق والرؤى. وقد تأصل العداء للغرب واستمر، وصار مساوياً للوطنية والقومية. وحتى عندما تمارس حكومات اليوم سياسات "موالية للغرب"، فالعداء الشعبي مازال على أشده. وبينما اختلفت دولة كالهند سياسياً مع العالم الغربي بشدة، وهي دولة تتميز بكبرياء وطني قل أن يكون له مثيل، إلا أنها قط لم يختلط عليها الأمر فترفض أو ترفض الحرية والعلمانية والديموقراطية كراهية في الغرب. ونتيجة لذلك ها نحن نراها اليوم دولة كبرى، تفخر بأن يطلق عليها لقب "أكبر ديموقراطيات العالم" وهي قوة ذرية وتكنولوجية لا يستهان بها، تقف في طليعة الدول المصدرة للبرمجيات في العالم (بينما نجحت مصر في تحقيق موقع في طليعة الدول المصدرة للإرهاب - فكراً وتنفيذاً....)

وقد تصلبت شرايين الثورة مما أدى لهزيمة ١٩٦٧ وعاشت على الأدوية. وليس من المناسب التساؤل عما إذا كان بإمكان السادات أن يتعلم من أخطاء الماضي ويلعب الدور الذي لعبه فيما بعد جوريباتشيف ثم يلتسن في روسيا، مدركاً أن ما ينقص مصر بالأساس هو الدخول من باب الحضارة الواسع. فبعد نجاحه في قيادة مصر إلى انتصار أكتوبر ١٩٧٣ (وهذه أكبر حسناته القليلة) راح يقيم ديموقراطية "ذات أنياب" على مزاجه،

في الوقت الذي كرّس جُلَّ جهده للتمهيد لقيام الدولة شبه النيوقراطية في مصر. وبعد أن نال "توبل" بدلا من "الأوسكار" التي استحقها (كما قالت عنه جولدا مائير)، رحل على أيدي "أولاده" من الإرهابيين الذين كان قد أطلقهم وأطلق لهم العنان.

ومن المهم هنا أن نتذكر أن الثورة التي حلت الأحزاب عند قيامها، استتشت من ذلك جماعة الإخوان المسلمين وحرصت على أن يكون لهم وزير في وزارات الثورة الأولى مما يعني، ضمنا على الأقل، وجود تحالف أو تفاهم ما (بالإضافة إلى ما عرف عن سابق انضمام معظم الضباط الأحرار للجماعة، وإن كانوا قد تركوها فيما بعد). ولكن بعد قليل اتضح للثوار أن الإخوان لا يحبون دور الشريك الأصغر أو الصامت، فهم هناك لتحقيق حلمهم القديم، وبدأ صراع استمر لسنوات. والحقيقة أن عبد الناصر لو كان قد أعلن بوضوح أن مصر ستكون دولة "مدنية" (إن كان تعبير "العلمانية" يثير اللغط) لا مكان فيها لخلط الدين بالسياسة أو العكس، لكان قد استراح وأراح، ولأصبح الصدام مع الإخوان صراعا حول أساس الدولة وليس على السلطة. ولكن بدلا من ذلك قام عبد الناصر بتأميم الدين، بمعنى تسييسه وإخضاع المؤسسة الدينية للحكم، وإن كان قد فعل ذلك مصحوبا بحذر شديد من تدين السياسة، وصل إلى عدم التردد في شن أعنف الهجوم على جهات مثل السعودية ومنظمة المؤتمر الإسلامي متهما إياهما بالرجعية وموالاتة الاستعمار. ولكن بمجيء السادات، الذي ارتدى عباءة "الرئيس المؤمن" امتد الأمر إلى تدين السياسة، ليصبح الاثنان، الدين والسياسة، وجهين لعملة واحدة بائرة. والتفسير الشائع بأن السادات استعان بالإسلاميين لمجرد التخلص من الناصريين يبدو، والله أعلم، تفسيرًا ساذجا أو على الأقل جزئيا. فلو لم يكن مُبَيست النية على التصالح مع الإسلاميين عودة إلى اتفاق "ما" (كان قد تم قبل أو مع بداية الثورة)، لما قام بما قام به، بالصورة التي فعلها. أي أنه قام باختيار استراتيجي وليس "حركة" تكتيكية. ولقد كانت الحقبة الطويلة التي أمضاها كأمين عام لمنظمة المؤتمر الإسلامي متسقة تماما مع توجهاته. وهكذا، فما إن حانت له الفرصة بعد الانتهاء من حرب أكتوبر وتوابعها حتى صرف جهده في تحويل نظام الحكم في مصر إلى نظام شبه نيوقراطي، قننه قبيل رحيله في تعديل دستوري (١٩٨٠) لعلمه بصعوبة التراجع إلى الخلف في مثل تلك الأمور..

ولكن ماذا بقي اليوم من آثار للثورة؟ لابد أن نذكر من محاسنها أنها لم تتحول إلى ثورة دموية، وما كان أسهل أن يحدث هذا، ونجحت في وقاية مصر من قيام سلسلة من الانقلابات مثل تلك التي ابتليت بها دول أخرى عديدة. هناك السد العالي (وهو مشروع عظيم بكل المقاييس) وقناة السويس التي عادت لأصحابها. هناك نظام الحكم الجمهوري ولكنه لا يختلف كثيرا عن النظام الملكي.. وقد فشلت الثورة في كبح جماح الزيادة السكانية، إذ تضاعف أهل بر مصر أكثر من ثلاثة مرات وربع في نصف قرن، وما زالوا يتزايدون بمعدل ١,٨% سنويا. هكذا وبرغم جهود التنمية الجبارة، فما زال معدل الدخل القومي للفرد يراوح ٤٠٠ دولار بما لا يختلف كثيرا عن المعدل عند قيام الثورة بعد مراعاة التضخم، ومقارنة بإسرائيل ١٨ ألفا، وتايوان ١٥ ألفا، واليونان ١٢ ألفا، وكوريا الجنوبية ١٠ آلاف. وفقدت العملة الوطنية أكثر من تسعة أعشار قيمتها. وبرغم جهود تنفيذ حلم طه حسين بجعل التعليم كالماء والهواء، مازالت الأمية تنتشر ظلامها في رؤوس حوالي نصف السكان بينما تخرج المدارس الملايين من "الصمامين" وأنصاف المتعلمين. وبعد أن وُحِدت الثورة من نظم التعليم المختلفة، زرعت بذرة ازدواجية التعليم على أساس ديني، الأمر الذي استفحل إلى أن يصبح اليوم أخطبوطا. وقد تراجع دور الجمعيات الأهلية والمجتمع المدني لدرجة العدم، وانحسرت ريادة مصر الفكرية والفنية للعالم العربي. ولا يمكن الزعم بأن الفساد والرشوة والمحسوبية هي أقل اليوم عما كانت عليه قبل الثورة، بل قد فاقتها. ومن ناحية أخرى، فقد ارتفع متوسط العمر إلى ٦٧ سنة، وانخفض معدل وفاة الأطفال إلى ٤٠ في الألف، وتكونت مظلة تأمينات اجتماعية معقولة، ووصلت مياه الشرب الصالحة إلى أكثر من ٩٠% من السكان، وانتشرت شبكة طرق مرصوفة لا بأس بها، وقامت صناعة سياحية نشطة وجرت محاولات للخروج من وادي النيل الضيق. وقد تحسنت أوضاع المرأة في بعض النواحي بينما تدهورت في أخرى....

أما عن الأقباط، فليس سرا أن أوضاعهم قد تدهورت بعد الثورة. وإن كان من غير الإنصاف التركيز على آثار تحديد الملكية والتأمين عليهم، إذ أنهم لم يكونوا الوحيدين المتأثرين أو المقصودين بها، إلا أنه من الجلي أنهم كانوا أكثر من عانى (نسبيا) من تبعات تلك السياسات. كما أن تهميشهم السياسي في عهد عبد الناصر، نظرا لندرة وجود أقباط بين "أهل الثقة" الذين

قربهم واعتمد عليهم، تحول فيما بعد إلى إرهاب تحت سمع وبصر الدولة. ورأى الأقباط بطريركهم يوضع تحت الإقامة الجبرية وعشرات من رجال الدين يُعتقلون، بصورة لم يسمع بمثيلها أحد حتى في عهد المماليك. وانتهى الأمر بالاستقرار على استبعاد الأقباط والانتقاص من مواظنتهم ومعاملتهم مثل كومبارس من الدرجة الرابعة، (أو الثالثة، في حالة الحاجة إليهم). وإذا نظرنا إلى موضوع بناء الكنائس كمعيار لقياس درجة مساواتهم فإننا نجد أن ما يشكو منه الأقباط عادة هو القرار الوزاري للعربي باشا، الصادر في ١٩٣٤ (أي قبل الثورة...)، الذي يضع شروطا عشرة - مهينة - لبناء الكنائس. ولكن يبدو أن الثورة في بداية أيامها، والحكومات التي سبقتها، قد أسقطته من ممارساتها، وذلك إلى أن عادت الدولة مع عصر السادات وبعده إلى الالتزام به نصا وروحا كطريقة لتأكيد ذمية أهل الذمة. والدليل على ذلك هو دراسة إحصائية تحلل القرارات الجمهورية الصادرة عبر فترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ والمتعلقة ببناء الكنائس حيث تدل الأرقام على أن ٢٠٣ قرارا جمهوريا قد صدر (١٠٤ للأرثوذكس و ٨٦ للإنجيليين و ١٣ للكاتوليك) منها فقط ١٥ قرارا يتعلق بكنائس جديدة، بينما صدر ١٥٦ قرارا "لتقنين" أوضاع كنائس قديمة أنشئت في أوائل الثورة أو قبلها. فمن الواقعية إذن أن نستنتج أنه في ظل الدولة شبه الثيوقراطية التي أسسها السادات من رحم الثورة، أصبح من غير الواقعي أن ينتظر الأقباط أوضاعا أفضل مما هم فيه، أو أن يطالبوا بحقوق تتنافى مع طبيعة مثل هذه الدولة.

ما هي إذن المحصلة النهائية لثورة يوليو؟ ليس من غير الإنصاف، أخذين في الاعتبار الأسئلة الإرشادية الثلاثة التي ذكرناها في المقدمة، أن نقول أن النتيجة هي: "باق للإعادة". لقد أنفقت مصر نصف قرن من عمرها في البحث عن نفسها. ولكن بدلا من أن تفعل ذلك وتجدد ذاتها وتجدها في نور الحضارة الذي يسطع أمامها في الأفق، يبدو أنها اختارت بدلا من ذلك أن تحفر أنفاقا عميقة بحثا عن الضوء في نهايتها. أو أن تحاول السير للأمام بينما رقبته "ملووحة" ١٨٠ درجة ونظرها مثبت على الخلف. فما أحوج مصر اليوم إلى "ثورة" جديدة تعيد وجهها إلى الاتجاه الصحيح وتركز عينيها وفكرها وطاقاتها بثبات نحو الأمام.

مدرسة المشاغبيين!

تربعت على عرش الفكاهة في مصر لسنوات طويلة مسرحية "مدرسة المشاغبيين" بطولة الفنان عادل إمام وصحبه، وفيها مجموعة من الطلبة الذين يعانون من "التخلف الدراسي" المزمن، مصحوبا بنمو بيولوجي أسرع بكثير من النمو العقلي أو النفسي. ولصالح الجميع، قررت إدارة المدرسة وضع المجموعة في فصل واحد تحت إشراف مُدرّسة، صارت تعاني الأمرين في محاولتها التعامل معهم، مما يؤدي إلى المفارقات الفكاهية، محور المسرحية.

وبدون أدنى نية في الإساءة إلى أحد، فهل يملك المرء عند استعراضه لأحوال العالم العربي (والإسلامي) إلا أن يتذكر تلك المسرحية، أخذا في الاعتبار خفة ظل ممثليها في ألعيبهم التي تبعث على الضحك، مقارنة بالممثّلين "الواقعيين" الذين يبدو أنهم قد اندمجوا في أدوارهم إلى الحد الذي باتوا معه يصدقون أنفسهم ويأخذونها بجدية أكثر من اللازم بكثير. إن العالم، من أقصى الغرب إلى أقصى الشرق، يتعامل بالفعل مع العالم العربي (والإسلامي) بنفس منطق المسرحية المذكورة، فقد أصبح ينظر إليه "كماوى" لمجموعة من المشاغبيين الذين لا أمل فيهم، ولا طريقة تتفع معهم إلا استخدام العصا. ولكن لا بأس من محاولة تهدئة مشاعر ولى أمر "المشاغب" من أن آخر على طريقة "ابنك ولد كويس وعنده إمكانيات؛ فقط لو كف عن التخريب يبقى هائل!"

السؤال المهم هو: كيف وصلنا إلى هذا الحال؟

ولكن يبدو أن السؤال الأهم هو: هل هناك مشكلة أصلا؟! فالذي "يتعاطى" وسائل الإعلام لدينا يخرج بانطباع قوى أنه لا مشكلة هناك ولا يحزنون وكل شيء عال العال. وإن كانت هناك مشكلة فهي آتية من العدو (الأمريكي/الصهيوني/الصليبي) الغادر واللعين، الذي أولا: لا يكف عن "القر" على أمتنا، ولا يريد لها سوى الشر، ولكننا بإذن الله سنكيد له الكيد كيدين، أو ربما أكثر! وثانيا: يحاول "الصراع مع حضارتنا" والعراك مع ثقافتنا، ولكن لدينا كتيبة من ألف "دون كيشوت" سيناطحونه بسيوفهم حتى

النصر! وثالثًا: يسعى إلى "تشويه صورتنا"، ولكننا سوف نقوم على التو
بإرسال خبراء يتحدثون لغات الفرنجة إلى كافة أنحاء العالم من أجل تحسين
الصورة!!

وهكذا يستمر مهرجان خداع النفس؛ فعلاج الكذب على النفس هو
المزيد من الكذب، الذي ينصح الأساطين بترديده باستمرار وبصخب شديد
حتى يصدقه الآخرون، إلى أن ينتهي الأمر بأن يصدقه قائله نفسه! (راجع
حكاية جحا).

لا داعي إذن لأن يتابع قراءة هذه السطور من ينتمون إلى ذلك
"المعسكر"، فهي موجهة للأقلية التي يؤرقها الحال وتريد أن تنبش في
الجذور سعيًا لتفهمه ثم لإصلاحه. وهي سطور لا تقدم حلولًا قدر ما تثير
من تساؤلات.

أولاً: هل المشكلة في الفقر؟

يقول عدد من الكتاب والمفكرين بأن الفقر هو الذي يقف وراء
الإرهاب، بل هو مرتع التخلف. وطالب البعض بمشاريع "مارشال" لضخ
الأموال والقضاء على الفقر في المنطقة. وبغض النظر عن أن "أبطال"
الأحداث الإرهابية ينتمون إلى الطبقة الغنية أو المتوسطة، فالقائلون بهذا
ينسون أن العالم العربي بموارده هو من أغنى بقاع الأرض في الثروات.
وحتى إذا نظرنا إلى الدخل القومي الإجمالي (مع ما في هذا المقياس من
قدرة على إخفاء المفارقات بين الدخل العليا والدنيا - ولكن هذا موضوع
آخر)، فإننا نجده يتجاوز حالياً نصف تريليون دولار، وهو ما يزيد بنسبة
٢٠% عن الدخل القومي للهند التي يبلغ عدد سكانها ما يقرب من أربعة
أضعاف العالم العربي. إذن لو كان الأمر يتعلق بالفقر لكان من الطبيعي أن
تصبح بلد مثل الهند دولة "رائدة" في تربية وتصدير الإرهاب. ولكن بدلاً من
ذلك، وبرغم مشاكلها الكثيرة، فإننا نعرفها كأكبر ديموقراطيات العالم،
ونحسدها على تعدديتها، وننبره من كونها تحتل مركز المصدر الثاني
للبرمجيات في العالم، ونراها تخطو خطوات واثقة لتصبح واحدة من القوى
الستة أو السبعة الرئيسية في العالم.

[نفتح قوساً بمناسبة الكلام عن الهند: انتُخب يوم ١٩ يوليو ٢٠٠٣
الدكتور "عبد البكير زين العابدين أبو الكلام" رئيساً لجمهورية الهند بأغلبية
٨٩,٦% من أصوات الناخبين. وهو الرئيس الثاني عشر، والرئيس المسلم

الثالث لدولة الهند منذ استقلالها سنة ١٩٤٥. ورغم أن منصب رئيس الجمهورية شرفي إلى حد كبير، إلا أنه يعتبر رمز الدولة وله سلطة حل البرلمان، وتعيين رئيس الوزراء بعد الانتخابات العامة.

والدكتور "أبو الكلام" عالم فيزيائي يبلغ من العمر سبعين سنة، وكان يعد بمثابة الأب الروحي لبرنامج الهند النووي والصاروخي الذي رأسه لسنوات عديدة، ولم يشكك أحد في "ولائه" باعتباره العدو الرئيسي للهند هي دولة باكستان الإسلامية....

ومن المعروف أن نسبة المسلمين في دولة الهند إلى إجمالي السكان أقل من ١٤%، بينما يمثل الهندوس (من أتباع "الديانات الباطلة"....) الأغلبية الساحقة. ويأتي انتخاب رئيس مسلم في هذه الظروف - بعد ١١ سبتمبر ومع أحداث كشمير وبعض المصادمات الطائفية - ليؤكد على رسوخ تقاليد الحكم العلماني التعددي في الهند بصورة تدعو العالم المتحضر للانحناء تقديراً. ونغلق القوس].

ومن ناحية أخرى إذا راجعنا دخل العالم العربي من تصدير البترول في ربع القرن الأخير فسنجده يقدر بما يتراوح ما بين ٤ و ٥ تريليون دولار (بالأسعار الحالية). وهو رقم يمثل ثروة هائلة، لو أحسن استغلالها لوجب أن يتضاعف إجمالي الدخل القومي السنوي إلى أضعاف مستواه الحالي.

وحتى لا نتوه في معنى وقيمة تلك التريلونات (أي آلاف المليارات) فيحسن بنا أن نذكر أنه بعد الحرب العالمية الثانية، قامت الولايات المتحدة بعرض "خطة مارشال" الشهيرة من أجل إعادة بناء أوروبا التي كانت عندئذ قد تحطمت تماماً من جراء تلك الحرب الطاحنة. وكانت الخطة تقضى بتقديم مساعدات اقتصادية بحد أقصى عشرين مليار دولار لمجموع الدول التي ترغب. وقد قبلت بالخطة دول أوروبا الغربية كلها فيما عدا فنلندا وأسبانيا. وانتهت في عام ١٩٥٣ بعد إنفاق ١٣ مليار دولار، أي حوالي مائة مليار دولار بالأسعار الحالية. وبفضل عرق ومجهودات وتضحيات أبنائها وبمساعدة هذا المبلغ، أعادت أوروبا الغربية بناء نفسها وأصبحت على ما نرى، قلاعاً اقتصادية هائلة. وقد ساهم مشروع مماثل "لخطة مارشال" في إعادة بناء اليابان لتصبح، وهي الدولة المحرومة تماماً من أية موارد إلا "أدمغة" أبنائها، الاقتصاد الثاني في العالم يعد الولايات المتحدة.

أين ياتري أنفق العالم العربي تلك الثروة التي حصل عليها من بيع نفطه (التي تزيد بما بين ٤٠ و ٥٠ مرة عما حصلت عليه أوروبا الغربية بموجب خطة مارشال المشار إليها أعلاه)؟ تدل بعض التقديرات على أن ما بين ثلث ونصف هذه الثروة قد أهدر على الصراعات والنزاعات العسكرية بين دول المنطقة (العربي/ الإسرائيلي، العراقي/ الإيراني، وحرب الخليج) أو الصراعات الداخلية كما في السودان ولبنان والعراق واليمن وغيرها (دراسة سعد الدين إبراهيم في مقدمة كتاب "الموجة الثالثة"). يلي ذلك استثمارات استخراج البترول وإنفاق هام على بناء البنية التحتية في دول الخليج. ثم بعد ذلك يأتي وجهان واضحا للإنفاق: من ناحية، البذخ السفيه في عواصم العالم، والذي ساهم في رسم الصورة النمطية للعربي "الغني العربي السفيه"؛ ومن ناحية أخرى الإنفاق الديني الهائل (بناء وإدارة آلاف المساجد والمدارس في شتى بقاع الأرض والدعوة الدينية الخ) بالإضافة إلى ما ينفق عن قصد أو بغير قصد لتمويل شبكات الإرهاب، وهي التي تساهم في رسم الصورة النمطية الجديدة للعربي والمسلم "الإرهابي" أو، إذا شئنا تلطفًا، "الولد المشاغب"!

باختصار: العالم العربي ليس فقيرًا، وإن كان بإمكانه بالقطع لو أحسن إدارة موارده أن يكون أكثر غنى وأن يكون توزيع الدخل بين أبنائه أفضل. ولكن لا هذا ولا ذاك يصلح وحده لتفسير الأحوال! وإن كان من البديهي أن الفقر، على مستوى الأفراد أو الأمم، لا يشجع على التقدم، إلا أنه لا توجد علاقة شرطية مباشرة بين الفقر والتخلف: فليس كل فقير متخلفًا (أو إرهابيًا) ولا كل متخلف (أو إرهابي) فقيرًا! [ونضيف، توضيحًا للأمور، أن ليس كل "متخلف" "إرهابيًا"، ولكن كل "إرهابي" هو غالبًا "متخلف"]. وأخيرًا فإن الفقر، أحيانًا على الأقل، هو "نتيجة" للتخلف، وليس "سببًا" وراءه...

ثانيًا: هل هو الانفجار السكاني؟

أشار إلى هذا هنتجتون، كما أشار آخرون، إذ يلاحظ أن تعداد المسلمين في العالم قد تضاعف (عن طريق التكاثر) أكثر من أربعة مرات (٤٣٠%) في خلال نصف القرن الأخير ويكاد يصل إلى ١٣٠٠ مليون نسمة. هذا في الوقت الذي ارتفع فيه سكان العالم كله إلى ستة مليار نسمة بما يمثل ٢٣٥% مما كان عليه سنة ١٩٥٠، وفي نفس الفترة وصلت دول

نامية مثل الصين والهند إلى ما نسبته ٢٢٤% و ٢٧٤% على التوالي، نتيجة تنفيذ برامج صارمة لتنظيم النسل. وبغض النظر عما يؤكدّه أقطاب الفاشيين الإسلاميين الجدد عبر الفضائيات العربية من أن هذه "القنبلة الإسلامية" هي أقوى سلاح في أيدي المسلمين لغزو العالم (!؟)، فلا شك أن مثل هذا الانفجار السكاني الهائل قد أدى إلى تزايد نسبة الأجيال الجديدة، تحت ٢٥ سنة، إلى ما يتراوح بين ٥٠% و ٥٥% من إجمالي السكان في العالم العربي والإسلامي، في الوقت الذي لا تتعدى فيه هذه الشريحة نسبة ٢٧ - ٣٠% في الدول المتقدمة.

وهذه الأجيال الجديدة عرضة لندرة متزايدة في إمكانيات التعليم وفرص العمل والخدمات التي يحتاج توفيرها، إذا كانت هناك رغبة في رفع مستويات المعيشة وليس فقط ملاحقة أفواه المواليد الجدد، إلى استثمار رؤوس أموال لا قبل لأحد بها، تصل إلى ٢٠ - ٢٥% من إجمالي الدخل القومي. ليس هذا فقط ولكن هذه الأجيال الجديدة، وبحكم السن والإحباط الذي تعيشه، هي التربة الخصبة لعمليات التجنيد وغسيل المخ التي تقوم بها تنظيمات الفاشيين الجدد.

هناك إذن مشكلة واضحة فيما يتعلق بالانفجار السكاني الذي تبدو معه كل محاولات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكأنها من قبيل النفخ في قربة مثقوبة ثقباً هائلاً. وإلى أن تجد هذه المشكلة حلاً، فسوف تعاني دول العالم العربي والإسلامي، وسيعانى العالم كله...

ثالثاً: هل هناك مشكلة في نظام التعليم؟

أصيب الإعلام لدينا بحالات تشنج عند سماع أن هناك في الغرب من يلومون نظم التعليم في العالم العربي والإسلامي لأنها توفر التربة التي ينمو فيه الإرهاب، مطالبين بتعديلها لتصبح أكثر انفتاحاً فتدعو، على سبيل المثال، إلى "قبول الآخر".

والحقيقة أن الأمر أخطر من مجرد "تدريس" قبول الآخر وحقوق الإنسان، أو غير هذا من الأفكار الطيبة والمفيدة. فنظام التعليم لدينا قائم تماماً على "التلقين" وهو الذي يمكن معه أن يستذكر ويستظهر الطالب "المعلومات" بكافة أنواعها، حتى العلمي منها، وينجح وقد يتفوق بل وقد يحصل على الدكتوراه، ولكنه يظل إلى حد كبير عاجزاً عن "التفكير" السليم! وليس من المستبعد إطلاقاً أن يحصل أحدهم على الدرجة النهائية في مادة

"قبول الآخر" ثم يخرج ليكفر "الآخر" أو يمارس العنف ضده بكل سهولة!! ذلك أن هناك انفصام تام بين المعلومة "الملقنة" وبين "التفكير" الذي هو، على النقيض تماماً من التلقين، يقوم على مبدأ أن العقل، وليس النقل، هو المرجع، ولا سلطان ولا سيادة على العقل سوى للعقل الذي خلقه الله حراً. وأن حرية التفكير والاعتقاد مطلقة، وأن لا فكرة ولا قول ولا نص يمكن أن يعلو على التساؤل والفحص والتقيب والنقد (وإن كانت الغيبيات والروحانيات تبقى ميداناً خاضعاً للإيمان والروح). و"التفكير العلمي"، زيادة على كل ذلك، يستلزم التجريب وخضوع النظرية للإثبات ويسلم بأن النظرية تبقى صحيحة فقط إلى أن تظهر نظرية أخرى أكثر صحة في تفسير الظواهر الطبيعية!

أما "التلقين" فهو شارع "أحادي الاتجاه" ليس فيه حوار. وإن وجد حوار، فهدفه ليس احترام الاختلاف أو البحث عن وجه من وجوه الحقيقة، بل "دحض" و"شجب" و"تفنيد" كل الأفكار لصالح إثبات أن الفكرة المراد تأكيدها هي الوحيدة الصحيحة وهي فقط "الحقيقة المطلقة" وكل ما عداها هو "الباطل". فالتعليم عندنا يربي النشء على "وحدانية" ما يقدم على أنه "صائب". والمثير للملاحظة - مثلاً - أن "جمعيات الحوار"، التي تنتشر في مدارس العالم المتحضر ليتعلم فيها النشء أساليب التعبير عن الذات والتحاور بحثاً عن الحقيقة، هي "بدع" غير موجودة لدينا. إذن فالأمر، كما قال يوسف إدريس منذ ربع قرن، يتعلق "بفقر الفكر" وليس "فقر الفقر".

ولكن عالم اليوم، لمن لا يعرف، قائم على المنافسة، والبقاء فيه للأفضل. والمنافسة تحتاج للابتكار والتجديد والخلق. وهذه كلها تستلزم "التفكير" وسيادة العقل وحده. وعالم اليوم، لمن لا يعرف، قائم على التعددية واحترام حقوق الإنسان. وهذه تقوم على حرية الاعتقاد والفكر. وهذه بالتالي تبني على "التفكير" وسيادة العقل وحده. وعالم اليوم، لمن لا يعرف، قائم على أن يتولى البشر إدارة شؤون البشر، بغير ادعاء للقداسة. وهذا يقوم على الديمقراطية (أي أن "مصدر السلطات" وصاحب المصلحة هو "الشعب"). والديموقراطية تقوم المساواة وعلى الحوار. والحوار يقوم على حرية "التفكير" وسيادة العقل وحده.

وكما أن الحاسبات الآلية لا "تفكر" إلا بما شاء لها "مبرمجها"، فلا أمل للنشء عندنا في أن يتمكن من القبول بسيادة العقل حتى يعاد "برمجته"

بالكامل! وهذا يستلزم تفكيك وإعادة بناء كافة المناهج التعليمية من الصفر (الأمر الذي شرعت في القيام به دولة مثل تونس، طبقا لمقال للمفكر المغربي الكبير "أحمد بن جلون" في "جريدة لوموند"). لكن هذا وحده لا يكفي! فالقائمون على التدريس أنفسهم هم نتاج لمجتمع ونظام فكري قائم بأكمله على "النقل"، وهم أيضا خريجو معاهد إعداد مدرسين سيطرت علي البعض منها أفكار الفاشية الدينية، التي هي العدو اللدود "للتفكير" وسيادة العقل!

هنا، فيما يبدو، معضلة حقيقية: ما هو المخرج من هذه الحلقة الجهنمية المفرغة؟ يوقن البعض أنه لا أمل في الأجيال الحالية.... ولكن فلنكن متفائلين: فبعد حل هذه المعضلة، سيتمكن لجيل جديد "معدل" و "مُحسن" أن يتولى علاج مسألة النهضة والفكاك من إطار "مدرسة المشاغبين" للحاق بالعالم والتاريخ!

لا صوت يعلو على صوت

(الكلام عن) الإصلاح!

(١)

يبدو أن هذا قد أصبح شعار المرحلة الحالية في مصر !
سواء كان الأمر مجرد "فض مجالس" بسبب الزهق من الموضوعات
الأخرى، أو نتيجة لشعور متنام بأن الأمور لا يمكن أن تستمر على ما هي
عليه، إلا أنه من الواضح أن المحرك الرئيسي الآن هو الضغوط الخارجية
بكافة أنواعها. وقد كان المفروض بالطبع أن يكون الإصلاح عملية داخلية
نابعة عن شعور بالرغبة في نفخ الماضي واللحاق بالعالم الذي يتغير
ويتقدم بسرعة تبعث على الدوار. ولكن، أولا بما أن الإصلاح في منطقتنا
أصبح له أهمية تتعلق بالأمن القومي لدول كبرى وللسلام والاستقرار
العالميين؛ ولأننا ثانيا قد تباطأنا فيه بصورة لم يعد صبر العالم مستعدا
لاحتمال نتائجها، لذلك فالعملية ستخضع، شئنا أم أبينا، لضغوط تفرضها
أولويات سياسية عالمية. وكل من يتكلم عن "رفض التدخل الخارجي" واهم
يعيش في زمن آخر أو على كوكب آخر (أو الإثنين معا).
هذا المقال يركز على مصر، وإن كانت الأمور قد لا تختلف كثيرا في
دول عربية أخرى.

(٢)

المدعش هو أن الكثيرين يتحدثون عن الإصلاح مستخدمين مفردات
ومصطلحات "حدثية" و"إصلاحية"، بينما يعني كل واحد بها شيئا مختلفا
تماما عن الآخر؛ مما يفسر حالة حوار الطرشان التي تسود.
الإصلاح ليس وصفة عطار يشربها المجتمع على الريق وبعدها يصبح
كل شيء تمام التمام!

هناك نوعان من الإصلاح السياسي: الأول أساسي (fundamental)
يشبه رفع "قطار" كان قد خرج عن القضبان وأصبح "غارزا" في الوحل،
لوضعه مرة أخرى على القضبان (في الإتجاه الصحيح!). النوع الثاني،
يشبه صيانة أو إصلاح "القطار" أثناء رحلته الطويلة.

النوع الثاني يحدث كل يوم في كل مجتمع (أي أنه عملية تراكمية) لأننا نعيش على كوكب الأرض حيث لا يوجد كمال وحيث المشاكل لا تنتهي، وحيث (وهو الأهم) التوقعات البشرية نحو التحسين والإرتقاء لا حدود لها ولا تتوقف. فالمهم هو التحرك الحثيث، في الطريق الصحيح، وفي الاتجاه الصحيح! لكن ما تحتاجه مصر الآن هو النوع الأول.

السؤال الحيوي هو: أي نموذج نريد أن تكون مصر عليه في خلال ١٠-١٥ سنة؟ أفغانستان الطالبان؟ الهند؟ بولندا؟ تايوان؟ الخ. بمعنى آخر، أليس من اللازم أن تحدد مصر الشكل الأساسي للدولة؟ إذ من الغريب أنها لم تحسم أمرها حوله بعد!

حسب معلوماتنا؛ ليس هناك سوى نوعين أساسيين من النظم السياسية في العالم الحديث، وهما متعارضان تماما (١٨٠ درجة) في الفكر والتطبيق: نظم الحرية الديموقراطية، وتعمل في داخلها تيارات مختلفة بألوان الطيف؛ يمين ووسط ويسار؛ إشتراكي ورأسمالي وطريق ثالث؛ ليبرالي ومحافظ، الخ. ونظم الشمولية (الدينية أو العرقية أو الطبقية) الاستبدادية.

بالطبع نؤيد النوع الأول بدون تحفظ! ولذا نرى أن "الإصلاح" في حالة مصر يعني بالتحديد: "ضرورة تبني مشروع نهضوي متكامل تتحول بموجبه من دولة "أوتو-ثيو-كليبتو-أمنو-قراطية" متخلفة، إلى دولة ديموقراطية ليبرالية (علمانية) حديثة".

مصر، حاليا، تحاول أن تتحرك، وهناك بلا شك بعض التحسينات (مثل اتساع واضح في هامش حرية التعبير)، لكن تحركها لا يختلف كثيرا عن حالة القطار أعلاه! هل ندرك أن "القطار" خارج القضبان و"غرز" في الوحل؟ (يبدو أن هناك وعي متزايد بهذا). هل لدينا القدرة على وضع "القطار" على القضبان مرة أخرى بمفردنا؟ وهل هناك عيب في طلب المعونة، وليس مجرد "الخضوع للضغوط"، من الخارج لنتحرك في الاتجاه الصحيح؟ أساليب الرفض الطفولي والعصابي لمبادرات الخارج لمجرد أنها من الخارج يجب أن تتوقف، فقد نجحت شعوب عظيمة أخرى ليست لها نرجسيتنا في التغيير والتقدم بمعونة الخارج.

عموما، يجب ألا ننسى أن النهضة السابقة (محمد علي) التي جاءت بعد صدمة الحملة الفرنسية، استندت إلى عملية تغريب وتحديث مكثفة. بعدها بنصف قرن فعلت اليابان نفس الشيء: هم نجحوا (اللهم لا حسد) ونحن

فشأننا. ليس هناك بديل عن الإصلاح الحقيقي: فالهرب عبر قات التاريخ وأفيون الشعوب قد يكون مريحا على المدى القصير لكنه مُدمر على المدى الطويل.

(٣)

ما علاقة التيارات السياسية المتواجدة على الساحة في مصر بالإصلاح (بالتعريف الذي ذكرناه أعلاه)؟

١- التيار "الإسلامي": برنامج الثابت والمعلن بوضوح هو بناء الدولة الفاشيدينية. وليس له هدف عندما يتحدث عن "الإصلاح" إلا الحصول على مكاسب تكتيكية على طريق تنفيذ الهدف المنشود، مثل إنهاء قانون الطوارئ (وهو قانون لا نؤيده) من أجل ممارسة هواية التخريب بحرية أكبر؛ أو تطبيق جزئية "الديموقراطية الصندوقية" للقفز إلى كرسي الحكم، مستغلا الغرائز الدينية الفجة لشعب يعاني من الجهل والفقر والمرض، وبعدها "شكر الله سعيكم" (قفز هتلر من قبل إلى الحكم عبر انتخابات حرة!)، وتتحول مصر إلى "مصرستان".

وبالتالي فهذا التيار عدو للإصلاح، ولا يمكن أن يكون له دور المحرك أو المشارك فيه. ولكن هناك في هذا الصدد أسئلة مشروعة يطرحها البعض، مثل:

أ- هل هو تيار واحد متجانس؟ والإجابة (فيما نعتقد!) هي أن الفروق بين "فصائله" هي في اللون وليس في الأساسيات.
ب- ألا يمكن الاكتفاء بتصديق "تأكيداته" بأنه يقبل بالانتخابات الحرة ويتداول السلطة الخ؟ ونجيب بتساؤل عكسي: متى كانت آخر مرة تنازل فيها مكلفون "بتنفيذ إرادة السماء" عن مهمتهم (رسالتهم!) طوعا؟! الملالي "الديموقراطيون" في إيران حلوا المشكلة بحظر الترشيح على من هم مجرد أقل تطرفا..

ج- وما المانع في وجود أحزاب "ديموقراطية إسلامية" على غرار أحزاب "الديموقراطية المسيحية" الموجودة في بعض الدول الأوروبية؟ والإجابة هي: أن تلك الأحزاب، أولا، لا تزعم أنها تمثل إرادة السماء على الأرض، بل هي تعمل داخل أطر أنظمة علمانية مستقرة يلتزم الكل بأسسها وبمبادئها؛ وهي، ثانيا، لا تدعو لتطبيق بنود "شريعة ما"، بل فقط تستشير

بالقيم المسيحية الأساسية عند مجابهة مشاكل مجتمعية محددة، تختلف فيها وجهات النظر.

السؤال المحوري، والمُخرج، هنا هو: هل يوافق "التيار الإسلامي" على قيام نظام حكم علماني خالص، يفصل الدين عن الدولة دستوريا وعمليا، ويجعل الحكم "باسم الشعب، مصدر السلطات"، بدون تحفظ، ويضمن كافة الحريات، ويؤكد على المساواة التامة والمطلقة بين المواطنين بدون قيد أو شرط؟ إن كانت الإجابة هي "نعم" قاطعة، وبدون شروط (مثل "مع مراعاة الالتزام بشرع الله")، وبدون لف أو دوران؛ فعندئذ لا نرى مانعا من قيام أحزاب إسلامية تدعو لما نشاء، كبرامج سياسية قابلة للنقد والنقض، وليس كتطبيق لإرادة سمائية لا راد لها، وذلك بعد (وليس قبل) قيام حكم علماني في مصر! تركيا تجذرت فيها العلمانية لمدة ثمانين عاما وأصبح لها مدافعون عنها في المجتمع، إضافة إلى الجيش الذي يعتبر نفسه المسئول عن شكل الدول العلماني، إلى درجة أن قيام أحزاب ذات توجهات إسلامية قد لا يهدد أسس الدولة (وإن كان هذا لا يزال أمرا غير محسوم حتى هذه اللحظة).

٢- التيار "اليساري": وهو تيار يمكنه، من ناحية المبدأ، أن يعمل داخل إطار نظام حكم "ليبرالي - ديموقراطي" كما يحدث في باقي الدنيا، بما في ذلك دول الاتحاد السوفييتي السابق حيث أصبحت حتى الأحزاب الشيوعية مثل غيرها. لكن هذا التيار في مصر يبدو وكأن أفكاره قد تجمدت عند أفكار الستينيات وما قبلها، ولا بد له أن يجدد ويصلح نفسه وفكره (كما فعل اليسار الأوروبي) قبل أن يحاول إصلاح الوطن.

٣- التيار "القومي"، وهو تيار قد تحجر على نظريات وشعارات الفكر الفاشي بأشكاله، كما فشلت تجاربه في حكم عدد من الدول العربية فشلا مزرريا. ولا نعرف الآن بالضبط ماهي أجندته السياسية والإقتصادية والاجتماعية، بخلاف التأكيد الشوفيني الموهوس على سمو العنصر العربي وعلى أن كل الناس "الكلوين" أصلهم عرب!

[** نلاحظ هنا أن التيارات الثلاثة السابقة، برغم تناقضاتها، تتفق على شيء واحد (لدوافع مختلفة؛ دينية أو إيديولوجية): وهو العداء العُصابي للغرب وللتغريب. وبما أن "التغريب" و "التحديث" هما دائرتان متقاطعتان لهما مساحة مشتركة كبيرة، فالنتيجة هي معاداة التحديث. وبما أن لا

إصلاح بدون تحديث، يجد هذا التحالف نفسه، واقعياً، في موضع العداء للإصلاح برغم كل الدعاوي بعكس ذلك. هل رأيت المعضلة؟!]

٤- التيار "الليبرالي الاقتصادي": وهو، في الحقيقة، تيار يصعب فهمه. فهو أولاً يستخدم مصطلحاً نشأ في أوروبا القرن ١٩ ويشير إلى "الديموقراطية الليبرالية" (مع ملاحظة أن الكلام في الديموقراطيات الغربية عن تيار "ليبرالي"، يعني فقط "غير محافظ" فيما يتعلق ببعض الأجندات الاجتماعية والاقتصادية). ولكن هذا التيار في مصر لا يعني في الواقع سوى "الليبرالية الاقتصادية" (أي اقتصاد السوق) بدون اهتمام بالشق الرئيسي المتعلق بالحرية وضماناتها في "الديموقراطية الليبرالية". وهكذا يمكن أن نفهم لماذا نجد هذا التيار، الذي هو نظرياً مع الإصلاح، قادراً على التحالف بسهولة مع التيار الإسلامي والقومي، بل والمزايدة عليهما وعلى الدولة بالأفكار والشعارات الموهوسة.

٥- التيار "الليبرالي" (الأصلي)، بالمعنى الأوروبي "لديموقراطية الليبرالية" في القرن ١٩: وهو يتشكل ممن يفهمون ويقدرّون ضرورة تبني مصر لهذا النموذج كأساس لنهضتها. المشكلة أنه ضعيف ومشرذم، ربما لأن المنتمين إلى أفكاره فردانيون أكثر من اللازم!

٦- التيار "الإنتهازي" وهو من أكثر التيارات انتشاراً، حيث يمكن للمخلصين لمبادئه (!) التلون بكل لون والدفاع عن أكثر الأيديولوجيات تناقضاً، طبقاً للأحوال وحسب الظروف. وأتباعه هم دائماً على دين ملوكهم، أياً كان وأياً كانوا!!

٧- التيار "اللامبالي" الذي تنتمي إليه أغلبية الشعب والذي لا يفعل بما يتجادل حوله الأفندية والبكوات والباشوات، إذ لا يهمه سوى رغيف صالح للاستعمال (شبه) الآدمي، ومسكن يختلف (قليلاً) عن الزريبة المجاورة، وقطار يأتي (أحياناً) في موعده، الخ؛ ولا بأس أيضاً من مكان مناسب في الجنة لتعويض ما فات على الأرض...

[ملحوظة هامة: الأقباط، ربما حرصاً منهم على سلامة "النسيج الوطني"، متواجدون في كل التيارات السبعة، وبدون استثناء!]

(٤)

إذا تجاسرنا محاولين تحديد "شعبية" تلك التيارات، فسنزع أن اللامبالي له ٥٠% والانتهازي ٢٠% والإسلامي ٢٠% (وإن كان الأعلى صوتاً لأنه الأكثر غوغائية وتنظيماً)، بينما تنقسم البقية ما تبقى، وهو ١٠%.
المهم أن نلاحظ أن التيارات السابقة جميعاً موجودة، بدرجات مختلفة، داخل "النظام الحاكم" الحالي من حكومة بأجهزتها المختلفة، وأحزاب، وإعلام، وتعليم، وجمعيات أهلية، ونقابات، ومتقنين. بمعنى آخر، فإن معظم ما سبق هو، بدرجة أو أخرى، حالياً جزء من المشكلة! والنتيجة هي أننا نعيش في دائرة مفرغة؛ وإن كان الإعلام، بالذات، ونتيجة سيطرة الاتجاهات المستميتة في عدائها للإصلاح، يقوم (برغم وجود استثناءات باهرة ومضيئة) بدور تخريبي خطير، مكمل في ذلك مهمة التعليم التدميرية الراسخة!

(٥)

التيار "الليبرالي الأصلي" هو الوحيد المؤهل نظرياً لقيادة عملية إصلاح حقيقي لمصر؛ لكنه أضعف من أن يفعل ذلك في المستقبل القريب، خصوصاً مع ملاحظة أن إمكانية طرح وإنجاز "الإصلاح الأساسي" يصعب أن تأتي - إذا راجعنا التاريخ المصري - إلا عبر "مؤسسة الرئاسة"، بينما ترى مؤسسة الرئاسة حالياً أن الإصلاح "جاري بالفعل تنفيذه منذ ١٥ سنة" (؟؟)، وأن العجلة من الشيطان. لكن، من يعلم! فربما يتغير هذا الرأي...

إن لم يكن أمام هذا التيار سوى محاولة التجمع وبلورة الأفكار والتوعية والإقناع والضغط، حتى يأتي يوم الفرج... أخذاً في الاعتبار أن أعداء الإصلاح الحقيقي يضمون، أيضاً، جيشاً جراراً من المستفيدين بالوضع الراهن: الفساد الذي يخشى الشفافية، ومراكز القوة، مثل الحزب الوطني وأجهزة الأمن التي تخشى فقدان السلطة والتسلط الخ.

أما عن توقعات المستقبل: فلا نملك سوى الحذر على المدى القصير، لعدم توافر عوامل الإصلاح (إلا إذا حدثت معجزة، داخلية أو خارجية!)، حيث سيستمر الكلام عن الإصلاح كبديل له؛ والتفاؤل على المدى البعيد؛ لأننا لا نملك ترف التشاؤم!

الإصلاح والتصلّيح

يبدو، والله أعلم، أن "رياح" التغيير، التي تحولت بسرعة إلى رياح خماسين ممثلة بأثرية التخبّط، حيث كل واحد يعني بها شيئاً مختلفاً تماماً عن الآخر، قد هدأت في النهاية تاركة وراءها غباراً بدون رياح!

ويبدو أن "الإصلاح" الذي انشغل بالكلام عنه طوب الأرض عبر أشهر عديدة، قد فترت همته وتحول مع الوقت إلى مجرد رغبة قنوعة في "تصلّيح" النظام السياسي.

ولفهم الفرق بين "الإصلاح" و "التصلّيح" لا بد من معرفة كنه الأخير. ولهذا يكفي النظر إلى بعض السيارات المتهاكة التي تتهادى في شوارع القاهرة بجانب سيارات "البي إم" و "المرشيدس" (هكذا ينطقها الواصلون والعارفون ببواطن الأمور) بنوعياتها الفاخرة. السؤال البديهي الذي يردّ عندها إلى الذهن، بعد التعجب، بل الدهول، من قدرة مثل هذه السيارات على التحرك، عادة ما يكون: ما هو نوع (ماركة) السيارة؛ حيث أن محاولة التخمين، بمجرد النظر إليها، شبه مستحيلة! فلا يمكنك، حتى بعد التدقيق، تقرير ما إذا كانت السيارة ماركة "فيات" أو "أوبل" أو "تويوتا" أو "رينو" أو "هيونداي" الخ.

والأمر يرجع إلى أن السيارة من تلك، عندما تنال منها عوامل التعرية والإصلاح العشوائي مع مرور الزمن، فإن تحالف المالك مع السائق مع الميكانيكي يكون له هدف واحد ووحيد: البحث عن أسهل الوسائل وأرخصها لجعلها في حالة تسمح لها بمجرد الحركة على الطريق. ولا يقتصر الأمر على استخدام قطع غيار غير أصلية، أو حتى بدون مصدر معروف على الإطلاق؛ بل يصل إلى التغاضي التدريجي عن بعض الوظائف "غير الأساسية". فإذا تعبّت، مثلاً، مُساعدات امتصاص المطبات، فلا داعي لوجع الدماغ بإحلالها أو بإصلاحها، لأن مطبات الشوارع كفيّلة بكسرها مرة أخرى. وإذا تحجرت حركة زجاج الأبواب الخلفية أو الأمامية فلا بأس من تركها في أوضاع مستديمة تكون فيها النوافذ مفتوحة أو مغلقة أو بين بين.

وإذا حدث ثقب في دائرة تبريد المحرك (الرادياتير)، فلا داعي للانزعاج؛ إذ يكفي التوقف بين الحين والحين لملاً خزان المياه من زجاجة مياه أو حتى "قلمة". وإذا عجزت (الفرامل) عن العمل، فإن مهارة السائق في التحرك البهلواني السريع في كافة الاتجاهات سوف تحد من الحاجة لاستخدامها أصلاً! وإذا تكاثرت آثار الصدمات على جسم السيارة عن الحد "المعقول"، فما أكثر صبيان السمكزية الكفيلين بتهذيب مواضع الخطبات ومداراتها ببعض "المعجون". وإذا تعطل محرك التشغيل (المارش) فما المشكلة في "زق" السيارة كلما توقفت، خصوصاً أن أولاد الحلال كثيرون. ولن يقف حائلاً أمام أحد أن يتعطل مفتاح تدوير السيارة: إذ يكفي تعرية الأسلاك التي تغذيه وربطها معا حتى "ينطق" المحرك، ثم فصل أحدها. الخ..

لندخل مباشرة في الموضوع: النظام السياسي في مصر له ملامح لا تختلف كثيراً عن السيارة المذكورة أعلاه؛ فلا يمكن معرفة من أي "ماركة" هو، ويصعب تصنيفه تحت أي نوع محدد من نظم الحكم التي يعرفها العالم المتحضر ونصف المتحضر. فهو خليط غريب من النظم الرئاسية والملكية غير الدستورية (حيث الملك، حتى العصور الوسطى، يملك ويحكم) والديكتاتورية والديموقراطية والقبلية والثيوقراطية والمدنية والخلافية والاشتركية والرأسمالية الخ. وباسم الثبات والاستقرار والاستمرار، فإن غاية المراد من رب العباد صارت "تصليح" هذا النظام مادام قادراً على "الصمود" والتظاهر بالحركة...

المطلوب، بدون لف أو دوران، هو الإصلاح والتغيير الشامل. وذلك بدءاً من الدستور الذي لم يعد يتماشى حتى مع الواقع، ناهيك عن المطلوب:

(١)

من الناحية الاقتصادية، سياسة الدولة المعتمدة والمعلنة والجاري تنفيذها منذ ربع قرن هي الخصخصة واقتصاد السوق؛ أي التحول - حتى وإن كان شديد البطء - إلى نظام (شبه) رأسمالي. ولكن هذا يتم في ظل دستور تنص مادته الأولى على أن نظام الدولة "اشتراكي ديموقراطي يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة..." وينص في المادة ٢٣ على مبدأ التخطيط الشامل،

ويؤكد في المادة التالية أن الشعب "يسيطر على كل أدوات الانتاج، وعلى توجيه فائضها وفقا لخطة التنمية التي تضعها الدولة". وتزيد المادة ٣٠ مؤكدة على الدعم المستمر للقطاع العام.. "الذي يقود التقدم في جميع المجالات ويتحمل المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية". كما تتحدث المادة ٣٧ عن "تحالف قوى الشعب العاملة" الذي يؤكد سلطته حتى على مستوى القرية (!) وتنص المادة ٥٠ على "حماية المكاسب الاشتراكية ودعمها والحفاظ عليها" باعتبارها واجبا وطنيا.

هل يدرك أحد أنه، على الأقل من ناحية طبيعة النظام الاقتصادي، فإن كبار المسؤولين في الدولة الذين حلفوا اليمين للحفاظ على الدستور هم في الواقع "عرضة للمساءلة" (من الناحية النظرية!) لأن سياساتهم تناقض الدستور تماما؟! ومع ذلك تتوالى التصريحات ممن بيدهم الحل والعقد أنه ليست هناك نية لتعديل الدستور في الوقت الحالي!

النظام الاقتصادي هو من الموضوعات التي أصبح فيها الدستور مغايرا للواقع؛ ولكن هناك مواد أخرى في هذا القليل، وإن كانت تتعلق بما هو أكثر مدعاة للفكاهة؛ مثل المادة ٢٢ التي تنص على "حظر إنشاء الرتب المدنية" بينما أصغر ضابط شرطة يعتبرها إهانة لا تغفر إن لم تؤكد على باشويته، كما أن الوزراء أصبحوا يُخاطَبون علنا كأصحاب الرفعة والمعالي!. وهناك أيضا المادة ٢١ التي تنص على أن "محو الأمية واجب وطني تجند كل طاقات الشعب من أجل تحقيقه"؛ بينما الأمية مازالت تنمو وتترعرع، إذ تضاعف عدد الأميين خلال ثلث القرن الذي مضى منذ أدخلت تلك المادة في دستور ١٩٧١؛ هذا فضلا عن إخراجهم نظام التعليم من أنصاف الأميين...

(٢)

لقد تعب الجميع في محاولات العثور على أسلوب تمثيلي مناسب لانتخاب مجلس الشعب بصورة تتفق في نفس الوقت مع الدستور. ويبدو أن المشكلة هي في الدستور نفسه الذي يجب أن يتخلص من النص على نسبة الخمسين بالمائة المخصصة للعمال والفلاحين، نظرا لانتهاج الحاجة إليه (لأسباب متعددة ليس هذا مجالها)؛ وأن ينص بدلا من ذلك على أن تعكس خريطة العضوية تركيبة المجتمع بصورة واقعية، مع البحث عن آلية مناسبة

تضمن التمثيل العادل للمرأة والأقباط؛ وهي الفئات التي أصابها غبن واضح في العقود الأخيرة.

من ناحية أخرى، لا نفهم الحكمة من الإصرار على بقاء مجلس الشورى كمقهى عالي التكلفة لأصحاب المعاشات، "يؤخذ رأيه" (كما تقول المادة ١٩٥) في مشروعات القوانين أو فيما يحيله إليه رئيس الجمهورية من موضوعات...؟ ولماذا لا يتحول إلى مجلس نيابي يمارس دور مجالس الشيوخ في الدول الأخرى؟

(٣)

من الأمور الواجبة التغيير في الدستور ونظام الحكم الكثير مما يتعلق بمنصب رئيس الجمهورية. فبالإضافة إلى البديهيّات المتعلقة بتغيير طريقة الاختيار (الانتخاب الشعبي المباشر بين مرشحين متعددين) ومدة الحكم (لا تزيد عن فترتين متتاليتين)؛ هناك السلطات الهائلة التي يتمتع بها. وإذ تحدد المادة ٧٣ مهمته باعتباره أن "رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية، ويسهر على تأكيد سيادة الشعب وعلى احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية والمكاسب الاشتراكية" فهي تجعل له دور من "يرعى الحدود بين السلطات لضمان تأدية دورها في العمل الوطني"، وذلك إضافة إلى كونه رئيس السلطة التنفيذية (كما تنص المادة ١٣٧). فهو إذن في موقع "فوق" السلطات. وإذا أضفنا إلى ذلك رئاسته للمجلس الأعلى لشئون الهيئات القضائية بنص المادة ١٧٣ لاتضح أن الفصل بين السلطات هو (حتى من الناحية الدستورية النظرية) حالياً صوري على الأكثر. والأمر أكثر فداحة في الواقع بالطبع لأن رئيس الجمهورية، باعتباره رئيس الحزب الحاكم (وهو ما ينبغي أن يتخلى عنه أثناء ممارسة مهام الرئاسة)، هو في موقع التحكم في السلطة التشريعية الرقابية عن طريق اختيار المرشحين لعضوية مجلسي الشعب والشورى ولرئاسة هذين المجلسين ولجانتهما. الخ.

إقارن كل هذا بما يقوله الدستور الفرنسي (المعدل في ١٩٥٨) حول مهمة رئيس الجمهورية في المادة ٤: "يسهر على احترام الدستور. يضمن العمل المنتظم لأجهزة السلطة العامة وكذلك استمرارية الدولة. وهو ضامن

للاستقلال الوطني وسلامة الأراضي واحترام المعاهدات"، وغيرها من المواد].

هناك أيضا موضوع نائب الرئيس الذي كثر الحديث عنه مؤخرا، والذي يبدو الدستور الحالي متخبطا فيه. فبينما تقول المادة ٨٢ : "إذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لاختصاصاته أناب عنه نائب رئيس الجمهورية" معطية الانطباع بأن وجود نائب هو أمر مفروغ منه، فإن المادة ١٣٩ تقول: "الرئيس الجمهورية أن يعين نائبا له أو أكثر، ويحدد اختصاصاتهم، ويعفيهم من مناصبهم..."، وكان الأمر اختياري تماما. وهذا ما يبدو أنه موقف الرئيس مبارك (الذي، بالمناسبة، نتفهمه لأن اختيار نائب وحيد الآن سيكون بمثابة تحديد "الخلافة" الرئاسية مقدما...). الحل الدستوري البديهي: إما أن يكون هناك نائب منتخب مع الرئيس، أو يلغى المنصب تماما (مثل حالة فرنسا).

(٤)

من الملاحظ في الدستور الحالي أن العديد من المواد يعتمد تفسيرها وكيفية تطبيقها على "الوجه المبين في القانون"، وهو ما يفتح الباب لتفريغ المواد من معانيها عند التطبيق. ولمعالجة الرغبة في الاحتفاظ للدستور بالصفة العمومية بدون الدخول في تفاصيل كثيرة يلجأ الدستور الفرنسي، مثلا، إلى إطلاق صفة الدستورية أو ما يسميه "العضوية (organique)" على القوانين التي تتصل بتفسير أو تفصيل مواد الدستور. ويذكر الدستور تلك القوانين بالتحديد في ملحق خاص، لكي لا يتوه المهتمون في العثور عليها.

(٥)

هناك المواد التي تناقض موادا أخرى في نفس الدستور أو تتناقض مع مقتضيات المعاهدات الدولية التي وقعت عليها مصر والتي ينبغي أن تنعكس مبادئها على نصوص الدستور. ونعني بهذا على وجه التحديد المادة الثانية التي تقول أن "الإسلام دين الدولة (..) ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع".

فالدولة، باعتبارها كائنا معنويا، لا يمكن أن يكون لها دين؛ وأقصى ما يمكن قوله في هذا المجال هو، مثلا، أن "الإسلام ديانة أغلبية السكان". وفي هذه الحالة فلا بد من النص أيضا على أن يتمتع أتباع الديانات أخرى (أو حتى من لا يتبعون أي ديانات!) بحقوق المواطنة الكاملة بدون قيد أو شرط أو استثناء.

أما نص "الشريعة" (الذي استحدثته السادات في مايو ١٩٨١ ضمن تغييرات شملت إمكانية تجديد فترات الرئاسة بدون حد أقصى..)، ففضلا عن كونه حجر أساس للدولة الثيوقراطية التي يقوم فيها "فقهاء الشريعة" بدور المرجعية، فهو يتناقض مع موانئق حقوق الإنسان بل ويتناقض مع مواد أخرى في نفس الدستور، مثل المادة ٤٠ : "المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة" وكذلك المادة ٤٦ : "تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية". إذ ليس سرا أن نصي هاتين المادتين هما إلى حد كبير حبرٌ على ورق في التطبيق، لأن المادة الثانية تجبُّهما ضمنا. [على سبيل المثال: ياليت أحدا يتكرم فيدلنا إلى أي مواد الدستور ياترى تستند ديباجات القرارات الجمهورية التي تصدر للتصريح ببناء دور العبادة لغير المسلمين عندما تقول: "بعد الاطلاع على الدستور...." !!]. من ناحية أخرى فقد أفرغت المادة ١١ التي تنص على أن الدولة تكفل "التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع، ومساواتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية" من مضمونها عندما أضافت "...دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية".

فقط دستورٌ علماني متحضر سيحمي الدين من تلاعب أهل السياسة ويحمي السياسة من تعابث أدعياء الدين، ويسمح بفتح الباب أمام تكوين الأحزاب السياسية بدون قيد أو شرط سوى الالتزام بالدستور نصا وروحا. عموما لابد من أن تلحق بالدستور وثيقة دستورية مُحددة لحقوق الإنسان والمواطن تستند إلى موانئق حقوق الإنسان الدولية بصورة واضحة وبدون استثناءات أو تلاعبات أو تماحيك لفظية تفرغها من معانيها...

أخيراً، فقد أشرنا أعلاه للدستور الفرنسي إذ نعرف أن ترزية القوانين والدساتير عندنا قد رجعوا إليه إما في نظام الجمهورية الخامسة (على يد ديغول) من خصائص تناسبنا، مثل مركزية الدولة وطبيعة النظام الرئاسي. لكن هؤلاء الترزية قد استعاروا منه القليل الذي يحلو لهم، وتركوا أحلى ما فيه!

ليتنا نترجم هذا الدستور ونتخذه نمونجا لتصميم "سيارة" جديدة تستطيع (إذا توافرت عوامل أخرى...) السباق على الطرق السريعة للتقدم، وذلك بدلا من تضيق عمر مصر في "تصليح" العربة إياها!!

التاجر المفلس ودفاتره القديمة

انهمكت وسائل الإعلام المصرية في الكلام عن قضية رفعها محام للحصول على تعويضات من إسرائيل في مقابل الحلّي الذهبية والفضية التي استعارتها نساء بني إسرائيل من جارلاتهن المصريات ليلة الخروج من مصر، ذات يوم حوالي سنة ١٢٣٠ ق.م.

وتتراوح تقديرات الذهب المسروق بين ٦٠ طنا و ١٣٨٦ طنا (١) وبما أن سعر الذهب الحالي هو حوالي ١٣ مليون دولار للطن، فإن التعويض المطلوب يتراوح بين ٨٠٠ مليون و ١٨ بليون دولار. وقد يتجاوز الرقم أربعة تريليونات طبقا لمعلومات كاتب صحفي كبير يبدو أنه قد رسب في مادة الحساب أثناء دراساته الابتدائية العليا.

عل أي حال فسواء كان الرقم هو بضعة تريليونات قلت أم كثرت، أو حتى بليون واحد، فهي بلا شك فكرة رائعة تستحق المتابعة لتغذية خزانة مصر المتقوبة؛ وهي أيضا تمثل أسلوبا عمليا لمحاولة إحداث خراب، ولو جزئي، في بيوت اليهود الملاحين، أولاد القردة والخنازير، بدلا من من الاكتفاء بالدعوات عليهم في الصلوات (راجع على سبيل المثال إحدى صلوات الجمعة التي يذيعها تلفزيون الدولة في مصر، وفيها يدعو الإمام بأن يخرب الله ديار اليهود في كل مكان ويرمل نساءهم ويؤتم أطفالهم الخ (الخ). وهي صلوات لا يبدو أنها تستجاب؛ ربما لأنها لا تصعد بعيدا في الهواء برغم صراخ الصارخين عبر مكبرات الصوت (ناهيك عن البث عبر الإذاعات والفضائيات) وهتاف الهاتفين.

المهم، فإننا نتمنى لرئيس وزرائنا التوفيق في مهمته عندما يذهب، بعد صدور حكم المحكمة، ومعه "محضر" للحجز على حكومة إسرائيل.

ومن ناحية أخرى، وبما أن فكرة المطالبة بالتعويضات عما نهب من مصر في الماضي أصبحت مطروحة، فلم لا نحاول التفاهم مع الشقيقة العزيزة العربية السعودية للمطالبة ببضع عشرات من التريليونات - أو حتى البلايين - من الدولارات أو الريالات كتعويض عما قام به حكام العرب منذ دخولهم لمصر سنة ٦٤٠ وحتى سنة ١٢٥٠ (مكتفين بالتوقف

عند بدء حكم المماليك) وهو ما يمثل ستة قرون بالتمام والكمال من النهب المنتظم، الذي سوف يُسعدنا أن نقبل في تقديره كتابات المؤرخين العرب، ولا أحد سواهم.

فعلى سبيل المثال، يقول ابن ظهيرة^(١) في "الفضائل الباهرة، مروج الذهب" الجزء الثالث ص ٢٣٠ أن ثروة عمرو بن العاص وحده، من فترتي ولايته على مصر، التي خلفها بعد موته كانت "سبعين رقبة جمل مملوءة ذهباً، وسبعين بهاراً دنانير". بينما يقول المسعودي في "مروج الذهب ومعادن الجوهر" ج ٣ صفحة ٢٣ أن عمروا (بن العاص) قد خلف من العين ثلثمائة ألف دينار وخمسة وعشرين ألف دينار ومن الورق وغلة مائتي ألف دينار بمصر، وضيعته المعروفة بالوهط قيمتها عشرة آلاف ألف (أي عشرة ملايين) درهم.

ويعلق ابن ظهيرة على استمرار مثل هذه العمليات فيقول في "الفضائل الباهرة في محاسن مصر والقاهرة" ص ١٣٠: "ولم تزل ملوك مصر من عمرو بن العاص وإلى وقتنا هذا يجمع كل واحد منهم أموالاً عظيمة لا تدخل تحت الحصر وكذا الأمراء والوزراء والمباشرون على اختلاف طبقاتهم كل منهم يأخذ أموالاً لا تحصى في حياته".

كل هذا بالطبع يعود فقط إلى المنهوبات الشخصية للحكام والمسؤولين، ولا يشمل النزع "الرسمي" لثروات مصر حيث قيل ذات مرة (حتى وإن بدا في ذلك بعض المبالغة) أن إحدى قوافل المنهوبات كانت مقدمتها قد وصلت مكة بينما مؤخرتها مازالت قرب الفسطاط!؛ كما لا يشمل الخراج الذي كان يذهب إلى دار الخلافة من جزية وضرائب ومكوس ثقيلة أنهكت كواهل الناس حتى صاروا يهربون من أراضيهم وقراهم، طبقاً لما تكرر كثيراً في كتابات العديد من المؤرخين العرب. كما لا يشمل الاستيلاء على الممتلكات في مصر كالذي حدث - مثلاً - عندما قرر عمرو أن تكون بيوت الاسكندرية وقصورها "أخائذ" فتنازع الجند على أربعة دور محكمة البناء ومفروشة بالرخام الملون، كما يقول ابن عبد الحكم في "فتوح مصر".

ليس لدينا شك في أن مئات الإشارات الشبيهة سوف تساعد عملية تقدير التعويضات بصورة معقولة، راجين الاكتفاء بطلب التعويض عن الخسائر "المادية" فقط مع عدم التطرق إلى الخسائر "البدينية" و "المعنوية" نتيجة قتل

(١) نقلاً عن "هوامش الفتح العربي لمصر"، سناء المصري، دار بن سينا للنشر

وإصابة أعداد لا تحصى من الأبرياء، أو نتيجة اضطرار الكثيرين إلى تغيير ديانتهم هرباً من السيف عند العجز عن أداء الجزية، أو نتيجة إجبار المصريين إلى التخلي عن لغتهم، وعاء تراثهم، الخ الخ الخ على أية حال، فإننا نثق في الرد الإيجابي المتوقع من الشقيقة العربية الثرية؛ كما نأمل أن تكلل بالنجاح مساعي الساعين إلى استرداد ثروات مصر المنهوبة على مر التاريخ. ولكن المشكلة الكبرى التي تؤرقنا، ولا بد أنها تؤرق جفون وترهق أذهان الكثيرين، هي: ماذا ستفعل حكومتنا المصرية بهذه التريلونات أو البلايين بعد الحصول عليها؟ وهل لدينا ما يكفي من طاقات وقدرات في مجالات التبيد والنهب ما يكفي للتعامل مع هذه الثروات المفاجئة؟

نقترح، التزاماً بالأسلوب العلمي والحضاري، البدء فوراً بإعداد "خطة قومية" عاجلة لتحديد البدائل المختلفة لكيفية تبديد الثروات المنتظرة بأفضل طريقة. ونثق أنه لدينا من الخبرات الريادية والكفاءات العالمية النادرة ما سوف يجعلنا على أهبة الاستعداد للتنفيذ الفوري، بمجرد وصول أول درهم أو دولار من دراهم أو دولارات التعويض.

وكان الله في عون الجميع؛ ناهبين ومنهوبين.

حكاية رجلين!

في الثاني من ديسمبر ٢٠٠٤ احتفلت فرنسا بالعيد المئوي الثاني لتتويج نابليون، الضابط الذي كان بالكاد يبلغ ٣٥ عاما، امبراطورا. وفي ١٣ مايو ٢٠٠٥ مر قرنان على اعتلاء محمد علي، الضابط الذي كان عمره أقل من ٣٦ عاما، كرسي الحكم في مصر.

لا نعلم إن كان أحدا من المؤرخين قد حاول عقد مقارنة مباشرة بين الرجلين الذين تعاصرا وتقاطعت أقدارهما، والتأثير الهائل لكل منهما على بلاده وقتها. قد تكون المقارنة ظالمة أو غير موضوعية، ولكن فلنحاول. وليس الهدف هنا هو عمل دراسة في التاريخ المقارن، بل الوصول في النهاية إلى التساؤل المهم عما ترك كل من هما لبلده بعد قرنين من الزمان. بمعنى آخر؛ ليس هذا المقال ابتعادا عن "الأحوال الراهنة" في مصر، بل محاولة اقتراب غير مباشر منها!

(١)

— وُلد نابليون في ١٧٦٩ لعائلة متواضعة في جزيرة كورسيكا التي كانت قد أصبحت جزءا من فرنسا (بدلا من إيطاليا) بالكاد ستة أشهر قبل مولده. وخلال دراسته في الكلية العسكرية وبعد تخرجه اتضح للجميع أنهم أمام شخصية فذة عبقرية. ولم ينس في يوم الاحتفال الفخيم (الذي خلده الفنان "دافيد" في لوحة هائلة باللوفر) بتتويجه إمبراطورا، أن يهمس في أذن شقيقه الأكبر قائلا "آه لو رأى أبونا ما يحدث لنا!"

— وُلد محمد علي في نفس السنة لعائلة متواضعة في بلدة قولة المقدونية (اليونان حاليا) ودخل الجيش العثماني كجندي بسيط. ورغم كونه أميا (إذ لم يتعلم القراءة قبل سن الأربعين، بعد تولي حكم مصر!) فقد كان شديد الذكاء واسع الحيلة بالغ الدهاء وذا طموح بغير حدود، ولذا صعد سلم الترقى سريعا ليصبح ضابطا.

(٢)

— بعد قيام الثورة في ١٧٨٩ عاشت فرنسا فترة من القلاقل سالت فيها دماء كثيرة على أيدي الثوار الذين حاولوا التخلص من رموز "العهد البائد" من بين الإقطاعيين والنبلاء وأيضا رجال الكهنوت. وفي ١٧٩٩ تولى نابليون بونابارت، الذي كان قد قضى السنوات السابقة في حروب من إيطاليا إلى مصر وفلسطين، منصب "المستشار (القنصل) الأول" في "انقلاب قصر" رحب به الشعب الذي كان قد تعب وتاق إلى حاكم قوي يوفر له الأمان. ثم بعد قليل (في ١٨٠٢) أصبح "مستشارا" مدى الحياة. وفي النهاية حصل على قرار من مجلس الشيوخ، وافق عليه الناخبون (ثلاثة ملايين و ٥٧٥ ألف) بنسبة ٩٩،٩% (ألم نقل لكم أن الفرنجة الملاحين كانوا دائما السبب وراء كل مشاكلنا؟!)، بأن يصبح "إمبراطورا على الفرنسيين".

— فتحت مصر أعينها في يوليو ١٧٩٨، بعد سبات قرون طويلة، على صدمة حملة نابليون في جيش قوامه ٣٦ ألف، إضافة إلى ١٦٧ عالم وباحث ومهندس وأثري، أنتجوا السجل العلمي الباهر "وصف مصر" الذي لم يكتمل إلا في ١٨٢٠. حاول نابليون إعادة تنظيم البلاد وتكوين شرطة وبناء مستشفيات وأسس "المعهد المصري" بفروعه في الرياضيات والفيزياء، والاقتصاد والسياسة والآداب والفنون. كما اكتشف علماء الحملة حجر رشيد الذي شكل فيما بعد مفتاح فهم الحضارة المصرية العريقة التي كانت قد دفنت تحت أركام قرون طويلة من التخلف المتعفن. وتلت نهاية الحملة، إثر هزيمة أمام الانجليز، في سبتمبر ١٨٠١، فترة من القلاقل تاق بعدها الناس إلى حاكم قوي يوفر الأمان، بشرط ألا يعود لمظالم عهود المماليك. وجدوا لقيتهم في ضابط، لم يكن بعد يتحدث العربية إلا عبر مترجم، كان قد أرسل إلى مصر في جيش عثماني هدفه إخراج الفرنسيين. وهكذا نجح محمد علي، بعد انتهاء الحملة الفرنسية، في أن يرتقي كرسي الحكم بتأييد شعبي وفي مجابهة سلطة المماليك وسلطة الوالي التركي. ولكن مهمته كانت شاقة، لأن عملية إعادة الاستقرار والأمن لم يكن لها أن تتم إلا بالقضاء على رموز "العهد البائد" من المماليك والأرناؤود وأمثالهم.

(٣)

— فضلا عن تمسكه ببدأ فصل الدين عن السلطة الذي أرسته الثورة، لم يكن نابليون شخصا يأبه كثيرا بالدين؛ فقد قال مرة، أثناء نفيه بجزيرة سانت هيلانة، "هناك الكثير من الديانات ومن الصعب معرفة أيها الأفضل"، وقال مرة أخرى "لو كنت حاكما للمسلمين لصرت مسلما (وهذا ما فعله بإشهار إسلامه في مصر)، أو لليهود لصرت يهوديا أو للكاتوليك لصرت كاثوليكيًا". وربما لهذا حرص على أن يحضر البابا بيوس السابع حفل التتويج، إرضاء لمشاعر غالبية الشعب من الكاثوليك المتمسكين؛ وإن حرص في نفس الوقت على أن يتوج نفسه، وزوجته جوزفين، بنفسه. وقد كان من أبر إنجازاته "القانون (الكود) المدني" الذي ينظم حياة المواطنين من الميلاد حتى الموت مرورا بالزواج والتملك والتوريث.

— جاء محمد علي بتأييد المؤسسة الدينية، ممثلة في السيد عمر مكرم زعيم الأشراف، وإن كان قد استبعده من الصورة ثم نفاه بعد أربع سنوات من تولي الحكم. ولا يمكن القول بأن محمد علي كان "علمانيا" أو ذا توجهات "فكرية" تقدمية أو ثورية، ولكنه كان عمليا يعرف ما هو التقدم وكيف يتم الحصول عليه، فأرسل البعثات إلى أوروبا واستجلب الخبرات منها بدون عَقْد. ومن ناحية أخرى لم يحاول إصلاح المؤسسة الدينية أو التعليم التابع لها، ولم يقترب كثيرا من النظام القضائي (الشرعي) في حد ذاته؛ وإن كان قد نجح في تحجيم دور المؤسسة الدينية في شئون الدولة بصورة واضحة وأنشأ العديد من المدارس الابتدائية والثانوية والعليا في ثورة تعليمية لم تعرفها مصر من قبل، وأنشأ محاكم لفض النزاعات التجارية كما جعل السلطة القضائية في يد الإدارة (مديري الأقاليم) بدلا من القضاة الشرعيين.

(٤)

— كان نابليون كثير المغامرات الخارجية التي جرت عليه الوبال، في حروب عبر القارة الأوروبية من البرتغال إلى النمسا في وجه كل القوى العظمى في ذلك الوقت؛ ومنها ما تعدى قدراته (مثل غزو روسيا في ١٨١٢). وقد تحالفت القوى الأوروبية الأخرى ضده وانتهى كل ذلك بإقصائه ونفيه في جزيرة إلبا (١٨١٤). ثم دبر لعودته إلى الحكم في ١٨١٥

حيث بقي مائة يوم فقط، هُزم خلالها في معركة ووترلو ثم أُجبر على التنازل عن العرش، ونفي، مرة أخرى، في جزيرة سانت هيلانة؛ وتم تحجيم فرنسا داخل حدود ١٨٨٩. وعندها عادت فرنسا للملكية، ثم للجمهورية (١٨٤٨)، ثم صارت إمبراطورية (١٨٥٢) تولاها ابن شقيق نابليون؛ وأخيرا استقرت منذ ١٨٧٠ على الجمهورية. أما نابليون فقد مات أثناء نفيه في ١٨٢١ بعد مرض قصير، عن عمر يناهز الثانية والخمسين.

— كان محمد علي كثير المغامرات الخارجية التي جرت عليه الوبال. كان منها ما هو لحسابه ولحساب الباب العالي معا (مثل الحرب ضد الوهابيين)؛ وما هو لحسابه فقط (الحملة السودانية في ١٨٢٠ التي بقي السودان بعدها تحت الحكم المصري، ثم المصري — البريطاني، حتى الاستقلال)؛ وما هو لحساب الدولة العثمانية فقط (حرب اليونان ١٨٢١ — ١٨٢٨)؛ وما هو ضد الدولة العثمانية نفسها (حرب الشام والأناضول حتى تهديده للأستانة ١٨٣١ — ١٨٤٠). وفي النهاية تحالف الباب العالي مع بعض القوى الأوروبية وانتهى كل ذلك في ١٨٤٠ بتحجيم محمد علي، فرحلت جيوشه عن الشام وشبه الجزيرة العربية واكتفى بالاحتفاظ بعرش مصر وتوريثه، مع التزام بدفع جزية سنوية للباب العالي تبلغ ٤٠٠ ألف جنيه (حوالي سدس ميزانية الدولة وقتها)، كرمز لتبعية مصر. ثم استبد به المرض فتنازل عن الحكم لصالح ابنه الأكبر ابراهيم في ١٨٤٧ ومات في أغسطس ١٨٤٩ عن عمر يناهز الثمانين، وتوارثت أسرته الحكم حتى ١٩٥٤ مع إعلان الجمهورية.

(٥)

— كان نابليون متعدد المواهب، يعمل بلا هوادة وينتبه إلى أدق التفاصيل. يُحكى أنه كان يملئ مواد "القانون المدني" في فترات الاستراحة بين المعارك في أحد الحروب التي كان يقودها شخصيا.

— من أبرز صفات محمد علي حبه للعمل وجلده واهتمامه بدقائق أعمال الحكومة ومراقبتها بنفسه، يكثر التجوال في الأقاليم ليراقب ويبث روح العمل والنشاط. وكان حازما، بل قاسيا، لكن بدون ظلم. ذهب بنفسه لمتابعة الحرب ضد الوهابيين ولتفقد الحملة السودانية.

(٦)

— في رأي الفرنسيين اليوم، طبقا لاستطلاعات الرأي، أن نابليون كان في نفس الوقت رجل دولة من طراز رفيع، وقائدا عسكريا غازيا، وديكتاتورا، ومغامرا. وعلى مستوى العالم، فهو يعد أحد الشخصيات التاريخية الكبرى مع الإسكندر وهانيبال وقيصر. برغم كل شيء فإن فرنسا تذكره اليوم كمؤسس لدولتها الحديثة المركزية الموحدة بمؤسساتها التنظيمية (مثل البنك المركزي وديوان المحاسبة ومجلس الدولة والأكاديمية الخ) وبقوانينها المدنية وبنظامها التعليمي الذي يعتمد على التفوق الذهني وليس الانتماء الطبقي، وبمشاريعه المعمارية مثل تحويل باريس إلى أجمل مدن العالم وعاصمة أوروبا، الخ. وهذه تغيرات ترسخت وتغلبت على كل الأعاصير والحروب.

— لا يتذكر المصريون اليوم الكثير عن محمد علي، الذي قررت الثورة أنه ينتمي "للعهد البائد" بكل مفاصده، وإن كان من الممكن القول بأنه (مثل نابليون) كان رجل دولة، وغازيا، وديكتاتورا، ومغامرا. على المستوى العالمي فلا أحد اليوم (من غير المتخصصين) يعرف شيئا عنه؛ ربما لأن مصر نفسها لا تزيد عن كونها دولة فقيرة ومتخلفة من دول العالم الثالث. لكن برغم كل شيء ينبغي أن تذكر مصر لمحمد علي سعيه الحثيث لتأسيس دولة حديثة وتكوينه جيشا مكونا من أبناء الفلاحين، وليس المماليك المستجلبين؛ وإن كان ذلك قد أخذ سنوات طويلة ليترسخ نظرا لمقاومة الشعب لفكرة التجنيد الإجباري، بعد أن ترك العسكرة لقرون طويلة. وفي النهاية نجح محمد علي، بمساعدة خبراء أوروبيين مثل "سيفر" (سليمان باشا الفرنسي) أحد جنرالات نابليون السابقين، في بناء قوة عسكرية حديثة لا يستهان بها، فقد تعدى الجيش ٢٣٠ ألفا في ١٨٣٩ بينما كان تعداد السكان حوالي أربعة ملايين. وحرص على بناء نظام إداري حديث وألغى نظام الالتزام في جباية الضرائب. وانتبه إلى المشروعات الكبرى كالقناطر الخيرية (التي كانت وقتها أكبر مشروع ري في العالم) والترع والجسور، وضاعف مساحة الأرض المزروعة، وأدخل زراعة قطن عالي الجودة، وأقام مصانع النسيج والسكر والمسابك. وحرص على معاملة الأقليات بصورة أفضل مما كانت ترزح تحته لقرون، واستعان بالأكفاء من أبنائها في بعض المناصب العليا. وكون في ١٨٢٩ مجلس "المشورة" من ١٥٦

عضوا، اختارهم من بين كبار الموظفين والأعيان، على نسق "الديوان العمومي" الذي كان قد أنشأه نابليون.

يمكن أن نستمر في المقارنات، ولكن السؤال المهم هو: ماذا تبقى في مصر من التغيرات التي استحدثها محمد علي؟
هذا ما سنحاول الإجابة عنه في الفصل التالي.

في بيتنا ممالك (وآخرون معهم)!

عند رصد التغيرات التي استحدثها محمد علي، لنرى ما آلت إليه،
يمكننا أن نلاحظ ما حدث على المحاور الرئيسية التالية:

(١)

— التوجُّه الرئيسي لمحمد علي كان هو التقدم والتحرك للأمام بصورة
براجماتية خروجاً من وهدة التخلف الماضوي. وكان همه الرئيسي هو
البحث عن الجهة التي تساعد. وبما أن مصدر التقدم في عصره كان (كما
هو الآن) في الغرب، فقد اتجه بكل قوة نحوه، بدون عَقْد أو مخاوف أو
تلاكيك حول الهوية أو الغزو الثقافي الخ. بل إنه توجه بالذات لفرنسا التي
كانت حملتها قد غادرت مصر منذ فترة قصيرة (بسبب أحداث داخلية في
فرنسا وتغير موازين القوى في أوروبا، وليس بسبب "المقاومة" التي أبدتها
المنتفعون بالعهد الأسبق من ممالك ورعاع، على الطريقة الفالوجية)؛ وأنشأ
المدارس وأتى لها بالأساتذة، وبالغ في الاهتمام بأمر الطب فأتى بالطبيب
الشهير العلامة كلوت الفرنسي وأنشأ مدرسة لذلك، بل إنه "استقدم زهاء
الآلاف وخمسمائة من فلاحي الفرنسيين ليعلموا الأهالي طرق الزراعة"، الخ.
— التوجُّه الرئيسي للمجتمع حالياً هو الانكفاء للخلف بكل ثبات ويقين.
إذ يبدو أن مصر قد أصيبت بحالة نكوص شرقي جنيني تدفعها للهروب من
الواقع والمستقبل والاحتماء بالماضي البعيد؛ وهي حالة تستدعي تدخل
المحليين النفسانيين أكثر من غيرهم. ويمكن القول أيضاً أن "الأيدولوجية"
الرئيسية للنظام الحاكم والمجتمع هي "العداء العصابي للغرب". وأياً كانت
التفسيرات، وهل هي "لعبة مزدوجة" أم لا، فالنتيجة هي أن المجتمع قد تمت
تعبئته لكي يرفض كل ما هو آت من الغرب من فكر تحديثي، وإن كان لا
مانع بالطبع من استيراد البضائع الاستهلاكية أو التكنولوجيا (بشرط
استخدامها فيما يرسخ التخلف). والمحصلة هي أن مصر أصبحت ترتبها
١٢٠ بين ١٧٧ من دول العالم في "مُعامل التنمية البشرية" و ١٣٢ في

"متوسط الدخل القومي للفرد". أي أنها تتمسك بموقع راسخ في الثلث الأسفل من المجموعة الدولية.

(٢)

— كان محمد علي يُعوّل أكبر الاهتمام على التعليم. بل من المدهش أن نجده يهتم شخصياً بكتابة رسالة سنة ١٨٢٩ لأعضاء "البعثة الدراسية" الأولى يؤنبهم فيها لعدم تقدمهم بصورة كافية، يقول فيها: "(..). ننهي إليكم أنه قد وصلتنا أخباركم الشهرية، والجداول المكتوب فيها مدة تحصيلكم، وكانت هذه الجداول المشتملة على شغلكم ثلاثة أشهر مُبهمة لا يفهم منها ما حصلتموه في هذه المدة (..). وأنتم في مدينة باريس التي هي منبع العلوم والفنون، فقياساً على قلة شغلكم في هذه المدة عرفنا عدم غيرتكم وتحصيلكم، وهذا الأمر غمنا غما كثيراً، فإنا أفنديه ما هو مأمولنا منكم، فكان ينبغي لهذا الوقت أن كل واحد منكم يرسل لنا شيئاً من ثمار شغله وآثار مهارته (...). فإن أردتم أن تكتسبوا رضاعنا فكل واحد منكم لا يفوت دقيقة واحدة من غير تحصيل العلوم والفنون، وبعد ذلك كل واحد يُبين زيادة على ذلك درجته في الهندسة والحساب والرسم وما بقي (...)."

— اليوم، يشكل مستوى الأمية (التي تبلغ "رسمياً" ٤٥%) فضيحة عالمية بكل المقاييس، ناهيك عن التعليم الذي يلفظ أفواجا من الصمامين وأنصاف المتعلمين العاجزين عن التفكير. ومن ناحية أخرى نرى القيادة السياسية تهتم أكثر بالتوسع في المعاهد الدينية إلى درجة تفوق التشبع، وبتحفيظ القرآن الذي ترصد له الجوائز العالمية (!)، وبتكثيف "بعثات الهداية" لأركان الأرض.

(٣)

— موقف محمد علي من الدين والمؤسسة الدينية كان هو محاولة وضعهما في إطارهما الخاص؛ وإن لم يدخل في مواجهات صريحة أو يقدم على تغييرات أساسية من عينة "الدولة العلمانية" لصعوبة مثل هذا في دولة إسلامية تخرج بالكاد من ظلمات العصور الوسطى.

— بعد قرنين من الزمان أصبحت المؤسسة الدينية (بغض النظر عن استنارة قلة من رموزها البارزين) تفوق في قوتها الطاغية ما كان قبل

القرن التاسع عشر. وتحولت الدولة إلى نظام شبه ثيوقراطي، بل وإلى داعية هداية تقوم بتسخير الإعلام والإنترنت والأقمار الصناعية في خدمة الدعايات الدينية الجوبلزوية الهوسية. وأصبح الدين ومظاهره محور الحياة، لدرجة أن مصر تبدو كدرويش يدور حول نفسه بسرعة تبعث على الدوار بينما هو مغمض العينين لا يدرك ما يدور حوله! وكلما تعب، سقط "دائخا" وتائها قبل أن يعاود الدوران! وبينما تعيش مصر حالة عبثية ومضحكة من "الولاه" الديني الميلانخولي وتتجلبب الرؤوس وتطول الذقون وتتضخم الزبائب، وكلها من مستلزمات تأكيد البر الذاتي؛ فإن الهياج الديني يتعاضم والأخلاق تتدنى والأمانة تنعدم والجرائم بأغرب أنواعها تنفسي.

(٤)

— من أبرز ما قام به محمد علي هو تأسيس جيش وطني من أبناء الفلاحين. وقد اقتضى ذلك جهدا هائلا بسبب مقاومة الشعب الذي اعتاد إبعاده عن العسكرية منذ أيام الفراعنة.

— يكاد يكون الجيش هو المؤسسة الوحيدة التي بقيت حتى اليوم وعاءاً لاندماج المصريين بهدف الحفاظ على الوطن. هذه المؤسسة "غير مؤسسة" (على طريقة جيوش الانقلابات في بعض الدول..) لكنها أصبحت مصدر الحكام لأكثر من نصف قرن، ولا نعلم متى ستحصل مصر على حاكم مدني من خارجها.

(٥)

— من أكبر سوءات حكم محمد علي كانت المغامرات الخارجية، قبل أن يجبر على الإنكفاء على الداخل. ولنا أن نتصور حال مصر لو ركز اهتمامه على تحديثها ونهضتها، مثلما فعلت اليابان التي خطت في عهد الإمبراطور مييجي خطوات مركزة لا تراجع فيها نحو التغريب كمدخل للتحديث والتقدم، لتصبح اليوم قوة عظمى بفضل شعبها المتحضر، برغم كونه يسكن مجموعة جزر معدومة الموارد ومصادر الطاقة، ويعيش تحت رحمة الأعاصير والزلازل.

— اليوم، وإن كانت المغامرات بالطريقة التي قام بها محمد علي، أو العنتريات التي حاولتها الثورة حتى الستينيات، لم تعد تتفق مع حقائق

العصر؛ فمزال تركيز اهتمامات الدولة على الخارج وقضاياها على حساب الداخل أمرا لا يحتاج إلى إثبات، وإن كان يحتاج للمساءلة. فالقيادة السياسية لا تجد الوقت لمتابعة قضايا الداخل، ومنها ما هو بالغ الحساسية، إلا في فترات الراحة من متابعة القضية الفلسطينية والقضية العراقية والقضية السودانية والقضية الصحراوية والقضية الصومالية وغيرها.

(٦)

— أدرك محمد علي أهمية السودان كعمق استراتيجي وكمصدر وممر للنيل شريان الحياة. ولذلك كانت حملته التي وصلت، خصوصا على أيدي المستكشف "قبطان باشا"، إلى أقصى الأدغال الجنوبية؛ وكان اهتمامه باعتبار مصر والسودان مكملين الواحد للآخر.

— لا يبدو أن الحكم في مصر الآن يعير كثيرا من الاهتمام لمسألة "النيل" الحيوية. بل إن الدولة بتأييدها الأعمى لأنظمة الحكم الغاشمة في السودان لمجرد كونها "إسلامية" ساعدت على استمرار الحروب الأهلية التي راح ضحيتها الملايين من القتلى والجرحى والمشردين والمهجرين والمبيعين كعبيد، في أكبر الجرائم ضد الإنسانية في نصف القرن الأخير، بدون حتى شبهة انتقاد.

(٧)

— بدأ محمد علي حكمه بصورة لا تختلف عن سابقه في معاملة الأقليات، إذ "ضرب على القبط قرضا عظيما للغاية لاحتياجه للمال لصرف المتأخر للجند"، وقبض على المعلم جرجس الجوهري صاحب الخراج وسجنه مع جماعة من عظماء القبط ثم أقام بدلا منه المعلم غالي. ولكنه بعد ذلك كان هو القائل "لا أريد أن تكون هناك فوارق بين أفراد شعبي المنتمين إلى أديان أو أجناس مختلفة، ولا ينبغي أن يختلفوا ماعدا في طريقة صلاتهم في معابدهم" (لاحظ تعبيره الذي يشي بالاعتراف الشجاع بواقع سيء ينبغي تغييره...)؛ مما مثل خطوة نحو تحسين معاملة الأقليات. وبدأ يستخدم الناس بحسب كفاءتهم، وأرسل مسيحيين ضمن البعثات العلمية إلى أوروبا، وكان أول من منح الأقباط رتبة الباكوية واتخذ مستشارين من غير المسلمين. وقد

استمر التحسن في أوضاع الأقباط عبر خط بياني صاعد وصل إلى قمته مع الثلث الأول للقرن العشرين.

— المقارنة بين أوضاع القبط آنذاك والآن يجب أن تأخذ في الاعتبار الخافية العالمية والتغيرات التي طرأت على حقوق الإنسان والأقليات. وفي هذه الحالة، فلا مفر من الإقرار بأن الأمور اليوم هي (نسبيا) أسوأ مما كانت عليه في أيام محمد علي. ولا داعي للدخول في التفاصيل المعروفة للأوضاع، والتي أصبح يراها الضيرر ويسمعاها الأصم بينما تتمسك القيادة السياسية الحكيمة بالحكمة الصينية القائلة "لا أرى، لا أسمع، لا أتكلم (أو أتكلم لأنفي وجود مشكلة)". بل يبدو أن توجه الدولة والمجتمع نحو الأقباط وصل إلى حالة تتراوح بين التمييز الزراعق والتهميش الفاحش؛ وبين الاستبعاد (البعض يقول الاستئصال) المقصود والإذلال المتعمد. وفي وسط كل هذا يأتي إصرار "المسؤولين" على أنه "لا توجد تفرقة تجاه الأقباط؛ ويؤتمهم بالطائفية والتطرف والخيانة من يطالب منهم بحد أدنى من حقوق مواطنة بديهية!

(٨)

— في بداية حكمه كان محمد علي يواجه عددا من التحديات الرئيسية تجمعت خيوطها في واقعة "منبحة القلعة" الشهيرة:

المماليك هم في الأصل فتية صغار كان قراصنة الدولة الإسلامية يخطفونهم (من بين مسيحيي البلقان وجنوب شرق أوروبا، أو من بين قبائل القوقاز) لتنشئتهم إسلاميا وعسكريا، ليصبحوا في خدمة الدولة التي لم يكن حكامها يتقون بعضهم في البعض ولا في شعوبهم. ومع الوقت تحول هؤلاء المماليك إلى قوة طاغية تعمل لحسابها الخاص واستولوا على الحكم (في سابقة يندر أن يكون لها مثل في التاريخ)؛ مستقلين أحيانا، أو كوكلاء لدول الخلافة مع الاحتفاظ بالقوة الفعلية التي مكنتهم من البطش بالأهالي إذ كانت جباية الضرائب تحت سلطتهم. وما كان أيسر من لجوئهم إلى بث الفوضى والترهيب والشغب إذا ما جرؤ أحد الولاة على تحديهم.

وبينما يحاول محمد علي القضاء على سطوتهم، جاءه طلب الباب العالي بإخضاع فتنة الوهابيين في شبه الجزيرة العربية الذين، بالإضافة لتطرفهم الهوسي، تميزوا بشراسة غير عادية وعاثوا وقتلوا وسلبوا في

المنطقة وانتهوا بحظر الحج على غير أتباع مذهبهم. رحب محمد علي بالمهمة إظهارا لولائه لدولة الخلافة (التي كانت تخشى ميوله الاستقلالية)، وأيضا لإعادة الحج للمصريين ولتوسيع نفوذ مصر خارج تخومها. ولكنه لم يرغب في البدء بحملته قبل إتمام سيطرته على الجبهة الداخلية. ولم يبق أمامه غير حل أخير للقضاء على المماليك تماما...

انتهز لذلك فرصة الاحتفال (يوم الجمعة أول مارس سنة ١٨١١) بإلباس ابنه أحمد طوسون باشا خلعة قيادة الجيش الذي سيُرسله إلى الحجاز لمحاربة الوهابيين. وأثناء نزول الموكب من القلعة في طريقه إلى المدينة، أغلقت الأبواب وانهال رصاص الجنود "الأرناؤط" على زعماء المماليك المدعوين للحفل. وفي ذلك اليوم والأيام التالية استمرت الحملة ضدهم في أنحاء القاهرة والمديريات قُتل نحو ألف من الأمراء والكُشاف. وبعدها بدأت الحملة ضد الوهابيين، وكان عمادها في البداية "الأرناؤط"، وهم قوة أخرى من الجنود المحترفين (وإن لم يكونوا من العبيد) أراد محمد علي انتهاز الفرصة للتخلص منهم أيضا وبدء مشروعه بإنشاء جيش وطني لأول مرة منذ أيام الفراعنة.

— من المثير للانتباه أنه بعد قرنين مازالت مصر تواجه نفس "التحديات":

* "مماليك" اليوم، وإن لم يكونوا عبيدا مُستجلبين ومُستوردَين من أجناس معينة، فهم "فئات وظيفية" خلقها وغلّاها حكامنا لأداء نفس المهمة: مساندة الحكم وحمايته. وهؤلاء يحتكرون على الأخص الإعلام (الذي جعلوه أسوأ إعلام في العالم العربي الذي هو أسوأ إعلام في العالم). وقد استشرت قوتهم وأصبحوا يعملون لحسابهم الخاص أو لحساب قوى وأيديولوجيات خارجية (علنا وبدون موارد)، بدءا بالوهابية وانتهاء بالصدامية (قبل وبعد سقوط صاحبها!) وتتويعاتهما.

* الوهابيون، بالإضافة لكونهم قد أصبحوا مشكلة عالمية، بل حتى في داخل بلادهم؛ فقد تمكنوا (وبالسخرية القدر!) من غزو مصر واختراقها والتغلغل فيها من فوق إلى تحت وبالطول والعرض وحتى النخاع ومراكز الأعصاب. وليس من المبالغة القول بأن مصر بجلالة قدرها أصبحت دمية تدور باستكانة عجيبة في فلك الوهابية.

*"أرناؤط" اليوم يقومون بدور "الحفاظ على نظام الحكم"، ومهمتهم استتباب "الأمن" (وليس حفظ القانون أو صيانة العدل) والتغطية على المستفيدين من نظام الحكم؛ ثم بدافع الاستمتاع بالسلطة والتلذذ بالتسلط استشرت قوتهم وأصبحوا دولة داخل الدولة، أو فوقها، لا يخضعون لمساءلة. وصاروا أحيانا (بإرادتهم أو بدونها) في تحالف مع الفئتين الأخرتين...

ألا يبدو الأمر إذن وكأن الزمن توقف، أو قام بدورة كبيرة عاد فيها إلى نقطة البداية؟ وأن مصر اليوم، بالنسبة لعصرها، لا تختلف كثيرا عما كانت عليه ماقبل محمد علي؟!

مجرد البدء في التفكير بالخروج من نفق التخلف وإقامة دولة عصرية حقيقية في مصر تهتم بمصالح مواطنيها، قبل مصالح الإخوة الفلسطينيين والصوماليين، وقبل الاهتمام بهداية النيجيريين والفنلنديين والماليزيين؛ لا يمكن إذن أن يتم إلا بعد اتباع خطوات شبيهة بما فعل محمد علي في بداية حكمه؛ أي:

١ - التخلص من قبضة "المماليك". [بالطبع، حاشا أن ننادي "بمذبحة قلعة" جديدة، أو أن نسعى للمس شعرة من شعور مماليكنا الإغزاء. لكن السيد مجدي أحمد حسين، زعيم حزب العمل، ربما كان يقدم لنا، من حيث لا يدري، الحل العبقري للمشكلة، إذ يقول (في برنامج "حوار مفتوح" بقناة "الجزيرة" حلقة ١٧ أكتوبر ٢٠٠٤): "إحنا قاعدين هنا في الغرف المكيفة ونقول لهم (أي للمقاومة العراقية) اعملوا كدة ما تعملوش كده. المجاهد (ينبغي أن) يكون هناك والمفتي يكون هناك مع المجاهدين". لماذا إذن لا يذهب "مماليكنا" كلهم "بربطة المعلم" للجهاد والاستشهاد، وبهذا يكسب ويستفيد الجميع؟ ويأحبذا لو أن يجري الإعلان عن هذا في احتفال مهيب، سيُسعد الميديا العالمية أن تنقله على الهواء مباشرة]؛

٢ - القضاء على النفوذ الوهابي (... هذه المرة في داخل مصر!)، وتحرير ثم إعادة تأهيل (ما تبقى من) العقل المصري؛

٣ - إخضاع أجهزة الأمن تحت رقابة سياسية وحقوق إنسانية فعالة وواعية ورفع أيديها عن القضايا "الوطنية" التي تستلزم حولا "سياسية".

من الصعب تصور إقدام نظام الحكم في مصر على أي مما سبق؛
ولذلك يبدو أن هناك حاجة إلى صدمة جديدة، كما حدث مع حملة نابليون
(وإن لم تكن بالضرورة على صورة حملة عسكرية)؛ توقظ الغافلين من
غفلتهم، وتساعد "الدرويش الدائخ" على الإفاقة.
لا نعلم طبيعة مثل هذه الصدمة، لكننا نرجو لطف السماء بأهل
المحرسة.

لنا الإيمان ولهم الحديد

مرّ ستون عاماً على اللقاء الشهير بين الرئيس فرانكلين روزفلت والملك عبد العزيز آل سعود في ١٤ فبراير ١٩٤٥ على ظهر الطراد "كوينسي" في البحيرات المرة الكبرى بقناة السويس. كان هذا اللقاء أساس العلاقات التي قامت بين أمريكا والسعودية؛ وهي علاقات كُتبت، وسيكتب، الكثير حول ما فيها من تناقضات وتعقيدات وتشابكات وتحالفات وطعنات وقبالات وصفقات وتوترات.

لن نحاول هنا التعرض لأي من هذا بل نكتفي، من باب الترويح عن القاريء المسكين، بتذكر بعض الطرائف والمفارقات التاريخية، عن طريق عرض مقتطفات لما سجله حول ذلك اللقاء "وليم إيدي"، المترجم الوحيد الذي شارك في اللقاء وفي الإعداد له، في كتاب نشره عام ١٩٥٤. وقد ولد إيدي في لبنان وعمل أستاذاً للغة الانجليزية في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وكان أول وزير مفوض للولايات المتحدة بالمملكة العربية السعودية (١٩٤٤ - ٤٦).

كان الملك عبد العزيز (الذي اشتهر باسم "ابن سعود") داهية حاد الذكاء، وكان أكثر مهارة من غيره في استعمال السلاح وفي المبارزة وفي سلخ الشاه، كما فاق غيره في معرفة تتبع أثر الابل والاهتداء في الصحراء. وكان له من الأولاد الأحياء سبعة وثلاثون، وعدد غير معروف من البنات، فأمر النساء في الأسرة المسلمة أمر خاص لا شأن لأحد به. كان يتمثل موقفه في قوله: "إن الله قد أعطى الجزيرة العربية الإيمان الصحيح وأعطى الغرب الحديد". ويقصد بالحديد الوسائل التقنية وثمراتها من الهاتف والمذياع والطائرة والقطار ومضخة الماء.

أبلغت في يناير (١٩٤٥) بأن روزفلت يريد أن يقابل الملك سرّاً في قناة السويس، وهو في طريق عودته من يالطا (حيث التقى تشرشل وستالين)، وأمرت أن أعد للاجتماع في سرية تامة، فقد كنا لانزال في حالة

حرب مع ألمانيا، وكانت القذائف لازالت تتساقط على القاهرة وعلى قناة السويس.

لم يكن في المملكة من يعرف عن خطط الاجتماع سوى الملك ووزير خارجيته يوسف ياسين. وقبل موعد السفر بأيام قليلة وصل الملك إلى جدة قادماً من مكة المكرمة في زيارة "معتادة" ليجتمع بكبار موظفي منطقة الحجاز، وليوزع الصدقات والطعام على الفقراء. وقبلها كنا قد أعلننا أن المدمرة "ميرفي"، التي ستقل الملك إلى قناة السويس، سوف ترسو في ميناء جدة في زيارة تحية أثناء طوافها الروتينى بالبحر الأحمر.

وإمعانا في تكتم هذا السر، اكتفى روزفلت بأن أخبر تشرشل فقط، قبيل مغادرة يالطا، بعزمه على مقابلة ثلاثة من زعماء بلدان الشرق الأوسط: ابن سعود والملك فاروق وهىلا سلاسي إمبراطور الحبشة. ولم تعجب تشرشل هذه الطريقة، فأشغل خطوط هواتف الدبلوماسية البريطانية، طالبا تحديد مواعيد للقاء هؤلاء الحكام بعد أن يجتمعوا بـروزفلت. كما استشاط غضباً بشأن اتصال الأمريكيين المباشر مع رؤساء دول في منطقة كان البريطانيون يعتبرونها حكراً لهم وحدهم، وكانت كذلك حقاً لعشرات من السنين. وبالفعل التقى تشرشل مع ابن سعود في الفيوم بالقرب من القاهرة. وأعادته البريطانيون بعدها لبلاده في الطراد "أورورا". وقد أخبرني الملك أن الرحلة كانت غاية في الملل، وأنه يفضل من جميع الوجوه المدمرة الأمريكية، وإن صغرت، لما توفر له فيها من جو ودي للغاية.

بعد ظهر ١٢ فبراير، أصدر الملك أوامره فجأة لرجاله بأن يقوضوا الخيام ويشدوا الرحال للعودة إلى مكة المكرمة. ولم يكن في هذا شيء من الغرابة، لأن الملك كان يتخذ مثل هذه القرارات عادة لتنفيذ في الحال، دون إنذار مسبق. وأرسل برقية بالشفرة إلى الأمير سعود ولي العهد في الرياض لينوب عنه في إدارة الحكم، كما استدعى ثاني أبنائه الأمير فيصل، وأمره بتولي مسئولية الحكم في الحجاز. ثم أعلن أسماء الذين سيصحبونه مع قافلة سياراته إلى مكة. ولما دخل سيارته أمر بأن تتجه القافلة إلى رصيف ميناء جدة وليس مكة، وهناك استقل القوارب البخارية إلى المدمرة التي بدأت رحلتها إلى السويس.

غرقت جدة في الإشاعات التي انطلقت كالصواعق، وراح الأعداء من الهاشميين يروجون بأن الملك قد فر من البلاد، كما قيل أن الأمريكيين

اختطفوه. أما نساء القصر (اللاتي كان من حظهن مرافقة الملك إلى جدة) فقد ارتدين لباس الحداد وأهلن التراب على رؤوسهن، ونزلن إلى الأمير فيصل يبكين وينتحن على هجران عائلهن لهن. فأمرهن فيصل بالعودة إلى مساكنهن.

قبل وصول قوارب الضيوف إلى جانب المدمرة، وصلت قوارب أخرى محملة بأطنان من الخضر وأكياس الحبوب والأرز ومائة رأس من الخراف السمينة الممتازة. وطلب الشيخ عبد الله السليمان وزير المالية من قائد المدمرة أن تحمل كل هذه المؤن على ظهرها بأمر ملكي. وكادت تحدث أزمة ولكن الربان استطاع أن يرجيء الأمر قليلاً حتى وصلت. أوضحت للملك أن مخزون السفينة من المؤن يكفي جميع من عليها لمدة ستين يوماً، فأجاب أن ذلك لا يغير من الأمر شيئاً لأن ضيوفه الأمريكيين يجب أن يأكلوا على مائنته التي هي من محصول بلده، وخاصة هذه الخراف الطازجة التي تذبح يوماً بيوم: فإذا لم يكن للملك خبرة بعد بالتبريد في بلده، فقد طرح جانباً الاقتراح الخرافي القائل بأنه يمكن أكل لحم مضي عليه ستون يوماً، وأصر أن تذبح الخراف يومياً على ظهر السفينة.

وفي النهاية اضطررنا أن نقول له بأن البحارة سوف يُسجنون إذا خالفوا تعليمات البحرية وأكلوا من غير المقرر لهم. فقبل ذلك وهو يهز رأسه من الطرق العجيبة للكفار، ولكنه أصر على أن يلتزم كل من معه بقواعد ونظام الغذاء كمسلمين. ووافق القائد على أن يأخذ سبعة خراف حية على ظهر السفينة.

كانت التعليمات الأصلية هي ألا يزيد عدد مرافقي الملك عن أربعة من ذوي المكانة وثمانية من الخدم والحرس، نظراً لضيق المكان فوق المدمرة وأيضاً للحفاظ على السرية.

وكان يوسف ياسين قد أسر إلي بضرورة أن ترافق الملك بعض من أزواجه، ولكنني أوضحت له استحالة توفير جناح خاص معزول على ظهر مدمرة يجب أن تظل درجاتها وسلالمها مفتوحة دائماً لمرور البحارة، وأن الملك لا يود لسيداته أن يجتزن السلام الضيقة شديدة الانحدار حيث قد يفقدن توازنهن مع التمايل المفاجئ للسفينة، فينكشف الحجاب عن وجوههن على الأقل. وقد صدم يوسف ياسين وخاب رجاءه عندما علم أنه لم يكن من

المستطاع إرخاء ستر على نصف السفينة من أعلاها الى أسفلها للاستعمال الشخصي للملك.

وفي النهاية، وبرغم الضغط الشديد، كان عدد المرافقين الذين أبحرت بهم المدمرة ٤٨ رجلاً. وقد أعدت حجرة الربان للملك، كما أعطيت حجرات ضباط الأَخ الأصغر عبد الله، ولإبنيه، محمد ومنصور وزير الدفاع، ووزراء ثلاثة آخرين. وضمت المجموعة طبيب الملك الدكتور فرعون ومستشاره.

لكن الملك لم ينم في حجرة الربان، بل فرش له على مقدم السفينة قماشٌ غليظ ليصبح خيمة، وغطى ظهر السفينة بسجاجيد وضع عليها كرسيه الخاص. وكان يعقد مجلسه طوال اليوم كعادته، وعندما يحين وقت الصلاة كان ملاح السفينة يوجه البوصلة على الاتجاه الصحيح لمكة المكرمة ويتفحصها الملك بدقة مع فلكيه، ثم يؤم أصحابه في الصلاة.

اختلط بحارة المدمرة بالعرب، ولم يكن لأي الفريقين سابق معرفة عن الآخر. ولكن الفرق بين الإثنين هو أن الأمريكيين كانوا يرون فيما يحدث من خرق للقواعد على ظهر المدمرة أمراً عجيباً؛ في حين أن الأعاجيب وغير الممكن من الأحداث يسهل على العربي قبولها، سواء وقعت هذه في ألف ليلة وليلة أو في واقع الحياة. فالعربي بطبعه مؤمن بالقدر ويقبل كل ما يأتيه كأنه أمر طبيعي فهو عطاء من الله، وكل عطاء عجيب لا يسأل عن سره، فالعربي يترجل عن بغيره ويصعد الطائرة دون تأثر، فقد أمد الله البعير بجهاز مناسب للسير على الرمال، كما أتاح للطائرة أجنحة تطير بها كما يطير الطير، فليس هناك من داع إذا للعجب من أمر الطائرة أكثر من العجب لسير البعير أو طيران الطيور.

ولقد تأخى العرب والبحارة بنجاح دون كلام بينهم، وكانت صداقة عجيبة حقاً. لكن العرب احتاروا في أمر الأمريكيين الزنوج وظنّونهم عرباً، لأن كل من عرفوهم من الزنوج من قبل كانوا قد جلبوا كرقيق.

وفي آخر ليلة استضاف الملك ضباط السفينة إلى مائدة عربية. وجلس الجميع مربعة أرجلهم محيطين بالملك الذي كان ألطف ما يكون مزاجاً، فأمتع الحاضرين بقصصه عن غزواته، ووصف معاركه مع خصومه

بالأيدي مظهراً لهم أصابعه التي كسرت منذ سنوات ولا زالت عاجزة عن الحركة بسبب إصابتها.

وفي النهاية، وقف عن طيب خاطر لتلتقط له صور وشرائط متحركة مع بحارة السفينة، وقبل أن ينصرف للنوم مبكراً، كعادته دائماً، عرض أمامه شريط سينمائي. وقد أبدى إعجابه به ولكنه أردف قائلاً: "أشك في أنه من الخير أن يكون لقومي مثل هذه الاشرطة البديعة لأن ذلك قد يقوي شهوتهم للاستمتاع الذي قد يصرفهم عن واجباتهم الدينية".

وقد كنت صلة اللسان والعادات الوحيد بين البحارة والعرب، فكان عليّ أن أمنع الخدم من صنع القهوة على مواقد الفحم فوق مخازن المتفجرات، وأن أمنع البحارة من المرور أمام العرب أثناء صلاتهم، إذ أنه لا يجوز لكافر أن يلقي بظله بين المسلم وبين مكة وهو يصلي. وكان عليّ أن أحول بين العرب وبين غرف الآلات، وأن أحاول العثور على من ضل طريقه في المنعطفات المعقدة للسفينة، وأن آتي به في اللحظة التي يطلبه فيها الملك فجأة...

في العاشرة من صباح ١٤ فبراير رست المدمرة "ميرفي" إلى جانب الطراد "كوينسي" الذي كان قد أقل الرئيس من الولايات المتحدة إلى يالطا، وكان سيقله عائداً إلى الوطن. توجه الملك وكبار مرافقيه لمقابلة الرئيس الذي كان يجلس في كرسيه المتحرك على ظهر السفينة. تحدث الملك وروزفلت لمدة ساعة وربع الساعة قبل أن يعلن عن الغذاء. نزلت مع الملك إلى الجناح الخاص للرئيس حيث كان لديه وقت كاف للاغتسال. وأثناء نزوله بالمصعد مع الربان، ضغط روزفلت على زر الطوارئ فأوقف المصعد بين طوابق السفينة ودخن سيجارتين؛ ذلك لأنه، وهو مدخن شره، لم يدخن أبداً أمام الملك احتراماً له ولمذهبه الوهابي.

وبعد الغذاء جاء القائد ليعلن عن رحيل السفينة، فغضب الملك وأصر على استضافة صديقه الرئيس في المدمرة، وهي منزله المؤقت، على مائدة عربية. وأبدى الرئيس بالغ أسفه إذ لا بد من المحافظة على المواعيد بدقة. فأظهر الملك ضيقاً، ثم طلب من الرئيس أن يشرب على الأقل قدحاً من القهوة العربية، فوافق. وفي دقائق معدودة ظهر سقاء القهوة من العبيد النوبيين طوال القامة بحلهم البهية.

وقد تفاهم الملك والرئيس تفاهماً رائعاً. ومن بين ما دار بينهما قول الملك أنهما حقاً توأمان إذ أن كليهما في نفس العمر (ولو أن ذلك لم يكن صحيحاً). وأن كليهما رئيس دولة يحمل مسئوليات خطيرة في الدفاع عن شعبه وحمايته وإطعامه؛ وكلاهما مزارع في أعماق قلبه، وكلاهما يحمل في جسمه عاهات بدنية خطيرة - فكان الرئيس مضطراً للحركة بكرسي كما كان الملك يسير بصعوبة، لجروح في رجله. وقد أهداه الرئيس كرسيًا توأماً لكرسيه، كان موجوداً على السفينة. وفيما بعد، كان الملك يريه لأصدقائه المقربين داخل قصره في الرياض، ولا يزال عليه شعار البيت الأبيض، قائلاً: "هذا الكرسي هو أثمن ممتلكاتي، فهو هدية الرئيس روزفلت".

كان روزفلت طوال اللقاء في أحسن أحواله كمضيف بالغ اللطف ومحدث مرح، في عينيه حيوية وضياء، وتلك الابتسامة المهدبة التي تأسر دائماً من حادثهم وتشعرهم بأنه كصديق لهم، ومع ذلك فحين كنت أنفرد به كان يبدو شاحب اللون تكاد عيناه تخبوان من الإجهاد. وقد مات بعد ذلك بثمانية أسابيع.

لم يشر ابن سعود، حتى تلميحاً، أثناء اللقاء إلى موضوع العون الاقتصادي والمالي إلى المملكة العربية السعودية. لكنه أوضح أن المطلب الوحيد لدولته وشعبه هو الاستقلال. وبعده تأتي رغبته في صداقة روزفلت ودعمه، لأنه قد عُرف نصيراً للحريات الأربع وكل ضروب الحرية، كما تبين للملك أن الولايات المتحدة لا تحتل بلداً ولا تستعبد شعباً. وفي عبارة بسيطة طلب ابن سعود صداقة روزفلت، كما كان يطلب صداقات رؤساء القبائل ليدعم بها تحالفاته معهم.

وفي تلك الليلة أعدت ويوسف ياسين مسودة لمذكرة المحادثات. ووقع الملك على النص العربي للمذكرة النهائية قبل أن ينام، بينما كان طراد الرئيس في تلك الأثناء يعبر قناة السويس متجهاً إلى ميناء الإسكندرية، حيث وقع على النص الإنجليزي الذي حملته إليه بالطائرة.

رفض الملك فيما بعد أن تستعمل مذكرة المحادثات أو أن يطلع عليها أحد، واعتبر هذا اللقاء فرصة تأسست فيها صداقة شخصية بين رئيسي دولتين وبين رجلين، ومثل هذه الصداقة تعتمد تماماً على المودة

والإخلاص؛ وإذا مات الود والإخلاص بموت روزفلت ولم يستطيع خلفه أن
يبعثهما من جديد فلا يمكن إحيائهما باستخراج قصاصة من ورق.
ولقد أعطى الرئيس عهودا شفوية مؤكدة (ذكرها مرة أخرى قبل موته
بأسبوع واحد في خطابه إلى ابن سعود)، ترقى إلى مرتبة التحالف.

انتهت المقتطفات المنتقاه من كتاب وليم إيدي. بقيت مفارقة أخيرة: فقد
أحيل الطراد "كوينسي" إلى التقاعد في نفس الأسبوع الذي قررت فيه
السعودية فرض الحظر البترولي على الولايات المتحدة بعد حرب أكتوبر
١٩٧٣.

٤ - توظيف الدين في الدولة: محاذير وأخطار

الدولة الدينية هي "الحكم الذي يكون فيه الجهد الأساسي
موجهًا نحو تطبيق قوانين إلهية"

(موسوعة السياسات والدين)

طريق مصر الثالث

هل حدث شرخ في "تحالف" الحكم في مصر مع الإخوان؟
بعكس ما يظن، أو يزعم الكثيرون، فهناك تحالف واقعي (de facto) دام لما يزيد عن ثلث قرن، اتفق فيها الطرفان على خطوط خضراء وصفراء وحمراء، تحدد مساحات العمل المشترك، ومساحات العمل الفردي لكل جانب في سبيل أهداف مشتركة، ثم مناطق التنافس.
الأهداف المشتركة العريضة كانت أسلمة المجتمع بالتمام، لكن مع الاختلاف حول سرعة التغيير، إذ رأى النظام الحاكم أن تكون بتؤدة وبالتدريج وبدون إحداث ارتباكات داخلية أو إثارة المخاوف الخارجية. أما مناطق التنافس فتدور حول كراسي الحكم ومن يجلس عليها، ومتى.
صحيح أنه كانت هناك أحيانا مناوشات ومشاجبات ومشاكسات ومشاحنات، لكن التعاون بين الطرفين كان على أفضل ما يمكن معظم الوقت. وقد نجح التحالف في تحقيق شوط هائل من الأهداف المشتركة بصورة لا يحتاج المرء لإثباتها، ولا تخطئها أعين المبصرين ولا بصائر المعوقين، إذ تمت في مصر أكبر عملية هندسة اجتماعية وثقافية في تاريخها الحديث، غسلت مقتضاها العقلية الجمعية للمصريين ومحيت منها بصورة شبه كاملة آثار محاولات التحديث، التي بدأت منذ الحملة الفرنسية.
وقد حدث كل هذا عبر ما يمكن أن نصفه بعملية تمويه واسعة النطاق، تشابه إلى حد ما الخداع الاستراتيجي الذي حدث أثناء الاستعدادات لحرب أكتوبر. فالإخوان جماعة "محظورة" قانونا منذ سنة ١٩٥٤ (وهو الحظر الثاني في تاريخها؛ إذ سبق أن حظرت بين ١٩٤٨ و ١٩٥٠)، ولكنها تمارس منذ ١٩٧١ أنشطتها المحلية والدولية علنا وبكل وضوح وتنتخب مجلس إرشادها بصفة دورية بدون مشاكل، ولها مقر رسمية في القاهرة وكل المحافظات، وتصدر الصحف، وتنتشر البيانات وتنظم المظاهرات (المتفق عليها دائما مع الحكومة). المنتمون إليها (رسميا، أو الملتزمون بأيدولوجيتها) متواجدون في كافة الأحزاب، وبالذات في الحزب الحاكم؛ وهي تقدم مرشحين في الانتخابات ممن ينجحون "برغم" (أو بفضل) بعض "الصعوبات" التي تضعها الحكومة. وهم متواجدون بقوة في كافة النقابات

وفي كافة أجهزة الدولة بدون استثناء، وفي كافة المنابر بدون قيود من أي نوع؛ بينما يلاقي المنتمون لتيارات أخرى — وخاصة التنويرية — الأمرين على يد أجهزة الدولة.

وقد أدت الجماعة خدمات جليلة للحكم الحليف بالسيطرة على الإرهاب، عن طريق إقناع زعماء الجماعات الإرهابية (الذين حتى وإن "خرجوا" من "عباءة الإخوان"، إلا أنهم التزموا دائما بأفكارها ومبادئها الأساسية) بأنه من الممكن تحقيق كافة الأهداف المطلوبة، لكن "بدون اللجوء للعنف من أجل الوصول إلى الحكم". [لاحظ "من أجل الوصول إلى الحكم": أما بعد الوصول إليه، فلكل مقام مقال ولكل رقبة سيف...]. وهكذا قام هؤلاء "بمراجعاتهم" الفكرية الشهيرة التي تذكرنا بالطريقة التي حل بها الحزب الشيوعي المصري "حدثوا" نفسه في ١٩٦٢ عندما وجد زعماءه أن الأهداف الأساسية للحركة يجري تنفيذها بواسطة النظام الثوري للدولة.

ما الذي ينقص الإخوان الآن؟ أن يكون لهم حزب سياسي "رسمي"؟ هذا أمر يفضلونه بالطبع إذ يوفر لهم "الشرعية" الكاملة والقوة الإضافية، ولكن ليس له في الواقع أهمية كبيرة. بل إن الأستاذ منتصر الزيات، محامي الجماعات الإرهابية، يقول بكل وضوح (في حديث جاء ضمن تحقيق جريدة "لو موند" الفرنسية بتاريخ ٢٦ أبريل ٢٠٠٥ حول الإخوان): "على أي حال، حتى لو لم يكن هذا رسميا بعد، فنحن حزب كأمر واقع، والحكومة تتعامل معنا على هذا الأساس".

لكن ماذا عن حكاية حظر "الأحزاب الدينية"؟ التفسير الرسمي الذي قدمه كبار المسؤولين حول هذا الأمر في الماضي (كرره الأستاذ مكرم محمد أحمد في "المصور" عدد ١٢ مايو ٢٠٠٥) يقول "لو سمحنا بحزب ديني للإخوان، فسيطالب الأقباط بحزب لهم". إذن الاستراتيجية نجحت تماما في إعطاء الإخوان كل فرص العمل كحزب، بل وفرت له وسائل التغلغل الكاسح في المجتمع من أسفله لأعلى، لكن بدون فتح الباب ولو موارد لإمكانية مطالبة الأقباط بحزب (هذا علما بأن الأقباط لم يثبت، لأسباب مختلفة، أن لهم رغبة حقيقية في مثل هذا الحزب — لكن هذا موضوع آخر).

ومن ناحية أخرى، احتفظ الحكم بورقة "الشرعية الكاملة" كعامل ضغط على الحلفاء الإخوان عند اللزوم..

ماذا يحدث الآن؟ ولماذا يخرج الإخوانيون ليتظاهروا في الشوارع مطالبين بالإصلاح (!!) والديموقراطية (!!) في صورة عبثية تشبه حالة خروج شيوعيين تروتسكيين أو ستالينيين مطالبين بتطبيق الرأسمالية المطلقة فوراً؛ أو حالة خروج "جزارين" يطالبون بتعميم "النباتية" في التو واللحظة! آخذين في الاعتبار أن الإخوان يحترفون التقية، ويجيدون التخطيط بعيد المدى، ويبرعون في الانتهازية، ويتألقون في التكتيك؛ هناك عددٌ من التفسيرات والاحتمالات:

أولاً: قد يكون هذا مجرد فصل جديد من فصول الاستراتيجية المشتركة، لإقناع العالم بوجود "حراك سياسي في الشارع المصري"، لكن بدون أن ينتهي كل هذا بجديد، سوى استسلام المجتمع داخليا ودوليا لفكرة أن أفضل الحلول هو "استقرار" الأوضاع على ما هي عليه، مع بعض الرتوش هنا وهناك. وبعدها يعاود "الحلفاء" تنفيذ الاستراتيجية الأصلية، ربما مع إدخال بعض التغييرات مثل الإسراع أو الإبطاء في بعض الخطوات، أو الاتفاق مثلاً على موضوع "التوريث"؛ وذلك طبقاً للتوازن الجديد بين الحلفاء، وطبقاً للأحوال الدولية.

ثانياً: قد يكون هذا نتيجة لاختلاف بين الحلفاء على قواعد اللعب في داخل الدائرة الحمراء، حيث يحاول الإخوان إدخال تعديلات على هذه القواعد في الفترة القادمة، ولكن بدون الإخلال بفرص النجاح في تنفيذ الاستراتيجية المشتركة. قد يسعون بالتحديد، للحصول على حزب رسمي وشرعي مما يحسن من فرصهم المستقبلية في ميزان القوى مع الحليف، لكن بدون مبالغات في غير وقتها، إذ يقول د. عصام العريان (ضمن تحقيق "لوموند") : "لو أردنا، لكان في استطاعتنا الحصول على ثلث مقاعد البرلمان (...). لكننا لا نريد تخويف الناس عن طريق الحصول على نصر كبير بصورة سريعة. سوف نكسب بالتدريج (...)." .

ثالثاً: قد يكون الأمر نتيجة لشعور الإخوان المتزايد بأن الحكم قد ضعف (خصوصاً مع تزايد الضغوط الخارجية) إلى الحد الذي لا يمكنهم معه السكوت: فإذا لم يتقدموا الآن لكي "تسقط ثمرة الحكم" في حجرهم كشريك وبديل شرعي، فقد يسارع "آخرون" بالتقاطها ويكون جهد عقود من العمل الدؤوب والمثابر قد ضاع على فشوش. لكننا لا نظن أن النظام قد ضعف إلى هذا الحد، خصوصاً وأن طبقة المستفيدين منه لن تفرط بسهولة في مزايها؛ ونظن أنه مازال في جعبته بعض الحيل...

رابعاً: قد يكون هناك، أخيراً، شرح حقيقي في التحالف، نتيجة استنفاد طرف (أو كلّي الطرفين) حاجته للآخر، معتبراً إياه عبئاً عليه، ولأن كرسي الحكم هو أهم بكثير من التحالفات أياً كانت. ويؤكد هذا الاحتمال تصاعد الحدة في تراشق الطرفين، وخلع القفازات في التعامل و "الاستقواء بالخارج".

في جميع الأحوال، ولنفترض أن الأمور استتبت بطريقة ما، وعادت "الاستراتيجية" لتدخل المرحلة التالية من التنفيذ، سواء استمر "التحالف" بصورة أو بأخرى، أو أمسك الإخوان بمقاليد الحكم مباشرة؛ فكيف ستكون صورة مصر "المستقبلية" طبقاً لما يخططون له؟

أفضل من يدلنا على ما ينتظر مصر هو بالطبع الأستاذ محمد مهدي عاكف المرشد العام للإخوان. ولا داعي للرجوع إلى ما قاله هو أو غيره في "أدبيات" الإخوان المعروفة بل يكفي لكي نضع أصابعنا على بعض النقاط مراجعة إجاباته لأسئلة "لوموند" (بنفس العدد)، التي لا بد وأنه اختار عباراته فيها بدقة شديدة لكي يظهر الإخوان أمام الفرنجة بالصورة اللائقة:

أولاً: رداً على سؤال حول "ماهية المشروع السياسي للإخوان في المستقبل"، يرد الأستاذ عاكف بلا مواربة وبوضوح شديد وأمانة نحسده عليهما: "إنه (المشروع) يشمل كافة جوانب الحياة: السياسية والاقتصادية والثقافية والتعليمية وحتى الرياضية؛ ويحترم الدستور والقوانين المصرية. ومع باقي التكوينات المعارضة، نحن نمثل صدى مطالب الشعب المصري: انتخابات حرة ومفتوحة، للرئاسة والبرلمان؛ الديموقراطية، التعددية الحزبية، إنهاء قانون الطوارئ، الإفراج عن كل السجونيين السياسيين، واحترام حقوق الإنسان".

١ - المشروع إذن يشمل كافة جوانب الحياة، أي أنه، كما نؤكد دائماً، مشروع شمولي (توتاليتاري) لا يختلف كثيراً عن المشروعات التوتاليتارية الفاشية والشيوعية والنازية السابقة.

٢ - دعونا من حكاية "احترام الدستور والقوانين المصرية" الآن لأن الأستاذ عاكف سيتولى "توضيح الأمر" بعد قليل.

٣ - باقي المطالب التي تؤدي للوصول إلى والانفراد بكرسي الحكم معروفة ومفهومة. لكن من الغريب أن يتحدث عن "احترام حقوق الإنسان"!

حقوق أي إنسان ياترى؟ الإنسان بكافة "أنواعه"، أم الإنسان المسلم (الذكر) فقط؟ وطبقا لأي معايير؟ هل يقبل الإخوان بدون قيد أو شرط المعايير العالمية المعترف بها والمنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكافة المواثيق المرتبطة به؟؟ أم أن الحكاية مجرد تلاعب بالألفاظ وتفريغ كل المصطلحات من كافة معانيها ثم استخدامها للدلالة على النقيض تماما لما تعني؟؟

ثانيا: سؤال آخر يقول: "هل الهدف بعيد المدى هو إقامة جمهورية إسلامية؟ وما هو مكان المرأة والأقباط في مشروعاتكم؟" يتجاهل الأستاذ عاكف الجزء الأول من السؤال، لأنه أمر بديهي يبدو أن الخواجبات البلهاء مازالوا لا يدركونه، ويقول: "لم يحدث أن فرقت بين مسلم وقبطي. نحن مواطنون لنفس البلد وبنفس الحقوق والواجبات. اليوم، يكافح الأقباط معنا للحصول على إصلاحات. الإسلام من بين كل الأديان هو الذي يحمي ويحترم بأفضل صورة المرأة كأخت وأم وإبنة، ويعتبرها كشخص مستقل لها حق التملك بالضبط مثل الرجل. لا يوجد على الإطلاق دولة تطبق بصورة مناسبة قوانين القرآن والسنة، وهي المصادر الوحيدة التي يعترف بها الإخوان المسلمون. لذلك لا يجب الحكم على الإسلام السياسي عبر الأوضاع الحالية للشعوب الإسلامية التي تعيش كلها تحت دكتاتوريات يشجعها الغرب. إسلامنا معتدل ومتحضر".

١ - حقا لابد أن يشكر القبط الأستاذ عاكف وإخوانه كريم مشاعرهم، التي لا تخرج عن أساليب التقية المعروفة. وربما كان يعني في الحقيقة أن أعناق الأقباط ستدق وأيديهم وأرجلهم ستقطع بدون تفرقة. وعلى قدم المساواة مع أعناق وأيدي وأرجل أخوتهم المسلمين عند تمام تطبيق المشروع إياه. على أي حال لا يمكن لأحد أن يتجاهل تزايد رسائل الطمأنة تجاه القبط (التي يتلعبها البعض منهم في سذاجة غبية، أو يهمل لها البعض الآخر في تذلل زمني عجيب)، مثل ما صرح به بعد ذلك بأيام الأستاذ بهي الدين بركات من قيادي الجماعة.

٢ - دعونا من اللغو الدعائي حول أوضاع المرأة الذي لا يستحق التعليق...

٣ - يؤكد الأستاذ عاكف أن "المصادر الوحيدة التي يعترف بها الإخوان" هي "القرآن والسنة"، وفي هذا كامل التوضيح لمن قد يسيء الفهم

بشأن ما قاله أعلاه حول "احترام الدستور والقوانين". لكن ما معنى هذا؟ هل تشكل "هذه المصادر" الأيديولوجية التي يستند إليه المشروع السياسي؟ وإن كان الأستاذ عاكف يدعو إلى "ديموقراطية وتعددية حزبية" كما ذكر أعلاه، فأي فرصة هناك لمن يريد أن يفند، أو حتى يعارض، تلك الأيديولوجية السياسية ومصادرها؟ هل هذا مصرح به، أم أن عاقبته معروفة مقدما؟

٤ - أي صورة ياتري ستكون عليها تلك "الجمهورية (أو الدولة أو الإمارة) الإسلامية"؟ طبقا للنموذج الإيراني أم السوداني أم الوهابي أم ماذا؟ لسنا في حاجة لمعانة الحدس والتخمين إذ، لحسن الحظ، يأتي لنجدتنا الكاتب عزت السعدني في مقاله الأسبوعي بالأهرام، بتاريخ ١٩ مارس ٢٠٠٥ الذي يحتل صفحة بأكملها، تحت عنوان "لا تطفئوا الشمس" ويقول فيه:

"(...) لا نريد ديموقراطية هدم البيوت وقتل الأطفال واغتصاب النساء وتعذيب الرجال خلف أسوار الأسر. لا نريد الديموقراطية الأمريكية التي احتلت بالحديد والنار أول دولة إسلامية حقيقية اسمها أفغانستان (...)." حقا لا يعرف الأستاذ السعدني مدى عرفاننا وشكرنا وتقديرنا له ولصدقه (غالبا دون أن يقصد)، إذ أوضح لنا وللملايين أن أفغانستان الطالبان هي في الواقع "أول دولة إسلامية حقيقية".

إذن فتلك الدولة الهمجية الوحشية التي كان سكان الكهوف الذين عمروا الأرض قبل عشرات الألوف من السنين أكثر آدمية وتحضرا منها، كانت هي نموذج الدولة "الإسلامية الحقيقية". شكرا مرة أخرى على التوضيح الذي وفر على الكثيرين مشقة هرش الرؤوس وعصر الأمخاخ في محاولة لتخيل المستقبل الباهر الذي ينتظر مصر.

وإذ تحاول مصر البائسة المسكينة البحث عن "طريق السلامة" هربا من "طريق الندامة" الذي تتمخطر فيه منذ عقود، تجد نفسها على وشك الانزلاق في "الطريق الثالث". وهو لا علاقة له بالطريق الثالث الذي ابتكره السيد تونسي بلير؛ بل هو ذلك الذي نتحدث عنه الحكمة الشعبية المصرية الخالدة، بجانب طريقي السلامة والندامة: أي الطريق الذي لا يرجع (حيا) من يدخل فيه....

وشكر الله سعي الجميع.

بل كل الأحزاب في مصر "دينية"،

بحكم القانون!

كلما تبادر التساؤل عن تأسيس جماعة الإخوان المسلمين في مصر لحزب سياسي، يرد كبار المسئولين بأنه "غير مسموح في قانوننا بتأسيس الأحزاب الدينية، لكن لا مانع للحزب الديني من العمل عبر أحزاب أخرى مرخصة". (كما قال بالحرف الواحد الرئيس مبارك في حديثه مع جريدة "السياسة" الكويتية بتاريخ ١٤ مايو ٢٠٠٥)

ما معنى هذه الفوازير والألغاز (أم لعلها "نكت")؟

فإذا كانت الأحزاب قد رخص لها فمن المفترض (بمفهوم المخالفة) أن تكون غير دينية، أي مدنية؛ لكن إن كانت مدنية فكيف تتحول إلى واجهات تعمل عبرها الأحزاب الدينية؟

قد يبدو ذلك الكلام غريباً ومتناقضاً، مهما أعدت قراءته مرات ومرات؛ لكن الحقيقة غير ذلك، لأن كل الأحزاب في مصر هي، بحكم القانون، أحزاب ذات صبغة دينية؛ وذلك ببساطة لأن دستور البلاد أساسه ديني بنص المادة الثانية منه، وهي مادة حاكمة تفسر كافة المواد الأخرى طبقاً لها.

القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الذي ينظم الأحزاب السياسية ينص في مادته الرابعة على أنه "يشترط لتأسيس أو استمرار أي حزب سياسي ما يلي:

(أولاً) عدم تعارض مقومات الحزب أو مبادئه أو أهدافه أو برامجه أو سياساته أو أساليبه في ممارسة نشاطه مع :

١. مبادئ الشريعة الإسلامية باعتبارها المصدر الرئيسي للتشريع.

٢. مبادئ ثورتي ٢٣ يوليو ١٩٥٢ و ١٥ مايو ١٩٧١.

٣. الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والنظام الاشتراكي

الديمقراطي والمكاسب الاشتراكية.

(ثانياً) تميز برنامج الحزب وسياساته أو أساليبه في تحقيق هذا البرنامج

تميزاً ظاهراً عن الأحزاب الأخرى

دعونا من "تميز برنامج وسياسات وأساليب الحزب" فهذا مطلب لا يصعب التعامل معه. ودعونا من مبادئ ثورة ١٥ مايو ١٩٧١ التي نتحدى إن كان أحدا يعرفها أو قرأها أو سمع عنها لأنه ببساطة لا وجود لها. ودعونا من مبادئ ثورة ٢٣ يوليو الستة فقد عفى الزمن علي معظمها. ودعونا من الحفاظ على "النظام الاشتراكي والمكاسب الاشتراكية" لأن سياسة الدولة تقوم منذ أيام الانفتاح على نقيضها. ودعونا من أمر "الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي" فهو كلام إنشاء بلا معنى حقيقي. لم يبق إذن سوى "مبادئ الشريعة الإسلامية باعتبارها المصدر الرئيسي للتشريع"، والتي هي أساس قيام الأحزاب في مصر الديمقراطية المحروسة. بل إنه، طبقا لهذا القانون العجيب، ليس من حق حزب تحت التأسيس أن يشمل برنامجه حتى مجرد النية لي طرح للبحث موضوع تغيير أسس التشريع !

ولا بد هنا من ملاحظة أمر آخر حول هذا القانون، الذي صممه الترشية الساداتيون: أنه يتحدث عن مبادئ الشريعة في سنة ١٩٧٧ أي حتى قبل التعديل الدستوري لسنة ١٩٨٠ الذي أضيفت فيه الألف واللام ("المصدر الرئيسي") أم لعله قد عدل بعده.

ولفهم تأثير كل ما سبق على أرض الواقع، فلنترك جانبا موضوع الإخوان وحزبهم، ولنلق نظرة على حالة "حزب مصر الأم" الذي تقدم السيدان محسن لطفي السيد وسامي محمد أبو المجد، بصفتها وكيلى المؤسسين، إلى رئيس مجلس الشورى، رئيس لجنة شئون الأحزاب السياسية، يطلبان الموافقة على تأسيسه بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١٤. في جلسة ٢٠٠٤/٦/١٩ أصدرت لجنة شئون الأحزاب قرارها برفض الطلب استنادا إلى أن هذا الحزب تحت التأسيس وبرامجه "لا تؤهله أو تكسبه ملامح الشخصية الحزبية أو تشكل إضافة جديدة للعمل السياسي ذلك أن برنامج الحزب لا يوجد به ما يميزه تميزاً ظاهراً" عن برامج الأحزاب القائمة، بل إن برامجه "تتعارض في مضمونها وفي القصد فيها مع أحكام الشريعة الإسلامية التى هي المصدر الرئيسى للتشريع، كما أن من شأن الأخذ بهذه البرامج المساس بمبدأ الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى".

ولم يكن من العسير توقع أن ترفض محكمة القضاء الإداري، التي تقدم لها وكلاء المؤسسين بالشكوى (في ٢٢/٧/٢٠٠٤)، السبب المتعلق بتميز برنامج الحزب لأن ذلك "لا يمكن أن يكون مقصوداً به أن يكون تمييزاً عن كافة ما تقوم عليه برامج الأحزاب الأخرى كلها أو تكون أساليبه متميزة عن أساليب الأحزاب الأخرى مجتمعة..." كما قال مفوض الدولة في تقريره للمحكمة.

وبالفعل فقد وجد مفوض الدولة أن "الحزب قد انطلق من فلسفة وعقيدة سياسية وإنتماء ممعن في الوطنية المصرية الخالصة، التي انعكست على برامجه وسياساته وأساليبه بصورة لم يسبقه إليها أي حزب من الأحزاب السياسية القائمة، وهو الأمر الذي أدى إلى تميز هذا الحزب السياسي تمييزاً ظاهراً عن سائر الأحزاب القائمة بملامح شخصية حزبية سياسية متفردة..." واستعرض التقرير العديد من النقاط في برنامج الحزب التي لا يرى فيها تكراراً لما تقول به الأحزاب الأخرى مثل:

— تعديل المادة ٧٦ من الدستور ليصبح انتخاب رئيس الجمهورية بالانتخاب الحر المباشر وأن تدير العملية الانتخابية هيئة عليا مشكلة من رئيس المحكمة الدستورية العليا ورئيس محكمة النقض والنائب العام مع توفير كافة الوسائل الحديثة لضمان حيادية وشفافية العملية الانتخابية.

— إلغاء القوانين الاستثنائية.

— حذف الإستثناء الوارد بالمادتين ٨٧ و ١٩٦ من الدستور الذي ينص على نسبة ٥٠% على الأقل من أعضاء مجلسي الشعب والشورى من العمال والفلاحين.

— حذف لفظ "السلوك الاشتراكي" من المادة ١٢ من الدستور لتتنص على أن "يلتزم المجتمع وتلتزم الدولة بالتمكين وإتباع القيم الواردة في هذه المادة وهي الأخلاق والتقاليد المصرية".

— إلغاء النص على إختصاص البرلمان بالفصل في صحة عضوية أعضائه.

— إلغاء المادة ١٧١ الخاصة بمحاكم أمن الدولة مع إلغاء كافة المحاكم الإستثنائية، وإلغاء مسمى ووظيفة المدعي الاشتراكي وإعادة إختصاصاته للنياحة العامة، وإلغاء النص على أن يكون رئيس الجمهورية رئيساً للمجلس

الأعلى للقضاء، وأن يكون رئيس هذا المجلس من بين رؤساء الهيئات القضائية وذلك تأكيداً لمبدأ الفصل بين السلطات.

— إلغاء قانون الجمعيات الحالي ليحل محله قانون آخر تصاغ نصوصه بروح الديمقراطية فلا يكون للحكومة سوى سلطة الرقابة المالية على الجمعيات؛ على أن يكون الفصل في النزاع بين الجمعية والجهة الإدارية من حق القضاء الطبيعي وحده .

— الإهتمام بدراسة اللغات وتدريس اللغة المصرية القديمة كلغة ثانية، ورفض تسييس التعليم وذلك بتدريس كافة الحقائق التاريخية أو العلمية دون إسقاط أو تشويه فترة أو شخصية معينة لتعارضها مع سياسات سائدة، وإعلاء شأن السمات القومية والتأكيد على إيجابيات الشخصية المصرية، والحرص على تأسيس عقل ناقد لدى التلميذ المصري من خلال التأكيد على أن التاريخ لا يعرف قضية إلا وكان لها من الحجج ما يؤيدها وما يناقضها في نفس الوقت، والإبتعاد عن ترديد الأجوبة جاهزة، والعمل على التفكير بموضوعية ترى الحقائق العلمية وتزن نسبيتها.

— إلغاء وزارة الإعلام والاستعاضة عنها بهيئة مستقلة للإذاعة والتليفزيون تكون مسئولة سياسياً ومالياً أمام البرلمان. ووقف تسييس المواد الإعلامية، والفصل التام بين الإعلان والإعلام، وتعديل معايير الرقابة لتستند إلى حماية المجتمع وأعمدته وعدم الترويج للقيم البدوية المتخلفة.

— مقترحات للنهوض بمرفق العدالة مثل إرسال القضاة في بعثات إلى الدول المتقدمة في أنظمة التقاضي وإدارة المحاكم.

— مقترحات حول إنتهاج سياسة زراعية تتناسب ومكانة مصر التاريخية كأول بلد زراعي في التاريخ.

— مقترحات في مجال السياحة، وتخصيص وزارة مستقلة للآثار تضمن كشف وجمع وصيانة وزيادة الإهتمام بما تتمتع به مصر من ثروات أثرية.

— إنشاء سوق مشتركة على النمط الأوروبي بدلاً من جامعة الدول العربية وتبني مفهوم التعاون وليس الوحدة.

فيما سبق وفي غيره من نقاط البرنامج ما يدل على التميز عن الأحزاب الأخرى. ما هي المشكلة إذن؟

يبدو أن مجلس الشورى الموقر قد انفعل وارتجفت مشورته وغضبت لجنة أحزابه عندما قرأ في برنامج الحزب تحت التأسيس أمورا تدخل في دائرة المحظورات والهرطقات مما "قد تؤثر على السلام الاجتماعي"، مثل أن الحزب يرى:

— أن إسم مصر يجب ألا يسبقه وألا يليه شيء لتعريفه فمصر كافية بذاتها للدلالة عن نفسها، لذلك فإن المادة الأولى من الدستور يجب تعديلها لتكون: "مصر دولة حرة نظامها ديمقراطي يؤمن بالعلم والعقل والتعددية متوخياً في كل ذلك العدالة، والشعب المصري مكون ممن يحملون الجنسية المصرية وتشكلوا بالثقافة المصرية ويعملون على تحقيق عزتها ونهضتها".

— أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية، إلا أن ذلك لا ينسبنا اللغة المصرية التي تخص كل شعب مصر والتي يدعو الحزب إلى تدريسها.

— ضرورة النص في الدستور على حق المواطنة وحق الاختلاف، إذ يرى الحزب أن الأصوليات الدينية نجحت في تكريس التعصب الديني، الذي سببه الرئيسي هو التمييز بين المواطنين على أساس الإنتماء الديني، وأدى إلى إفراز الفتنة الطائفية وكاد يهدم الوحدة الوطنية، ومن ثم يرى هذا الحزب إعلاء الإنتماء للوطن، فالدين أمر شخصي ذاتي وعلاقة خاصة لا يمنع الاعتزاز به أن يكون الولاء أولاً للوطن الذي يتسع لكل الأديان ويضم كل المصريين، ومن ثم يرى الحزب إلغاء خانة الديانة من شهادة الميلاد والبطاقة الشخصية، وأن يجرم القانون التفرقة بين المواطنين في أي صورة، وبذلك نكون قد حققنا حلم أجدادنا في ثورة ١٩١٩ الذي صاغوه في شعارهم المبدع "الدين لله والوطن للجميع"، ويرى الحزب إزالة أي تفرقة بين أبناء الوطن الواحد وبالتالي تكون الوظائف العامة والقيادية من حق جميع المصريين.

— أنه استناداً إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨ الذي ينص على أن الناس كلهم يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق وقد وهبوا العقل والوجدان، يرى الحزب أن النشاط الفكري والفني والعلمي لا يكون خلاقاً ومتطوراً ونافعاً إن لم يمارس بحرية كاملة، ومن ثم يتعين رفع القيود المفروضة وتوفير الحرية للإبداع المصري وذلك بإلغاء سلطات جهة الإدارة في شأن إصدار

المطبوعات العلمية والأدبية والفكرية وإلغاء سلطتها في الاعتراض على الإنتاج العلمي والفكري وسلطتها في المصادرة.

— إخضاع التلميذ المصري، بغض النظر عن إنتمائه العرقي أو الديني أو المذهبي، لنسق تعليمي دراسي واحد. وينطوي ذلك على ضم كافة المعاهد والكليات الأزهرية والإكليريكية إلى جهة واحدة هي وزارة التعليم، وتدرّس مادة "الأخلاق" لجميع التلاميذ تعرض بشكل موضوعي للنساق الأخلاقية التي تدعو إليها الأديان والفلسفات التي عرفت بها البشرية.

— تعرض برنامج الحزب للعالمانية التي يؤكد أنها "عالمانية ليبرالية" تعرف أهمية دور الدين في إرساء القيم والأخلاق التي تحمي الفرد والمجتمع من الانحرافات، بينما تتفرغ الدولة لشئون العالم الدنيوي الذي يضع البشر قوائمه. وأنظمة الحكم العالمية تعتمد على مجموعة من الآليات منها برلمان منتخب انتخاباً حراً مباشراً، حكومة مسئولة أمام البرلمان، رقابة صارمة على المال العام... والعالمانية باختصار تؤدي إلى سيادة مناخ يرسخ دعائم الدولة المدنية وتكريس حق الشعوب في الاختلاف والتعدد، مع التأكيد على أن "العالمانية لا تفصل الدين عن المجتمع ولكنها تفصل بين السلطة الدينية والسياسة".

— وضع حد للإعلام الطائفي سواء كان إسلامياً أو مسيحياً، فالحكومة مسئولة عن رفاهية مواطنيها في هذه الدنيا دون الحياة الآخرة.

— ضرورة تدخل الدولة لمنع المبالغة والإسراف في نفقات الحج والعمرة والسماح مرة واحدة فقط في العمر لكل حاج أو معتمر.

وقد تبين انزعاج لجنة شئون الأحزاب السياسية في قرارها بالاعتراض على تأسيس الحزب، عندما أكدت ضمن أسباب اعتراضها أن برنامجها (مثلاً فيما اقترحه من إلغاء خانة الديانة من البطاقة الشخصية وشهادة الميلاد) يتعارض "في مضمونه والقصد منه مع أحكام الشريعة الإسلامية".

[فند مفوض الدولة موضوع المحررات الرسمية ببساطة شديدة، "لأن مصر وكافة الدول ذات الأغلبية الإسلامية بما فيها السعودية وغيرها لم تعرف بطاقات وشهادات الميلاد إلا من وقت قريب لا يصل إلى مائة عام في بعضها ولا يزيد عن ثلاثين سنة في البعض الآخر، ومع ذلك لا يمكن القول بتعارض الوضع في السابق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية".]

إذن مجرد اقتراب الحزب المسكين من دائرة المحظورات كان كافيا لكي تتفض اللجنة غضبا وترفض قبوله، برغم أن المادة ٢٤ من لائحته الداخلية تؤكد على "إلتزامه وأعضائه بالدستور وبكافة القوانين المطبقة في مصر". وبرغم أنه حزب شديد الإيمان، فلقد التزم في أكثر من موضع بتوضيح أهمية دور الدين، حسبما ذهب إلى ذلك حينما عرف العالمية التي ينادي بها بأنها "تعرف أهمية دور الدين في إرساء القيم والأخلاق التي تحمي الفرد والمجتمع من الانحرافات". بل أكثر من ذلك نجد صحيفة الطعن ضد قرار لجنة الأحزاب تؤكد أن "قائمة أسماء الأعضاء المؤسسين يتبين منها أن غالبيتهم العظمى من المسلمين المؤمنين والملتزمين بمبادئ الشريعة الإسلامية الغراء"، وأن "برنامج الحزب فيما إرتآه من تعديلات دستورية وتشريعية لم يتعرض للمساس بالشريعة الإسلامية الغراء بل أعلن مؤسسو هذا الحزب عن طريق وكلائهم إلتزامهم وإيمانهم بمبادئ الشريعة الإسلامية الغراء".

على أي حال فقد خلص مفوض الدولة، المستشار فريد نزيه تناغو، في تقريره إلى "أن ما ذهب إليه القرار المطعون فيه ... بالإدعاء بأنه بحث ونقب في الصدور والقلوب وإستخلص أن ما يقصده الحزب يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية فإنه يعد مشوباً بالفساد في الإستدلال".

وقد استعرضت محكمة القضاء الإداري التقرير وأرجأت الحكم مرة بعد الأخرى. وبعد سنوات من الوقت الضائع، انتظر فيها حزب "مصر الأم" أن يصبح حزبا رسميا، كما كنا نتمنى له خاطر مصر؛ فهو أقرب أحزابها إلى العقلانية وإلى فكرة الدولة المدنية، جاءت الطامة الكبرى في يوم ٣ يونيو ٢٠٠٦ عندما أيدت المحكمة الإدارية العليا دائرة الأحزاب السياسيين بمجلس الدولة قرار لجنة شئون الأحزاب برفض تأسيس حزب مصر الأم، ورفض الطعن المقام من محسن لطفي السيد وكيل مؤسس الحزب ضد قرار لجنة شئون الأحزاب. يقول الخبر الذي نشره الأهرام:

"أصدر الحكم المستشار الدكتور عبد الرحمن عزوز رئيس المجلس وعضوية السيد الطحان، وأحمد أبو العزم، وأحمد عبود، ومحمد كمال منير، نواب رئيس المجلس وسكرتارية كمال نجيب.

وقالت المحكمة أن برنامج الحزب نقد الجامعة العربية وأخذ من السوق العربية المشتركة بديلا عنها بينما أن السوق العربية المشتركة هي أسلوب من أساليب التقرب بين الدول العربية، كما أن برنامج الحزب معتمد في فكر العلمانية وتطبيقها، ولم يحدد البرنامج الحزبي ما هية العلمانية وتعريفها تعريفا منطقيا ولم يحدد البرنامج الحزبي كيفية الفصل بين السلطة الدينية والسلطة السياسية، وتحديد مفهوم السلطة الدينية في ظل العلمانية التي تدعو إليها".

وأفادت جريدة الجمهورية: "قالت المحكمة أن الحزب أصطدم في برنامجه بنصوص صريحة وراسخة في الدستور ومع الشريعة الإسلامية حيث طالب بإلغاء المادة الثانية من الدستور وأشار الحزب إلى عدم أهمية ذكر الديانة في المحررات الرسمية والعبرة بالوطن وليس بالدين وأن الحزب يدعو إلى العلمانية".

كان الألم قد اعتصرنا إزاء الحد الكارثي الذي وصلنا إليه، عندما اضطر مؤسسو حزب سياسي في مصر إلى التأكيد في طعنهم ضد قرار لجنة الأحزاب أنهم من "المسلمين المؤمنين والملتزمين بمبادئ الشريعة الإسلامية" لعل وعسى أن يُقبل طلبهم، ومع ذلك لم يكف هذا.

وأخيرا جاء حكم المحكمة الإدارية العليا — ضاربا (على غير العادة) عرض الحائط بتقرير مفوض الدولة — ليجعل الثالث من يونيو ٢٠٠٦ يوما أشد سوادا من الخامس من يونيو ١٩٦٧، وإن كنا لا نرى في الحكم إلا تطبيقا لنص وروح المادة الثانية من الدستور.

المتحذرون في العالم أجمع (من بلاد تركب الأفيال وتبجل البقر، إلى بلاد ترسل مركبات الفضاء للمريخ) لا يمكنهم سوى الشعور بعميق الخجل والعار ممن يلجأون إلى مثل هذه الظلامية التي نمارسها في القرن الحادي والعشرين بمنتهى الفخار والثقة، مع التبحر في نفس الوقت بالكلام عن الديمقراطية والحرية والمساواة وحقوق الإنسان وحقوق المواطنة وغيرها من البدع والضلالات التي لا بد أن الكفار، في الأصل، قد اخترعوها — بمشورات الشياطين — بهدف إغاظتنا واستفزائنا..

إن تخليص الدستور المصري من سيف المادة الثانية هو الخطوة صفر على طريق التحضر السياسي والإنساني.

و فقط بعدها يمكن التفكير الجدي في حماية البلاد من ويلات جماعات الفاشيات الدينية، سواء كونت أحزابها السياسية بصفة رسمية أو عملت عبر "الأحزاب المرخصة"، وذلك بغير حاجة لوجع الدماغ في محاولة فك الألغاز وحل الفوازير أو الاضطرار للضحك على "نكت" سخيفة.

هل هذا ممكن؟ لقد صرح د. أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء أمام مؤتمر دافوس بشرم الشيخ (كما ذكرت جريدة المصري اليوم في ٢ يونيو ٢٠٠٦) بأن مصر "دولة مدنية أو علمانية"، ولكن الدنيا قامت ولم تقعد حتى تراجع رئيس الوزراء عن كلامه، الذي اعتبر أنه كان زلة لسان. وبعدها أكد السيد صفوت الشريف، الأمين العام للحزب الوطني ورئيس مجلس الشورى، والدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب بأن لا تفكير مطلقاً في إلغاء المادة الثانية من الدستور. هل رأيتم إذن إلى أي مدى وصل التحالف بين الحكومة و "الجماعة المحظورة"؟

الا تستطيع الحكومة، لو شاءت، استصدار قانون أحزاب جديد لا يحظر سوى قيام "الأحزاب الدينية"؟

من سينقذ مصر من نفق الدولة الثيوقراطية المظلم؟

"المباديء" الدستورية بين الخيار والقضاء

"لا توجد قوة على الأرض تستطيع أن تلزم الكنيسة بأى شئ ضد تعاليم الإنجيل أو ضد ضمير الكنيسة". شنودة الثالث ١٦ مارس ٢٠٠٦. ستتدخل هذه العبارة تاريخ الكنيسة في مصر إلى جانب مقولات أخرى مثل: "... وأنا أقف ضد العالم" لأثناسيوس الرسولي وغيرها.

جاء هذا الكلام تعليقا على حكم محكمة القضاء الإداري المصري بإلزام الكنيسة القبطية بالتصريح لرعاياها المطلقين بأحكام قضائية بالزواج (الكنسي) مرة أخرى، معللة حكمها بأن "الدساتير المصرية أقرت حق كل مواطن في تكوين أسرة وأن الزواج حق من الحقوق الشخصية للإنسان".

دائرة المحكمة الإدارية الموقرة التي توصلت إلى الحكم، والتي هي مكونة بأكملها من قضاة مسلمين؛ هل كلفت نفسها مشقة السعي لمعرفة الرأي العقدي للجهة التي حكمت ضدها؟

استندت المحكمة إلى "مبدأ دستوري" بينما دورها هو تطبيق القوانين القائمة كما هو. فماذا في قانون الأحوال الشخصية الحالي يتيح لها الوصول إلى ما حكمت به؟

استندت المحكمة إلى "المبدأ الدستوري الذي ينص على أحقية المواطنين في الزواج". فماذا ستفعل يا ترى لو رفع واحد من "أهل الكتاب" قضية ضد الأزهر الشريف لرفضه تزويجه بامرأة مسلمة؟ هل ستحكم بإلزام الأزهر بالتزويج؟ أم أن نصوصا دستورية أخرى (مثل المادة الثانية حول الشريعة) سيكون لها اليد العليا؟

اهتمت المحكمة بأحقية المواطنين في الزواج. ولكن ماذا عن حقوق أخرى، مثل حق المواطنين في حرية العقيدة التي يتكلم عنها نفس الدستور؟ ولماذا ركنت محاكم القضاء الإداري على الرف منذ سنوات عديدة القضايا المتعلقة بإلغاء "الخط الهمايوني" أو بإلزام مصلحة الأحوال الشخصية بتغيير خانة الدين، في حالة تحول شخص عن الإسلام؛ أو على الأقل بتصحيح خانة الدين في حالة "الأخطاء" التي يرتكبها كل يوم موظفوا مصلحة

وحاسباتها الآلية التي يبدو أنها مبرمجة لتري أن الدين عند مصلحة الأحوال الشخصية هو الإسلام الذي لا تقبل عنه بديلاً؟

كان من المثير للانتباه أن كبرى الصحف "القومية"، التي أصبحت - كغيرها - ناطقة بلسان الإسلاميين، قد هلت للحكم - في صفحتها الأولى - باعتباره "إرساء لمبدأ قانوني جديد". وبالطبع لم تكلف خاطرها بنشر ردود الأفعال في نفس اليوم أو في الأيام التالية طبقاً لأصول الصحافة؛ فنحن نعيش في بلاد لا تعرف، ولا تعرف صحافتها، معنى "الأصول". ولم يتفضل قلم واحد، ممن انتفضوا وتشنجوا وصدعوا رؤوسنا وفلقوا أدمغتنا كلاماً أثناء "أزمة الكاريكاتير" حول ضرورة "احترام الأديان"، بالتعليق على ما يمكن أن يعنيه مثل هذا الحكم. والصمت هنا لا يبدو احتراماً للقضاء، الذي نحترمه حتى لو أخطأ، بل من باب الإهمال والاستعلاء أو ربما التشفى.

ليست هذه المرة الأولى التي يتناول فيها قضاة مصريون على العقيدة المسيحية، فقد سبق أن حكم قاض آخر في أوائل الثمانينيات بحق المسيحي في تعدد الزوجات.

ومن ناحية أخرى، فالكل يعلم أن هناك مشروع لقانون الأحوال الشخصية للمسيحيين، اتفقت عليه كل الطوائف المسيحية بمصر ولكنه، بعد ربع قرن من إعداده وعدة سنوات من مراجعته للمرة الثانية، مازال مراكونا، يتراكم عليه الغبار، في أدرج وزارة العدل. لماذا ترفض الدولة التقدم به لمجلس الشعب لإصداره؟ هل لأنه يتجنب النص الموجود في القانون الحالي بتطبيق "الشريعة الإسلامية" في حالة تحول أحد طرفي عقد الزواج ليس فقط إلى الإسلام بل إلى أي مذهب مسيحي آخر؟

الموضوع ليس مسألة تزويج وتطليق وتهيب وخلافه، ولكنه أخطر من ذلك. فبعد أسلمة الإعلام والتعليم وأجهزة الدولة والشوارع والحواري والمواصلات والدكاكين وملاعب الكرة والمجتمع بأسره؛ وفي إطار محاصرة الأقباط حتى الاختناق بإسفسكسيا الذمية، يبدو أن الدور قد جاء على محاولة "أسلمة الكنيسة" ذاتها.

وحتى لو استحال تنفيذ مثل هذا الحكم، كما تعرف ذلك بالتأكيد هيئة المحكمة الموقرة، فيكفي ما يثيره من الغبار والاستثارة بل والتحريض

الضمني الواضح باعتبار أن عقائد النصاري لا تستحق أن تُحترم، ويمكن لقاض أو مجموعة قضاة التجروء عليها بمنتهى البساطة، كما فعل ويفعل كل يوم الكثيرون عبر صفحات الجرائد وشاشات التلفزيون وميكروفونات الإذاعة ومنابر المساجد وفصول المدارس وعربات المترو الخ الخ.

كلما كتبنا في السابق قائلين أن الدولة تتنافس مع الإسلاميين على نفس الأرضية، سعياً لتحقيق ذات الأهداف، اتهمنا بالمبالغة. لكن ما نراه كل يوم يؤكد على صحة ما نقول بالنسبة للدولة بكافة أجنحتها وسلطاتها وأجهزتها.

السؤال هو: إلى أين تتجه الأمور؟

دساتير يا أسيانانا

"دستور يا أسيانانا" تعبير يقال أنه من الضروري الهمس به عند دخول ديار مسكونة، والعياذ بالله، بأرواح شريرة. ويبدو، حسبما يقال، أن تلك الأرواح تبقى بعد سماع الاستئذان في سكونة فلا تتحرش بمن يحاولون الدخول عليها.

ولا نعرف إن كان النداء "بالدساتير" (وليس بدستور واحد) سوف يزيد من استكانتها، أو قد يثير هياجها، ولكننا على أية حال ليس أمامنا بديل آخر، إذ ننوي الكلام عن دساتير دول يسكنها البشر (قد تشاركهم فيها كائنات غير مرئية).

الدستور، بدون فذلكة، هو وثيقة تعاقد بين الشعب صاحب السلطة (أو المفترض أن يكون كذلك) وبين ممثليه وحكامه، حول مبادئ وشكل وأهداف الدولة التي يريد أن يعيش فيها، وكيفية ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. ولكن العلاقة بين الدستور والدين تثير (خصوصا في منطقنا) تساؤلات حائرة، ونقاشا لا يتوقف بين داع لفض التشابك، وبين متحمس لزيادة التلاحم.

وبدلا من الدخول في جدل فلسفي أو سفسطي؛ نظنه من المفيد، في محاولة لاستقصاء الأمر، أن نستكشف قبل كل شيء ما تقوله بعض دساتير العالم في هذا الشأن. وبما أن كاتب هذه السطور ليس فقيها دستوريا (أو غير دستوري)، فالاستكشاف سيبقى بالضرورة سريعا ومركزا. ومن باب تسهيل العمل، قررنا مراجعة دساتير الدول العربية، ثم عينة كبيرة من دول العالم. ومن حسن الحظ أن وجدنا هذه الدول التي تصل إلي اثنين وخمسين، زائد الاتحاد الأوروبي (٢٥ دولة)، تمثل معا حوالي ثمانين بالمائة من سكان العالم.

ونود أن نذكر في البداية بثلاثة أمور:

أولا: أن الدستور هو وثيقة جلية يجري احترامها روحا ونصا في الدول المتقدمة. بل هو ليس دائما مكتوبا على ورق. فكلنا نعلم أن بريطانيا،

أم الديموقراطيات الحديثة، ليس لها دستور مكتوب.

ثانياً: أن الدستور في العالم المتخلف يمثل عند التطبيق، هذا إذا طُبِّق حقاً، سقفاً أو حداً أقصى للمباديء. بمعنى أنه لا يمكن العثور على أوضاع "أفضل" مما ينص عليه الدستور (مقارنة بالمعايير الإنسانية الدولية). وإليك علي سبيل المثال دستور العراق أيام صدام الذي يحوي بدائع النصوص، مثل المادة ٢٢ التي تتشدد بضمان كرامة الإنسان "وحظر القبض على أي شخص أو توقيفه أو تفتيشه إلا طبقاً للقانون"، وهي أمور يبدو أن من أدرجوها فيه لم يخبروا بشأنها السادة صدام وعدي وعلي الكيماوي وغيرهم.

ثالثاً: أن الدستور عادة يتم إعداده طبقاً لرؤية سياسية رائدة، ويصاغ بواسطة مجموعة من خبراء القانون الدستوري الذين يقومون بالمهمة الفنية لترجمة الرؤية والمباديء في لغة محكمة مستقرة تتضح معانيها مع الزمن عبر أحكام لمحكمة دستورية تراقب التطبيق وتستخلص القواعد لما يستجد من تساؤلات في ضوء المباديء الأصلية.

والآن إلي سياحة دستورية عبر العالم، معترنين مقدماً عن أي خطأ. ربما قد يحدث عند نقل المعلومات:

■ دول عربية:

- دساتير المغرب (١٩٩٦) والجزائر (١٩٦٣) وليبيا (١٩٦٩) تنص كلها على الإسلام كدين للدولة، ولكن ليس فيها إشارة للشريعة الإسلامية.

- دستور تونس (معدل في ١٩٩١) ينص في المادة الأولى على أن "تونس بلد حر مستقل ذو سيادة، ديانتها الإسلام ولغته العربية...". وليس هناك نص حول الشريعة.

- ينص دستور مصر (المعدل في ١٩٨٠) في المادة الثانية على أن الإسلام هو دين الدولة وأن الشريعة هي "المصدر الرئيسي" للتشريع.

- دستور السودان (١٩٩٨) مُحَيَّر جداً؛ فمادته الأولى تحتوي على الكثير من "الإنشاء" حول كون السودان "دولة تتأغم عرقي وثقافي وتسامح ديني، وأن الإسلام هو دين الأغلبية بينما المسيحية والديانات التقليدية لها أتباع كثيرون". ومن ناحية أخرى تقول المادة الرابعة أن "الله هو صاحب السيادة العليا ولكنه يندب السيادة للشعب الذي يمارسها عبادةً لله؛ أي أنه قد

جري تقنين المبدأ الثيوقراطي، كما بنيت العديد من المواد في صلب الدستور على نصوص الشريعة، بينما تؤكد المادة ٦٥ على أن الشريعة هي أحد مصادر أربعة إلى جانب "الوفاق الوطني والدستور والتقليد".

- لبنان (١٩٢٦) لا ينص على دين للدولة. وتتص المادة ٩ على الحرية المطلقة للضمير وعلى أن الدولة تضمن حماية كافة الأديان والممارسة الحرة للشعائر.

- سوريا: (١٩٧٣) لا ينص على دين للدولة، مكتفياً بأن يكون رئيس الجمهورية مسلماً. وقد أضيفت حديثاً مادة تقول بأن الشريعة الإسلامية "مصدر رئيسي" للتشريع. وتضمن المادة ٢٥ حرية العقيدة واحترام كل الأديان وحرية ممارسة الشعائر الدينية.

- الأردن (١٩٥٢) ينص على الإسلام ديناً للدولة وعلى حرية الاعتقاد. لا توجد إشارة مباشرة للشريعة، بينما تحدد المادة ١٠٦ دور المحاكم الشرعية في أمور الأحوال الشخصية والأوقاف والديّة.

- دستور فلسطين المؤقت (٢٠٠٠): تقول المادة السادسة أن "الإسلام دين الدولة وتحترم الديانات التوحيدية". وتقول المادة السابعة أن "مبادئ الشريعة" هي "مصدر رئيسي"، وعلى المجلس التشريعي إصدار قوانين الأحوال الشخصية لأتباع الديانات التوحيدية طبقاً لشرائعهم.

- دستور العراق الجديد (أكتوبر ٢٠٠٥) ينص في المادة الثانية أن "الإسلام دين الدولة الرسمي، وهو مصدر أساس للتشريع؛ لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام؛ لا يجوز سن قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية؛ لا يجوز سن قانون يتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية الواردة في هذا الدستور" (والتي يفرد لها الباب الثاني بأكمله).

- دساتير الكويت (١٩٦٢) والبحرين (١٩٧٣) معدل في (٢٠٠٢) والإمارات (١٩٩٦) تقول أن الإسلام دين الدولة والشريعة "مصدر رئيسي". وتتحدث جميعها عن حرية "ممارسة الشعائر الدينية".

- قطر (٢٠٠٣) ينص الدستور على أن الإسلام هو دين الدولة وأن الشريعة هي "المصدر الرئيسي" للتشريع.

- دستور اليمن (معدل في ١٩٩٤) وعمان (١٩٩٦) يقولان أن الشريعة هي "مصدر" التشريع، بينما السعودية ليس لها دستور مكتوب (القرآن هو دستورها)، بينما لها "قانون أساسي".

■ دول أفريقية:

- جنوب أفريقيا (١٩٩٣): لا يذكر دستورها الدين، وينص على حرية الضمير والعقيدة.

- نيجيريا ينص الدستور الاتحادي (معدل في ١٩٩٩) في المادة العاشرة على أن الدولة الاتحادية "لا يمكن أن يكون لها دين رسمي". لكن الولايات حرة من هذا القيد، ونتيجة لذلك قامت حكومات الولايات الشمالية الإثني عشر ذات الأغلبية السكانية المسلمة بتطبيق الشريعة، وإن كان هذا في بعض الحالات يطبق على المسلمين فقط.

- الكوت ديفوار (معدل في ١٩٩٤): ينص على علمانية الدولة.

- مالي (١٩٦١): تنص المادة ٢٥ على كونها جمهورية ديمقراطية علمانية

- إثيوبيا (١٩٩٤): تنص المادة الأولى على أنها دولة علمانية والمادة الثانية على أنه "لا يمكن أن يكون للدولة دين رسمي ولا أن تتدخل في الشؤون الدينية ولا يمكن للدين أن يتدخل في شؤون الدولة".

- غانا (١٩٧٩): لا ذكر للدين.

- أوغندا (١٩٥٥): لا ذكر للدين.

- الكونغو (١٩٩٢): تنص المادة الأولى على علمانية الدولة.

- الكامبيون (١٩٧٢) تنص المادة الثانية على علمانية الدولة.

- السنغال (١٩٦٣) تنص المادة الأولى على علمانية الدولة.

- بوركينا فاسو (١٩٩٦): تنص المادة الثالثة على كونها دولة ديمقراطية علمانية.

■ دول آسيوية:

- جمهورية إيران الإسلامية (١٩٧٩): ينص على "سيادة الحقيقة والعدالة القرآنية". (ولكن هذا بالطبع لم يمنع الملاي من اغتيال مئات الألوف من أعدائهم منذ قيام الثورة).

- جمهورية أفغانستان الإسلامية: الدستور الجديد الذي تمت الموافقة عليه في يناير ٢٠٠٤ ينص على أن الإسلام دين الدولة، وألا تسن قوانين تتعارض مع ثوابت الإسلام، وعلى الالتزام بمواثيق حقوق الإنسان الدولية.

- جمهورية باكستان الإسلامية (١٩٧٣): تنص المقدمة على اتباع تعاليم القرآن والسنة وعلى حماية حقوق الأقليات.

- الهند (١٩٥٠): تنص المقدمة على كونها جمهورية اشتراكية علمانية ديمقراطية تضمن لمواطنيها العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وحريات العقيدة والتعبير والعبادة.
- بنجلاديش (١٩٩٦): تنص المادة الثانية على أن الإسلام دين الدولة، ولكن الديانات الأخرى يمكن ممارستها في سلام ووثام.
- إندونيسيا (١٩٤٥): تقول المادة ٢٩ أن الدولة مبنية على الإيمان بالله واحد وأن الدولة تضمن حرية العقيدة "لكل بحسب ديانته أو اعتقاده"، ولا يوجد نص بشأن الشريعة.
- ماليزيا (١٩٦٣): ينص على الإسلام ديناً للدولة (وهو أمر غريب في حد ذاته نظراً لكون نسبة المسلمين أقل من ٦٠% من السكان)، ولكن "الديانات الأخرى تمارس في سلام ووثام في أي مكان بالدولة". وتضيف المادة الثانية نصاً طريفاً وجديراً بالتأمل يقول أنه "لا يمكن جباية ضرائب من أي شخص يُستخدم حاصلها كلياً أو جزئياً لأغراض تتعلق بديانة تخالف ديانته". لا يوجد نص حول الشريعة.
- الفلبين (معدل في ١٩٨٧): فصل الدين عن الدولة.
- الصين الشعبية (معدل في ١٩٨٢): ليس هناك نص بشأن الدين.
- اليابان (١٩٤٦): تقول المادة ٢٠ أنه "لا يمكن لأي مؤسسة دينية أن تحصل على امتيازات بأي صورة من الدولة ولا أن تؤثر على السلطة السياسية، كما أن الدولة لا تقدم تعليمًا دينيًا ولا تمارس أي نشاط ديني". وتحظر المادة ٨٩ اتفاق أموال عامة على أي مؤسسات دينية.
- تركيا (معدل في ١٩٨٢): ينص الدستور في مادته الثانية على كون تركيا "دولة ديمقراطية علمانية تخضع لحكم القانون". ولا يمكن (طبقاً للمادة الرابعة) تغيير هذه المادة.
- كازاخستان (١٩٩٥): اتخذت نصاً مشابهاً لتركيا حول العلمانية.
- أوزبكستان (١٩٩٢): تقول المادة ١٢ أنه لا يمكن للدولة أن تتخذ لها أي أيديولوجية.
- إسرائيل ليس لها دستور، وإن كان لها عدد من "القوانين الأساسية" أقرتها عبر نصف قرن، تمثل ما يقرب من نصف الدستور، لا نجد فيه شيئاً واضحاً عن وجود علاقة بين الدولة والدين.

■ دول أوروبية وأمريكية:

- الاتحاد الأوروبي: مسودة الدستور المشترك للدول الخمس والعشرين صدق عليها من بعض دول الاتحاد، ولكنها رفضت من دولتين (فرنسا وهولندا) مما عطل عملية الموافقة. على أي حال فالمسودة لا تذكر شيئاً عن الدين، بخلاف إشارة في المقدمة إلى أهمية "التراث الديني" في تاريخ أوروبا؛ وإن كان يشمل الكثير حول حقوق الإنسان وطبيعة المؤسسات الاتحادية.

- إيطاليا (مقر الفاتيكان) ينص الدستور على "فصل الدولة عن الكنيسة" وعلى أن كافة الديانات متساوية أمام القانون.

- اليونان (رئاسة الكنيسة الأرثوذكسية) يذكر الدستور أن الأرثوذكسية هي الديانة الغالبة ولكن كافة الديانات تمارس بحرية وكلها سواء أمام القانون.

- بولندا (أبريل ١٩٩٧) لا ذكر فيه للدين وإن نص بوضوح على أن "الكنائس وسائر المؤسسات الدينية لها حقوق متساوية، وأن السلطات تقف على الحياد التام إزاء كل ما يتعلق بالمعتقدات الشخصية أيا كانت".

- روسيا الاتحادية (١٩٩٣): تنص المادة ١٤ على أن الدولة علمانية، ولا يمكن لها أن تساند أو تفرض أيًا من الأديان.

- ألبانيا (١٩٩١): تنص المادة السابعة على علمانية الدولة.

- البوسنة (١٩٩٥): لا ذكر فيه للدين، وهو دستور متحضر وُضع بمساعدة الهيئات الدولية (وإن كان لا يكفي وحده للقضاء على الأحقاد القديمة...).

- الولايات المتحدة (١٧٨٧): لا مكان للدين في الدستور. وينص التعديل الأول الشهير (١٧٩١) على أن الكونجرس لا يحق له سن قوانين تتّصّب (establish) أي ديانة أو تمنع أي ديانة من الممارسة أو تحد من حرية التعبير الخ.

- كندا (١٨٦٧): لا مكان للدين في الدستور، بينما ينص "ميثاق الحقوق والحريات" (١٩٨٢) على ضمانات للحريات الأساسية.

- البرازيل (١٩٨٨)، كأكبر دولة في أمريكا اللاتينية وكنموذج: لا كلام عن الدين في الدستور.

■ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

هذا الإعلان، الصادر في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ يعلو، مع الإعلانات المكملة له، فوق دساتير الدول مثله في ذلك مثل كل المواثيق الدولية. ويقول في مادته الأولى "يولد جميع الناس أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم البعض بروح الإخاء". وتضيف المادة الثانية "لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز ولا شبهة تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين... الخ".

وتحسم المادة الثلاثين الأمر ختاماً، هو مسك الختام، فتقول "ليس في هذا الإعلان أي نص يجوز تأويله على نحو يفيد انطواءه على تحويل أي دولة أو جماعة أو أفراد أي حق في القيام بأي نشاط أو بأي فعل يهدف إلى هدم أي من الحقائق والحريات المنصوص عليها فيه".

يمكننا الخروج بعدد من الملاحظات والاستنتاجات:

١- أن موضوع العلاقة بين الدين والدولة، كما ينص عليها في الدستور، قد حسم في الديمقراطيات الغربية، أو التي تتبع هذا النموذج كاليابان؛ حيث يستحيل تخيل إمكانية التعدي على حرية العقيدة أو فرض قوانين تستند إلى عقيدة ما، لما في ذلك - بغض النظر عن علمانية النظام - من تفرقة ضد من لا يتبعون تلك العقيدة. بل وصل الأمر في مسودة دستور الاتحاد الأوروبي إلى عدم الإشارة في المقدمة إلى الدور الذي لعبته المسيحية في التطور التاريخي للحضارة الأوروبية، وهو حقيقة تاريخية؛ حتى لا يسبب هذا ضيقاً للبعض...

٢- لا بد أن نأخذ في الحسبان أن دولاً أوروبية كانت دساتيرها تذكر في وقت من الأوقات ديناً للدولة؛ ولكن هذا لم يكن يعني (في العصور الحديثة) أكثر من قيام أجهزة الدولة بجمع ضرائب من أتباع الديانة المعنية نيابة عن المؤسسة الدينية لأغراض إنفاقها. ولكن الدولة في كل حالة كانت، وما زالت، تستقطع قيمة تبرعات أتباع الديانات المختلفة لمؤسساتهم الدينية والخيرية من الضرائب العامة المفروضة عليهم.

٣- أن أمر العلاقة بين الدين والدولة ليس شأنًا ذا أهمية في معظم دول الشرق الأقصى، حيث التراث الديني (الهندي والبوذي والكونفوشي)

منفتح على مبدأ فصل الحكم عن الدين، أو المسار الروحي الفردي. وسواء سميت كذلك أم لا، فالعلمانية في هذه الدول حقيقة واقعة.

٤- أنه لا تكاد توجد دولة غير إسلامية في العالم يذكر دستورها دينا رسميا لها. ونقول "لا تكاد" من باب الاحتياط لأننا لم نراجع كل دساتير الـ ٩١١ دولة التي هي تعداد دول العالم بالتمام والكمال (باستثناء الفاتيكان).

٥- يعيش خمس مسلمي العالم (البالغ عددهم ١٣٠٠ مليون في ٢٠٠٤) كأقليات في دول شتى يتمتعون فيها بحرية الضمير كاملة وبالمساواة في الحقوق والواجبات، نظرا لكونها دولا علمانية أو تفصل الدين عن الدولة. وتشمل هذه دول الأمريكتين وأوروبا وأستراليا والهند وروسيا (دعونا من موضوع الشيشان) وعددا من دول الاتحاد السوفييتي السابق وجنوب أفريقيا والعديد من دول غرب أفريقيا.

٦- من بين الدول ذات الأغلبية السكانية الكبيرة من المسلمين، هناك دول علمانية مثل تركيا وأوزبكستان ومالي وكوت ديفوار. وهناك أيضا أندونيسيا التي لا ينص دستورها على دين للدولة. ويعيش في هذه المجموعة ما يقرب من ربع مسلمي العالم، كلهم خارج العالم العربي. لكن لا بد أن نأخذ في الاعتبار ما تتعرض له هذه الدول حاليا من ضغوط المد الإسلامي (الإسلاميزم)...

٧- من الاستنتاجين السابقين، يتضح أن حوالي ٤٥% من مسلمي العالم يعيشون كأقليات أو أغليات في دول علمانية أو "شبه علمانية". وهذا في حد ذاته أمر مشجع، إذا كان له أن يصبح اتجاها متناميا أو، على الأقل، أن يصمد أمام رياح الإسلاميزم.

٨- باستثناء سوريا ولبنان، تنص دساتير الدول العربية على كون الإسلام دين الدولة، أو "البلاد" في حالة تونس.

٩- تنص دساتير ست دول عربية على أن الشريعة الإسلامية (أو "مبادئ" الشريعة، في حالة فلسطين) هي "مصدر رئيسي" للتشريع. بينما ينص دستورا دولتين فقط هما مصر وقطر (!) على أن مبادئ الشريعة هي "المصدر الرئيسي للتشريع".

١٠- باستثناء السعودية، هناك دولتان عربيتان (اليمن وعمان) و دولتان آسيويتان (إيران والباكستان) تعتبر الشريعة هي "مصدر التشريع".

١١- يلاحظ أنه في حال ذكر الحريات الدينية في دساتير العالم

العربي، فهي في معظم الحالات تعني "حرية العبادة" أو "حرية ممارسة الشعائر" (وغالبا ما تكون محددة بعبارة "طبقا للقانون") وليس حرية الاعتقاد، التي تعني حرية التغيير أو حرية عدم الاعتقاد. أما في حالة السعودية، فلا يوجد هناك شيء اسمه حرية العقيدة أصلا، إذ تنص المادة ٢٣ من "القانون الأساسي" على أن "الدولة تحمي الإسلام وتطبق شريعته، وتأمّر الناس بالصالح وتنتهي عن المنكر..". وتقول المادة ٢٦ أن "الدولة تحمي حقوق الإنسان فيما يتفق مع الشريعة الإسلامية".

١٢- نلاحظ أن أيّا من الدول (العربية) التي كانت ذات يوم تحت الاحتلال أو الانتداب الفرنسي لا تشير إلى الشريعة الإسلامية كمصدر للتشريع، بينما العكس صحيح في حالة تلك التي كانت تحت التأثير البريطاني. لا نعرف سببا يفسر هذا، وإن كنا نتمنى أن يفتي لنا الباحثون والدارسون بالقول المفيد. وأكثر من ذلك، فالملاحظ أن الدولتين اللتين دخلت الولايات المتحدة حربا ضدهما، انتهت بتغيير النظام (أفغانستان والعراق)، قد اتخذت كل منهما دستورا ذا مرجعية دينية لا تخطئها العين، حتى لو كانت هناك عبارات ضابطة مثل النص دستوريا على الالتزام بمواثيق حقوق الإنسان. وفي هذا مدعاة لاستنتاج أنه، من وجهة نظر نشر قيم الحرية والديموقراطية، فإن أهداف الحرب في كلتا الحالتين لم تتحققا تماما.

١٣- إن كان لنا أن نخرج باستنتاج عام من عينة الدساتير التي رجعنا إليها، فيمكننا أن نكتشف فئتين رئيسيتين: هناك مجموعة يكون فيها الدستور وثيقة بشرية تستند إلى عدد من القيم الإنسانية وتسعى لتحقيق طموحات بشرية. والأخري، ذات مرجعية دينية أو تستند إلى تحقيق أوامر إلهية؛ وفيها ينحصر دور الشعب في القبول بالتحرك في إطار ما هو محدد بالفعل. ومن البديهي أن هاتين المجموعتين متعارضتان ١٨٠ درجة، لا يمكن الخلط أو المزج أو التقارب بينهما.

١٤- ليس سرا أن بعض الدول (ولا داعي لذكر أسماء) الموقعة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لا تحترمه ولا تعير اهتماما لتوقيعها عليه وتنص في دساتيرها على أمور منافية ومناقضة له.

ملحوظة ختامية:

من الواضح أن مصر، وهي دولة ذات أقلية دينية كبيرة بين مواطنيها الأصلاء، هي الدولة الوحيدة من نوعها في العالم (تشاركها في هذا الشرف ماليزيا) التي تفرض ديانة الأغلبية ديناً رسمياً للدولة، وهي الدولة الوحيدة (لا يشاركها أحد هذا الشرف) التي تفرض الشريعة الدينية للأغلبية كالمصدر الرئيسي للتشريع.

ألا يدعو هذا، إذن، إلى استنتاج أن مصر التي كانت ذات يوم أم الدنيا قد أصبحت تكتفي بأن تكون أم العجائب والغرائب والمصائب؟
لماذا لا يحاول أحد ممن يهمهم الأمر دراسة دساتير الهند أو اليابان أو تركيا أو إثيوبيا أو بوركينا فاسو لعلنا نتعلم منها شيئاً ذا فائدة؟

تلك المواد الدستورية الخطرة على البيئة (الوطنية والإنسانية)!

يدور كلام حول تعديل الدستور المصري. ومرة أخرى نكرر أن أية محاولة لإصلاح هذا الدستور، أو استبداله، لا بد أن تمر عبر إلغاء المادة الثانية المتعلقة بالمرجعية الدينية للدولة (دين الدولة والمصادر الدينية للتشريع)، وهي المادة التي سبق أن اعترضنا واعتراض غيرنا عليها. نقول ذلك لمجموعتين من الأسباب: الأولى عامة ومبدئية، والأخرى تتعلق بما يطلق عليه "الشريعة الإسلامية".

أولاً: لا بد من بعض المقدمات

١. يستند المجتمع، بالمعنى الحديث للتعبير، إلى عقد سياسي مزدوج التوجه: عقد اجتماعي مع من يقومون بالحكم، يتوافق فيه المواطنون على السلم المدني ونبذ العنف على المستوى الفردي؛ وعقد يربط المواطنين معاً بمجموعة من المبادئ السياسية والأمنية المشتركة*. الدستور هو إذن، كما يقول جان جاك روسو، "تسجيل لعقد يحول رغبات الأمة إلى مبادئ محددة للعمل".

٢. الدولة كائن معنوي لا دين له، وليس من مهامها إدخال الناس للجنة. بينما الدين والشريعة، كما يقول المستشار العشماوي، معنيان بالإنسان لا بالنظم؛ بالضمير أكثر من القواعد القانونية.

٣. يظن، أو يزعم، الكثيرون أن الحكم الديني (الثيوقراطي) يعني قيام رجال الدين بالحكم مباشرة. ولو صح هذا فإنه لا توجد في عالم اليوم سوى دولتين ثيوقراطيتين: إيران والفاتيكان!! لكن تعريف الدولة الدينية الصحيح (طبقاً لموسوعة السياسات والدين، التي يرأس تحريرها روبرت ووثو) هو في الواقع: "الحكم الذي يكون فيه الجهد الأساسي موجهاً نحو تطبيق قوانين إلهية". وبالتالي فهو يعني أي نظام حكم يستند بصورة أو بآخر إلى

"مرجعية دينية". إذن فالدستور المصري يؤسس لنظام حكم ديني (ثيوقراطي).

٤. مفهوم الدولة الحديثة ككيان سياسي اجتماعي، يستند إلى الشعب مصدراً للسلطات، يتتافى بصورة مبدئية مع شكل ومفهوم الدولة الدينية. الدولة الحديثة لا تستلهم السلف الصالح على حساب الخلف الطالح. الدولة الحديثة تتعامل مع النسبي والواقعي وليس مع المطلق والغبيبي. الدولة الحديثة عقلانية ولا تزعم أنها دولة الكمال، لكنها دولة "السعي المستمر نحو الأفضل".

٥. عندما استخدم مصطلح "دين الدولة الرسمي" في بعض الدول الأوروبية حتى عهود قريبة، فهذا لم يكن يعني أكثر من تنظيم إداري بحت، مثل أن يقوم جهاز الدولة بتحصيل تبرعات (مع الضرائب) من المواطنين الراغبين لصالح المؤسسة الدينية الرئيسية في البلاد، مع ضمان حق باقي المواطنين في دفع تبرعاتهم (التي تتمتع بنفس المميزات الضريبية) لمؤسسات دينية أخرى بحسب اختيارهم. ولم يكن المصطلح يعني بأي شكل من الأشكال أن تنال تلك المؤسسة (أو الدين الذي تتبعه) معاملة تفضيلية، ولا أن تتأثر الدولة في سياساتها أو قوانينها بتوجهات تلك المؤسسة (أو الدين الذي تتبعه) ولا أن تقوم بدور "الدعوة" داخل البلاد أو خارجها. وعلى سبيل المثال، فإن دستور إيطاليا "أرض الكاثوليكية" ينص على أن "كافة الديانات تتساوى أمام القانون". أما في اليونان "أرض الأرثوذكسية" فالدستور يذكر أن "الديانة السائدة في اليونان هي الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية" ولكنه يؤكد على كون "حرية الضمير الديني لا يمكن التعدي عليها. والتمتع بكافة الحقوق والحريات المدنية لا يتوقف على المعتقدات الدينية للفرد".

٦. البديل للدولة الدينية ليس "الدولة المعادية للدين" (كما حدث في النظم الشيوعية) بل الدولة العلمانية؛ أي الدولة الحديثة التي تحفظ للدين مكانه في القلوب إيماناً وتعبدًا، وفي الضمائر والأخلاقيات عملاً، وفي المجتمع دوراً يليق به بدون فتح الباب لاستغلاله.

ثانيا: أسباب عامة ومبدئية لضرورة إلغاء المادة الثانية

١. إقحام الدين في السياسة ونظم الحكم، هو خلط يسيء لكليهما، إذ يسعى لسحب غطاء التقديس على ما هو غير مقدس ظنا، أو ادعاء، بأن في ذلك تنفيذا لإرادة الإله وإعلاء لشرعه. والاعتراض على قوانين أو ممارسات ذات مرجعية دينية سرعان ما تجري إدانته وحظره باعتباره تعديا على الدين نفسه، ثم الدخول في دوامة الاتهام بالكفر والإلحاد تؤدي بالمجتمع كله في هاوية سحيقة لا بد أن تنتهي إلى أعمال العنف والإرهاب. بينما الأصل أنه لا توجد قداسة أو نجاسة في نظم الحكم والسياسة؛ بل كل شيء قابل للنقاش والمجادلة، طبقا للمصلحة العامة ولتراضي الفرقاء من أبناء الجماعة الوطنية في إطار احترام مبادئ الحرية والمساواة والعدالة.

٢. وجود مرجعية دينية في الدستور يعني بالضرورة قيام رجال الدين وفقهائه (بل وأدعيائه) بتفسير النصوص الدينية (التي هي بطبيعتها عامة وحمالة أوجه وقابلة للتأويل) واستخلاص الأحكام التي تروق لهم منها، والقيام بدور الرقيب على الدولة ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية، وانتحال حق التفسير والتفقه والتوجيه. والتاريخ يعلمنا أن هذا لعب بالنار لم يحدث أن نجا منه أحد في الماضي. ونذكر أن مرشد الإخوان السابق، رحمه الله، عندما سئل عن "ولاية غير المسلمين على المسلمين" قال أن هذا أمر سيقوم ببحثه، في الوقت المناسب، "أهل الحل والعقد". من هم هؤلاء، ياترى، وما هي سلطاتهم ومن يعينهم ويفصلهم ومن يراقبهم ويحاسبهم؟ وماذا لو لم يختلفوا (إذ في اختلافهم رحمة) بل اتفقوا على فرض أمور تتناقض مع معايير حقوق الإنسان العالمية الحديثة؟

٣. وجود مرجعية دينية في الدستور يفتح الباب أمام مزائيدات المتطرفين. وكلنا نذكر ما حدث أثناء الانتخابات البرلمانية عندما صرح مرشد الإخوان بأن هدفهم هو "تفعيل وتطبيق الدستور الذي ينص على الشريعة، لا أكثر ولا أقل". أي إن الإخوان أصبحوا في موقع "حماة الدستور" والمدافعين عنه، مما يضع الدولة في موقف غريب وعجيب! وأيضا ما حدث عندما أثير موضوع إلغاء الشريعة الإسلامية من الدستور وما قاله زعماء الإخوان من أن هذه المطالب "خط أحمر لا يجوز الاقتراب منه، كما أن الاقتراب منه سيفجر حربا أهلية داخل مصر". وبغض النظر عن كون المطالبة بإلغاء الصيغة الدينية للدولة واستبدال الدستور بآخر

"مدني" هو، أولاً وقبل كل شيء، مطلبُ المسلمين العقلانيين المستتيرين المتحضرين الذين يعرفون تماماً أن هذا أمر أساسي لا بديل عنه لإقامة دولة حديثة متحضرة في مصر، فإن التهديد بالمذابح وحمامات الدم يبين بوضوح إلى أي مدى يمكن أن يصل دعاة الدولة الدينية الفاشية.

٤. وجود مرجعية دينية في الدستور يحجر على دعاة الدولة المدنية الحداثية حرية التعبير والعمل السياسي، ويترك الساحة مفتوحة ومقصورة على دعاة الدولة الدينية. بينما العكس ممكن: ففي الدولة المدنية يمكن لدعاة أيه أيديولوجية أن يعملوا بكامل حريتهم. ويكفي التذكير بأن قانون تنظيم الأحزاب السياسية ينص في مادته الرابعة على أنه "يشترط لتأسيس أو استمرار أي حزب سياسي عدم تعارض مقومات الحزب أو مبادئه أو أهدافه أو برامجهم أو سياساته أو أساليبه في ممارسة نشاطه مع مبادئ الشريعة الإسلامية باعتبارها المصدر الرئيسي للتشريع (٠٠)".

٥. وجود مرجعية دينية في الدستور ينسف الأساس الذي تقوم عليه أي نصوص أخرى، مذكورة في نفس الدستور أو في القوانين، حول المساواة في حقوق المواطنة أو حول الحريات الأساسية وضماناتها؛ إذ لا يمكن أن تُفسر مثل هذه المواد إلا في "ضوء" تلك المرجعية.

٦. وجود مرجعية دينية في الدستور يفتح الباب أمام خلط الأمور، بل وإمكانية الإساءة للدين نفسه. وعلى سبيل المثال فقد قضت محكمة القضاء الإداري المصري في القضية رقم ٣٥٧٢١ لسنة ٥٩ قضائية بإلغاء قرار وزير الداخلية بتغيير خانة الديانة في البطاقة الشخصية لمن يشهر إسلامه بعد أن يقوم بتوثيق ذلك في "الشهر العقاري". وقد جاء الحكم "استناداً إلى المادة الثانية من الدستور (٠٠) وخاصة أن الإسلام لا يتطلب سوى النطق بالشهادتين...". وبغض النظر عن كون القرارات المشار إليها تتحدث فقط عن "إشهار الإسلام" وليس "تغيير الدين" بصفة عامة، فإنه في ضوء الحكم المذكور يكفي أن "يتطوع" اثنان بسماعهما أحد الأفراد ينطق بالشهادتين لكي يصبح ذلك الشخص مسلماً، سواء رغب في ذلك أم لم يرغب؛ وبكل ما يتبعه هذا التحول من تبعات...

وعلى سبيل المثال أيضاً فقد قضت الدائرة الأولى بمحكمة القضاء الإداري بتاريخ ٨ نوفمبر ٢٠٠٥ برفض الدعوى القضائية رقم ٣٢٥٣ لسنة ٦٠ قضائية ضد رفع شعار "الإسلام هو الحل" أثناء الحملة الانتخابية

لمجلس الشعب، وجاء في حيثيات الحكم: "إن هذا الشعار لا يدعو إلى إثارة الفتنة الطائفية، فالمادة الثانية من الدستور تنص على أن دين الدولة هو الإسلام ومبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع".

ولا نعلم إن كان المدعون قد استأنفوا الحكم، لكن المرء لا يحتاج لأن يكون خبيراً دستورياً ليدرك أن الحكم يشوبه فساد الاستدلال، كما يقول أهل القانون، لاستناده إلى مادة دستورية موجهة للمشرع وليس للقاضي الذي عليه الالتزام بنصوص القوانين السارية؛ إذ يبدو أن المحكمة في تعاملها مع القضية قد انتحلت وظيفة المحكمة الدستورية العليا لتحكم في شأن "دستورية أو عدم دستورية القانون الذي يحظر استخدام الشعارات الدينية"، وهو سؤال لم يطرحه المدعون أصلاً. وعلى أي حال فلا يسعنا أن نخفي تعجبنا من الإهانة التي تضمنتها حيثيات الحكم التي يبدو وكأنها تتعامل مع "الإسلام" كأيدئولوجية سياسية مثل الاشتراكية والشيوعية والرأسمالية الخ.

٧. وجود مرجعية دينية في الدستور يفتح الباب أمام الغوغاء ومثثري الشغب و "ضعاف النفوس" لأخذ الأمور بأيديهم وفرض أو منع ما يعتقدون أن تلك المرجعية الدينية تتطلبهم بفرضه أو منعه ويسبغ نوعاً من الشرعية على ما يقتشفون. والحوادث المتكررة التي يقوم فيها همج متوحشون بالاعتداء على الكنائس في أنحاء مصر (غالباً تحت أعين، بل وبتشجيع، مسئولى الأمن والإدارة والحزب الحاكم، ودائماً بدون أن ينال المعتدين عقاباً) بحجة أنها "غير مرخص لها"، ما كان لها أن تحدث بهذه الصورة المنفلتة لو كان لمصر دستور مدنى متحضر يتساوى فيه المواطنون في الحقوق والواجبات.

٨. في دراسة مقارنة بين دساتير العالم قمنا بها (راجع فصل "دساتير يا أسيانا")، خلصنا إلى أنه لا توجد في العالم اليوم دولة متحضرة ومحترمة واحدة يستند دستورها إلى شريعة دينية أيا كانت؛ وإلى أن مصر تمثل حالة شاذة لا مثيل لها: فهي الدولة الوحيدة في العالم ذات أقلية دينية لا يستهان بها، التي تفرض شرائع الأغلبية الدينية على الأقلية.

ثالثاً: أسباب تتعلق بما يطلق عليه "الشريعة الإسلامية"

نكتشف فجأة كم يمر الكثيرون مرور الكرام على نص المادة الثانية من الدستور المصري بأن "الإسلام هو دين الدولة ومبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع"؛ وأن الأوان لكي نفحصها بشيء من التدقيق.

إنفتح قوساً لنؤكد أن النقاش في العقائد، وخاصة عبر الإعلام العام، أمر لا جدوى منه؛ لأنها تبقى في نطاق المقنس مما يجعل الموضوعية في التناول أمراً بعيد المنال، وخاصة في مجتمعات متخلفة كمجتمعاتنا. ومن ناحية أخرى؛ بما أن الدين، أو جانباً منه، قد دخل السياسة والقوانين والدساتير، فإن البحث والكتابة والمناقشة فيه تصبح ليس فقط حقاً لكل مواطن بل واجباً. والإحجام لا يعنى سوى الوقوع في الحفرة التي حفرها أصحاب خلط الدين بالسياسة، بهدف أن يصبح لهم وحدهم حق التفسير والتوجيه. وإذا نتعرض هنا لما هو ديني المرجع في السياسة سنبقى بالطبع بعيداً عن العقائد والعبادات. ونغلق القوس].

نلاحظ أولاً أن نص المادة الثانية من الدستور يتحدث عن "الشريعة"، بينما هو في الحقيقة يتعلق "بالفقه". وقد فتح المستشار الجليل محمد سعيد العشماوي العيون في كتاباته الغزيرة على الأمر إذ يقول أن "لفظ الشريعة لا يعني في القرآن الكريم ولا في قواميس اللغة العربية: القواعد القانونية، وإنما معناه: المنهج، السبيل، الطريق، وما شابه". ويضيف أنه قد "حدث للفظ الشريعة في الفكر الإسلامي تعديل عدة مرات: من المعنى الأصلي ثم اتسع ليشمل القواعد القانونية (التشريعية) الواردة في القرآن الكريم ثم امتد ليضم هذه القواعد والقواعد المماثلة التي وردت في الأحاديث النبوية. ثم تغير المعنى ليشمل الشروح والتفسيرات والاجتهادات والآراء والفتاوى والأحكام التي صدرت لإيضاح هذه القواعد أو القياس عليها أو الاستنتاج منها أو تطبيقها؛ أي الفقه. وأوضح أن كاتب تقرير اللجنة الخاصة حول التعديل الدستوري في مايو ١٩٨٠ خلطوا الأمور وأصبحوا يتحدثون عن الفقه باعتباره الشريعة، بل أن الترجمة الإنجليزية للنص الدستوري حول "الشريعة" تتحدث عن "الفقه" (jurisprudence) وليس الشريعة.

إذن فالأمر يتعلق بفقه وضعه أناس معرضون للخطأ والسهو والنسيان، عاشوا في القرنين الثاني والثالث الهجريين، وكانوا يعكسون أحوال

مجتمعاتهم السياسية والاجتماعية والفكرية والدينية في فهمهم وإسقاطاتهم للنصوص الدينية. بل إن الإمام الشافعي غير في فقهه عندما انتقل من العراق إلى مصر، مع عدم تغير الزمان، بينما الظروف كانت متقاربة. وبالتالي ليس هناك سبب لتقديس ما انتهى الفقهاء إليه في مدارسهم المختلفة. ونلاحظ ثانيا أن نص المادة الثانية من الدستور يتحدث عن "مبادئ" الشريعة.

"المبدأ" طبقا لتعريف القاموس هو "تعميم أولي يُقبل على أنه حقيقي ويمكن استخدامه كقاعدة للتفكير أو التصرف" - "قاعدة أو معيار يشكل أساسا لشيء آخر" - "قانون أساسي أو حقيقة أولية مثل "القاعدة الذهبية هي أن تعامل الآخرين كما تحب أن يعاملوك" - "إطار عام موجه على مستوى عام وقابل للتطبيق بصورة عامة".

ولو تساءل أحد عن "مبادئ الثورة الفرنسية" لتذكر بسرعة الشعار الشهير "حرية - مساواة" (+ "إخاء" الذي أضيف فيما بعد) وما عليه بعدها سوى الرجوع إلى نص "إعلان حقوق الإنسان والمواطن" الصادر في أغسطس ١٧٨٩.

ولو تساءل أحد عن "مبادئ حقوق الإنسان" فما عليه سوى الرجوع إلى اتفاقيات دولية موقعة بهذا الشأن ليجد ضالته فيها وأن يشير إليها على وجه التحديد.

ولو تساءل أحد عن "مبادئ الشريعة الموسوية" لاتجه الفكر ناحية أمرين. أولهما "الوصايا العشر" (وقد أعطى المسيح خلاصتها وروحها عندما بين أن "الناموس (الشريعة) يتعلق بكلمتين فقط: تحب الرب إلهك من كل قلبك، وتحب قريبك كنفسك". وفي توضيح لمن هو "القريب" أعطى مثال "السامري الصالح" الذي بموجبه يصبح القريب هو "كل إنسان"، حتى لو كان عدوا). الأمر الثاني هو مبدأ "العين بالعين والسن بالسن" الذي يضع قاعدة التناسب بين الجريمة والعقاب.

في ضوء ما سبق: ما هي يا تري "مبادئ" الفقه (الشريعة) الإسلامي التي لها صفة العمومية والتي هي معروفة للكافة وهناك إجماع شامل حولها؟

الحقيقة هي أننا لا نعلم بالضبط وعلى وجه التحديد!

وكم نتمنى أن يتكرم أهل العلم والحل والعقد بعمل قائمة من المبادئ المحددة بوضوح قاطع، يسمح لها بأن تكون صالحة للاستعمال في المقارنة والمقابلة مع غيرها من المبادئ عند محاولة كتابة نص خطير يتعلق بمصادر التشريع في دستور عصري حديث.

لكن في سياق مناقشة الموضوع، فلنرجع إلى المذكرة الإيضاحية للجنة الخاصة للتعديل الدستوري في مايو ١٩٨٠ والتي تقول: "ومن المسلم به أن الشريعة الإسلامية باعتبارها تنظيمًا شاملاً لأمر الدين والدنيا تتضمن مبدأين جوهريين في معاملة غير المسلمين من أهل الكتاب (أولهما) لا إكراه في الدين و (ثانيهما) لهم ما لنا وعليهم ما علينا". ولنا هذه التعليقات السريعة:

١ - مبدأ "لا إكراه في الدين": بالطبع لم يذكر كاتبوا المذكرة هذا "المبدأ" لانعدام القدرة على كتابة نص منفرد وواضح في بنية الدستور حول حرية الاعتقاد، بل فقط من باب طمأنة القبط وتبديد خشيتهم من أن اعتبار "الفقه" الإسلامي (أو ما أطلقوا عليه "الشريعة") كالمصدر الرئيسي للتشريع لن يمثل جوراً أو حجراً عليهم. بمعنى آخر هو نص دفعي احترازي سلبي وليس تأكيدياً إيجابياً.

لكن ما هو بالضبط معنى "لا إكراه في الدين"؟ إن كان يعني أن الناس في البلاد التي "فتحت" لم يُجبروا على دخول الإسلام، فهذا صحيح نسبياً إذ أنهم أعطوا الخيار بين الإسلام والجزية والسيوف؛ ولكنها خيارات لا تحمل شبهة "حرية العقيدة" من قريب أو من بعيد. (والدليل هو وجود حد الردة). من ناحية أخرى، فإن هذا "المبدأ" مع كونه يستند إلى نص قرآني، إلا أن هناك من سيسرعون للقول بأنه نص مكى نسخ بأخر مدنية أو، على الأقل، أن هناك نصوصاً مخالفة ومناقضة له (لا داعي للدخول في تفاصيلها فهي معروفة..).

لكن ولنفترض جدلاً أنه يعني حرية العقيدة "كمبدأ جوهري" كما تشير المذكرة، وهنا يحق لنا التساؤل:

— لماذا، إذن، كُتبت العهدة العُمرية (سواء نسبت إلى عمر بن الخطاب أو عمر ابن عبد العزيز؛ أو حتى لو كان النسب انتحالاً وضعه الفقهاء — كما يقول د. عبادة كحالة).

— ولماذا كانت أحكام "أهل الجزية" (أهل الذمة) التي ذكرها الإمام الشافعي (١٨٠ — ٢٣٠ هجرية) والتي يقول فيها مثلاً في كتابه "الرسالة" (نقلاً عن كتاب زكريا أوزون "جناية الشافعي") تحت عنوان "إذا أراد الإمام أن يكتب كتاب صلح على الجزية": "وليس لكم أن تظهروا في شيء من أمصار المسلمين الصليب ولا تعلنوا بالشرك ولا تبثوا كنيسة ولا موضع مجتمع لصلاتكم ولا تضربوا بناقوس ولا تظهروا قولكم بالشرك في عيسى بن مريم ولا في غيره لأحد من المسلمين، وتلبسوا الزنانير من فوق جميع الثياب الأردية (..) وتخالفوا بسروجكم وركوبكم وتباينوا بين قلائسكم وقلائسهم بعلم تجعلونه بقلائسكم، وأن لا تأخذوا على المسلمين سرديات الطريق ولا المجالس في الأسواق، وأن يؤدي كل بالغ من أحرار رجالكم جزية رأسه..". إن ادعائي لتصديق الهراء الذي يقال أحياناً حول تبرير الجزية باعتبارها مجرد ضريبة تفرض على "أهل الكتاب" في مقابل الدفاع عنهم أو كبديل عن الزكاة الخ؛ فالنقطة المركزية في فقه أهل الجزية (أهل الذمة) هي الإذلال (عن يد وهم صاغرون).

— ولماذا تطور فقه أهل الذمة ليصبح على يدي ابن قيم الجوزية (٦٩١ — ٧٥١ هـ) سفراً هائلاً "أحكام أهل الذمة" (يبلغ ٨٢٩ صفحة — طبعة دار الجيل بيروت، حققه أيمن عارف الدمشقي)، اختتمه برسالة عنوانها "النهى عن الاستعانة والاستتصار في أمور المسلمين بأهل الذمة والكفار". وهو سفر ينضح بعنصرية وخطرة بغضبتين ينبغي أن يندى لهما جبين أي إنسان جدير بهذه الصفة.

— بل ولماذا مازالت تصدر في مصر قرارات جمهورية بشأن بناء كل دار عبادة لغير المسلمين، وتذكر في ديباجتها "بعد الاطلاع على الدستور..؟" فما هو النص الدستوري الذي يبرر لرئيس الجمهورية الافتئات على حق أصيل من حقوق المواطنة (يشير إليه نفس الدستور في المواد ٤٠ و ١٤٦)؟ لا شك إن هذا القرارات تستند إلى "المادة الثانية" كمبدأ عام، وهي التي تتضمن فقه أهل الذمة تفصيلاً وتحديداً. فالحقيقة المرة هي أن الوضعية الذموية قد انتهت قانونياً منذ ١٨٥٦ (تحت الضغوط الأوروبية على الدولة العثمانية) إلا أن آثارها بقيت مجتمعياً وسياسياً. وإن كانت تلك الآثار أخذت في التراجع، وخصوصاً أثناء فترة الحكم الليبرالي (١٩١٩ — ١٩٥٢)، لكنها

عادت للترايد مع الثورة ثم أصبحت مقننة بصورة مباشرة مع التعديل الدستوري الساداتي في مايو ١٩٨٠.

إنّ يمكننا القول بأن الارتكان إلى نص عام في الدستور يشير ضمنا (وحتى هذا غير مؤكد) إلى مبدأ "لا إكراه في الدين" لا يعني إطلاقا الاقتراب من مبادئ حقوق الإنسان التي تأصلت بعد وصول الرقي البشري لمرحلة متقدمة. ومبدأ حرية الاعتقاد والضمير المرجو تأكيده، تقننه المواثيق الدولية طبقا لنصوص قطعية واضحة، ولا حاجة لنا بالتمسح في "مبادئ الشريعة الإسلامية".

٢- مبدأ "لهم ما لنا وعليهم ما علينا" الذي قد يُراد به الإيحاء بنوع من "المساواة" بين المسلمين وغير المسلمين. وبغض النظر عن أن التعبير يحوى في الـ "هم" والـ "نا" من التعالي ما يجعله يُرسخ نقيض ما يراد أن يفهم منه، فالحقيقة هي أن استعراض الفقه الإسلامي يمكن معه الاستنتاج بكل اطمئنان إلى مبدأ ثابت على مدار التاريخ هو "لا مساواة بين المسلم وغير المسلم". وهناك الكثير مما يؤيد هذا، مثل: لا تقبل شهادة غير المسلم ضد المسلم؛ لا يُقتل مسلم بكافر؛ لا يرث غير المسلم في المسلم. وبينما يُصرّح بزواج المسلم من "الكتابية"، فالعكس (أي زواج "الكتابي" من المسلمة) مُحَرَّم برغم عدم وجود نص قرآني صريح بذلك؛ وذلك لأن الفقهاء استندوا ببساطة إلى مبدئين في آن واحد وهما: "لا مساواة بين المسلم وغير المسلم" (الذي يستند بدوره إلى مبدأ "الإسلام يعلو ولا يُعلى عليه")، ومبدأ "الرجال قوامون على النساء" (أي لا مساواة بين الرجل والمرأة).

وبعيدا عن الفذلكات التي تحاول أن تفسر (وهي في الحقيقة تبرر)، فالأمر يبدو واضحا بما فيه الكفاية. إذن فالارتكان إلى "لهم ما لنا وعليهم ما علينا" (حتى لو افترضنا أن هذا "مبدأ جوهري" من مبادئ الشريعة) لا يؤكد من قريب أو بعيد على المساواة التي ينبغي أن يكون النص الدستوري حولها قاطعا وحاسما وبدون التواء.

يبقى بعد ذلك عدد من الأمور التي نجدها في الكتابات حول الفقه (الشريعة):

١- "الحدود" العقابية، التي توقف العمل بها فعليا (أو جُمد) في مصر ومعظم الدول الإسلامية لأنها في قسوتها وفظاظتها تتنافى تماما مع ما

وصلت إليه الإنسانية اليوم، حيث التشريعات المتعلقة بأخذ حق المجتمع من الجاني تهتم "بتقويم الجاني" أكثر من "الانتقام منه". ولكن الإسلاميين بأطرافهم يحلمون بإعادتها بأول فرصة ويتلمظون لرؤية الأعناق تدق والأيدي والأقدام تبتتر. هل "تفعيل" الحدود هو المقصود عند الإصرار على تطبيق "الشريعة"؟

٢- يقال أيضا أن مبدأ "العين بالعين والسن بالسن" هو جزء من أصول الفقه على أساس أن "المسلمين هم أولى بشرائع من سبقوهم". ولا اعتراض لنا على هذا بالطبع، وإن كنا نلاحظ أن هذا المبدأ لا يعني في الأصل التوراتي أكثر من مراعاة التناسب بين الجريمة والعقاب ولكن هناك في "الحدود" الإسلامية ما يتناقض مع هذا. فلا تناسب هناك، على سبيل المثال، بين سرقة بضعة دراهم وقطع يد السارق.

٣- أحكام الزواج، وهو ما لا نريد الدخول فيه ولكننا لا نرى المانع في أن ينص الدستور تحديدا على أن تستلهم قوانين "الزواج الديني" لاتباع كل دين شريعتهم الخاصة، كل على حدة.

٤- هناك مبادئ مثل "لا ضرر ولا ضرار" (أي بالعربي: "كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض")، و "لا تزر وازرة وزر أخرى" و "رفع الضرر خير من جلب المنفعة" و "الضرورات تبيح المحظورات" الخ. وكلها أمور طيبة، ولكنها من بديهيات القوانين المعاصرة، ولا يحتاج الأمر إلى نص دستوري حول "الشريعة" لكي يقننها. بل إن المستشار العشماوي يجد فيها تشابهات مع الفقه الروماني، لأن الفقه الإسلامي نشأ ابتداء في دمشق حيث كان القانون الروماني مطبقا بالفعل منذ ما قبل الإسلام.

خلاصة الأمر هي أن أسس الدولة الحديثة (الحرية والمساواة والعدالة - الشعب مصدر السلطات - الديمقراطية كنظام متكامل الأركان وليس فقط مجرد "صناديق اقتراع") ومواثيق حقوق الإنسان العالمية تكفي تماما لكي يبنى عليها دستور أي دولة متحضرة أو تسعى للتحضر، وبدون الحاجة لمرجعية دينية مضار الإشارة إليها تفوق منافعها ملايين المرات.

وإن كان ما تحويه هذه الأسس والمواثيق من مبادئ حضارية يتماشى مع "مبادئ الشريعة الإسلامية" (التي مازال يجب تحديدها بوضوح) فهذا

خيرٌ وبركةٌ عظيمان؛ وفي هذه الحالة يكفي التمسك بها بدون التمسح في
"الشريعة".

وإن كان هناك فيها ما يرى أهل الحل والعقد أنه لا يتماشى مع
"الشريعة"، فلن نقول "يفتح الله"؛ بل فقط نطلب أن يتكرموا ويقولوا لنا ما هو
بالضبط هذا الذي لا يعجبهم!

هكذا تكلم فضيلة الفوهرر

نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة (نوفمبر - ديسمبر ٢٠٠٥) تدل على أن مصر قد خطت خطوة هامة على طريق أن تصبح "إمارة مصرستان". ألف مبروك لمصرنا الحبيبة!

ومع اقتراب جماعة الإخوان المسلمين "المحظورة" من تحقيق حلمها التاريخي، فالغريب بحق هو ما نراه من أن الكثيرين مازالوا لا يصدقون ما يقول الإخوان أنهم فاعلون عندما يصلون على الحكم.

(١)

ذات يوم في شهر سبتمبر ١٩٣٠ وقف أدولف هتلر أمام دائرة الجنايات بمحكمة ليبزيج كشاهد أثناء محاكمة ثلاث ضباط بتهمة تكوين خلايا فاشية داخل الجيش الألماني. وردا على أسئلة المنصة، قال هتلر أنه عندما يأخذ الحكم ويشرع في إقامة "الرايخ الثالث" فإن دماء كثيرة ستسيل في برلين "لأعداء الشعب" الذين يقفون أمام مشروع "القوميين الاشتراكيين" (أو "النازي"). وتوقع هتلر أن حزبه سيكون الأقوى في البلاد خلال ثلاث سنوات وسيتبوأ السلطة.

لم يصدق أحد ما قاله هتلر على رؤوس الأشهاد أثناء المحاكمة، كما سبق وأن تغاضوا عما قاله في الخطب والأحاديث النارية وفي كتابه "كفاحي"؛ واعتبر الجميع أن هذه مجرد مبالغات وأن هتلر عندما يصل إلى الحكم ("هذا إذا وصل" - هكذا ظن الجميع) سيتصرف حتما بطريقة مسئولة ومختلفة تماما.

بعدها بأسابيع قليلة، حصل النازيون على ١٨% من أصوات الناخبين، مما شكل نصرا هائلا مقارنة بما لا يزيد عن ٣% في الانتخابات السابقة. وإذا لم يمكنه هذا النصر من تكوين، أو المشاركة في، الوزارة؛ تحالف مع أعدائه، الشيوعيين، لإثارة الفوضى والاضطرابات في البلاد خلال العامين التاليين. وفي ١٩٣٢، حصل هتلر على ٣٠% من الأصوات في الانتخابات الرئاسية، ودخل الدور الثاني ضد بطل ألمانيا في الحرب العالمية

الأولى بول فون هندنبرج، الذي فاز بفارق صغير. ثم في نوفمبر من نفس العام، حصل الحزب النازي على ٤٢% من مقاعد البرلمان ودخل في تحالف أصبح فيه هتلر المستشار (رئيس الوزراء). ومع الموت المفاجيء للرئيس هندنبرج في أغسطس ١٩٣٤، أقنع هتلر الجميع بالتوافق على أن يتولى الرئاسة.

ولم يمض وقت طويل على "استقراره" في الحكم، الذي وصل إليه بطريقة ديموقراطية تماما، حتى بدأ في تركيز السلطات بيديه، فجمع الرئاسة والمستشارية وأصبح لقبه "الفوهرر" (أي "المرشد العام" والقائد بالألمانية). وبعدها، "عينك ما ترى النور"، كما يقول المثل المعروف. سنوات من الرعب والاستبداد والمذابح والحروب التي راح ضحيتها الملايين من الأبرياء، لم تنته إلا باندحار النازية مع نهاية حرب عالمية وضعت أوزارها في مايو ١٩٤٥ (في أوروبا) بعد انتحار هتلر.

(٢)

ذات يوم في شهر سبتمبر ٢٠٠٥ قال فضيلة المرشد العام للإخوان المسلمون الأستاذ مهدي عاكف (في حديث لجريدة "المصري اليوم") حول "مطالبة الأقباط بإلغاء الشريعة الإسلامية من الدستور" أن "هذه المطالبة خطوط حمراء لا يجب الاقتراب منها، ونحذر من السير في هذا الاتجاه". وأضاف: "تعتبر ذلك عبثا، والإخوان لن ينزلقوا إلي الرد علي هذه المطالب، لأنها لن تحدث، ولن يكون لنا رأي مسموع سوي اللجوء للشعب بحماية معتقداته ودينه". وفي استكمال وتوضيح للصورة التي رسمها المرشد، حذر نائبه الدكتور كمال حبيب قائلا: "إن هذه المطالب (..) بمثابة خط أحمر لا يجوز الاقتراب منه، كما أن الاقتراب منه سيفجر حربا أهلية داخل مصر". وزاد ممدوح إسماعيل محامي الجماعات الإسلامية الأمر وضوحا فقال: "إن هذه المطالب لن تكون إلا علي جثث الجميع، ومعني ذلك أن أصحاب هذا الرأي يطالبون بحمامات دم في مصر وبرجوع العنف مرة أخرى إلي أرض الوطن".

وبغض النظر عن كون المطالبة بإلغاء الصبغة الدينية للدولة واستبدال الدستور بآخر "مدني" ليست مجرد "مطلب قبضي" بل هو، أولا وقبل كل شيء، مطلب المسلمين العاقلين العقلانيين المستتيرين المتحضرين الذين

يعرفون تماماً أن مثل هذا التوجه هو أمر أساسي لا بديل عنه ولا مفر منه لإقامة دولة حديثة وحداثية متحضرة في مصر؛ نقول، بغض النظر عن هذا، فمن الغريب أن قليلين هم الذين يصدقون ما يقوله فضيلة المرشد الحالي والسابق والأسبق وغيرهم من قادة الجماعة على رؤوس الأشهاد في الأحاديث والتصريحات وفي كافة "الأبيات" (التي تذكرنا بما كتبه هتلر في "كفاحي") حول الجهاد ضد "أعداء الله" ممن قد تسول لهم أنفسهم الوقوف في طريق تنفيذ أوامره على الأرض.

على أي حال؛ بعد التحذيرات الدموية المذكورة أعلاه بأسابيع قليلة، فاجأ الإخوان الجميع بالحصول على خمس مقاعد البرلمان المصري، في انتخابات "ديموقراطية صندوقية"، مما يشكل نصراً هائلاً مقارنة بأقل من ٤ % في الانتخابات السابقة، ومع ملاحظة أنهم لم يقدموا مرشحين سوى في أقل من نصف مقاعد البرلمان.

إنكرر ونؤكد مرة أخرى أن مثل هذه "الديموقراطية الصندوقية"، التي ليست سوى آلية انتخابية توصل إلى السلطة التشريعية، ثم التنفيذية، صورة لما هو موجود في المجتمع — حتى لو كانت القيم السائدة فيه هي التطرف والفساد والجهل والعنصرية والتخلف. وهي لا علاقة لها بالديموقراطية التي يعرفها العالم المتحضر؛ أي المبنية فوق أسس قيم الحرية والعدالة والمساواة طبقاً لدستور مدني].

(٣)

بغض النظر عن الحملة المفاجئة التي شنتها أبواق الحكومة، لأسباب تكتيكية تماماً، ضد جماعة الإخوان بعد الصعود المفاجيء لمرشحيها في الانتخابات؛ مازال الكثيرون يرفضون تصديق كلام الإخوان، ويزعمون أنه مجرد مبالغاة إنشائية، وأنهم عندما يصلون إلى الحكم ("إذا وصلوا" — هكذا يستبعد الجميع) سيتصرفون حتماً بطريقة مسئولة ومختلفة تماماً. وإن تجرأ أحد بالتذكير والتحذير، تتكاثر عليه اتهامات "التخويف بدون مبرر" و "السقوط في مطب الفزاعة" الخ. ويشارك في هذا التيار مزيج من السذج والجنباء الذين يفضلون دفن الرؤوس بالرمال؛ والمتواطئون الذين يهتمهم ألا تحدث حالة استنفار في المجتمع قد تعرقل تحقيق الحلم. وبالطبع ففي هذا إهانة للإخوان، إذ لا يأخذونهم مأخذ الجد!

بل والأغرب أن نجد هناك من يخرج، على استحياء، ليطالب الإخوان "بتوضيح مواقفهم فيما يتعلق بأسس الدولة ومصدر السلطات وأوضاع غير المسلمين وتداول السلطة" (!!); وكأن مواقفهم ليست واضحة ومكتوبة ومعلنة منذ عقود، بينما لم يصدر عن أي من زعمائهم ما يدل على "مراجعات فكرية" للجماعة التي لها أن تفخر بكونها "أم الجماعات الإرهابية الإسلامية" في العالم.

وإذا كان للألمان والأوروبيين والعالم كله ألا يصدقوا أقوال هتلر في البداية، إذ لم يكن هناك في تاريخ الحركات الفكرية والسياسية والقومية في أوروبا عموماً وفي ألمانيا (حتى مع الأخذ في الاعتبار فلسفات تفوق الجنس الآري التي بزغت في أواخر القرن ١٩) ما يبرر الانزعاج وأخذ كلامه على محمل الجد؛ إلا أننا لا نجد مبرراً لعدم تصديق الإخوان في أقوالهم وبرامجهم المعلنة منذ عقود، حتى بدون التوجس من لجوئهم المعتقد إلى أساليب النقية وازدواج الخطاب.

وحتى إذا زعم البعض أن الجماعة قد "نبذت العنف" (متى؟ وكيف؟ وهل غيروا - على الأقل - شعارهم ليتزين بسعف النخيل بدلا من السيوف؟) فهل تخلّوا عن أهدافهم؟؟

(٤)

هناك الأطنان من المعلومات والتحليلات والدراسات المتوافرة حول الإخوان وأهدافهم وأساليبهم، لكن يكفينا التتويه بالنماذج التالية:

١ - للإخوان، طبقاً لموقعهم الرسمي في المملكة المتحدة (أمة دوت أورج^١) أهداف ستة هي: بناء الفرد المسلم؛ بناء الأسرة المسلمة؛ بناء المجتمع المسلم؛ بناء الدولة الإسلامية؛ بناء دولة الخلافة؛ التسيد على العالم بالإسلام (Mastering the world with Islam). إن لم تكن هذه أهداف نظام يضارع أعتى النظم التوتاليتارية (الفاشية والنازية والشيوعية) التي عرفت البشرية، فماذا يكون؟؟

٢ - طبقاً لنفس الموقع: يعتقد الإخوان أن الوصول إلى الحكم هو خطوة يجب أن تتبع إعداد (غالبية) المجتمع لقبول الشرائع الإسلامية^(٠٠)

(*) نشر هذا المقال في ديسمبر ٢٠٠٥ وبعدها بأسابيع قليلة لم يعد محتوى الموقع المذكور كما كان....

"إعداد المجتمع يتحقق عبر خطط لنشر الثقافة الإسلامية، الوسائل الإعلامية، المساجد، ونشر الدعوة في المنظمات العامة مثل النقابات والبرلمانات واتحادات الطلاب.... وبالتوازي مع تلك يجب إعداد المسلمين المتميزين لإدارة المنظمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والطلابية بكفاءة (وبطريقة إسلامية)، كخطوة إعدادية". مرة أخرى، نموذج فادح لشمولية (توتاليتارية) عاتية.

٣ - نجد في نفس الموقع قسما للأسئلة والأجوبة كثيرة التردد (FAQ)، ومن بينها:

س: ما هما السيفان بشعار الإخوان؟

ج: الكتاب هو القرآن، والسيفان يرمزان إلى الجهاد.

س: أي سيف إذا كنتم "تنبذون العنف"؟ أليس السيف هو رمز القوة التي يسمونها "العنف"؟

ج: هل تعني العنف ضد المدنيين أم العنف ضد جيوش الكفار؟ كل الإخوان يؤيدون العنف ضد جيوش الكفار. أما فيما يتعلق بالمدنيين، فالإخوان في الواقع منقسمون بهذا الخصوص. الغالبية المعتدلة من الإخوان ترفض العنف ضد المدنيين، الأقلية المتشددة تؤيد العنف ضد المدنيين..

وليس لنا سوى أن نشكر الموقع الإخواني على الصدق والبعد عن التقية؛ وإن كنا نأخذ عليه عدم توضيح نسبة "الأقلية" (هل هي ٤٩ % ١٢) ومدي خضوع الغالبية "المعتدلة" لها...

٤ - من ناحية أخرى، يذكر نفس الموقع بفخر أن مدرسة الإخوان أنجبت الكثيرين من المفكرين والباحثين والناشطين. ويورد قائمة من الأسماء؛ نجد في طليعتها، بالخط البارز - إضافة إلى حسن البنا: سيد قطب (الذي أصبح مصدر "إلهام" كافة جماعات الإرهاب الإسلامي في العالم في العقود الأخيرة). ثم تشمل القائمة عددا من الأسماء التي تلفت النظر، مثل عبد الله عزام (مؤسس "القاعدة" قبل أن يتولاها - بعد موته - أسامة بن لادن وأيمن الظواهري)؛ ويوسف القرضاوي وراشد الغنوشي ومحفوظ نحناح الخ.

٥ - لفهم الحدود بين الدين والسياسة في مفهوم الإخوان، لم يكن علينا أكثر من الرجوع إلى موقع "إخوان أون لاين" حيث نشر في سبتمبر ٢٠٠٥

دراسة (١)، أعطيت احتفاءً واضحاً، تقدّمت بها الأستاذة أسماء زيادة لنيل درجة الماجستير تحمل عنوان "الدور السياسي للمرأة في عهد النبي والخلفاء الراشدين" ركزت على تقرير أنّ اختيار المرأة المسلمة للدين الجديد كان اختياراً سياسياً في المقام الأول؛ لأنّ "اعتناق الدين يعد عملاً سياسياً، فأصحاب الجاهلية لم يكونوا يمارون في أنّ الله يخلق ويرزق ولكنهم كانوا يمارون في أنّ له سبحانه التشريع والحكم، فقد كان أصل المعركة بين الحق والباطل حول: لمن التشريع والحكم؟"

ولاشك أن هذا الكلام المذهل (الذي ينطبق بالطبع على المرأة والرجل) يثير تساؤلات عديدة، لا داعي للخوض فيها الآن، حول المسافة بين ما هو "ديني" و "سياسي"، بل وطبيعة الدين نفسه (العقائد + العبادات + الأخلاق) والنظر إليه كمجرد مدخل أو أداة للسياسة؛ لكن المهم إدراك أن مبدأ الحاكمية (أي أن التشريع والحكم تعود إلى "الإله" ومن يوكلهم على الأرض لممارسة الحكم باسمه) هو الركن الأساسي الذي تقوم عليه أيديولوجية الإخوان السياسية. فكيف يمكن لمن يعتقدون أنهم وكلاء السماء على الأرض القبول بأسس الدولة الحديثة من "الشعب مصدر السلطات" إلى "المواطنة والمساواة" و "مواثيق حقوق الإنسان"؛ حيث الإنسان نفسه - في نظرهم - ليس سوى قطعة غيار في آلة هائلة هدفها إشباع الغرائز التسلطية لوكلاء هذا الإله.

٦ - لمزيد من توضيح الأمور بالنسبة "لديموقراطية"، نعود لحديث المرشد العام لمجلة آخر ساعة (بتاريخ ٢٠ يوليو ٢٠٠٥) حيث قال: "إننا نؤمن بالديمقراطية إيماناً كاملاً لأنها هي التي تأتي بانتخابات حرة نزيهة، أما بالنسبة للديمقراطية التي لا حدود لها والتي تقول أن رأي الشعب هو كل شيء نقول لها "لا".. رأي الشعب مقنن بشرعية.. وهذا هو الفرق بيننا وبين غيرنا، إنما نحن ديمقراطيون إلى أقصى حدود الديمقراطية، فلا ننسى أن الدستور المصري يقول أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع.."

هل هناك حاجة للمزيد من التوضيح؟؟

(٥)

هل هناك أدى شك، إذن، في أن حلم الإخوان الوردي الدموي الجميل هو إقامة دولة لا تخرج عن "الهمجقراطيات" أو "الوحشقراطيات" التي نعرف نماذجها عند الطالبان القندهاريين والملالي الخومينييين والإخوان الترابيين؟

وإذا قالوا، حسب زعم المدافعين عنهم، إن نموذجهم سيكون هذه المرة جديدا ومختلفا عن غيره؛ فكيف نصدقهم بينما الأسس التاريخية واحدة ومعروفة؟ وإذا شاءوا فتح باب "الاجتهاد" حول "نموذج جديد"، فهل مصر معمل فئران تجارب، مباح لتجربة هذا الذي ستدفع، بلا شك، ثمنه عبر سنين من الاستبداد والعنصرية والمذابح والانهيال والخراب، إلى أن تشاء الأقدار لها أن تخرج من ظلماتها؟؟

على أي حال، فالسؤال الأهم الآن هو: هل كان انتصار الإخوان في الانتخابات مفاجأة حقا؟ وكيف وصلنا إلى هذه النقطة؟ وهل هناك من مخرج؟

حملة أسلمة مصر خلال العقود الأخيرة

قبل الكثير، قبل وبعد الانتخابات البرلمانية في نوفمبر ٢٠٠٥، عن صفقة الحزب الحاكم مع الإخوان بهدف فتح الباب مواربا وإدخالهم بصورة لا تهدده بالخطر مع استخدامهم كفضاعة لتخويف الجميع بالداخل والخارج من أن البديل للحزب الحاكم هو أسوأ. وقيل الكثير عن القدرات التنظيمية للإخوان وتغلغلهم، وما فعلوه استعدادا لهذه الانتخابات؛ وعن التصويت الاحتجاجي للكثير من الناخبين عقابا للحزب الوطني الخ الخ. قد يكون كل هذا صحيحا. لكنه لا يمثل سوى جزءا من الصورة. ومن ناحية أخرى، لا يخفى على أحد تسارع وتيرة "الأحداث الطائفية" (وهو التعبير "الحركي" الذي يستخدمه المسئولون والإعلام للكلام عن الاعتداءات التي يتعرض لها الأقباط..) في الفترة الأخيرة. نعتقد أن الأمرين مرتبطان تماما وجذورهما مشتركة.

(١)

في لقاء بين مسئول مصري رفيع المستوى وحفنة من المصريين، تم في مكتب السفير المصري بباريس في نهاية شهر أبريل ٢٠٠١، أثير موضوع "أسلمة المجتمع" والجرعة الدينية الهائلة التي ييئها الإعلام الحكومي المرئي والمقروء والمسموع، والتي وصلت لما يفوق درجة التشبع. ولم ينكر المسئول الكبير الأمر، بل أكد وبرره بأن الدولة "كانت تسعى لسحب البساط من تحت أرجل الإسلاميين عن طريق المزايدة عليهم.. ولكنها بدأت تدرك أن الأمر قد زاد عن الحد، وخصوصا بعد القضاء على موجات العنف التي كانت تقوم بها الجماعات". وطمان الحضور "بأن تغييرا تدريجيا، وإن كان واضحا، سيبدأ على الفور".

بالطبع لم يحدث شيء من التغيير، إن لم يكن في اتجاه المزيد من الأسلمة. فالموضوع، في رأيينا، لم يكن مجرد رد فعل وقتي للإسلاميين. في مقال نشر في يونيو ٢٠٠١ قلنا أن نظام الحكم في مصر كان قد أصبح مع نهاية الأربعينيات من القرن الماضي ثمرة متعفنة على وشك

السقوط بين أيدي الإخوان الذين كانوا يستعدون للقفز إلى الحكم، وقلنا أن ثورة يوليو، برغم سابق انضمام معظم الضباط الأحرار للجماعة، انتهى بها الأمر إلى الاصطدام مع الإخوان، وبالتالي تأجل هذا الحلم لنصف قرن تغيرت فيه موازين كثيرة؛ لكنه لم يتبخر أو يتغير.

كان الحلم قد تجدد أثناء سنوات حكم عبد الناصر الذي انشغل بأمور كثيرة في الخارج والداخل خلال الستينيات. ثم أعيد إحيائه مع مجيء السادات الذي بدأ بإطلاق الإخوان وكافة الجماعات الإسلامية من قمقمها، ثم شرع فيما يمكن أن نطلق عليه، بأثر رجعي، عملية "التحول الإسلامي الكبير". كانت خطوة البداية هي النص حول مبادئ الشريعة "مصدرا رئيسيا" في دستور ١٩٧١ (وذلك قبل أن يفكر آية الله الخميني في القيام بانقلابه الإسلامي بسنوات!)؛ ثم إضافة الألف واللام في تعديل مايو ١٩٨٠. وجاء النص في المادة الثانية ليحمله بمثابة مرجعية عامة حاکمة، تفسر باقي مواد نفس الدستور طبقا لها.

هذا التعديل وفر الأساس الدستوري والقانوني والسياسي والمزاجي النفسي لكي يسير التحول بطريقة لا يمكن لأحد أن يقاومها. وكان شعار "أنا رئيس مسلم لدولة مسلمة" من بين "العلامات على الطريق".

(٢)

لن نتوقف كثيرا عند أشكال تغليب المجتمع وصبه في قوالب دينية سابقة التجهيز، أو عند مظاهر الهلوسة الدينية التي أصبحت من الأمور المعتادة في مصر؛ والتي نورد منها عينات على سبيل التندر:

— تعبیر "سلامو عليكو" الذي حل محل "آلو" في التليفون أو محل صباح (أو مساء) الخير أو الفل أو الهنا أو القشدة أو السعد أو الجمال، التي اشتهر بها المصريون في سابق العصر والأوان.

— بعد أن أصبح الحجاب هو الزي القومي المعتاد لحريم مصر، صار من الضروري ممارسة المزيد من "الحرية الشخصية" وإظهار التقوى الحقيقية عن طريق ارتداء النقاب. ولو شاء ربك أن يعود للحياة قاسم أمين أو هدى شعراوي ونزلا لأحد شوارع القاهرة بغرض معرفة ما جرى لدعوة تحرير المرأة، لسقط قاسم ميتا بالسكتة الدماغية، ولربما انتهى الأمر بأن تفجر هدى نفسها بحزام ناسف.

— لو شاء حظك العاثر أن تذهب لأحد المصالح الحكومية، فلن تفاجأ بالطبع إذا لاحظت أن السويكات التي يقضيها الموظفون في مكاتبهم (وهي الأقل في العالم) يمضون أغلبها في أداء الفروض الدينية مثل الصلوات التي تتم في كل مكان بما في ذلك الممرات (ويؤمهم فيها، بالطبع، رؤساء العمل) والتي تسبقها استعدادات القبة والبليطة المائية.

— دعاء وعشاء السفر الذي يُبث قبل إقلاع كافة طائرات مصر للطيران، ويختم بعبارة "وإنا إليه لمنقلبون" التي لا توحى — صوتيا على الأقل — بالتفائل عند السفر. (ولكن يبدو أن مصر للطيران تستعد لحدوث مكروه، لا قدر الله، عن طريق منع السواح الكفرة من تناول الكحول حتى لا يدخلوا جهنم — وبئس المصير — وهم في حالة انسطار).

— بالإضافة إلى مئات الآلاف من مكبرات الصوت (الميكروفونات) التي تبث الأذان والصلوات (نهارا وليلا)، فإن بث الأشرطة الدينية بدون توقف في سيارات التاكسي والحافلات امتد إلى المحلات التجارية كبديل "للخلفية الموسيقية". أما عربات "المترو" فقد تحولت إلى منابر وعنابر للدعوة والهداية.

— بينما لم يُحظر بيع الكحوليات تماما في البلاد، فإن السلطات المحلية في المحافظات قررت حصره على "الأماكن السياحية". أما في شهر رمضان، فلا يمكن تقديمه — في الأماكن السياحية، وفي ساعات الإفطار — للمصري حتى لو كان غير مسلم، وإن كان يمكن تقديمه للأجنبي حتى لو كان مسلما (!)

— النقابات المهنية تحولت إلى جمعيات دينية لا تأبه بمصالح أعضائها وتكتفي بالمواقف الهوسية والدعوة للجهاد ضد الكفار.

— كليات الفنون الجميلة، التي يزيد عمرها عن قرن، أصبح طلبتها وطالباتها من "المتدينين" يرفضون دروس النحت أو رسم "الموديل" البشري. يأتي هذا بعد أن أوقف منذ السبعينيات رسم الموديلات، ورفعت كافة التماثيل الفنية "شبه العارية" من ساحة الكلية وتم تخزينها.

— بل إن مفتي الديار المصرية قد أفتى في مارس ٢٠٠٦ بتحريم التماثيل، وبعدها بأيام قامت امرأة بتحطيم التماثيل في متحف حسن حشمت بالقاهرة وهي تصرخ بسباب الكفرة. ولا يملك المرء سوى أن يتساعل بهلع

ورعب: هل سيأتي اليوم الذي تلقى فيه آثار الفراعنة مصير تماثيل بوذا التي نسفها الطالبان؟

— رموز التطرف تفتح لهم المنابر على اتساعها، بينما يلقي المجتمع المدني والمدافعون عن الفكر التقدمي الأمرين في محاولة توصيل رسالتهم للجماهير. أما التعليم وما يكرسه من فكر الاستعلاء الديني واحتقار الآخر، فحدث بلا حرج.

— قانون الأحزاب يرفض السماح بقيام حزب في مصر ما لم يكن، واقعيًا، حزبًا دينيًا ويجعل من المستحيل التصريح لحزب يطالب، مجرد المطالبة، بقيام دولة مدنية. والمهزلة التي حدثت بشأن حزب "مصر الأم" هي أمر ينبغي أن يندى له جبين المتحضرين (راجع فصل "بل كل الأحزاب في مصر دينية، بحكم القانون").

— تراجعت قيم المواطنة أمام "الأممية الإسلامية"، حيث المسلم الباكستاني أقرب المصري المسلم من المصري غير المسلم. وقد عبر مرشد الإخوان عن الواقع خير تعبير عندما أطلق أقواله الشهيرة (طظ في مصر واللي جاب مصر) التي أكد فيها أنه يمكن أن يحكم مصر رئيس ماليزي، طالما كان مسلمًا.

— نحتاج لمجلات لتغطية الدور الخطير الذي لعبه الإعلام الحكومي، الذي يعكس سياسة الدولة وتوجهاتها الرسمية، على مر العقود الماضية في عملية التحول الإسلامي الكبير. لكن نكتفي هنا، كنموذج فقط، بالتتويه بما بثه برنامج ديني يستضيف، كالعادة، أحد "مفكري" التطرف الذي راح يوم الجمعة ٩ ديسمبر ٢٠٠٥ يصب جام غضبه على دعاة "العلمانية" في مصر ويؤكد أن "الإسلام لا تتم أركانه إلا إذا كان دينًا ودولة"، وأن كل التشريع في الدولة يجب أن يتم في إطار "الحلال والحرام".

إذا كان هذا الكلام يعكس توجهات الدولة، فما الفرق بينها وبين جماعة الإخوان "المحظورة"؟؟، ألا يؤكد هذا أن كليهما يطبق نفس المبادئ ويسير في نفس الاتجاه: الفرق الوحيد هو شخوص القائمين على الحكم؟ أو أن الفرق بين المحظورين و "غير المحظورين" ليس سوى كون الأخيرين من المحظوظين؟

— رفع البعض قضية أثناء الحملة الانتخابية (نوفمبر ٢٠٠٥) لوقف استخدام شعار "الإسلام هو الحل" الذي يتناقض مع قانون الانتخابات، ولكن

مجلس الدولة تجاهل نص القانون وحكم بأن هذا الشعار ليس شعارا دينيا،
لأنه لا يتناقض مع المادة الثانية من الدستور" (١٩)
— الخ الخ الخ

(٣)

الصورة التي حاولنا رسمها أعلاه حول بعض العلامات الكثيرة
"للتحول الإسلامي الكبير" لن تكتمل بغير أن نفحص بشيء من التدقيق ما
جرى في المؤسسة الدينية:

— كان في مصر مع بداية القرن العشرين خمسة معاهد دينية، عدد
طلابها لا يزيد علي ثلاثة آلاف. تضاعف عددها ألف وربعمئة مرة ليصبح
اليوم سبعة آلاف معهد (أي مرة ونصف عدد القرى والمدن)؛ بها مليون
ونصف مليون طالب، أي بزيادة خمسمائة ضعف. (راجع سلسلة مقالات
لفضيلة الدكتور علي جمعة، مفتي الديار المصرية — الأهرام — يوليو
وأغسطس ٢٠٠٥). ومع أخذ زيادة السكان في الاعتبار، يكون عدد الطلاب
قد تضاعف بنسبة تقترب من مائة مرة، خلال القرن، وبنسبة ثلاثين مرة
خلال الثلاثين عاما الماضية وحدها.

لاحظ أننا نتكلم هنا عن أعداد الطلبة ولن نتطرق إلى ما يتم تلقينهم إياه
من مواد ترجع للعصور الوسطى... فهذا موضوع آخر تماما لا نريد
الخوض فيه الآن، وإن كان من المعروف للكافة أنه ينضج باحتقار المرأة
والازدراء بغير المسلم. لاحظ أيضا أن معدل الدخل القومي للفرد في مصر
لم يزد (بالأسعار الثابتة) إلا قليلا خلال ثلث قرن، وأن ترتيب مصر الحالي
هو ١٠٥ بين ١٦٢ دولة في "معامل التنمية" و ١١٩ في القراءة والكتابة، إذ
مازالت الأمية تصل إلى ٤٥%.

— جامع الأزهر أصبح بها أربعمئة ألف طالب، وعدد أساتذتها سبعة
آلاف وكلياتها نحو سبعين كلية موزعة على أنحاء مصر. أي أنها أصبحت
ليس فقط أكبر جامعات مصر بل من أكبر جامعات الدنيا، وهي "أكبر من
أعظم الجامعات في العالم مثل هارفارد بامريكا، وكمبردج ببريطانيا،
وطوكيو باليابان" (من مقال د. علي جمعة). وبالطبع فهذه الجامعة مقصور
دخولها على "المؤمنين"، ولا يمكن للكفار دخولها، حتى في كليات الطب
والهندسة الخ، إلا إذا كانوا من "حافظي القرآن بأكمله"..

— مما سبق يتضح أن إجمالي الطلبة، بكافة مراحل التعليم الإسلامي، هو مليون و ٩٠٠ ألف؛ أي ٢٤ ضعفا لعدد هم في تركيا التي تقارب مصر في عدد السكان.

— مصر بها حوالي ١٢٠ ألف مسجد (إضافة إلى أكثر من ٩٠٠ ألف من الزاويا والمصليات)؛ من بينها، كما أشار وزير الأوقاف في يونيو ٢٠٠٥، حوالي ٩٢ ألف مسجد تحت إشراف وزارته التي كانت تخطط لضم ٢٥٠٠ مسجد أهلي في السنة المالية ٢٠٠٥-٢٠٠٦ "توفر عشرة آلاف فرصة عمل (كموظفي حكومة) للأئمة والدعاة الجدد، بالإضافة إلى مائتي زاوية توفر مائتي فرصة عمل". وكما أوضح الوزير، فإن ميزانية إحلال وتجديد وفرش المساجد ذاك العام كانت مائتا مليون جنيه، وميزانية إنشاء مساجد جديدة هي ١٠٥ ملايين جنيه، وذلك إضافة إلى الإنفاق على مرتبات وإدارة وصيانة كافة المساجد التابعة لها. وكما ذكر الوزير في مايو ٢٠٠٤ فإن ميزانية وزارته قد تضاعفت أربعين مرة في عشرين سنة لتتعدى المليار ونصف من الجنيهات.

وبالطبع لن ندخل هنا في نوعية الرسالة التي تبثها هذه المساجد، التي هي غالبا استعلائية تحض على كراهية الآخر.

— لو قمنا، من باب التسلية، بحسبة صغيرة لوجدنا ما يقدر بمائة ألف مدرس وموظف في التعليم الديني بمراحله المختلفة، وما يقدر بأربعمائة ألف ممن يعملون في المساجد؛ أي بإجمالي نصف مليون موظف. أضف إليهم أعداد الطلاب لتكتشف أن حوالي مليونين ونصف مليون يكرسون حياتهم للدين دراسة وتعلما ووعظا. وإذا أخذنا في الاعتبار أسر العاملين، لاكتشفنا أن حوالي ٨% من مسلمي مصر يعيشون مع، وحول، وعلى الدين!

— لا يمكن، حتى من باب التسلية، عمل تقدير دقيق لحجم الإنفاق الديني على التعليم وإنشاء وإدارة دور العبادة والحج والعمرة؛ لكن لا شك أنه يزيد عن مجموع الإعانات الخارجية التي تحصل عليها مصر من أمريكا والاتحاد الأوروبي...

— لا يكتفي رئيس الجمهورية في مصر بتوزيع الجوائز (شخصيا) على الفائزين في المسابقات السنوية لحفظ القرآن من مصر، بل على الفائزين من كافة أنحاء العالم (هل تقمصت مصر دور دولة الخلافة؟؟). وقد

استُحدثت في ٢٠٠٥ "جائزة مبارك للدراسات الإسلامية"، وقيمتها مائة ألف جنيه. والأعجب من هذا وذاك أنه يمنح جائزة "للمحافظة الأولى علي مستوي الجمهوريه في الاهتمام بالقران الكريم ونشر مراكز تحفيظه علي مستوي القري والنجوع والمناطق النائية بمنحها مبلغ مائة ألف جنيه يتسلمه المحافظ". هذا في الوقت الذي لا توجد بمصر جوائز للمحافظات الأكثر نظافة أو الأكثر جهدا في مجال محو الأمية أو الأكثر جذبا للاستثمارات أو الأقل ضوضاء أو الأقل في عدد ضحايا حوادث الطرق الخ!

— يصدر عن دار الإفتاء في مصر مايقرب من مليون فتوى (كما قال فضيلة مفتي الديار في مقالاته المذكورة، وإن كان موقع دار الإفتاء يذكر ثمانية آلاف فتوى شهريا، أو مائة ألف سنويا)، ناهيك عن أضعاف ذلك لمن يستفتون بصورة شخصية رجال الدين بالقرب منهم. ولا اعتراض لأحد على هذا بالطبع؛ لكن ألا يدل على أن المصريين بدلا من اللجوء لضمائرهم وعقولهم أصبحوا يعتمدون تماما على من يفكر ويقرر لهم في أمور حياتهم اليومية؛ وبالتالي يسهل اقتيادهم وتوجيههم تحت دعاوى دينية؟

— في نهاية مارس ٢٠٠٥ وقعت مصر والسعودية مذكره تفاهم في مجال الشئون الاسلامية تقضي "بالتعاون في مجال الدعوة وإعداد الدعاة وتأهيلهم والتعريف بالاسلام وسماحته وموقفه من القضايا المعاصره وتبادل الخبرات في مجال تنظيم المساجد وتأهيل الخطباء والأئمة وتحقيق ادائهم لعمالهم وفق المصالح الشرعية وخدمة القرآن الكريم والسنة النبوية، طباعة ونشرا وترجمة". كما تقضي المذكرة "بتبادل الخبرات والمعلومات والمشاركه في مسابقات حفظ القرآن الكريم وتجويده، وتبادل المعلومات والخبرات في مجال (..) إحياء التراث الاسلامي وإعداد الكتب والأبحاث والدراسات الإسلامية ونشرها وتبادلها وترجمتها وتوزيعها بين المؤسسات الدينية والثقافية والتعليميه في البلدين وجمع المخطوطات وحفظها وفهرستها وتحقيقها ونشرها، إبرازا للحضارة الإسلامية الرائده".

وإذا أخذنا في الاعتبار "السمعة الخاصة" التي يتمتع بها الإسلام الوهابي في مجالات "السماحة والانفتاح إزاء القضايا العصرية"، لأدركنا هول ما يحدث للمؤسسة الدينية العريقة في مصر التي كانت ذات يوم رائد الإسلام الوسطي، مما يدفعنا للتساؤل عما يمكن أن يحدث عندما يخلي شيخ الأزهر الحالي مكانه لآخر قد لا يشاركه روح التسامح والاعتدال.

— ولن نحتاج لأكثر من هذا المثال لإدراك خطورة ما يحدث لنوعية الأفكار التي تتبناها وبثها المؤسسة الدينية: في الموقع الرسمي للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية التابع لوزارة الأوقاف (التابعة للحكومة المصرية!) مقال (بالإنجليزية) بقلم د. مريم جميلة تحت عنوان "الإسلام وأهل الكتاب، بين الماضي والحاضر" ⁽¹⁾ وفيه تحاول الإجابة على التساؤل: "كيف نتأكد أن الإسلام هو الحقيقة الوحيدة المعصومة من الخطأ"، لا داعي لنقتبس منه سوى الفقرة الختامية التي تقول فيها: "إن العلاقات المسالمة والاحترام المتبادل بيننا لا يمكن ألا يتحقق إلا عبر القوة. يجب أن نكف عن الاعتذاريات وأن نقدم الرسالة الإسلامية للعالم بأمانة ووضوح. وقبل أن نأمل في النجاح في التبليغ على نطاق واسع، يجب أولاً أن نحول المسلمين بالإسم إلى مؤمنين حقيقيين. يجب أن نقيم دولة إسلامية شاملة يرى فيها العالم كيف تتحول المعطيات الإسلامية إلى أفعال. وأخيراً، يجب أن نسحق، بالقلم والسيف كليهما، مؤامرات الصهيونية والماسونية والاستشراق وبعثات التبشير الأجنبية. لا يمكننا أن نتحمل تكلفة السلام والمصالحة مع أهل الكتاب قبل أن نخضعهم وتكون لنا الغلبة".

هل هناك تسامح أكثر من هذا؟؟؟!

(٤)

الخلاصة هي أنه نتيجة للتحويل الإسلامي الكبير الذي جرى بخطوات ثابتة وهادئة طوال ثلث قرن، أصبحت مصر مؤهلة لوصول الإخوان أو استئساخاتهم إلى الحكم بصورة طبيعية، بل "ديموقراطية" (صندوقية) تماماً.

(1) Link at: http://www.islamic-council.com/non-muslims_u/Chapter3.asp. Last paragraph reads:

only be achieved through strength. We must cease indulging in apologetics and present the Islamic message to the world honestly and forthrightly. Before we can hope to succeed with Tabligh (1) on a large scale, we must first convert the nominal Muslims into true believers. We must establish a full-blooded Islamic state where the world will witness our precepts translated into action. Finally, we must crush the conspiracies of Zionism, free-masonry, Orientalism and foreign missions both with the pen and with the sword. We cannot afford peace and reconciliation with the Ahl al Kitab

وبعيدا عن سفسطة خبراء العلوم السياسية فإن نجاح الإخوان — في رأينا — يرجع بالتحديد إلى مايلي:

١ — الذين أدمنوا العيش تحت تأثير عقاير الهلوسة يندفعون (كما هو ثابت طبيا) للبحث عن المزيد منها. وفي حالة الفرد الذي تم تشكيله عقليا ونفسيا بالصورة التي نراها عبر ثلاثة عقود؛ أليس من الطبيعي تماما أن يهرب من أفندية الأحزاب وأن يتجه إلى الأقدر على "الاستجابة لاحتياجاته" وإعطائه المزيد؟ وفي هذه الحالة؛ أيهما سيكون الأقدر على "إشباعه": الحزب الوطني بشعاراته الجوفاء وفساده الذي صار يزكم الأنوف؟ أم الإخوان بتنويعه العقاير الجاهزة لديهم تحت الماركة التسويقية الجذابة "الإسلام هو الحل"؟

٢ — إذا كان مشروع "التحول الإسلامي الكبير" قد وصل إلى مرحلة حاسمة تقترب من حلم دولة الخلافة؛ أليس من الطبيعي أن المواطن المصري، الذي رأينا مقدار استسلامه لمن يقودون مقدرات حياته، سيفضل تسليم زمامه لمن هم "أقدر" على قيادة "القافلة"؟

وأخيرا: إذا كان الإخوان قد حصلوا على خمس مقاعد المجلس بينما لم يكن لهم مرشحون إلا في ثلث الدوائر؛ فلماذا يُستبعد مضاعفة نوابهم — على الأقل — لو كان لهم مرشحون لكل المقاعد، في انتخابات "حرة" تماما؟ وأكثر من ذلك، فلو أخذنا في الاعتبار النواب "الإخوانيين" فكرا وتوجها، حتى وإن كانوا — تنظيميا — أعضاء في الحزب الحاكم أو مستقلين؛ فكم ياترى تبلغ نسبة "الإسلاميين" الحقيقية في مجلس الشعب؟؟

وفوق ذلك كله، فلا شك أن الخاسر الرئيسي (إضافة للمسلمين العقلانيين)، بل الضحية الحقيقية، لهذا "التحول الإسلامي الكبير" هو الأقباط. لن نعود إلى عشرات الاعتداءات التي اقترفت ضدهم خلال الفترة من ١٩٧٠ وحتى الآن، وتزايدت معدلاتها أخيرا، والتي تتبع خطورتها الحقيقية من كون مرتكبيها ليسوا "إرهابيين" ينتمون إلى (أو تحركهم) جماعات إسلامية، بل هم "أناس عاديون" تماما، وأحيانا من الجيران، وصل بهم الحال إزاء عمليات الشحن العقلي والنفسي التي ذكرنا بعضا من ملامحها، إلى اعتبار أن اضطهاد النصارى هو أمر محمود إن لم يكن واجبا دينيا.

ولن نعود إلى تهاون، إن لم يكن تواطؤ، السلطات في مواجهة حوادث الاعتداءات وعدم معاقبة مرتكبيها بصورة تردع تكرارها، بل وقيام السلطات باتهام المجنى عليهم كجزء من سياسات "التوازن"، أو الانتهاء من التحقيقات بعمليات "صلح" قميئة حفاظا على "الوحدة الوطنية".

لن نعود لنماذج سياسات التهميش والاستبعاد والإقصاء العديدة التي تكرر الكلام حولها، والتي يدل نفي الحكومة المتكرر لوجودها على انعدام الرغبة في مواجهة المشكلة وحلها، بل وعلى كون تلك السياسات تمارس مع سبق الإصرار والترصد.

لن نعود إلى نماذج المعاملة التمييزية (discrimination) الفاحشة التي تمارس عيانا بيانا، وفي حماية قوانين تستند إلى دستور عنصري المرجعية. لن نعود إلى قرارات جمهورية أو أحكام قضائية عجيبة تضرب عرض الحائط بحقوق الإنسان والمواطنة أو بمواد دستورية تتشدد بالمساواة والحرية، أو حتى بالقوانين السارية، وتستند فقط إلى مادة معينة من الدستور.

لن نعود إلى أي من هذا فهو واضح ومعروف. خلاصة الأمر أن الأقباط، كنتيجة مباشرة لعملية التحول الإسلامي الكبير في العقود الأخيرة، قد أرجعوا إلى وضعية الذمية التي كانت قد ألغيت قانونيا منذ منتصف القرن التاسع عشر.

لك الله يا مصر!

هل يمكن إنقاذ مصر من خطر الفاشية الدينية؟

في ختام فصل سابق حول نجاح الإخوان في الانتخابات البرلمانية (نوفمبر ٢٠٠٥)، تساءلنا: "ما هو العمل الآن؟" وقبل محاولة الإجابة نبدأ ببعض الملاحظات.

أولاً: ما أصدق المثل القائل "أول ما شطح نطح". فهذه ديموقراطية الليانعة تتأطح الديموقراطية الفرنسية العريقة..

تشكيل الأحزاب في فرنسا حق دستوري، ويجري إشهار أي حزب جديد بمجرد "إبلاغ" السلطات. وهناك حوالي عشرين حزباً تغطي ألوان الطيف السياسي من أقصى اليمين حيث يقف "ميجريه" على يمين "لو بين" الذي يرأس حزب "الجبهة القومية"، إلى أقصى اليسار حيث يقف حزب "النضال الثوري" على يسار الحزب الشيوعي الفرنسي. ولكن الديموقراطية الفرنسية بجلالة قدرها تحظر قيام الأحزاب (أو الجمعيات) النازية لأن فلسفة النازية، القائمة على العنصرية وإقامة الدولة الشمولية الفاشية، بكل بساطة تتناقض مع "المبادئ الجمهورية" للدولة وتمثل خطراً على نظامها.

أما في ديموقراطيتنا، حماها الله (أحياناً بمساعدة أعمال البلطجة والرشوة أثناء الانتخابات)، فإن جماعة الإخوان التي لا تقل خطراً في مبادئها عن النازية (فاشية عنصرية دينية، بدلاً من العرقية)، تدخل الانتخابات بصورة علنية وتفوز بخمس مقاعد البرلمان، ورغم أنها ليست حزباً مشهوراً ومن كونها محظورة بالقانون. ورغم رفعها شعارات دينية فاقعة ورصد مئات الحالات التي قام فيها مرشحوها بترديد شعارات طائفية إرهابية (مثل تلك التي تدعو إلى "التخلص من الطاغوت والكفار المشركين" كما جرى أثناء حملة المرشحين العزب مرسي ياقوت وجمال حشمت في البحيرة، أو هتافات "لا إله إلا الله، الصليب عدو الله" التي أطلقها أتباع المرشح الإخواني بدائرة محرم بك بالإسكندرية؛ حيث جرت "أحداث طائفية" ..) فلم يخطر على بال لجنة الانتخابات التفكير في اتخاذ أي إجراء قانوني، متمسكة بشعار "لا أسمع، لا أرى، أتكلم كثيراً". بل إن أحد كبار الكتاب قد انزعج من الوضع لدرجة أنه راح يطالب أثناء الحملة الانتخابية "بتفعيل

القانون الذي يحظر رفع الشعارات الدينية" فاتحا أعيننا فجأة على أنه لا يكفي أن يصدر القانون في مصر، بل لا بد من فعل فاعل لكي يتم تفعيله!

ثانيا: لقد كان أهم أحداث الانتخابات الماضية هي تحالف الحزب الحاكم وإخوته الإخوانيين في تهميش، إن لم يكن القضاء على، أي تيارات سياسية أخرى، فلم تحصد مجتمعة سوى ٣% من المقاعد، مع التركيز بالذات على محاربة "التجمع" الذي كان، ولا يزال، الحزب الوحيد في مصر الذي يقف موقفا مبدئيا واضحا في فضح الإخوان وإيديولوجيتهم الظلامية. والحقيقة أن ما جرى لم يكن سوى حلقة جديدة من الجهود المشتركة التي دامت لثلاثة عقود بهدف القضاء على المجتمع المدني وكل ما يدعو للفكر المدني. ويكفي مراجعة المماتلات التي مورست ضد حزب "مصر الأم"، لمجرد كونه "مدنيا"، إذ رفضت لجنة الأحزاب (التي يديرها الأمين العام للحزب الحاكم!!) الموافقة عليه، وأخيرا أيدت المحكمة الإدارية العليا القرار، استنادا إلى المادة الثانية من الدستور!

ثالثا: مجلس الشعب الجديد أصبح أغرب برلمان في العالم، حيث الحزب الحاكم و"الحزب المعارض" الرئيسي (الذي هو ليس حزبا بالأساس!) يتنافسان ويتسابقان. لكن حتى إذا شابتها مشاكسات ومشاحنات، فهي منافسة بين "إخوة" (في الرضاعة) يلعبون على أرضية واحدة، مركزين على المزيد من إجراءات ومظاهر أسلمة المجتمع. وقد كانت البداية لا تخطئها العين مع قرار العشرة أعضاء المعينين بالمجلس: وكان التيار الإسلامي الكاسح ينقصه التمثيل فقد اشتملت القائمة على رئيس سابق لجامعة الأزهر (غير معروف باعتدال آرائه) الذي تم تعيينه رئيسا للجنة الشئون الدينية بالمجلس؛ إضافة إلى نمي أهم مؤهلاته (طبقا لصحف الحكومة) أنه خبير في الفقه الإسلامي، وقد سبق أن نال جائزة فيه!

فترة السنوات الخمس لهذا المجلس (التي قد تقصر، بتدخل القدر أو بتأثير عوامل ليست في الحسبان...) من المتوقع أن تكون فترة "استقرار" هو، كالعادة، أقرب إلى الركود. مع التركيز على الهم الأساسي للحزب الحاكم، الذي هو البقاء في الحكم بأقل قدر من الهزات، والإعداد لما بعد الحقبة المباركية.

ويمكن الزعم بأن ما سيجري بعدها قد لا يخرج عن أحد الاحتمالات التالية:

١- سيناريو "الملا عمر المصري"، بناء على فرضية أنه من الصعب الوقوف في وجه "التسونامي" الإسلاموي الماضوي الذي لا بد أن يستمر في اندفاعه المدمر إلى التمام.

وبدون محاولة لخداع النفس بالتمني أو الوهم أو الكذب، فلو قامت في مصر اليوم انتخابات "حرة ونزيهة" تماما تحت إشراف دولي فإن حصول الظلاميين بأشكالهم على أكثر من نصف المقاعد لا ينبغي أن يكون مفاجئا لأحد. أما تلك الحسابات التهوينية التي تحاول إقناعنا بأن درجة تغلغلهم مبالغ فيها، فهي حسابات ساذجة أو مضللة عن عمد.

[فالحقيقة التي لا مفر من مواجهتها هي أن الإنسان المصري يعيش داخل شرنقة متعددة الطبقات تشمل الأمية التي تستبعد نصف الشعب؛ والتدين الذي يتميز بالهلوسة والرجسية والسادية؛ والتعليم المعادي للتفكير، القائم على "الصم" والأحادية وانعدام القدرة النقدية والغش الجماعي - ناهيك عن التعليم الديني الإقصائي الذي استشرى وتسرطن؛ والإعلام الدعائي الذي يغسل الأمخاخ ويكرس الأكاذيب عن طريق الإصرار والتكرار. وبالتالي، وبدون أدنى نية للإساءة، فإن هذا الإنسان - الذي كان ذات يوم رائد الحضارة العالمية - أصبح غير مؤهل لإقامة نظام ديموقراطي أول أسسه ومبادئه وشروطه "الحرية"؛ إذ لا حرية حيث العقل مستبعد أو مستبعد، أو مغسول وممسوح].

وفي هذا السيناريو، يتولى الحكم الإخوان وأتباعهم واستنساخاتهم، بصورة مباشرة أو عبر تحالف بينهم وبين بواقي وتوابع النظام الحاكم...

ومع الإمساك بزمام الحكم سيقومون بتنفيذ برنامجهم المعلن والواضح بلا لبس ولا غموض. ولا يحتاج المرء للنش في دفاترهم القديمة أو القول عليهم بما لم يقولوه أو اتهامهم بما لم ينفوه. فالكُل يعرف؛ وإليك هذا المثال:

عبد الرحمن واحد، الرئيس الأسبق للجمهورية الإندونيسية، فهم جيدا الإيديولوجية السلفية والوهابية، التي لا تختلف عن تلك الإخوانية. وفي محاولة لفضحها ومقاومتها أسس منظمة "الحرية للجميع" غير الربحية. يقول عن أتباع تلك الإيديولوجية: "(إنهم) يبررون وحشيتهم عن طريق شعارات من عينة "الإسلام يعلو ولا يُعلى عليه"، ويسعون إلى ترهيب وإخضاع كل

من لا يشاركهم في آرائهم المتطرفة بغض النظر عن الجنسية أو الدين".
ويضيف أن أهدافهم "تشمل ادعاء العودة إلى كمال الإسلام المبكر كما مارسه السلف الصالح؛ بناء مجتمع يوتوبي (وهمي) مؤسس على تلك المبادئ السلفية عن طريق فرض تفسيرهم للشريعة الإسلامية على كافة مكونات المجتمع؛ القضاء على الأشكال المحلية الأخرى من الإسلام بدعوى الأصالة والنقاء؛ تحويل الإسلام من إيمان شخصي إلى نظام سياسي استبدادي؛ إقامة خلافة إسلامية شاملة تحكم طبقاً لقواعد الإسلام السلفي المتشددة وتمتد من المغرب إلى اندونيسيا؛ وفي النهاية إخضاع العالم كله تحت سيطرة أيديولوجيتهم المتطرفة". ويصف استراتيجيتهم بأنها "في الغالب بسيطة ولكنها بارعة. فهم يسرعون في الالتفاف بعباءة الإسلام ونعت خصومهم بالكفر وبالتالي تمهيد الطريق لذبح (حتى) المسلمين غير الأصوليين (٠٠) وإذ هم توسعون بالطبيعة، فإنهم يبحثون عن نقاط ضعف أو فرص للضرب في أي وقت أو أي مكان، في سبيل التقدم نحو أهدافهم الاستبدادية". (راجع مقالته في الـول ستريت جورنال - ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٥).

المهم أن ما سيحدث في هذا السيناريو من مصائب ومجازر يسهل تخيله، بناء على السوابق التاريخية المعروفة. كما أنه ليس من المتوقع حدوث تدخل دولي إلا إذا أصبحت مصر قاعدة للإرهاب (بالفعل، وليس فقط بالفكر كما هي الآن)، أو إذا زادت المذابح عن "حد معين"....
لكن كما تعلمنا مواعظ التاريخ، فصحيح أن الشعوب تنال ما تستحق وتدفع ثمن اختياراتها، حتى وإن كانت عن جهل وتضليل؛ إلا أنها بعد فترة (تطول أو تقصر) من المعاناة ربما تأخذ الدرس وتحاول أن ثور لتخرج إلى النور. وعندما تخرج، فإنها ستعرف جيداً قيمة الحرية وكيف تحافظ عليها ضد أعدائها.

ومن ناحية أخرى هل يمكنها الخروج بسهولة؟؟ ولنا في الحالة الإيرانية هذا الدرس:

عاد صاحبنا ليزور إيران في منتصف الثمانينيات. وعند لقاء صديق قديم، لم يكن هناك مفر من سؤاله عن تغير الأحوال بين ما قبل وما بعد ثورة الخوميني التي كان قد مضى عليها ستة أعوام. وفي أسلوب الحكمة الذي يشتهر به الإيرانيون تتهد الرجل وتلفت يمناً ويسرة، فالحيطان لها

آذان، قبل أن يقول بصوت هامس: "أيام زمان، كنا نشكو الشاه للإله؛ أما اليوم فالى من نشكو الإله؟" لقد لخص هذا القول البليغ مدى كراهية الشعب لحكم الملالي بعد اكتشاف حقيقتهم؛ لكنه، في نفس الوقت، يقف عاجزا أمام أولئك الذين لا يتورعون عن ارتكاب أي شيء في سبيل بقائهم في الحكم. ومع توالي الأيام، لم يزد الشعب الإيراني إلا كراهية لهم. ولكنهم يلجأون إلى استجداء المشاعر القومية عن طريق افتعال الأزمة النووية لضمان التفاف الشعب حول حكاه بدلا من الثورة عليهم والتخلص منهم.

العبرة من هذا الاستطراد هي أن الخروج من برائن نظام فاشي ديني ليس بالسهولة التي يمكن تخيلها، ولا بد من دفع الثمن، دماء وخرابا.

٢ - سيناريو "مُشَرَّف المصري" وهذا يختلف عن قيام الجيش بانقلاب شبيه بحركة الضباط الأحرار، الذي لم يعد يسمح به الزمن؛ إضافة لانعدام فرص العمل السري (٠٠). وفي هذا السيناريو، قد يضطر الجيش بعد انتشار حالة من الفوضى والتخبط إلى النزول للشارع وتولي الحكم بصورة مباشرة لفترة طول أو تقصر حسب الظروف.

٣ - سيناريو "أتاتورك المصري" حيث يتولى حاكمٌ مستنيرٌ، واضح الرؤية وقوي (ليس بالضرورة ديكتاتورا) ليقوم بقيادة تيار تنويري يبدأ بتحجيم التيار الديني وفصل الدين عن الدولة. وبعد فترة إعادة تأهيل للعقل المصري، عن طريق تعليم (يشمل محو الأمية تماما) وإعلام جديدين تماما، تدوم عقدين أو ثلاثة؛ أي ما يكفي لتنشئة جيل جديد، تتجذر خلالها مبادئ الحرية والعلمانية، يمكن للديموقراطية الحقيقية أن تثبت وتترعرع. وفقط بعدها يمكن السماح بتواجد تيار سياسي يدعو لأخلاقيات "مدنية - دينية" إزاء قضايا المجتمع، لكن ليس بهدف إقامة حكومة ذات مرجعية دينية.

والنموذج التركي ماثل أمامنا حيث أصبحت العلمانية من القوة والتجذر بعد ثمانين سنة من إرساء قواعدها، وبفضل حراستها على يدي الجيش، إضافة لدواعي ومتطلبات دخول الاتحاد الأوروبي، لدرجة تسمح للنظام السياسي بالقدرة على تحمل وجود حزب العدالة والتنمية الذي يقوده طيب رجب أوردوجان بدون حدوث ردة خطيرة. (... وإن كان الأمر مازال لم يحسم تماما؛ فالإسلاميون، والحق يقال، لديهم مقدرات هائلة على الالتفاف والالتواء).

لكن هناك احتمال آخر يمكن أن نطلق عليه "فولتير المصري": وهذا ليس سيناريو بديل كغيره؛ إذ يمكن حدوثه بالتوازي. وفيه يقوم المفكرون التنويريون كجماعة - في غياب شخصية "فولتيرية" - بالدور الذي لعبه التنويريون في التمهيد للثورة الفرنسية وتغيير شكل المجتمع الفرنسي. لكن الواقع المؤلم هو أن التيار التنويري - وخصوصا بعد الضربات المتلاحقة التي نالها - أضعف من أن يقدر على إعادة تشكيل مصر المستقبل. بل إن مجرد حصوله على ٥ - ١٠% من المقاعد في انتخابات "حرة ونزيهة" ذات مشاركة شعبية عالية (وبالقائمة النسبية) هو أمر يصعب تصوره.

ومن ناحية أخرى، ربما لهذا السبب بالتحديد (إدراك الضعف)، قد يجد أنه مضطر لدخول معركته السياسية وظهره إلى الحائط (الإخوان أمامكم والنظام الحاكم وراءكم)؛ وأن يخوضها بإصرار، في سبيل إنقاذ مصر، مع التحلي بشيء من الواقعية والتواضع في الأهداف التي يجب أن تركز في المدى القريب على إنقاذ ما يمكن إنقاذه.

وكاستراتيجية، لا مفر من الابتعاد عن التشرذم، ومن التجمع في جبهة للعمل المشترك، ولتكن تحت عنوان "الجبهة التنويرية لإنقاذ مصر من خطر الفاشية الدينية"، تضم الأحزاب "المدنية" ومنظمات المجتمع المدني والمتقنين والمفكرين التنويريين العلمانيين والليبراليين والتقدميين ممن يتحدون، حتى لو اختلفت آراؤهم واجتهاداتهم في أمور أخرى (مثل النظام الاقتصادي)، في هدف أساسي هو: "فض التشابك بين الدولة والدين، دستوريا وقانونيا وسياسيا وتعليميا وإعلاميا".

ندعو لأن تقوم إحدى المنظمات المعنية بدور ريادي نحو تشكيل هذه الجبهة وعقد اجتماع تأسيسي لها بأسرع ما يمكن، تتناقش فيه أهدافها التفصيلية وبرنامج عملها.

هل هذا الحلم المتواضع بعيد المنال؟

حول رتق الأزياء الدستورية

مبادرة الرئيس مبارك التي أعلنها في فبراير ٢٠٠٥ بشأن تغيير دستوري محدود من أجل انتخابات رئاسية "تعددية" هي أمر يستحق الاهتمام.

دستور مصر الحالي تم إعداده في ١٩٧١ على يد "ترزية قوانين" لديهم قدرات على تفصيل القوانين والدساتير على المقاس وحسب الطلب، وذلك ببراعة وابتكارية لا تقل عن براعة وابتكارية مشاهير مصممي الأزياء، مع الفارق أن هؤلاء المصممين ينتجون عادة ملابس تتميز بالجمال والأناقة — حتى وإن اختلط هذا بالخرابة — بينما تتميز منتجات أولئك الترزية بالقبح والتلبيخ. ثم جرى تعديل "موديل" الدستور و "مقاساته" في ١٩٨٠. وبالإضافة إلى كل شيء، فإن هذا الدستور لم يعد يتماشى حتى مع الواقع، بصورة تجعل النتيجة لا تختلف عما يحدث إذا ارتدت سيدة ترهلت بفعل عوامل الزمن والإهمال ثوبا يليق بهيفاء رقيقة، أو إذا جازفت سيدة مجتمع محترمة بارتداء حفل استقبال وهي ترتدي ثوبا للمرحومة جدتها، نسي الأهل في غمرة الأحزان إهداءه للمعوزين.

لكن بعد أن عشنا ربع قرن تحت إصرار مزمّن، بإسم الاستقرار والثبات، على رفض أي محاولة لتغيير الدستور أو تعديله، وجدنا أنفسنا فجأة أمام محاولة رتق أحد ثوب الثوب (وما أكثرها) بصورة مستعجلة. وحدث هذا بعد أسابيع قليلة فقط من القول بوضوح باتر أن مثل تلك المحاولات باطلة ومضرة.

على أي حال، لا يهمنا ماذا أدى لهذه المبادرة. ولن نشارك خبثاء القوم شكوكهم حول توقيتها المفاجيء، وادعاءهم بأن هذا "الثقب" بالذات قد اتسع بفعل عوامل "الشد" و "الضغط" من الخارج ومن الداخل مما يجعل الثوب في طريقه للتفتق، بصورة لا ينفع معها حتى ارتداء "حجاب" أو "عباءة"؛ وهذا، بالطبع، مما لا يتماشى مع حشمتنا التي تقتضيها قيمنا وخصوصيتنا، ولذا فمن الواجب عمل شيء، وبسرعة.

ولن نشارك الخبثاء الآخرين شكوكهم حول النيات الحقيقية وراء الرغبة الدستورية المفاجئة، وما إذا كان الأمر لا يعدو كونه محاولة لتحديد المناكفين والحاسدين عن طريق سلبهم من أحد تلاكيكهم الفارغة حتى "يحلوا عن يافوخ الحكومة"، أو ما إذا كان مجرد محاولة بارعة لتسهيل عملية توريث الثوب (والحكم) بصورة تليق بصاحبة ثوب محترمة مثل مصر.

لكن مازالت لنا بعض التعليقات والتساؤلات:

— سنتغاضي عن قصائد المديح التي اندفع شعراء الغبراء الإعلاميين في تدبيجها حول هذه "المبادرة التاريخية غير المسبوقة"، وإن كنا نلاحظ توصيفها إعلاميا باعتبارها "قرارا" رئاسيا بتعديل الدستور، اتخذ "لصالح الشعب"؛ بينما من المفترض أن يكون، على الأقل من الناحية الشكلية مجرد "طلب" موجه إلى مجلس الشعب، للقيام بإعداد اقتراح بالتعديل يطرح للاستفتاء الشعبي، ويحتل — نظريا — القبول أو الرفض. وبعيدا عن الشكليات، فهذا التوصيف يشي بالفكر الأوتوقراطي الأبوي الذي يقف وراءه، كما يؤكد أن مؤسسة الرئاسة ترفض الاعتراف بإمكانية الاستجابة "لمطالب" من أحد، ويؤكد أنها هي التي بيدها دفع، أو الوقوف في وجه، أي إصلاح، مهما كان.

— سنفترض توافر النيات الحسنة عند إعداد تفاصيل وضع المبادرة الدستورية موضع التنفيذ، فلا ينتهي الأمر باتساع "الثقب" بدلا من رنقه؛ وأن كل "الضمانات" ستتخذ في سبيل القيام بحملات "انتخابية" حقيقية تطرح فيها أمام الشعب، الذي يفترض أنه "مصدر السلطات" (بضم السين وتسكين اللام، وليس بفتحهما)، اختيارات مختلفة عبر برامج والتزامات محددة، وعدم الاكتفاء بالعموميات من عينة مقولة "أحد المرشحين المحتملين" بأن برنامجه "معروف من الشعب، إذ يجري تنفيذه منذ عشرين سنة". ثم نتساءل عن توافر فرصة حقيقية لأن يجد كافة المرشحين الفرص "المتكافئة" خلال إعلام "محايد" لعرض برامجهم والدفاع عنها.

— نتفهم بالطبع تأكيد "الخبراء" بأن الانتخابات الرئاسية ستجري "في يوم واحد"، حرصا على "تزاهتها". لكن أحدا لا يتطرق إلى ضرورة النص في القانون المعدل على إجراء انتخابات "إعادة" بين المرشحين الحاصلين على أعلى النسب في حالة عدم حصول أحد على نسبة "خمسين بالمائة".

لماذا لا يخطر هذا على بال أحد؟ هل لأن المطلوب، والمتوقع، هو مجرد النزول بنسب الفوز من "التسعة وتسعين بالمائة" الحالية إلى تسعين بالمائة "فقط" باعتبار أن هذا هو غاية المراد في المرحلة التاريخية الحالية من هذه المبادرة التاريخية التي هي جزء من مسيرتنا التاريخية الممتدة إلى ما لانهاية؟

— كيف ستمول الحملات الانتخابية؟ هل هناك نية لتقديم تمويل حكومي لكل مرشح بناء على عدد الأصوات التي سيحصل عليها (مثلا "جنيه لكل صوت")؟ وهل هناك أدنى إمكانية لأن تقف أجهزة الحكم المحلي والمركزي "على الحياد" بين المرشحين، بدلا من تجنيد الإمكانيات لخدمة مرشح الحزب الحاكم؟ وهل ستقبل مراقبة محايدة، داخلية ودولية، دون التمحك في إدعاءات السيادة؟

— ما هي العلاقة بين الانتخابات "الرئاسية" وما سيلي ذلك من انتخابات "برلمانية" (مجلس الشعب)؟ لنشرح هذا التساؤل: ما العمل إذا حدث — نظريا على الأقل! — أن نجح في الانتخابات الرئاسية مرشح ذو برنامج معين، وبعد ذلك حصل على الأغلبية في الانتخابات البرلمانية حزب ذو برنامج مختلف؟ هل سنجد أنفسنا أمام رئيس التزم أمام الشعب ببرنامج، يحكم البلاد عن طريق حكومة تنتمي لحزب التزم أمام الشعب ببرنامج آخر، (وهذا أمر قابل للحدوث خصوصا وأن فترة الولاية هي ست سنوات رئاسيا وخمس سنوات نيابيا). ما العمل عندئذ؟ أم أن "كله عند المصريين ببرنامج"، وأن الأمر في النهاية ليس سوى تمثيلية هدفها فض "المجالس" والتباهي أمام الخواجات (بل وأمام الإخوة العراقيين والفلسطينيين والأفغانيين) بأن أحدا ليس أفضل من أحد، وأن مصر تعيش أزهي "مظاهر" الديمقراطية؟

— ما العمل إذا لجأ مرشحون رئاسيون متنافسون إلى تهيج الغرائز الدينية الفجة للشعب، بل واستندوا إلى شعارات من عينة أن ذاك "الدين" أو تلك "الأيديولوجية" هي "الحل"، خصوصا وأنه ليس في القانون ما يحظر مثل تلك الأساليب التي تكررت في كافة الانتخابات البرلمانية السابقة بدون أن يرفع أحد أصبعه بالاعتراض؟ بل ما العمل إذا تقدم مرشح رئاسي ببرنامج يقوم على تحويل مصر إلى دولة خلافة، بصورة أو بأخرى؛ وما يتبع ذلك من إجراءات منح "فئة" من أهلها صفة "الذمية" بصورة قانونية (أي بما يتعدى الصفة الواقعية de facto الحالية)؟ لا تقولوا لنا أن هذا غير

ممکن لسبب أو لآخر، فالحقيقة هي أن الدستور المهلهل الذي نحاول رتق أحد ثقبه يستند إلى الشريعة الإسلامية باعتبارها المصدر الرئيسي للتشريع وبكونها، بالتالي، أساس نظام الحكم؛ وطبقاً لهذا الدستور فمن حق أي مرشح أن يتقدم للانتخاب بناء على برنامج كهذا. أكثر من ذلك: إذا نجح مثل هذا المرشح بصورة "ديموقراطية" بناء على برنامجه، فما العمل؟ لا تقولوا لنا، مرة أخرى، أن هذا لا يمكن أن يحدث! فقد حدث، بل وفي أعرق الديموقراطيات الغربية: هل نسينا أن هتلر قد جاء إلى الحكم عبر انتخابات ديموقراطية حقيقية، ثم غير الدستور وفعل بعدها ما فعل؟

— هل هناك فرصة لأن ترى مصر، لأول مرة في تاريخها، "رئيساً سابقاً" على قيد الحياة، يتمتع بحياته كأي مواطن؟ لن يحدث هذا بالطبع إلا إذا قرر الرئيس مبارك عدم ترشيح نفسه، فهل هذا أمر وارد؟
الخ الخ

المهم الآن هو التساؤل حول الاحتمالات المستقبلية بعد هذه المبادرة:
— أولاً: أن تتوالى "الإصلاحات الدستورية" بالمعدل الحالي، أي مرة كل ربع قرن. وبهذا — وبافتراض أن كل الإصلاحات تسير للأمام وليس "للخلف" ! — نجد أننا نحتاج لحوالي ألف وخمسمائة سنة لكي يكون لمصر نظام دستوري متحضر يضارع دستور أمريكا أو فرنسا أو اليابان. (قد لا يكون لهذا أهمية في دولة عريقة القدم مثل مصر لديها الوقت كل الوقت، ولا تحب الهرولة).

— ثانياً: أن يسبب هذا "الرتق" ازدياد تفسخ "الثوب" (أو — في مثال آخر — يشكل ثقباً في "سد" الاستقرار، تتدفع بعده المياه فينهار بصورة لا يتوقعها أحد) ويحدث في مصر ما لا تحمد عقباه؛

— ثالثاً: أن يتقدم مرشح رئاسي جريء منتهزاً هذه الفرصة التاريخية فيقول للشعب بصراحة ووضوح أن أساليب رتق ثقب ثوب مهلهل لا تجدي كثيراً، (أو — في مثال آخر — إذا كان لديك مبنى من عشرة أدوار آيل للسقوط، فالأجدى من دهان أحد النوافذ هو العمل على إصلاح أساساته بصورة شاملة)؛ وأن خروج مصر من نفق التخلف لن يتحقق إلا بعد البدء بعمل دستور مدني متحضر يلتزم بالمعايير العالمية؛ وبالتالي فإن أول مهمات هذا المرشح، إذا انتخب، ستكون العمل على تكوين جمعية تأسيسية

تقوم، بعيداً عن مشاركات "الترزية" إياهم، وبمساعدة خبراء دستوريين دوليين، بتولى هذه المهمة الحيوية.

نحلم، بالطبع، بحدوث الاحتمال الأخير. لكن بينما لا نظن أن الرئيس مبارك يميل بطبعه لمثل هذه الأدوار، فإننا نعلم أنه، إذا شاء، قادر على تسهيل عملية الانتقال. هل يفاجئنا بمبادرة حقيقية يتذكرها له التاريخ كنقطة تحول حاسمة؟

عند مراجعة هذا المقال ساعة إعداد الكتاب اتضح أن معظم التساؤلات كانت ومازالت في مكانها وأن التمني بمفاجأة مبادرة حقيقية كان وهماً...

٥ - القَبْطُ وهمومهم

همي كبير، لكن جارتني طرشا
كل ما أشكي لها، تضحك وتغشا

(مثل شعبي)

ليسوا أقلية !!

نشرت الصحف المصرية مؤخرا ^(١) تصريحات منسوبة إلي الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب قيل أنها جاءت ردا علي قرار من البرلمان الأوروبي بشأن أوضاع حقوق الإنسان في مصر. ولن نحاول هنا مناقشة القرارات ولا تفاصيل رد د. سرور عليها، لكن يهمننا منه فقط قوله بأن "الأقباط ليسوا أقلية" في مصر، ذلك لأننا نعتقد أن هذا شعار وتعبير جديد مرشح لأن يكون ذا مستقبل باهر.

وقد مرت الشعارات "التاريخية" المتعلقة بالأقباط في العصور الحديثة بمراحل نوجزها فيما يلي:

المرحلة الأولى بدأت مع ثورة ١٩١٩ حيث كان الشعار السائد هو "الدين لله والوطن للجميع". وقد استقر هذا الشعار لفترة من الزمن في الضمير الوطني، ثم توارى تدريجيا في طي النسيان وانتهى به الأمر لأن يتحول في التطبيق، في أيامنا هذه، إلي: "الدين للمتاجرة والوطن لأهل الجنة".

وفي مرحلة تالية، أصبح الشعار المرفوع هو "الوحدة الوطنية". ولكن هذا بدوره أخذه التآكل وانتابه الكل بل وأصبح من يسمعه يُصاب بالملل؛ وكاد يقتصر دوره أخيرا علي أن يكون شعارا جنائزيا يُرفع في وقت المصائب، أو يُستخدم كنوع من السائر الدخاني الذي قد يساعد علي حجب الحقائق أو كرادع لمن تسول له نفسه أن يقترب منها؛ كما يجري استدعاؤه أحيانا، وبصورة ميكانيكية، في مناسبات الأعياد.

وفي المرحلة الثالثة، انتشر شعار "الأقباط هم جزء من النسيج الوطني" للشعب في مصر. وقد اخترع هذا الشعار "الأستاذ"، صاحب التعبيرات البراقة التي كثيرا ما يعجز الناس، وأحيانا المؤلف نفسه، عن ادراك كنهها الحقيقي. وبعد صدور هذا الشعار راح الأقباط يضربون أخماسا في أسداس في أسباع في أثمان في أتساع في أعشار، من أجل فهم حقيقة أوضاعهم الجديدة بعد أن أصبحوا "جزءا من النسيج". ووصل الأمر بهم إلي نسيان مشاكلهم و "همومهم" ومتاعبهم؛ فكيف، بالله عليك، يمكن لنسيج محترم أن

(١) لا يهم متى نشرت الصحف ذاك التصريح، فهذه المقولة حول الأقلية تتكرر دائما.

يستذكر قرارات أو أوضاعا "همايونية"، وكيف يمكن لنسيج متحضر أن يتكلم عن استبعاد من وظائف زائلة، أو عن تهميش مجتمعي أو سياسي الخ الخ. ومن ناحية أخرى، بدا منظر الأقباط عبيطا ومضحكا عندما راح الكثيرون ممن يُفترض أن يكونوا شركاءهم في النسيج الوطني يؤكدون أنهم ليسوا جزءا من أي نسيج لأي وطن لأن شريكهم في الدين، حتي لو كان من بلاد واق الواق، هو أقرب إليهم من شريكهم في الوطن. علي أي حال، يبدو أن النسيج قد تعرض للتهرؤ، ربما نتيجة ركنته في دولاب ملابس تسكنها العثة التكفيرية.

واليوم يبدو أن المسرح أصبح مهبأ لبزوغ شعار جديد؛ ومن هنا كانت أهمية مقولة أن "الأقباط ليسوا أقلية".

ومنذ خروجه إلي النور منذ شهر، انهمك الأقباط، وغيرهم ممن قد يهمهم الأمر، في التفكير العميق والنقاش الجاد، منتهزين فرصة اتساع الهامش الديمقراطي في بيوتهم وقعداتهم الخاصة، من أجل سبر أغوار هذا الشعار ومعرفة ما قد يؤدي إليه في المستقبل.

وبقدر علمنا فقد انقسم الناس حوله وتفرقوا إلي عدة اتجاهات: مجموعة الاتجاه الأول يبدو أنها عجزت فهم المدلولات الحقيقية للشعار فراححت تتصور أنه ربما كان يرجع إلي "نقص في المعلومات". ويرد البعض علي ذلك بأنه حتي وإن كان يصعب الحصول علي إحصائيات "دقيقة" عن تعداد الأقباط في البلاد، فليس من العسير — علي الأقل — ملاحظة أن مجلس الشعب الموقر ليس فيه سوي عضوان "منتخبان" من الأقباط (أحدهما موظف حكومي بدرجة وزير) من بين ٤٤٤ عضوا. وحتى إذا أضيف إليهما أعضاء ثلاثة معينون بقرار جمهوري (لم يسمع أحد عنهم أو منهم كثيرا، باستثناء البرنامج السياسي الذي أطلقتته نائبة محترمة من بين الثلاثة والذي يقول بأن "شرب الخمر حرام في المسيحية كما هو في الإسلام"؛ وهو برنامج خطير، لو خلصت النيات في تطبيقه لفاقت آثاره آثار العولمة والكوكبة وحرب العراق مجتمعة)؛ حتي لو أضيف هؤلاء الثلاثة، فالمجموع لا يحتاج عادة لدراسات رياضية عالية لإدراكه (وإن كان بعض الخبثاء يزعمون أن عضوا منتخبا من الأقباط قد سُحبت عنه العضوية، بتهمة ازدواج الولاء، بالتحديد حتي لا يزيد العدد الكلي عن أصابع اليد خمسة وتتعدد الأمور رياضيا).

ولكن أنصار هذا الإتجاه يردون بأن العدّ هو بالطبع سهلٌ يسير، ولكن حساب النسبة الي مجموع الأعضاء (التي يقول خبراء الرياضيات أنها لا تزيد إلا قليلا عن واحد بالمائة) ثم استنتاج أنها تشكل "أقلية" ضئيلة، هو أمر آخر...

ونحن بالطبع لا نقبل كلام أتباع هذا الاتجاه بسبب شبهة تطاولهم علي القدرات الرياضية لكبار المسؤولين بهذه الطريقة، كما أننا لا نري فيما ذهبوا إليه ما يفسّر ويشرح بصورة شافية.

وتذهب المجموعة الثانية في اتجاه آخر وتقول أن الأمر في الحقيقة لا يحتمل كثرة تويل، فإن لم يكن الأقباط "أقلية"، فلا بد أنهم قد أصبحوا أكثرية! ويزعم البعض منهم أن الدكتور سرور ربما صار يعتقد أن الأقباط أكثرية لأنه عندما يتوجه إلي المقر البابوي للتهنئة بالأعياد فإنه يفاجأ بأن "أكثرية" من يقابلونه هناك هم من الأقباط!

ويتمادي بعض أنصار هذا الاتجاه ليقولوا (همسا بالطبع) أن الدولة قد أجرت إحصاء سرياً منذ فترة قريبة تبين منه أنه، بفضل صلوات زيادة النسل التي يرفعها الأقباط في أوقات فراغهم، قد أصبحوا أغلبية مؤكدة في مصر تزيد عن نصف التعداد الكلي. ويتمادي أصحاب هذه المزاعم فيقولون أن الدولة تضع علي الخبر "إناء فخاريا كبيرا" لأنها لا تعرف كيف تتعامل مع الوضع الجديد، وهي ترتبك عندما تتخيل كيف أنها ستفاجأ بأوضاع غريبة مثل أن الأقباط (وقد أصبحوا أكثرية) سوف يطالبون بتغيير الدستور والقوانين لتتقيتها من كافة المواد الماعدية للقبط، وبيتولي أكثر من نصف مناصب المحافظين ورؤساء المدن ورؤساء الجامعات وعمداء الكليات ومناصب السلك القضائي والديبلوماسي والإعلام وأمن الدولة وغيرها من الأجهزة الحساسة وغير الحساسة، حيث يتراوح النصاب الحالي بين صفر وواحد في المائة؛ وإنهم ربما يحاولون ذات يوم غزو مقر الرئاسة نفسه أو على الأقل غزو هيئات التدريس في الجامعات وخاصة كليات الطب (وبالذات أقسام أمراض النساء...) المحظور عليهم دخولها حاليا؛ وسوف تفاجأ الدولة بأن الأقباط ينوون بناء مائة وعشرين ألف كنيسة في ربوع البلاد (للتساوي مع عدد المساجد)، بغير قرارات جمهورية وعلي حساب الدولة، وما سوف يؤدي إليه هذا المشروع الهائل من نقص حاد في مواد البناء وارتفاع في الأسعار، إضافة إلي ما قد يحدث من تضاعف للضجيج

عندما تنافس أجراس هذا العدد من الكنائس ميكروفونات المساجد، بل وكيف أنهم قد يطلبون التركيب الفوري لأجراس في كل شارع وكل حارة كإجراء مؤقت لحين الفراغ من بناء العدد المذكور من الكنائس؛ كما ستفاجأ الدولة بمحاولة البعض تكوين أحزاب سياسية (محظورة طبعا) شعارها "المسيحية هي الحل"؛ كما ستفاجأ الدولة بأن الأقباط (وقد أصبحوا أكثرية) لن يسمحوا بأن تستمر الأوضاع الحالية في الإرسال الإذاعي والتلفزيوني للبرامج الدينية، ولذلك سوف يصرون علي مضاعفة الأوقات المخصصة لهم خمسمائة أو ستمائة مرة لإحداث نوع من التوازن، وطبقا لهذا فسوف تُخصص موجة إذاعية لقراءة الإنجيل، وسوف تُقطع كافة البرامج، مهما كانت أهميتها، لتقرأ صلوات "الأجبية" علي الهواء مباشرة سبعة مرات في اليوم، وسوف يُطلق قمر صناعي لبث ونشر التعاليم المسيحية ولتحسين صورة المسيحية في العالم العربي؛ وقد يُضطر التلفزيون إلي تقديم تمثيلات دينية وفوازير تُسلّي الأقباط في صياماتهم التي تغطي أكثر من أربعة أشهر في السنة؛ وسوف تُضطر الدولة إلي عمل مسابقات عالمية لتحفيز الإنجيل توزع جوائزها عبر احتفالات رئاسية الخ.

إننا بالطبع لا نوافق أصحاب هذا الاتجاه فيما يذهبون إليه من شطط ليس فقط لأننا نخشي علي أوضاع الأمن العام من جراء ما قد ينتج عن سريان مثل هذه الإشاعات، بل لأننا نري أن حصول الأقباط علي حقوق بديهية في المواطنة وفي المساواة التامة وبدون أدنى تمييز في الحقوق والواجبات والمشاركة السياسية هو أمر حتمي، لا يتصل بنسبتهم إلي إجمالي السكان وهل هي النصف أو أكثر، أم هي الخمس أو السُدس أو حتي الثمن؛ وأن هناك حاجة حيوية للتفكير في الأمور بمنطق القرن الواحد والعشرين وليس القرن الهجري الأول.

وتري مجموعة الاتجاه الثالث أن أحدا من الآخرين لم يفهم شيئا في الواقع. فبعد المصادقة علي اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بات واضحا ضرورة إحداث تغييرات تحديثية جذرية للنظام؛ وفي هذا الصدد فلا مفر من تغيير لغة الخطاب تماما وابتكار صيغ عقلانية جديدة قابلة للفهم بواسطة الأوروبيين ذوي العقلية العلمية التي لا تحب التهريج أو الشعارات العاطفية.

ومن هنا أهمية هذا الشعار الجديد بسبب الخلفية العلمية التي اكتشفوا

أنها تقف وراءه. وهم يقدّمون تحليلا قد يبدو عويصا ومعقدا بعض الشيء يستند إلى فكرة رياضية يعرفها طلاب الثانوية العامة (علوم ورياضة) تدور حول وجود نوعين من الأعداد: ما يطلق عليها الأعداد "الحقيقية" والأعداد "التخيلية"، حيث وحدة الأعداد الحقيقية هي "الواحد" بينما وحدة الأعداد التخيلية هي "الجذر التربيعي لـ ناقص واحد". وطبقا لهذا المفهوم الرياضي فإن قيم الأعداد من هذين النوعين تتغير (بيانيا) على محورين متعامدين يتقاطعان عند نقطة الصفر؛ فيمكن مثلا أن تتغير الأعداد الحقيقية على المحور الرأسي إلى أعلى وقد تصبح بالسالب إلى أسفل (تحت نقطة الصفر) بينما تتغير الأرقام "التخيلية" على المحور الأفقي إلى اليمين، وقد تصبح بالسالب إلى اليسار من نقطة الصفر.

ومن بين الخواص الهامة لهذا المفهوم الرياضي هو استحالة جمع هذين النوعين من الأعداد معا، فيستحيل أن نقول مثلا: [خمسة من الأعداد الحقيقية] زائد ثلاثة من الأعداد "التخيلية" يساوي ثمانية].

السر إذن وراء هذا الشعار (العقلاني) العلمي الجديد - هكذا يقول المتفذكون من أصحاب هذا الاتجاه - أن القبط هم في الواقع فئة (ذميّة) "تخيلية" ولذلك فببساطة شديدة لا معنى - رياضيا - لتحديد أعدادهم "الحقيقية" وحسابها مع غيرهم من المواطنين "الحقيقيين". فهم، إذن، ليسوا أقلية أو أكثرية أو أي شيء على الإطلاق!

وبهذه التفسير الذي يزعم أصحابه أنه عبقرى، يمكن فهم "عجز" أجهزة التعبئة والإحصاء حتى الآن عن معرفة تعداد الأقباط وهي التي تعرف تعداد كل شيء في مصر حتى الحمير والبغال التي تجر عربات الكارو. ويمكن تفهم "عذر" الدولة في العجز عن وضع أقباط في مناصب "حقيقية" في الدولة.

وهكذا أيضا سيكون من السهل السير إقناع الخواجات العقلانيين (إذا كان الأمر يهمهم حقا)، وبدون داع للتمحك بالحجج البالية حول "رفض التدخل في الشؤون الداخلية"، بأن حقوق الإنسان والمواطنة مطبقة تماما ... على كافة المواطنين الحقيقيين.

ويمضي أصحاب هذا الاتجاه في تفاسفهم وسفسطتهم فيصلون إلى استنتاج يروونه منطقيا وهو أن الانتخابات النيابية القادمة التي يتحدث الجميع عن قرب حدوثها بعد حل المجلس الحالي، سوف تكون انتخابات حقيقية

لمرشحين حقيقيين علي قوائم حقيقية ولذلك فإن الحزب الوطني الديمقراطي المتربع علي الحكم منذ خمسين عاما، في استتساخات مختلفة، لن يكون في وسعه التقدم بمرشحين من فئات "التخليين"؛ بالضبط مثلما فعل في انتخابات ١٩٩٥ وفي كل انتخابات المحلية.

وهكذا بعد أن حاولنا أن نعرض بأمانة تأملات القوم بمختلف اتجاهاتهم في مسألة "الأقباط ليسوا أقلية"، نختم بالشكر والعرفان لجهود كل من ساهم ويساهم في ابتكار مثل هذه الشعارات المسلية، ونبتهل إلي الله تعالى أن يلهم المسؤولين الكرام إلي استثمار جزء، ولو ضئيل، من طاقاتهم ونيّاتهم من أجل تقديم حلول "حقيقية" للمشاكل "الحقيقية"، حتى لو تعلقت بفئات تخيلية في المجتمع!

عندما تصاب الأمم بالألزهايمر!

عقدت الجمعية الدولية للدراسات القبطية "المؤتمر الدولي الثامن للدراسات القبطية" في باريس، في الفترة بين ٢٨ يونيو إلى ٣ يوليو ٢٠٠٤ . وهذا المؤتمر، الذي عُقدت أولى جلساته في مصر سنة ١٩٧٦، يتداول كل أربع سنوات في إحدى مدن العالم. وقد استقر رأي أعضاء الجمعية على قبول دعوة الكنيسة القبطية بعقد المؤتمر القادم سنة ٢٠٠٨ في القاهرة.....

حضر جلسات المؤتمر حوالي ٣٥٠ من المتخصصين والباحثين والدارسين في القبطيات؛ وحفنة من القبط المهتمين بها، غالبا بدافع حب الاستطلاع والاندھاش من هذا الاهتمام العالمي بحضارة أجدادهم.

اشتمل المؤتمر على تقديم ٢٢ تقرير علمي و(حوالي) ١٣٥ ورقة بحثية، باللغات الإنجليزية والفرنسية والألمانية والإيطالية، غطت ميادين: الآثار، وتاريخ الفن، والنسيج، والرهبانية، واللغة، والأدب، والليتورجية، والدراسات الغنوسطية والمانوية، والحياة المشتركة بين الأقباط والمسلمين، ومصادر التوثيق.

أقيم على هامش المؤتمر معرضٌ حول "المخطوطات القبطية" في المكتبة الوطنية بباريس، ومعرض بعنوان "مصر نسيج تاريخي" في معهد العالم العربي. كما أقام متحف اللوفر زيارة خاصة للضيوف تبعه حفل استقبال، واستضاف المركز الثقافي المصري معرض تصاوير قبطية من إعداد المعهد الفرنسي للآثار بالقاهرة. وأخيرا أجريت مراسم اختتام المؤتمر في حفل استقبال بقاعة احتفالات مجلس الشيوخ الفرنسي.

جاء الحاضرون والمشاركون في المؤتمر من دول ومؤسسات تشمل (ليس على سبيل الحصر الدقيق):

فرنسا: جامعة السوربون (باريس ١) - جامعة السوربون (باريس ٤) - كولييج دو فرانس - متحف اللوفر - المركز القومي للبحوث العلمية - معهد الفنون والآثار - جامعة ليموج - جامعة ليل - المعهد القومي للتراث - جامعة بو - جامعة رين - جامعة ليون ٢ - جامعة بواتييه - المدرسة التطبيقية

للدراستات العليا - جمعية دورية العالم القبطي - الجمعية الفرانكوفونية
 للقبطيات - المعهد الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة؛

ألمانيا: جامعة يوهان جوتنبيرج - جامعة جوتنجن - جامعة هومبولت
 ببرلين - جامعة بون - معهد دراسات القبطيات والمصريات بمونستر -
 جامعة مارتين لوتر - أكاديمية برلين براندبورج - جامعة هايدلبرج -
 أكاديمية ماينز - معهد المصريات بجامعة ليبزيغ - جامعة كولن - جامعة
 أوبيرنج التطبيقية في كولن - متحف برلين - معهد الفن الإسلامي -
 جمعية دورية "كيميت" للقبطيات - دار هاراسوفيتس للنشر؛

الولايات المتحدة: جامعة ييل - جامعة برينستون - جامعة كاليفورنيا
 لوس أنجلوس - جامعة كولومبيا - جامعة نيو هامبشاير - جامعة بورتلاند
 - جامعة تمبيل - جامعة إنديانا - جامعة هاواي - الجامعة الكاثوليكية في
 ميريلاند - جامعة نيبراسكا لنكولن - جامعة شيكاغو - جامعة متشجان -
 جامعة مينيسوتا - الجامعة الكاثوليكية بواشنطن العاصمة - معهد العصور
 القديمة بكليرمونت - كلية اللاهوت اليسوعية - متحف نيو أرك؛

النمسا: جامعة فيينا - جامعة جورد أوجوست بجوتنجر - معهد
 دراسات القبطيات والمصريات بسالزبورج - المكتبة الوطنية للوثائق
 الشرقية - معهد البرديات بفيينا - معهد الآثار الكلاسيكية؛

بولندا: جامعة فارسوفيا بوارسو - جامعة فيسنسكي بوارسو - جامعة
 بياستوك - المتحف الوطني بوارسو - المتحف الوطني بكاراكو - معهد
 دراسات آثار البحر الأبيض؛

هولندا: جامعة ليدن - جامعة خروننجن - الجامعة الحرة بأمستردام -
 الجامعة الحرة بأمستردام - مكتبة جامعة أمستردام؛

بريطانيا: جامعة كامبردج - جامعة لندن - معهد يوسي إل للآثار
 بلندن - كلية الدراسات الشرقية؛

بلجيكا: جامعة فريخ ببروكسيل - جامعة بروكسيل الحرة - جامعة
 جنت - المعهد الملكي للتراث الثقافي؛

سويسرا: جامعة زيوريخ - جامعة فريبورج - جامعة جنيف -
 مؤسسة البحوث الأثرية في كولونيا؛

إيطاليا: جامعة روما لا سابيينزا - جامعة تورينو؛

أستراليا: جامعة ماكوارى بسيدني - الجامعة الكاثوليكية بفيكتوريا؛

إسرائيل: الجامعة العبرية بالقدس - جامعة تل أبيب؛

روسيا: أكاديمية العلوم - متحف الإيرميتاج؛

أسبانيا: جامعة ألكالا دي مينارييس؛

فنلندا: جامعة هلسنكي؛

السويد: جامعة أوبسالا؛

الدنمارك: جامعة آر هوس؛

النرويج: جامعة بيرجن؛

جمهورية التشيك: معهد المصريات ببراج؛

كندا: جامعة لافال كويبيك؛

الكنيسة القبطية شاركت مباشرة، وخلال معهد الدراسات القبطية التابع لها. شاركت أيضا جمعيات خاصة للدراسات القبطية من القاهرة وأوروبا وأمريكا.

اهتمام مدهش أبدته مايزيد عن خمس وتسعين هيئة علمية، من عشرين دولة، بالحضارة القبطية؛ تلك الحضارة التي أصبحت دراساتها علما مستقلا عن المصريات وعن تاريخ المسيحية في الشرق الأدنى. وفي وسط هذا الاهتمام يأتي التساؤل الطبيعي: أين مصر؟

كانت مصر الحاضر بالكلام عن حضارتها وتاريخها، الغائب بعدم المشاركة. وهي فضيحة بجلال. لكن، كالعادة، مصر لا تسمع مثل هذه الجلال: ربما بسبب شدة الضوضاء التي تبعث على الصمم في القاهرة.

شارك بضعة أفراد من مصر بصفاتهم الشخصية؛ معظمهم بدعوة الهيئة المنظمة للمؤتمر. قدم د. عادل فريد من جامعة القاهرة فرع الفيوم ورقة حول "الكلمات القبطية والفرعونية في لغة التخاطب المعاصرة". وقدمت فاطمة محمود، من المتحف القبطي بالقاهرة، ورقة حول "الفخارين في العصور القديمة". كما قدمت شذى اسماعيل من كلية السياحة والفنادق بجامعة حلوان ورقة جميلة استحققت التصفيق، ولكنها كانت جديرة بمؤتمر حول تنشيط السياحة وليس حول الحضارة القبطية.

[هناك أيضا بعض نقط مضيئة، مثل تلك الورقة التي ألقاها الباحث الشاب والنابه تامر الليثي، من جامعة برنستون بأمريكا، وموضوعها:

"متحولون ومرتدون وشهداء: القاهرة القبطية في القرن الرابع عشر"، حيث قدم صورة علمية أمينة عن أحوال القبط في تلك الفترة....]

الدولة في مصر، ممثلة في مؤسساتها الرسمية والعلمية والإعلامية، تجاهلت المؤتمر. وهذا بالطبع ليس إلا انعكاسا طبيعيا ومنطقيا ومباشرا لإصرار الجميع على تجاهل دراسة تاريخ وحضارة مصر في الحقبة القبطية. وفي حالة الاهتمام بالأمر، إذا حدث، فهذا يتعلق أساسا بمحاولة اجتذاب دولارات ويوروهات وسائر عملات الخواجات.

كيف نفسر هذا التجاهل مع سبق الإصرار والترصد؟

في البداية يجب أن نستبعد تماما كل الأسباب التي قد تتمحك في نقص الموارد (المادية). فالمطلوب في هذا المجال لا يمكن أن يزيد عن ملايين مقارنة بالمليارات التي تنفقها مصر (بسطاء غريب على دولة تعيش على المعونات الأجنبية) على الحج والعمرة (كلمتان من أصول فرعونية!) وبناء وإدارة المساجد والمعاهد الدينية، والإعلام الديني وقوافل الدعوة ووفود تحسين الصورة في العالم الخ.

هذه بعض الأسباب المحتملة:

١- نقص اهتمام قيادات الدولة. فمذ سنوات قليلة برر عميدُ إحدى الكليات الجامعية استحالة افتتاح قسم للقبطيات، برغم المطالبات المتكررة من المهتمين بالأمر، لكونه أمرا يحتاج إلى "ضوء أخضر من جهات سيادية عليا" ... وبالطبع لم يأت مثل هذا الضوء! لكن الأمر أكثر من مجرد توجيهات عليا (وإن كان هذا بالقطع سيساعد!!) لأنه يتعلق بذاكرة الأمة وما يبدو من كونه رغبة دفينة واضحة في النسيان.

٢- اعتبار الحضارة القبطية أمرا يخص الأقباط فقط (إلا، بالطبع، فيما يتعلق بتعيينات الموظفين بالمتحف القبطي التابع للدولة..)، وبالتالي تنطبق عليها قواعد التعصب البغيض بما لا يختلف عما نراه كل يوم في أمور تبدأ من تصاريح بناء الكنائس والمدافن وتنتهي باستبعاد الأقباط من التعيين في هيئات تدريس الجامعات وغير ذلك من المؤسسات، سيادية كانت أم غير السيادية.

٣- اعتبار الحضارة القبطية أمرا مرتبطا فقط بالعصر القبطي، الذي ينظر إليه كمجرد جزئية من "العصر اليوناني الروماني"؛ الذي هو فترة

"احتلال أجنبي" تقع ما بين الحقب الفرعونية الكافرة (ولكنها مفيدة سياحيا) والحقب الإسلامية.

٤- اعتبار أن العصر القبطي يتعلق باللغة القبطية (لغة مصر القديمة في صورتها الأخيرة) والتي اغتيلت على يد أهل لغة الضاد، أو يتعلق بديانة اعتنقها المصريون لفترة قبل أن يشرق عليهم نور الإيمان؛ مع ما يرتبط بكل هذا من شعور بالنظر إلى ما حدث قبيل الإسلام كعورة ينبغي تحجبها وتثقيبها وإخفاؤها، أو كنجاسة ينبغي تحاشيها؛ بالضبط مثلما يرفض شخص ما مصافحة آخر حتى لا يُنقض وضوؤه....

٥- الخوف من أن الكلام عن حضارة قبطية قد يوقظ في نفوس الأقباط المعاصرين شعورا بالخصوصية لا يمكن أن تتحمله شوفينية العرب والمتعربين والمتعاربين والمستعربين. (راجع ما يحدث مع الأكراد والبربر وأهل دارفور الخ، وكلها أقليات مسلمة؛ فما بالك عندما يتعلق الأمر بغير المسلمين!)

٦- الخوف من أن الكلام عن حضارة قبطية يمكن أن يوقظ في المصريين المعاصرين شعورا بمصريتهم التي فقدوها تحت ادعاءات العروبية. (ناسين أن هناك ملايين دخلوا الإسلام، بطريقة أو بأخرى، من إيران إلى أندونيسيا، ومن تركيا إلى الهند، بدون حاجة لفقد هوياتهم ولغاتهم الوطنية). ويرتبط بهذا شعور دفين بالذنب، يدفع إلى الرغبة في تحاشي فحص هذا الركن من الذاكرة القومية، بسبب التشوه الذي حدث لشخصية مصر، بعد تلك الحقبة القبطية، عندما استبدلت لسانها وخلعت زيها لترتدي العقال.

قد يكون الأمر ناتجا عن أي، أو بعض، أو كل، ما ذكرناه من أسباب؛ وهي أسباب مترابطة على أي حال. لكنه، في رأينا، شيء يستحيل فهمه تماما إلا أخذنا في الاعتبار فرضية علمية وطبية تستحق الدراسة: أن الأمم والدول، مثل الأفراد، يمكن أن تصاب بمرض "ألزهايمر".

هل هناك "مشكلة" قبطية؟

من ناحية يشكو الأقباط، في تصاعد متزايد الوتيرة، أوضاع التفرقة والتمييز والتهميش والاستبعاد المنظم التي يتعرضون لها. ومن ناحية أخرى تقول الدولة في مصر على لسان مسئوليتها وأجهزتها من القمة إلى القاع أنه لا توجد هناك مشكلة، بل أن كل شيء طبيعي وتام التمام.

من نصدق؟

يبدو أن هذا يتوقف على تحديد وتعريف مصطلح "المشكلة"!
عندما يشكو الأقباط، فإنهم يقارنون أوضاعهم "بما يجب أن تكون عليه" طبقا لما يرون أنه قواعد ومنطق العدالة والمساواة والمواطنة ومواثيق حقوق الإنسان العالمية ونص المادتين ٤٠ و ٤٦ من الدستور المصري (حول المساواة وحرية العقيدة). لكن عندما تقول الدولة أنه لا توجد مشكلة، فذلك ببساطة لأن الأقباط يعاملون بالفعل طبقا لنص وروح النظام الدستوري المصري!

ليس هناك تناقض هنا، فالحقيقة التي يهرب منها الجميع هي أن مصر تعتبر الدولة متعددة الأديان الوحيدة في العالم التي ينص دستورها ليس فقط على أن "دين الدولة" هو ديانة طائفة من طوائف الشعب، بل أيضا على أن تكون "أيديولوجية سياسيفقية" مستندة إلى ديانة نفس الطائفة هي "المصدر الرئيسي للتشريع" في الدولة، وتخضع لها تفسيرات وتطبيقات باقي مواد الدستور. ولا يهم هنا أن تكون "الطائفة" المذكورة تمثل أغلبية عرقية (كبيرة) أم لا. كما أننا لا نحاول هنا التعرض لماهية "الأيديولوجية السياسيفقية" المذكورة في حد ذاتها، وتقرير ما إذا كانت تتماشى أو تتعارض مع المعايير والمرجعيات الإنسانية المعاصرة. فمن حيث المبدأ، مجرد أن تفرض طائفة ما أيديولوجيتها على جميع الفئات المكونة للشعب هو أمر شاذ ومعيب يتناقض مع أبسط مبادئ الدولة الحديثة وبديهيات روح العدالة. [راجع، بالمقارنة، حالة دولة المغرب حيث نسبة السكان المسلمين تبلغ ٩٩% ويحمل ملكها لقب "أمير المؤمنين"، ومع ذلك لا ينص دستورها

على "الشريعة الإسلامية" كمصدر رئيسي للتشريع، ويقود ملكها الشاب ثورةً تشريعية بدأت بتقنين المساواة التامة بين المرأة والرجل].

المشكلة إذن ليست (فقط) "قبطية"، بل "مصرية"؛ تتعلق "بطغيان" إحدى فئات الشعب المصري — أو بمعنى أدق من يتحدثون باسمها — وإصرار هؤلاء على فرض رؤيتهم وإرادتهم حول شكل الدولة وأسلوب تسييرها على باقي مكونات الشعب.

وبالطبع فإن النظم التي تتسيد فيها طائفة عرقية أو مذهبية أو قبلية الخ، هي أكثر من الهم على القلب في العالم العربي، إلا أن مصر هي الدولة الوحيدة التي قننت "الطغيان الطائفي" دستوريا بدون أن يؤاخذها أحد أو أن تشعر بأدنى حرج. وبهذا الأسلوب "نجحت" في ترسيخ واحد من أسوأ أشكال النظم الطائفية في العالم، وإن كان الجميع لا يملون، من باب التمويه، إطلاق تعبيرات عكسية عليه مثل "الوحدة الوطنية" و "وحدة النسيج" لا تعني في الواقع أكثر من كون المواطنة الكاملة تبقى حكرا لفئة دون غيرها. وبينما يسخر الكثيرون من النظام الطائفي اللبناني، إلا أنهم يتناسون، عن عمد، أنه برغم كل عيوبه يحقق توازن مشاركة ومصالح مكونات الشعب اللبناني.

وإن كان الرئيس مبارك قد أصاب كبد الحقيقة عندما طالب (قبيل الانتخابات العراقية) بضرورة قيام نظام تمثل فيه طوائف الشعب العراقي بصورة عادلة، فالسؤال البديهي هو لماذا إذن لا يرى سيادته ذات الضرورة في داخل مصر حيث يُستبعد الأقباط بصورة كاملة، بالرغم من كل المزاعم بعكس ذلك؟

[ملحوظة: لا يُعتمد هنا بوجود موظف أو اثنين بدرجة "وزير" في الحكومات المصرية؛ فقد كان من المتبع دائما منذ الغزو العربي الاستعانة بتقنوقراط القبط لتسيير دفة العمل الإداري في الدولة. بل إن الجد الخامس لوزير المالية الحالي، كان القائم على الخراج أيام محمد علي؛ وكان قبلها يقوم بنفس الدور لحساب أحد أمراء المماليك في الصعيد].

الإجابة البديهية على ذلك السؤال البديهي هي أنه عندما نتعامل الدولة في مصر مع فئة من الشعب باعتبار أبناءها مواطنين من الدرجة الثانية (أي "أهل ذمة" طبقا لتعريف تلك الأيديولوجية السياسية) فإنها لا تفعل أكثر من احترام النظام الدستوري نصا وروحا!

إذن قبل أن نستحدث عن أوتوقراطية الحكام أو مشاكل يثيرها "بعض ضعاف النفوس" فلا بد من أن نعالج مشكلة الدستور الذي يقنن "الطغيان الطائفي للأغلبية الدينية".

وتحسبا من أن يقفز أحد مماليك الإعلام المصري أو فقهاء الإرهاب الذين يعيشون فيه صارخا "وا إسلاماه!" أو حتى "وا ديموقراطيتاه!" معترضا على سعي "الأقلية" إلى وضع العقدة في المنشار وفرض ديكتاتوريتها على الأغلبية؛ نطمئن الجميع إلى أننا نرى ديكتاتورية الأقلية أمرا لا يقل سوءا عن ديكتاتورية الأغلبية.

فالحل الحضاري الوحيد هو أن يقبل الجميع بمبدأ المساواة والحقوق والحريات المتكافئة، حيث الحرية لا تحدّها إلا حرية الآخر. أي أن يكون "المجال الحيوي للحرية" دائرة من بين دوائر متماثلة الحجم تتلامس عند نقاط على محيطها؛ مقارنة بالوضع الحالي حيث تستحوذ فئة على دائرة متفخة الأوداج تبتلع المجال المتاح، بينما ينحسر المجال الحيوي "للآخر" في ركن ضئيل، داخل المساحة المحصورة بين تلك الدائرة و "مربع" الوطن الذي يحتويها.

بمعنى آخر، وأكثر وضوحا، فالحل هو استبدال الدولة الطائفية بنظام علماني يتساوى فيه المواطنون فعلا، مساواة تامة وكاملة وغير منقوصة.

لماذا يتحاشى الجميع الكلام عن المادة الثانية من الدستور المصري؟
— النظام الحاكم هو، بالطبع، آخر من يسعى للتغيير؛ فلا شيء يضيره في بقاء الحال على ما هو. بل إنه لا يتورع عن منافسة الظلاميين في تنفيذ أجندتهم طالما رسخ له هذا قواعد الحكم الذي أصبح شبه ثيوقراطي منذ التعديل الدستوري الذي استحدثته السادات في ١٩٨٠ (ونص على اعتبار الشريعة الإسلامية "المصدر الرئيسي للتشريع"). والأمر سواء من حيث النتيجة إذا كان السادات قد فعل هذا عن عمد، كإين بار للتيار الأصولي (كما يقال) ناضل طول عمره لأجله؛ أو لمجرد كونه انتهازيا ركب الموجة وقام، في نفس الوقت، بتمرير تغيير آخر يجعل رئاسة الجمهورية قابلة للتجديد إلى ما شاء الله. (ومن سخریات القدر أنه قد اكتوى بنار من أيده في التغيير الأول حول الشريعة، تاركا لمن بعده الاستفادة من التغيير الآخر...).

— معظم أبناء فئة "الأغلبية الدينية" من الشعب، وهم في الأصل معتدلون مزاجا وتدينا وتراثا، صاروا رهائن لأقلية ظلامية ماضوية ناشطة في عنفها وعنفية في نشاطها، تحاول بلا هوادة (وبمساندة أجهزة الدولة، كالإعلام الرسمي) إقناع الجميع أن أيديولوجية سياسيفقية معينة هي "من صميم الدين"، وأن فرضها على الجميع هو من صحيح الدين، بل من واجبه. وإذا تجرأ أحد على المجادلة أو العصيان، فسيف التكفير جاهزٌ ومسلول.

— المفكرون والمتقنون والسياسيون الذين يعرفون ويصرحون في قعداتهم الخاصة بضرورة العلمانية كأمر حيوي لتأسيس دولة حديثة في مصر، لا يجرؤ معظمهم على الكلام علنا. ويصل الحد إلى أن الأحزاب الموجودة على الساحة، من اليسار الاشتراكي إلى اليمين "الليبرالي" (!) مرورا بأحزاب "قومية" وأخرى تتحدث عن الغد وبعد الغد والمستقبل، والتي تطالب بكل شيء وأي شيء؛ لا تحاول مجرد ذكر مبدأ علمانية الدولة في برامجها. وإذا كانت السياسة هي فن الحصول على الممكن، إلا أنه عندما يتعلق الأمر بالمبادئ الأساسية فمن الشائن التهرب من مواجهة الاختيارات بشجاعة ووضوح.

— "فئة الأقباط" تشعر ببعض الحرج من طرح الموضوع بوضوح قاطع، وترى أنه قد يؤدي لخسارة بعض من يمكن أن يكونوا سندا لهم في مطالبهم بحقوق المواطنة. بمعنى آخر هو أسلوب التمسك بالإيجابي (حتى لو كان قليلا وضئيلا) وتجاهل السلبي. وهذا أسلوب دفاعي، لكنه يصطدم في الواقع بانعدام أي إرادة سياسية عامة لتغيير الأوضاع، برغم استمرار الشكوى ووضوح القضية.

ما الحل؟

لا مفر من عمل شيء يُخرج مصر من دائرة التحجر السياسي التي تعيشها. إننا لا نعتبر الدعوة لتعديل الدستور "باطلة"، كما يقال؛ بل نذهب لأكثر من هذا فنرى ضرورة تغيير الدستور بصورة شاملة باعتبار ذلك "الخطوة صفر" اللازمة لبناء دولة حديثة والتي تسبق في أهميتها مطالب "الديموقراطية الصندوقية". وبدلا من تضييع الوقت في نفخ قربة مليئة بالثقوب، فالأفضل استبدالها بأخرى.

ولمن يتساءل بسخرية أو يأس: "ما أهمية الدستور؟ ومنذ متى كان يعني شيئاً في البلاد المتخلفة؟"، نقول أن نصوص الدساتير تكتسب احترامها من إصرار الشعوب الحرة على التمسك بها، ونضيف: حتى إن كانت النصوص لا تعني الكثير إلا أنها تمثل "سقفاً" لما يمكن أن يتطلع إليه الشعب في مجال الحريات والحقوق، وإذا أمكن للواقع أن يكون أدنى مما تقول به مواد الدستور، فمن المستحيل أن يكون أفضل منها! كما نلفت الانتباه إلى الكثير من التعليقات الظلامية التي تكتب عادة تستند في تبريراتها بصورة واضحة إلى مرجعية الشريعة.

إذا كان من الصعب الحلم باعتماد دستور علماني بصورة فورية؛ لماذا إذن، لكي نكون عمليين، لا تتبنى القوى السياسية اقتراح د. حازم الببلاوي (مقال ١٢ سبتمبر ٢٠٠٤ بالأهرام) بالعودة إلى دستور ١٩٢٣، مع استبدال المواد "الملكية" بأخرى "جمهورية" تعيد مصر لنظام برلماني ليبرالي. أي نرجع إلى الوراء قليلاً، في محاولة للنقد كثيرًا!

وبالطبع فسيكون من الضروري عندها إجراء بعض "التحديث الدستوري" يأخذ في الاعتبار مبادئ حقوق الإنسان التي ترسخت في نصف القرن الأخير. وليس من العيب أو المخجل الاعتراض باتفاق ٩ يناير ٢٠٠٥ الذي اضطر إلى توقيعه نظام الحكم الغاشم في السودان، والذي ينص على مبادئ عامة راقية مثل: [الالتزام باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية المنصوص عليها في العهود والمواثيق الدولية، علي أن تكون مواداً حاكمة في الدستور] و [كل المبادئ والمعايير المعنية بحقوق الإنسان والمضمنة في المواثيق والعهود الدولية لحقوق الإنسان تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الدستور] و [ينص الدستور علي تعدد الأديان وتكريم المعتقدات والعمل علي تحقيق التعايش والتعامل السلمي والمساواة والتسامح بين الأديان والمعتقدات ويسمح بحرية الدعوة السلمية للأديان ويمنع الإكراه أو أي فعل أو إجراء يحرّض علي إثارة النعرات الدينية أو الكراهية أو العنصرية] و [المواطنة هي أساس الحقوق والواجبات العامة، وتأسس علي حق المواطنة تكفل المساواة بين المواطنين واحترام معتقداتهم وتقاليدهم وعدم التمييز بينهم بسبب الدين أو المعتقد أو العرق أو الجنس أو الثقافة أو أي سبب آخر].

هل من أمل؟ يندر أن يحدث عبر التاريخ أن يتنازل طاغيةٌ (فردا كان أم طائفة) عن سلطته طواعية "بالذوق" أو بدافع الإنسانية! فلا مفر إذن من استمرار الحوار والإقناع والضغط بكل الوسائل السلمية، الداخلية والخارجية، حتى يعود الحق لنصابه وحتى تفيق مصر من حالة الغيوبة التي تغرق فيها.

نحو استعادة حقوق المواطنة الكاملة

للأقباط في مصر

قليل الكثير ^(١) عبر السنوات الماضية حول أوضاع الأقباط وما يواجهونه في وطنهم مصر. لكن من المهم توصيف المشكلة بصورة صحيحة.

لا يمكن مثلا اعتبارها مجرد مشكلة "إرهاب". فحتى عندما كان نصيب الأقباط من عدد الضحايا عاليا جدا نسبيا، فإنهم لم يكونوا الضحايا الوحيدين للعمليات التي شنتها الجماعات المتطرفة. ومن ناحية أخرى، فإن الكثير من الفظائع التي حلت بهم (مثلما جرى في الكشخ) قد قام بها "أناس عاديون" (أحيانا من الجيران!)، ارتكبوا أفعالهم تحت تأثير التحريض الذي يحدث في إطار ثقافة الكراهية السائدة.

كما لا يمكن تعريف المشكلة على أنها حالة "أقلية ما تسعى للحصول على حق تقرير المصير". فطالما أصر الأقباط على كون مصر وطنا واحدا يعيش فيهم ويعيشون فيه مع باقي مواطنيه في سلام ووثام ومساواة. فالأقباط هم بالطبع، كما يقال، "جزء من النسيج الوطني"؛ ولكنهم يتطلعون إلى أن يُعاملوا على قدم المساواة مع شركائهم في "النسيج الوطني".

مشكلتهم، إذن، هي حالة أقلية دينية تسعى للحصول على المساواة التامة في ممارسة كافة الحقوق والواجبات الوطنية مع الاحتفاظ بخصوصية تراث ثقافي حضاري (لا يحتكرونه، إذ هو تراث لكل المصريين المعاصرين). بمعنى آخر فهي مشكلة "نقص حاد في حقوق المواطنة".

يقول البعض أن مصر تواجه كما هائلا من المشاكل، لا تمثل المسألة القبطية (في نظر الحكومة والمجتمع بصفة عامة) أولوية عالية بينها؛ وإذا تتقدم مصر على طريق الإصلاح والتحديث الاقتصادي والسياسي، فإن تلك المشكلة ستحل تلقائيا.

(١) كلمة ألفت أمام مؤتمر زيوريخ الذي عقد في أغسطس ٢٠٠٤ حول قضايا الأقباط

قد يكون هناك شيء من الصحة في مثل تلك الأقوال، لكن ينبغي المسارعة بالتأكيد على أمور ثلاثة:

أولاً، لا بد من التخلي عن فكرة أن مشكلة الأقباط ستحل بصورة أوتوماتيكية (أو سحرية!) ذات يوم بدون البدء في إجراءات محددة اليوم!؛
ثانياً، لا بد من ملاحظة أن التقدم يمكن، وينبغي، أن يتم على جبهات متعددة، يساعد النجاح في إحدها الأخرى فيما يشبه دوائر الحث الإيجابي (مثلاً فإن التقدم في أي من أوضاع الأقباط وفي ترسيخ حقوق الإنسان بصورة عامة، وفي تمكين المرأة؛ سيساعد على نجاح الباقي)؛

ثالثاً، أن التقدم على طريق حل مشكلة الأقباط سوف يعني، في حد ذاته، تقدم مصر على طريق الحداثة. والعكس صحيح أيضاً: فلا يمكن لمصر أن تتظاهر بالتقدم على طريق التحديث في الوقت الذي لا تفعل شيئاً لشفاء نفسها من مشكلة نقص مواطنة الأقباط.

بناءً على "التشخيص" أعلاه، ولكي نكون عمليين بقدر الإمكان سنحاول عمل قائمة من النقاط القابلة للتفعيل. وهي أهداف ستؤدي مساندة تنفيذها إلى المساعدة على جعل مصر دولة عصرية (أي تعددية علمانية ديموقراطية) مزدهرة، جذيرة بحضارتها الضاربة في أعماق التاريخ.

أولاً: الإصلاح الدستوري والسياسي

(١) تعديل الدستور المصري للتأكيد على الطبيعة العلمانية للدولة وعلى المساواة المطلقة في الحقوق والواجبات والمشاركة السياسية بين المواطنين بغض النظر عن العرق واللون والدين والنوع.

لقد كان التعديل الدستوري الذي جعل الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، والذي تم في عام ١٩٨١ برغم معارضة واسعة بين المثقفين الليبراليين الأقباط والمسلمين على حد سواء، عاملاً على فتح الباب أمام العنف السياسي الذي نشاهد عينات منه في العالم من حولنا. ذلك النص الدستوري (الذي لا تشارك مصر فيه من بين دول العالم قاطبة سوى اليمن وقطر!!) يجعل مصر الدولة الوحيدة في العالم، كونها متعددة الأديان ولكنها تفرض شريعة الأغلبية الدينية على كافة مواطنيها!

(٢) النص في الدستور بصورة قاطعة على إعلاء قيم حقوق الإنسان وعلى أن الإعلانات الدولية الصادرة بهذا الشأن تعلو فوق أية نصوص قانونية. التأكيد على أساسية الحريات وقيمتها، لضمان أن تصبح

الديموقراطية في التطبيق العملي آلية تعني مشاركة أفراد "أحرار" وقوى مجتمعية (وخاصة المهمشة منها)، وذلك كقاعدة أولية للإصلاحات التي تحتاجها مصر؛ وليس مجرد لعبة ديماجوجية "صندوقية" (نسبة إلى صندوق الانتخاب)، لا تؤدي في النهاية سوى إلى تقنين الديكتاتورية (الدينية أو غيرها).

٣) إلغاء كافة القوانين واللوائح التي تقيد حرية الضمير، أو تلك التي تطبق على غير المسلمين وحدهم، بما يؤدي إلى الحد من حقهم الأصيل في ممارسة دياناتهم. وكنموذج على هذا: الخط الهمايوني (الصادر أيام الدولة العثمانية في ١٨٥٦) والقرارات الإذلالية المبنية عليه والمتعلقة ببناء دور العبادة لغير المسلمين؛ والتعامل وفقا لقوانين واحدة مع كافة دور العبادة.

٤) السياسة الحالية التي تتعامل مع "الشأن القبطي" باعتباره "ملفا أمنيا" يجب أن تستبدل بأسلوب شفاف ومؤسسي، يتبع رئيس الجمهورية مباشرة باعتباره "رئيس كل المصريين" و "المستول الأول عن الوحدة الوطنية". هذا الوحدة الوطنية لا يجب أن تترجم في الواقع إلى "دكتاتورية الأغلبية الدينية".

٥) وضع الأطر القانونية والإجرائية لإزالة كل أشكال التمييز بسبب الدين (أو غيره) في كل ما يتعلق بالإجراءات القانونية أو الإدارية والتوظيف والتعليم الخ، وتجريم أفعال التمييز والاضطهاد، حتى لا تظل المواد الدستورية المتعلقة بالمساواة حبرا على ورق.

٦) على الدولة أن تكون مدنية الطابع، وبالتالي تنأى بنفسها تماما عن كل الفعاليات والأنشطة الدينية أو التي تدعو إلى، أو تعطي شأن، أحد الأديان. كذلك ينبغي أن يقتصر دور النقابات والجمعيات الفتوية على المجال المهني المدني فقط.

ثانيا: تغيير مناخ الكراهية وعدم التسامح:

١) ضرورة تنقية كافة المناهج التعليمية من أي إشارة تنطوي على تحقير لغير المسلمين ولدياناتهم، مع ضرورة التأكيد على قبول واحترام الآخر المختلف كمباديء لا تقبل المساومة؛ واستحداث مناهج إجبارية حول حقوق الإنسان في كافة المراحل التعليمية.

٢) ليس من مهام التعليم العام، الذي يموله دافعوا الضرائب، القيام بالتعليم (في الواقع، الوعظ!) الديني من منطلق تبشيري متحيز؛ بل يجب تدريس الأديان بصورة موضوعية نقدية في سياق الخلفيات الثقافية التاريخية

لنشأتها، وبهدف التأكيد على احترام ديانات الآخرين وتنمية الحس الإنساني بالمساواة، وليس بهدف تأكيد المزاعم الذاتية بتفوق عقائد معينة!

٣) تجريم حملات الكراهية، أيا كان مصدرها، سواء من وسائل إعلام أو هيئات أو شخصيات دينية. هذا مع ملاحظة أن الأدبيات المنشورة والتي تتعت غير المسلمين بكونهم "كفاراً"، ليست سوى دعاوى مفتوحة إلى الخط من شأنهم، وارتكاب أعمال عنف ضدهم.

ثالثاً: تغيير واقع استبعاد وتهميش الأقباط:

١) من المهم أن تقوم الدولة في مصر بعمل تعداد دقيق وصادق للأقباط. فآخر تعداد رسمي لهم (١٩٩٦) هو ٣,٦ مليون (ثلاثة ملايين وستمئة ألف)؛ وبغض النظر عن كون هذا نفس العدد الذي نشر في الخمسينيات، بينما تزايد إجمالي السكان بما يقرب من ثلاثة أضعاف في نفس الفترة (!) فإن هذا الأرقام تقل بصورة كبيرة عن كافة التقديرات المستقلة والموثوق بها.

٢) لا بد من أن يكون للأقباط حضور تمثيلي واقعي في كافة المجالس والمحافل المنتخبة والمعيّنة. فالوضع الحالي، الذي فيه يتواجد الأقباط بالكاد أو بصورة تقل جداً عن وزنهم العددي، هو أمر مرفوض.

وإذ لا نحبذ إقامة نظام مبني بصورة دائمة على مبدأ التمثيل النسبي، إلا أن هناك حاجة لمثل هذا الأسلوب في الوقت الحالي بمثابة "فعل تأكيد إيجابي"، وبصورة مؤقتة. إن تخصيص حوالي ١٥% من مقاعد كافة المجالس المنتخبة والمعيّنة للأقباط هو أمر ضروري من أجل استعادة التوازن السياسي والنفسي. وسوف يساعد ذلك على إقرار العدالة وضمان مشاركة الأقباط في إدارة شئون وطنهم إلى جانب شركائهم في المواطنة من المسلمين.

٣) تعديل المقررات الدراسية لتشمل الحضارة القبطية ولتغطي الفترة القبطية من تاريخ مصر، والتأكيد على أن هذه الحضارة تمثل رافداً رئيسياً للثقافة التي يشترك فيها كل المصريين.

٤) الاستناد إلى معايير واحدة وعادلة فيما يتعلق بالمساحة والوقت وحرية الكلمة بين كل المصريين عبر الإعلام القومي، وهو الذي يقوم حالياً بنشر كم هائل من الدعاية الدينية الإسلامية.

٥) التأكيد على أن تكون الهوية القومية للمصريين مبنية على خصائص مصرية أصيلة، تركز إلى الوطنية والتلاحم الوطني، والتأكيد على أن يصبح التفتح إزاء القيم الإنسانية الحديثة والتسامح والتفهم الديني جزءاً لا يتجزأ من تلك الخصائص المصرية.

رابعاً: وقف سياسات وممارسات التمييز:

١) إذابة مظاهر التفرقة الواضحة بين المواطنين، عن طريق إلغاء خانة الديانة في الوثائق الرسمية (مثل البطاقة الشخصية، والاستمارات، الخ)، فيما عدا شهادات الميلاد.

٢) تطبيق قواعد متماثلة في مجال حرية الاعتقاد، وعلى إجراءات التحول من أي دين إلى آخر. الالتزام في حالات الخلاف العائلي بالشرائع الأصلية القائمة عند التعاقد بالزواج، وليس بالشرعة الإسلامية.

٣) التأكد من أن تكون كافة التعيينات للوظائف بحسب الكفاءة المطلقة والتواجد العادل. وهذا أمر هام بالذات في حالات المناصب "الحساسة" التي يستبعد منها الأقباط حالياً؛ مثل الوزارات السيادية، والمحافظين، ورؤساء المدن، وكافة القيادات المحلية، ورؤساء الجامعات وعمداء الكليات، والمناصب الرئيسية في الإعلام والقوات المسلحة والشرطة (بما فيها أمن الدولة). وينطبق الأمر كذلك على الانتساب للكليات العسكرية أو القبول في مناصب التدريس بالجامعات وكليات المعلمين، أو في السلك القضائي أو السلك الدبلوماسي، حيث هناك عرف سائد حالياً بتحديد سقف أعلى (في حدود ١-٢%) للمقبولين من الأقباط.

وكمثال في هذا المجال: تدل مراجعة أسماء رؤساء البعثات الدبلوماسية بالخارج (درجة سفير وقنصل عام) على وجود بين ثلاثة وخمسة أقباط على أقصى تقدير من بين ١٥١ أي بنسبة لا تتعدى ٣% !!

٤) إلغاء الازدواجية المبنية على أساس ديني في التعليم العام. فقد تضاعف عدد الطلاب في نظام التعليم المخصص للمسلمين فقط بنسبة ٣٠ مرة في العقود الثلاثة الأخيرة ليصل إلى ١,٥ مليون طالب، بينما يجب أن يكون هناك تعليم قومي موحد مفتوح لكل المواطنين. أما إعداد رجال الدين فيجب أن يتم في معاهد خاصة تقتصر فقط على هذه المهمة،

وبالأعداد الضرورية فقط؛ كما يجب أن تراقب مناهج هذه المعاهد للتأكد من التزامها بمعايير حقوق الإنسان نصا وروحا.

(٥) احترام الأوقاف الخيرية والدينية على قدم المساواة وأيا كانت الجهة الواقفة، وإعادة الأوقاف (القبطية) المخصصة بالكامل.

(٦) احترام حقيقة أن المصريين المغتربين، مزدوجي الجنسية، هم مواطنون لديهم ولاء لوطنهم الأم؛ وأنه طبقا للقانون الدولي لهم كل الحق في ممارسة حقوقهم السياسية في كل من بلد المنشأ والهجرة.

خامسا: وقف التحرشات ضد الأقباط :

(١) تطبيق القانون بحزم في القبض على ومعاينة من يتجهمون على الأقباط أو يضطهدونهم، مع تعويض المتضررين بصورة عادلة. فالسلطات المحلية، وهي القادرة عادة على اتخاذ الإجراءات الحاسمة في حالة الاعتداء على المسؤولين أو السائحين، لا ينبغي أن تصبح متهاونة إذا تعلق الأمر بالأقباط.

(٢) وقف التحيز من جانب الشرطة والسلطات المحلية الأخرى في حالات التحول القسري إلى الإسلام. وتبين الدلائل الموثقة على وجود أفراد وجماعات متطرفة ممن يقومون بصورة منظمة باستخدام أنواع مختلفة من القسر والضغط والغواية، خاصة على من هم أضعف فئات المجتمع (البناات والفقراء) لتحويلهم. ومن المهم في هذا المجال تعديل القانون بما يجعل سن الأهلية لتغيير الدين هي ذاتها سن الزواج: فالوضع الحالي الذي يلزم الفتاة تحت سن ٢١ بالحصول على موافقة الأب للزواج، يسمح لفتاة في السادسة عشر (أي قاصر بحكم القانون) بتغيير الدين، مما يفتح الباب أمام أبشع الوسائل لاستغلال الأمر.

(٣) التأكيد، قانونا، على أن التحول الديني لأي شخص بالغ لن يؤدي تحت أي ظرف من الظروف إلى إجبار أي من أفراد عائلته على التحول بدون كامل إرادتهم، أو إلى تحويل القصر قسرا بداعي تبعية الوالد الذي يعتنق "الدين الأفضل" (!)

(٤) وضع حد لأساليب التحرش التي انتشرت في الريف المصري (تحت أعين السلطات المحلية، في كثير من الأحيان) والتي تصل إلى فرض "الجزية" على الأقباط بواسطة جماعات متطرفة، مختلطة بفئات من المجرمين. فإذا امتنعوا عن الدفع، أو لجئوا للشكوى، تصبح حياتهم

وممتلكاتهم مهددة، مما اضطر العديد من الأقباط إلى الهروب وتغيير محال إقامتهم بدافع اليأس.

٥) أعمال الموضوعية في فحص شكاوى الأقباط عند تعرضهم للامتهان والإذلال والاعتداء على حقوقهم الإنسانية، ومعاقبة المتسببين لها.

■ نظرة تطلعية:

الأهداف المذكورة أعلاه لا تشكل بأي حال من الأحوال "مطالب طائفية"، إذ أنها تتعلق فقط بما هو أساسي من حقوق الإنسان والمواطنة، ولذا فمن الطبيعي أن تجد قبولا من كل المنصفين، بغض النظر عن معتقداتهم. وبالرغم من كونها أهدافا قابلة للتحقيق، إلا أننا ندرك الحاجة إلى جهود شاقة قبل أن تتحول إلى حقائق على أرض الواقع؛ ذلك لأن العقبات ليست هينة! ومن بينها:

١- القيادات السياسية في مصر لم تعترف علنا حتى الآن بأن الأقباط يواجهون أي مشكلة! وفي حالة مواجهتهم بشكاوى أو بأمور محددة، فهم عادة ما ينكرون الأمر مصممين على أن الأقباط يعاملون بصورة طبيعية تماما (!) بل يبدو أن رئيس الجمهورية شخصيا يتمسك بهذه الرؤية بشأن عدم وجود داع لعمل تغييرات واسعة أو تعديلات في السياسات!

٢- قبضة التطرف الإسلامي على المجتمع وعلى أجهزة الدولة في مصر هي حاليا في طور الزيادة وليس التراجع. كما أن الإجراءات المضادة التي قد يقوم بها الحكم هي من قبيل صراع القوى، وليست نتيجة لوجود نظرة مستقبلية مختلفة.

٣- مع وجود استثناءات نادرة، فإن الإعلام المصري يسارع عادة بوصم كل من يجرؤ على إثارة المشكلة القبطية باتهامات "الطائفية" أو "التعاون مع الأعداء لتهديد الوحدة الوطنية"؛ إن لم يكن "بالخيانة"!

٤- مع تزايد نشاطات القوى السياسية المصرية في تقديم تصورات ومشروعات إصلاحية، فمن المذهل، والمحزن، ملاحظة غياب أي ذكر لعلمانية الدولة أو لضرورة التعامل مع أوضاع الأقباط.

٥- الأقباط هم قوم مسالمون ولن يلجأوا إلى التفكير في استخدام العنف لتحقيق أهدافهم. ولكن بدلا من تهمين توجهاتهم النبيلة هذه، فإنهم (في عالم يبدو أن العنف أصبح الأسلوب الأنجع لتحقيق الأهداف) يجري تجاهلهم باعتبارهم أقلية مهملة ليست ذات وزن أو تأثير.

٦- بعد قرون من القهر، فإن الكثير من الأقباط صاروا يذعنون لوضعية الذميمة. بل إن البعض منهم قد أصبح "ذميا بالاختيار"، يتميز بصورة مثيرة للإعجاب بالقدرة على تبرير ممارسات وسياسات التفرقة مهما بلغ عنوها وظلمها! وعادة ما تقوم السلطات بمكافأة أمثال هؤلاء عن طريق تعيينهم في المناصب التي ترى "منحها" للأقباط.

٧- محاولات العديد من الأقباط لفتح قنوات حوار مع المسؤولين قد فشلت تماما حتى الآن. فالمبادرات أهملت، أو استغلت كوسائل لتهدة من قاموا بها وبدون أي تقدم حقيقي.

لكن بالرغم من كل هذه العقبات، وغيرها؛ فلا نملك ترف التشاؤم. ومن الضروري بذل الجهد من أجل البدء في خطوات إصلاحية حتى ولو أتت ثمرها بعد جيل (أو أكثر!). ومن المهم أخذ النقاط التالية في الاعتبار:

١- من الواضح أنه من واجب كل المصريين بكافة فئاتهم وقواهم الاجتماعية وانتماءاتهم الدينية، وكافة المهتمين بالدفاع عن حقوق الإنسان، التعاون على تحقيق الأهداف الأساسية المذكورة.

٢- ومن الواضح أيضا أن على الأقباط مسئولية كبيرة في تحقيق التغيير المنشود عن طريق المشاركة الكاملة في إصلاح وبناء مصر، وعليهم التخلص من سلبيتهم (حقيقية كانت، أو مجرد اتهام): فالحقوق، مهما كانت عدالتها، لا تمنح بل تنزع.

٣- من الأفضل بالطبع أن يأتي الحل العادل والسريع لمشاكل الأقباط من "الداخل" وعلى أيدي المسؤولين وخلال الحوار الداخلي. ولكن ينبغي التأكيد على أنه بالإضافة إلى عجز هذا المسار عن تحقيق أي تقدم حقيقي حتى الآن، فإن كل ما يتعلق بحقوق الإنسان والأقليات والشعوب لم يعد "مسألة داخلية بحتة" بل أصبحت شأنا عاما يستحوذ على اهتمامات عالمية ويدخل كعنصر هام في كافة العلاقات الدولية. كما أن القانون الدولي والوطني يعطي الأقباط كل الحق في محاولة الحصول على "الوساطة التأثيرية" (وهي غير "التدخل الأجنبي" بالمعنى التقليدي)، من الأسرة الدولية.

٤- الحوار مُرحّب به، بل وضروري، مع المسؤولين والقادة السياسيين في مصر، إضافة إلى الجمعيات الأهلية والشخصيات العامة وكل من يمكنهم تقدير الحقوق الأساسية البديهية التي يطالب بها الأقباط.

ختاماً، فإننا ندعو القيادة السياسية في مصر إلى القيام بأسرع ما يمكن بتشكيل "مجلس لحقوق المواطنة" يتبع رئيس الجمهورية مباشرة ومكوناً من عدد مماثل من المواطنين المسلمين والأقباط المشهود لهم بالاستقلال والنزاهة. مهمة المجلس هي فحص كافة القوانين واللوائح والسياسات والممارسات الحالية بهدف التوصية بالتغييرات الضرورية من أجل تفعيل حقوق المواطنة الكاملة والمتساوية لكل المواطنين، ثم عمل جداول زمنية لتنفيذها، ومتابعة التنفيذ على أرض الواقع.

فالأمر ليس بالصعوبة التي يتصورها البعض. فقط لو خلصت النيات!

هوامش على مشاهد (إنعدام) الفطنة

ما وقع من أحداث "الفتنة" في مصر عبر الأسابيع القليلة التي سبقت نهاية ٢٠٠٤ يوضح مدى تخلف النظام شبه الثيوقراطي الذي يعيش تحته المصريون كافة. وبرغم وجود عدد من الأزمات "الطائفية" الملتهبة في نفس الوقت، مما يشي باتساع رقعة مسببات الانفجار، فإن التركيز الإعلامي كان حول موضوع شروع زوجة كاهن في التحول إلى الإسلام، ثم عدولها؛ وذلك لما في الحدث من عناصر درامية، ومن لمسه لأعصاب مكشوفة في جسد المجتمع، وأيضا لإلهاء الجميع عن العاهات التي تعاني منها حقوق المواطنة في مصر والتي ترفض الدولة بعناد الاقتراب منها. بل إن مجلس "الشعب" الموقر قد هرب - كالعادة - من دوره المفترض وقرر دفن طلبات الإحاطة حول الأحداث.

(١)

باستثناء يكاد يكون وحيدا، على يد د. رفعت السعيد، فقد لجأ مماليك الصحافة "القومية" و "المستقلة" إلى التعمية المعتادة والمتعمدة للحقائق، وانغمسوا بدلا من ذلك في حملة هائجة ومسعورة، تذكر أثنائها بعضهم ما حدث في صلح الحديبية (!؟)، كما تذكر "إخوة" لهم فجأة "الحرية الدينية" التي "امتهنتها ضغوط الكنيسة من أجل إجبار شخص على عدم الاهتداء". وتساءل آخرون عن "الدور السياسي الذي تلعبه الكنيسة" (وهو دور" يُطلب منها أن تمارسه كل يوم في إطار تعضيد الدولة وسياساتها، أو في إطار السفاق المجتمعي الذي يهوي "إخفاء المشاكل تحت السجادة"؛ ولكنه يصبح مستهجنا إذا خرج عنه..). ونقل عن مسئول كبير قوله أن "الإخوة الأقباط" ينبغي أن يكونوا سعداء إذ أن "مشكلة الهمايوني قد حلت ولم يعد بناء الكنائس يحتاج إلى قرارات جمهورية"؛ وهذه أكاذيب يعرف قائلها أنها أكاذيب، ويعرف أن الكل يعرف أنها أكاذيب. وأكد أحدهم متباهيا أن برنامجا تلفازيا للجيولوجي إياه كان السبب في "هداية" المرأة التي دار حولها الجدل. وبالطبع لم تعتر وجه الكاتب حُمره الخجل أو حتى سُمُرتة؛ إذ يؤكد

من حيث لا يدري (أو يدري) على عمليات غسيل المخ التي تجري في مصر حتى بدون حق الرد على ما يقال.

فالحقيقة أن دولتنا شبه الثيوقراطية تتحكم ليس فقط في حياة المواطنين من المهد إلى اللحد، بل تزعم أنها مسئولة قبل كل شيء (وبسبب فشلها في مهمتها الأصلية) عما يحدث لهم فيما بعد اللحد، وتشغل نفسها بمواقع سكناهم في الآخرة. وفي سبيل ذلك فقد تحولت إلى داعية هوسي للهداية؛ وتسمح لنفسها بأن ترعى، بلا حياء، أساليب مفرزة للدعاية الدينية على مدار الساعة واليوم والأسبوع والشهر والسنة؛ عبر الإذاعات والتلفاز والصحافة والتعليم والنشر والإنترنت والميكروفونات والكاسيتات، لتصل إلى الناس في البيوت والمكاتب والمدارس والشوارع والمترو والتاكسي الخ؛ بحيث يستحيل عليك أن تجد سنتيمترا مكعبا واحدا في مصر لا تصله "الرسالة". وفي النهاية، يجد من لا يتبع "الدين الحق" نفسه محاصرا إلى حد الاختناق، وليس أمامه سوى التحول أو دفع الثمن الغالي أو الموت كمدا. (أي المعادل العصري للثلاثية العتيدة: الإسلام أو الجزية أو السيف).

ولا شك أن المرحوم جوبلز يتقلب في قبره غيرة من الذين فاقوه في شمولية وتركيز دعاياتهم، وأيضا من استخدامهم لوسائل لم تكن متاحة على أيامه. [والغريب أن جوبلزات اليوم ليس عندهم صبر حتى على برنامج يتيم يقال أن كاهنا (موقوفا عن عمله) "يهاجم فيه الإسلام"؛ برغم كونه (بحسب ما نعلم) لا يدوم لأكثر من ساعة أسبوعيا على قناة فضائية غير مطروقة، ولم يقل أحد أنه دعا لتكفير المسلمين وقتالهم؛ أي إنه لا يمثل، فيما يفعل، أكثر من واحد على مائة ألف من شلالات الدعاية ومهاجمة الكفار التي تغمر أرجاء مصر].

المهم أنه مع الحصار الذي يقع "الكفار" تحت وطأته الساحقة، وإذ تُداس مشاعرهم وكراماتهم ومصالحهم في شتى أوجه حياتهم بلا حياء، وتنتهك مواطناتهم كل يوم بلا موارد؛ يحدث عند نقطة معينة أن يفيض الكيل وينكسر حاجز المناعة النفسية أمام أمور قد يبدو أنها لا تستحق، وعندها تقفز للسطح هواجس من عينة "لم يبق إلا أن يأخذوا زوجاتنا وبناتنا". وهذا قد يفسر تصرف البعض أثناء الأزمة، وخاصة ما شاب المظاهرات من انفعال عفوي يصعب معه توقع الكثير من العقلانية....

(٢)

حان الوقت لكي نسلم بالبيهيية الحقوقإنسانية التي يتردد الكثيرون في قبولها (برغم مزاعمهم بالعكس، كنوع من المباهاة) حول حرية الضمير وحق الإنسان في التحول واتباع دين آخر (أو عدم اتباع أي دين) بما يتفق مع اقتناعاته ومسئوليته الشخصية.... بشرط ألا يكون خاضعا لأي نوع من الضغط أو الابتزاز أو الغواية المادية أو المعنوية. وبغض النظر عما يقال حول العمليات المنظمة للهداية بشتى السبل، فإن لم يكن الحصار المذكور أعلاه نوعاً من الضغوط المعنوية الساحقة فماذا يكون؟ [بالإضافة إلى التحول تحت ضغط، هناك بالطبع ما يتم عن اقتناع أو لأسباب انتهازية تتعلق بالزواج أو الطلاق أو غير ذلك؛ وهذا موضوع آخر].

وبعد ذلك هناك سؤال يتردد أحيانا: ماذا سيكسب المسلمون أو يخسر المسيحيون (أو العكس) بتحول حفنة أفراد من دين إلى الآخر؟ يقال أن هناك بضعة آلاف يهتدون إلى الإسلام في مصر سنويا. وفي المقابل هناك بضع مئات ممن يضلون طريقهم في الاتجاه العكسي — وهؤلاء عادة هم من الفدائيين الانتحاريين الذين تتحول حياتهم إلى جحيم ولا يمكنهم حتى تغيير خانة الديانة في البطاقة الشخصية نتيجة لرفض أجهزة الدولة.

الإجابة "الحسابية" عن المكسب أو الخسارة هي: "لا أهمية كبيرة"، لأن عدد المتحولين، وإن مثل نزيفا صغيرا للأقلية، لا يشكل بالنسبة للأغلبية سوى قطرة في بحر التكاثر السكاني (اللهم لا حسد) الذي يفوق المليون في السنة. ولكن الإجابة "النفسية"، من ناحية أخرى، تعني الكثير. فالحقيقة أنه مع تفهقر مرجعية المواطنة أصبح هناك شعور بالمنافسة على الساحة المصرية، يشبه مايدور في مباراة ملاكمة. صحيح أنها، بالنظر إلى الإمكانيات المتاحة (أنظر أعلاه)، تدور بين ملاكم من وزن "ثقل الثقيل"، لا يتورع عن الضرب تحت الحزام أو بالشلوت، وبين ملاكم وزن "خفيف الريشة"، لا يحق له حتى أن يلبس قفاز الملاكمة أو القبعة الواقية، ولذا يشعر بالغبن الفاحش ولكنه مصمم على التحدي والتشبث. وهكذا يُعول كلا الملاكَمَين ومشجعوهُما، كثيرا على ما يحدث على الحلبة، ويصبح النجاح في تحول (أو منع تحول) شخص عن دينه دليل انتصار، أو مقاومة. أي إن المباراة تعكس مشاكل حياتية أخرى، وتحتوي بداخلها على عناصر الكثير

من العقد النفسية الجماعية، من الشعور بالنقص والانفصام والرغبة في التسلط إلى الشعور بالخوف والعار والاضطهاد، التي أضحت تسيطر على المجتمع.

(٣)

فلنحاول أن نتذكر ما يحدث في العالم المتحضر (وبهذا نعني أساسا أوروبا وأمريكا وأستراليا واليابان) فيما يتعلق بالديانة. الدولة هناك ليس فقط لا شأن لها بالدين (أي إنها لا تساند ديننا معيناً، ناهيك عن "التبشير" به)، بل من المحظور قانوناً سؤال إنسان عن ديانته سواء في نطاق أوراق رسمية أو عند التقدم لشغل وظيفة الخ. وكل ما يذاع حول أعداد التابعين لديانات بعينها ليس إلا نتيجة دراسات واستفتاءات رأي تقوم بها مؤسسات بحثية. وكون الإنسان مؤمناً بدين معين، أو غير مؤمن، هو أمر لا يخص أحداً سواه. وإذا وجب أن يسجل نفسه لدى الجهة الدينية التي ينتمي (أو قرر أن ينتمي) إليها، فهذا من قبيل الالتزام الأدبي والأخلاقي، الذي لا يخص أحداً غيرهما. وليس هناك في القوانين ما يترتب على الديانة: فالزواج إجراء مدني لا ذكر في وثائقه لديانة أي من طرفيه؛ وإن كان من المعتاد أن يتبع الزواج أمام موثق مسئول من الدولة، زواج ديني لمن يرغب في ذلك. وتتشبه الأبناء طبقاً لعقيدة دينية بعينها هو أمر يحدده الوالدان، حتى يصل الأبناء إلى سن الرشد. والإرث يخضع لوصية المتوفي والقوانين المطبقة، ولا علاقة له بالدين. الخ.

(٤)

إن كان نظامنا شبه الشيوعي مستمراً في مقاومة التغيير وفي رفض معالجة قضية المواطنة بصورة شاملة، ألم يحن الوقت لنزع فتيل الانفجار من موضوع واحد، وليكن التحول الديني في مصر، عن طريق مواجهته بصراحة؟

وإن كان المجتمع المحقق المتخلف غير مؤهل للتعامل مع الموضوع مثلاً ما يحدث في العالم المتحضر، وإذا كان خروج الدولة منه في الوقت الحالي قد يفتح الباب لتفشي عصابات التحويل الديني المنظم، فلماذا لا يتم على الأقل إعداد قانون واضح حول إجراءات التحول من أي دين إلى آخر

(نكرر: "أي دين إلى آخر") يسري مفعوله لفترة محددة، لتكن ثلاث إلى خمس سنوات، ترفع بعدها خانة "الديانة" من البطاقة الشخصية. ويُراعى في هذا القانون ما يلي:

— حظر البدء في إجراءات التحول قبل بلوغ سن "أهلية الزواج" طبقاً للقوانين الحالية، أي ٢١ سنة؛ وذلك فيما عدا حالة تحول الوالدين (المرتبطين برباط الزواج) معاً في نفس الوقت. واعتبار أن السعي لتحويل من يقل عمره عن ذلك، تحت أي مسمى ولأي سبب (مثل الزواج)، جريمة تخضع لقوانين خطف وغواية القصر الحالية.

— نزع الموضوع من أيدي الأمن تماماً، وتشكيل لجان قضائية خماسية للتعامل مع الأمر، يرأس كلا منها قاض (مستشار)، وأعضاؤها عددٌ متساوٍ من المسلمين والمسيحيين.

— إذ يتقدم الراغب (الراشد) في التحول بطلبه، على اللجنة التأكد من انتفاء أسباب التغيرير والغواية والتلاعب ومن توافر الإرادة الحرة. وفي حالة الموافقة (بأغلبية أربعة أصوات)، تقوم اللجنة بإخطار الرئاسة الدينية التابع لها الطالب، وتصرح له بإشهار ديانته الجديدة عند الجهة الدينية المختصة وفي الشهر العقاري. وبعدها تلتزم إدارات الأحوال المدنية بالتغيير الفوري لديانة الطالب في سجلاتها.

— لا يترتب على التحول أي تبعات يتحملها آخرون من العائلة (مثل الإجراءات الهمجية التي تسعى لإرغام الأطفال القصر على اتباع "الديانة الأفضل" لأحد الوالدين).

— لا يترتب على تحول المتزوج إمكانية الارتباط بطرف آخر قبل إتمام إجراءات الطلاق طبقاً لقوانين الأحوال الشخصية، مع الالتزام بمبدأ "العقد شريعة المتعاقدين".

— للمتحول حق الرجوع إلى ديانته الأصلية في أي وقت وبدون التقدم إلى اللجنة المذكورة، عن طريق مكاتب الشهر العقاري، وبعدها تلتزم الأحوال المدنية فوراً بالتغيير الجديد؛ مع وضع ضوابط معقولة لكي لا يصبح التحول وسيلة للتفاف حول قوانين الأحوال الشخصية عند المسيحيين. (وفي هذا الصدد لا بد من سرعة اعتماد قانون جديد تتفق عليه كافة الطوائف، إضافة إلى قانون مدني).

— لا علاقة للدولة بالتحول المذهبي داخل الدين الواحد، ولا يترتب عليه أي تبعات قانونية.

ومع شفافية الإجراءات واستقرارها وخروجها من دائرة التحيز البيروقراطي، سيقع على أهل كل دين مسئولية "الوقاية"، ويبقى للإنسان الفرد الراشد الحق في اتباع ما شاء، طبقاً لضميره وإرادته الحرة، وبدون الوقوع في حבائل عصابات الخطف المادي أو المعنوي.

هذا الحزب المُفْتَرِي!

تمخض جبل الحزب "الوطني الديموقراطي" الحاكم فولد فأرا صغيرا، إذ لا تحتوي قوائم مرشحيه البالغ عددهم ٤٤٤ للانتخابات النيابية ^(١) سوى على سبعة نساء وقبطين اثنين فقط لا غير؛ أحدهما موظف عمومي بدرجة وزير.

لقد تأكد أن هذا الحزب الذي يزعم أنه "وطني" و "ديموقراطي" هو، في الحقيقة، لا هذا ولا ذاك. فأول بديهيات الوطنية وأسس الديموقراطية هو أن يكون النظام السياسي مبنيا على قيم الحرية والمساواة الكاملة، وبالتالي ممثلا لكافة شرائح المجتمع تمثيلا عادلا وواقعا. ولتحقيق هذا يلزم العثور على الآلية (الميكانيزم) المناسبة لتحقيق الهدف، وليس العكس، كما يزعم دماقرة (نسبة إلى الديموقراطية) آخر الزمن الذين يقولون لنا أن العملية الانتخابية، حتى لو كانت ناقصة أو معيبة، هي البداية والنهاية وكل ما ينتج عنها يمثل "إرادة الشعب" (!!)

لقد كان لدى الكثيرين، ومن بينهم كاتب هذه السطور، بعض ذرات أمل في أن "التغيير" قادم، حتى لو كان بطيئا؛ لأن هذه سنن الحياة ولأنه لا يمكن لحكامنا أن يكونوا على هذه الدرجة من التثبيت المستमित بالحكم بأي صورة وبأي ثمن. وكان هناك أمل في أنه مع التمسك بالقليل من التغيير الذي يأتي، يمكن الدفع بطريق المزيد.

لكن هذه الذرات المتفائلة تبخرت وتلاشت. فالواضح الآن أن الذي يهم الحزب الحاكم، أولا وأخيرا وقبل وبعد وفوق كل شيء، هو البقاء في الحكم حتى لو كان هذا على أنقاض الوطنية وأشلاء الديموقراطية. وما العمليات الانتخابية التي يدخلها إلا مسرحيات، بعضها من عينة "الملهاة" والآخر يدخل تحت باب "المأساة" ومعظمها يتصف بالمسخرة؛ يقوم بها مضطرا بهدف الحصول على غطاء شرعية، حتى لو أتى مهلهلا.

(١) نشر هذا كـمقال في أكتوبر ٢٠٠٥ إبان انتخابات مجلس الشعب

يقال أن السبب وراء قوائم ترشيحات الحزب بهذه الطريقة هو نظام الانتخاب الفردي الذي يجبره على اختيارات قد لا يحبها لكنها ضرورية للنجاح. لكن هذا عذر أقبح من ذنب.

فقد كان من الممكن لمعالجة الأمر تعديل القانون الانتخابي قبل الانتخابات، بطريقة لا تتعارض مع الدستور الحالي، ليسمح باستخدام أسلوب القائمة النسبية. هذا المطلب نادت به قوى المعارضة والعديد من المثقفين، وبدأ أثناء حملة الانتخابات الرئاسية أنه ممكن الحدوث بسرعة، ولكن رئيس الجمهورية رأى، بعدها، أنه لا ضرورة لعمل مثل هذه التعديلات في الوقت الحالي (11)

وكان من الممكن، على الأقل، الاتفاق وديا بين الأحزاب على تجنب عدد من الدوائر للمرأة وللاقباط تشجيعا لدخول المعتزك الانتخابي. ونحن لا نتحدث هنا حتى عن قوانين "تأكيد الفعل الإيجابي" (affirmative action) التي تهدف لإفساح المجال أمام الفئات المهمشة للمشاركة. لكن الحزب الحاكم لا يتطرق فكره إلى مثل هذه الأمور المعيبة.

ومن ناحية أخرى يقول بعض الخبثاء أن موقف الحزب الحاكم منطقي تماما: ففي حالة الأقباط، هو رد لجميل من انتخبوا، وعقاب لمن ينتخبوا، "مرشح الحزب" في انتخابات الرئاسة. أما في حالة المرأة، فهو رد فعل طبيعي "لدراسات" التي نشرت عنها الصحف مؤخرا والتي تؤكد أن ربع نساء مصر، على مختلف المستويات (...) يضربن أزواجهن، "على النقيض مما تقضي به الشرائع"؛ فكيف، بالله عليك، يمكن لحزب محترم في بلد مؤمن أن يسمح لحرمة من إياهن بتخطي عتبات مجلسه التشريعي الموقر الذي هو سيد قراره؟

على أي حال، فالمشكلة الآن، كما في السابق وفي المستقبل، هي أنه بلجونه لذلك الأسلوب البغيض في انتقاء المرشحين، يصبح من الصعب على الأحزاب المعارضة التقدم بأوجه قبطية أو نسائية، لأن المنافسة لن تكون سهلة. بل إنه، في حالة الأقباط، فإن مرشحي الحزب الحاكم لا يتورعون عن اللعب بالورقة الدينية للفوز... وما الهياج "الطائفي" الأهوج والمفاجيء، وإن كان واضح الترتيب، في الاسكندرية إبان الحملة الانتخابية، سوى عينة

من كثير يجري بسبب السياسات الخرقاء والاختيارات الحمقاء لحكامنا الذين يتميزون بعناد عجيب.

نعتقد أن مصلحة مصر أصبحت في إسقاط هذا الحزب الحاكم، كهدف وطني مبدئي. ولنتصور على سبيل المثال حالة (كارثة) حصوله على أغلبية ساحقة، مرة أخرى، في المجلس النيابي (نتيجة "هرولة" المستقلين والمنشقين للدخول فيه، بعد نجاحهم، ضاربين عرض الحائط بإرادة الناخبين)؛ وعجز أي من أحزاب المعارضة عن اجتياز حاجز الخمسة وعشرين عضواً، الذي هو شرط التقدم بمرشح في انتخابات الرئاسة القادمة (طبقاً للمادة ٧٦ المعدلة). فمعنى ذلك أن الحزب الحاكم سيقدم مرشحاً وحيداً (يعلم الجميع من هو، ويعلم هو أن الجميع يعلمون) بدون منافس! أم لعلمهم سيضطرون في إطار المأساة/المهانة/المسخرة إلى تعديل المادة ٧٦ مرة أخرى لتصبح "معدلة بشرطة؟؟"

لا شك أن هناك الكثير مما يمكن عمله لإسقاط هذا الحزب، وعلى الأقل نرى ما يلي:

— أولاً: نطلب من مرشحي الأقباط الانسحاب من دخول الانتخابات تحت راية الحزب الوطني، وذلك كمسألة مبدأ: احتجاجاً على سياسات الحزب العنصرية؛ وأيضاً لأن احتمالات نجاح أي منهما شبه معدومة. فحتى الوزير المرشح نجح بالكاد في الانتخابات السابقة (في الإعادة). ونطمئنه إلى أن انسحابه قد لا يؤثر على استوزاره؛ فالدولة تحتاج، كما جرت العادة، إلى ذمي أو اثنين على قائمة وزرائها. ثم لنفرض أن المنصب قد ضاع منه، فما الأهمية؟ وهل انعدمت "الأرزاق"؟ أم هو الحرص الذي يذل الأعناق، باعتباره يمثل الجيل الخامس من آل غالي الذي يعملون في خدمة الحكومة (على حد تعبير عمه د. بطرس غالي في كتابه بالفرنسية "في انتظار القمر القادم" والذي ظهرت طبعته العربية — بعنوان "بدر البدور").

— ثانياً: نطلب من الأقباط والمسلمين العقلانيين المستنيرين الأعضاء بالحزب الحاكم في أي موقع وأي مستوى، الاستقالة منه والانضمام لأحزاب أخرى ملائمة (مثل حزب مصر الأم أو التجمع) أو البقاء مستقلين. فالمهم هو فضح هذا الحزب الذي يتبنى مضمون مشروع الإخوان، بدون قياداتهم

وبدون شعاراتهم الزاعقة (مثل "الإسلام هو الحل")، وبدون النداءات الأخرى الفاقعة (مثل "أنا رئيس مسلم لدولة مسلمة"). وكل ما يقال عن كون "هموم" الأقباط ومطالباتهم بحقوق المواطنة الكاملة، هي مشاكل تعود لتعصب بعض "مرضى النفوس"، قد يكون قولاً صحيحاً جزئياً (بمعنى أن "مرضى النفوس" لم يعودوا فقط مسئولين سيئون استغلال سلطاتهم؛ بل أصبحوا يقودون، أو يقررون سياسات، الدولة)؛ لكن الحقيقة الواضحة الآن هي أن حزب الحكومة وحكومة الدولة ودولة الحزب تتمسك، كسياسة ثابتة، بالتنفيذ الواعي والمقصود وسابق الإصرار لمشروع استبعادي إقصائي، إن لم يكن استتصالياً، لكل وجود قبطي في الدولة، وذلك كخطوة هامة على طريق إقامة إمارة مصرستان. ولعله ليس من باب الصدف أن تخرج كبرى صحف الحكومة على قرائها فجأة بتحقيق يدعو للتطبيق "التدريجي" للعقوبات البدنية الهمجية من جلد وبتير أطراف إلى الصلب والرجم ودق أعناق. (راجع صفحة "الفكر" (!!)) الديني، الأهرام ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٥)، كما أنه ليس من باب الصدف أن تفتح صفحات جرائد الحكومة لرموز التطرف والإرهاب، بما فيهم قادة جماعة الإخوان "المحظورة"... ولا شك أن كل هذا سيدخل السرور والحبور لقلب "الدكتور" أيمن الظواهري طبقاً لرسالته (أكتوبر ٢٠٠٥) إلى أخيه المجاهد الزرقاوي.

— ثالثاً: نطلب من القيادات الدينية الكف تماماً عن أي شبهة تأييد للحزب الحاكم. فبالإضافة إلى ضرورة الابتعاد عن "السياسة" من حيث المبدأ (وهو ابتعاد لا يعني إطلاقاً عدم الشهادة بالحق، أو محاولة رفع الظلم)، فالأمر مختلف تماماً في الانتخابات النيابية. وليكن ما حدث أثناء الانتخابات الرئاسية، أيا كانت تبريراته، أمراً لا يتكرر حفظاً على مهابة ومكانة القيادات الدينية، وأيضاً لما ثبت من أن أية "وعود"، يزعم البعض أن الحزب الحاكم قد يعطيها، هو قادر على "لحسها" كالعادة ثم اخراج لسانه متحدياً.

— رابعاً: ندعو لأن يتجمع أكبر عدد من السياسيين المستقلين أو الحزبيين المعارضين في جبهة تحت شعار "مصر تنادي"، تستند إلى: (١) أن مصر ومصلحتها فوق كل شيء (مصر أولاً)؛ (٢) مبادئ الوطنية والمواطنة (مصر وطن متعدد الأديان، وهو ملك لكل أبنائه بدون استثناء)؛ (٣) استلزام التراث الحضاري المصري بكل أعمدته وطبقاته ورقائقه، مع

ضرورة تنقيته من آثار فيروسات الهمجية البدوية التي غزته مؤخرًا؛ (٤) أسس دولة الحرية (مساواة تامة وعدالة، داخل دولة مدنية)؛ (٥) الفكر الليبرالي المستتير والمنفتح على العالم المتحضر وتجاربه بدون مركبات نقص أو زيادة؛ (٦) مواثيق حقوق الإنسان العالمية؛ (٧) الشفافية المطلقة وخضوع كل القائمين بالعمل العام للمساءلة (accountability)؛ (٨) الأساليب العلمية العقلانية لمجابهة مشاكل المجتمع؛ (٩) الابتعاد عن الأيديولوجيات الفاشية بأنواعها وأشكالها: أي الفاشية التوتاليتارية الدينية المتوحشة المسعورة، والفاشية العنصرية ("القومية")؛ (١٠) الديمقراطية هي أسلوب حكم وحياة وليست مجرد صندوق انتخابات.

— خامسًا: نطلب من الناخبين أن يدلوا بأصواتهم بكثافة في كل انتخابات، بشرط ألا يساندوا، تحت أي ظرف من الظروف، أيًا من مرشحي الحزب الحاكم أو مرشحي الفاشية الدينية.

— سادسًا: نطلب من القبط الذين يجري تعيينهم في المجلس النيابي (وهم عادة لا يزيدون عن ثلاثة أو أربعة) ألا يقبلوا التعيين؛ أو أن يقوموا بالاستقالة الجماعية بعد التعيين، كعمل وطني شريف ستذكره لهم الأجيال القادمة. فحتى لو صار المجلس الجديد "إسلاميًا" بالكامل؛ فإن هذا سيكون أفضل ألف مرة من وجود تلك الحفنة القليلة التي يجري إدخالها بهدف واحد ووحيد هو تقديم ورقة توت (ميكروسكوبية الحجم) للنظام الحاكم. وفي تلك الحالة لن يكون المجلس الموقر سوى إضافة صغيرة لقائمة الأجهزة "الإسلامية" للدولة؛ مثل الحكم المحلي "الإسلامي" (من المحافظ حتى عمدة أصغر قرية)، وجهاز أمن الدولة "الإسلامي"، وجهاز المخابرات العامة "الإسلامي" وجهاز رئاسة الجمهورية "الإسلامي"؛ ناهيك بالطبع عن الأجهزة "شبه الإسلامية" (بنسبة ٩٩%) مثل الإعلام والشرطة والنيابة والقضاء والسلك الدبلوماسي وسلك التدريس الجامعي الخ الخ الخ.

للأسف، وبسبب أساليب النظام الحاكم، فإن احتمالات خروج مصر من النفق المظلم الذي تعيش فيه تتضاءل كل يوم. وما أخطر دلالات أن تضطر أحزاب "يسارية" إلى الدخول في "جبهة إخوانية" أملا في الحصول، بأية طريقة، على ما يمكنها من وضع أقدامها داخل مجلس الشعب.

مرة أخرى: لك الله يا مصر!

العلاقة بين أقباط الخارج والداخل

(١)

أقباط المهجر، الذين هاجروا في ظروف ليس هنا مجال الكلام عنها، ليسوا سوى امتداد طبيعي لأقباط مصر عائليا وحضاريا. لكن ما نعني به هنا هو العلاقة بين المكونين فيما يتعلق بالسعي للحصول على حقوق مواطنة كاملة للأقباط داخل مصر.

وفي البداية لا بد من محاولة تصنيف الأقباط تبعا لمواقفهم إزاء مسألة حقوق المواطنة:

١- الذميون بالوراثة

— هم الأغلبية الساحقة الصامتة التي تتألم وتأمل أن تتغير الأحوال، لكن التاريخ علمها الحذر المتشائم. هم مغلوبون على أمرهم بعد قرون من التسلط والإذلال؛ مسالمون يحاولون التعايش مع الذمية المفروضة عليهم عن طريق تحاشي المجابهة، والمشي بجانب الحائط.

— البعض منهم هاجروا، ومع ذلك يحتفظون بنفس التقليد؛ متسترين وراء مقولات "لا أريد مشاكل لأنني كثير السفر لمصر"؛ أو يهربون من واقع المشاكل في مصر مكتفين بالتركيز على مضاعفة الرزق ومستقبل الأولاد والانغماس في النشاطات الدينية.

— لا يقتصرون على فئات اجتماعية معينة، وإن ارتفعت نسبتهم مع العلو الطبقي حيث تتزايد المتطلبات والضغوط المصلحية.

— يشملون أهل الدنيا وبعض رجال الدين الذين يرون التركيز على الحياة الأبدية.

— القاسم المشترك هو الشكوي في القعدات الخاصة، مع الحرص (خاصة في الداخل) على عدم إظهار شيء في وسط مجتمعات العمل أو الصداقة من غير الأقباط.

— هم، مثل غالبية المصريين، غيرُ مُسيسين — بمعنى المشاركة السياسية أو النقابية أو الجمعياتية الفاعلة أو الانخراط في أي صورة من صور العمل الجماعي — بسبب الفردية، أو السلبية.

— يمكن استئثارهم أحيانا لدرجة الاحتجاج والنزول إلى الشارع عند حدوث ما يחדش الحد الأدنى لهويتهم الدينية (مثل أزمة جريدة "النبا")، مع التزامهم الصمت الرهيب إزاء مصائب أكثر فداحة بمراحل؛ بدءا بالمضايقات الحياتية اليومية التي تعتصرهم، وانتهاء بالكوارث من عينة الكشح.

— تلجأ الدولة للاستعانة ببعض منهم (من غير المعروفين في الوسط القبطي وغير المهتمين أصلا بمشكلة الأقباط)، للقيام بأدوار سياسية باهتة مثل التعيين في مجالس الشعب.

٢- المحافظون على ذمتهم — أو الذميون بالاختيار

— يدافعون عن الوضعية الذمية بإخلاص واستماتة كنوع من النفعية السياسية إن لم يكن احتراف الدعارة السياسية.

— يمكن اختزال توجههم في مقولة مكرم عبيد "أنا مسلمٌ وطناً ومسيحيٌ ديناً". وحتى لو كانت هذه مجرد نوع من المبالغة اللفظية لكنها من أسوأ ما عرفته مصر الحديثة من شعارات.

— خطابهم يشمل تعبيرات مسطوية مثل: "الأقباط ليسوا أقلية" أو "الأقباط والمسلمون قد اتفقوا" معا (لا نعرف كيف ولا متى!) على ألا يُشار إلى الأقلية بكونها أقلية؛ "الأقباط هم جزء من النسيج الوطني"؛ "مصر مستهدفة من مؤامرة خارجية (أمريكية صهيونية) لتفتيت وحدتها الوطنية"؛ "الأقباط والمسلمون عاشوا معا ١٤ قرناً من الأخوة والمحبة والسلام" (وهل أي من هذا بديل عن حقوق المواطنة؟). الخ

— أغلبهم شخصيات معروفة؛ لأن الدولة حريصة على إعطاء أمثالهم الصوت الرئيسي بين الأقباط.

— ينتسبون لمختلف الطوائف الدينية للأقباط؛ ومنهم أهلُ دنيا (أرباب مناصب أو رجال بيزنيس)، وأيضاً رجالُ دين لا يترددون، لأسباب غير مفهومة، في حشر أنوفهم "في السياسة" وإطلاق تصريحات، غالباً ضحلة ومناققة، ليسوا أهلاً لها ولا تدخل في نطاق مسئوليتهم (التي ينبغي أن تقتصر على الشهادة للحق).

— يقومون بدور "المحلل الشرعي" للدولة التي تلجأ إليهم لتتفي أمام الخواجات وجود مشكلة قبطية.

— البعض منهم يقوم بمعارضة الكنيسة والدولة في نفس الوقت وقد يزيد علي ذلك بالارتقاء في أحضان الاسلام السياسي، بل أكثر (...).

٣- الذميون الجدد

— يشبهون المجموعة السابقة إلى حد كبير مع ارتداء عباءة "المتقنين" وطرح "أيدولوجية" لتتظير الذمية. خطابهم يشمل تعبيرات هي حق يراد به باطل، أو باطل يراد به باطل، مثل:

* "أقباط الداخل (في مقابل "المهجر") هم الأدرى بشعاب مكة"، مع جدل مفتعل حول "شرعية دور المهجر في الشأن القبطي" والتلميح والتصريح باتهام أقباط المهجر بالعمل طبقا لأجندات خارجية.

* رفض "التدخل الخارجي" أو "التدويل" أو "الاستقواء بالخارج" مع حتمية "أن تأتي الحلول فقط من الداخل".

— عموما مضطرون للاعتراف بوجود "هموم أو مشاكل قبطية"، مع التأكيد بسرعة على "الاختلاف مع المهجر في المطالب وأساليب تحقيقها". إيمفهوم المخالفة، هل يطالبون بحقوق "مواطنة منقوصة"، في دولة "غير مدنية"؟! أو التسليم بحالة "ذمية معدلة"، بعد إثبات حسن السير والسلوك، والارتقاء تحت الأقدام تملقا؛ مع التوسل والتضرع؟! وحتى هذا يجب تبريره بأعذار من عينة: "لأجل قطع الطريق على المؤامرات الغربية والصهيونية التي تتربص بنا".

— هذا التيار، من حيث يدري أو لا يدري، يقدم تبريرات للاستمرار في سياسات التأكيد على واقع الذمية. لكن في نفس الوقت قد يكون الأصعب في التصدي له لأنه يستخدم لغة تجد صدى سياسيا مناسبا في الداخل — حتى بين بعض الأقباط "الذمين بالوراثة". منهم من يعتقد بأمانة أن الأسلوب البراجماتي للتعامل مع الواقع المعقد في "الدولة الإسلامية" لا يمكن أن يكون عن طريق التأكيد على "مبادئ" المساواة، بل بمحاولة الحصول على الممكن.

٤- اللازميون / الحقوقيون

— يطالبون بحقوق المواطنة الكاملة والمساواة التامة بين المواطنين في وطن تحكمه دولة مدنية. أي يرفضون، من حيث المبدأ، الوضعية الذمية المفروضة على الأقباط.

— ينتمون غالبا إلى أجيال حديثة تعرفت على ثقافة حقوق الإنسان وحقوق المواطنة وحقوق الأقليات، عن طريق المطالعة والمتابعة الإعلامية وحملات الإيقاظ الحديثة، في حالة أقباط الداخل؛ وعن طريق كل ذلك بالإضافة إلى المعيشة الواقعية لهذه المبادئ، في حالة أقباط المهجر.

— يختلط بهم من يتمسكون بذكرىات ثورة ١٩١٩ والحقبة الليبرالية التالية لها، حيث كان شعار "الدين لله والوطن للجميع" يمثل المعادل الموضوعي لشعارات فصل الدين عن الدولة وحقوق المواطنة.

— لا يقتصرون على طبقة أو فئة اجتماعية، وإن كانوا غالبا من الطبقة المتوسطة.

— يلاحظ ندرة وجود "أغنياء"، حتى لو اقتنعوا بمشروعية المطالب، ممن يهتمون بأوضاع الناس بصورة عامة (بخلاف التبرعات الخيرية). [وذلك بعكس الحال قبل الثورة، حيث كانت هناك العديد من القيادات السياسية من بين أغنياء الأقباط. ويرجع ذلك إلى أن الثروة كانت تستند إلى ملكية الأراضي في مجتمع زراعي مستقر؛ بينما الأغنياء المحدثون هم من رجال الأعمال الذين تخضع مشروعاتهم وثرواتهم لضغوط مجتمعية تجعلهم في موقع الرهائن. (وكل هذا، بالمناسبة، من بين أسباب اندثار الزعامات المدنية بين الأقباط، وترك معظم الساحة للقيادات الدينية)]. أما أغنياء المهجر، فمعظمهم أسرى لثرواتهم، وقليل منهم تشرب التقليد الغربي بتكريس الأغنياء لجزء لا يستهان به من ثرواتهم للتشجيع العمل العام؛ ثقافيا واجتماعيا وسياسيا.

— مازالوا أقلية ضئيلة، معظمها غير نشط. لكن هناك عدد، يتزايد مع الوقت، من الناشطين.

— لغة البعض في الداخل "حقوقية" واضحة، والبعض الآخر لغته مشوشة أو مغلفة بتعبيرات "مقبولة سياسيا" في الداخل نظرا للضغوط والأجواء المحيطة بهم.

(٢)

اعتبارات داخلية وخارجية هامة

— نظام الحكم لا يرغب في حل مشكلة الأقباط، ليس فقط بسبب التعصب و"التحالف" الواقعي مع التيار الإسلامي (طالما كان لا يهدد

استقرار النظام)؛ بل لأنه ببساطة غير مجبر على حلها، إذ لا تشكل أي تهديد له ولا تمثل أولوية من ناحية التوازنات والمردود السياسي.

— مع ذلك فالنظام في حد ذاته لم يعد أكبر عقبة اليوم! المشكلة أصبحت في الإعلام (حتى غير الحكومي) والتعليم والنقابات والأمن والقضاء ومعظم الأحزاب، بل إن الشعب يبدو وأنه في غالبية قد أصيب بهلوسة وهوس، وأصبح شديد التعصب (راجع أداء المصريين عبر الفضائيات العربية. راجع استطلاع البي بي سي: المصريون أعلى شعب في العالم من حيث تصنيف الدين على اعتبار أنه أهم مكونات الهوية). بل إن مصر أصبحت من أكثر الدول "الإسلامية" تعصبا، بعد أن كانت نموذج الاعتدال والوسطية.

— لا يجب أن ننسى أن "تسونامي" الإسلاميزم هو في تصاعد في مختلف أنحاء العالم؛ ومصر — التي أسهمت في خلقه! — ليست بمعزل عن تأثيراته المدمرة.

— المجتمع الدولي (دولا ومنظمات) مازال غير مقتنع بأن للأقباط قضية ذات أولوية أو تستحق الضغط من أجلها بأي أسلوب قد يؤثر على المصالح والعلاقات..

— تفاقم المشاكل المرتبطة بالأقليات الإسلامية في الغرب، وتصاعد أصوات احتجاجية إنذارية (أحيانا معادية للمهاجرين المسلمين) تتلقفها الأوساط الانتهازية المتعصبة في مصر وتسعى لأن يصبح الأقباط رهينة يدفعون ثمن ما "يحدث لإخوتنا المسلمين".

— أجهزة الأمن المصرية تتدخل في كل شيء وتتصل بكل النشاط مما قد يثير الشكوك. وحتى لو لم تخرق، فيكفي التأثير على المصادقية ودق الأسافين.

— ما سبق وغيره يدعو للتشاؤم. لكن بصفة عامة مشكلة الأقباط — إذا حلت — لن تحل "بالعافية" ولا بد من تغيير ثقافي سياسي هائل على كافة المستويات الشعبية والحكومية. كما أن الحل لا يمكن أن يتم بدون المشاركة الحيوية من المسلمين العقلانيين العلمانيين، ولذلك يجب العمل بكل وسيلة لكسب مساندة أكبر عدد ممكن.

■ الأرضية المشتركة

— من ناحية المبدأ لا توجد فروق أساسية بين ما يطالب به الحقوقيون "اللاذميون" من أهل الداخل أو المهجر، وهي مطالب تعبر عن آمال الأغلبية الصاعدة المغلوبة على أمرها. لكن لا بد من المساعدة على خلق تيار عام وسطي واحد (main stream)، عبر توسيع قاعدة الحقوقيين اللازميين، والمساعدة في توعية وإيقاظ الذايمين بالوراثة، والتعامل مع الباقيين لتحديدهم أو كسب بعضهم.

— لا بد من الاقتصار على توصيف مشكلة الأقباط وآليات الحل بلغة حقوقية وأسلوب سياسي عقلاني واضح لا يمكن لإنسان منصف أن يرفضه، وبعيد عن الضبابية والجزئيات والدونكيشوتية...

إمثلا فالمطالب الأساسية للأقباط لا تزيد عن:

* المساواة التامة في حقوق المواطنة بدون قيد أو شرط، باعتبار الأقباط مواطنين أصلاء وليس كأهل ذمة أو مواطنين من الدرجة الثانية. وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا في ظل دستور وقوانين مدنية خالية من أي مرجعية دينية.

* والمشاركة الكاملة للأقباط في إدارة وتحديد مصير وطنهم بتواجدهم المتكافئ في كافة المواقع السياسية والتمثيلية والإدارية. وبعد عقود من سياسات التهميش والإقصاء التي تغلغت مؤسسيا ومجتمعا، لا مفر من اللجوء إلى قوانين "فعل التأكيد الإيجابي" بصورة مؤقتة حتى تترسخ قيم المساواة والمواطنة.

— هناك اختلافات طبيعية في الأساليب، نظرا للوسائل المتاحة أو غير المتاحة للتعبير والفعل بين الداخل والخارج. وهناك من النشاط في الداخل ممن بدأوا يتكلمون بوضوح، وبشجاعة مثيرة للإعجاب.

— الأقباط ليسوا في خصومة مع الإسلام، والسجلات العقائدية يجب أن تبقى خارج نطاق العمل الحقوقي تماما.

— لا بد من الابتعاد عن تعبيرات التهويل والتهريج التي لا تؤدي سوى إلى الاستفزاز وتشتيت التركيز على القضية. [مثل مقولة "تدويل قضية الأقباط": تعريف التدويل لا يشمل اللجوء للمنابر الحقوقية التي أقيمت لهذا الغرض، لكن يعني الدعوة لتجيش الجيوش ضد مصر. هل هناك من يرغب في هذا؟ وهل يمكن أن يحدث حتى لو افترضنا جدلا أن البعض

يرغب فيه؟ نتيجة مثل هذا التهريج هي انشغال الجميع "بالتدويل" ونسيان حقوق الأقباط]. إذن لابد من تأكيد أن ما قد يجري، في الواقع، ليس أكثر من "استدعاء التأثير الدولي المشروع" عبر آليات مشروعة. بمعنى آخر فأقباط المهجر هم ضد التدويل!!!

— يجب تشجيع ومساندة أقباط الداخل على تفعيل دورهم السياسي وتواجدهم على الساحة وتأثيرهم، عبر المشاركة في كافة المنابر السياسية والنقابية والجمعياتية.

— لا بد من زيادة المشاركة الفعالة للحقوقيين اللادزميين من أقباط الداخل والمهجر في اجتماعات النشاط أو المؤتمرات التي تناقش القضية بعقلانية وبدون مزايدات، سواء في الداخل أو الخارج.

— يجب التفكير الجدي في تكوين مجلس مشترك يجمع أقباط الداخل والخارج يقوي من صوت وفعالية التيار العام للأقباط (main stream) وهو التيار العقلاني الحقوقي، وكذلك الدعوة لتكوين "مجلس لحقوق المواطن" أعضاء مسلمون وأقباط بالتساوي والنصف من الداخل والنصف من الخارج، فلا يوجد حل لمشكلة مواطنة الأقباط بدون مشاركة ومساندة المسلمين العقلانيين.

■ شرعية التمثيل

— بصورة عامة، مشكلة الصفة التمثيلية معقدة؛ يزيد من تعقيدها دور الكنيسة (التي تملك الجماهيرية الواسعة والمرجعية الراسخة) الذي أجبرتها الدولة على القيام به كأفضل وأسهل الطرق لاحتواء المشكلة القبطية وتهميش دور العلمانيين من الشخصيات القبطية العامة أو ذات الوجود المؤثر.

— أقباط المهجر ليسوا وكلاء شرعيين عن عموم القبط، بل هم فقط يتحركون لمساندة أخوتهم مستفيدين من آليات الحريات المتاحة في أوطانهم الجديدة. أي لا وصاية، ولا داعي لأسلوب الـ patronizing، وبالتالي فإن خطأ الاتصال الفردي السري، من قبل بعض أقباط المهجر، بالسلطات المصرية لمناقشة مطالب الأقباط، لا تقل عنه سوءا خطئية محاولة البعض تهميش دور أقباط الداخل.

— لا يوجد حالياً فرد واحد، أيا كان وأيا كانت تهيواته وأوهامه الذاتية ومزاعمه يمثل أقباط المهجر (ناهيك عن عموم القبط). التمثيل العملي

الوحيد هو الذي يشمل مجموعات ذات مصداقية تمثل نشاط وقيادات معروفة من الداخل والمهجر.

— أحد أهم مشاكل الأقباط هي أنه مع اختفاء طبقة الزعماء التقليديين منذ ١٩٥٢ أصبح تمثيلهم المدني شبه منعدم. ومن البديهي أننا لا نزع أن الأقباط كتلة واحدة، ناهيك عن أن تكون متجانسة، اجتماعيا أو اقتصاديا أو سياسيا. ولكن من البديهي أيضا أن "قبطيتهم" تعطيهم خصوصية وتضع عليهم عبئا مشتركا، كمجموع وكأفراد. وإذا تم تهمةهم واستبعادهم بصورة زاعقة وساحقة عبر العقود الأخيرة، فإن إشكالية "تمثيلهم" في المناقشات والمداولات التي تتعلق بحقوق المواطنة تقفز على السطح.

— ليس في هذا الكلام أي أثر "للطائفية" إذ أن تمثيل الأقليات العرقية أو الدينية بصفاتها تلك على مستوى الدول هو أمر معروف ومطبق. ففي فرنسا مثلا، هناك "المجلس التمثيلي الإسلامي" (إلى جانب المجلس اليهودي والكاثوليكي) الذي ساعدت الحكومة على تشكيله منذ سنوات قليلة، والذي يقوم بدور "الوسيط" بين الدولة والمسلمين (أو اليهود أو الكاثوليك) فيما يتعلق بصفاتهم تلك، وبغض النظر عن كونهم مواطنين، أو مقيمين، يتمتعون بالمساواة التامة في الحقوق والواجبات في دولة علمانية.

— لا نرى إذن مفرا من الدعوة لتشكيل "مجلس قبطي" يقوم بدور "تمثيلي" شبيه بما سبق ذكره في فرنسا، ويكمل دور "مجلس حقوق المواطنة" الذي ذكرناه أعلاه، بل يساعد في تكوينه. وهناك أساليب مختلفة، انتخابية الأساس، لإقامة هذا المجلس القبطي. ولكننا نرى أن يتم تشكيله بالصورة التالية، حتى يتم الاتفاق على أسلوب آخر. ونرى ألا يزيد أعضاؤه عن المائة من الأقباط، يشملون:

- أعضاء المجلس الملي العام.
- رؤساء جمعيات حقوق إنسان، ورؤساء الجمعيات الخيرية الكبرى.
- وزراء سابقون (على ندرتهم).
- أعضاء قياديون في الأحزاب السياسية (على ندرتهم).
- أعضاء قياديون في النقابات المهنية (على ندرتهم).
- أساتذة جامعات من المهتمين بالشأن العام.
- مستشارون حاليون وسابقون في محكمة النقض (على ندرتهم).

— عشرة أشخاص من بين أقباط المهجر المهتمين بأوضاع مواطنة الأقباط ومشاكل مصر على وجه العموم.

وإن كنا لا نتوقع ترحيبا حكوميا حارا بمثل هذا المجلس، فإننا لا نرى المانع في أن تتجمع لجنة تأسيسية صغيرة للقيام بإجراءات تشكيله بأسرع صورة كجمعية حقوقية. فليس في هذه المبادرة العلنية ما هو غير شرعي أو غير قانوني؛ إذ أن دور المجلس سيكون مساعدة الدولة على اتخاذ السياسات والقرارات اللازمة لحل مشكلة مواطنة الأقباط.

أخيرا يجب أن يتحلى الجميع بالصبر وطول النفس والمثابرة لأن العقبات كثيرة أمام معالجة المشكلة القبطية. وكذلك فمن الصعب تخيل أن يأتي حل المشكلة، برغم عدالتها البديهية، على طبق من فضة، أو حتى من فخار.

■ ملحوظة: شكر وتقدير للدكتور سرور

سئل الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب المصري، الذي كان ضيف برنامج "حالة حوار" في التلفزيون يوم ٨ فبراير ٢٠٠٦، عن رأيه حول "أزمة الكاريكاتير"، فرد بأنه على الجالية المسلمة في الدانمارك أن ترفع قضية ضد الحكومة الدانماركية أمام محكمة حقوق الإنسان الأوروبية. وعندما قيل له أن الجالية رفعت قضية ضد الصحيفة المسؤولة أمام القضاء الدانماركي، رد بحسم أن هذا شيء طيب ولكن الأهم هو مؤاخذه الحكومة أمام المجتمع الدولي باعتبارها المسؤولة عن ضمان حرية العقيدة لمواطنيها.

ولا يسعنا إلا أن نقدم خالص الشكر للدكتور سرور، أستاذ القانون الفذ ورئيس السلطة التشريعية في مصر، على هذا الكلام الواضح. وندعو، بناء عليه، أن تتشكل هيئة دفاع من محامين مصريين لمقاضاة الحكومة المصرية أمام محاكم دولية، باعتبارها مسؤولة عن ضمان حرية العقيدة لفئة من مواطنيها يبلغ تعدادهم حوالي ضعف سكان الدانمارك بأكملها والذين ليسوا

جالية من المهاجرين، كما هو حال مسلمي الدانمارك (مائتا ألف؛ ثلثهم مواطنون متجنسون).

ومثل هذه الهيئة لن تحتاج لأكثر من بضعة أيام لتكوين ملف هائل، يثبت تقاعس الحكومة مع سبق الإصرار والترصد عن تنفيذ بنود اتفاقيات دولية وقعت عليها؛ ويكفي لإدخال "أجدع" حكومة في السجن مهما تحجبت بهمايونها ومهما تترست وراءه.

وإذا كان هناك من بين أعضاء هيئة الدفاع من قد يتخرج من شبهة تشويه سمعة مصر، أو من تهمة الاستقواء بالخارج؛ فإننا ننصح بأن تطلب الهيئة المذكورة من الدكتور سرور أن يترأسها أو على الأقل أن يقوم بدور إرشادي وتوجيهي نثق تماما أنه لن ييخل به، لأن أهل الدار أولى بالشفعة من الغريب.

خلستان

حسنا فعلت وزارة الداخلية المصرية عندما وصفت أحد منفذي غزوة الكنائس بالإسكندرية عند — أو قبيل! — القبض عليه صباح الجمعة ١٤ أبريل ٢٠٠٦، بكونه "مختل العقل" ومصابا "بخلل نفسي"؛ وذلك لأكثر من سبب:

أولاً: لأنه في عشرات الاعتداءات التي وجهت ضد الأقباط عبر العقود الماضية لم يحدث أن أدين أحدٌ على فعلته. وبما أننا نعيش أزهى عصور التقشف والشفافية، فمن الأفضل توفير مجهودات ونفقات تمثيلات القبض على والتحقيق مع المتهمين قبل إشهار براءتهم، وذلك بالإعلان مقدماً أنهم مختلوا العقل، وبالتالي لا يمكن محاكمتهم!

ولا أهمية هناك، بعد ذلك، لإصرار الوزارة على أن وراء الغزوة المباركة شخص واحد فقط برغم تباعد الأماكن؛ فمن الناحية الفلسفية البحتة لا فرق بين قيام مختل واحد أو مجموعة من المختلين بالعمليات! كذلك لا أهمية لتأكيد من يعرفون "الجاني" بأنه طبيعي تماماً (راجع التقرير الإخباري لمحطة التلفزيون الفرنسية الأولى يوم ٢٨ مايو، الذي شمل أقوال صاحب محل البقالة الذي كان يعمل فيه قبل الحادث بثمانية أشهر...).

ثانياً، وهو الأهم: لأن وزارة الداخلية العتيدة تدرك بالقطع، بناء على ما يمدّها به من تقارير مخبروها الذين يعرفون "دبة النملة" في كل ركن، أن الخلل العقلي والنفسي قد تفشى في ربوع الكنيسة. بل إن الأمر لا يحتاج لتقارير مخبرين أو مخابرات؛ إذ أن أيّاً من يرى أحوال مصر، وأيّاً من يتعاطى مع إعلامها (راجع مثلاً صفحات الفكر السلفي والزغلولي بالصحف "القومية" أو البرامج الدينية بالتلفزيون الخ) أو يستمع لخطابها الديني (راجع مثلاً أحدث الفتاوى حول التماثيل وحول دية الذمي)، سيخرج بيقين راسخ بأن الهوس الديني قد وصل إلى درجة من "الخلل العقلي والنفسي" أصبح معها وباء عاماً (pandemic) في مصر المنكوبة، تتقارم بجواره أخطار وباء "انفلونزا الطيور". وهو خلل زرعته وغذته ونمته ورعته الدولة

بإعلامها وتعليمها وقوانينها وقراراتها الإدارية التي تتحرك في إطار دستورها العنصري.

إن قلب "فسادستان" الذي أنعم البعض به على مصر — أم الدنيا — بعد أن زاد الفساد فيها عن حدود "المعقول"، هل أصبح يكفي لتوصيف أحوالها المصائبية؟ وأليس من الأدق أن نطلق عليها "خلستان" (بفتح الخاء أو ضمها)؟ وهو لقب من مميزات أنه سيُسَهَّل تحويله في الوقت المناسب إلى "إمارة خلستان الإسلامية".

"لم أعد أحتمل الإهانات والبصقات على وجهي بسبب عدم ارتدائي الحجاب. لقد أصبحت غريبة في بلادي". هذه الكلمات التي نقلها مراسل جريدة "لو فيجارو" (١٧ أبريل) عن شابة قبطية في الإسكندرية تلخص ببلاغة ما أصبح يلقاه الأقباط في حياتهم اليومية. ولكن هذا ليس سوى جزء من قمة جبل جليدي يمثل حجم معاناتهم العامة على كافة الأصعدة كمواطنين من الدرجة الثانية، بينما الدولة تصر بعناد على إنكار وجود أي مشكلة. إلى من — بعد الله — يذهب الأقباط بمظالمهم طالبين عدلاً وإنصافاً، حتى لو كان جزئياً؟

— مجلس الشعب لم يحدث مرة واحدة أن ناقش أو شكل لجنة تحقيق (باستثناء لجنة العطيفي في ١٩٧٢ التي دُفن تقريرها الشهير فور كتابته) أو تقدم باستجواب بشأن أي من المجازر التي حدثت للأقباط عبر ثلث قرن من الزمان. ولم يحدث أن تعرض المجلس لأي من شكاوى الأقباط المتعلقة بحقوق بديهية للمواطنة. بل إن قانوناً مثل ذلك المقترح بشأن دور العبادة مازال نائها في أروقة المجلس منذ الدورة الماضية، في الوقت الذي "تُسَلَق" فيه فوراً القوانين المرغوب في صدورهما. ومن أعاجيب المجلس الموقر أن إخوانجية الحكومة يقضون وقتهم في منافسة إخوانجية الإخوان في المواقف المتطرفة وفي استصدار القوانين والقرارات، من عينة قانون (سأهم في إعداداته أحد إخوانجية الأقباط!) يعطي الحق لمصر في محاكمة كل من يتعرض بالإساءة "للأديان السماوية" (أي الإسلام) في أي مكان في العالم، وبغض النظر عن جنسيته! [وبمقتضى هذا القانون "الخلستاني" العجيب، فإن زيمبابويًا يعيش في استراليا سيجد نفسه تحت طائلة القضاء المصري إذا تعرض بالنقد للإسلام!]

وعندما فتح الله على المجلس الموقر بالتعليق على حادث الإسكندرية الأخير فقد أدانه لأنه "يتناقى ومباذىء الإسلام الحنيف". وبالضبط، فإن مثل هذا اللغو الديني الذي لا محل له والذي ليس من اختصاصات مجلس نيابي في دولة مدنية محترمة، إضافة إلى الأحاديث المصطبية حول أن "الأقباط ليسوا أقلية" (!)، يفضح إلى أي درجة وصلت أحوال "خلستان".

— الجهاز التنفيذي دوره الرئيسي في مصر هو تنفيذ التوجيهات العليا، وإن كان يعرف جيدا كيف يُفسد عند التنفيذ ما هو حسنٌ في تلك التوجيهات. أما "الحكم المحلي" فبالإضافة إلى الفساد الذي ارتفع فيه "فوق الركب"، فإن وجود الأقباط فيه منعدم، مما يجعله جهازا "إسلاميا" إن لم يكن إسلامويا صرفا. وفي كل الأزمات المتعلقة بالأقباط فإنه يقوم بأسوأ الأدوار ولم يعد يحاول حتى ستر تطرفه الخلستاني. بل وصل الأمر إلى إن الحواسب الآلية التابعة لمصلحة الأحوال المدنية "الخلستانية" أصبحت لا تعترف بغير الإسلام دينا وتسجل أسماء الناس كمسلمين رغم أنوفهم وأنوف الذين أنجبوهم! ومع ذلك لا يتحرك، ولا يخلج، أحد!

— الجهاز الأمني الذي استشرت قوته وسلطاته بصورة سرطانية، يعتبر أن مهمته الأساسية هي "استتباب الأمن والاستقرار" وليس إقامة العدل أو حماية حق المواطنين في ممارسة حقوقهم القانونية. ومع التسليم الافتراضي بأنه ليس "مخترقا" من المتطرفين أو لا يتلذذ بالتسلط (وهي افتراضات يصعب تصديقها إنسانيا)، فإن احتكاره لملف سياسي مثل ملف الأقباط وحقوق مواطنهم هو أمر شاذ لا مثيل له في العالم.

— الحزب "الوطني" (!) الديموقراطي (!) "الحاكم لم يفعل أمرا إيجابيا واحدا بشأن حقوق مواطنة الأقباط، ناهيك عن الأدوار المشبوهة لقياداته المحلية في العديد من الانفجارات "الطائفية" التي تحدث. أما بقية الأحزاب فهي من الهزال بحيث لا تمثل قضية المواطنة بالنسبة لمعظمها أولوية خاصة. وحتى حزب التجمع الذي كان برنامجا، وخطاب رئيسه د. رفعت السعيد، نموذجيا في هذا الصدد، فيبدو أنه يتعرض لرياح عاصفة داخليا حول هذا الموضوع بالذات...

— المسلمون العقلانيون والعلمانيون يشاركون الأقباط في المطالبة بقيام دولة مدنية حديثة يتساوى فيها المواطنون مساواة تامة بدون قيد ولا شرط. لكن هؤلاء مازالوا قلة قليلة وقد تعرضوا، ومازالوا، لضربات النظام الحاكم

الذي هو في حالة تحالف وتنافس (أو ما نطلق عليه "تحافس") مع الإخوان. ومن ناحية أخرى، فما أكثر أدعياء "الإصلاح" الذين هم في الواقع أبعد ما يكون عنه، بل فقط يسرقون شعاراته في سبيل تحقيق أهداف مناقضة للإصلاح الحقيقي.

— رئيس الجمهورية من الواضح أنه تنازل (abdicated) عن دوره وواجبه الدستوري، ليترك كل ما يتعلق بالأقباط، وهم قطاع من شعبه ورعيته يبلغ سدس السكان، بين أيدي حفنة من عمداء وعقداء الأمن. وفي المقابل، فهو يؤكد يوما بعد يوم بصورة عملية على دوره كرئيس مسلم لدولة مسلمة (ليس من حق أي غير مسلم فيها سوى الانصياع). وما علينا — كنموذج — سوى ملاحظة أن السيد الرئيس لا يُقَوِّت مناسبة دينية إسلامية بغير المشاركة شخصيا؛ مثل الاحتفال العالمي بتحفيظ القرآن، والاحتفال العالمي للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية والاحتفال بالمولد النبوي الشريف الخ. ويبين تحليل سريع لمضمون خطاب الرئيس في تلك المناسبات أن أولويات سيادته تدور حول أوضاع الإسلام وسمعة الإسلام في العالم والدفاع عن مقدسات الإسلام والتمسك بالهوية الإسلامية — في الوقت الذي لم يسمعه أحدٌ يتحدث مرة واحدة خلال حكمه المديد عن الهوية المصرية أو الشخصية المصرية أو الوطنية المصرية.

وبدون شك فإن التاريخ سيذكر للرئيس مبارك كونه المسئول الأول عن تدهور أوضاع الأقباط طوال فترة حكمه، ليس فقط بحكم موقعه ومسئوليته الدستورية، لكن بالأحرى بسبب إصراره على إنكار وجود مشكلة تتعلق بمواطنة الأقباط وبسبب السياسات التي طبقها، والأخرى التي كان واجبا عليه تطبيقها لكنه لم يفعل. المعضلة هي أن الرئيس مبارك ليس معروفا عنه سهولة تغيير سياساته، ولا نعرف إن كان سيفعل قبل نهاية فترة حكمه. على أي حال، فإن ما صرح به أمام أعضاء من حزبه الحاكم يوم ١٨ أبريل يبين إصراره على أن المساواة في المواطنة مطبقة بالفعل، وبالتالي لا توجد هناك مشكلة!

إذن فالواضح أنه ليس هناك من بين الأجهزة المسئولة والآليات السياسية للمجتمع من يشعر بأدنى المسئولية تجاه المواطنين الأقباط. ولا يهم أحدا سوى إطفاء الحرائق بأقل قدر من الجهود، مع التأكد من لوم المجني

عليهم في كل حالة (..ومحاكمتهم وإدانتهم، بالطبع، باعتبارهم غير مختلي العقل!).

أما الكنيسة فهي تخضع لضغوط هائلة من قبل الدولة، لا تخلو من لوي الذراع، في كل أزمة بهدف تهدئة الأوضاع وامتصاص غضب الغاضبين بأي ثمن. ولذا فهي تجد نفسها مشدودة بين رغبتها في الاقتصار على أداء دورها (الذي هو — بجانب الدور الديني الصرف — "الشهادة للحق") وبين ضغوط الناس الذين لا يجدون متفهما وموصلا لمطالبهم ومظالمهم.

وإذ يصاب الأقباط باليأس التام من مواقف الدولة ويتجرأ البعض منهم بالشكوى أمام جهات أعدها المجتمع الدولي بالتحديد من أجل معالجة الأوضاع التي تشذ عن الموائيق الدولية، تثار نائرة الإعلام والحكام وتتهال الاتهامات والتخوينات والتهديدات والبذاءات على رأس كل من تسول له نفسه الكلام.

نحن إذن أمام "مُحدّدة" رباعية الأضلاع:

١- أقباط متمسكون حتى النخاع بقبطيتهم ومصريتهم بدون أدنى نية أو رغبة في التخلي عن أيهما أو عن وطنهم الذي هو وطن أجدادهم منذ فجر التاريخ الإنساني.

٢- دولة لا تعترف للأقباط بحقوق المواطنة الكاملة، طبقا لما هو متعارف عليه في الدولة الحديثة، ولا ترغب (من القمة للقاع) في الاعتراف بوجود مشكلة، ناهيك عن البحث الجاد في حلول جذرية لها.

٣- مجتمع تغذى على أفكار التطرف الديني الذي قدمته له الدولة، لدرجة أنه لم يعد يعرف معنى للمواطنة خارج الهوية الدينية الاستعلائية العنصرية؛ وأصبح يتقبل، إن لم يكن يمجّد، العنف الديني.

٤- أقباط استعادوا من الوعي، بعد عقود من السلبية (التي كثيرا ما تتبع عن "تكبير المخ" ورغبة في الابتعاد عن المواجهة اتقاء للشر)، ما يجعلهم على استعداد للوقوف بحزم مطالبين بحقوقهم المشروعة. وإذا يرحبون بكون أغلبية المصريين مسلمين — على العين والرأس — فإن مصر هي في يقينهم دولة متعددة الأديان وليست حكراً على أحد؛ ويجب أن تدار على هذا الأساس وحده. وإن كانوا مسالمين بطبيعتهم، كأحفاد لصناع

"أم حضارات" البشرية، إلا أنه مع تزايد الضغوط فإن الانفجار وارد حتى لو كان مكروها.

وفي إطار هذه "المُحدّدة" رباعية الأضلاع ستتحرك الأمور في الفترة القادمة. ولكن أطراف "المعادلة" كلهم، باستثناء الأقباط، مسلحون بأجهزة وأدوات السلطة أو الشارع ولهم من يمثلهم وينوب عنهم.

أحد أهم مشاكل الأقباط هي أنه مع اختفاء طبقة الزعماء التقليديين منذ ١٩٥٢ أصبح تمثيلهم المدني شبه منعدم. ومن البديهي أننا لا نزعّم أن الأقباط كتلة واحدة، ناهيك عن أن تكون متجانسة، اجتماعيا أو اقتصاديا أو سياسيا. ولكن من البديهي أيضا أن "قبطيتهم" تعطيتهم خصوصية وتضع عليهم عبئا مشتركا، كمجموع وكأفراد. وإذا تم تهميشهم واستبعادهم بصورة زاعقة وساحقة عبر العقود الأخيرة، فإن إشكالية "تمثيلهم" في المناقشات والمداولات التي تتعلق بحقوق المواطنة تقفز على السطح.

لا نرى إذن مفرا من الدعوة لتشكيل "مجلس قبطي" مدني يقوم بدور "تمثيلي". (راجع فصل "العلاقة بين أقباط الخارج والداخل").

وختاما نذكر بأن حل مشكلة مواطنة الأقباط هي شرط ضروري لتعود مصر لكي تصبح "مصر"، وليس مصرستان أو خلستان. لأن دولة تسيء تعامل فئة من مواطنيها على أسس دينية، تنتسب لأزمة أخرى ولا مكان لها بين دول العالم المتحضر في القرن الواحد والعشرين.

نابليون والأقباط:

أكاذيب "المخططات الواسعة لفصلهم عن المسلمين"

نشرت صحيفة قومية مصرية كبرى بتاريخ ٢٩ مايو ٢٠٠٦ تحقيقا لمراسلها في باريس حول العمل العلمي الضخم لتجميع كل مراسلات نابليون في مجلدات يخص كل منها مرحلة من حياته الحافلة، وإن كانت قصيرة إذ دامت ٥٢ عاما فقط.

المجلد الثاني، الذي يقع في ١٢٧٠ صفحة وعنوانه "حملة مصر ومقدماتها"، صدر في مارس ٢٠٠٥ ويشمل ٢٥٥٠ رسالة تغطي الفترة من يناير ١٧٩٨ إلى آخر ديسمبر ١٧٩٩.

والمعروف أن نابليون قد دخل الاسكندرية على رأس الحملة الفرنسية في ٢ يوليو ١٧٩٨ وغادرها سرا، مع مجموعة صغيرة من المقربين، في ٢٣ أغسطس ١٧٩٩ بعد أن أدرك أن ما يجري في فرنسا أهم بكثير بالنسبة لمستقبله السياسي. وقد وصل باريس في ١٦ أكتوبر، وبعد أقل من شهرين، أصبح مساشارا (قنصلا) أول في مجلس حكم ثلاثي الأعضاء. ويغطي المجلد الثالث الذي صدر في أبريل ٢٠٠٦ الفترة من يناير ١٨٠٠ حتى نهاية ١٨٠١.

هذه الوثائق تمثل كنوزا هائلة تستحق جهود الغوص فيها بحثا عن معلومات واتجاهات وأفكار ودروس، حتى لو بدا ذلك ابتعادا عن الحاضر، وقد تكون لنا عودة إليها.

التحقيق الصحفي المذكور لا يخلو من معلومات صحيحة... بل منها ما هو أيضا شائق ومفيد!! لكن كان من اللافت للنظر هذه الفقرة:
[...]. وتكشف الوثائق عن وجود مراسلات بين المعلم يعقوب قائد كتيبة الأقباط وجرجس الجوهرى أحد أعيان أقباط مصر، وهي خطيرة لأنها تكشف عن مخططات واسعة المدي للفصل بين أقباط مصر ومسلميها (الرسالة رقم ٣٨٧٢ بتاريخ ٧ ديسمبر ١٧٩٨).

ياللهول!

ها هم القبط منذ أكثر من قرنين يسعون "للاستقواء" بالأجنبي ورسم المخططات الواسعة المدى مع أعداء الوطن بهدف الفصل بين أقباط مصر ومسلميها وشق الوحدة الوطنية.

نظرا لخطورة مثل هذه العبارة الملوغمة رجعنا بالتفصيل إلى وثائق المجلد الثاني. وسنحاول هنا (فيما عدا السهو نظرا لغزارة المعلومات وتشعبها) معالجة الموضوع عن طريق الرد على عدد من التساؤلات:

■ السؤال الأول: ما هو موقف الأطراف المختلفة من الحملة الفرنسية، ومن كان يقاومها؟

الواضح أن عدو نابليون الرئيسي كان الانجليز؛ وقد قام هؤلاء بتحطيم أسطوله في معركة أبو قير البحرية في أول أغسطس بعد أقل من شهر من دخوله الإسكندرية، وقاموا بتأليب الباب العالي (الامبراطورية العثمانية) ضده وكذلك قاموا بتأليب المماليك بداخل البلاد. وهناك أسباب كثيرة وراء كل ذلك من بينها المنافسة التقليدية داخل أوروبا بين القوتين، والمخاوف من تأثير الحملة على الطريق إلى الهند، وكذلك التوجس بصفة عامة من مطامع الجنرال الفرنسي الطموح في الشرق.

أما في الداخل، فالعدو الرئيسي كان المماليك الذين قاوموا الحملة الفرنسية بشراسة وعنف شديد. ولا غرو في ذلك، لأن هؤلاء الذين كانوا قد استجلبوا كخدم وعبيد وجنود مرتزقة على يد حكام مسلمين لا يتقنون بعضهم في البعض، وصل الأمر بهم إلى الاستيلاء على الحكم (الفعلي على الأقل)، في سابقة يندر لها مثل في تاريخ العالم. وإذ أصبحت مصر عزبة وتكية منهوبة لهم، لا يمكن لعاقل تصور تنازلهم بسهولة عنها. وقد أعلن نابليون مرارا وتكرارا في رسائله للشعب وزعمائه من علماء الدين وكبار التجار وكذلك في رسائله للباب العالي، أن هدف حملته هو تأديب المماليك. وبعد انتصار الفرنسيين الأولي واستيلائهم على مصر هربت مجموعتان رئيسيتان من المماليك؛ الواحدة بزعامة مراد بك رحلت جنوبا في الصعيد وطوردت حتى أسوان؛ والأخرى بزعامة إبراهيم بك ذهبت للشرقية ثم إلى غزة وفلسطين واستعانت بالحاكم العثماني هناك. وقد نجحت الحملة الفرنسية في كسر شوكتهم إلى حد بعيد. ولا بد أن نذكر هنا أن ما بدأه نابليون أكمله بعده

محمد على، إذ كان التخلص من المماليك شرطا لازما لمشروع إقامة دولة حديثة في مصر.

العدو الداخلي الثاني لنابليون كان "العرب". وهم قبائل من البدو يعيشون في مناطق خاصة بهم، مثل شرق الدلتا وحافة الوادي في الصعيد، ولا يختلطون بالأهالي إلا أثناء ممارساتهم لهوايتهم المفضلة من عمليات سلب ونهب وقتل وأخذ رهائن. وقد حاربوا نابليون بشراسة، ولكنه نجح في كسر شوكتهم، وفي أحيان كثيرة في استمالتهم وشرائهم عن طريق المال أو استخدامهم للمساعدة في نقل الرسائل والتجسس، خصوصا عندما بدأ حملته إلى فلسطين لمطاردة ابراهيم بك.

لم يقم العثمانلية، ممثلو دولة الخلافة التي تتبعها مصر، بمقاومة تذكر نظرا لانعدام الأوامر الآتية من الآستانة (اسطنبول)، بسبب ضعف وتخطيط الدولة. وعلى أي حال لم يعاملهم نابليون كأعداء، بل بالعكس تحاشى بكل وسيلة الاحتكاك بهم وحاول استمالتهم داخليا، وكذلك خارجيا عبر رسائل متكررة إلى رئيس الوزراء التركي. وعندما قاموا أخيرا بحملة بحرية وعملية إنزال في أبوقير، انتصر عليهم نابليون انتصارا ساحقا في ٢٥ يوليو ١٧٩٩.

أما الشعب المصري بكافة فئاته فمن الواضح أنه، بصفة عامة، وإن لم يرحب بنابليون فعلى الأقل لم يقاومه بصورة تذكر. فلا شك أن الغالبية، حتى وإن كانوا قد فوجئوا بغزو من الفرنجة، إلا أنهم قد رأوا فيه فرصة للتخلص من المماليك والعثمانيين على حد سواء. ومحاولات بعض المُحدثين خلع على مافعله المماليك أو البدو الأعراب أوصاف "المقاومة الشعبية للغزو الخارجي" لا تختلف كثيرا عن محاولات خلع نفس الأوصاف على أفعال الزرقاويين وأمثالهم بالعراق. وحتى مع اختلاف الدوافع (الجشع عند البعض، والهوس الديني عند الآخر) فلكي يصبح أمر "ما" و"وطنيا"، ينبغي أن يتحلى بصفات أكثرها بدهامة أن يكون عملا في صالح "الوطن" و"المواطن".

ومن ناحيته حاول نابليون بكل وسيلة استمالة الشعب وزعمائه، خاصة رجال الدين وكبار التجار. وهناك العديد من الرسائل التي تبين تعاون هؤلاء معه. (قد نعود لكل ذلك ولثورتى القاهرة في مقال آخر).

■ السؤال الثاني: ماذا كانت أوضاع الأقباط وطبيعة العلاقة بينهم

وبين المسلمين عند دخول نابليون؟

يقول نابليون في رسالته إلى المعلم جرجس الجوهري رقم ٣٨٧٢ بتاريخ ٧ ديسمبر ١٧٩٨: [(..) بعد اليوم لن تكون (الامة القبطية) محتقرة؛ وعندما تسمح الظروف، وهو ما أتوقع ألا يكون بعيدا، سوف أعطيها الحق في ممارسة طقوس العبادة بصورة علنية، كما هو مألوف في أوروبا، بين أتباع كل معتقد. سوف أعاقب بشدة القرى التي اغتيل فيها أقباط أثناء عمليات تمرد. واعتبارا من اليوم يمكنكم إخبارهم (الأقباط) أنني أصرح لهم بحمل السلاح، وركوب البغال أو الخيل، ولبس العمائم وارتداء الملابس بالطريقة التي تحلو لهم (..)].

الواضح من هذه الكلام أن الأقباط كانوا يعيشون آنذاك تحت الوضعية الهمجية الحقيرة التي يُطلق عليها "الذمية" حيث ليس لهم الحق في ممارسة طقوس عبادتهم بصورة علنية، وحيث يتعرضون لاعتداءات وحشية بدون ذنب، وحيث يُحظر عليهم حمل السلاح وركوب الخيل والبغال ولبس العمائم؛ إلى آخر قائمة القيود الإذلالية الواردة في العهدة العمرية، والتي أخضع الأقباط لها منذ دخول العرب.

ومن ناحية أخرى نجد أن المماليك (كما يقول محررو المجلد في حاشية نفس الوثيقة) كانوا لا يَأْتَمِنُونَ على إدارة الأملاك الخاصة والعامة سوى الأقباط، ولذلك كان مباشرو الضرائب — بصفة عامة — منهم. ولا بد من التنويه أن دور هؤلاء كان ينحصر في النواحي الإدارية من تقدير ضرائب وحفظ سجلات ومتابعة التحصيل؛ بينما كانت عملية التحصيل الفعلية يقوم بها الملتزمون (عادة من المماليك) الذين كانوا يُحْصَلُونَ مبالغ أكثر من المفروض (أحيانا ثلاثة أو أربعة أضعاف) ويحتفظون لأنفسهم بما يزيد عما يورد لخزينة الدولة.

ويبين ما سبق أن الأقباط كانوا يعيشون في ازدواجية غريبة الشأن: فمن ناحية يخضعون لإذلال الذمية، ومن ناحية يقوم بعض الأفراد منهم بأدوار (غالبا مهنية) في خدمة الحكام. ولا يملك المرء سوى ملاحظة أن هذه الظاهرة استمرت دائما، وما زالت ...

■ السؤال الثالث: هل تغيرت أوضاع الأقباط أثناء وجود الحملة الفرنسية؟

بالرغم من العبارة السابق ذكرها في رسالة نابليون للمعلم الجوهري والتي يقول له فيها أنه "يمكنه إخبار الأقباط" بالسماح لهم بممارسة بعض المظاهر الأدمية؛ لكن الحقيقة، في الواقع، هي التالي:

— لم يقل نابليون في رسالته أن للأقباط الحق "قورا" في ممارسة طقوس العبادة بصورة علنية، بل فقط أنه سيعطيهم هذا الحق "عندما تسمح الظروف، وهو ما أتوقع ألا يكون بعيدا". فإحداث مثل هذه التغييرات، حتى وإن كانت بديهية، في أمة لازالت تعيش في غياهيب الظلمات، يشبه الدخول إلى جحر أفاعي، بينما الهدف الأهم بالنسبة له هو نجاح الحملة واستقرار الحكم واستتباب الأمن.

— في نفس الرسالة نجد نابليون يعيب على الأقباط ضعف مساندتهم للحملة الفرنسية مقارنة بغيرهم من المصريين: [(..)] لا يمكنني أن أخفي عليكم أنني، في الواقع، أشكو من قلة الحماسة التي أظهرها الكثيرون (من الأقباط). فبينما يأتي إلي كل يوم كبار الشيوخ ليكشفوا لي كنوز الممالك، كيف إذن أن أولئك الذين كانوا الوكلاء الرئيسيين القائمين على (تلك الكنوز) لا يفعلون شيئا لمساعدتي على اكتشافها [(..)].

— لم نجد رسالة واحدة يأمر فيها نابليون بصفة رسمية من قواده أو من حكام الأقاليم بأي تغيير يتعلق بالأقباط، وبالتالي فإن ما قاله في رسالته هذه هو فقط من قبيل إبداء النيات الطيبة.

— استمر نابليون في استخدام الأقباط كمباشري ضرائب كما كان الحال أيام المماليك. وبعد تعيين المعلم الجوهري مباشرا عاما على مصر (وهو الذي كان يقوم بدور شبيه مع كبار المماليك قبل الحملة) قام بتعيين ثلاثة على إقاليم الجيزة ومنوف والمنصورة (رسالة ٢٦٩٨ بتاريخ ٣١ يوليو ١٧٩٨ إلى الجوهري)، وكذلك خمسة على الاسكندرية ورشيد ودمياط وأطفيح والشرقية (رسالة ٢٧٢٥ بتاريخ ٢ أغسطس ١٧٩٨ — إلى الجنرال بيرثيه رئيس أركان الحرب) وعين المعلم يعقوب مباشرا على بني سويف والفيوم.

— استمر نابليون في فرض ضرائب خاصة وإضافية على "الأقباط" كفتة، كما هو واضح مثلا من الرسالة ٢٧٥٣ — بتاريخ ٣ أغسطس ١٧٩٨

الموجهة إلى المعلم الجوهري حيث يطلب منه [..] أن يكلف كلا من المعلم ملطي وأنفورني وحنين وفادوس بتحصيل المبلغ الذي طلبته من الأمة القبطية. وألاحظ مع الأسف أنه مازال يتبقى ٥٠ ألف تالاري متأخرات؛ وأريد أن يتم إيداعها في ظرف خمسة أيام في خزانة الجيش]. وإن كان قد أضاف عبارة: [يمكنكم طمأنة الأقباط بأنني سأضعهم في مكانة لائقة عندما تسمح الظروف]، إلا أنه من الواضح أنها ليست أكثر من محاولة استمالة أو مجاملة. وفي الرسالة رقم ٣٢٩٤ بتاريخ ٢١ سبتمبر — إلى بوسيلج، مدير الشؤون الإدارية والمالية للجيش (ومصر)، يُذكره بمتأخرات من تجار الحرير الدمشقي قدرها ٨،٣٠٠ تالاري، وتجار القهوة (٣٢،٠٠٠) والأقباط (١،٠٠٠) وزوجات المماليك الهاريين (٢٤،٠٠٠). ويطلب الإسراع في الدفع. (التولاري عملة فضية من جنوا، كان استعمالها منتشرًا آنذاك، وكانت تساوي ٥،٢٨ فرنك فرنسي).

— لم يقد نابلون حتى بإلغاء "الجزية" المفروضة على الأقباط، إذ نجد في ملخص ميزانية الدولة الذي قامت به الإدارة الفرنسية للبلاد كما أورده محررو المجلد، بندا خاصا "للضرائب على غير المسلمين" إلى جانب ضرائب الأرض والتجارة والصناعة والجمارك.

— لم يتورع نابلون عن وصف الأقباط بما لا يليق في إحدى الرسائل. فقد اشتكى حاكم الشرقية الجنرال رينيه من تصرفات مباشر الضرائب القبطي في الإقليم، المدعو فلتاؤوس، فرد عليه نابلون (رسالة ٣١٣٠ — ١٠ سبتمبر ١٧٩٨) قائلا: [أبلغت المباشر العام على الضرائب (الجوهري) بأنك لم تكن راضيا على الإطلاق عن (المباشرين) الأقباط. إنهم أناس لئام في البلاد، ولكن ينبغي مراعاتهم لأنهم الوحيدون الذين في أيديهم مجمل الإدارة للبلاد. لقد حصلت منهم على سجلات هائلة حول قيمة الضرائب المفروضة].

— بالطبع كل ما ذكرناه لا يغير من حقيقة الزلزال الهائل الذي أحدثته الحملة الفرنسية في مصر والتي بدأت آثارها من كافة النواحي تتضح خصوصا بعد انتهائها وبدء حكم محمد علي.

■ السؤال الرابع: ماذا عن الرسائل بين يعقوب والجوهري؟

بمراجعة الوثائق حتى نهاية ١٧٩٩ لم نجد أي معلومات مباشرة بشأن رسائل متبادلة بين المعلم يعقوب والمعلم جرجس الجوهري. وإن كان يمكن عن طريق التخمين الزعم بأن شخصا ما، كالمعلم يعقوب أو غيره، قد بعث إلى نابليون عبر المعلم الجوهري، باعتباره أعلى الأقباط وظيفيا، رسالة بشأن أحوال الأقباط في البلاد؛ وهي التي قام بالرد عليها في الرسالة التي ناقشناها أعلاه، وهي الوحيدة التي رأينا فيها كلاما يتعلق بأوضاع الأقباط بصفة عامة.

بل إن المعلم يعقوب شخصا لم يُذكر إلا في رسالة واحدة من نابليون، وبصورة غير مباشرة (وثيقة ٢٨٧٥ بتاريخ ٢٠ أغسطس ١٧٩٨ إلى بوسيلج) يقول فيها: [أرجو تعيين مباشر ضرائب قبطي (١) وموظف فرنسي في كل من أقاليم بني سويف والفيوم ليذهبا هناك مع الجنرال ديزيه الذي سيغادر غدا].

وتذكر الحاشية (١) من لجنة التحرير أن المعني به هو: "يعقوب؛ وهو الذي سيبدأ بهذا سجلا لامعا في مساعدة الفرنسيين".

وواضح من هذا أن يعقوب كان عندئذ مجرد مباشر ضرائب مثل غيره. ولا ننوي هنا مناقشة ما فعله الرجل، فهذا مبحث آخر يحتاج لمصادر ومراجع أخرى. وهناك من النظريات ما تذهب إلى أنه كان صاحب مشروع وطني تحصل بمقتضاه مصر، بمساعدة من القوى العظمى في وقته، على استقلالها من الدولة العثمانية وتخلص من سطوة المماليك. وهذا بالضبط ما حاول محمد علي القيام به بعد ذلك بسنوات قليلة.

وعلى أي حال فإن دور يعقوب الحقيقي بدأ بعد رحيل نابليون، أثناء فترة قيادة كليبير؛ كما يقول عنه فهرس الشخصيات في نهاية المجلد: [يعقوب الصعيدي (١٨٠٣-١٧٤٧): قبطي، مباشر ضرائب لدى زعماء المماليك قبل وصول الفرنسيين، يضع نفسه في خدمتهم ويصبح منظما لمالية حملة ديزيه في مصر العليا (الصعيد)، لاعبا، من ناحية أخرى، دورا كبيرا في تشكيل قسم معلومات للفرقة. وعندما أصبح كليبير قائدا عاما، عينه قائدا للكتيبة القبطية، بعد التمرد الثاني بالقاهرة]. وبالتالي فإن رسائل نابليون أثناء وجوده في مصر لا يمكن أن تعكس مثل هذا الدور.

■ السؤال الخامس: ماذا عن "المخططات واسعة المدى للفصل بين أقباط مصر ومسلميها"؟

فلنعد إلى نص رسالة نابليون إلى المعلم الجوهري التي عرضنا أجزاء منها أعلاه:

تسلمت، أيها السيد، الخطاب الذي وجهته الأمة القبطية إليّ. سوف يسعدني أن أحميها. بعد اليوم لن تكون محتقرة؛ وعندما تسمح الظروف، وهو ما أتوقع ألا يكون بعيدا، (...الخ الفقرة السابق ذكرها). لكن، إذا كنت أحسن الصنيع، وإذا كان عليّ أن أعيد للأمة القبطية الكرامة والحقوق التي لا يمكن فصلها عن الإنسان، والتي كانت قد فقدتها، فإنه لديّ الحق بدون شك في أن أطالب أبناءها بالكثير من الحماسة والإخلاص في خدمة الجمهورية (الفرنسية).

لكن لا يمكنني أن أخفي عليكم أنني، في الواقع، أشكو من قلة الحماسة التي أظهرها الكثيرون (من الأقباط). بينما يأتي إلي كل يوم كبار الشيوخ ليكشفوا لي كنوز الممالك، كيف إذن أن أولئك الذين كانوا الوكلاء الرئيسيين القائمين على (تلك الكنوز) لا يفعلون شيئا لمساعدتي على اكتشافها؟

أنوه ببطريركم، الذي أعرف فضائله وحسن نواياه. أنوه بحماستكم ومساعدتكم وأتمنى أيضا أن أمتدح من الأمة القبطية كلها (...).

لا نعلم إن كان عرض نابليون "بحماية" الأقباط من عندياته، أو جاء بناء على طلب في الرسالة الموجهة إليه، غالبا يشير إلى حماية أمنية أثناء الفوضى الحادثة، خاصة وأنهم عزل من السلاح بحكم الذمية. لكن المهم إدراك: أولا، أن الأقباط، كما هو ثابت على مدى التاريخ، لم يحدث أن طلبوا أو قبلوا حماية دولة أجنبية؛ وثانيا أن نابليون، كما أوضحنا أعلاه، لم يفعل شيئا على سبيل تغيير أوضاع الأقباط نحو الأفضل؛ وثالثا، وهو الأهم، فإن مطالب الأقباط الحقيقية، التي من الواضح أن نابليون قد كررها في رسالته، كانت لا تزيد عن ألا يكونوا محتقرين وأن "تعود لهم الكرامة والحقوق التي لا يمكن فصلها عن الإنسان".

لماذا يجد البعض في هذه الأمور البسيطة "مخططا واسع المدى للفصل بين الأقباط والمسلمين"؟ وهل العلاقة الوحيدة الممكنة بينهما تدور حول "الحذاء": أحد الطرفين يرتديه، والآخر تكون رقبتة تحته؟ ولماذا — بهذه

المناسبة — مازال الأقباط بعد قرنين من الزمان يطالبون بحقوق بديهية؟ بل إنه عند أخذ الخلفية السياسية والحقوق إنسانية العالمية في الاعتبار، فكيف إن أوضاعهم اليوم لا تختلف كثيرا عما كانت عليه أيام المماليك؟

قد يقول قائل ما الداعي لإضاعة الوقت والجهد في الرد على عبارة مسمومة في تحقيق صحفي، توجد مثيلاتها كل يوم؛ وما هو الجديد الذي أتينا به في هذا المقال، أكثر من إثبات القاعدة الذهبية الأولى بشأن الإعلام المصري وهي أنه "إعلام كاذب إلى أن يثبت العكس"، والقاعدة الثانية وهي أنه "إعلام مغرض إلى أن يثبت العكس" (بغض النظر عن استثناءات باهرة؛ ولكنها لا تنفي، بل تثبت، القاعدة)؟

الجديد، الذي ليس بجديد في الواقع، هو أنها دليل آخر على استشراء الطابانية في مصر لدرجة اختراق مفاصل الذهن والنفس والروح وحتى النخاع.

الفهرس

٥	مقدمة - العفيف الأخضر
٩	تمهيد
	١ - عالم يموج بأفكار وأحداث
١٣	مستقبل الحرية
٢٣	هؤلاء الفرنجة وعلمانيتهم الحائرة
٣١	الحرب التالية - مستقبل العلاقات الأمريكية السعودية
٥١	كلام عن العلمانية
٦٥	فرانكنشتاين
٧٥	مكان ومستقبل العلمانية بين تركيا ومصر
٨١	الحضارات وبلاويها
١٠٥	في انتظار القمر القادم
١١٩	انتفاضة حرامية الفرنسية
	٢ - الفاشية الدينية وحربها على الحضارة الإنسانية
١٣١	محاولة لفهم هذه الحرب العالمية الجديدة!
١٣٧	نار جهنم!
١٤٣	تدوير القمامة
١٤٩	فليذهبوا إلى المريخ!
١٥٥	الفتنة الكبرى
١٦٣	في ظلال القاعدة
١٧٣	الأخ طارق... متعدد الأوجه
٢٠١	دمقرطة الإرهاب وإرهاب الديمقراطية
٢١٣	تنويعات على لحن الإرهاب
٢٢١	"الفالق - الجيولوجي" الحضاري
٢٢٧	الإسلاميزم بين القعدة والحزيلة
	٣ - أم الدنيا: مخاض متعثر، في منطقة ملتهبة
٢٤٣	مصر ومشكلة العرب مع "الجينات"
٢٥١	الثقوب السوداء
٢٥٧	زوابع التصحير
٢٦٣	التفسير الجأوي للتاريخ

٢٧٩	ديمقراطية من أي طراز؟
٢٨٥	بعد أن يخفت صليل السيوف
٢٩١	عزومة الشرق الأوسط الكبير
٢٩٥	التخلص من البنتاجون
٢٩٩	ملاحظات غير ثورية حول ثورة يوليو
٣٠٧	مدرسة المشاغبين!
٣١٥	لا صوت يعلو على صوت (الكلام عن) الإصلاح!
٣٢١	الإصلاح والتصليح
٣٢٩	التاجر المفلس ودفاتره القديمة
٣٣٣	حكاية رجلين!
٣٣٩	في بيتنا ممالك (وآخرون معهم)!
٣٤٧	لنا الإيمان ولهم الحديد

٤ - توظيف الدين في الدولة: محاذير وأخطار

٣٥٧	طريق مصر الثالث
٣٦٣	بل كل الأحزاب في مصر "دينية"، بحكم القانون!
٣٧٣	"المباديء" الدستورية بين الخيار والقضاء
٣٧٧	دساتير يا أسيادنا
٣٨٧	تلك المواد الدستورية الخطرة على البيئة (الوطنية والإنسانية)!
٣٩٩	هكذا تكلم فضيلة الفوهرر
٤٠٧	حملة أسلمة مصر خلال العقود الأخيرة..
٤١٧	هل يمكن إنقاذ مصر من خطر الفاشية الدينية؟
٤٢٣	حول رتق الأزياء الدستورية

٥ - القبط وهمومهم

٤٣١	ليسوا أقلية!!
٤٣٧	عندما تصاب الأمم بالألزهايمر!
٤٤٣	هل هناك "مشكلة" قبطية؟
٤٤٩	نحو استعادة حقوق المواطنة الكاملة للأقباط في مصر
٤٥٩	هوامش على مشاهد (إنعدام) الفطنة
٤٦٥	هذا الحزب المقترى!
٤٧٥	العلاقة بين أقباط الخارج والداخل
٤٨١	خلستان
٤٨٧	نابليون والأقباط: أكاذيب "المخططات الواسعة لفصلهم عن المسلمين"



من مقدمة العفيف الأخضر:

(..) سيكتشف (القاريء) كاتباً يتميز بالصدق مع النفس وهي، في أيامنا، ميزة نادرة. فهو يقول، أحياناً بقسوة تشبه قسوة ذلك الطفل الذي تحدي بكل براءة إجماع جوقة المداحين المنافقين "الملك عار": البلد يمشي على رأسه والأقباط، بين كثيرين آخرين، عكس الأكذوبة السائدة، ليسوا على ما يرام. فما زالت حقوقهم الدينية والمدنية مهضومة، وذاقوا طعم الدم في الكشح وربما ينتظرهم كشح يومياً. يوم يجلس سيد الإخوان المسلمين على عرش فرعون ليحول مصر إلى جمهورية إسلامية مزروعة، مثل شقيقتها الإيرانية، بحمامات الدم!

(..) سيكتشفون أيضاً كاتباً لا يُرسِل الكلام على عواهنه، لا يُغرق قراءه في الإنشاء البليغ، بل يتقيد بالأرقام والوقائع. هذه الطريقة في الكتابة ثمينة ونادرة، لأنها بما تقدمه للقارئ من معطيات موضوعية تنقله من منزلة المتلقي السلبي لأحكام القيمة، التي لا قيمة لها كثيراً وغالباً، إلى منزلة القارئ النشط الذي يفكر في النص (..).

(..) ما العمل لتمكين غير المسلمين وجميع المستضعفين الآخرين في أرض الإسلام من أقليات قومية، ثقافية، لغوية وطائفية من حرياتهم الدينية والثقافية واللغوية ومن حقوق المواطنة الكاملة؟ النضال لوقف التهديد الوجودي المزدوج المسلط عليهم: التضييق على حرياتهم الدينية وحقوقهم المدنية، القومية، الثقافية، اللغوية والطائفية لتأيسسهم من مواصلة الإقامة على أرض آبائهم وأجدادهم منذ ليل التاريخ ودفعهم إلى الهجرة لتحقيق تطهير عرقي وإبادة ثقافية بطيئة و"ناعمة".



ميريت

Bibliotheca Alexandrina



0706581

عدد خالد